

## الملخص



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة العربي التبسي  
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع



# المشاركة السياسية للمرأة و التنمية المحلية في الجزائر

دراسة ميدانية بالمجالس المحلية المنتخبة لولاية تبسة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاجتماعية  
تخصص: علم الاجتماع و التنمية

تحت إشراف الدكتور:  
صوالحية منير

إعداد الطالبة:  
بوقروز عقيلة

➤ أمام لجنة المناقشة:

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
خالد حامد	أستاذ تعليم عالي	جامعة العربي التبسي - تبسة	رئيسا
صوالحية منير	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي التبسي - تبسة	مشرفا
معمر داود	أستاذ تعليم عالي	جامعة باجي مختار - عنابة	عضوا مناقشا
فاتح عمارة	أستاذ تعليم عالي	جامعة باجي مختار - عنابة	عضوا مناقشا
مولدي عاشور	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي التبسي - تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقتنا في إنهاء هذه الرسالة

وبعد حمد الله وشكره تعالى على توفيقه لنا لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور "سوالفة منير" الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث على ما قدمه لنا من عطاء متميز وإرشاد مستمر وحزمه المتواصل للدفع بنا إلى الجدية لإتمام هذا العمل وله منا جزيل الشكر و التقدير و الاحترام

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة علم الاجتماع الذين كانوا معنا خلال مشوارنا العلمي وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور "خالد حامد" رئيس المشروع الذي كان له الفضل في تكويننا في طور الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع و التنمية وأتوجه أيضا بالشكر الخاص للأستاذ "المولدي ماهر" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته واستقبالنا في مكتبه في معظم الحصص الإشرافية لمناقشة هذا العمل لتقويمه و تثمينه

ولا ننسى شكرنا إلى اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة موضوع رسالتنا سامعين في هذا إلى ترسيخ البحث العلمي وتدعيمه

### ■ الملخص:

لقد شهدت الجزائر على غرار العديد من الدول تغييرات و إصلاحات تشريعية باتجاه تنامي المشاركة السياسية للمرأة و مساواتها بالرجل إيماناً منها بقدرتها المرأة على المساهمة في عملية التطوير باعتبارها شريك كامل في التنمية الشاملة من منطلق أن عملية المشاركة السياسية للمرأة أصبحت الرهان الأساسي للديمقراطية و التحديث السياسي ، و بموجب تطبيق آلية الحصص ( الكوتا ) لأول مرة في إنتخابات المجالس المحلية المنتخبة لسنة 2012 إقتحمت المرأة المجال السياسي وبرزت العديد من النساء في هذه المؤسسات السياسية التي كانت الى حد قريب حكرا على الرجال وهذا ما فسح المجال أمام عدة تأويلات عن طبيعة وواقع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة لهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر، محاولة بذلك معرفة المدى الذي يساهم فيه تواجد المرأة في المجالس المحلية بتحقيق التنمية المحلية و الكشف عن أهم المعوقات التي تعرقل سير عضوات المجالس المحلية المنتخبة لتحقيق التنمية المحلية . ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بصياغة ثلاث فرضيات تم إختبارها ميدانيا في المجالس المحلية المنتخبة لولاية تبسة، و المتوزعة عبر مختلف بلديات الولاية على إعتبار أنه المجال السياسي الذي يسعى للنهوض بالتنمية المحلية و يحظى بشرعية مستمدة من إختيار الأفراد وقد إعتمدت الباحثة في ذلك على أسلوب الحصر الشامل و إختارت جميع عضوات المجالس المحلية المنتخبة و البالغ عددهن 91 عضوة لكونهن يملكن تصورا واقعيًا ورؤية شاملة تساهم في إثراء معلومات الدراسة و باعتبارهن أيضا الأقدر على تحديد المشكلة و المساعدة في ايجاد الحلول لها

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة على أن تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة ساهم في النهوض بالتنمية المحلية كما كشفت نتائج هذه الدراسة أن المرأة في هذه المجالس تعاني من مناخ اجتماعي مترهل يرفض وجودها في المؤسسات السياسية كما ان نقص الخبرة السياسية للعضوات ادى الى ضعف مهاراتهم السياسية وهذا ما انعكس سلبا على عدم تفعيل الدور الوظيفي للعضوات لتحقيق التنمية المحلية

✓ **الكلمات المفتاحية:** المشاركة السياسية - التنمية المحلية - المجتمع المحلي - التمكين السياسي للمرأة - المجالس المحلية المنتخبة - نظام الكوتا

### **Summary:**

Algeria like many other countries has witnessed legislative changes and reforms in the direction of the growing political participation of women and their equality to men believing in the ability of women to contribute to development as full partner in comprehensive development in the sense that the process of participation in the political process of women has become the mainstay of democracy and political modernization. Under the quota system for the first time in the elections of the elected local councils for 2012, women broke into the political sphere and many women emerged in these political institutions, which were almost exclusively male. The study aims to identify the extent to which the participation of women in local councils contributes to local development and to uncover the most important obstacles that impede the progress of female members. To achieve the objectives of this study, the researcher formulated three hypotheses that were tested on the field in the elected local councils of the state of Tabasa, which are distributed across the different municipalities of the state in order to promote local development and enjoy the legitimacy derived from the selection of individuals. The researcher relied on a comprehensive inventory method. All elected members of the 91 elected local councils chose to have a realistic and a comprehensive vision in order to enrich the study information as well as being able to identify the problem and help find solutions. The results of this study showed that the presence of women in elected local councils contributed to the advancement of local development. The results of this study also revealed that women in these councils suffer from a sluggish social environment that rejects their presence in political institutions and that the weakness of the political skills of local members due to lack of political experience that has negatively affected the performance of their roles to achieve local development.

### ▪ **Key words**

**Political participation \_ Local development \_ local community \_ political empowerment \_ local elected councils - Cuta system**

## Résumé:

À l'instar de pas mal de pays , l'Algérie a connu des changements et des réformes législatives, dans le sens de promouvoir la participation politique de la femme et l'égaliser à celle de l'homme et ce vu le pouvoir de la femme à contribuer au processus de développement en tant que partenaire à part entière en partant de l'idée que la participation politique de la femme est devenu un pari majeur pour la démocratie et la modernité politique .dans ce contexte et en vertu du système de quotas adopte par l'état ,les femmes algériennes et pour le première fois à l'occasion des élections locales de 2012 ont fait irruption dans la sphère politique algérienne et plusieurs parmi elles ont émergé dans les institutions politiques qui sont restées à vocation masculine pour longtemps , chose qui a ouvert un débat réel sur la participation effective de la femme dans ces institutions locales d'où l'idée de cette étude visant la détermination du rapport entre la participation politique de la femme et le développement local , tout en essayant de voir à quel point contribue la présence de la femme dans les conseils locaux au développement local ainsi que les aléas entravant les femmes dans leurs missions institutionnelles pour la réalisation du développement local. dans le contexte de la présente étude et afin de réaliser ses objectifs cités ci-dessus la chercheuse a formulé trois hypothèses mises à l'épreuves in situ (**sur terrain**) et plus précisément au sein des conseils locaux de la willaya de Tebessa repartis entre les différents municipalités de la willaya , le choix de ces dernier (**conseils**) est justifié par l'espace politique que fournissent ces conseils censés promouvoir le développement local d'une part et par le fait qu'ils jouissent d'une légitimité issue de la volonté des individus d'autre part. pour se faire la chercheuse s'est servie de la méthode d'inventaire exhaustive en interrogeant toutes les femmes élues dans ces conseils locaux qui sont au nombre de 91 chose qui a enrichi cette étude vu que ces femmes élues disposent de vision réaliste et plus aptes à cerner les problèmes et en trouver les solutions. cette étude a conclu que la présence de la femme dans les conseils locaux a contribué au développement local, elle a montré aussi qu'elle souffre d'un voisinage social loin d'accepter sa présence dans les institutions politiques, l'étude a aussi signalé l'impact négatif des femmes élues sur la réalisation du développement local à cause de leurs inexpériences sur le plan politique

## ▪ Les mots clés

**Participation politique - Développement local - Communauté locale  
Autonomisation politique des femmes - Conseils locaux élus - Système de  
quota**

# المخلص

---



## قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
-	إهداء .....
-	شكر وعرقان.....
-	الملخص.....
-	قائمة المحتويات .....
-	قائمة الجداول .....
-	قائمة الأشكال.....
-	قائمة الملاحق .....
أ-هـ	مقدمة.....
<b>الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري للدراسة</b>	
<b>الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة</b>	
	<b>■ تمهيد</b>
07-02	1. الإشكالية.....
07	2. الفرضيات.....
29-07	3. تحديد مفاهيم الدراسة.....
39-30	4. المنهج المستخدم.....
56-40	5. الدراسات السابقة.....
<b>الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة</b>	
	<b>■ تمهيد</b>
62-59	أولاً: أهمية ودوافع المشاركة السياسية .....
60-59	1.1- أهمية المشاركة السياسية .....
62-60	2.1- دوافع المشاركة السياسية.....
64-62	ثانياً: مراحل و مستويات المشاركة السياسية .....
63-62	2.1- مراحل المشاركة السياسية .....
64-63	2.2- مستويات المشاركة السياسية .....
82-64	ثالثاً: المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية .....
67-64	1.3- الثقافة السياسية .....
82-68	2.3- التنشئة السياسية .....
92-83	رابعاً : ضمانات الحقوق السياسية للمرأة .....



## قائمة المحتويات

98-92	خامسا: النظريات الإجتماعية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة .....
94-92	1.5- النظرية الوظيفية .....
96-94	2.5- النظرية الماركسية .....
97-96	3.5- نظرية الدور الاجتماعي .....
98-97	4.5- نظرية التبادل الاجتماعي .....
104-98	سادسا : معوقات المشاركة السياسية للمرأة .....
100-98	1.6- المعوقات الإجتماعية .....
103-100	2.6- المعوقات السياسية .....
103	3.6- المعوقات الإقتصادية .....
104-103	4.6- المعوقات الإعلامية .....
106-104	سابعا: آليات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة .....
<b>الفصل الثالث: التنمية المحلية</b>	
<b>■ تمهيد</b>	
111-109	اولا: أهداف ومراحل التنمية المحلية .....
118-111	ثانيا:قواعد و مجالات التنمية المحلية .....
115-111	1.2- القواعد الاساسية للتنمية المحلية .....
118-115	2.2- مجالات التنمية المحلية.....
119	ثالثا: إسهامات التنمية المحلية في التنمية القومية .....
121-120	رابعا: المشاركة الشعبية في التنمية المحلية .....
125-122	خامسا: التخطيط للتنمية المحلية .....
126-125	سادسا: أجهزة التنمية المحلية .....
130-126	سابعا: معوقات التنمية المحلية .....
128-126	1.7- المعوقات الإجتماعية .....
128	2.7- المعوقات الإقتصادية .....
129	3.7- المعوقات الثقافية .....
129	4.7- المعوقات النفسية .....
130-129	5.7- المعوقات الإدارية .....
<b>الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة</b>	
<b>■ تمهيد</b>	

## قائمة المحتويات

135-133	اولا: نشأة وأهداف المجالس المحلية المنتخبة .....
135-133	1.1- نشأة المجالس المحلية المنتخبة .....
135	2.1- أهداف المجالس المحلية المنتخبة .....
144-135	ثانيا: تشكيل و تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر .....
137-135	1.2- تشكيل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر .....
144-137	2.2- تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر .....
149-144	ثالثا: إختصاصات وصلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر .....
148-144	1.3- إختصاصات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر .....
149-148	2.3- صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر .....
151-150	رابعا: دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية في الجزائر .....
152-151	خامسا: معوقات مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية في الجزائر .....
162-153	سادسا: نظام الكوتا كالية لتجسيد الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة ...
154-153	1.6- التأصيل القانوني لنظام الكوتا .....
155-154	2.6- أهداف نظام الكوتا .....
156-155	3.6- أنماط نظام الكوتا .....
159-156	4.6- إشكاليات نظام الكوتا .....
165-160	سابعا: تطبيقات نظام الكوتا .....
160	1.7- الكوتا المطبقة أثناء عملية الترشح .....
162-161	2.7- الكوتا المطبقة أثناء عملية توزيع المقاعد .....
165-163	ثامنا: واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة .....
<b>الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة</b>	
<b>الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبحوثات</b>	
	<b>■ تمهيد</b>
174-168	1. مجالات الدراسة.....
175-174	2. كيفية إختيار العينة .....
178-175	3. أدوات ( تقنيات) جمع البيانات .....
179-178	4. الخصائص العامة للمبحوثات .....
<b>الفصل السادس : تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النهوض بالمجتمع المحلي</b>	
	<b>■ تمهيد</b>

## قائمة المحتويات

229-201	1. المجالس المحلية المنتخبة و دورها في تحقيق التنمية المحلية .....
247-229	2. دور المنتخب في التنمية المحلية على مستوى الولاية .....
251-248	3. أهمية مشاركة المرأة في التنمية المحلية .....
256-252	4. أهمية المشاركة السياسية للمرأة .....
الإستنتاج الجزئي الأول .....	
<b>الفصل السابع: عدم القبول الإجتماعي للمرأة و تفعيل أدوارها في المجالس المحلية المنتخبة</b>	
	▪ تمهيد .....
269-258	1. المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة .....
276-270	2. الموروثات الثقافية و دورها في تعزيز سلطة الرجل .....
277	3. البيئة الإجتماعية و تأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة .....
311-301	4. المرأة العربية و القيادة .....
322-312	5. المعوقات الأسرية للمشاركة السياسية للمرأة .....
الإستنتاج الجزئي الثاني .....	
<b>الفصل الثامن: المهارات السياسية للمرأة و تفعيل ادوارها في المجالس المحلية المنتخبة</b>	
	▪ تمهيد .....
351-328	1. مهارات المشاركة السياسية .....
360-352	2. أبعاد التنشئة السياسية للمرأة .....
364-361	3. أبعاد السلوك السياسي للمرأة .....
370-365	4. دور الحزب في التربية السياسية للفرد .....
381-371	5. دور الأسرة في التنشئة السياسية للطفل .....
الإستنتاج الجزئي الثالث .....	
	▪ الإستنتاج العام .....
	▪ نتائج الدراسة .....
	▪ مقترحات الدراسة .....
	▪ الخاتمة .....
	▪ قائمة المصادر و المراجع
	▪ الملاحق

## قائمة المحتويات

---

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
163	▪ يمثل عدد و نسبة النساء المنتخبات في المجالس البلدية و الولائية في المحليات من 1997 إلى 2012	الجدول 01
173	▪ يمثل المجالس الشعبية البلدية حسب الجنس و إنتمائتهم السياسية	الجدول 02
175	▪ يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب بلديات الولاية	الجدول 03
179	○ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير السن	الجدول 04
181	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول 05
183	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الحالة العائلية	الجدول 06
185	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عدد الأولاد	الجدول 07
187	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الوظيفة الأصلية	الجدول 08
189	○ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الإنتماء للمجلس	الجدول 09
190	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير المنصب في المجلس	الجدول 10
192	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عدد العهديات في المجالس	الجدول 11
193	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة	الجدول 12
195	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الإنتماء الحزبي للعضوة	الجدول 13
198	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب	الجدول 14
202	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الجدول 15
205	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إطلاعهن على جدول أعمال دورات المجالس حسب متغير منصب العضوة	الجدول 16
208	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهن في إعداد تقارير دورات المجالس حسب منصب العضوة	الجدول 17
211	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور	الجدول 18

## قائمة الجداول

	دورات المجالس حسب متغير المنصب	
214	يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور دورات المجلس حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الجدول 19
217	يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور كل دورات المجالس حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة	الجدول 20
220	يمثل إجابات المبحوثات حول حضورهن اليوم المخصص لإستقبال المواطنين حسب متغير منصب العضوة	الجدول 21
223	يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهم في الخرجات الميدانية حسب متغير الحالة العائلية	الجدول 22
226	يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهم في الخرجات الميدانية حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الجدول 23
230	يمثل إجابات المبحوثات حول توصيلهن لإنشغالات المواطنين وإقتراح حلول لها حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الجدول 24
233	يمثل إجابات المبحوثات حول توصيلهن لإنشغالات المواطنين وإقتراح حلول لها حسب متغير الحالة العائلية للعضوة	الجدول 25
236	يمثل إجابات المبحوثات حول إستجابتهن للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الجدول 26
239	يمثل إجابات المبحوثات حول أكثر المشاريع التي يقترحون حلها في دورات المجالس	الجدول 27
242	يمثل إجابات المبحوثات حول المساهمة في تقديم الخدمات لترقية منطقتهم حسب متغير الحالة العائلية	الجدول 28
245	يمثل إجابات المبحوثات حول المساهمة في تقديم الخدمات لترقية منطقتهم حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الجدول 29
249	يمثل إجابات المبحوثات حول منح أدوار كافية للعضوة في المجالس المحلية للمساهمة في تقديم	الجدول 30

## قائمة الجداول

	خدمات للأفراد حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	
254	يمثل إجابات المبحوثات حول تواجد المرأة في المجالس المحلية وزيادة البرامج التتموية حسب متغير منصب العضوة	الجدول 31
259	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الوسط الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة	الجدول 32
262	يمثل إجابات المبحوثات حول عدم القبول الاجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	الجدول 33
266	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة وعلاقته بعدم تفعيلها لأدوارها	الجدول 34
271	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الموروثات الثقافية بتعزيز سلطة الرجل في المجالس المحلية حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الجدول 35
274	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الموروثات الثقافية بتعزيز سلطة الرجل في المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الجدول 36
278	يمثل إجابات المبحوثات حول إقرار الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	الجدول 37
281	يمثل إجابات المبحوثات حول إقرار الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الجدول 38
284	يمثل إجابات المبحوثات الدراسة حول هيمنة الرجل على المجالس المحلية حسب متغير المنطقة السكنية	الجدول 39
287	يمثل إجابات المبحوثات حول هيمنة الرجل على	الجدول 40

## قائمة الجداول

	المجالس المحلية حسب نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	
290	▪ يمثل إجابة المبحوثات حول الممارسات التعسفية و إضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المنتخبة المحلية	الجدول 41
293	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الجدول 42
297	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المحلية حسب متغير المنصب في المجلس	الجدول 43
301	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول منح العضوة مواقع قيادية داخل المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	الجدول 44
305	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول منح العضوة مواقع قيادية داخل المجالس المحلية حسب متغير الانتماء الحزبي للعضوة	الجدول 45
309	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من إسهامها في التنمية المحلية حسب متغير نوع المجلس	الجدول 46
314	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الحياة الأسرية للعضوة بممارستها لمهامها السياسية حسب متغير الحالة العائلية	الجدول 47
317	▪ يمثل إجابة إجابات المبحوثات حول العلاقة بين الالتزامات الأسرية و التقليل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي داخل المجالس المحلية	الجدول 48
320	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الدعم الأسري لعضوات المجالس المحلية بزيادة تفعيل أدوارهن السياسية حسب متغير الحالة العائلية	الجدول 49
324	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول العقبات التي تحول دون	الجدول 50



## قائمة الجداول

	ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي حسب متغير المستوى التعليمي	
329	يمثل إجابات المبحوثات حول قيامهن بدورات تكوينية حسب متغير الانتماء الحزبي	الجدول 51
334	يمثل إجابات المبحوثات حول المشاركة في الملتقيات والندوات السياسية حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول 52
337	يمثل إجابات المبحوثات حول استطاعتهن لإدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول 53
341	يمثل إجابات المبحوثات حول إستطاعتهن لإدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير المنصب	الجدول 54
344	يمثل إجابات المبحوثات حول إمتلاك العضوة لآليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين حسب متغير الانتماء الحزبي	الجدول 55
349	يمثل إجابات المبحوثات حول إمتلاكهن لآليات التفاوض و القدرة على الإقناع والتأثير في الآخرين حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب	الجدول 56
354	يمثل إجابات المبحوثات حول كفاية الخبرة السياسية الكافية للعضوات حسب متغير المنصب	الجدول 57
358	يمثل إجابات المبحوثات حول وجود الخبرة السياسية الكافية للعضوات حسب متغير نوع المجلس	الجدول 58
262	يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين التنشئة السياسية للعضوات وسلوكهن السياسي	الجدول 59
366	يمثل إجابات المبحوثات حول مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكبر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول 60
372	يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين إنتماء العضوة إلى عائلة سياسية بقدرتها على خوض العمل السياسي حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول 61

## قائمة الجداول

375	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة هيمنة الرجل على العمل السياسي بضعف المهارات السياسية للمرأة حسب متغير المستوى التعليمي</li> </ul>	الجدول 62
378	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة هيمنة الرجل على العمل السياسي بضعف المهارات السياسية للمرأة حسب متغير مدة الانخراط في الحزب</li> </ul>	الجدول 63
381	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمثل إجابات المبحوثات حول كيفية إمتلاك العضوة لمهارات العمل السياسي حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب</li> </ul>	الجدول 64
386	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمثل إجابات المبحوثات حول ضرورة ضبط نظام الكوتا بشروط وقواعد للمساهمة في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوراهن السياسية</li> </ul>	الجدول 65
389	<ul style="list-style-type: none"> <li>يمثل اجابات المبحوثات حول جعل نظام الكوتا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب</li> </ul>	الجدول 66

## قائمة الأشكال

الصفحة	مخوان الشكل	الشكل
111	▪ يمثل مراحل التنمية المحلية عند كارل تايلور	الشكل 01
161	▪ يمثل كفاءات توزيع المقاعد وفق القانون العضوي رقم 03/12	الشكل 02
162	▪ يمثل عدد مقاعد المترشحين حسب النتيجة العشرية	الشكل 03
168	▪ يوضح دوائر وبلديات ولاية تبسة	الشكل 04
169	▪ يوضح اللجان الدائمة للمجلس الشعبي الولائي (تبسة)	الشكل 05
170	▪ يوضح اللجان الغير دائمة للمجلس الشعبي الولائي (تبسة)	الشكل 06
170	▪ يوضح الهيكل الإداري للمجلس الشعبي الولائي تبسة	الشكل 07
171	▪ يوضح مخطط نموذجي للمجالس الشعبية البلدية	الشكل 08
172	▪ يوضح أعضاء المجلس الشعبي الولائي - تبسة -	الشكل 09
172	▪ يوضح رئيس المجلس الشعبي الولائي وعدد نوابه الدائمين و الغير دائمين	الشكل 10
179	○ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير السن	الشكل 11
181	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 12
183	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الحالة العائلية	الشكل 13
185	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عدد الأولاد	الشكل 14
187	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الوظيفة الأصلية للعضوة	الشكل 15
189	○ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الإنتماء للمجلس	الشكل 16
190	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير المنصب في المجلس	الشكل 17
192	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عدد العهديات في المجلس	الشكل 18
193	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة	الشكل 19

## قائمة الأعمال

195	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الإنتماء الحزبي للعضوة	الشكل 20
198	▪ يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب	الشكل 21
202	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية حسب طبيعة المنطقة السكنية	الشكل 22
205	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إطلاعهن على جدول أعمال دورات المجالس حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الشكل 23
208	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهن في إعداد تقارير دورات المجالس حسب منصب العضوة	الشكل 24
211	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور دورات المجالس حسب متغير المنصب	الشكل 25
214	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور دورات المجلس حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	الشكل 26
217	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور كل دورات المجالس حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة	الشكل 27
220	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول حضورهن اليوم المخصص لإستقبال المواطنين حسب متغير منصب العضوة	الشكل 28
223	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهن في الخرجات الميدانية حسب متغير الحالة العائلية	الشكل 29
226	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهن في الخرجات الميدانية حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الشكل 30
230	▪ يمثل إجابة المبحوثات حول مساهمتهن في الخرجات الميدانية حسب متغير منصب العضوة في المجلس	الشكل 31
233	▪ يمثل إجابة المبحوثات حول حرص العضوة على توصيل انشغالات المواطنين واقتراح حلول لها حسب	الشكل 32

## قائمة الأعمال

	متغير الحالة العائلية	
236	يمثل إجابات المبحوثات حول إستجابتهن للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة حسب متغير منصب العضوة في المجلس	المحل 33
239	يمثل إجابات المبحوثات حول أهم المشاريع التي تقترحها العضوات في دورات المجلس	المحل 34
242	يمثل إجابات المبحوثات حول المساهمة في تقديم الخدمات لترقية منطقتهن حسب متغير الحالة العائلية	المحل 35
245	يمثل إجابات المبحوثات حول تقديم الخدمات لترقية منطقتهن حسب متغير طبيعة المنطقة التي تتواجد بها العضوة	المحل 36
249	يمثل إجابات المبحوثات حول منح أدوار كافية للعضوة في المجالس المحلية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	المحل 37
254	يمثل إجابات المبحوثات حول تواجد المرأة في المجالس المحلية وزيادة تفعيل البرامج التنموية	المحل 38
259	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الوسط الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة	المحل 39
262	يمثل إجابات المبحوثات حول عدم القبول الاجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	المحل 40
266	يمثل إجابات المبحوثات حول ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة وعلاقته لتفعيل ادوارها	المحل 41
271	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الموروثات الثقافية بتعزيز سلطة الرجل في المجالس المحلية حسب متغير منصب العضوة في المجلس	المحل 42
274	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الموروثات الثقافية بتعزيز سلطة الرجل في المجالس المحلية حسب متغير	المحل 43

## قائمة الأعمال

	طبيعة المنطقة السكنية	
278	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إقرار الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	المجلد 44
281	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إقرار الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	المجلد 45
284	▪ يمثل إجابات المبحوثات الدراسة حول هيمنة الرجل على المجالس المحلية حسب متغير المنطقة السكنية	المجلد 46
287	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول هيمنة الرجل على المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	المجلد 47
290	▪ يمثل إجابات مبحوثات الدراسة حول الممارسات التعسفية وإضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المحلية المنتخبة حسب متغير المنصب	المجلد 48
293	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية	المجلد 49
297	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المحلية حسب متغير المنصب في المجلس	المجلد 50
301	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول منح العضوة مواقع قيادية داخل المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة	المجلد 51
305	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول منح العضوة مواقع قيادية داخل المجالس المحلية حسب متغير الانتماء الحزبي للعضوة	المجلد 52
309	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول طبيعة المهام الموكلة	المجلد 53

## قائمة الأعمال

	للعضوة تحد من إسهامها في التنمية المحلية حسب متغير نوع المجلس	
314	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الحياة الأسرية للعضوة بممارستها لمهامها السياسية حسب متغير الحالة العائلية	الشكل 54
317	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين الإلتزامات الأسرية و التقليل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي داخل المجالس المحلية	الشكل 55
320	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الدعم الأسري لعضوات المجالس المحلية بزيادة تفعيل أدوارهن السياسية حسب متغير الحالة العائلية	الشكل 56
324	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 57
329	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول قيام العضوات بدورات تكوينية حسب متغير الانتماء الحزبي	الشكل 58
334	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول المشاركة في الملتقيات والندوات السياسية حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 59
337	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إستطاعتهم لإدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 60
341	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إستطاعة إدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير المنصب	الشكل 61
344	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إمتلاك العضوة لآليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين حسب متغير الإلتزام الحزبي	الشكل 62
349	▪ يمثل إجابات المبحوثات حول إمتلاكهن لآليات التفاوض و القدرة على الإقناع والتأثير في الآخرين	الشكل 63

## قائمة الأشكال

	حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب	
354	يمثل إجابات المبحوثات حول كفاية الخبرة السياسية الكافية للعضوات حسب متغير المنصب	الشكل 64
358	يمثل إجابات المبحوثات حول وجود الخبرة السياسية الكافية للعضوات حسب متغير نوع المجلس	الشكل 65
262	يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين التنشئة السياسية للعضوات وسلوكهن السياسي	الشكل 66
366	يمثل إجابات المبحوثات حول مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكبر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 67
372	يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين إنتماء العضوة إلى عائلة سياسية بقدرتها على خوض العمل السياسي حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 68
375	يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة هيمنة الرجل على العمل السياسي بضعف المهارات السياسية للمرأة حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل 69
378	يمثل إجابة المبحوثات حول علاقة هيمنة الرجل على العمل السياسي بضعف المهارات السياسية للمرأة حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب	الشكل 70
381	يمثل إجابة المبحوثات حول كفاية إمتلاك العضوة لمهارات العمل السياسي حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب	الشكل 71
386	يمثل إجابات المبحوثات حول ضرورة ضبط نظام الكوتا بشروط وقواعد للمساهمة في وصول النساء القادرات على تفعيل أدورهن السياسية	الشكل 72
389	يمثل إجابات المبحوثات حول جعل نظام الكوتا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة حسب متغير مدة الانخراط في الحزب	الشكل 73
402	يمثل ملخص عن موضوع الدراسة	الشكل 74



# قائمة الأشكال

---

## قائمة الملاحق

### قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق 01	يوضح إستمارة إستبيان
الملحق 02	يوضح إستمارة مقابلة
الملحق 03	يوضح شبكة الملاحظات
الملحق 04	يوضح نموذج عن دعوة حضور لدورة المجلس الشعبي البلدي
الملحق 05	يوضح جدول كاي تدريج
الملحق 06	يوضح القانون الداخلي للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2012
الملحق 07	يوضح الدليل التقني المتعلق بكيفية توزيع المقاعد حسب النسب المحددة قانونا

## خطة البحث

### الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري للدراسة

#### ❖ الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

##### ▪ تمهيد

1. مقدمة
2. الإشكالية
3. الفرضيات
4. تحديد مفاهيم الدراسة
5. المنهج المستخدم
6. الدراسات السابقة

#### ❖ الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

##### ▪ تمهيد

1. أهمية ودوافع المشاركة السياسية للمرأة
2. مراحل و مستويات المشاركة السياسية للمرأة
3. المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية
4. ضمانات الحقوق السياسية للمرأة
5. النظريات الإجتماعية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة
6. معوقات المشاركة السياسية للمرأة
7. آليات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

#### ❖ الفصل الثالث: التنمية المحلية

##### ▪ تمهيد

1. أهداف ومراحل التنمية المحلية
2. قواعد ومجالات التنمية المحلية
3. إسهامات التنمية المحلية في التنمية القومية
4. المشاركة الشعبية في التنمية المحلية
5. التخطيط للتنمية المحلية

## خطة البحث

6. أجهزة التنمية المحلية

7. معوقات التنمية المحلية

### ❖ الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

#### ▪ تمهيد

1. نشأة وأهداف المجالس المحلية المنتخبة
2. تشكيل و تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر
3. إختصاصات و صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر
4. دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية في الجزائر
5. معوقات مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية في الجزائر
6. نظام الكوتا كالية لتجسيد الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة
7. تطبيقات نظام الكوتا
8. واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة

#### الباب الثاني: الإطار الميداني للدراسة

### ❖ الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبحوثات

#### ▪ تمهيد

1. مجالات الدراسة
2. كيفية اختيار العينة
3. أدوات ( تقنيات ) جمع البيانات
4. الخصائص العامة للمبحوثات

### ❖ الفصل السادس : تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النهوض بالمجتمع

#### المحلي

#### ▪ تمهيد

1. المجالس المحلية المنتخبة و دورها في تحقيق التنمية
2. دور المنتخب في التنمية المحلية على مستوى الولاية
3. أهمية مشاركة المرأة في التنمية المحلية
4. أهمية المشاركة السياسية للمرأة

#### ▪ الإستنتاج الجزئي الأول

## خطة البحث

### ❖ الفصل السابع : عدم القبول الإجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

#### ▪ تمهيد

1. المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة
2. الموروثات الثقافية و دورها في تعزيز سلطة الرجل
3. البيئة الإجتماعية و تأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة
4. المرأة العربية و القيادة
5. المعوقات الأسرية للمشاركة السياسية للمرأة

#### ▪ الإستنتاج الجزئي الثاني

### ❖ الفصل الثامن: المهارات السياسية و مشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

#### ▪ تمهيد

1. مهارات المشاركة السياسية
2. أبعاد التنشئة السياسية للمرأة
3. أبعاد السلوك السياسي للمرأة
4. دور الحزب في التربية السياسية للفرد
5. دور الاسرة في التنشئة السياسية للطفل

#### ▪ الإستنتاج الجزئي الثالث

- ✓ الإستنتاج العام
- ✓ نتائج الدراسة
- ✓ مقترحات الدراسة
- ✓ الخاتمة
- ✓ قائمة المصادر و المراجع
- ✓ الملاحق

حققت حقا



❖ مقدمة:

لقد أيقنت جميع الدول و المجتمعات على إختلاف أجناسها ودياناتها أن المرأة هي حجر الأساس في التنمية الشاملة وأن مسؤولياتها الأساسية لم تعد تقتصر على الأدوار التقليدية التي تنحصر في القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأبناء ورعايتهم ، فالأمر أصبح يتطلب إستحداث أدوار للمرأة تتماشى مع متطلبات التغيير وتواكب العصر وإنطلاقا من هذه الرؤية إزدادت قوة الإتجاه المتنامي نحو إزالة التفاوت القائم بين الجنسين وتعالى النداءات المطالبة بحقوق المرأة في المشاركة في الحياة العامة على إعتبار أن قضية تحرير المرأة اليوم ومساواتها بالرجل أصبحت الرهان الأساسي للديمقراطية و التحديث من منطلق أن المرأة ليست أقل قدرة وإمكانيات من الرجل لتحمل أعباء مسؤولية التطوير و التحديث وتشارك في عمليات التغيير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة. فأخذت بذلك عملية المساواة بين الجنسين على صعيد التفكير السياسي أهمية بالغة ، ومن هنا جاءت الدعوة لتمكين المرأة في جميع المجالات وإعطائها حقوقها الكاملة في المواطنة وتوسيع فرص الخيارات أمامها إيماننا بضرورة تكامل أدوار الأفراد ذكورا وإناثا لإحداث عملية التنمية ، و لتحقيق ذلك حاولت السلطات في الجزائر النهوض بوضعية المرأة و ترقية حقوقها لاسيما في المجال السياسي و تجسد ذلك خاصة في المصادقة على العديد من الإتفاقيات الدولية المناهضة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبموجب هذه الإتفاقيات تم إقرار الحقوق السياسية للمرأة فأخذت أوضاعها تتغير وبدأت عملية المشاركة السياسية النسوية في تزايد مستمر فأقتحمت المرأة بذلك وبقوة القانون المجال السياسي

ونظرا لزيادة إقدام عدد من النساء وبروزهن في الإنتخابات المحلية الأخيرة تزامنا مع تطبيق نظام الكوتا وكثرة الإنتقادات الموجهة لقدرة المرأة على مجابهة العمل السياسي و الحكم المسبق على فشل تجربتها و شكلية مشاركتها السياسية و عدم فاعليتها ، تملك الباحثة الرغبة في البحث في هذا الموضوع بكل موضوعية وعلمية و تشخيصه ميدانيا محاولة بذلك إبراز الدور الذي تؤديه المرأة العاملة في المجالس المحلية للنهوض بمجتمعها المحلي و معرفة المدى الذي يساهم فيه تواجد المرأة في هذه المجالس ووصولها إلى مواقع المسؤولية في التنمية المحلية ورغم أن أسباب البحث في هذا الموضوع متعددة إلا أن الدافع الأساسي لذلك هو تشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة



كما تتدرج أهمية هذه الدراسة في أنها من الدراسات التي تميزت بعدم تركيزها فقط على الجانب الكمي للمشاركة السياسية للمرأة بقدر ما حاولت معرفة طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية للمرأة و التنمية المحلية ، إضافة إلى معرفة أهمية و متطلبات العمل السياسي للمرأة و الكشف عن الواقع الإجتماعي الذي تعيشه عضوات المجالس المحلية و إبراز أهم معوقاته ، كما نأمل من خلال هذه الدراسة إلى هدف الوصول إلى نتائج علمية و مقترحات تزيد من إثراء الساحة العلمية و تثير المهتمين بالموضوع في الرغبة أكثر في دراسته

وفي خضم هذه الدراسة واجهت الباحثة عدة صعوبات ولعل أهمها في الجانب النظري يكمن خاصة في ندرة الدراسات التي تناولت العمل السياسي للمرأة في المجالس المحلية وعلاقته بالتنمية المحلية وهذا على إعتبار حداثة التجربة السياسية للمرأة في هذه المجالس ، أما الصعوبات التي إعترضت الباحثة في الجانب الميداني فتكمن بالأحرى في طول فترة الدراسة الميدانية لإرتباطها بدورات المجالس و التي تكون خلال كل ثلاثة أشهر أو أكثر وكان لابد من حضور هذه الدورات للوقوف على تدخلات العضوات وقياس نوع وقيمة هذه التدخلات و طريقة إثارتهن لمختلف القضايا و الإنشغالات الخاصة بأفراد المجتمع المحلي ، كما أن توزيع الإستثمارات خاصة في البلديات الريفية النائية إستغرق فترة زمنية طويلة هذا فضلا على صعوبة التعامل مع بعض العضوات وعدم التجاوب مع الباحثة في بعض المسائل ، وعدم قدرة بعض المبحوثات على تقديم إجابات محددة ودقيقة

ولتحقيق غرض هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى بايين رئيسيين متكاملين الأول يتعلق بالجانب المنهجي و النظري للدراسة و الذي قسم بدوره إلى أربعة فصول

■ **ففي الفصل الأول :** تم التعرض إلى الفصل المنهجي و الذي يضم إشكالية الدراسة و التي يتفرع منها تساؤل رئيسي وسؤالين فرعيين تتطلب الإجابة عنه صياغة ثلاث فرضيات لإختبارها ميدانيا للتحقق من صحتها ، كما تم التطرق أيضا في هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم التي ترتكز عليها الدراسة و تحديد المنهج المستخدم فيها ، وأخيرا تم في هذا الفصل عرض أهم الدراسات السابقة التي إستندت عليها الباحثة لإثراء رصيدها المعرفي عن موضوع الدراسة محاولة من خلال ذلك توضيح أوجه الإستفادة من هذه الدراسات في الموضوع المراد البحث فيه



■ **وفي الفصل الثاني:** تم التركيز على المشاركة السياسية عامة و مشاركة المرأة خاصة من خلال التطرق إلى دوافع المشاركة السياسية للفرد وأهميتها ومستويات هذه المشاركة و المراحل التي تتم عن طريقها كما تم التعرف على المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية من خلال التعرف أولاً على الثقافة السياسية مفهومها ، وظائفها ، مكوناتها ، أنواعها ، كما تم التعرض لمفهوم التنشئة السياسية من خلال التطرق لمفهومها ، وظائفها ، مجالاتها و مؤسساتها و تم التركيز في هذا الفصل على ضمانات الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي وعلى الأُسعدة الدولية ، الإقليمية و الوطنية و تم تسليط الضوء على التنشئة السياسية للمرأة من خلال إبراز أهميتها و العوامل المؤثرة فيها ، كما تطرقت الباحثة إلى أهم النظريات الإجتماعية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة ، وأخيراً تم الكشف في هذا الفصل على أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة و البحث عن أبرز الآليات لتعزيز و تدعيم مشاركتها السياسية

■ **أما الفصل الثالث :** فقد تم فيه تسليط الضوء على التنمية المحلية من خلال التعرف على أهداف التنمية المحلية ،مراحلها ، أهم عناصرها ، وقواعدها ، مجالاتها وأجهزتها مع التركيز أكثر على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأنماط هذه المشاركة و 'سهاماتها في التنمية القومية وكيفية العمل للتخطيط للتنمية المحلية الناجحة هذا فضلاً على إبراز أهم المعوقات التي تقف عائق لتحقيق التنمية المحلية

■ **أما الفصل الرابع:** خصص هذا الفصل للمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة حيث تم فيه التعرف على نشأة المجالس المحلية المنتخبة في الحقبة الإستعمارية وبعد الإستقلال وأهدافها كما تم التطرق بالتفصيل إلى تشكيل المجالس المحلية المنتخبة و تسييرها وإختصاصاتها وصلاحياتها ، و تم التعرف أيضاً على دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية وأهم المعوقات التي تعيق تحقيق أهدافها . كما تم التركيز أكثر في هذا الفصل على نظام الكوتا على إعتبار أنه آلية لضمان و تجسيد الحقوق السياسية للمرأة من خلال الكشف عن مفهوم نظام الكوتا و التأسيس القانوني لهذا النظام ، أهدافه و أنماطه كما تم التطرق إلى كيفية تطبيقه ، بدءاً بعملية الترشح وصولاً إلى عملية توزيع المقاعد مع التركيز في هذا الفصل أيضاً على إشكالية هذا النظام التي تتأرجح بين مؤيدين و معارضين و في الختام تم الكشف عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

- أما الباب الثاني: فقد خصص للجانب الميداني للدراسة وقسم بدوره إلى أربعة فصول:

- **الفصل الخامس:** و الذي تم فيه التعريف بميدان الدراسة و المتمثل في المجالس المحلية المنتخبة و تقديمه بشكل عام و التطرق إلى مجالات الدراسة ( **المجال الجغرافي - المجال البشري و الزمني** ) كما تم فيه توضيح طريقة إختيار العينة وأدوات جمع البيانات ، وأخيرا تم فيه التعرف على الخصائص العامة للمبحوثات
- **الفصل السادس:** تم من خلاله عرض المعطيات الرقمية الخاصة بالفرضية الأولى و المتعلقة بتواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة ساهم في النهوض بالمجتمع المحلي و تحليلها سوسيولوجيا إعتمادا على الأرقام الإحصائية للجداول و الرسومات البيانية للأشكال ومن المعلومات التي تم رصدها ميدانيا من خلال زيارات الباحثة للمجالس المحلية و مقابلاتها التي تمت مع الأعضاء و العضوات و الموظفين للوصول بذلك إلى الإستنتاج الجزئي لهذه الفرضية و الذي تم فيه الإجابة عن صحة الفرضية من عدمها
- **أما الفصل السابع :** فقد خصص لعرض و معالجة المعطيات الخاصة بالفرضية الثانية و التي مفادها عدم القبول الاجتماعي للمرأة يعيق عضوات المجالس المحلية عن أداء أدوارهن التنموية و للكشف عن هذه العلاقة تم معالجة البيانات الإحصائية إعتمادا على كاي تربيع للكشف عن العلاقة بين المتغيرات المدروسة كما تم تحليل هذه البيانات ومناقشتها سوسيولوجيا إعتمادا على المقابلات و الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة و شبكة الملاحظات التي تم جمعها في الزيارات الميدانية و توظيف هذه الملاحظات في التحليل وهذا ماساعد في الوصول إلى تحديد نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الثانية و إستنتاج صحتها من عدمها
- **أما الفصل الثامن و الأخير :** تم فيه معالجة المعطيات الرقمية الخاصة بالفرضية الثالثة و التي تخمن إلى أن ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية يعيق تفعيل أدوارهن في تحقيق التنمية المحلية و بعد المعالجة الكمية و الكيفية لإختبار هذه الفرضية بالطرق الإحصائية و إعتمادا على الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة تم التوصل إلى نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الثالثة و بالتالي إختبار صحة الفرضية من عدمها

وبعد التأكد من صحة الفرضيات الثلاثة من عدمها تم حوصلة النتائج العامة التي يهدف إليها موضوع هذه الدراسة ومن ثمة الإجابة عن التساؤل الإشكالي العام للبحث

المباحث الأول

الإطار المنهجي و النظري للدراسة



## الواجب الأول

### الإطار المنهجي و النظري للدراسة

- ✓ الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة
- ✓ الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة
- ✓ الفصل الثالث: التنمية المحلية
- ✓ الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

# الفصل الأول

## الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

### ■ تمهيد

- الإشكالية
  - الفرضيات
  - تحديد مفاهيم الدراسة
  - المنهج المستخدم
  - الدراسات السابقة
- ### ■ خلاصة الفصل

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

### ■ تمهيد:

يعد هذا الفصل المتضمن للإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة من أهم الركائز و الدعائم التي يقوم عليها أي بحث علمي وهو بمثابة خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي ، يتطلب من الباحث التركيز و التدقيق الجيد حتى يتمكن من تحقيق الغاية العلمية التي ينشدها من دراسته ،وقد حاولت الباحثة في هذا الفصل الإعتماد على مختلف الخطوات و الأساليب العلمية و المنهجية المتعارف عليها في إنجاز البحوث العلمية بدءا من الإشكالية و التي تعطي تصورا عام للدراسة ، ومن ثمة تحديد التساؤل الإشكالي الرئيسي و التساؤلات الفرعية وإنطلاقا من هذا التساؤل تم صياغة فرضيات محتملة و تخمينة للإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح

كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم التي تركز عليها الدراسة و الخروج بالمفاهيم الإجرائية المتبناة ، وحتى تتوفق الباحثة في دراستها و يجب عليها إختيار المنهج الملائم لطبيعة الموضوع المدروس . و أخيرا تم في هذا الفصل الكشف عن التراث النظري الذي إعتمدت عليه الباحثة لبناء تصور عام عن الموضوع من خلال عرضها لأهم الدراسات السابقة التي تشمل مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة و في هذا الإطار تم تحديد أوجه الإستفادة من هذه الدراسات في البحث

### 1. الإشكالية

عرفت قضية المساواة بين الجنسين في الحقوق و المواطنة و تعزيز دور المرأة في المجتمع الكثير من الإهتمام في تسعينات القرن الماضي كنتيجة لحركة النضال التي شهدتها المرأة الغربية ، و تبنت الدفاع عن مطالبها بهدف النهوض بوضعها وتحسين ظروفها الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية ، وتزامنت الإنطلاقة الحقيقية لهذه الحركة مع الثورة الصناعية التي كان لها الفضل الأكبر في مساندة قضية المرأة ، وعلى هذا الأساس بدأ الإهتمام الدولي بقضايا حقوق المرأة ومساندتها ولتحقيق ذلك عقد أول مؤتمر دولي سنة 1923 وهو مؤتمر روما للاتحاد النسائي الدولي كما زاد هذا الإهتمام أكثر من خلال ميثاق هيئة الأمم المتحدة المنعقد في 1945/06/26 ، و الذي نص على مبدأ المساواة بين الجنسين وتحسين أوضاع المرأة على جميع المستويات و الإعتراف بحقوقها ، ومن بين أشغال هذا المؤتمر إنشاء لجنة تتكفل بمراقبة وتتبع أوضاع المرأة حيث تجتمع هذه اللجنة سنويا لتصدر التوصيات الخاصة بإقرار حقوق المرأة وتحسين ظروفها ومكانتها الإجتماعية ، وذلك بناء على ماتم رصده من خلال عمليات المراقبة و المتابعة للجنة فزادت بذلك مكاسب المرأة وأصبحت تتمتع بالكثير من الحقوق التي ساندتها وأعطتها حماية إجتماعية ، وفي إطار العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 و الذي نص على ضرورة التعهد لتحقيق المساواة بين الرجال و النساء في جميع الحقوق المدنية و السياسية وأن تتاح لكل مواطن على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده و الحق في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة ، كما توالى الإتفاقيات المطالبة بحقوق المرأة وإزالة جميع الفوارق بين الجنسين وأهمها إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( سيداو 1979) و أهم ما نددت به هذه الإتفاقية ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية و العامة وإتخاذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل دون تمييز فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي و الإشتراك في أعمال المنظمات الدولية حيث بلغ عدد الدول المنضمة إلى هذه الإتفاقية 180 دولة وقد برزت الجهود العربية بشأن إقرار الحقوق السياسية للمرأة خاصة في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان كأحد إنجازات الجامعة العربية في سبتمبر 1994 و التي نددت بإلغاء كل تمييز قائم على أساس النوع الإجتماعي وجعل أهلية سياسية للمرأة . كما أصدرت الجامعة



## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

العربية سنة 2004 ميثاق جديد خلال المؤتمر المنعقد بقمة تونس بعنوان مسيرة التطور و التحديث الوطني العربي ، و الذي أقر بضرورة مواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع و دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين ، كما دعت هذه القمة إلى أن تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة الكاملة بين الرجل والمرأة للوصول إلى أهداف التنمية الوطنية

و كإمتداد للإصلاحات القانونية العالمية و العربية لإقرار الحقوق المدنية و السياسية للمرأة لم تكن الجزائر بمنأى عن ذلك ، فقد عملت على مسايرة هذه التوجهات الدولية و العربية و العمل على الإنضمام إلى العديد من هذه الإتفاقيات قصد حماية الحقوق الإنسانية للمرأة و تمكينها من التمتع بكافة الإستحقاقات و المزايا التي تمنحها هذه الإتفاقيات ، حيث كرست كافة الدساتير الجزائرية المتعاقبة هذه الحقوق فقد أكد الدستور الجزائري لسنة 1963 في المادة 12 منه على أنه لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و الواجبات أما دستور 23 فيفري 1989 فنص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون بينما جاء دستور 1996 ليؤكد كسابقه من الدساتير على منع التمييز مهما كان شكله ، وإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، وهكذا تصاعد موضوع الإهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وأصبح يدخل ضمن المخططات و الإستراتيجيات السياسية للدولة تماشياً مع النظم الديمقراطية العالمية التي تسعى لتكريس إحترام حقوق الإنسان لتظهر في صورة الحداثة و تكون أكثر تقدماً و رقياً وخاصة بعدما أكدت تقارير التنمية نقائص في البنية المجتمعية العربية و عوائق التنمية الإنسانية في هذه المجتمعات . فحسب تقرير التنمية الصادر عام 2002 فإن معوقات التنمية الإنسانية في المجتمعات العربية تتمثل خاصة في تقليص الحريات و عدم تمكين المرأة أما تقرير التنمية الرابع الصادر عام 2005 فقد أكد على قضية عدم المساواة الإجتماعية بين الجنسين كعائق أمام التنمية الإنسانية في العالم العربي ، وفي ظل تقارير التنمية و تنامي الإصلاحات التشريعية و تزايد الخطابات الرسمية المدعومة لإقرار الحقوق السياسية للمرأة و تمكينها من ولوج عالم السياسة ، شهد النظام السياسي في الجزائر تحول حقيقي بإعتماده سياسة تشجيع النساء لتولي مناصب سياسية كإستجابة للإرادة السياسية العليا المدعومة للمشاركة السياسية للمرأة و المتضمنة مساندتها للحصول على حقوقها السياسية تماشياً مع الحراك الإجتماعي الذي

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

يشهده العالم لتعزيز المشاركة السياسية النسوية ، على إعتبار أن المرأة حجر الأساس في التنمية الإجتماعية و الإنسانية ، فالأمر أصبح يتطلب ضرورة تعزيز دورها في قلب العملية التنموية جنبا إلى جنب مع الرجل لتكون فاعلا أساسيا في التغيير لا مجرد متلقي وهذا ما جعل من مشاركة النساء في الحياة السياسية ضرورة ملحة تفرضها متطلبات التقدم و الحداثة

وفي ظل هذا التحول الإجتماعي جاء التعديل الدستوري لسنة 2008 لينص في المادة 31 مكرر على أن الدولة الجزائرية تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المحلية المنتخبة ، ومن بين الآليات القانونية الأكثر فاعلية التي إعتمدتها الدولة كآلية للتمكين السياسي للمرأة نظام الحصص ( الكوتا ) و المتعلق بتوسيع حصة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المحلية ، وهنا يجب التنويه إلى الجهود التي قام بها رئيس الجمهورية لترقية حقوق المرأة و تمكينها سياسيا ، و نخص بالذكر الخطابات التي ألقاها رئيس الجمهورية في العيد من المناسبات وبالأخص في اليوم العالمي للمرأة إذ ذكر أنه سيعيد للمرأة الجزائرية مكتسباتها السياسية التي حرمت منها ، ويؤكد على ضرورة تضافر الجهود لمواجهة التخلف ونبذ تهميش المرأة و إقصائها دون أن يخشى في ذلك لومة لائم إيمانا منه بأن صلاح المجتمع لن يقوم إلا بصلاح المرأة التي تمثل الركيزة الأساسية في عملية تنشئة و تكوين الأفراد ولتطبيق ذلك عين رئيس الجمهورية لجنة أسند لها مهمة البحث في كيفية تنفيذ هذه المادة ، و أسفرت نتائج هذه اللجنة عن منح حصة لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة المحلية لا تقل نسبتها عن 30 % من المقاعد ، وبالفعل فقد تم تطبيق هذه المادة الدستورية في الإنتخابات المحلية لسنة 2012 تزامنا مع صدور هذا القانون العضوي ،وبهذا إزدادت حظوظ المرأة الجزائرية و أتسعت مشاركتها السياسية بعد هذا التعديل الدستوري الذي أفرز واقعا جديدا على الساحة السياسية وأحدث تغييرا داخل النظام الإجتماعي ، و حققت المرأة الجزائرية في هذه الإنتخابات مكاسب سياسية لم تعهدها من قبل ، كما أحدثت نتائج هذه الإنتخابات قفزة نوعية سجلت في تاريخ المرأة الجزائرية نظرا لزيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة المحلية بعد تطبيق نظام الحصص وأقل مايمكن القول أن هذه التحولات التي حصلت في دساتيرنا تعبر عن الرغبة الحقيقية للإرادة السياسية العليا في تشجيع المرأة للوصول إلى المناصب السياسية إيمانا منها بأن المرأة تعد من أهم القوى الإجتماعية المؤثرة في عملية التنمية وأنها أصبحت الرهان الأساسي للتغيير الإجتماعي و التحديث السياسي ، وبهذه الإصلاحات السياسية أصبح

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

للمرأة حضور عددي معترف به ، ولكن المتتبع للأحداث على الساحة السياسية يعلم أنه على الرغم من الإقرار القانوني بأحقية المرأة في المشاركة السياسية و مساواتها بالرجل إلا أن ترجمة هذه الإصلاحات السياسية إلى ممارسات واقعية موضوع صعب وخاصة في ظل الثقافة المجتمعية المحلية و الذهنية المحافظة التي تعودت على إقصاء المرأة و تهميشها من العمل السياسي ، فالمتوقع عامة أن تصطدم هذه المجتمعات المحلية برؤيتها للعنصر النسوي في هذه المؤسسات السياسية التي كانت إلى حد قريب حكرا على الرجال وهذا ما يتوقع أن يترجم إلى الرفض وعدم القبول الإجتماعي للمشاركة السياسية للمرأة في المحليات حيث أكدت معظم الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة على إختلاف أنواعها على وجود معوقات وظيفية تعوق المشاركة السياسية للمرأة و تقف عائق لتفعيل الدور الوظيفي للمرأة العاملة في المجال السياسي عامة ، وفي المجالس المحلية خاصة نظرا لخصوصية هذه المجتمعات التي تركز في بنيتها الإجتماعية و الثقافية على ترسيخ القيم التقليدية المتشعبة بالثقافات التي تدعم السلطة الرجولية و تعزز الهيمنة الذكورية ، ولأن المشاركة السياسية في جوهرها ذات قيمة وظيفية فإنه من الخطأ أن تتناول موضوع المشاركة السياسية للمرأة من الجانب الكمي و نكتفي بنسب تواجدها في المؤسسات السياسية ، إذ أن الأمر لم يعد يستوجب طرحه بمعزل عن معرفة الدور الوظيفي الذي تؤديه المرأة في هذه المؤسسات و مدى تطابق مضامين القوانين و الإصلاحات التشريعية مع واقع الممارسات السياسية الفعلية التي تهدف إلى التمكين الحقيقي للمرأة وجعلها قوة مجتمعية تؤثر في عملية صنع القرار السياسي لتكون قادرة على خدمة مجتمعها و تحقيق أهداف التنمية الشاملة بإعتبارها فاعل إجتماعي تعمل في إطار النظام السياسي الذي يعمل بدوره كنسق فرعي بوظيفة فاعلة في إحداث عملية التغيير الإجتماعي وفي عمليات التنمية في المجتمع ، وعلى الجانب الأخر فإن هذا النظام يقوم ضمن مؤسساته المختلفة على أساس المنظور الوظيفي الذي يعتبره نسقا إجتماعيا يتضمن أنظمة فرعية متداخلة و مترابطة و متكاملة بين أنظمة المجتمع ينجز كل منها وظيفة محددة تجعله يحافظ على النظام العام و يتحقق التكامل داخل النسق الكلي ( المجتمع ) في إطار البناء الإجتماعي . ووفقا لهذا فإن هذا النظام الفرعي ( المؤسسات السياسية ) يتحتم عليها القيام بوظائفها على ضوء الأدوار المسندة إليها حتى تحقق عملية المحافظة على وظائف النسق الكلي و إستمراره وهذا ما يحدد دور المؤسسات السياسية ووظائفها في المجتمع على إعتبار

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

أنها مؤسسات سياسية تستمد شرعيتها من الشعب و تتولى مسؤولية تمثيله ، فقيام العضوة في المجالس المحلية المنتخبة بوظائفها في إطار الصلاحيات التي خولها لها القانون و حسب الإختصاصات المسندة لها فهي بهذه الممارسات تؤدي بعدا من الأبعاد الوظيفية التي تحقق توازن النسق وبقاءه وإستمراره وعدم قيامها بوظائفها يؤدي إلى إختلال النسق وتلاشييه وهذا ما ذهب إليه راد كليف براون في إعتبره أن الأنساق الإجتماعية تحتوي على وحدات وظيفية تسند إليها أدوار تعمل في إطار النسق الإجتماعي الكلي كما أكد أيضا بارسونز أنه لا يمكن فهم الأدوار الوظيفية للأنساق الفرعية إلا في ضوء سياقاتها الإجتماعية و الثقافية وعلاقتها المتبادلة مع الأنساق الأخرى و إعتبر أن التخصص في الوظائف و الأدوار هو المحرك الأساسي لطبيعة العلاقة بين الأنساق الفرعية ، وفي هذا الإطار يرى بارسونز أن النسق السياسي يتبلور أكثر حول أداءه لوظائفه لتحقيق الأهداف المتوخاة منه ، كما ترى النظرية الوظيفية أن كل مستوى من مستويات المشاركة السياسية لها وظيفة معينة ترتبط بالمستويات الأخرى ، فمؤسسات التنشئة الإجتماعية على سبيل المثال إن لم تؤدي وظائفها في عملية التربية السياسية للأفراد من تكوين في الوعي السياسي وبناء السلوك السياسي و تنشئتهم على أساليب الديمقراطية التي تعزز تنمية الحوار و المناقشة و الإدلاء بالرأي . و تشجيعهم على التحرر و الإقدام على المبادرة بالإضافة إلى وظائف أخرى تؤديها هذه المؤسسات لتحافظ على توازن و ثبات عناصر البناء الإجتماعي و تكامله ، كما أن القانون بدوره يقوم بوظائف الحماية و إلزامية التقيد بمواده الدستورية لتحقيق وظيفة النظام بين أفراد المجتمع من خلال تجسيد مبدأ إحترام الحقوق و الواجبات ، وفي هذا الإطار فإن القوانين و التشريعات الجزائية قامت بوظيفة ضمان المشاركة السياسية للمرأة و إلزامها على إعتبر أن هذه القوانين تعتبر أنظمة إجتماعية فرعية تتشد المساواة و الحرية و العدالة بين أبناء الشعب و يبقى أن نؤكد أن هذه القوانين ينبغي أن تتكامل وظائفها مع الأنظمة الفرعية الأخرى للحفاظ على عملية التوازن و الإستقرار داخل النظام الكلي و الذي يتحقق تكامله عبر عملية التنشئة الإجتماعية و المعايير الإجتماعية و الثقافية التي توجه المجتمع

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

مما سبق تتضح معالم الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة و التي يمكن

بلورتها في التساؤل الإشكالي التالي:

### ❖ ما علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر؟

محاولين بذلك الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

✓ هل ساهمت المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة في النهوض بالتنمية المحلية؟

✓ ماهي المعوقات التي تعرقل سير عضوات المجالس المحلية المنتخبة لتحقيق التنمية المحلية؟

### 2. الفرضيات

✓ الفرضية الأولى: تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي

✓ الفرضية الثانية: عدم القبول الإجتماعي للمرأة يعيق عضوات المجالس المحلية عن أداء أدوارهن التنموية

✓ الفرضية الثالثة: ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية يعيق تفعيل أدوارهن في تحقيق التنمية المحلية

### 3. تحديد مفاهيم الدراسة:

▪ المشاركة السياسية:

هي عملية تطوعية يشارك من خلالها الأشخاص في الحياة السياسية ويمكنهم من خلالها التأثير في إتخاذ القرارات التشريعية سواء بطريقة مباشرة كمرشحين أو غير مباشرة بانتخاب ممثلين عنهم في المجالس النيابية<sup>1</sup>

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن المشاركة السياسية هي عملية إدراك واعي للأفراد بحقوقهم للممارسة العملية لحقوقهم السياسية من خلال الإدلاء برأيهم في صنع القرار السياسي الذي يمس حياتهم و إختيار حكاهم و ممثلهم ، كما تظهر هذه المشاركة من خلال إسهام الأفراد

<sup>1</sup> - فاتن محمد الشريف : الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة دراسات في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، دار الوفاء لدنيا

الطباعة والنشر ، مصر، 2007، ص 108

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

---

كناخبين أو كعناصر نشطة سياسية أو عن طريق متابعتهم لما يحدث بشكل عام على الساحة السياسية

يحيل مفهوم المشاركة السياسية إلى مجموع الأنشطة الإرادية التي تسمح للمواطنين بالتأثير في النظام السياسي عبر الإنتخابات بإختيار الحكام والتأثير في القرار السياسي كما يحيل على مجموع الأنشطة التي تؤهل المواطن إلى الدخول في علاقة مع العالم المقدس للسلطة بإحترام بعض الإكراهات الطقوسية<sup>1</sup>

---

1 - عبد الإله بالقزيز، بورغدة وحيدة وآخرون : المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2014 ، ص808

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

يتفق هذا التعريف مع سابقه في ضرورة إعتبار المشاركة السياسية سلوكيات إرادية وتطوعية نابعة من إرادة الأفراد ورغبتهم في إحداث التغيير اللازم والسليم لمجتمعهم ، وبمعنى آخر فهي نابعة من إحساس الأفراد أو الجماعات بمسؤولياتهم السياسية نحو مجتمعهم وحتمية أداء دورهم في صنع القرارات السياسية . أو من خلال مراقبة تنفيذ القرار السياسي وتقويمه وضبطه وفي ذات الوقت يجب أن تسير هذه المشاركة السياسية في سياق قانوني حتى يتمكن الأفراد من التعبير العلني عن إرادتهم واختياراتهم

وهي تعني أيضا "ممارسة حقوق مثل حق التصويت في الإنتخابات و الترشح للمجالس المنتخبة الوطنية و المحلية و المشاركة في عضوية الأحزاب و النقابات و التنظيمات الحرة و حرية التعبير عن الرأي ، كما تعني حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية و الحق في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم و الضبط عقب صدورها من الحاكم" <sup>1</sup>

وبالنظر لهذا التعريف نجده أكثر دقة وتفصيلا عن التعريفات السابقة حيث يبرز كلا من عبد الهادي ومحمد والي الإشكال المتباينة للمشاركة السياسية ، حيث تتخذ مظاهر متعددة تبعا للأدوار التي يؤديها الأفراد داخل المجتمع وذلك بدءا من المشاركة في الإنتخابات سواء بالتصويت أو الترشح أو الإنتماء إلى حزب أو هيئة تسعى لتحقيق مصالح أعضائها وهذا فضلا عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة كحضور المحاضرات والندوات السياسية أو المشاركة في المؤتمرات . وقد تكون حتى من خلال قراءة المقالات السياسية ومتابعة الأخبار بصفة دائمة مع التأكيد على ضرورة ممارسة هذه النشاطات في إطار قانوني ومشروع

وهذا ما ذهب إليه عبد المنعم المشطاط فقد عرفها بانها: " شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد و المساعدة أو المعارضة ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد و الجماعات الذين يقدمون عليها" <sup>2</sup>

1 - بثينة قريبة : إستقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر و المغرب و تونس، منشورات مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث، تونس ، 2001، ص17

2 - عبد المنعم المشطاط : التنمية السياسية في العالم الثالث ، نظريات و قضايا ، مؤسسة العين للنشر و

التوزيع ، الامارات العربية ، 1988 ، ص97

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

ويعني هذا التعريف الحرص على الممارسة السياسية للأفراد سواء بتأييد النظام السياسي أو معارضته و السعي للمشاركة السياسية للمساهمة في التخطيط للسياسات التي تحقق التنمية الشاملة و تتماشى مع متطلبات الأفراد و احتياجاتهم

ويعرف دائرة معارف العلوم الإجتماعية المشاركة السياسية بتلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في إختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل أو النظام السياسي<sup>1</sup>

أما أكثر التعريفات ذيوعا في الوسط الأكاديمي الأمريكي والتي أثارت على هامش الإهتمام بها نقاشات طويلة حولها فهو تعريف صمويل هنتجتون للمشاركة السياسية على الرغم من أنه لا يختلف كثيرا عن التعريفات السابقة ويعرف هنتجتون المشاركة السياسية : " بأنها أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير في صنع القرار الحكومي وهي فردية أو جماعية منظمة أو عفوية موسمية أو مستمرة ، سليمة أو عنيفة ، فاعلة أو غير فاعلة ، شرعية أو غير شرعية"<sup>2</sup>

يمثل هذا التعريف مدخلا إلى نقطة جوهرية هي الإطار العام الذي تتم من خلاله الممارسة العملية للمشاركة السياسية وعدم سيرها حسب هنتجتون في سياق قانوني فقد تكون غير شرعية ، وغير منظمة وفاعلة وعنيفة أيضا

<sup>1</sup> - محمد احمد عبد النعيم: مدى دور المشرع في دعم التمثيل النيابي للمرأة، دار النهضة العربية القاهرة 2006 ، ص 29

<sup>2</sup> - عزة جلال هاشم: المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 2007، ص 12



## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

أما جلال معوض فيعرفها بأنها : "حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية و في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم و الضبط عقب صدورها من الحاكم"<sup>1</sup>، فهذه المشاركة السياسية إذن هي بمثابة وسيلة تكفل للأفراد حقوقهم وواجباتهم السياسية

كما تعرف بأنها " تلك النشاطات التي يقوم بها النظام الخاص تهدف بشكل أو بآخر إلى التأثير على إختيار الشخصية الحكومية و الإجراءات التي يقومون به"<sup>2</sup>

وعرفت أيضا على " أنها مجموعة نشاطات فردية أو جماعية جديرة بالتأثير على سيرورة منظومة الحكم"<sup>3</sup>

### - التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

هي العملية التي بموجبها يتمكن الفرد من القيام بوظيفة سياسية بهدف التأثير في صنع السياسة العامة و القدرة على المشاركة في صنع القرار المحلي، وتختلف تبعا لطبيعة و مستويات المشاركة السياسية للفرد

### ❖ تعريف التنمية المحلية:

يرى الدكتور أحمد رشيد بأن: " التنمية المحلية هي دور السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام الدخول"<sup>4</sup>

وفقا لهذا التعريف يؤكد الدكتور أحمد رشيد على أن التنمية المحلية هي عملية مقصودة وهادفة يخطط لها في إطار السياسة العامة للدولة ، رغبة في تحسين دخل الفرد و رفع مستوى معيشته إلا أن هذا التغيير لا يؤدي بالتأكيد إلى تحسين ظروف الأفراد المحليين دون مساهمتهم الفعلية بجهودهم الذاتية ومواردهم المتاحة في إحداث تغيير شامل لمختلف جوانب حياتهم

<sup>1</sup> - طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة 2000، ص 18

<sup>2</sup>- JAN W. Van Deth, José Ramon Montero& Anders Westholm. Citizenship and Involvement in European Democracies: A comparative Analysis. Political Science, 2007,p96

<sup>3</sup>- Philippe Braud: Sociologie Politique ,13<sup>eme</sup> Edition ,France, 2018, P72

<sup>4</sup> - احمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986، ص14

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور فاروق زكي بأن : "التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحيد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي"<sup>1</sup>

وهذا التعريف له أهمية خاصة لأنه يرى ضرورة تضافر جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحقيق الرخاء و الرفاهية للمجتمع المحلي و بالتالي الإسهام في دعم التنمية الوطنية لأن نجاح التنمية المحلية دليل هام على نجاح التنمية الشاملة

وهناك العديد من تعريفات التنمية المحلية تسير وفق هذا الإتجاه كتعريف هيئة الأمم المتحدة أن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع"<sup>2</sup>، غير أن هذه العمليات يجب أن تشمل على جميع الأنشطة و الاستراتيجيات التي من شأنها إحداث تغييرات في المجتمعات المحلية و تمكنها من إمتلاك القدرة اللازمة لدفع عجلة التنمية بأساليب علمية عملية تتماشى مع واقعها وفقا لإمكانياتها المتاحة ( بشرية أو مادية) بغية تحقيق المشاركة الجماعية وصولا للأهداف التنموية المنشودة

كما يرى محمد كامل البطريق بأن : "التنمية المحلية هي تدعيم الجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالجهودات الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية و الإجتماعية و الحضارية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية و منسجمة مع خطط الإصلاح العام للدولة"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى الجندي: الإدارة المحلية و استراتيجياتها ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 1987 ص49

<sup>2</sup> - ميشل تدوار: ترجمة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، السعودية ص50

<sup>3</sup> - محمد كامل البطريق: مناهج خدمة المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1967، ص 42

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

وفقا لهذا التعريف يرى محمد كامل البطريق بأن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين أولهما : التأكيد على ضرورة المشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي بتدعيم من الدولة وفق خطط و إستراتيجيات هادفة ، و العنصر الثاني: يكمن في ضرورة مراعاة أثناء التخطيط للتنمية المحلية أن تكون مشروعاتها مستمدة من المشروعات التنموية القومية و جزءا من السياسة العامة للمجتمع

ويرى روس Ross أن : " التنمية المحلية هي العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف بحسب أهميتها ثم إنكفاء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات و الأهداف على الموارد الداخلية و الخارجية التي تحصل ثم القيام بعمل إزاءها وعن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون و التضامن في المجتمع"<sup>1</sup>

وبالنظر لهذا التعريف نجده أكثر دقة وتفصيلا عن التعريفات السابقة حيث يبرز روس في هذا التعريف ضرورة تحديد المجتمع المحلي لحاجاته و أهدافه التي تختلف حتما عن المجتمعات المحلية الأخرى ، وذلك تبعا لخصوصية كل مجتمع مع ترتيبها حسب أولويتها و أهميتها و العمل على تحقيقها حسب الموارد المتاحة و الإسهامات الحكومية التي تدعمها الدولة و ضرورة التنسيق بين جهود الأفراد المحليين لبذل أقصى الإمكانيات إستجابة لتلبية الإحتياجات إضافة لتحقيق عائد تنموي أفضل

وفي هذا يرى الأستاذان إسماعيل قيرة و علي غربي أن: " التنمية المحلية تهدف إلى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية لتنمية ورفع درجة الوعي الإجتماعي و الإقتصادي عندهم"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1988 ، ص 08

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة و علي غربي: في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

ويتضح من هذا التعريف أن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو العمل على رفع مستوى معيشة الفرد العادي من خلال العمل على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي و إستغلال إمكانياته وموارده التي تدعم جهود التنمية المحلية ، وذلك بترسيخ قيم العمل و التعاون و ترشيد سلوك الأفراد مما يخلق روح التضامن و التعاون لكسب قدرات و خبرات جديدة تمكنهم من إحداث تغيير إيجابي في بيئتهم المحلية وهذا على إعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في أن واحد

وفي إطار تعريف التنمية المحلية تعرف أيضا على أنها: " نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة التي تعتبر عملية مجتمعية شاملة و متكاملة تمس كل أبعاد و مستويات المجتمع و قد أدى هذا الترابط العضوي بين التنمية الشاملة و التنمية المحلية إلى ضرورة أن يعكس مفهوم هذه الأخيرة الخصائص و الأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة ولكن على المستوى المحلي"<sup>1</sup>

وفي هذا التعريف تأكيد على أن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الشاملة ، لأن أهداف التنمية المحلية تسير وفق أهداف التنمية القومية و تتفاعل معها بدرجات متفاوتة ويتضح ذلك جليا من خلال ما تمنحه التنمية المحلية من فرص أكبر للمجتمعات المحلية لتتكفل بتنمية مجتمعاتهم جنبا إلى جنب مع الهيئات الحكومية بغية تحقيق مبدأ التوازن بين الأقاليم وهي بذلك ترفع جزء من العبء على كاهل الدولة

وقد عرفت التنمية المحلية من طرف معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الإجتماعية : "على أنها عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعاته و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا و

<sup>1</sup> - صالح عبد الله الطريقي: الحكم المحلي و التنمية المحلية، المجلة العربية للإدارة ، العدد 2، الاردن

## الفصل الأول: الإطار المنمجي والمفاهيمي للدراسة

ثقافيا و مقابلة احتياجاتهم بالإنتنفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية و البشرية و المالية المتاحة<sup>1</sup>

وفي هذا التعريف تأكيد على ضرورة الإعتماد على المجتمع المحلي و مشاركته الفاعلة في التنمية المحلية ، وأن يتاح لأفراده و تمنح لهم فرصة المبادرات حتى يتمكنوا من تلبية مطالب و إحتياجات سكان أقاليمهم المحلية بحكم معرفتهم الكافية بالأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية لمناطقهم و العمل على الإستفادة من كافة الموارد المادية و البشرية المتاحة لهم ولن يتأتى ذلك إلا بإختيار الحكم المحلي الكفاء و خلق كوادر محلية قادرة على تحمل المسؤولية من خلال طرح إنشغالات و إهتمامات الأفراد و توصيلها للسلطات المركزية و العمل على إيجاد كل الحلول الممكنة لها

وبناء على ما سبق عرضه يمكن القول أن معظم التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المحلية تتفق على:

- ✓ ضرورة تضافر الجهود الحكومية مع جهود الأهالي لنجاح عملية التنمية المحلية
- ✓ ضرورة الأخذ بعين الإعتبار أهمية التوازن بين الإحتياجات الإقتصادية و الإجتماعية و المتطلبات البيئية و الثقافية للمجتمع المحلي
- ✓ ضرورة أن تتماشى أهداف التنمية المحلية مع الأهداف العامة المسطرة لتنمية شاملة
- ✓ ضرورة جعل التنمية المحلية مبنية على الإحتياجات و المتطلبات الفعلية للمجتمع المحلي
- وعليه يمكننا إستنتاج مايلي:
- ✓ التنمية المحلية جهد منظم وهادف و مقصود
- ✓ التنمية المحلية هي كل متكامل لكافة جوانب و مجالات الحياة
- ✓ التنمية المحلية تعكس الكثير من الخصائص و الأبعاد الأساسية لتنمية الشاملة
- ✓ التنمية المحلية هي صورة مصغرة لتنمية الشاملة تتفق معها في مبادئها و أسسها و لاتختلف معها إلا من حيث مجال تطبيقها
- ✓ أن يكون التنسيق بين أفراد المجتمع المحلي هو أساس العملية التنموية على المستوى المحلي

<sup>1</sup> - احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

✓ العمل على خلق كوادر محلية قادرة على تحمل المسؤوليات ودفع عجلة التنمية على المستوى المحلي من خلال التخطيط المسبق للمشاريع التنموية المحلية و القدرة على إنجاحها على أرض الواقع

✓ أن يكون الفرد المحلي هو صانع التنمية من خلال تنفيذها و متابعتها للإستفادة منها

- وعليه فالتعريف الإجرائي لمفهوم التنمية المحلية الذي سنتبناه في هذه الدراسة هو:

التنمية المحلية هي عملية تظافر جهود الأفراد المحليين بمساندة من الهيئات الحكومية تهدف لتلبية جميع الإحتياجات الإجتماعية و الإقتصادية و كافة المتطلبات البيئية و الثقافية للمجتمعات المحلية وذلك عن طريق وضع خطة تنموية تتماشى مع خصوصية و طبيعة المنطقة المحلية ، وأن تكون أهدافها متماشية مع الأهداف العامة المسطرة للتنمية الشاملة

- مفهوم نظام الكوتا :

تعرف الكوتا على أنها : " نظام خاص و شكل من أشكال التدخل الإيجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال " <sup>1</sup>

ويعتبر نظام الكوتا أسلوب أو وسيلة من وسائل تمكين المرأة في الحياة السياسية وذلك بمساعدتها على الحصول على عدد معين من المقاعد في المجالس المنتخبة وذلك بتمكينها على تجاوز العديد من المعوقات الإجتماعية و الأسرية و الثقافية التي تحول دون ممارستها لجميع حقوقها السياسية المكرسة قانوناً <sup>2</sup>

يحيل مفهوم نظام الكوتا في التعريفين السابقين إلى إعتباره آليه من الآليات القانونية التي فرضت على الساحة السياسية تهدف لمساندة المرأة و تعويضها عن الحرمان و الإقصاء الذي دام لسنوات طويلة من المشاركة السياسية ، حيث جاء هذا النظام لضمان الحقوق السياسية

<sup>1</sup> - عصام بن الشيخ: تمكين المرأة المغربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص و القيود ، مجلة دفاتر السياسية و القانون، عدد خاص ، ورقلة ، الجزائر ، 2011، ص 274

<sup>2</sup> - عزيزي جمال : دور نظام الكوتا في توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة مجلة ابحاث قانونية وسياسية ، العدد 1 ، ج 2، جيل ، الجزائر ، 2016، ص 275

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

للمرأة من خلال تخصيص حصص نسائية و تمثيلها بشكل نسبي لفرض وجودها في المجال السياسي و الحد من الهيمنة الذكورية على كافة المؤسسات السياسية كما عرف نظام الكوتا على أنه " عبارة عن آلية أو وسيلة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية عن طريق تخصيص مقاعد لهن في المجالس المنتخبة إلى 30 % و 40 % كحد أدنى و 50% كحد اقصى"<sup>1</sup>

ويتفق هذا التعريف مع سابقه في إعتبار نظام الكوتا وسيلة لحماية حقوق المرأة السياسية و الدفع بها قدما لممارسة هذه الحقوق ، وهذه الآلية جاءت كنتيجة حتمية تفرضها متطلبات التنمية الشاملة و التي تؤكد في مجملها على ضرورة إقحام المرأة في جميع المجالات على إعتبارها تشكل نصف المجتمع ولا يمكن تحقيق تنمية في مجتمع تعطل النصف الآخر من موارده وطاقاته

وقد جاء هذا النظام لضمان الحقوق السياسية للمرأة " و الذي تضمنه القانون العضوي الصادر بتاريخ جانفي 2012 تحت رقم 03/12 المحدد لكيفية توسيع حظوظ المرأة في التمثيل في المجالس المنتخبة وفقا لنسب حسابية تتراوح بين 20% و 30% حسب الكثافة السكانية وعدد المقاعد"<sup>2</sup>

ولتأكيد هذا الهدف في تحقيق مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة المحلية وضع هذا القانون مجموعة من الضمانات تمثلت خاصة في تحديد نسب تمثيل المرأة في المجالس الشعبية الولائية و المجالس الشعبية البلدية حسب عدد المقاعد المتحصل عليها في كل بلدية أو ولاية والذي تتحدد نسبته أيضا حسب عدد السكان المتواجدين في مختلف هاته المناطق

حيث يستخدم مصطلح الكوتا في المفهوم السياسي لتوفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع ( الأقليات - مناطق جغرافية - الجنس - الدين ) ، للوصول إلى المؤسسات

<sup>1</sup> - كهينة جريال: التمكين السياسي للمرأة المغربية بين الخطاب و الممارسة ( الجزائر - تونس - المغرب )  
( مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة - جامعة مولدي معمر ، تيزي وزو ، 2016 ، ص21

<sup>2</sup> - يحيوي هادية: المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، مجلة المفكر، العدد 9 ، بسكرة ، دون سنة، ص

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

التنفيذية أو التمثيلية ( البرلمان - المجالس المحلية ) ، و التي لا يمكن لها إلا من خلال هذه الآليات المعتمدة الوصول إلى هذه المؤسسات<sup>1</sup>

ووفقا لهذا التعريف يتبين لنا أهمية تطبيق هذا النظام لضمان الحقوق السياسية للفئات المهمشة في المجتمع لمساعدتهم على تجاوز العراقيل التي تحد من مشاركتهم السياسية حيث فرض هذا النظام وطبق بإلزامية القانون ، فكان له الأثر البالغ في تمكن هذه الفئة من ممارسة حقوقها السياسية المنتزعة منها لسنوات طويلة

كما تعرف الكوتا أيضا بأنها : "عملية توظيف النساء في مواقع سياسية و التأكيد على أن النساء لسن بالشيء الهامشي في الحياة السياسية"<sup>2</sup>

و نتيجة لذلك ومن منطلق مساندة المرأة و دعمها سعى النظام السياسي في الجزائر لتجسيد هذه المساواة على أرض الواقع ، على إعتبار أنه نسق فرعي ينشد الديمقراطية و المساواة بين أفراد المجتمع ويقوم بوظيفة تحقيق الإستقرار و العدالة الإجتماعية بين أفرادها ، وهو عبارة عن آليه لمواجهة تهميش المرأة في جميع القوانين وفي مواقع صنع القرار وفي منظمات المجتمع المدني و الذي تعود جذوره للأعراف و التقاليد و التربية و توزيع الأدوار تاريخيا لكل من الرجل و المرأة وسيطرة العقلية الذكورية في سن القوانين و التشريعات المختلفة<sup>3</sup>

ركز هذا التعريف على نقطة جوهرية تتعلق بدوافع تبني نظام الكوتا و الذي جاء نتيجة الحاجة الملحة لإتخاذ تدبير عاجل لمعالجة إشكالية الأوضاع التي تعانيها المرأة من إضطهاد و تهميش وإقصاء من الحياة السياسية ، وهذه الأوضاع هي نتاج لعملية تنشئة إجتماعية جذرت لعدم المساواة بين الجنسين وعززت السيطرة الذكورية من خلال إعادة إنتاج الثقافة المجتمعية في صورة أنماط سلوكية تهيمن عليها رواسب تلك الثقافات المختلفة ، و المتمثلة أساسا في العادات و التقاليد التي ترى مشاركة المرأة السياسية تعيقها عن أداء أدوارها التقليدية

<sup>1</sup> - حمزة نش: الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2012 ، ص 122

<sup>2</sup> - نرمين غوانمة وقاسم الثبيبات: اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا (دراسة ميدانية ) مجلة القانون و العلوم السياسية ، المجلد 3، العدد 3، جامعة مؤتة ، الاردن، 2011 ، ص 234

<sup>3</sup> - بلقيس ابو اصبح: تخصيص حصص للنساء ( الكوتا) المفهوم و التجارب، الملتقى الديمقراطي الثاني و

الثالث النساء و السياسة رؤية دينية - اشكاليات وحلول - اليمن 2004 ، ص- ص 106 - 107



## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

كما ترى أن هذه المشاركة تهدد السلطة الذكورية التي تحتكر هذا المجال ولهذه الأسباب و غيرها " جاء نظام الكوتا حتى يعمل على إيجاد شيء من التوازن السياسي و التركيب الإجتماعي بين الجنسين في المؤسسات السياسية كما أن مشاركة المرأة في العمل السياسي سيغير من نظرة المجتمع إلى المرأة ودورها التقليدي" <sup>1</sup>

فالهدف من تطبيق الكوتا ليس مجرد ضمان وصول المرأة إلى المجال السياسي فقط بقدر ما يهدف إلى إعطاء الفرصة للمرأة لتكون فاعلة في جميع مجالات التنمية وقد عرفت المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات **international ideal** بقولها (كوتا quota ) عدد من المقاعد في هيئة منتخبة أو نسبة محددة من المرشحين على قوائم الأحزاب أو الكيانات السياسية مخصصة لممثلي جماعة خاصة مثل النساء و تستخدم لضمان ترشيح أو انتخاب الحد الأدنى من النساء <sup>2</sup>

ومعنى ذلك أنه يمكن اعتبار نظام الكوتا تقنية قانونية تم اعتمادها في المؤسسات المنتخبة أو الأحزاب السياسية لإعطاء فرصة حقيقية للمرأة للمشاركة السياسية ، هذه الفرصة لم تكن لتمتلك منها المرأة بدون وجود هذه الآلية التي فرضت بسلطة القانون على جميع المؤسسات السابقة الذكر بما في ذلك الأحزاب . هذه الأخيرة التي كانت لا تدعم و لا تشجع على إنضمام المرأة إليها ولعل خير دليل على ذلك هو ضعف إنتماء المرأة وعدم إنخراطها في الأحزاب السياسية ، والذي يرجع بدوره إلى عدم إهتمام هذه الأحزاب بإستقطاب العنصر النسوي رغم إدعاء بعضها بالتحضر و المساواة غير أن بصدور هذا النظام و بفرض إلزامية تطبيقه أصبح تواجد المرأة في هذه المؤسسات ضرورة تتطلبها المصلحة العامة وأصبحت المرأة ورقة إنتخابية ناجحة بإنضمامها لهذه الأحزاب

<sup>1</sup> - نرمين غوانمة وقاسم الثبيات : اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا ( دراسة ميدانية)، مرجع سابق ، ص 234

<sup>2</sup> - محرز مبروكة : المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص قانون دستوري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، 2014 ، ص 141

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

### ■ التعريف الإجرائي لنظام الكوطة:

وهي عملية تدخل قانوني يتم بمقتضاها ضمان المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار السياسي وبموجب هذه العملية تمكنت المرأة من تخطي الثقافة المجتمعية التي تعارض العمل السياسي للمرأة وعن طريقه خصصت حصص للمرأة تضمن مشاركتها السياسية

### ✓ مفهوم المجالس المحلية المنتخبة

هي الهيئات التي تمثل الإرادة العامة للمجتمعات المحلية و تضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار إختصاصها وفي نطاق رقعتها الإقليمية ، والأصل أن تشكل المجالس المحلية كآلية بالانتخاب المباشر ذلك لأن الباعث على نشأة الإدارة المحلية باعث سياسي<sup>1</sup>

ونظرا لأهمية هذه المجالس المنتخبة المحلية كونها تتيح للمواطنين الفرصة في تسيير الشؤون العامة من خلال الإلتقاء بأعضاء المجالس المحلية المنتخبة وطرح إهتماماتهم وتوصيل إنشغالاتهم كما تمنح هذه المجالس فرصة للمواطنين لحضور الدورات التي تعقد عدة مرات في السنة وفي كل دورة من هذه الدورات تناقش الملفات الخاصة بمختلف القطاعات التي تهم المواطنين ثم يتم المصادقة على هذه النتائج كما يمنح القانون للمواطن الحق في الإطلاع على تقارير هذه الدورات تجسيدا لمبدأ الديمقراطية لذا وجب التأكيد على حسن إختيار الأعضاء كممثلين للمجتمعات المحلية لخدمة قضايا المواطنين

وبموجب أحكام القانون الأساسي اصبحت المجالس المنتخبة المحلية تمثل:

- قاعدة اللامركزية و المجال الذي يعبر فيه المواطنين عن ارادتهم و رغبتهم ويراقبون عمل السلطات المحلية وهذا في إطار المزايا التي منحها الدستور الجزائري لهذه المجالس المنتخبة فيما يخص تسيير الشؤون المحلية قصد تخفيف الأعباء على السلطة المركزية من جهة ومن جهة أخرى الإقتراب أكثر من القاعدة الشعبية حتى يتسنى للأفراد المشاركة في تسيير الشؤون المحلية وفقا لمتطلباتهم و إحتياجاتهم وهذا في إطار ما منحه القانون للمجالس المنتخبة المحلية من مزايا كنوع من الإستقلالية لتتمكن من تسيير شؤونها على لمستوى المحلي

وقد عرفت أيضا أنها : "هيئة منتخبة لمدة خمس سنوات من خلاله يلتقي المواطن بمؤسسات الدولة"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - علي انور عسكري: الفساد في الادارة المحلية ، مكتبة المعرفة ، مصر ، 2008 ، ص17

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

وفي ضوء هذا التعريف يتجلى لنا أكثر الصورة الحقيقية لتجسيد الديمقراطية من خلال تكريس مبدأ إختيار المواطنين لممثليهم عبر أسلوب الإقتراع و إختيار من ينوب عنهم في الدفاع عن مصالحهم وهذا في إطار عملية إنتخابية للمجالس المحلية كل خمس سنوات ، كما تعد هذه العملية فرصة للمواطنين للإطلاع على سير الأعمال من خلال تقريرهم من هذه الهيئات المنتخبة و حضورهم للجلسات وإطلاعهم على محاضر المداولات و الجدير بالذكر هنا أن المجالس المنتخبة المحلية تتشكل من مجالس شعبية ولأئية و مجالس شعبية بلدية وفي هذا الإطار يمكن القول أن :

○ **المجالس الشعبية الولائية:** هي عبارة عن جهاز متداول و ينتخب أعضائه بواسطة إقتراع مباشر وعام لمدة 5 سنوات<sup>2</sup>

○ **المجالس الشعبية البلدية:** تمثل قاعدة التنظيم الإداري و ينتخب أعضائه عن طريق إقتراع عام ومباشر لمدة 5 سنوات<sup>3</sup>

وعليه فإن هذه المجالس المنتخبة المحلية سواء كانت مجالس شعبية ولأئية أو مجالس شعبية بلدية فهي هيئات منتخبة تم إختيارها و تزكيتهها من قبل السكان المحليين تهدف للتكفل بحل مشاكلهم و إنشغالاتهم دون اللجوء إلى السلطة المركزية وما يترتب عن ذلك من سلبيات وعراقيل بيروقراطية وذلك بحكم المهام الموكلة لها والصلاحيات التي منحها لها قانون البلدية و الولاية

وبمعنى أشمل و أدق فالمجالس المحلية المنتخبة هي "عبارة عن جهاز مداولة على مستوى الولاية و البلدية و يعتبران الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الأقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه"<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- سرير عبد الله رابح: المجالس المنتخبة المحلية كاداة للتنمية المحلية ، مجلة المفكر، العدد 7 ، الجزائر د . سنة ، ص 77

<sup>2</sup>- القانون رقم 90/09 لـ 1996/04/07 المتعلق بالولاية المعدل و التتم لامر 1969/5/28 المتضمن لقانون الولاية

<sup>3</sup>- القانون رقم 90/08 لـ 1990/04/07 المتعلق بالبلدية المعدل و المتمم لامر 1967/01/08 المتضمن للقانون البلدي

<sup>4</sup>- بوعيسى سمير: مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر واسباب انسدادها ، المجلة الجزائرية للسياسات

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

وهذا على إعتبار أن التمثيل الشعبي المحلي أقدر على تشخيص الواقع وفهمه و الأنسب في التعامل معه وبهذا تصبح المجالس المنتخبة المحلية أداة لتحقيق مبدأ سيادة الشعب و تعزيز الديمقراطية ، ذلك أن المشاركة الشعبية للتخطيط المحلي تعتبر من أنجع الطرق و أنسبها لنجاح التنمية المحلية عبر مختلف مجالاتها" وفي هذا الصدد تعتبر المجالس المحلية المنتخبة القاعدة الأساسية للحكم الديمقراطي تكفل للمواطن الحق في إختيار منتخبه من جهة ومحاسبتهم على أعمالهم من جهة أخرى بشرط توفر جملة من العوامل المساعدة على ذلك منها طريقة إنتخاب مناسبة و تمتع المجالس بصلاحيات كاملة تمكنها من أداء مهامها بدون ضيق أو عقبات إلى جانب الإمكانيات المادية التي تضمن التنمية المستدامة<sup>1</sup>

وتأسيسا على ما سبق وجب التأكيد على ضرورة توطيد العلاقة بين ممثلي الشعب في الهيئات المنتخبة المحلية و السكان المحليين لبناء مؤسسات سياسية تتبنى الأسلوب الديمقراطي في الطرح و ترسخ مبدأ المشاورة و المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار

### ■ التعريف الإجرائي للمجالس المحلية المنتخبة:

وهي مؤسسات سياسية منتخبة من طرف السكان المحليين لمدة 5 سنوات تتكفل بالإهتمام بمصالحهم و إنشغالهم للنهوض بالتنمية المحلية و تسعى بموجب المهام و الصلاحيات المخولة لها قانونا لتجسيد الديمقراطية من خلال إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية

### ● مفهوم التمكين السياسي للمرأة:

التمكين السياسي للمرأة هو عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص و الخيارات و البدائل المتاحة لها ، و تستلزم المشاركة الفاعلة تنمية المرأة و تطوير قدراتها و إمكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها و تكمن مصادر هذه القوة في المعرفة و الثقة بالنفس وقدراتها و العمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي<sup>2</sup>

ولتحقيق ذلك فقد عملت السلطات في الجزائر على تعزيز دور المرأة في المجتمع و النهوض بوضعيتها على جميع الأصعدة و تجسد ذلك أكثر من خلال مصادقتها على العديد من

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص27

<sup>2</sup> - وسيم حسام الدين احمد: التمكين السياسي للمرأة العربية (دراسة مقارنة) ، مركز الابحاث الواعده في البحوث الاجتماعية و دراسات المرأة ، مكتبة فهد الوطنية للنشر، الرياض ، 2016 ، ص17

## الفصل الأول: الإطار المنمجي والمفاهيمي للدراسة

الإتفاقيات الدولية المساندة للمساواة و الراضة لجميع أشكال العنف و التمييز ضد المرأة وبذلك أتحت للمرأة فرص أكثر لتعزير مكانتها في المجتمع وإزدادت معها ثقتها بنفسها و بقدراتها ، فتوسعت دائرة مشاركتها المجتمعية و تدعيما لهذه السياسة الهادفة لتمكين المرأة سياسيا إستطاعت المرأة الولوج إلى عالم السياسة لتحقيق بذلك الشراكة الكاملة مع الرجال في بناء و تطوير مجتمعها

ويعرف الأستاذ صابر بلول التمكين السياسي للمرأة على أنه : "جعل المرأة ممتاكة للقوة و الإمكانيات و القدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير ، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط إرتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة و حضورها على أرض الواقع و بتعزير قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية و الشعبية و النقابات المهنية و مكاتبها الإدارية أي إيصال المرأة إلى مواقع إتخاذ القرار و تعزير دورها فيه لتكون قادرة على تغيير واقعها و تغيير الآخرين أفرادا أو جماعات أو مجتمع بأكمله"<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ صابر بلول أن التمكين السياسي للمرأة يعتمد على تعزير دورها في مختلف جوانب الحياة المتعددة لاسيما منها الجانب السياسي حتى تصل المرأة إلى مراكز صنع القرار ، و تتمكن من تفعيل أدوارها في هذه المراكز و تكون قادرة على إحداث التغيير الإيجابي في مجتمعها من خلال مشاركتها السياسية في مؤسسات العمل السياسي المختلفة

كما يعرفه الأستاذ عصام بن الشيخ على أنه : "إزالة كافة الإتجاهات و السلوكيات النمطية في المجتمع و المؤسسات التي تنمط النساء و الفئات المهمشة و تضعهم في مراتب أدنى ، حيث أن التمكين عملية تتطلب تبني سياسات و إجراءات وقائية بهدف التغلب على كافة أشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة للأفراد خصوصا في المشاركة السياسية"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صابر بلول : التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع ، مجلة جامعة

دمشق للعلوم الاقتصادية و القانوني، المجلد 25 ، العدد 2، 2009 ، ص-ص 250، 251

<sup>2</sup> - عصام بن الشيخ: المرجع السابق ، ص- ص 272- 273

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

وهذا التعريف له أهمية خاصة في كونه لم يركز في تحديده للمفهوم على جانب القيام بالممارسات السياسية فقط ، بل أولى هذا التعريف أهمية بالغة لضرورة إزالة كافة العراقيل و المعوقات التي من شأنها الإطاحة بوضعية المرأة و تهमيشها و إقصائها من العمل السياسي و التمكين كمفهوم سوسيولوجي هو : "عملية مركبة تتعدى الدلالة على المشاركة السياسية الشكلية إلى مكونات أخرى ذاتية و نفسية وإقتصادية بما فيها إدراك المرأة لتبعيتها و أسباب هذه التبعية وفهم نماذج السلوك التي تخلق سواء التبعية أو الإعتماد المتبادل أو الإستقلالية على مستوى العائلة أو المجتمع ككل ، وإدراك الحاجة إلى تقرير الخيارات بما في ذلك الخيارات التي تعارض السياق الإجتماعي و الثقافي و إكتساب معارف جديدة لخلق فهم مختلف لعلاقات الجندر و تحطيم المعتقدات السابقة التي ساهمت في بناء إيديولوجيات جندرية فردية<sup>1</sup>

إن بناء إستراتيجية فاعلة لعملية التمكين السياسي للمرأة تتعدى الدلالات السياسية للمفهوم و تتخطى الفرص القانونية التي أصبحت تحظى بها بل أصبح التطبيق الفعلي لهذا المفهوم يتطلب الإعتماد بصورة أساسية على تحليل السياق المجتمعي وما يحمله من موروثات ثقافية تروج لدونية المرأة وهنا نستطيع أن نقول أن تمكين المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة يرتبط إرتباطا وثيقا بالمناخ الإجتماعي و السياسي القائم وهذا ما يدعونا إلى التأكيد على ضرورة العمل على تضافر الجهود لتغيير الذهنيات المعززة للسلطة الذكورية و السير في إتجاه المساواة الحقيقية التي يعترف بها المجتمع و يكفلها القانون وبهذا ستحقق المساواة الفعلية و ستمكن المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة و تكتسب الثقة و الإعتزاز بنفسها لإخترق الساحة السياسية

وهناك العديد من التعريفات التي تسيير وفق هذا الإتجاه كالتعريف الذي يتضمن أن:

التمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات و إجراءات و هياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في إستخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة

<sup>1</sup> - وحيدة بورغدة : المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 36 ، الجزائر ، 2012 ، ص137

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

كما هي عليه بل العمل الحثيث لتغييرها و إستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الاقلية<sup>1</sup> غير أن هذا المفهوم يؤكد أكثر على التمكين السياسي في شقه القانوني من خلال تبني السياسات التي تدعم التقسيم العادل للخيارات و البدائل المتاحة في المجتمع كالمشاركة السياسية غير أن هذا التقسيم العادل لن يتحقق في ظل مناخ مترهل وجامد لا يسعى للتغيير و التحديث وهنا يجب أن تلعب مؤسسات التنشئة الإجتماعية دورا فاعلا لتغيير الذهنيات المجتمعية وإزالة العراقيل التي تعيق تكريس الديمقراطية و تقف عائق في تمتع المرأة من استحقاقاتها السياسية

كما يؤدي التمكين إلى وضع يمكن لكل فرد فيه أن يصبح كائنا بأكمله بغض النظر عن الجنس و تمكين المرأة يجب أن يؤدي إلى تحرير الرجال من المعتقدات و القيم الخاطئة و الظالمة حيث تتمكن المرأة من إستخدام جميع إمكانياتها لبناء مجتمع أكثر إنسانية<sup>2</sup> يركز هذا التعريف على نقطة جوهرية تتعلق بالتمكين الذي نحن بحاجة إليه للدفع بالمرأة إلى تعزيز ثقتها بنفسها وزيادة قدرتها وحماسها على المشاركة الفاعلة لبناء مجتمعها وهذا من خلال تغيير الذهنيات و المعتقدات السائدة في أغلب الأوساط و التي أصبحت تشكل أهم العوائق للمشاركة السياسية للمرأة فنحن اليوم لسنا بحاجة إلى تمكين تقره القوانين المدنية بقدر مانحن بحاجة إلى تمكين تقره القوانين العرفية و يباركه المجتمع و يقتنع بضرورته الحتمية حتى تأخذ المرأة فرصتها الحقيقية و تكون في الصورة التي تليق بها لبناء مجتمع أكثر حداثة و تقدما وقد دعا إعلان **كوبنهاغن** للقمة العالمية للتنمية الإجتماعية (WSDD) إلى الإعراف بأن تمكين الأفراد و خاصة النساء لتعزيز قدراتهم هو الهدف الرئيسي للتنمية ، وأن التمكين يتطلب

<sup>1</sup> - يوسف بن يزة : التمكين السياسي للمرأة و اثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي ، دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية، مذكرة ماجستير ، تخصص علوم سياسية ، جامعة باتنة، 2010 ص 22

<sup>2</sup> - byzoe oxaal with sally baden : gender and empowerment for policy , institue of developement studies , brighton,p03

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

المشاركة الكاملة من الناس في صياغة و تنفيذ و تقييم القرارات التي تحدد أداء ورفاهية المجتمعات<sup>1</sup>

ووفقا لما تم عرضه سابقا من مفاهيم حول التمكين السياسي للمرأة يمكن تبني هذا المفهوم

### ▪ التعريف الإجرائي للتمكين السياسي للمرأة:

إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة السياسية على جميع المستويات من خلال تدعيمها بآليات قانونية تزيد من قوتها و تعزز دورها السياسي للوصول إلى مناصب صنع القرار

### تعريف المجتمع المحلي:

يعرف قاموس علم الاجتماع المجتمع المحلي على أنه : "مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة و يشتركون معا في الأنشطة السياسية و الإقتصادية و يكونون فيما بينهم وحدة إجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة و يشعرون بالإنتماء نحوها وأمثلة المجتمع المحلي نجد المدينة و المدينة الصغيرة و القرية"<sup>2</sup>

ويتضمن هذا المفهوم تعريف المجتمع المحلي بشكل أكثر تحديدا وبأن المجتمع المحلي عبارة عن جماعات إنسانية يقطنون منطقة معينة تغلب عليهم خصوصية تلك المنطقة ويتم التفاعل بين الأفراد في صورة نشاطات مختلفة تظهر على شكل خدمات وأعمال يومية يشتركون في إنجازها وهذا ما يعزز إنتماءاتهم للمنطقة و يثير رغبتهم في تطويرها كما يؤكد هذا التعريف أن المجتمع المحلي عبارة عن وحدة مستقلة ذات حكم ذاتي كونه يتمتع بصلاحيات الحكم المحلي التي تمكنه من تنفيذ المشروعات المبرمجة و تحقيق التنمية المحلية تماشيا مع تطبيق سياسة لامركزية القرار

كما يعرف المجتمع المحلي على أنه: " تجمع من المواطنين يعيشون معا فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة إجتماعية و يتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط و العلاقات و إشتراكهم في مصالح مشتركة وفي أنماط مقبولة من المعايير

<sup>1</sup>- Zoë Oxoal and Sally Baden. Gender and empowerment definitions, approaches, and implementation for policy. Institute of development studies. Brighton 1997

<sup>2</sup>- محمد خشمون: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ( دراسة ميدانية في مجالس بلديات ولاية قسنطينة) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري - قسنطينة -



## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

و القيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفق لهذا المبدأ"<sup>1</sup>

ووفقا لهذه العلاقات فهم يشكلون نسيج إجتماعي موحد و تسود بينهم قيم عامة وعادات وممارسات تتحكم بها الموروثات الثقافية التي تفرزها خصوصية كل منطقة جغرافية وبناءا على هذه الخصوصية يزداد شعورهم بالإنتماء ويشكل الوعي لديهم بطبيعة العلاقات التي تربطهم و الإيمان بضرورة العمل على تحسين أوضاع المجتمع وهنا تزداد الحاجة الملحة إلى ضرورة التعليم و إستغلال جميع الموارد المحيطة بهم لتطوير مجتمعاتهم و النهوض بها أما كيمر فقد عرف المجتمع المحلي بأنه : "حيز للحياة المشتركة و العامة بما يحويه هذا الحيز من عوامل فيزيائية بيولوجية نفسانية ويؤدي إلى تشابه بين الأفراد الذين يعيشون بداخله و يشكلون طريقة للحياة و خصائص مشتركة وسمات للحياة تميزها عن غيرها من المجتمعات المحلية الأخرى كحدود المنطقة و أنماط الأخلاق و التقاليد وأسلوب الحياة و ذلك من مظاهر الحياة العامة"<sup>2</sup>

يتفق هذا التعريف إلى حد ما مع سابقه في خصائص المجتمعات المحلية التي تجعلها متميزة عن غيرها و يذهب إلى حد أبعد من الخصائص العامة المتعارف عليها ويؤكد أن الحياة بين أفراد المجتمع المحلي تتطلب نوع من التكامل النفسي و الأخلاقي فمتطلبات الأنشطة التي تجمعهم تستوجب تدخل الأحاسيس و المشاعر المعبرة عن قوة العلاقة وتأثير هذه العلاقات يتطلب جملة من المعايير الأخلاقية المتفق عليها جماعيا و تحديد أنماط السلوك المتعارف عليه من طرف هذه المجتمعات المحلية

كما يعرف المجتمع المحلي أيضا على أنه: " جزء من المجتمع الكبير و الذي يكون له طابع خاص و بين ساكنيه علاقات شخصية وروابط قوية تستخدم في إنكاء شعور السكان

<sup>1</sup> -عبد الرحمان محمد الحسن: دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة ، الجزائر، 2013، ص 117

<sup>2</sup> -اسماعيل ميهوبي : مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي ، تحليل سوسيولوجي للتشئة الاجتماعية للتميز المراهق بالوسط المدرسي ، دار جيطلي للنشر ، الجزائر، 2014، ص 19

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

بإنتمائهم إلى هذا المكان ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لإشباع إحتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم<sup>1</sup>

ووفقا لهذا التعريف يمكن القول أن المجتمع المحلي هو عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمعهم رقعة جغرافية واحدة و يشتركون في العديد من الممارسات الحياتية ، كما تجمعهم مصالح مشتركة تزيد من تقوية الروابط بينهم ، لذا فإن تقسيم المجتمع إلى مجتمعات محلية يعتبر نوع من الدفع بهذه المجتمعات لزيادة قدرتها على الإنجاز لتكون أقدر على النهوض بالتنمية المحلية من خلال المشاركة في التخطيط للمشاريع التنموية و القدرة على إنجازها

ومعنى ذلك في نهاية الأمر أن المجتمع المحلي كنسق فرعي يتفاعل مع المجتمع الكبير (النسق الأكبر) من خلال علاقات متداخلة تعكس مشاكله الرئيسية سواء ما تعلق منها بالبناء الإجتماعي أو الإقتصادي أو الثقافي، و تهدف عملية تنمية المجتمع عامة إلى تطوير الظروف و الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي حتى يسهم المجتمع المحلي في تحقيق التقدم القومي<sup>2</sup>

وهذا التعريف له أهمية خاصة عن سابقه لأنه أشار إلى نقطة جوهرية تتعلق بإبراز العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع الكبير لأن المجتمعات المحلية تحتاج في تنفيذها للخطط التنموية تدعيم و مساندة المجهودات الحكومية حتى تكون أكثر قدرة و فاعلية في نجاح التنمية على المستوى المحلي ، هذا فضلا على أن برامج التنمية المحلية تحتاج إلى الخطط و التجارب القومية الناجحة لأنها تساعد على إكتساب الرؤية السليمة و الواسعة لإبعاد مشكلاتها هذا إضافة إلى وجوب تظافر الجهود الحكومية و الأهلية لمواجهة مختلف المشكلات و عليه فالعلاقة بين المجتمعات المحلية و المجتمع الكبير علاقة تأثير وتأثر فاذا كنا قد أبرزنا حاجة المجتمع المحلي إلى المجتمع الكبير فالمجتمعات المحلية أيضا تقوم بالمساهمة في التنمية الإجتماعية من خلال رفعها لجزء من العبأ على الدولة

<sup>1</sup> - ماهر ابو المعاطي علي: الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2012 ص35

<sup>2</sup> - مريم احمد مصطفى : دراسات في التغيير و التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية ، مصر 2009 ، ص ص 163-164

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

وقد ورد تعريف مشترك لخبراء الشؤون الاجتماعية للدول العربية في مؤتمر إنعقد عام 1955 بالقاهرة حول المجتمع المحلي حيث رأوا أنه يتميز بطابع ثقافي مشترك و يتميز بالخصائص التالية: بقعة جغرافية محددة ثابتة إلى حد كبير مصالح إجتماعية و إقتصادية مشتركة مجموعة عادات و تقاليد وروابط وقيم إجتماعية تنمي الشعور بالإحساس<sup>1</sup> تشترك كافة التعاريف السابقة في التأكيد على أن المجتمع المحلي يتميز بمجموعة من الخصائص المشتركة التي يعيشها أفرادها و في ظل هذه الخصائص يقوم الأفراد بمختلف النشاطات و تبادل المصالح الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و تحكمهم معايير و قيم إجتماعية ثابتة تميزهم عن باقي المجتمعات المحلية الأخرى فتتبع لديهم الشعور بالإنتماء و الرغبة في التطوير

### ■ التعريف الإجرائي للمجتمع المحلي:

جماعات إنسانية تعيش في منطقة جغرافية محددة (منطقة حضرية -شبه حضرية ريفية) تجمعهم حياة مشتركة و يتقاسمون نشاطات مختلفة يتبادلون من خلالها مصالح متنوعة و بذلك يتولد لديهم الشعور بالإنتماء لهذه المنطقة وهذا ما يدفعهم للسعي لتطويرها و تنميتها و ذلك حسب قدرات كل فرد و مكانته الإجتماعية

<sup>1</sup> - اسماعيل ميهوبي: مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي، تحليل سوسيولوجي للتشئة الاجتماعية

للتلميذ المراهق بالوسط المدرسي ، مرجع سابق ، ص20

### 4. المنهج المستخدم

لا يمكن لأي دراسة علمية أن تتعمق وتصل إلى مستوى الدقة مالم تعتمد على منهج علمي يحدد خطواتها و يوجهها وهذا على إعتبار أن المنهج العلمي هو "مجموعة المبادئ و الخطوات المنظمة التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى النتيجة العلمية و البرهنة عليها " <sup>1</sup>

كما يعرف المنهج العلمي أيضا أنه طريقة جماعية لإكتساب المعارف القائمة على الإستدلال وعلى إجراءات معترف بها للتحقق في الواقع <sup>2</sup>

فطبيعة موضوع البحث هي التي تفرض على الباحث إستخدام منهج معين دون غيره حتى يتمكن من دراسة موضوعه دراسة علمية و إنطلاقا من طبيعة الموضوع المتعلق بالكشف عن علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر ، فقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لأن هذه الدراسة تركز على إستطلاع الآراء و إستخلاص النتائج الأساسية وذلك من خلال جمع البيانات و المعلومات اللازمة للدراسة ، ومن ثمة تحليلها و الوقوف على أبرز المؤشرات لإثبات صحة الفرضيات من عدمها و إستخلاص النتائج ومن ثمة تحقيق أهداف الدراسة كما تم إختيار هذا المنهج أيضا لكونه " من أكثر المناهج الملائمة للواقع الإجتماعي كسبيل لفهم الظواهر و إستخلاص سماتها" <sup>3</sup>

وتم الاعتماد في هذه الدراسة أيضا على المنهج التاريخي كأداة من خلال عرض السياق التاريخي لبعض الموضوعات التي تم معالجتها في هذه الدراسة و التي من بينها تاريخ نشأة المجالس المنتخبة المحلية ومراحل المشاركة السياسية للمرأة و التأصيل القانوني لنظام الكوطا

كما تم الإعتماد أيضا في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي وقد تم توظيفه بداية من جمع البيانات و تبويبها و تفريغها ووضعها في جداول ليتسنى لنا قراءتها إحصائيا وتم ذلك من خلال إستخدام نظام الحزم الإحصائية الأمريكية (SPSS) و الذي سهل علينا تصميم الجداول

<sup>1</sup> - خالد حامد: منهج البحث العلمي، دار ربحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 23

<sup>2</sup> - مورييس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة ، بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص 102

<sup>3</sup> - محمد سليمان المشوخي: تقنيات و مناهج البحث العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2002 ص177

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

البسيطة و المركبة و المنحنيات البيانية و حساب كاي تربيع للكشف عن العلاقة بين المتغيرين المدروسين مما سهل إختبار وقياس فرضيات الدراسة للوصول إلى صحة الفرضيات من عدمها و إستخلاص النتائج العامة للدراسة

ويتجلى **توظيف المنهج الكمي الإحصائي** في هذه الدراسة من خلال جمع المعطيات الميدانية وترتيبها ، ومن ثمة تبويبها وقراءتها قراءة إحصائية بالإعتماد على النسب المئوية ، وكذا تحليلها إعتامادا على المقاييس الإحصائية الموظفة (كاي تربيع ، المتوسط الحسابي ، الإنحراف المعياري ... والتي تم حسابها إعتامادا على برنامج الحزم الإحصائية **spss** )  
**المعاملات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

يتعذر معالجة مختلف المعاملات الإحصائية في الجداول الكيفية ما لم يتم تمييزها عن بعضها البعض بإستخدام الأرقام (الأوزان) فنرمز لكل متغير برقم معين والرقم (الوزن) في هذه الحالة لا يعني أكثر من أنه أداة للتمييز بين المتغيرات الكيفية وتسهيل تفرغ بياناتها ومعالجتها إحصائيا ، كما لا تكون لها قيمة عددية ، في حد ذاتها ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على مصداقية البيانات التي تم جمعها ميدانيا<sup>1</sup>  
❖ **النسبة المئوية :**

– **لحساب النسبة المئوية للخانات الصدرية:** نقوم بضرب التكرار الجزئي لكل بديل في **100** ونقسمه على المجموع الكلي للتكرارات (مجتمع الدراسة)

– **مثلا في الجدول رقم 24 النسبة المئوية للتكرار الجزئي الأول (14) هي كالتالي:**

$$\text{النسبة المئوية للتكرار الجزئي } 14 = \frac{100 \times 14}{91} = \frac{1400}{91} = 15.38 \% \text{ بالتقريب } 15,4$$

– **أما لحسابها في خانة المجاميع** فنقوم بضرب المجموع الكلي للبديل الأول في **100** ونقسمه على المجموع الكلي للتكرارات (مجتمع الدراسة) .

– **مثلا في الجدول رقم 24 النسبة المئوية للتكرار الكلي الأول (75) هي كالتالي:**

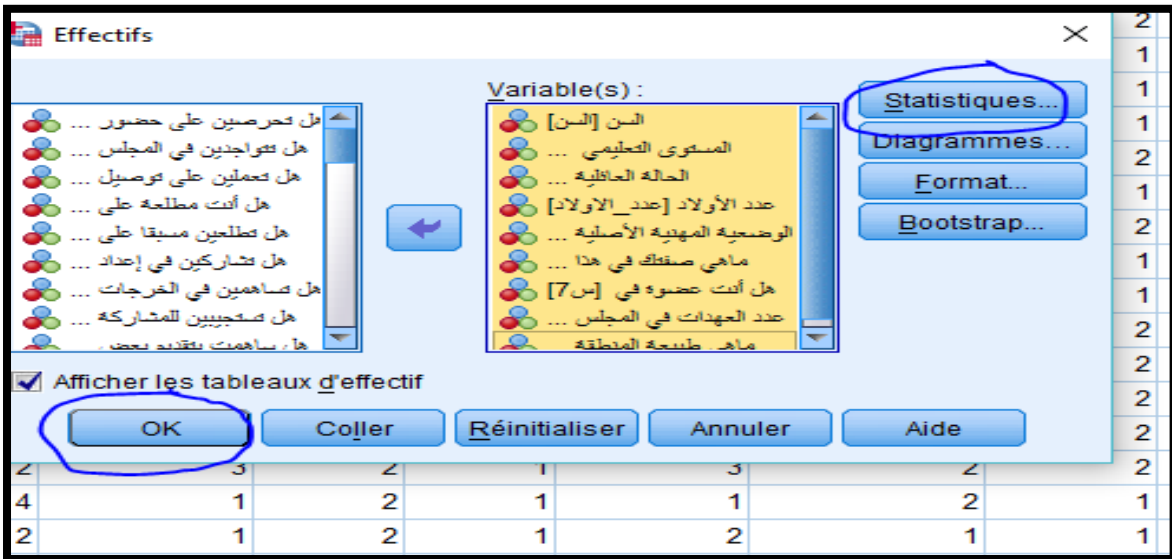
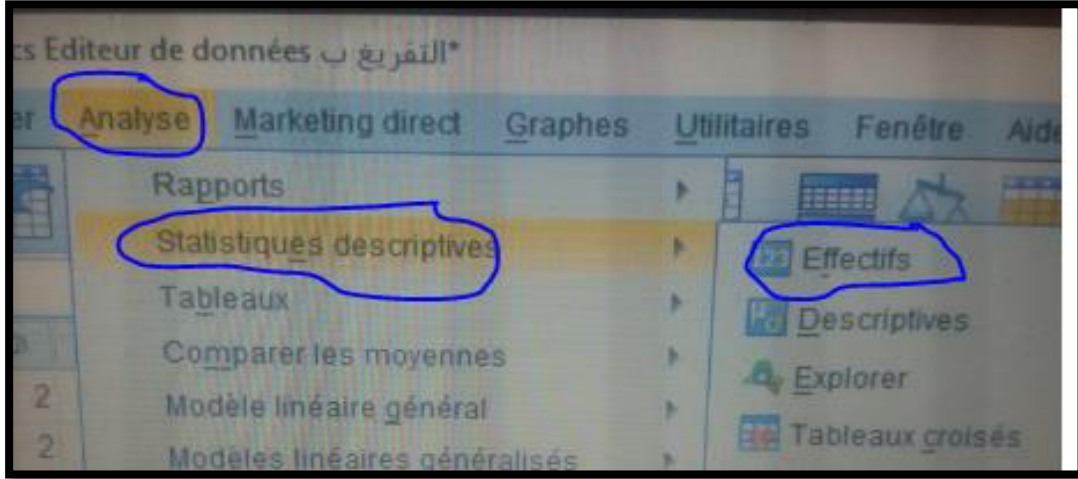
$$\text{النسبة المئوية للتكرار الكلي الأول} = \frac{100 \times 75}{91} = \frac{7500}{91} = 82.41 \%$$

<sup>1</sup> - مهدي محمد القصاص ، الإحصاء والقياس الإجتماعي ، كلية الآداب جامعة المنصورة ، مصر 2007

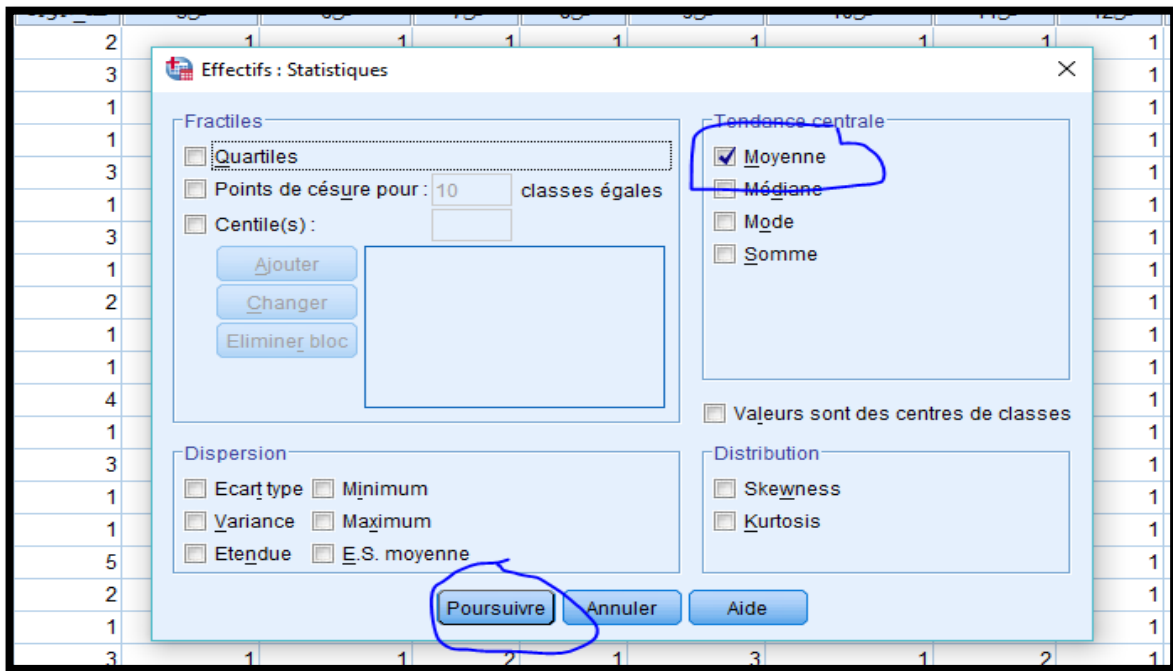
## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

$$\bar{x} = \frac{\sum fi \times xi}{n} \quad \text{❖ المتوسط الحسابي:}$$

- لحساب المتوسط الحسابي في البيانات المبوبة نقوم بضرب الوزن  $x_i$  في التكرار  $f_i$  لكل خانة، ثم نجمع النتائج المحصل عليها ونقسمها على مجموع التكرارات (مجتمع الدراسة) كما يلي:
- أما في هذه الدراسة فقد تم حساب هذا المعامل الإحصائي اعتمادا على برنامج SPSS كما يلي:



## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة



Résultats1 [Document1] - IBM SPSS Statistics Viewer

Effectifs

STATISTICS=MEAN  
/ORDER=ANALYSIS.

المتوسط الحسابي للبيانات الواردة في الجدول التالي

SPSS.sav

	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
N	91	91	91	91	91	91	91	91	91
Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	2,22	2,59	2,02	2,33	2,26	1,33	1,88	1,00	2,22

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	35	23,1	23,1	23,1
Manquante	35	38,5	38,5	61,5
Manquante	29	31,9	31,9	93,4
Manquante	6	6,6	6,6	100,0
Total	91	100,0	100,0	

• بعد حساب قيمة المتوسط الحسابي يجب تحديد مجالات الإجابة لكل جدول والتي من خلالها نستطيع

تحديد الخانة التي تقع فيها قيمة المتوسط الحسابي

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- ولحساب مجالات الإجابة في الجدول نحسب أولاً المدى العام (ET) من خلال طرح أكبر قيمة (أكبر وزن) من أصغر قيمة (أقل وزن) فمثلاً في الجدول رقم 1 الذي يحتوي على 4 بدائل مرقمة بالترتيب من 1 إلى 4 نحسب مجالات إجابته كالتالي :

$$- \text{ المدى العام للجدول رقم 01} = 4 - 1 = 3 \quad \text{ET} =$$

- ثم نحسب طول الفئة (L) : من خلال حاصل قسمة المدى العام (ET) على عدد الفئات K

$$L = 3 \div 4 = 0.75$$

- إذن فالفئة الأولى تمثل المجال  $[1 - 1.75]$  الذي نضيف له طول الفئة لنحصل على الفئة الثانية  $[1.75 - 2.5]$

- وفيما يلي سيتم حساب مجالات الإجابة لكل جدول حسب عدد البدائل التي يحتويها :

- في الجداول التي تحتوي على 5 بدائل هي :  $[1 - 1.8] / [1.8 - 2.6] / [2.6 - 3.4] / [3.4 - 4.2] / [4.2 - 5]$

- في الجداول التي تحتوي على 4 بدائل هي :  $[1 - 1.75] / [1.75 - 2.5] / [2.5 - 3.25] / [3.25 - 4]$

- في الجداول التي تحتوي على 3 بدائل هي :  $[1 - 1.67] / [1.67 - 2.34] / [2.34 - 3]$

- في الجداول التي تحتوي على بدليين هي :  $[1 - 1.5] / [1.5 - 2]$

- وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 01 هي 2.22 وبما أنه يحتوي على 4 بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال  $[1.75 - 2.5]$  المعبر على أن المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثات تتراوح بين 36 إلى 45 سنة

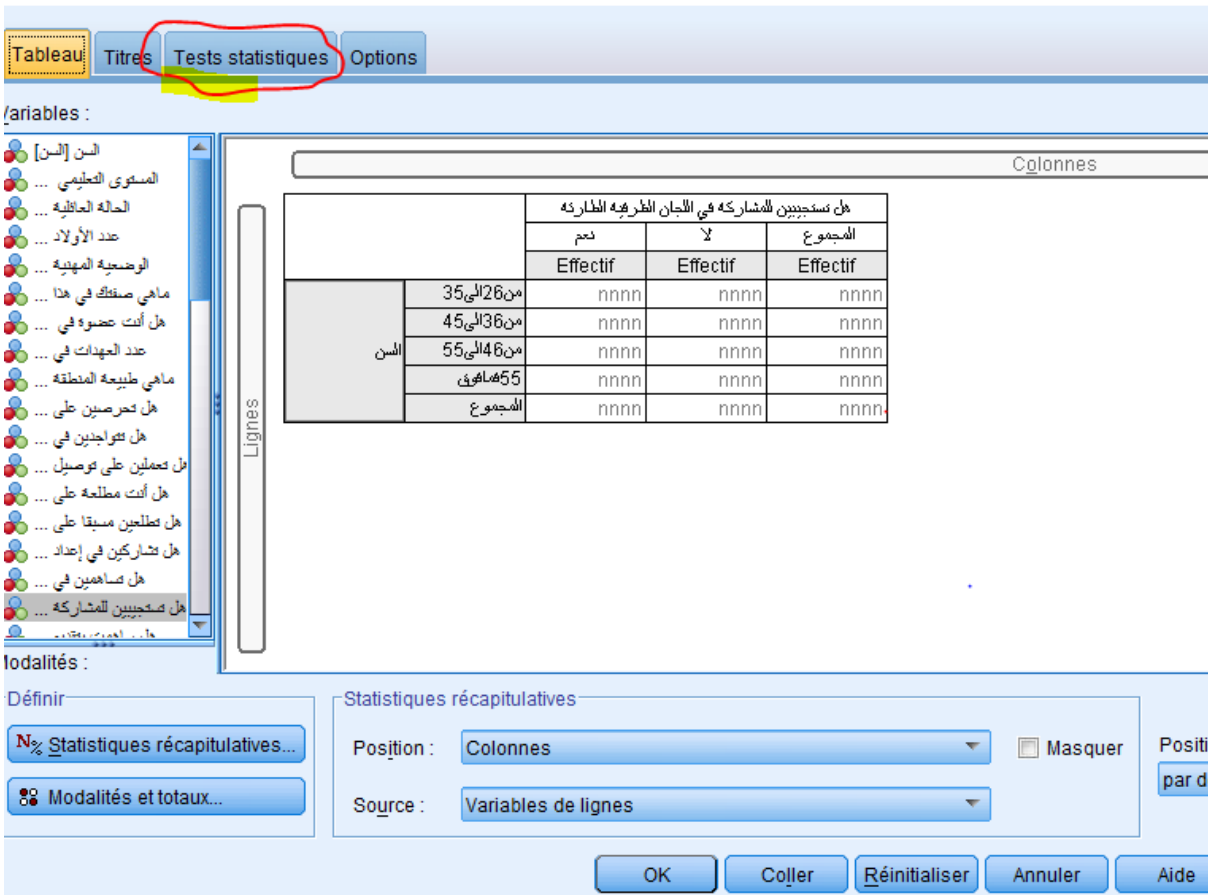
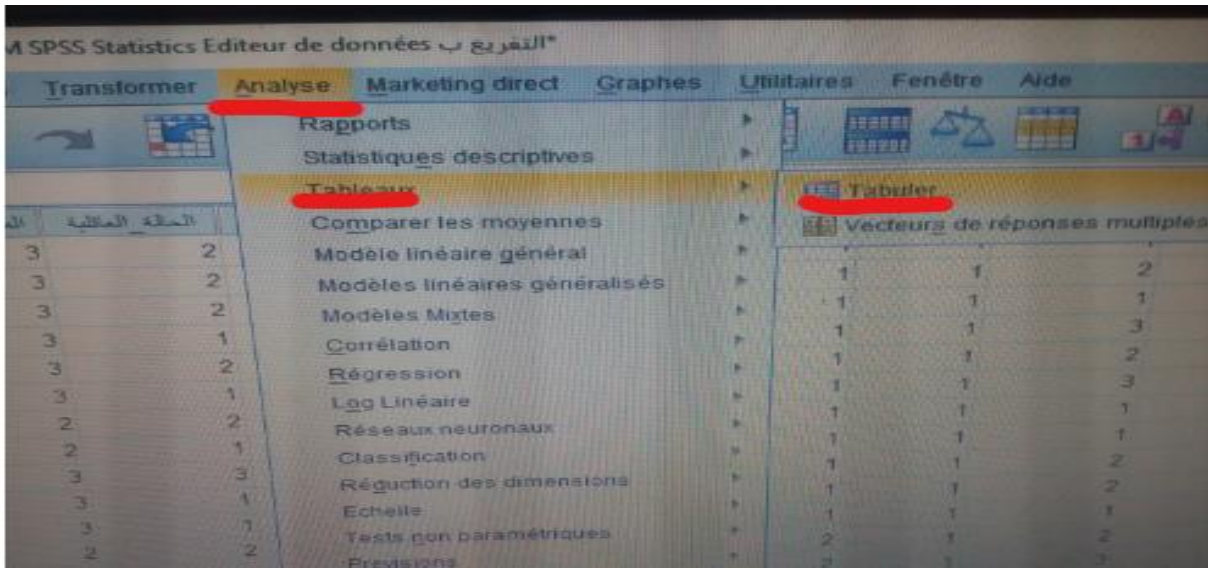
- 3/ كاي تربيع : يعتبر هذا المقياس من أهم المقاييس المعتمدة لقياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة وذلك من خلال حساب قيمة كأي تربيع المحسوبة والجدولية . ومن ثم المقارنة بينهما واستنتاج ما ذا كانت هناك علاقة بين المتغيرين المدروسين من عدمها ، فإذا كانت قيمة كاي تربيع المحسوبة أكبر من الجدولية نستنتج وجود علاقة أما إذا كانت قيمة كاي تربيع الجدولية أكبر من المحسوبة نستنتج غياب العلاقة بينهما

- حساب كاي تربيع المحسوبة : في هذه الدراسة تم حساب كاي تربيع المحسوبة اعتماداً على برنامج SPSS كما يلي :

- نقوم بإنشاء جدول مركب يحتوي على المتغيرين المراد قياس العلاقة بينهما كالتالي :



## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة



- ثم نختار حساب كاي تربيع ونختار درجة الحرية التي تم اعتمادها في الدراسة

# الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

Tabuler

Tableau Titres Tests statistiques Options

Comparer les moyennes de colonne (tests-t)  
Alpha de Cronbach : 0,05  
 Ajuster les valeurs p pour des comparaisons multiples (méthode Bonferroni)  
 Estimer la variance uniquement à partir des modalités comparées (ceci est toujours effectué pour les variables multiréponses)

Comparer les proportions de colonne (tests-z)  
Alpha de Cronbach : 0,05  
 Ajuster les valeurs p pour des comparaisons multiples (méthode Bonferroni)

Identifier les différences significatives  
 Dans un tableau séparé  Dans le tableau principal à l'aide des indices de style APA

Tests d'indépendance (Khi-deux) Alpha de Cronbach : 0,05

Utiliser les sous-totaux à la place des catégories de sous-totaux  
 Inclure les variables multiréponses dans les tests

**i** - Les tests de Khi-deux et de proportions de colonnes s'appliquent aux tableaux qui contiennent des variables qualitatives dans leurs lignes et leurs colonnes.  
- Colonne signifie que les tests s'appliquent aux tableaux qui contiennent des variables d'échelle dans leurs lignes et des variables qualitatives dans leurs colonnes.  
- Les tests ne sont pas exécutés sur les tableaux qui contiennent des étiquettes de catégorie qui sortent de la dimension du tableau par défaut.  
- Les totaux sont exclus de tous les tests. Les sous-totaux sont utilisés uniquement si les catégories auxquelles ils s'appliquent sont masquées ou lorsque cela est spécifié plus haut.  
- Les catégories calculées sont exclues des tests de signification.

OK Coller Réinitialiser Annuler Aide

- بعد الموافقة على التعلیمة تظهر لنا صفحة النتائج تحتوي على جدولین الاول جدول مركب یجمع بین المتغیرین المراد دراستهما ، والثاني يحتوي على قيمة كاي تربيع المحسوبة

Résultats1 [Document1] - IBM SPSS Statistics Viewer\*

Tabuler

[\$Ensemble\_de\_données] C:\Users\salmal\Desktop\التفریح SPSS.sav

**Tableau personnalisé 1**

		هل تستخدمين للمشاركة في اللجان التطوعية الطلابية		
		نعم	لا	المجموع
		Effectif	Effectif	Effectif
السن	من 26 إلى 35	1	20	21
	من 36 إلى 45	7	28	35
	من 46 إلى 55	6	23	29
	55 وما فوق	2	4	6
	المجموع	16	75	91

**Test du Chi-Deux de Pearson**

		هل تستخدمين للمشاركة في اللجان التطوعية الطلابية
السن	Khi-Chi-deux	3,744
	ddl	3
	Sig.	,291 <sup>a</sup>

Les résultats sont basés sur les lignes et les colonnes non vides de chacun des sous-tableaux les plus internes.

a. Plus de 20 % des cellules de ce sous-tableau ont un effectif de cellule attendu inférieur à 5. Les résultats du Chi-Deux risquent de ne pas être valides.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- حساب كاي تربيع الجدولية في الجداول المبوبة: نتبع الخطوات التالية :
    - حساب درجة الحرية: من خلال تطبيق المعادلة التالية (عدد الأسطر-1) × (عدد الأعمدة-1)
    - تحديد درجة الثقة (مستوى المعنوية) التي تتناسب مع متغيرات بحثه وفي هذه الدراسة تم اعتماد درجة الثقة 0.05
    - وللحصول عل قيمة كاي تربيع الجدولية نقاطع بين درجة الحرية التي تم حسابها وبين درجة الثقة (المعنوية) في جدول كاي تربيع<sup>1</sup>
    - مثلا لحساب كاي تربيع الجدولية في الجدول رقم 24: (الذي يوضح توصيل انشغالات المواطنين واقتراح حلول لها حسب متغير المنصب ) نقوم بما يلي :  
درجة الحرية  $1-4 = (1-2) \times (1-4) = (3) \times (1) = 3$  ، وبما أن درجة المعنوية المختارة هي 0.05 نقاطع بين القيمتين في جدول كاي تربيع ( 0.05 , 3 ) فنجد القيمة 7.815
    - وقد تم حساب قيم كاي تربيع الحسوبة في جداول هذه الدراسة اعتمادا على برنامج SPSS كما يلي  
فمثلا في الجدول رقم 24 قيمة كاي تربيع المحسوبة  $\chi^2 \cong 0.216$  المحسوبة
  - بما أن قيمة كاي تربيع المحسوبة قل من كاي تربيع الجدولية (  $0.216 < 7.815$  ) نستنتج عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين
- ❖ معامل الارتباط :
- توجد عدة قوانين لحساب معامل الارتباط ويراعي الباحث القانون الذي يتناسب مع موضوع دراسته ومع متغيرات بحثه من حيث:
  - نوع المتغيرات المدروسة (كمية / كيفية)
  - ففي المتغيرات الكمية نعتمد على معامل الارتباط بيرسون
  - وفي المتغيرات الكيفية نعتمد على معامل الارتباط سبيرمان
  - عدد الخانات الموجودة في الجدول

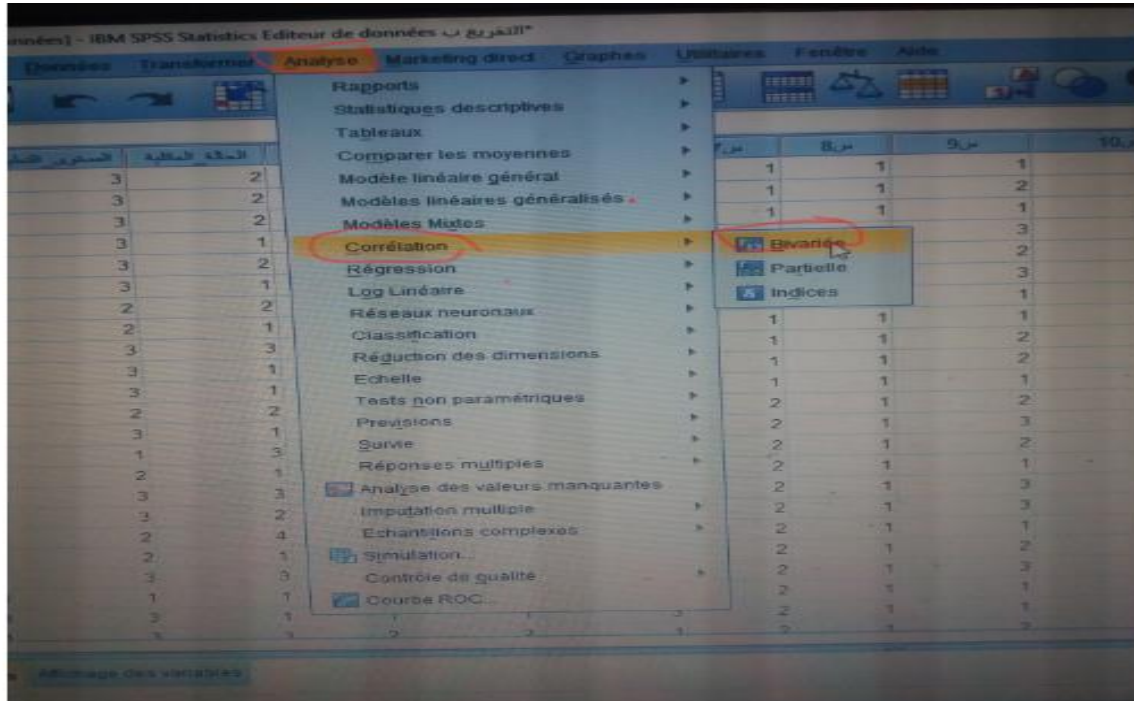
<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم 05 جدول كاي تربيع

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

وتشترك هذه المعاملات في كونها تبحث عن تحديد نوعية العلاقة الموجودة بين المتغيرات المدروسة وذلك حسب القيم المتحصل عليها وتتراوح قيم معاملات الارتباط بين (1 + إلى 1 -) حسب الجدول التالي :<sup>1</sup>

نوع الارتباط	قيمة معامل الارتباط	نوع الارتباط	قيمة معامل الارتباط
ارتباط عكسي تام	- 1	ارتباط طردي تام	+ 1
ارتباط عكسي قوي	من ]-0.7 إلى -1 ]	ارتباط طردي قوي	من ]0.7 إلى +1 ]
ارتباط عكسي متوسط	من ]-0.4 إلى -0.7 ]	ارتباط طردي متوسط	من ]0.4 إلى 0.7 ]
ارتباط عكسي ضعيف	من ]-0 إلى -0.4 ]	ارتباط طردي ضعيف	من ]0 إلى 0.4 ]
الارتباط عكسي منعدم	-0	الارتباط منعدم	0

- وفي هذه الدراسة تم حساب معامل الارتباط في جداول هذه الدراسة اعتمادا على برنامج SPSS كما يلي:



<sup>1</sup> - مهدي محمد القصاص : المرجع السابق، ص- ص 296 ، 297

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- ثم نختار المتغيران المراد قياس قيمة الارتباط بينهما كالتالي مع تحديد نوع مقياس الارتباطي حسب المتغيرات المدروسة فمثلا اذا كانا التغيرين كفيين نختار معامل الارتباط سبيرمان:

Corrélations bivariées

Variables :

هل أنت عضوه في [س7]

هل تعملين على توصيل ...

Coefficients de corrélation

Pearson  Tau-b de Kendall  Spearman

Test de signification

Bilatéral  Unilatéral

Repérer les corrélations significatives

OK Coïler Réinitialiser Annuler Aide

```
NONPAR CORR
/VARIABLES=12و 7س
/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

### → Corrélations non paramétriques

[{Ensemble\_de\_données}] C:\Users\salmal\Desktop\التفريع ب\ SPSS.sav

Corrélations

		هل أنت عضوه في	هل تعملين على توصيل المواطنين والهراخ حول لها في دورات المجلس
Rho de Spearman		1,000	,039
	Sig. (bilatérale)	.	,713
	N	91	91
		,039	1,000
	Sig. (bilatérale)	,713	.
	N	91	91

### 5. الدراسات السابقة:

تلعب الدراسات السابقة دورا مهما في تبصر الباحث بإيجابيات وسلبيات الموضوع الذي هو بصدد دراسته كما تزوده بزاد معرفي يدفعه للبحث عن الجديد ، محاولا في ذلك الكشف عن الحقيقة وسنحاول إلقاء الضوء على بعض الدراسات التي تحصلنا عليها والتي لها علاقة بمتغيرات الدراسة

#### - الدراسة الأولى:<sup>1</sup>

- حاولت الباحثة من خلال هاته الدراسة الإجابة على التساؤل الإشكالي التالي:
- إلى أي مدى ساهمت المكتسبات القانونية و الخطابات الرسمية للنخب السياسية المغربية في تجسيد التمكين السياسي للمرأة المغربية ، القادر على إشراكها فعليا في عملية التنمية الشاملة؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة رأت الباحثة أنه لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية المندرجة ضمنها وهي كالتالي:
- ماهو التمكين السياسي؟ وماهي أسباب بروزه تحديدا ليرتبط بالمرأة ؟
- هل التمكين بخطابات سياسية ومكتسبات قانونية حقق للمرأة المغربية مكانتها و عزز حضورها و مشاركتها الفعالة في مواقع القرار و المسؤولية ؟
- ماهي العقبات التي تعترض تحقيق تمكين المرأة المغربية سياسيا؟ وماهي الرهانات الكفيلة لتذليلها؟
- وقامت الباحثة بصياغة ثلاث فرضيات عملت على فحصها و مناقشتها للتحقق من صحتها أو عدم صحتها من خلال الدراسة:
- يوجد علاقة بين تطور دراسات حقوق الإنسان خلال تسعينيات القرن العشرين و بروز مفهوم التمكين السياسي للمرأة كأحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي جاءت بها المقاربة الجندرية
- كلما زادت الضغوط الأجنبية بخصوص تمكين المرأة من مجمل حقوقها ، إتجهت الدول المغربية لمضاعفة النصوص القانونية و الخطابات الرسمية حول التمكين السياسي للمرأة

<sup>1</sup> - كهينة جريال : التمكين السياسي للمرأة المغربية بين الخطاب و الممارسة ( الجزائر، تونس ، المغرب ) رسالة ماجستير منشورة، تخصص سياسات عامة ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2015

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- كلما تضاغت المعوقات الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الإعلامية كلما عرقلت نجاح التمكين السياسي للمرأة في المنطقة المغربية

إعتمدت الباحثة على المنهج المقارن في الدراسة لتفسير نقاط الإتفاق و الإختلاف في واقع التمكين السياسي للمرأة في كل من الجزائر و تونس و المغرب كل واحدة على حدى من خلال تحديد العوامل المسؤولة عن وضعها و تبيان نتائج و تأثير ذلك على مكانتها في الحياة السياسية المغربية مقارنة بالرجل ، إضافة لمحاولة إجراء مقارنة بين مضمون النصوص القانونية و الخطابات الرسمية للنخب السياسية المغربية وواقع الممارسة السياسية للمرأة المغربية لإستخلاص مدى تطابقها من عدمه ، كما ركزت على المنهج الإحصائي لتحليل نتائج الدراسة الميدانية و مختلف البيانات و المؤشرات المتعلقة بتطور تواجد المرأة المغربية في مختلف مواقع صنع القرار المسؤولة في الحياة السياسية، بهدف الخروج بتحليل سياسي لواقع التمكين السياسي للمرأة المغربية وقد إستخدمت الباحثة أداة الملاحظة و المقابلة لإثراء الموضوع بالحصول على أجوبة حية من بعض الناشطات السياسيات كما استخدمت أداة الإستبيان على العينة العشوائية الطبقية ، حيث صممت ثلاث إستمارات تتضمن كل واحدة منها مجموعة من الأسئلة موزعة على أربعة أقسام تبعا لتساؤلات الدراسة و فرضياتها و المعلومات المطلوبة لفهم و تفسير الظاهرة المدروسة

وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

يوجد مجموعة من المعوقات و العراقيل التي تحول دون تفعيل تمكين المرأة المغربية سياسيا يمكن حصرها في خمس معوقات لا تقل كل واحدة أهمية عن الأخرى

● يقف في مقدمة المعوقات الموروث الثقافي للمجتمعات المغربية الذي يستند إلى جملة من الإعتبارات تتلخص أهمها في الإعتبارات الدينية التي شكلت أرضية خصبة لترسيخ البنى التقليدية كمرجعية أساسية للثقافة السائدة حاليا في المجتمع الجزائري ، و التونسي والمغربي ويلي ذلك البنية الإجتماعية المغربية ، حيث تشكل التنشئة الإجتماعية لمختلف المؤسسات المكلفة بالعملية التنشئية ، كالأسرة و المدرسة وغيرها القاعدة الأساسية لتعزيز و ترسيخ الثقافة التمييزية ، ما أدى إلى تقاوم ظاهرة العنف ضد المرأة ثم تأتي في المرتبة الثالثة طبيعة البنى السياسية المغربية المفتقرة لشروط الديمقراطية الصحيحة و التي توشح إلى غياب إرادة سياسية

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

حقيقية لتمكين المرأة المغربية سياسيا ، حيث يتم النظر دائما إليها كمجرد ديكور في الحياة السياسية و تأتي طبيعة البنى الإقتصادية المغربية في المرتبة الرابعة ، حيث يوجد علاقة تأثير متبادل بين العامل الاقتصادي و تمكين المرأة المغربية سياسيا ، وأخيرا تأتي وسائل الإعلام المغربية في المرتبة الخامسة التي لاتزال تركز على الخطاب الإعلامي التقليدي المكرس للصورة النمطية ( السلبية ) للمرأة المغربية

● تتطلب قضية المرأة المغربية بكافة أبعادها إصلاح أوضاعها الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الإقتصادية و الإعلامية كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشامل التي تهدف إلى تمكين المواطنين سياسيا رجالا و نساء، ويمكن تجاوز ذلك بتجسيد جملة من الرهانات التالية : العمل في اتجاه ترسيخ ثقافة مواطنة المرأة المغربية و تكريس التنشئة السياسية و تفعيل دور الأحزاب السياسية و الجمعيات النسائية و المنظمات غير الحكومية المغربية

- كشفت الباحثة في هذه الدراسة على وجود جملة من المعوقات يتصدرها الموروث الثقافي الذي يعكس الثقافة الشعبية السائدة وهذا ما يتفق مع تصور الباحثة و يؤكد وجود مناخ اجتماعي مترهل في المجتمعات المغربية يعمل كعائق للمشاركة السياسية للمرأة ، كما اكدت نتائج هذه الدراسة ان البنى السياسية المغربية تقتقد للديمقراطية و تؤشر لغياب الارادة الحقيقية لتواجد المرأة في السياسة وعليه فان اوجه الاستفادة من هذه الدراسة تكمن في تزويدنا بالاطار التصوري العام للدراسة و الاستفادة منها في تحديد الاطار النظري للدراسة و الكشف عن واقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية ومعوقاته

### - الدراسة الثانية:1

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي للباحث الرئيسي دكتور إيمان بيبرس وهدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة للتعرف على أبعاد قضية المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي (وصفها - معوقاتها - كيفية تفعيلها)

ولتحقيق اهداف الدراسة قامت الباحثة بصياغة التساؤل الاشكالي التالي:

- **ماواقع المشاركة السياسية للمرأة العربية ؟ وماهي المعوقات التي لاتزال عقبة في طريق مشاركتها السياسية؟**

<sup>1</sup> - إيمان بيبرس: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض و تنمية المرأة ، المشهرة برقم 3528



## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة:

عن أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة فهناك جملة من المعوقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية الفاعلة في الوطن العربي ورأت أن العوامل السياسية تعد من أهم العوامل التي تعوق المرأة عن المشاركة السياسية والمتمثلة خاصة في المناخ الانتخابي الذي أدى إلى إحجام النساء من المشاركة كذلك ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة و إعتبار مشاركة المرأة في الحزب مشاركة شكلية كذلك هيمنة القبالية والطائفية والعشائرية على نظام الإنتخابات كما ترى الباحثة أن التحولات الاقتصادية في المجتمع تؤثر على المرأة بصورة أكبر من الرجل فالفقر والإشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الإقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام

كما ترى الباحثة أن العوامل الإجتماعية التي تعوق مشاركة المرأة في الوطن العربي تتعدد وربما يكون أهمها الثقافة الشعبية التي ترى أن عمل المرأة يقتصر على المنزل والأولاد وأن العمل العام والسياسي من إختصاص الرجل كذلك تعد غياب القوانين المنصفة للمرأة عامل رئيسي في ضعف مشاركتها في الحياة السياسية هذا بالإضافة إلى غياب الوعي لدى المرأة نفسها

وأهم الإقتراحات التي أسفرت عنها هاته الدراسة أنه يجب التعامل مع تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على عدد من المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ويكون ذلك تهيئة المناخ الانتخابي ووضع إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة من خلال إعادة النظر في تعديل النظام الانتخابي ليضمن مشاركة أعلى للمرأة في الحياة السياسية

ومن بين الحلول المقترحة أيضا تغيير الثقافة السائدة وهذا الأمر يتطلب تضافر كافة جهود الجهات المعنية وعلى رأسها الجمعيات الأهلية والإعلامية وتمكين المرأة إقتصاديا وقانونيا وإجتماعيا كذلك أكدت الباحثة في مقترحاتها على نقطة جوهرية وهي بناء مهارات المرأة وذلك من خلال تنسيق جهود الجمعيات الأهلية مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية والأمية القانونية للفتيات والمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات

تظهر علاقة هذه الدراسة بموضوع دراستنا في كون الباحثة تناولت جانب مهم من جوانب موضوعنا وهو معوقات المشاركة السياسية للمرأة وهو جانب تسعى دراستنا للكشف عنه

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

أما أوجه الإستفادة من الموضوع فتظهر أكثر في صياغة أهداف هذه الدراسة و المتعلقة خاصة بعرض أبعاد قضية المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي وأيضاً في الإستفادة من نتائج هذه الدراسة في صياغة أسئلة الاستمارة و مقارنتها بنتائج دراستنا، كما كان لهاته الدراسة دوراً كبيراً في تحديد الإطار النظري لموضوع بحثنا و توسيع رؤية الباحثة للموضوع محل الدراسة

### - الدراسة الثالثة:<sup>1</sup>

وهي دراسة مسحية خاصة بالتمكين السياسي للمرأة للخبيرة الأستاذة معتوق فتيحة حيث سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى معالجة واقع البرامج والمشاريع التي وجهت للمرأة في المجال السياسي بغرض تمكينها سياسياً بهدف إجراء دراسات مسحية للبرامج والنشاطات الهادفة إلى دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس التشريعية ومواقع إتخاذ القرار فضلاً عن وضع برامج للتوعية السياسية وبناء قدرات النساء لضمان فعالية مشاركتهن في السياسة والحياة العامة وقد لخصت تساؤلات إشكاليتهن في مايلي:

✓ هل حققت المشاركة السياسية النسوية أكبر إشباع ممكن وفق لمبدأ الديمقراطية و الحوار وسيادة روح التفاهم ومن وراء ذلك تحقيق عامل الرضا؟

✓ ماهي المعايير و المؤشرات اللازمة لتقييم الأداء السياسي لدى النساء؟ وهل تحصلن على الكثير من وراء هذا الأداء في بلادنا ؟

وقد إعتمدت الباحثة في دراستها على العينة المقيدة وهي عبارة عن مجموعة من البرامج والمشروعات والنشاطات تم إختيارها بطريقة مقصودة لأنها لم تعطي الفرصة إلا للبرامج التي لها علاقة وطيدة بموضوع الدراسة وبعد الإنتهاء من عملية الحصر الشامل والذي تضمن 64 برنامج إختارت 60 وحدة أخذت من 29 تنظيم مختلف حيث بلغ عدد محاور هذه الدراسة 5 محاور حول التثقيف المدني والتأثير في السياسات التوعوية السياسية والإعلامية وبناء القدرات والتنمية المؤسسية وإستخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج المسحية المقابلة الشخصية بشكل موسع ومكثف فكان بعضها رسمي و بعضها الآخر غير رسمي و تحاورت خاصة مع

<sup>1</sup> - معتوق فتيحة : الدراسة المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة ،تقارير عن واقع البرامج و المشاريع التكوينية للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة و قضايا المرأة الجزائر، دون سنة

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

الأشخاص الذين إرتاحت إليهم بناء على ما يخدم مصالحها العملية في مثل هذه الدراسات وطبقت إستمارة مقابلة على 60 إستمارة كأداة للبحث كما قامت الباحثة بقراءة وتحليل مضمون الوثائق التي تحصلت عليها من بعض المؤسسات والأحزاب والتنظيمات والخاصة بنشاطاتها الموجهة للمرأة في المجال السياسي

- وأهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

✓ يوجد إيمان صادق ووعي كبير بضرورة توعية المرأة سياسيا وتحسين مشاركتها في السياسة والحياة العامة وهذا الإيمان تحركه الثقة في النفس وفي المستقبل وكذلك الثقة في إستعدادات الدولة لتدعيم المرأة من أجل ما هو أفضل إذن فالإهتمام السياسي بالمرأة حقيقي ويعبر عن إرادة وتنمية

✓ تعد المشاركة في الحياة السياسية للمجتمع أنسب الوسائل لتحقيق أهداف النساء إلا أن هذه الوسيلة غير مستغلة بالقدر الكافي في الميدان بحيث مايزال مستوى المشاركة السياسية دون المستوى بالمقارنة مع الفرص المتاحة والتي توسعت مع التعددية الحزبية وإنشاء الجمعيات وإقبال مؤسسات الدولة على فتح وتشغيل لجان خاصة بالمرأة من أجل التكفل أحسن بقضايا العاملات والموظفات و غيرهن

✓ إن فلسفة الإهتمام بتكوين وتدريب المرأة سياسيا من أجل أداء أفضل هو قبل كل شيء إختيار جديد بالنسبة لعدة تنظيمات لكنه وبصراحة لايمثل الشغل الشاغل لكل الأحزاب والجمعيات النسوية وفي هذه المرحلة وقد خلصت هذه الدراسة أن الإتجاه السائد في مجال المرأة والسياسة عامة يكشف عن مايلي:

✓ بقدر مايركز على المشاركة السياسية للمرأة بقدر ما ننوه إلى تدعيم المرأة في مناصب المسؤولية لكن تبقى هذه العناية غير كافية مادامت لا تؤكد بإستمرار وبصفة منتظمة مسألة التكوين و التدريب لضمان الكفاءة في الأداء السياسي

✓ إن التطورات السياسية والإجتماعية الراهنة تبين أن المشاركة السياسية للمرأة ليست حبيسة الأحزاب والجمعيات وليست خاضعة أو تابعة للسلطة ولكنها مشاركة متفتحة على سياسة الدولة وكل الشركاء السياسيين

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- ✓ لا يؤكد الإعلام على أن مشاركة المرأة في السياسة هي المخرج السليم لخدمة قضايا النساء وهذا رغم تهافت الفتيات على التخصص في العلوم السياسية والإعلام
- ✓ لاحظنا على مستوى بعض الأحزاب السياسية أن النساء المنخرطات فيها لا تملك دائما خبرة كبيرة ومعتبرة لذلك يتفوق الرجال داخل الاحزاب وعلى كل المستويات وأحيانا هم الذين يتحدثون سياسيا عن المرأة ودورها في صناعة المواطنة وإدارة الشؤون العامة للمجتمع وطبعا هذا العمل بمثابة سد للفراغ الذي يخلقه وجود المرأة الغير فاعلة في الأحزاب
- ✓ و تضيف الباحثة أن موضوع المرأة و السياسية ، بل المرأة و الأداء السياسي يبقى في نظر عدد من المبحوثين محل جدل و شك في ضمان حضور المرأة في المواعيد الإنتخابية العديدة وفي المؤسسات السياسية بنسب معتبرة ، إن هذا التكيير الجديد ( بين قوسين) المطالب بالتكوين و التدريب سيغير الأمور لغير صالح المرأة لأننا و ببساطة لا نطرحه على الرجال ولا نطالبهم بتحسين أدائهم ، وبكلمة أخرى لا يجب حصر مسألة الفعالية و الكفاءة التي تقوي الإبداع و الابتكار و التكيف الإيجابي في السياسة و الحياة العامة ، فقط في الوسط السياسي النسوي ، لأن الإيجابية من الرجل و المرأة على حد سوى ، وعليه يرجع هؤلاء المبحوثين المطالبة بتكوين النساء في المجال السياسي إلى وجود رغبة قوية في تعطيل النساء و الإنفراد بالحكم و بإمتلاك القوة
- ✓ وأخيرا يمكن القول بأن المناخ الديمقراطي المستتير و المتفتح هو الذي يقدر دور المرأة السياسي في المجتمع و يعرف معنى الكفاءة و يشجع على إكتساب المهارات و القدرات و يحمي من الرداءة في الأداء ، أنها القاعدة الأساسية التي تؤمن بها المرأة الجزائرية خاصة وإن المشاركة في السياسة حق كل النساء مع تعدد مصادرها و إتجاهاتها وطرق إيصالها للرأي العام
- رغم أن الباحثة في هذه الدراسة تناولت واقع البرامج و المشاريع التي وجهت للمرأة في المجال السياسي بغرض تمكينها سياسيا إلا أن نتائجها أكدت في مجملها أن الإهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة هو حقيقي تحركه الثقة في إستعدادات الدولة لدعم المرأة من خلال آليات قانونية إلا أن هذه الفرص الممنوحة غير مستغلة بالشكل الكافي ، و يتجسد ذلك من خلال ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة و التي تؤكد عدم الإهتمام و العناية بجانب التكوين و التدريب السياسي

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

للمرأة لضمان الكفاءة في الأداء السياسي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثالثة لبحثنا و التي تختبر علاقة المهارات السياسية للمرأة بضعف أدائها لوظائفها السياسية و عليه فان أوجه الإستفادة من هذه الدراسة تكمن في توضيح الإطار التصوري العام و تشكيل خلفية نظرية حول كيفية بناء المهارات السياسية للمرأة كما أفادتنا هذه الدراسة في صياغة أسئلة الإستمارة

### - الدراسة الرابعة:<sup>1</sup>

مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة من إعداد الطالب **محمد خشمون** حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الإشكالي التالي:

✓ هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية في تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي أنتخبوا فيها مشاركة حقيقية تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم ؟

وهدفت هذه الدراسة لمعرفة المدى الحقيقي لمشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية على مستوى البلديات التي أنتخبوا فيها حسب وجهة نظر أعضاء هذه المجالس أنفسهم كما هدف الباحث أيضا من خلال هذه الدراسة لتحسين الأداء التنظيمي والوظيفي للمجالس البلدية كذلك توجيه منتخبي المجالس لمواجهة المشكلات الراهنة والمتوقعة والتقرب أكثر منهم للوقوف على مشكلاتهم ومحاولة التأسيس لإستراتيجية مستقبلية فعالة لتنمية المحلية يقودها سكان البلدية وأعضاء المجلس الذي أنتخبوه وحتى يتمكن الباحث من الإجابة على تساؤل الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة قام بصياغة الفرضية العامة التالية أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة (الولاية) في أحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي أنتخبوا فيها هي مشاركة محدودة لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تسجيب لتطلعات من أنتخبهم وللتأكد من صحة الفرضية العامة قام بصياغة اربع فرضيات فرعية :

1 - محمد خشمون : مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة ، تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2011

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

- ان الاسلوب الاداري المركزي المتبع من طرف الحكومة يصعب من مهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها
- ان الوصاية الادارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة 1990 تحد من مشاركة المجالس الشعبية البلدية في ادارة و تسيير شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها
- كلما زاد اعتماد البلدية على التمويل المالي المركزي ( الولايتي بشكل خاص ) لمشروعات وبرامج التنمية المحلية كلما ضعفت استقلالية مجلسها الشعبي البلدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المشروعات و البرامج
- كلما زادت الخلافات و الصراعات بين اعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد كلما ضعفت مشاركتهم في ادارة و تسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات التي إعتد عليها الباحث هي الإستمارة والتي قسمها إلى 5 محاور وتضمنت 44 سؤال بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة تتيح للمبحوثين فرصة أحسن للتعبير عن وجهة نظرهم بشكل أكثر حرية كما إستخدم الباحث أداة المقابلة مع بعض أعضاء المجالس الشعبية البلدية خاصة أثناء الدراسة الإستطلاعية والتي كان لها أهمية في معرفة مدى تغطية أسئلة الإستمارة لموضوع البحث وأهدافه كما كان لها بالغ الأثر في إجراء التعديلات الجوهرية على موضوع البحث وتحليل نتائجه الميدانية وإستخدام الباحث أداة المقابلة و الملاحظة والتي ساعدته في التمييز بين مختلف الإجابات المتاحة عليها خاصة وأن موضوع البحث تشوبه بعض الحساسيات مما يدفع ببعض المبحوثين إلى محاولة الهروب من الموضوع أو التكلم بحذر شديد جدا كما تمكن الباحث من الإستفادة من الوثائق والسجلات التي تخدم موضوع الدراسة سواء من الجانب النظري أو من الجانب المنهجي ومن أهم الوثائق الرسمية التي إستخدمها الباحث هي الدستور الوطني القديم والجديد ومختلف السجلات والوثائق الموجودة بالولاية من ميزانيات وبرامج تنمية بلدية (P.C.D) حيث إستخدم الباحث منهج المسح الشامل و الذي رأى انه انسب انواع المناهج و اكثرها ملائمة مع طبيعة موضوع البحث الذي يهدف اساسا الى وصف و تفسير ظاهرة مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية و شمل مجتمع البحث مجموع المجالس المشكل لمجتمع الدراسة الأصلي أي جميع المجالس الشعبية البلدية الموزعة على ولاية قسنطينة والتي يبلغ عددها 12 مجلس ويقدر

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

عدد أعضائها 148 عضواً و أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسة صحة الفرضية العامة وبالتالي تحقق الهدف الأساسي للدراسة وهو معرفة أن أعضاء المجالس الشعبية البلدية يرون أن مشاركتهم للدولة محدودة ولا تستجيب لتطلعاتهم باعتبارهم ممثلين للمواطن في البلديات التي أنتخبوا فيها وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ✓ عرقلة الأسلوب الإداري المركزي المتبع من طرف الدولة لمهمة المجالس الشعبية البلدية في عملية المشاركة في التخطيط للتنمية المحلية بمختلف مراحلها
- ✓ هيمنة التمويل المالي المركزي الولائي بشكل خاص في مقابل ضعف التمويل المحلي مما يؤدي إلى الحد من إستقلالية المجالس الشعبية البلدية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروعات والبرامج المقترحة من قبلها
- ✓ شدة الخلافات واحتدام الصراع بين أعضاء بعض المجالس الشعبية البلدية مما يضعفها ويقلص من دورها لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية

- وكانت أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية ولكي يتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ولا بد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل والذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة

- وفي ختام هاته الدراسة حاول وضع جملة من الإقتراحات والتوصيات:

- ✓ بالنسبة للنصوص القانونية التي تكون غير واضحة وغير محددة المهام وأيضاً فيما يخص المنتخبين المحليين فيجب تعديل قوانين الترشح للمسؤولية على المستوى المحلي و إشتراط المستوى التعليمي حتى نضمن مسيرين على مستوى عال من الكفاءة بالإضافة إلى برمجة دورات تكوينية دائمة و مستمرة لهؤلاء المسؤولين خصوصاً في مجال طرق التسيير الحديثة وكذا التسويق

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

✓ هذا وحتى تستطيع الجماعات المحلية القيام بواجبها فإنها مطالبة بالإهتمام بمواردها البشرية وكذا بتوظيف إطارات جامعية متخصصة بالإضافة إلى التكوين المتواصل والرسكلة لمختلف العاملين ليكونوا في مستوى المهام الموكلة لهم

✓ وهذا ما يفسر بشكل واضح إلى المدى المحدود لنجاح الدولة في تحقيق مبدأ الديمقراطية المحلية وتجسيد قاعدة اللامركزية من خلال تفعيل عملية مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية عبر المجالس الشعبية البلدية

✓ ضرورة تنبيه الأحزاب إلى التدقيق أكثر عند تقديم المرشحين للمجالس الشعبية البلدية وإلى الإعتماد قدر الإمكان على المقاييس الموضوعية والأخلاقية أثناء ترتيب قوائم المترشحين للتقليل من الخلافات التي يمكن أن تنشأ بسبب إختلاف المستوى الثقافي أو التعارض الأخلاقي وما إلى ذلك... لأن المطالبة بالمشاركة ورفع الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية يتطلب أن تكون هذه المجالس في مستوى التحدي حيث تقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق الأحزاب السياسية كما يتوجب على السلطات المعنية أن تعمل على تنظيم دورات تدريبية على فترات غير متباعدة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية لإطلاعهم على كيفية المشاركة وتدريبهم أكثر على الأساليب المثلى للإدارة المحلية لاسيما المتقدم منها

تناولت هذه الدراسة متغير من متغيرات دراستنا و المتمثل في التنمية المحلية إضافة إلى تشابه جزء من ميدان هذه الدراسة مع دراستنا و المتعلق بالمجالس البلدية المحلية و قد تمكنا بعد تفحصها من معرفة كيفية تحقيق المجالس البلدية للتنمية المحلية على مستوى البلديات كما أن نتائج هذه الدراسات في عمومها و خاصة فيما يتعلق بجانب المنتخبين المحليين و ضرورة ربط عملية إختيارهم بشروط تتعلق بالمستوى التعليمي و الخبرة السياسية و الكفاءة العالية و العمل على برمجة دورات تكوينية مستمرة و الرسكلة حتى يكونوا في مستوى المهام الموكلة لهم وهذا ماساعدنا أكثر في بناء تصور عام حول هذه الهيئات السياسية و من ثمة سهلت علينا أكثر عملية صياغة أسئلة الإستمارة كما مكنتنا هذه الدراسة في مجملها من معرفة طبيعة المناخ العام السائد في المجالس الشعبية البلدية وهذه النتائج كانت بالنسبة لنا نقطة الإنطلاق و التقصي لمعرفة تسيير المنتخبين المحليين لشؤون هذه المجالس لتنفيذ برامج التنمية المحلية و النهوض بالفرد المحلي كما أفادتنا هذه الدراسة في تحديد الإطار النظري للتنمية المحلية و



## الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

تشكيل خلفية نظرية حول مضمون وابعاد التنمية المحلية وتزيدنا بالمراجع و المصادر التي

تفيدنا في هذا الجانب من بحثنا

❖ الدراسات الأجنبية:

- الدراسة الأولى:<sup>1</sup>

اجريت هاته الدراسة حول المشاركة السياسية للمرأة في ظل التحول الديمقراطي و هي اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع قسم التطور و العلاقات الدولية للطالب **Sonz M Chuki** جامعة **Quennsland Aalborg University Of Technologie** وهدفت هذه الدراسة لمعرفة اسباب ضعف التمثيل للمرأة البوتانية في السياسة العامة و في مراكز صنع القرار السياسي و الكشف عن اسباب تهميش النساء في الانتخابات و الاحزاب السياسية و الدخول الى البرلمان بهدف الوصول الى ابراز معوقات المشاركة السياسية للمرأة البوتانية و التحديات التي تواجهها في المجال السياسي و لتحقيق ذلك قام الباحث بطرح التساؤل الاشكالي التالي :

- ماهي اسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة البوتانية ؟ محاولا بذلك الاجابة على

التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يؤثر الموروث الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة ؟

- هل يؤثر النوع الاجتماعي على تواجد المرأة في العمل السياسي ؟

وقد اختار الباحث عينة تتكون من البيروقراطيين تمثلت في اربعة ذكور و اربعة نساء عن كل من (مولين الاحزاب - المتضامنين من الاحزاب - و الاكاديميون من المنظمة المدنية و المجتمع المدني ، و السياسيون ) كما استخدم الباحث المنهج النوعي لان هذا النوع حسب اعتقاده يسمح بفهم العالم الاجتماعي من خلال المعاني و التفسيرات ، هذه التفسيرات الفلسفية تتدمج جيدا مع نظرية المعرفة النسوية و توضح اراء و معتقدات النساء ، وقد اعتمد الباحث على اداة المقابلة و الملاحظة بالمشاركة كادوات جمع البيانات اضافة الى استعمال الخطابات و المقابلات الرسمية و الغير رسمية

<sup>1</sup> - Sonum Chuki. **WOMEN IN POLITICS IN DEMOCRATIC TRANSITION; THE CASE OF BHUTAN.** Degree of doctor of philosophy. Queensland University of Technology, 2015.

## الفصل الأول: الإطار المنمجي و المفاهيمي للدراسة

- وأهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة أن:

- ✓ معظم المستجوبين يؤكدون أن النمطية السائدة و السلطة الذكورية تعرقل تمكين المرأة من ممارسة العمل السياسي
- ✓ الممارسات الثقافية البطريكية أثرت سلبا على النساء اللواتي يبحثن على التغيير
- ✓ أثرت الصورة النمطية السلبية المعززة للسلطة الذكورية على عدم ثقة المرأة بقدراتها على ممارسة العمل السياسي
- ✓ تواجه المرأة البوتانية عراقيل إجتماعية ، ثقافية ، إقتصادية، جغرافية للترشح السياسي و الفوز بمناصب صنع القرار
- ✓ يبقى التعليم هو العامل الوحيد الأكثر أهمية للمرأة الذي يمكنها من الانتقال من الأدوار التقليدية إلى الأدوار الحديثة حيث كشف الوضع البوتاني أن تعليم المرأة يعتبر الطب الإجتماعي لتمكين الحقيقي
- ✓ القيم البطريكية تنعكس على تقسيم العمل بين الجنسين و تستمر في حصر وظائف المرأة في الدور الإيجابي و ربة بيت
- ✓ المرأة البوتانية العاملة تواجه صعوبات في التوفيق بين عملها خارج البيت و بين عملها كام وربة بيت
- ✓ ضرورة مساندة الرجل المرأة في تحمل الأعباء الأسرية لتقليل من التقسيم الغير عادل للأدوار بين الجنسين و الذي أثقل كاهل المرأة
- ✓ تبين أن نوع الثقافة الدينية تشكل شرطا أساسيا يعرقل دخول المرأة السياسية حيث يقال أن الثقافة الدينية و الموروثات تعزز القيم الإجماعية السائدة التي تروج لدونية المرأة وتكرس لعدم الإعتراف لها بأدوار غير دورها الأثوي
- ✓ هذه البيئة يسيطر عليها المجتمع الذكوري وعليه لا يمكن القضاء عليها فقط بزيادة عدد النساء في المجال السياسي
- ✓ فوز النساء ببعض المناصب السياسية في القيادة كان بفضل كونهن بنات لأحد القيادين أو زوجات لهن أي أن تمكين المرأة السياسي لم يكن بفضل إمكاناتها و جدراتها بل في ظل التبعية للسلطة الذكورية

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

✓ النساء المتواجدات في المناطق الحضرية أكثر وعياً و دراية بحقوقهن السياسية مقارنة بنظيرتهن في المناطق الريفية

### ■ مقترحات الدراسة:

ضرورة القيام بدراسة مقارنة عن حياة النساء عبر الديمقراطيات القديمة و الحديثة و إبراز أهمية و دور تواجد المرأة في المجال السياسي

تفعيل دور وسائل الإعلام للمشاركة السياسية للمرأة البوتانية من خلال إبراز النماذج النسائية في القيادات السياسية و الكف من الصورة التي تتبناها وسائل الإعلام في تقديم النساء و التي تركز خاصة على جوانب الجمال و المتعة و مؤثرات الجنس بل ضرورة العمل على القيام بدراسات مقارنة بين المشاركة السياسية للمرأة البوتانية و بين المرأة في أستراليا و الدنمارك و التي ترتبط بنفس المشروع ( تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ) حتى يتسنى الإستفادة من هذه الدراسات في زيادة المشاركة السياسية للمرأة البوتانية

● ركزت هذه الدراسة على محاولة الكشف عن معوقات المشاركة السياسية للمرأة البوتانية على إعتبار أنها تعيش في مجتمع تقليدي يشبه مجتمعاتنا المحلية حيث أسفرت نتائجها على أن الثقافة الشعبية السائدة في هذه المجتمعات تعزز السلطة الذكورية و تعيق المشاركة السياسية للمرأة كما أكدت النتائج العامة لهذه الدراسة أن التعليم هو البوابة الأساسية في تغيير وضع المرأة و تمكينها من فرض كيانها في مختلف المجالات وعلى إعتبار أن مجتمعاتنا المحلية تقليدية فهي تتشابه إلى حد ما مع المجتمع البوتاني وتتقاسم معه بعض الموروثات التقليدية وقياساً على هذا التشابه تمكنت الباحثة من الإنطلاق من تصور عام لعلاقة مفادها أن البيئة الإجتماعية المحلية تؤثر بشكل كبير على عمل المرأة السياسي و تعيق تفعيل أدوارها الوظيفية و على العكس كلما كانت البيئة الإجتماعية حاضنة و متفهمة لعمل المرأة السياسي سيزيد ذلك من دعمها و مواجهتها لمخلف الصعوبات و مجمل هاته النتائج رسمت الطريق للباحثة في إعادة صياغة الفرضية الثانية و ساعدتها في بناء الأسئلة التي تختبر صحة الفرضية من عدمها

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

### - الدراسة الثانية:<sup>1</sup>

أجريت هاته الدراسة حول دور المرأة النيجيرية في القيادة السياسية وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإجتماعية و السلوكية للطالب

**Annette Anigwe Walden University**

**Minnesota Us**

وتطرق الباحث في مقدمته إلى فشل الحكومة النيجيرية في حماية الحقوق السياسية للمرأة و حيث بقيت مشاركة المرأة السياسية منخفضة و ضعيفة فمعظم النساء النيجيريات يعملن في وظائف ضعيفة الدخل مقارنة بالرجال و مهمشات في مجالات العلوم و التكنولوجيا و الرياضيات و أرجع الباحث ذلك إلى عوامل متعددة منها الإختلاف في تقسيم الأدوار بين الجنسين و العادات المتشددة أما في الإشكالية فقد أشار الباحث إلى أن الكثير من الحكومات الإفريقية مثل نجيريا لا توفر الحماية للمرأة للوصول إلى المناصب القيادية وأكد أن المرأة في إفريقيا لا بد أن تشعر بالقوة وأنها متمكنة و تمتلك دور في العملية السياسية أين يتم إتخاذ القرارات و قام بطرح التساؤلات التالية:

- ماهي العراقيل التي تعتقد المرأة النيجيرية أنها تقيد قدرتها على المشاركة في القطاع السياسي و مناصب قيادية اخرى؟
- كيف يؤثر الوضع الاقتصادي و التعليمي و الأسري على المشاركة السياسة للمرأة ووصولها إلى المراكز القيادية ؟
- ماهي الإستراتيجيات التي تحتاج إلى تطبيق لمساعدة المرأة النيجيرية لزيادة مشاركتها السياسية؟

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار مجوثرات ( عينة عمدية ) يحتلن مناصب قيادية في مجال السياسة مقيمت في نيجيريا و إستخدم في ذلك أداة المقابلة و تم إختيارهن نظرا لخبرتهن و تجاربهن في الميدان السياسي وهن من ثقافات مختلفة و جميعهن ساهمن في إدارة الأعمال السياسية و قد إستغرق الباحث مدة ساعة (60 د) مع كل واحدة من المبحوثرات و

<sup>1</sup>- Annette Anigwe. Perceptions of Women in Political Leadership Positions of Nigeria. Doctor of Philosophy. College of Social and Behavioural Studies. Walden University 2014

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

أعتمد الباحث لإجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع تفسير و تحليل نتائج الدراسة و قد أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج نذكر منها:

✓ أهم العراقيل التي تعوق المرأة النيجيرية على المشاركة السياسية تمثلت خاصة في السيطرة الذكورية و نقص الدعم المالي

✓ التعليم يزيد من فرصة المرأة من المشاركة السياسية فالمبحوثات تؤكد أن التعليم كان القوة الداعمة للمرأة في الحصول على فرصة للترشيح

✓ الإستقلالية المادية للزوجة تعزز من مكانتها الإجتماعية و بالتالي تزيد من مشاركتها السياسية

✓ عدم الدعم الأسري للزوجات يعيق المشاركة السياسية للمرأة

- أما الإستراتيجيات المقترحة من طرف المبحوثات لزيادة المشاركة السياسية للمرأة فتمثلت في:

✓ نشر الوعي وتوعية الأفراد على عدم التمييز بين الجنسين

✓ تظافر الجهود النسائية ضمن مجموعات لتشكل قوة داعمة ضمن حركات ( كاتحاد النساء )

تكون قادرة على تنظيم مطالب جماعية تطالب بحقوق المرأة

✓ بناء و تكوين برامج تساعد على تقوية المرأة ودعمها إقتصاديا وماليا

✓ القيام بمبادرات لضمان الحقوق السياسية للمرأة كسن قوانين تكفل حقوقها المهضومة

✓ المساواة في النوع الإجتماعي هو عامل حيوي في حكومة تعزز مبدأ الديمقراطية

✓ يجب على المرأة أن تحصل على فرص متساوية و نفس الحقوق كالرجل لتتمكن من

المساهمة بشكل كامل في جميع المجالات الخاصة بالنظام السياسي في أي مجتمع

- وعليه حاول الباحث وضع جملة من الإقتراحات تمثلت في :

• **الإقتراح الأول:** تشريع قوانين توفر حقوق وفرص متساوية لكلا من الرجل و المرأة في

جميع المستويات السياسية

• **الإقتراح الثاني:** دعم المشاركة الفعالة للمرأة في جميع المجالات في الحكومة و القيادة

السياسية

• **الإقتراح الثالث:** تفعيل دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية من خلال توعية الأفراد و تدريبهم

على إحترام النوع الإجتماعي و الذي سيعزز من فرصة القضاء على الموروثات الثقافية

المهيمنة و خلق ذهنيات منفتحة

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

تظهر علاقة هذه الدراسة بموضوع دراستنا في كون الباحث تناول جانب مهم من جوانب موضوعنا وهو معوقات المشاركة السياسية للمرأة وهو ما تسعى دراستنا للكشف عنه، كما توجد علاقة بين التساؤل الثاني للدراسة و المتمثل في كيف يؤثر الوضع الاقتصادي و التعليمي و الأسري على المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى المراكز القيادية و بين موضوع دراستنا بشكل عام

أما أوجه الإستفادة من الموضوع فتظهر في صياغة أهداف الدراسة و أيضا في الإستفادة من نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج دراستنا و الإستعانة بها في تحليل و تفسير البيانات و توضيح الإطار العام التصوري للدراسة الذي يركز على العراقيل التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في المجال السياسي و كيفية تأثير هذه العوامل لوصول المرأة إلى المراكز القيادية و أخيرا الإستفادة من الإستراتيجيات التي تزيد من المشاركة السياسية للمرأة في بناء خلفية نظرية عن الموضوع المدروس

## الفصل الأول: الإطار المنهجي و المفاهيمي للدراسة

### ❖ خلاصة الفصل:

بناء على ما تضمنه هذا الفصل تم تحديد موضوع البحث بدقة ومن ثمة تم الكشف عن المشكلة محل الدراسة و المتمثلة في علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر و ذلك من خلال التعرف على علاقة تواجد المرأة و حضورها في المجالس المحلية بتفعيل أدوارها التنموية و الكشف عن أهم المعوقات التي تقف أمام العضوات و تحد من إسهاماتهن في تفعيل البرامج التنموية و النهوض بالفرد المحلي ، و قد إنطلقت هذه الدراسة بإتباع مراحل البحث العلمي و التقيد بخطواته بكل دقة وبصورة واضحة دقيقة ، شاملة ، ودالة الهدف منها التأسيس لدراسة علمية مثمرة و مجدية

# الفصل الثاني

## المشاركة السياسية للمرأة

### ▪ تمهيد

1. أهمية ودوافع المشاركة السياسية للمرأة
2. مراحل و مستويات المشاركة السياسية للمرأة
3. المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية
4. ضمانات الحقوق السياسية للمرأة
5. النظريات الاجتماعية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة
6. معوقات المشاركة السياسية للمرأة
7. آليات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

### ▪ خلاصة الفصل



### ■ تمهيد :

لقد أيقنت جميع المجتمعات على إختلاف أجناسها ودياناتها أن المرأة هي حجر الأساس في التنمية الشاملة وأن مسؤولياتها الأساسية في تربية الأجيال لم تعد تقتصر على توفير الحاجات الضرورية لهم من حماية ورعاية بل الأمر أصبح يتطلب أمهات متعلمات واعيات بمتطلبات التغيير ومواكبات للعصر، وعلى هذا الأساس زادا الإهتمام بتعليم المرأة إيماناً من الجميع أن التعليم هو البوابة الأولى لتطور المرأة في المستوى الفكري والعلمي وزيادة وعيها وهذا ما أدى بدوره إلى حتمية خلق الفرص لمشاركة المرأة في المجالات العامة ، فتعددت مشاركتها الإجتماعية ومع تنامي دور المرأة الإجتماعي وتزامنا مع عملية التحديث السياسي التي تتطلب مشاركة المرأة في المجال السياسي بدأت عملية المشاركة السياسية للمرأة في تزايد مستمر وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرض بالتفصيل لهذه العملية في مدلولها العام والتركيز أكثر على المشاركة السياسية للمرأة من خلال التعرض لجملة من العناصر تمكنها من فهم عملية المشاركة السياسية للمرأة وهذا بعد التعرض لجميع جوانب هذه العملية السياسية المركبة والوقوف عند أهم معيقاتها وأهم السبل والآليات التي تعزز مشاركة المرأة السياسية

### ❖ أولاً: أهمية ودوافع المشاركة السياسية

#### 1- أهمية المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة في وضع القرارات السياسية هي جوهر الديمقراطية ولذا يرى المحللون الذين يربطون التنمية بالمجال السياسي أن شعبية المشاركة السياسية تعد شرطاً أساسياً للتنمية كما يستخدمون درجات المشاركة و نوعية المشاركة و حجم المشاركة و وقت المشاركة و المؤسسات التي تتعامل مع المشاركين كمؤشرات تنموية أساسية<sup>1</sup>

فالمشاركة السياسية بهذا المفهوم هي أسلوباً حضارياً تتميز به الدول الديمقراطية للحد من الصراعات السياسية وهي فرصة لتمكين المواطنين وإعطائهم الحق في التعبير عن آرائهم لإحداث التغييرات اللازمة في الحياة العامة بغية الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة

تتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة و التحديث السياسي من خلف المؤسسات السياسية وعجزها عن تلبية مطالب الفئات الجديدة و طموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية و الإجتماعية و من ثمة تفقد شرعيتها<sup>2</sup>

ويرجع المحللون أهمية المشاركة السياسية إلى مزاياها المتعددة حيث أنها تعتبر مصدراً للحبوية والطاقة الخلاقة و حصناً ضد الظلم و الطغيان ، كما أنها وسيلة لتدعيم الحكم الجماعي بل وإن إسهام الكثيرين في شؤون المجتمع يعطي كل واحد منهم الفرصة للتعبير عن مصالحه الخاصة ويعمل على ضمان الخير للعدد الكبير ويدعم الإستقرار و النظام ، هذا فضلاً عن أن المجتمع سوف يجني الكثير خلال إعتماده على مهارات ومواهب أكبر عدد ممكن من الشعب كما يستفيد المشاركون أنفسهم حيث تساعدهم المشاركة على الإحساس بقيمتهم الخاصة و تنبيه الحكام و المحكومين نحو واجباتهم و مسؤولياتهم و توسيع من نطاق الوعي و الإدراك السياسي<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم: التنمية و حقوق الإنسان ، نظرة إجتماعية\_، المكتب الجامعي ، الحديث الازاريطة

مصر 2006، ص 179

<sup>2</sup>- ناجي عبد النور: المدخل الى علم السياسة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 122

<sup>3</sup>- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم: المرجع السابق، ص 180، بتصرف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

ووفقا لذلك تتجلى أهمية المشاركة السياسية أكثر في إعتبارها إعتراف تخوله القوانين و التشريعات الوطنية بدور الفرد في الحياة العامة وحقه القانوني في ممارسة هذا الدور بأشكال مختلفة تتيح له الفرصة في التغيير و التجديد وبهذا الشكل يتمتع بحق المواطنة وهذا ما يعزز إنتمائه لوطنه و يعمل بجد للنهوض به، إضافة أن المشاركة السياسية تضفي على الدولة طابع الشرعية و الديمقراطية وتزيل على كاهلها أعباء المسؤولية فكلما زادت المشاركة السياسية للأفراد زاد بلوغ التنمية السياسية لأهدافها المنشودة

بالإضافة إلى ذلك فإن المشاركة السياسية تعتبر أحد المحاور الهامة لبناء المجتمع العادل و الفرد القادر على العمل من أجل صالح هذا المجتمع كما تعتبر ذات أهمية بالنسبة لمؤسسات الدولة حيث تسهم في حل الصراع بين العاملين بها و تحسن من ظروف الإتصال بينهم ومن واقعيتهم وإرتباطهم بالنظام وأهدافه وترفع من شأن الولاء و التأثير و المسؤولية و تحسن من الفاعلية وترفع من مستوى الأداء و تحقق التكيف الإجتماعي و تقضي على صور إستغلال السلطة و الإعتراب و تحقق قيم المساواة و الحرية ولذا فإن المشاركة السياسية تعتبر شرطا ضروريا لتوفير المناخ الموات للتنمية الشاملة<sup>1</sup>

فالمشاركة تحقق الصفة الإجتماعية للإنسان و تنمي قدراته الإبداعية و تعطيه الحق في المواطنة التي تزيد من تماسك المجتمع و تعزز إنتماءاتهم للوطن وهذه المواطنة لن تحقق إلا بالمشاركة في الحياة العامة و السياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى فالمشاركة السياسية قد تهدف عند البعض لتحقيق غاية أخلاقية ومحاولة إثبات حرية الفرد في حقه في المشاركة لإقتناعه بإمكانياته و العمل على تنمية هذه القدرات من خلال عملية المشاركة ، كما تكمن أهمية المشاركة السياسية أيضا عند البعض في كونها وسيلة لتحقيق مصالح فردية و جماعية لبلوغ مكانة إجتماعية معينة

### 2- دوافع المشاركة السياسية

لقد أصبحت المشاركة في العملية السياسية جوهر التطور الديمقراطي ومؤشر للتنمية البشرية لأنه وبدون هذه المشاركة يصبح الحديث على الممارسة الديمقراطية حديثا منقوصا وإيماننا بدور المواطن في عملية التنمية السياسية عملت الدول على تعزيز هذه المشاركة من خلال تحقيق

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 179

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

المساواة و العدالة بين أفراد المجتمع وبذلك أصبحت المشاركة السياسية مطلباً هاماً غير أن دوافع الإقدام على عملية المشاركة السياسية تختلف من فرد إلى آخر ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد نوعين من الدوافع<sup>1</sup>:

### ب- الدوافع العامة : وتتجلى بالأساس في:

- ❖ شعور الفرد بأن المشاركة واجب وإلتزام شخصي تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه وهذا ما يولد لديه الرغبة في المشاركة بفعالية في التعبير عن رأيه وأفكاره و رغباته في التوجهات و السياسات العامة التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين
- ❖ إحساس الفرد برغبته في حب العمل العام و العمل على مشاركة الآخرين في تطوير و تنمية المجتمع
- ❖ إحساس الفرد بقدراته وإمكانياته الذاتية التي تمكنه من لعب أدوار محورية ومؤثرة في أنشطة المجتمع المختلفة
- ❖ الإيمان الصادق بضرورة تضافر الجهود للوصول إلى الأهداف المنشودة و التخفيف من كثرة الأعباء الملقاة على كاهل الدولة
- ❖ الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة حيث أثبتت بعض الدراسات أن مشاركة الأفراد تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات و العكس صحيح وإن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضا عن المجتمع
- ❖ حب تنمية الثقافة السياسية عند الأفراد من خلال إنضمامهم لبعض قنوات التنشئة السياسية كالأحزاب لزيادة وعيهم السياسي وقدرتهم على فهم و تفسير ما يدور حولهم من أحداث في مجتمعاتهم
- ❖ توافر الضمانات القانونية و الدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن و الأمان و المناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون و حرية التفكير و التعبير بما يتفق و المصالح العليا في المجتمع
- ❖ تطبيق تعاليم ديننا الحنيف و الذي يحث على التعاون و التكامل و المشاركة لقوله تعالى: " فأعف عنهم و استغفر لهم وشاورهم في الأمر"<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- ناجي عبد النور : المرجع السابق، ص 128، بتصرف

<sup>2</sup> - سورة آل عمران، الآية 159

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

❖ و قوله ﷺ " ما تشاور قوم إلا هدوا إلى أرشد "

ت- الدوافع الخاصة: وتتمثل في<sup>1</sup>:

❖ محاولة التأثير على صانعي السياسات العامة في المجتمع لتكون ملائمة للإحتياجات

الفعلية و الرغبات الخاصة بأفراد المجتمع و التي تعود بالمنفعة عليهم

❖ السعي من أجل الحصول على مكانة مرموقة و متميزة في المجتمع وإكتساب الشهرة التي

تعزز مكانتهم الإجتماعية و تجعلهم محل تقدير وإحترام من طرف الجميع

❖ تحقيق مصالح شخصية كالسيطرة و التمتع بالنفوذ وتحقيق مصالح مادية و معنوية

كإستخدام نفوذهم للحصول على المزايا المختلفة خدمة لمصالحهم الشخصية

❖ إشباع الحاجة للمشاركة حتى يشعر الفرد بدوره و بقيمة ما يسهم به في المجتمع

❖ ثانيا: مراحل ومستويات المشاركة السياسية<sup>2</sup>:

1-مراحل المشاركة السياسية:

أ- الإهتمام السياسي

حيث نجد بعض الأفراد يهتمون بالقضايا السياسية العامة و الأحداث الطارئة على الصعيد السياسي أو ما يحدث من تغيير في المجتمع وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقتصر كما يميلون إلى الإشتراك في المناقشات السياسية مع المهتمين بالسياسة، وعادة ما تجد أن مثل هاته السلوكات تزداد وقت الأزمات السياسية أو في أثناء الحملات الإنتخابية فيزيد هذا من فضولهم أكثر لتدعيم و تعزيز ثقافتهم السياسية أي أن المعرفة السياسية في هذه المرحلة هي معرفة عامة أو سطحية

ب-المعرفة السياسية

و المقصود هنا المعرفة بالشخصيات ذات الأدوار السياسية في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجالس المحلية المنتخبة و الشخصيات القومية كالوزراء وهذه المعرفة في مجملها تزيد من الوعي السياسي للأفراد في تحديد و إختيار من ينوب عنهم في هذه المجالس و يكون في مستوى تطلعات ناخبهم

<sup>1</sup>- ناجي عبد النور: المرجع السابق، ص 129 ، بتصريف

<sup>2</sup>- ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم : التنمية و حقوق الانسان، نظرة اجتماعية، مرجع سابق، ص 173

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

### ج- التصويت السياسي

وفي هذه المرحلة تترجم المشاركة إلى سلوكيات سياسية تقاس من خلال مؤشرات المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم و المساندة المادية أو بالمشاركة في التصويت و العمل على جمع أكبر قدر ممكن من الأصوات لصالح ممثلهم في مختلف المجالس

### د- المطالب السياسية

وتتمثل في الإتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والإلتماسات كما تزيد تفعيل الأدوار السياسية للفرد في هذه المرحلة فيعمل على الانضمام إلى الأحزاب و الجمعيات التطوعية لكسب مؤهلات ومهارات سياسية تمكنه من الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي و يكون عنصر فعال ومؤثر في دفع عجلة الإصلاح السياسي

## 2- مستويات المشاركة السياسية<sup>1</sup>:

### أ- المستوى الأعلى

وهم ممارسو النشاط السياسي وصانعي القرارات السياسية في الدولة و يشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة عضوية منظمة سياسية و التبرع لمنظمة أو مرشح وحضور الإجتماعات الانتخابية بشكل متكرر و المشاركة في الحملات الانتخابية وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة و الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد

### ب- المستوى الثاني

المهتمون بالنشاط السياسي و يشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الإنتخابات ويحاولون معرفة الأحداث العامة التي تحدث على الساحة السياسية من خلال المناقشات العامة ومحاولة الإدلاء بأرائهم في تشخيص أسباب هذه الأحداث و الوصول أحيانا إلى إقتراح حلول لمعالجة بعض القضايا السياسية

### ج- المستوى الثالث

الهامشيون في العمل السياسي وهم الأفراد الذين ليست لديهم إهتمامات سياسية و يجتنبون الحديث في المواضيع الخاصة بهذا المجال لعدم رغبة البعض منهم وعدم وجود الوقت عند

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور : المرجع السابق ، ص 124 ، بتصرف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

البعض الآخر للخوض في مثل هذه المواضيع ، غير أن البعض من هؤلاء الهامشيون يضطرون للمشاركة السياسية بغية حماية مصالحهم الشخصية وقد تتمظهر هذه المشاركة أيضا في وقت الأزمات كتعبير عن المساندة الشكلية لأفراد المجتمع و كسب رضا أصحاب النفوذ و السلطة

### د- المستوى الرابع

المتطرفون سياسيا ، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى أساليب العنف و الفرد الذي يشعر بعداءه تجاه المجتمع بصفة عامة أو إتجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كافة أشكال المشاركة و ينظم إلى صفوف اللامبالين ، وإما أن يتجه إلى إستخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة و العنف فالمشاركة المجتمعية و السياسية للفرد هي جوهر المواطنة وهي فرصة للفرد لتعزيز إنتماءاته الوطنية وبدونها تتسع الفجوة بين الفرد و حبه لوطنه فغياب الثقافة السياسية لهؤلاء الأفراد تجاه ما يدور حولهم من أحداث سياسية تجعل منهم أفراد سلبيين في مجتمعهم بل قد يصل بهم الأمر إلى الإنضمام إلى المتطرفين سياسيا و الذي يؤدي إلى خلق المشاركة التي تتسم بالعنف

### ❖ ثالثا: المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية

#### 1- الثقافة السياسية:

##### أ - مفهوم الثقافة السياسية

تعرف الموسوعة الحرة ويكيبيديا الثقافة السياسية على أنها التوجه التقليدي لمواطني الأمة نحو السياسة و التي تؤثر على تصوراتهم للشرعية السياسية فهي تتعلق بتعاطي المجتمع مع نظامه السياسي وتعبّر عن مقدار المخزون الفكري و الإجتماعي الذي يحكم علاقة الفرد أو المجتمع بالنظام السياسي<sup>1</sup>

وفي هذا التعريف تأكيد على ثقافة الخضوع و التبعية للنظام السياسي القائم التي يتلقاها الفرد عبر مؤسسات التنشئة الإجتماعية القائمة على أساس تكريس الولاء و التأييد للنظام الحاكم بدل من تكريس الديمقراطية و حرية الراي

<sup>1</sup> - فايد علوي: الثقافة السياسية في السعودية، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2012، ص 13

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

- عرف كل من (Delli<sup>1</sup> Carpini and Keeter (1996) : " الثقافة السياسية على انها مجموعة من المعلومات الوقائية حول السياسة في الذاكرة طويلة المدى ، وفقا لهذا يعتقد ان المستويات المناسبة من المعرفة السياسية مهمة في السماح للأفراد و المجموعات بالمشاركة الفعالة في السياسة و تمثيل احتياجاتهم الخاصة من قبل النظام و تطوير المواقف التي تستند الى اكثر الى العاطفة "

ب-وظائف الثقافة السياسية<sup>2</sup> ويمكن تحديد وظائف الثقافة السياسية في الآتي:

✓ التعرف على طبيعة البناءات و النظم السياسية

✓ تحليل العلاقة بين المواطنين و السلطة السياسية

✓ دراسة عملية المشاركة السياسية و كيفية تحديدها

✓ خلق الشخصية الوطنية

✓ خلق الوعي بحقوق المواطنة لدى المواطنين وذلك من خلال أداء وظائفهم السياسية كحقوق

الإنخاب و المعارضة و المظاهرات و التي تخلق لديهم روح المواطنة المتمثلة في مجموع

الحقوق و الواجبات و المسؤوليات تجاه المجتمع و المشاركة في الحياة السياسية

ج- مكونات الثقافة السياسية

- التوجه نحو العمل العام و الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع و قضاياها من أهم

مكونات الثقافة السياسية ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في

التعامل مع القضايا و الموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة<sup>3</sup>

- فجوهر الإحساس بالمسؤولية يكمن في قدرة الفرد على إلتزامه بالثوابت الإيجابية للمجتمع و

العمل على التغيير وفق الرؤية المجتمعية الشاملة من خلال مشاركته السياسية وتفعيل أدواره

و الإعتزاز بالثوابت الوطنية و الهوية الثقافية

- وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية فبعض المجتمعات تتميز

بقوة الشعور بالولاء الوطني و المواطنة و المسؤولية وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة

<sup>1</sup> - BARABAS ,j- JERIT, POLLOCK,W & RAINEY,C: **The question of Political Knowledge.** American Political Science, America 2014,P 60

<sup>2</sup> - احمد وهبان: **التخلف السياسي رؤية جديدة للوضع السياسي في العالم الثالث،** الدار الجامعية

الاسكندرية ، 2003 ص 133

<sup>3</sup> - ناجي عبد النور: **المرجع السابق ،** ص 115



## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

العامة وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والإغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة<sup>1</sup>

- إن الثقافة السياسية القائمة على الترويج للهوية الوطنية و الإحساس بالولاء تزيد من تنمية شعور الفرد بالواجب الوطني و المواطنة و الإحساس بالمسؤولية و الإقدام على المشاركة ليكون فاعلا في الحياة العامة و السياسية لشعوره بالقدرة على التأثير في مجريات الأحداث أما ثقافة اللامبالاة التي يغلب عليها الإحساس بالإغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية فهي تحمل مواقف سلبية " عن المشاركة لعجز أفرادها وعدم قدرتهم على التأثير وبذلك تصبح الثقافة السياسية بكل ماتحمله من قيم هي نتاج لإقدام الفرد على المشاركة أو عزوفه عنها

### د- أنواع الثقافة السياسية

#### • الثقافة المحلية

يعكس هذا النمط الثقافة الشعبية أو الضيقة بأنها مجرد تجميع يسيطر على الإعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسة المعزولة إجتماعيا و مؤسساتيا و التي توجد في مجتمعات قبلية وبدائية وهذا النوع لا ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية<sup>2</sup>

وعادة ما ينتشر هذا النوع من الثقافة في المجتمعات النامية و الأنظمة الفرعية المحلية أين يكون الولاء فيها للقبلية بحكم العلاقات القرابية و العشائرية التي تجمع الأفراد و يمكن الحكم عليها بأنها ثقافة ضيقة و محدودة لا تتعدى كونها ثقافة تمثل لمتطلبات النظام السياسي لأنها لا تمتلك بدائل عن ذلك

#### • الثقافة التابعة ( الخضوع )

ويتواجد هذا النوع من الثقافة: " عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب وتذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وترتكز هذه العلاقة على التبعية حيث تدفع الأفراد إلى اللامبالاة و الإغتراب وعدم الشعور

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص116

<sup>2</sup>- عبد الله محمد عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي ، النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة و المعاصرة دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 2001، ص 439

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

بالمسؤولية وينظر الأفراد إلى النظام السياسي على أنه نظام أبوي يتعهدهم ويتولاهاهم وينوب عنهم في أي شيء<sup>1</sup>

كما يبرز أكثر هذا النوع من الثقافة السياسية في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية غير ديمقراطية تدفع بالأفراد أن يكونوا هامشيون تجاه ما يحدث على الساحة السياسية فيظلون يتقربون الأحداث من بعيد ولا يفكرون في الإقدام على المساهمة في تغيير مجريات هذه الأحداث السياسية لقناعاتهم وإيمانهم بجبروت عدائه رغم إدراكهم ووعيهم الكامل بما يحدث إلا أنهم يفضلون التبعية لذا نجد " الفرد يخضع للقرارات التي تتخذها السلطة و يعتبرها إلزامية ولا يمكن تحديدها و يفسر على أنه قبول للسلطة ولقراراتها المختلفة دونما تحدي أو أي محاولة لتغييرها سواء كان راضيا عنها أم غير راض ويرى أنه ليس لديه القدرة على فعل أي شيء تجاهها وإنه مجرد تابع أو رعية "<sup>2</sup>

### • ثقافة المشاركة

يسود هذا النوع من الثقافة الأنظمة السياسية الديمقراطية و التي تسعى جاهدة لتعزيز قيمة المشاركة السياسية في المجتمع من خلال منح الحقوق الشرعية للفرد و إشعاره بقيمته كمواطن فتزداد ثقته بنفسه و تتوسع مداركه ويزداد وعيه السياسي بأهمية دوره في المشاركة المجتمعية والسياسية كما تسمى هذه الثقافة أيضا بثقافة المساهمة حيث يعتقد الأفراد أن فرصتهم أكبر في المشاركة السياسية فيزداد عدد المشاركين السياسيين سواء كمرشحين أو مصوتين ويكون الفرد عادة " مدركا للجوانب السياسية للنظام ككل و المخرجات و المدخلات ودور الذات في النظام السياسي فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية"<sup>3</sup> فيتولد لدى الفرد شعور ورغبة في أن يلعب أدوارا محورية و مؤثرة في المجتمع لإيمانه الصادق بضرورة تضافر الجهود الفردية مع الحكومية لبلوغ الأهداف المسطرة للنظام السياسي

<sup>1</sup> - حسن علوان : اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر

و التوزيع بيروت، لبنان ، 2009، ص12

<sup>2</sup> - محمد زاهي، بشير مغربي: قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومدخل نظرية ، دار الكتب

الوطنية للنشر و التوزيع، ليبيا، 1998، ص 225

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص226

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

### 2- التنشئة السياسية

#### أ- مفهوم التنشئة السياسية

" هي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها إتجاهات وقيم سياسية تمكنه من تأدية فعاليات إجتماعية معينة"<sup>1</sup> و التنشئة السياسية في أبرز التعريفات هي: تعليم القيم و التوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأ أسرة و المدرسة و جماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل لأخر"<sup>2</sup>

ووفقا للتعريفين السابقين يتبين لنا أن التنشئة السياسية هي عملية تعليمية يتم بموجبها إكتساب الفرد لقيم ومثل و توجهات سياسية فتتشكل على إثرها ثقافته السياسية و التي يتحدد على ضوءها مواقفه و إتجاهاته وسلوكه السياسي

وعرفها ريتشارد فاجن بأنها : "عملية غرس المعلومات و القيم و الممارسات الثورية سواء كانت رسمية أو غير رسمية وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين لبقاء ونمو المجتمع"<sup>3</sup>

#### ب-وظائف التنشئة السياسية

##### • الوظيفة الأولى

✓ تعمل على بلورة قيم العمل الجماعي و المسؤولية المشتركة وبناء الجماعة السياسية فالتنشئة هنا هي التي تمنع الجماعة من التفكك و تجنبها مخاطر التجزئة<sup>4</sup>

✓ فوظيفة التنشئة السياسية تتبلور من خلال إكساب الفرد ثقافة المجتمع و الحفاظ على نسق القيم السائدة فيه وتهدف عامة إلى توحيد الإتجاهات و القيم السائدة بين أفراد المجتمع

##### • الوظيفة الثانية

توسيع المشاركة السياسية بتعميق روح الإقدام و المبادرة و العمل الجماعي في بيئة الإنسان من خلال بناء المؤسسات و تطوير قنوات للتعبير السياسي و تنمية دوافع الفرد للمشاركة في

<sup>1</sup> غازي فيصل حسين: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2014 ، ص 176

<sup>2</sup> هبة رؤوف عزت : المرأة و العمل السياسي ( رؤية اسلامية) ، دار المعرفة، الجزائر ، 2001 ، ص 206

<sup>3</sup> مولود زايد الطيب: التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، دون سنة، ص 11

<sup>4</sup> غازي فيصل حسين: المرجع السابق، ص 176

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

الحياة السياسية ووضع مناهج تقلل من ظاهرة الإتجاهات الإنعزالية أو السلبية في الحياة السياسية<sup>1</sup>

فالمشاركة السياسية من أهم الوظائف التي تعمل مؤسسات التنشئة السياسية على بلوغها للفرد فمن خلال هذه المؤسسات تتكون و تتبلور الإتجاهات السياسية للأفراد و التي تختلف حسب تنشئة كل فرد فمنها من تدعم مشاركته السياسية وتنمي تدريبه على ممارسة الديمقراطية كما تعمل هذه المؤسسات على تعليمه و توسيع إدراكه و الذي سيزيد حتما من تعزيز ثقافة المشاركة لديه ومنها من تقتل فيه روح المبادرة و الإقدام

ج- مجالات التنشئة السياسية: هناك خمس مجالات للتنشئة السياسية:

### • الثقافة السياسية

ففي ظل الثقافة السياسية يكون الفرد على درجة من الوعي السياسي و يبرز الإهتمام بالعملية السياسية بالإضافة إلى قدرته على التأثير في مجرياتها فضلا على مشاركته الفاعلة في السياسة و تصوره و إيمانه بأهمية دور الفرد و دور الجماعة في صنع السياسات والتأثير فيها<sup>2</sup>

### • الوعي السياسي

هو الرؤية الشاملة للأوضاع وإدراك الفرد لواقعة وإمكانياته وقدرته على التغيير و الذي يختلف حسب طبيعة و درجة الثقافة السياسية لكل فرد وبمعنى أدق إن الثقافة السياسية هي الآلية الموجهة و المدعمة للوعي السياسي للأفراد ، فوجود درجات من الوعي السياسي أو إنعدامه هو نتيجة حتمية لوجود ثقافة معينة فالثقافة السياسية تولد مستوى من الوعي السياسي يتحقق بموجبه إحترام الحقوق و الواجبات

قد عرفه: **converse,2000** " انه ادراك للأفراد لحقوقهم السياسية و دورهم كمشاركين سياسيين من خلال عملية اختيارهم للمرشحين السياسيين أو مشاركتهم في مختلف الأنشطة السياسية على إختلاف مستوياتها، وقد ثبت أن الوعي السياسي يلعب دورا هاما في

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص- ص 176، 177

<sup>2</sup>- مصطفى السعداوي: القانون السلطة و الثروة ، الاشكالية و الحلول ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2016 ، ص 399

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

تفسير الإختلاف في المشاركة السياسية ، حيث كلما إرتفع مستوى الوعي السياسي كلما إرتفعت مستويات المشاركة في الأنشطة الإنتخابية ووظائف المؤسسات السياسية<sup>1</sup>

### • مهارات التفكير السياسي

ويقصد بها تنمية قدرة الفرد على إستخدام المهارات العقلية في وصف و تفسير و تحليل و تقييم الظواهر و المعلومات و الحقائق السياسية التي يقرأها أو يشاهدها كذلك القدرة على إستخدام حق التأييد أو المعارضة<sup>2</sup> ، و بمعنى أدق قدرة الفرد على تطوير نمط تفكيره و تغيير وجهته العقلية أو تعديلها و إبتكار أفكار مميزة و غير مألوفة من حيث قيمتها وجدتها لمواجهة المواقف و تقديم التفسيرات و الحلول المناسبة

### • الإتجاهات السياسية

وهي قدرة التنشئة " على تكوين وبلورة إتجاهات سياسية لدى الفرد تساعد على تحديد موقفه إزاء الأشخاص أو الموضوعات أو الأحداث السياسية"<sup>3</sup>، فمؤسسات التنشئة السياسية على إختلاف أنواعها تهدف إلى بلورة و تشكيل إتجاهات ذات دلالات سياسية إيجابية فجميع الخبرات المحيطة بالفرد ونوع التنشئة التي يتلقاها تحدد إتجاهاته السياسية هذا فضلا على وجود العديد من المؤسسات الإجتماعية التي تدعم الإتجاهات السياسية الإيجابية من خلال العمل على توجيه المزيد من الإهتمام وإتاحة الفرصة للفرد لممارسة مختلف الأنشطة السياسية

### • مهارات المشاركة السياسية

وهي قدرة التنشئة على تنمية المهارات لدى الفرد مثل الإتصال بالآخرين و التعاون معهم و تعلم فن الحوار السياسي أو التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Kikrunainuo Kuotsu. political Awareness and Its Impact in Political Participation: A Gender study in Nagaland. International Journal of Innovative Research Development. Nagaland University,India, 2016,p82

<sup>2</sup>- سمير خطاب : التنشئة السياسية و القيم، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر 2004، ص 41

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص 41

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص42

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

### • السلوك السياسي:

" هو مجموعة من النشاطات التي تهدف إلى التأثير في توزيع موارد السلطة داخل المجتمع ويشمل ذلك السلوك الانتخابي و النشاطات المجتمعية و أشكال سياسية أخرى إحتجاجية و يتعلق الأمر بفهم لماذا و كيف يشارك المواطن في الحياة السياسية و كيف يمكن لهؤلاء في نهاية الأمر التأثير في القرارات السياسية"<sup>1</sup>

### د- أهمية التنشئة السياسية للمرأة

- يمكن إيجازها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- ✓ توسيع إهتمامات المرأة وزيادة وعيها السياسي بمشاكل مجتمعها السياسي و الإقدام على المشاركة المجتمعية و السياسية بغية المساهمة في تنمية المجتمع
- ✓ حماية المرأة من الجهل في التعامل مع القضايا و الأحداث السياسية
- ✓ تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وقدرتها على الدفاع على حقوقها السياسية التي تمنحها لها الدولة
- ✓ ممارسة الحق في المواطنة الداعية لتمتع بكافة الحقوق و الواجبات الوطنية
- ✓ تساعد على الإستقرار السياسي للمجتمع و النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة
- إضافة إلى ماسبق يمكن حصر أهمية التنشئة السياسية للمرأة في:<sup>3</sup>
- ✓ زيادة فعالية و تنشيط سلوك المرأة السياسي مستقبلا وحثها دوما على المشاركة السياسية بالتأييد أو الرفض لمختلف القرارات المتعلقة بالمجتمع ونظامه السياسي
- ✓ إضافة إلى إنماء القيم و المعارف السياسية لديها و ترسيخ مبادئ الحرية و الديمقراطية و العدالة الإجتماعية و حماية المجتمع من الديكتاتورية بجميع أشكالها وأنواعها

### هـ-العوامل المؤثرة في التنشئة الإجتماعية و السياسية للمرأة

تعمل التنشئة السياسية عبر مؤسساتها المختلفة على ترسيخ الثقافة وفق القيم المتعارف عليها فتتشكل على إثرها الاتجاهات السياسية للأفراد ويتحدد سلوكهم السياسي ويظل تأثير هذه

<sup>1</sup>- nathalie giger – marco givgni : **étude en sciences politique**, d'epartement des sciences politiques et relations internationales, (speri), ,geneve,1969,p42

<sup>2</sup>- انوار محمد مرسي: المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة السياسية للمرأة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و

النشر ، مصر 2012، ص 79، بتصرف

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ، ص 80

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

المؤسسات مستمر على الفرد فتعكس بدرجة كبيرة على مشاركته السياسية من خلال تحديد موقفه تجاه الأحداث و الموضوعات السياسية و القدرة على إستخدام حق التأييد و المعارضة غير أن عملية تنشئة الفرد سواء كانت إجتماعيا أو سياسيا تتأثر بعدة عوامل و التي يمكن تحديدها في العناصر التالية:

### • تأثير الثقافة السياسية على التنشئة السياسية للمرأة:1

يمكن إعتبار أن العلاقة بين التنشئة الإجتماعية السياسية و الثقافة السياسية علاقة تبادلية من ناحية التأثير و التأثر فكل منهما تأثر و تتأثر بالأخرى فالوظيفة الأساسية لعملية التنشئة السياسية هي المحافظة على الثقافة السياسية من جيل لآخر كالتنشئة القبلية مثلا ودورها في إستمرار ثقافة الخضوع و الرضا و القبول وذلك بإستمرار تداول الحكم و السلطة من قبل العائلات الحاكمة أو الحزب الحاكم غير أن ما يمكن التأكيد عليه أن التنشئة الإجتماعية السياسية تأثر في الثقافة السياسية وذلك من خلال محاولة المحافظة عليها غالبا ومحاولة تغيير بعضها أو كلها أحيانا ، كما تسعى التنشئة السياسية عبر هيئاتها المختلفة كالأسرة و النظام السياسي و القبلية التأثير في الثقافة السياسية العربية بإعادة إنتاج التنشئة الأبوية التي تتميز بالتسلط و الخضوع ، حيث تأخذ عملية التفرقة بين الجنسين أبعاد سياسية تؤثر سلبا على المشاركة السياسية للمرأة وعلى أدائها السياسي فالبيئة الاجتماعية التي تقزم عمل المرأة السياسي حتما ستؤثر على ثقة المرأة بنفسها و تعيق كفاءتها السياسية وبالمقابل ستعزز ثقة الرجل بنفسه وتدفعه للهيمنة أكثر على المجال السياسي الذي يعتقد أنه الأحق و الأجدر بإنتراعه ، أما تأثير الثقافة السياسية في التنشئة السياسية فيحدث من خلال تأثير هيئات التنشئة السياسية بالثقافة السياسية السائدة وهي تؤدي وظيفتها في التنشئة

### • تأثير عامل الجنس

التنشئة الإجتماعية تعتبر وسيلة للتمييز الجنسي أي تحديد صفات الذكورة و الأنوثة وفقا لثقافة المجتمع وهي وسيلة التماهي الجنسي أيضا ، حيث تتماهى الأنثى مع أمها ويتماهى الذكر مع أبيه لذلك تعتبر التنشئة الإجتماعية المسؤولة عن وجود الفروق الجندرية بناء على

<sup>1</sup> - رعد حافظ سالم : التنشئة الاجتماعية السياسية العربية ، دار زمزم للنشر ، الاردن ، 2012 ، ص-ص 297-298 بتصرف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

الجنس وذلك من خلال تدعيمها لأنماط سلوكية خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث وتتبع هذه الأنماط من النظام الثقافي السائد في المجتمع<sup>1</sup>

وهذا ما يؤكد العقدة الذكورية في تهميش المرأة و تجاهلها وعدم الاعتراف بقدراتها رغم إمكانياتها نتيجة لرواسب الثقافة المجتمعية المدعمة للسلطة الذكورية عبر مختلف أساليب التنشئة الإجتماعية و التي يعاد إنتاجها بأنماط سلوكية مختلفة ومتعددة

### • مؤسسات التنشئة السياسية

تقوم مؤسسات التنشئة الإجتماعية الرسمية و الغير رسمية بتربية النشء و تأهيله لأداء دوره بصورة إيجابية ، كما تتحمل هذه المؤسسات أيضا مسؤولية التنشئة السياسية للفرد من خلال العمل على تثقيفه سياسيا و تنمية سلوكياته التي تساهم في تقوية الإلتماء و تبني قيم المجتمع الإيجابية ، و تختلف هذه المؤسسات من حيث مهامها ووظائفها وأهدافها وفي طرق ممارستها لأدوارها السياسية التي يتوجب عليها ترسيخها حتى يتشبع بها الفرد و يتبناها ومن أبرز هذه المؤسسات التي تقوم بوظائف التربية السياسية للأفراد نذكر منها:

### ❖ الأسرة

تعتبر الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية عامة و السياسية خاصة وهذه المكانة تحظى بها الأسرة لكونها البيئة الإجتماعية الأولى التي يتواجد فيها الفرد و يتلقى المبادئ الأساسية في التعامل و التفكير من خلال تفاعله مع أفراد أسرته و مقدرتهم المختلفة على إشباع حاجاته الأساسية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إعتبار الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية يعود لكونها أيضا المكان الذي يقضي فيه الفرد أطول زمن ممكن مقارنة بالمؤسسات الإجتماعية الأخرى ، إضافة إلى العلاقة القرابية و الإنفعالية التي تربط الفرد بأسرته و التي تكون عادة مبنية على أساس الثقة المتبادلة وإعتبار الوالدين القدوة و المثل الأعلى فيترسخ في عقول الأبناء و نفوسهم قيم و مبادئ معينة تعمل الأسرة على ترسيخها بطريقة مقصودة أو غير مقصودة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عصمت محمد الحوسو : الجندر الابعاد الاجتماعية و الثقافية ، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان

الاردن ، 2009 ص 112

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 49 ، بتصريف



## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

ويعتبر مفهوم القوامة في الإسلام من المفاهيم المحورية و الأساسية لفهم هيكل الأسرة وإنعكاسه على التنشئة السياسية للأبناء ويرتبط هذا المفهوم بالعدل و المساواة بين الأبناء في الحقوق والمعاملة وإحترام أرائهم وتعزيز سلوكياتهم الإيجابية وعدم المبالغة في العقاب وعدم إتخاذ الوسيلة الوحيدة لنبذ السلوكيات الغير مرغوب فيها فلا إفراط و لا تفريط ، بل يجب التعامل في مثل هذه المواقف بكل حذر و الحرص على تقديم النصائح و الإرشادات المجدية و البعد تماما عن أسلوب المقارنة مع الأقران و التأنيب المستمر لأنه يزيد من إتساع الفجوة في علاقة الأبناء بالآباء ، وبهذا تتجنب الأسرة الآثار السلبية للتسلط و القهر و الذي يؤدي في الغالب إلى نمو روح العدائية و تمركز الطفل حول ذاته كما أن إتخاذ أسلوب الشورى كأساس للتعامل داخل الأسرة سيؤثر فيما بعد على سلوكه السياسي أما غياب هذا الأسلوب في الأسر سيؤدي في الغالب إلى إستخدام الإبن لأسلوب العنف كوسيلة لتعامل وحل النزاعات مما يؤدي إلى زيادة العنف السياسي في المجتمع<sup>1</sup>

### ■ الأسرة وأزمة التنشئة السياسية :

تشارك الأسرة مع العديد من منظمات المجتمع في عملية التنشئة الإجتماعية و السياسية للفرد ولكل من هذه المنظمات أفكارها ومبادئها التي تعمل على تلقينها للفرد بغية تكوينه إجتماعيا و سياسيا ، وقد تكون هذه الأفكار مختلفة ومتباينة من مؤسسة إلى أخرى وقد لا تعتمد نفس الأساليب في غرس وترسيخ القيم و الأفكار و المبادئ وقد يبرز هذا الإختلاف أيضا في هامشية هذه المؤسسات وضعف أساليبها التربوية في تكوين و تنشئة الفرد ومن رحم هذه المفارقات في التنشئة الإجتماعية تلد أزمة التنشئة السياسية للأسر ، فبعدها كانت " الأسرة تقوم بدور أولي وأساسي في صياغة إدراك الفرد السياسي في مراحل العمرية الأولى فالأصل أن تستمر عملية التنشئة السياسية في المراحل العمرية المتقدمة من خلال المؤسسات الإجتماعية الأخرى كالمدرسة و الجامعة و المسجد و المؤسسات السياسية كالأحزاب و أجهزة الإعلام ، وأن يتم ذلك بشكل متجانس بما يشكل في النهاية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و يحقق حدا أدنى من القيم المشتركة وضوابط السلوك بين أفرادها من ناحية أخرى

<sup>1</sup> - هبة رؤوف عزت: المرجع السابق، ص 212 ، بتصرف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

فالتنشئة السياسية هي إحدى أدوات الضبط الإجتماعي في الرؤية العربية و حفظ الدين وتحقيق مقاصد الشرع في الرؤية الإسلامية<sup>1</sup>

### ❖ المؤسسات الثقافية و التربوية

يعتبر التعليم هو السبيل إلى التنشئة السياسية الملائمة للنظام السياسي و يتم من خلال نقل المعارف السياسية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة وتأكيد الشعور بالوطنية و الولاء و بث القيم و الإتجاهات الإيجابية للأفراد نحو بلدهم ونظامهم السياسي<sup>2</sup>

وبهذا تساهم المدرسة في نقل التراث الثقافي للمجتمع بما يتضمنه من ثقافة سياسية ساعدت على تشكيل رؤى سياسية لدى الأفراد تساعد في تحديد مصيرهم عند النضج ، ومن الجدير بالذكر أن المدرسة تبلغ أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية إذا كان ثمة تطابق بين ما تنشره المقررات الدراسية وما يعيشه الفرد من خبرات فحينما تؤكد المقررات مثلاً على قيم المساواة و الإخاء و الترابط وتنطوي معاملة المدرسين للطلاب على عكس ذلك ، فإن هذا بلا شك يؤدي للتناقض وليس للتطابق فالمناخ المدرسي له أهمية كبيرة إلى جانب المقرر الدراسي ففي كثير من البلدان المتقدمة نجد أن التربية تنمي لدى النشء منذ نعومة أظافرهم الروح العلمية<sup>3</sup>

كما تعتبر المعاهد و الكليات والجامعات و المكتبات و المتاحف ومراكز البحث العلمي من المؤسسات الثقافية و التربوية التي تلعب دوراً مؤثراً في نشر الأفكار و القيم الوطنية و القومية و الدينية و العمل على ترسيخها في نفوس و عقول الناشئة ، حيث تعمل هذه المؤسسات على غرس روح الولاء للوطن و الأمة وتزودهم بمبادئ عقائدية للتصدي لتحديات الفكرية التي تواجههم وذلك يتوقف على المهارات الناجعة لهذه المؤسسات فإذا كانت فلسفة و إستراتيجية التربية و التعليم فيها مستمدة من تعاليم نظامها الإجتماعي و الديني و تحيزها لثقافة مجتمعاتها التي يقرها الدين و العرف دون الإخلال بالمبادئ العامة و ستؤثر في إرساء عملية التنشئة السياسية في المجتمع و ستمكن من نشر الأفكار و القيم المطلوبة بين الناشئة لذا لا بد من التنويه على ضرورة تعزيز إستراتيجية التخطيط للعملية التربوية و التعليمية حتى

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 219

<sup>2</sup> - سمير خطاب: المرجع السابق، ص 50

<sup>3</sup> - صايل زكي الخطابية : مدخل الى علم السياسة ، دار وائل للنشر ، عمان 2010، ص 109

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

تحقق الأهداف المنشودة في نشر الوعي السياسي وذلك من خلال العمل عند التخطيط لبناء المناهج و المقررات الدراسية على أسس إيديولوجية وإجتماعية تتضمن خصوصية المجتمع ويترتب على ذلك أيضا مراعاة الجوانب النفسية للمتعلمين أثناء بناء هذه المناهج و المقررات الدراسية ، أما على صعيد التعليم العالي يجب أن تشجع الدولة الطلبة على إقامة الندوات العلمية و الثقافية و طرح جميع الأفكار للمناقشة مع العمل على مشاركة الأساتذة المختصين و الحرص على أن تكون مواضيع هذه الجلسات خاصة بالمشكلات التي يواجهها المجتمع على جميع الأصعدة سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية، وبدون شك سيكون لمثل هذه الندوات نتائج مثمرة على مستويات الطلبة الثقافية و العلمية مما يؤدي حتما إلى زيادة معارفهم وتعزيز اتجاهاتهم الفكرية و السياسية أو إعادة تشكيلها وفقا لما تم تقبله و تقتنع به من خلال هذه اللقاءات<sup>1</sup>

■ دور المدرسة في إنماء التربية السياسية للمتعلم:

### ❖ تعريف التربية السياسية:

وهي عملية يكتسب الفرد من خلالها اتجاهات نحو السياسة و تطورها في اتجاه أهداف المجتمع<sup>2</sup>

وتعني أيضا أنها العملية " التي تعد المواطنين لممارسة الشؤون العامة في ميدان الحياة عن طريق الوعي و المشاركة وعن طريق إعدادهم لتحمل المسؤولية و تمكينهم من القيام بواجباتهم و الإستمسك بحقوقهم"<sup>3</sup>

ووفقا للتعريفان السابقين يتبين لنا أن التربية السياسية هي عملية مقصودة وهادفة يتم بمقتضاها تعليم الفرد إكتساب قيم واتجاهات ومبادئ معينة كالهوية و الولاء و الإنتماء و المشاركة الإيجابية الهادفة وتم عبر مختلف مؤسسات التنشئة السياسية كالأسرة و المدرسة و تهدف أيضا لترسيخ إطار فكري محدد تحكمه سياسات وإيديولوجيات حكومية و مجتمعية

<sup>1</sup> - احسان محمد الحسن: علم الاجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، الاردن، 2008 ، ص 270 ، بتصرف

<sup>2</sup> - محمد علي محمد: دراسات في علم الاجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ، مصر 1997، ص 116

<sup>3</sup> - ختام العناتي، محمد عصام طربية : التربية الوطنية و التنشئة السياسية ، دار الحامد للنشر و التوزيع الاردن ، 2007 ، ص 305

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

- الأهمية التربوية للتربية السياسية:

يمكن إيجاز أهمية التربية السياسية للفرد في النقاط التالية<sup>1</sup>:

✓ تعمل على زيادة الوعي السياسي للمواطنين من خلال معرفة الإتجاهات السياسية المحلية و العامة

✓ تمكين الفرد من المشاركة الإيجابية لتحقيق الأهداف المنشودة

✓ تساعد الفرد في التحليل الدقيق و المعمق

✓ تزود الفرد بالخلفية الواقعية التي يستطيع أن يبني على أساسها إيديولوجية سياسية

✓ تدفع التربية السياسية بالأفراد إلى توسيع الأفاق و التطلع أكثر إلى المستقبل كما تعمل على تخليصهم من رواسب الماضي و تجنب التعصب الأعمى

✓ تسعى التربية السياسية للربط بين الفرد و الحكام من خلال توضيح الأهداف السياسية للدولة وتعزيز قيم الإنتماء و الولاء

✓ تنمية الشعور بالإستقرار و الأمان بين الأفراد وحكوماتهم

- دور المدرسة في ترسيخ التربية السياسية للمتعلمين:

تتجلى أهمية المدرسة في التربية السياسية للمتعلمين من خلال<sup>2</sup>:

✓ تعرف المدرسة المتعلمين بالعالم السياسي و التنظيمات و المؤسسات السياسية

✓ تساعد المدرسة التلميذ على الإتصال و التفاعل أكثر مع النظم الإجتماعية التي تختلف فيها الأدوار و تتمايز حيث يبدأ المتعلم في تصور السلطة السياسية ويجسدها أكثر في سلطة المدرس

✓ تساهم في بناء شخصية التلميذ من جميع الجوانب (معرفية - إدراكية - وجدانية - نفسية ) وهذا مايزيد من تثقيفه وفهمه و تفسيره لما يحدث ويدور حوله فيصبح بذلك عضوا فعالا ومشاركا

✓ كما تعمق المدرسة الشعور بالولاء و الإنتماء للمتعلمين من خلال تعليمهم وتذكيرهم بأسماء الأبطال والأحداث الوطنية و التاريخية المهمة كذلك تنمي فيهم الإحساس بحب الوطن و الإعتراز به

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ، ص - ص 306 - 307 بتصرف

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 319 ، بتصرف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

- ✓ إحترام الشهداء بشكل يومي أثناء رفع العلم الوطني و الوقوف بكل إجلال وإحترام في تحيته فيترسخ بذلك الإلتناء المتنامي للوطن و تعزيز المشاعر الوطنية
- ✓ كما تلعب المدرسة دورا هاما في تحقيق الوحدة و التماسك بين الأفراد وتعمل على إزالة الطائفية و العرقية الإقليمية وحتى الفوارق الإجتماعية بين الأبناء
- كما أن دور المدرسة في عملية التنشئة السياسية يتجلى أيضا في فعالية ودور كل من المدرس و المنهاج في عملية التنشئة السياسية و يتضح ذلك في<sup>1</sup>:
- دور المدرس في عملية التنشئة السياسية:

نتيجة للإلتصال المباشر و المستمر بين المدرس و المتعلم فإن المعلم يؤثر على توجهاتهم السياسية على إعتبار أن:

✓ يشكل المدرس النموذج الأول للسلطة السياسية بالنسبة للطفل فهو المتحدث السلطوي للمجتمع

✓ تكمن مسؤولية المدرس في كونه حامل و موجه لثقافة تعليمية و مجتمعية تجعله موضع ثقة و سلطة تقبل جميع أرائه و قيمه السياسية فقد تمتد سلطته في بعض المجتمعات لفض الخلافات

✓ يعتبر المعلم مصدر معرفة ومعلومات

- دور المنهاج المدرسي في عملية التنشئة السياسية:

يحمل المنهاج المدرسي معلومات وحقائق ومعارف هدفها تعميق الولاء القومي و الوطني و التنشئة على قيم المجتمع وتقبل النظام الحاكم من خلال البرامج و الكتب المدرسية فبناء المنهاج المدرسي يتطلب مراعاة الأساس الإيديولوجي للدولة ، وهذا مايسعى النظام التربوي و السياسي لتحقيقه من خلال إعتبار المناهج قنوات يتم من خلالها تمرير المعارف و القيم التي تبني المواطن الصالح

### ❖ وسائل الإعلام

تستطيع وسائل الإعلام تبديل أفكار وقيم المواطنين من قيم وأفكار فردية ضيقة و متخلفة إلى أفكار و قيم جماعية وقومية متحررة إذا نسقت أعمالها و جهودها و وحدت خططها وأساليبها وغاياتها كما تستطيع نشر وترسيخ القيم و الممارسات القومية و الإشتراكية

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص - ص 320، 321، بتصريف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

كالشجاعة و التضحية في سبيل الآخرين ونكران الذات وتحمل المسؤولية و الإعتزاز بماضي و تراث الأمة العربية المجيدة وحب العمل الجماعي و التعاون مع الآخرين و التواضع و الصدق و الإخلاص في العمل<sup>1</sup>

فدور وسائل الإعلام هام ومؤثر في عملية التنشئة السياسية على إعتبار أنها وسيلة تثقيفية وترفيهية تستقطب عدد هائل من المنتبعين على إختلاف أعمارهم ، غير أن هذا الدور بجانبه الإيجابي و السلبي يعتبر سلاح ذو حدين فقد يستخدم لأغراض غرس القيم و المعايير الإجتماعية المتفق عليها أو يعمل على هدمها و إحلال محلها معايير جديدة دخيلة عن مجتمعاتنا فتغلغل تلك القيم في عقول النشئ على فترات زمنية بعيدة وتؤثر سلبا على شخصية الفرد

وإذا أرادت وسائل الإعلام و الثقافة نشر وترسيخ المبادئ و القيم و الإتجاهات الفكرية و السياسية الإيجابية عند الأفراد و الجماعات ، فإنها يجب أن تتبنى المهام التالية:<sup>2</sup>

- العمل على تنمية ثقافة الفرد وتربيته أخلاقيا وإنسانيا لأنه أساس تكوين المجتمع
- ترسيخ العادات و التقاليد الإيجابية و القيم العربية الأصيلة كالشجاعة و التعاون و الإيثار و تحمل المسؤولية و المشاركة الفعالة للنهوض بالمجتمع وتعزيز فكرة نبذ القيم و الموروثات الثقافية السلبية و التعصب و عدم القدرة على تحمل المسؤولية و ضعف المشاركة المجتمعية
- دعم الممارسات الديمقراطية في المجتمع كضرورة المشاركة السياسة و الإجتماعية للمرأة و حرية التعبير و الإدلاء بالرأي والترفع عن الممارسات الخاطئة كالتحيز الطبقي و الجنسي و العمل على نبذها و محاربتها

### ❖ الأحزاب السياسية

- لغة: جاء في مختار الصحاح حزب الرجل أصحابه و الحزب يعني: الطائفة ويقال تحزب و بمعنى تجمعوا و الأحزاب تعني الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - احسان محمد الحسن: المرجع السابق ، ص 272

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 273، بتصرف

<sup>3</sup> - محمد بن ابي بكر الرازي : مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، لبنان ، 1985 ، ص 56

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

ويعرف الحزب السياسي على أنه: "تجمع أشخاص أو تنظيم شعبي وأموال متحدين في مشروع سياسي وإيديولوجي يستقطب الرأي العام بهدف الوصول إلى السلطة بطرق ووسائل مشروعة وهو أداة تسمح للفرد بالمشاركة في الحياة السياسية و المشاركة في صنع القرار<sup>1</sup> إن للحزب دورا هاما و خطيرا في عملية التنشئة في مختلف المجتمعات و الأنظمة السياسية يترواح بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة وبحسب Benjamin Constant : " فان الحزب هو إجتماع أشخاص تملك نفس القناعات السياسية "

يمكن تعريفها على انها " هيئات تنظم الراي العام وتهتم بنقل المطالب العامة إلى الحكومة وغالبا ما تحاول تجنيد القيادات السياسية و التعبير عن إتباع مطالب ورغبات المرغوب فيها من العامة فيما يتعلق بالتطور الإجتماعي ، الإقتصادي ، الثقافي و السياسي كما تمثل همزة وصل بين الجمهور و الحكومة ، وتلعب أدوارا وظيفية أخرى في النظام السياسي<sup>2</sup>

ويمكن أن نجمل أهم وظائف الأحزاب السياسية فيمايلي<sup>3</sup>:

**تجميع المصالح:** تحاول الأحزاب السياسية جمع المطالب العامة و تحويلها الى إقتراحات ذات مغزى وتصبح هذه الإقتراحات ذات مغزة حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية كما تعمل هذه الاحزاب لتحقيق أهدافها من خلال الحزب في حشد المؤيدين و العمل على رسم سياسات خاصة و الدفاع عنها من مختلف أعضاء الحزب لكونهم تجمعهم مصالح مشتركة

**التجنيد السياسي :** تعمل الأحزاب السياسية من خلال وظائفها المتعددة على تكوين وتأهيل أعضائها لوظائف سياسية مختلفة فكلما زادت قوة الحزب في الساحة زادت معه قدرة وصول أعضائه إلى مناصب سياسية هامة ويقوم الحزب بهذا الدور من خلال التعيين أو الإنتخابات

**التنشئة السياسية:** يقوم الحزب بهذه الوظيفة من خلال تكوين رؤية شاملة لأعضاءها عن المجتمع وما يحدث عن الساحة السياسية عبر أنشطتها وبرامجها المتعددة

<sup>1</sup> - مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري, النظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 181

<sup>2</sup> - Takamichi Mito. Political Parties. Encyclopedia of Life Support System. The Chinese University Of Hong Kong, China, p25

<sup>3</sup> - سعيد محمد السقا: ابحاث سياسية ، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر ، 2012 ، ص-ص ، 45-

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

تعمل الأحزاب السياسية كسمسار أفكار: فهي تحاول معرفة إحتياجات ومشكلات الأفراد وتعمل على إثارة الإنتباه إليها أثناء الحملات الإنتخابية ، كما تحاول إيجاد الحلول الممكنة لها من خلال ما تسطره من برامج لكسب أكبر عدد من الأصوات المؤيدين

**تقضي على الفردية :** فمن خلال الإطار التنظيمي لهذه الأحزاب و الذي يقتضي بموجبه شروط معينة لتوثيق القائمة الحزبية كعدد الأعضاء فتتشكل بذلك مجموعة تعمل بروح جماعية وتهدف لتحقيق مصالح مشتركة فتشكل بذلك قوة تخلق علاقات مع قوى سياسية اخرى ، حيث يرى الدكتور طارق المجذوب أن الإلتئام للأحزاب السياسية هو هدف إجتماعي يسعى لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع فالغنضمام إلى جماعة تنادي بفكرة أو عقيدة تؤمن بها فهو يعتبر نوع من التفكير المسؤول

**قد تكون الأحزاب اداة لتحقيق التكامل القومي:** تعمل الأحزاب السياسية على تحقيق التكامل القومي من خلال ما تتمتع به من خصائص إيجابية كقبولها لمختلف الأعضاء بغض النظر عن إختلافاتهم العرقية و الثقافية و الدينية

### هـ - جماعة الرفاق

تضم هذه الجماعات الأفراد المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الإقتصادي..... الخ، وتبدأ منذ الطفولة إلى الكهولة وتتكون من زملاء الفصل أو الجامعة أو العمل .... الخ وأهم ما يميز علاقة الفرد بنظائره التكافؤ و الشعور بالندية ، ولهذا تتزايد درجة الترابط بينهم كذلك التأثير المتبادل وأن لا شك أن لتلك الجماعات دورا أساسيا في نقل وتعزيز القيم التي يكتسبها أعضاء تلك الجماعات<sup>1</sup>

فعادة ما تتيح جماعة الرفاق للفرد فرص التحرر من السلطة الأسرية و المدرسية و القيود و الضوابط التي تفرضها كلاهما فيجدون في هذه الجماعة المتنفس من كل الضغوطات و تصبح مرجعهم في كثير من السلوكات فيتحتم عليهم ، بالتالي إنتهاج مثل هذه السلوكيات للإعتراف بهم من طرف الجماعة وفي ظل أفكار هذه الجماعة تنمو الثقافة السياسية المستهدفة و تنتشر وتظل هي المسيطرة وتمارس جماعات الرفاق هذه الأدوار بطريقتين:

<sup>1</sup> - سمير خطاب: المرجع السابق، ص 54



## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

### • نقل وتعزيز الثقافة السياسية:

إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية أو مهنية فالطفل الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم أسلوب حياة هذه الطبقة ، و إذا انضم في المدرسة لجماعة رفاق تضم زملاء من نفس الطبقة فإن ذلك يؤدي إلى تأكيد و تعميق الإتجاهات التي سبق وأن إكتسبها في الأسرة<sup>1</sup>

كما أن جماعات الرفاق يتعدى تأثيرها إلى تغيير إتجاهات الأفراد وإعتقاداتهم السياسية وتكوين ثقافة سياسية تتفق مع التوجهات السياسية السائدة عند الجماعة تختلف عن ماتم تعلمه وإكتسابه من مختلف مؤسسات التنشئة السياسية السابقة

### • غرس قيم ومفاهيم جديدة:

فقد يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق إتجاهات ونماذج سلوكية جديدة حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن أنفسهم لمعايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري<sup>2</sup> إلا أننا يجب أن نؤكد في الختام أن جماعة الرفاق يكون لها التأثير البالغ على الفرد وخاصة الطفل عند غياب و تراجع الدور التربوي للأسرة و المدرسة وعدم قيامهما بالأدوار التربوية المنوطة بهما بإعتبارهما مؤسستين تربويتين تعملان على تربية النشئ ، كما أن الإهمال الناتج عن عدم تفهم الأبناء و العناية بهم وتنمية قابليتهم الروحية و النفسية خاصة في ظل المتغيرات المجتمعية الحديثة ستتج عنه عواقب وخيمة تدفع بالأبن وخاصة المراهق للإنضمام إلى هذه الجماعة ويصبح فريسة سهلة تسيطر عليه وتكسبه ثقافات مختلفة لذا وجب إحتواء الأبناء من طرف الأسرة و المدرسة لأن التربية الأسرية السليمة المبنية على التفهم لحاجات ومطالب الأبناء تساهم إلى حد كبير في تجاوز العقبات التي تعترضهم و المرور منها بسلام وأمان

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 54

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 54

### ❖ رابعا: ضمانات الحقوق السياسية للمرأة:

#### 1- تعريف الحق السياسي

يمكن القول أن الحقوق السياسية هي: " تلك الحقوق التي تخول للمواطنين حق الإشتراك في شؤون الحكم بطريق مباشر وغير مباشر وهي تشمل : حق الانتخاب - حق الترشح لمختلف المجالس - حق تولي الوظائف العامة"<sup>1</sup>

ويمكن القول أيضا أن الحق السياسي هو : "حق المواطن بالإشتراك في العملية السياسية بطريقة مباشرة كمرشحين كما هو الحال بالنسبة لمنصب رئيس الدولة و منصب الوزير وقد يكون بطريق غير مباشر بإختيار ممثلين ينوبون عنهم في المجالس المختلفة"<sup>2</sup> وفي تعريف آخر أن الحقوق السياسية للمرأة هو: " ما تقره أحكام الشريعة الإسلامية و القوانين المعاصرة للمرأة من حقوق تتعلق بشؤون الحكم و الدولة و الحياة العامة"<sup>3</sup>

#### 2- ضمانات الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي

يقول عز وجل في كتابه العزيز " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"<sup>4</sup> ، وفي تفسير هذه الآية يرى أصحاب الرأي إنما المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض وهي دلالة على معاني إنسانية راقية تشمل التعاون و الأخوة و المسؤولية المجتمعية و التضامن و الولاية للحكام و المسؤولين سواء في المناصب العامة أو السياسية ، وهذا معنى الآية في شطرها الأول أما الشرط الثاني ففيه الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر وفي ذلك النصح إلى جادة الصواب وإنتقاء من ينوب على المسلمين و المسلمات و الآية الكريمة لم تخصص الرجل عن المرأة بالنصيحة وفي ذلك تصريح واضح بأن النساء و الرجال شركاء في سياسة المجتمع على

<sup>1</sup> - اسمهان قصور : المرأة وحقوقها السياسية في الفقه الاسلامي، دار جسر للنشر و التوزيع، الجزائر

2012 ، ص 19

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 19، بتصريف

<sup>3</sup> - منال رفعت: : الحرية السياسية للمرأة بين الشرع و المواثيق الدولية ، دار الوفاء للطباعة و النشر

الاسكندرية ، مصر، 2018، ص 159

<sup>4</sup> - سورة التوبة ، الآية 71

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

السواء وهذه المشاركة يمكن إسقاطها على السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية على اعتبار أن مهام هذه السلطات ليست إلا أوامر بالمعروف ونواهي عن المنكر، وبما أن الشرع أعطى المرأة حقها في النصح و الأمر بالمعروف ولم يحدد أشكال وأماكن هذا الحق فالمرأة تستطيع ممارسة هذا الحق في السياسة وهو المكان الأجدر بالنصيحة وإعطاء الرأي حتى يستطيعن التأثير في القرار السياسي خدمة للمجتمع<sup>1</sup>، ونؤكد على هذا الحق في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعَنَّكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَعْفِرِ لهنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (12)"<sup>2</sup>، وفي هذه الآيات دليل واضح على قبول الشرع ببيعة النساء و البيعة هي الحق السياسي بمعناه العام وفي هذا أيضا إقرار على جواز إشغال المرأة بالأعمال السياسية كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم بايع وفد الأنصار في العقبة الثانية وكان من بينهم إمرأتان وهذه المبايعة إقرار لتولي المرأة للمناصب السياسية فمبايعة المرأة للرجل هي إختيار لمن يمثلها و مبايعة الرجال للنساء هي تولي المرأة لمنصب سياسي معين وفي كلتا الحالتين فهي مشاركة سياسية بأشكال مختلفة ( ناخبة و منتخبة ) وفي هذا دليل واضح على إمتلاك المرأة للحقوق السياسية<sup>3</sup> وفي ذلك كله تعزيز لدور الأفراد نساء ورجال لضمان تطبيق مبدأ الشورى و الحرية في الإختيار وهذا ما يتوافق مع تطبيق الديمقراطية السياسية للأفراد في مجتمعاتهم ، غير أن جهلنا كمسلمين بمبادئ ديننا وفهمنا الخاطئ لتعاليمه يجعلنا لا ننتبه للمفارقات في إستخدام الدين الإسلامي عند البعض كمرجع لتقييد حرية المرأة و حصر أدوارها فقط في المنزل كزوجة وأم في حين نجد أن الإسلام أكثر الأديان نددت بحقوق المرأة فقد أنصفها و حررها من قيود الجاهلية وأصبحت شريكة للرجل ولقوله تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ

<sup>1</sup> - اسمهان قصور : المرجع السابق ، ص 75 ، بتصرف

<sup>2</sup> - سورة الممتحنة ، الآية 12

<sup>3</sup> - اسمهان قصور: المرجع السابق، ص - ص 76-78 ، بتصرف

فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)"

1

وفي قوله أيضا " مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97) " 2

كما يؤكد أيضا الإسلام على حيثية المساواة في قوله سبحانه وتعالى: " وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلِيَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ " 3

والإسلام لم يحرم خروج المرأة ولم يعتبر عملها خارج البيت عورة كما أكد أعلام الفقه أمثال ابن حزم و الشيخ الغزالي و الطبري أنه يجوز للمرأة أن تتولى رئاسة الدولة ، والمتتبع لتاريخ الإسلامي سيكشف عن جملة من الوقائع و الأحداث كان للمرأة فيها أدوار مؤثرة كمشاركتها في الغزوات بغية مداوة الجرحى ورفع الروح المعنوية في الغزوات للجنود ونقل الطعام و العتاد و الجهاد بالنفس مثل السيدة زينب بطلة كربلاء و الشهيدة سمية أم عمار بن ياسر و التي نالت شرف أن تكون أول شهداء الإسلام ولعل قول الرسول ﷺ و تمجيده لنسبية بنت كعب خير دليل على ذلك: " ما نظرت يمينه أو يسره إلا وجدت لها دوني تدافع عني " كما حظيت صفية بنت عبد المطلب بشرف إنقاذ المسلمين في غزوة الخندق 4

### 3- ضمانات الحقوق السياسية للمرأة على الصعيد الدولي

عملت الدول على محاولة خلق قوانين تمنح المرأة مساواة بينها وبين الرجل في جل الميادين بإعتبارها شريكا إجتماعيا يساهم في تطور الدول ، وبالتالي حاولت وضع قوانين ذات قوة إلزامية خاصة في الجانب السياسي ، ومنه ظهرت العديد من الإتفاقيات الدولية و المواثيق التي اعتنت بهذا الموضوع كل العناية و سنبرز أهم هذه الأساسات القانونية الدولية من خلال دراستنا

1- سورة الاسراء ، الاية 40

2- سورة النحل ، الاية 97

3- سورة البقرة ، الاية 28

4- محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث ، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر ، مصر 2007، ص- ص 133-134 ، بتصرف

أ- في النطاق الدولي العام

### • في إطار ميثاق الأمم المتحدة ( لسنة 1945 )

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أول إتفاقية دولية تذكر مبدأ المساواة بشكل واضح حيث تدعو مقدمة الميثاق إلى تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة ، وأن الأولوية هي لحقوق الإنسان على حساب حقوق الدول ، وأكد الميثاق على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال و النساء في كافة الحقوق

ولقد تضمنت نصا متقدما في مجال المساواة بين الرجل و المرأة المتمثل في المادة الأولى الفقرة الثامنة من الميثاق التي جاء فيها لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها إختيار الرجال و النساء للإشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية و الثانوية أما المادة 55 منه في فقرتها ج فقد أكدت على ضرورة إحترام الحقوق و الحريات للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال و النساء " <sup>1</sup>

### • في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ( لسنة 1948 )

الإعلان العالمي وثيقة دولية تبنته الأمم المتحدة في 10 سبتمبر 1945 ، و يعتبر من المواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ، حيث نصت المادة 02 منه على أنه: " لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق و الحريات الواردة في هذا الإعلان دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الإجتماعي ، أو الثروة أو الميلاد ، أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال و النساء " <sup>2</sup>

وقد كان الهدف الأساسي من صياغته هو القناعة بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان و حرياته لاسيما الحقوق السياسية وكان هذا الإعلان تكملة لما جاء في الميثاق وتأكيد على مانصت عليه مواده

<sup>1</sup> - محرز مبروكة: المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014 ، ص-ص، 56-57

<sup>2</sup> - دندن جمال الدين: نظام الحصص كالية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، مجلة

الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 07، العدد 06، جامعة الجزائر، 2018 ، ص 17

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

• في إطار العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية ( السنة 1966 )  
جاء العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية ليؤكد على ضرورة إحترام وتأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الأفراد دون تمييز، كما أكدت المادة الثالثة منه على أن: " تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بضمان مساواة الرجال و النساء في جميع الحقوق المدنية و السياسية المدونة في هذه الإتفاقية "<sup>1</sup> ومنه فإن هذا العهد وضع كإلزام على الدول الأطراف بتحقيق المساواة في مختلف الحقوق لاسيما السياسية بين الرجال و النساء

### ب- في النطاق الدولي الخاص

#### • الإتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة ( لسنة 1952 )

تعتبر هذه الإتفاقية أول إتفاقية تعترف أو تسلم بحقوق المرأة السياسية على المستوى الدولي و الرامية إلى حمايتها، وهو إتفاق يتعهد بموجبه الأطراف بإلتزام قانوني يتعلق بممارسة مواظنيها للحقوق السياسية ، و المرأة بما أنها مواظن فلها هذا الحق <sup>2</sup>

فقد جاء في المادة الثانية من هذه الإتفاقية أن: " للنساء الأهلية أن ينتخبين لجميع الهيئات المنتخبة للإقتراع العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن و بين الرجال دون تمييز" وتنص المادة الثالثة منها أن: " للنساء أهلية تقلد المناصب العامة و ممارسة جميع الوظائف العامة " <sup>3</sup>

#### • إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة :

إن الحركة النسائية على صعيد العالم ومن ضمنها اللجنة المعنية بمركز المرأة التابعة للأمم المتحدة، طالبت ونادت بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء لكي تتمكن من التمتع بالمساواة في الحقوق ومن أجل تحقيق المساواة التامة بين الجنسين و تفعيلها ، لأن مجرد إنسانية المرأة لم تكفي لتضمن للنساء حقوقهن، و بدأ البحث عن إتفاقية دولية للمرأة التي تشكل الإعلان الخطوة الأولى لتشريعها ، نقد هذا الإعلان أنه خالي من أي صفة قانونية إلزامية تفرض على

1 - المرجع نفسه، ص 17

2 - المرجع نفسه، ص 18، بتصرف

3 - رقيقة بوالكور: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال القانون العضوي رقم 03/12 المحدد لكيفيات

توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، مجلة ابحاث قانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد صديق بن يحي جيجل، ص 254

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

الدول الإلتزام به ، فما هو إلا إلتزام أدبي يقع على عاتق دول العالم ، لأنه لا يعد معاهدة أو إتفاقية دولية جماعية واجبة التنفيذ<sup>1</sup>

### • إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( سيداو 1979 )

تلزم هذه الإتفاقية الدولية الصادرة سنة 1979 بإتخاذ التدابير و الإجراءات التي تمكن المرأة من المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار ، فلقد دعت في المادة الرابعة منها على إعتقاد ما يسمى بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة ، كما نصت هذه الإتفاقية في المادة السابعة منها على ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية و العامة<sup>2</sup>

### 4- ضمانات الحقوق السياسية للمرأة على الصعيد الإقليمي

لقد سعت العديد من الدول للانضمام الى الاتفاقيات و المعاهدات التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق و الحريات خصوصا في الجانب السياسي منها ، هذا سعيا منهم لمحاولة إرساء هذه الحقوق و الحريات على مستوى دولهم و في الغالب لا تكون هذه الإتفاقيات إلا على المستوى الدولي ، إلا أن هناك إتفاقيات إقليمية حاولت من خلالها بعض الدول التي يربطها إقليم واحد ( حيز جغرافي واحد ) على وضع قوانين ترسخ بعض الحقوق منها السياسية وهذا بما يتماشى مع الظروف الإجتماعية التي تربطها إقليما ، ومنها:

### • في إطار الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب:

يحتوي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب على جملة من الحقوق المدنية و السياسية منها الحق في المساواة أمام القانون أما فيما يخص المشاركة في إدارة شؤون البلاد و تولي المناصب العامة فقد نصت عليها المادة 13: " لكل المواطنين الحق في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة لبلادهم سواء مباشرة أو عن طريق ممثليهم يتم إختيارهم بحرية و ذلك طبقا لأحكام القانون و لكل المواطنين أيضا الحق في تولي الوظائف العمومية في بلادهم

<sup>1</sup> - ياسين ريوح: ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسات الميدانية

جامعة قاصدي مرباح، ص ص 7، 8 ، بتصرف

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 18

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

ولكل شخص الحق من الإستفادة من الممتلكات و الخدمات العامة وذلك في إطار المساواة التامة للجميع أمام القانون " 1

### • في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2

بعد ميثاق سنة 1994 أصدرت الجامعة العربية سنة 2004 ميثاق جديد خلال المؤتمر المنعقد بقمة تونس بعنوان مسيرة التطور و التحديث الوطني العربي ، والذي نتجت عنه العديد من النقاط الهامة المتعلقة بالتنمية الإجتماعية في الدول العربية و من أهمها ما نصت عليه المادة 03 منها:

- ✓ على الدول الأعضاء ان تكفل جل الحقوق و الحريات المنصوص عليها فيه دون أي تمييز
- ✓ أن تعمل على تأمين هذه المساواة بشكل فعلي
- ✓ تساوي المرأة و الرجل في الكرامة الإنسانية في ظل التمييز الإيجابي و تأمين تكافؤ الفرص بينهما
- ✓ مواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع و دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين ولقد جاء في المادة 24 منه: " لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية و المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة و نزيهة على قدم المساواة بين جميع المواطنين".

### 5- ضمانات الحقوق السياسية للمرأة على الصعيد الوطني

إن موضوع المشاركة السياسية للمرأة و محاولة تكريس العمل بالآليات التي تضمن لها هذه المشاركة في المجالس المنتخبة وكذا تقلدها لمناصب صنع القرار أصبح موضوع يكتسي أهمية سواء على الصعيد الدولي كما بيناه أو على الصعيد الوطني ، الذي سنبينه من خلال هذا العرض لجل القوانين التي عملت على إرساء القواعد القانونية المدعمة لهذه المساواة في المشاركة السياسية .

1 - رفيقة بولكوار :المرجع السابق، صص 69-70

2 - ياسين ربوح : المرجع السابق، ص 6، بتصريف



## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

### أ- في إطار القانون الاساسي

- لقد كرست الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ الإستقلال هذه الحقوق دون تمييز على أساس الجنس أو أي عنصر آخر مساوية بذلك بين الرجل و المرأة ومنه سنرى الدساتير المتعاقبة للجزائر:

#### • دستور 1963

نص في المادة 12 منه على مبدأ المساواة بين كل المواطنين بغض النظر عن الجنس بقوله:  
"لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات"<sup>1</sup>

#### • دستور 1976

✓ جاء بنفس المبدأ في المادة 39 منه ومنع أي تمييز مبني على الجنس أو العرق ، و خصت المادة 42 منه على : يضمن الدستور الحقوق السياسية و الإقتصادية و الثقافية للمرأة الجزائرية ، كما أقرت المادة 58 على " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية يعد ناخبا و قابلا للإنتخاب و إستعمال لفظ مواطن يستنتج من خلاله أنه يمكن أن يكون رجلا أو امرأة دون تمييز"<sup>2</sup>

#### • دستور 1989

لقد شهدت هذه المرحلة تحولا في النظام الجزائري الذي كانت تنتهجه فإنتقلت من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر ، و الذي حاول المشرع من خلاله تكريس مجموعة من القواعد القانونية السامية التي تعمل على سن القوانين المكرسة لمبدأ المساواة في الحريات و الحقوق ، فلقد أنشأت من خلاله حقوق سياسية جديدة منها حرية التعبير و حرية إنشاء الجمعيات وجاء في المادة 47 منه على المساواة صراحة بين الرجل و المرأة في تقلد الوظائف و التمتع بالحقوق و الحريات حيث جاء فيها : " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب أو ينتخب سواء كان رجلا أو امرأة دون تمييز ، و أن جميع المواطنون متساوون في تقلد الوظائف و المهام في الدولة دون أية شروط أخرى غير تلك التي يحددها القانون"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - انظر المادة 12 من دستور الجزائر لسنة 1963

<sup>2</sup> - انظر المواد 39-42-58 من دستور الجزائر سنة 1976

<sup>3</sup> - انظر المادة 47 من دستور الجزائر لسنة 1989

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

### • دستور 1996 مع آخر تعديل له سنة 2008

في كل الدساتير السابقة و المتعاقبة للجزائر ، نجدها قد ركزت على تكريس الحقوق و الحريات و العمل على وضعها في إطار قانوني سامي بإعتبار أن الدستور أسمى قانون للبلاد حيث أنه ووفق هذا الدستور الذي عمل كسابقه من الدساتير على منع التمييز مهما كان شكله سواء بسبب المولد أو العرق أو الجنس أو الراي ، كما جاء في المادة 31 منه : " تستهدف المؤسسات لضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية " <sup>1</sup>

رغم كل المساعي الرامية إلى تجسيد وخلق ضمانات كافية و قوية لدعم المشاركة السياسية للمرأة وجعلها تتمتع بحقها السياسي و تعزز تواجدتها في المجالس المنتخبة و خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي عمل على تقوية هذا الجانب صراحة و تدقيقا ، فقد جاء في المادة 31 مكرر منه: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ، يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة " <sup>2</sup> فلقد كرس الدستور بهذا مشاركة المرأة السياسية، وجعل إجراءاتها محددة في القانون العضوي رقم 03/12 الآتي بيانه.

### ب- في إطار القانون العضوي رقم 03/12

لقد حاول المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 03/12 مسايرة التجارب العالمية في مجال ترقية المرأة داخل المجالس المنتخبة وذلك بإتباع نظام الحصص الإجباري ضمن القوائم الانتخابية في المقاعد المحصل عليها من قبل هذه القوائم ، وذلك تماشيا و مضمون إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، و يهدف المشرع من خلال هذا القانون إلى زيادة فرص وصول المرأة للتمثيل السياسي في الهيئات المنتخبة من خلال إدخال هذه الحصص المخصصة للنساء في القوائم الانتخابية ، وتجدر الإشارة أولا انه وقبل المصادقة على هذا القانون العضوي ، فلا يوجد أي حكم تشريعي أو تنظيمي يمنع أو يقيد المرأة من المشاركة السياسية فحق التصويت أو الترشح مضمون دستوريا كما سبق بيانه ولكن يظل

<sup>1</sup> - انظر المادة 31 من دستور الجزائر سنة 1996

<sup>2</sup> - انظر المادة 31 مكرر من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل و المتمم سنة 2008

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

القانون 03/12 السابق إلى طرح أليات حقيقية لتفعيل دور المرأة في المجالس المنتخبة<sup>1</sup> حيث تنص المادة 02 من هذا القانون على انه " يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها " <sup>2</sup>

مع العلم أن هذا القانون العضوي الذي نصت عليه المادة 31 مكرر من دستور 2008 الذي أمر رئيس الجمهورية وزير العدل بتفعيلها بمناسبة إحياء ذكرى عيد المرأة سنة 2009 و المتضمن إنشاء لجنة وطنية أسندت لها مهمة تحديد أليات و إجراءات تطبيق هذا القانون سعيا من رئيس الجمهورية لتجسيد المشاركة السياسية للمرأة بشكل فعلي

### ❖ خامسا: النظريات الاجتماعية المفسرة للمشاركة السياسية للمرأة

لقد أصبح موضوع المرأة في السنوات الأخيرة من أهم المواضيع التي نالت إهتمام العديد من الباحثين و الدارسين وزاد هذا الاهتمام اكثر مع تغير أدوار المرأة و استحداثها تبعا لعملية تغيير البناء الإجتماعي ، و تعتبر مشاركة المرأة السياسية من أبرز هذه الأدوار المستحدثة و التي حاول الباحثون إيجاد تأصيل نظري لها و تفسيرها مستثنين في ذلك إلى ما يحفل به التراث النظري لعلم الاجتماع ، وسنحاول إبراز أهم النظريات الإجتماعية التي تناولت بالتحليل و التفسير قضية المشاركة السياسية للمرأة على إختلاف مستوياتها.

#### 1- النظرية الوظيفية

يمكننا تعريف الوظيفة بأنها: مصطلح يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام و الإتصال و علم النفس و علم الإدارة وغيرها من العلوم

<sup>1</sup> - رفيقة بوالكور ، تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال القانون العضوي رقم 03/12 المحدد

لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، المرجع السابق، ص 261

<sup>2</sup> - المادة 02 من القانون العضوي رقم 03/12 المتعلق بتوسيع مشاركة المرأة على مستوى المجالس المنتخبة

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

الإنسانية وهي تدرس الظواهر الإجتماعية من خلال تحليل وظائفها أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمتها النسقية<sup>1</sup>

حيث تنظر هذه النظرية إلى المجتمع على أنه بناء إجتماعي يتكون من الأنصاف الفرعية المتبادلة وظيفيا مثل النسق الإقتصادي و السياسي و الديني ولكل نظام أو نسق أو نمط حاجات إجتماعية تعكس وظائفه و تحدد أدواره

وتؤكد الوظيفة على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية للحفاظ على النظام الكلي و يتحقق التكامل داخل النظام الكلي عبر عملية التنشئة الإجتماعية و المعايير الإجتماعية و الأفكار و الرموز الثقافية<sup>2</sup>

فالتنشئة السياسية تقوم بوظيفة إكساب الفرد ثقافة المجتمع و المحافظة على القيم السائدة فيه و توحيد الإتجاهات و الرؤى السياسية بغية الحفاظ على تكامل النظام السياسي ، و يتم ذلك عبر مؤسساتها المختلفة كما أن التنشئة الاجتماعية تتدخل لتحديد أنشطة ومستويات المشاركة السياسية للأفراد .

ويؤكد رواد هذا المنهج على الربط بين النظام السياسي و البيئة المحيطة وما يقوم به النظام من وظائف التكيف و التوظيف و التوزيع بما يحافظ على توازنه و يحول دون إختلال هذا التوازن بفعل الضغط الممارس عليه من المحيط ، كما أن هذا المنهج يبين لنا دور العوامل الإجتماعية في عملية إتخاذ القرار السياسي<sup>3</sup>.

و تأكيداً لهذا عمل النظام السياسي في الجزائر على إعطاء المرأة فرصة قانونية للوصول إلى المجال السياسي وضماناً لحقوقها ، عملت السلطات في الجزائر على إقرار الحقوق القانونية للمرأة و ذلك بإصدارها لمجموعة من القوانين تضمن حقوقها السياسية و تمكنها من الوصول إلى مراكز صنع القرار وهذه الحقوق هي إقرار لمشاركة المرأة في السياسة و التي جاءت كنتيجة حتمية لحماية المرأة من المناخ العام و السياسي الذي لم يعترف لها بحقوقها ولم يمنحها

<sup>1</sup> - عامر مصباح: علم الاجتماع الرواد و النظريات ، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2010، ص 212

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 213

<sup>3</sup> - ابراهيم براش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن، 1998، ص 10

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

فرصة خوض التجربة السياسية ، وبهذا فالنظام السياسي في الجزائر حاول من خلال إقرار هذه الحقوق للمرأة الحفاظ على توازن النظام وساهم بشكل قانوني في القضاء على كل الضغوطات التي من شأنها الأخلاخل بتوازن هذا النظام .

فالإتجاه الوظيفي يغزو الإختلافات في الإتجاهات السياسية بين الرجال و النساء إلى إختلاف الأدوار الإجتماعية بينهم و التي يكتسبها كل نوع من خلال التنشئة الإجتماعية و الأدوار المتوقعة لكل منها و الإتجاهات التعليمية و الخبرات المجتمعية مما ينتج عنه إختلاف بينهما في الأولويات و القيم و السلوك<sup>1</sup>.

فضلا عن ما تقدم فإن النظرية الوظيفية ترى أن الطفل عن طريق ما يكتسبه من عملية التنشئة الإجتماعية يتعلم الأدوار المنوطة للذكر و الأنثى من خلال ما يتعلمه من تفضيل الذكر عن الأنثى و توجيهه للأعمال خارج المنزل وإبقاء البنت للأعمال المنزلية و بهذا تكبر البنت و يكبر معها الإحساس بأنها أقل شان من الولد ، و يترتب عن هذا زيادة صلاحية الوظائف الهامة و السامية للرجل كالوظائف السياسية و المشاركة في صنع القرار فالتنشئة الإجتماعية العربية على العموم لا تحرص على تربية الفتاة حسب متطلبات المشاركة السياسية و المتمثلة خاصة بتعزيز الشعور بالتفوق و الثقة بالنفس بل تعتمد لتكريس دونية المرأة و فقد ثقها بنفسها و بذلك فهي تساهم بشكل أو باخر على أحجام النساء عن المشاركة السياسية و زيادة الهيمنة الذكورية على المجال السياسي.

### 2- النظرية الماركسية

ينطلق الماركسيون في تفسيرهم لنظريتهم إلى أن الصراع الإجتماعي قائم و متواجد بين الطبقات في المجتمع و يكون بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة، وإنطلاقا من هذه الفكرة فإن " تاريخ البشرية كما يخبئنا ماركس لا يشهد الصراع الطبقي الإجتماعي فحسب بل يشهد أيضا المآسي الصراعية و الإقتصادية و الإستغلالية و الإحتكارية التي ترافق هذا الصراع"<sup>2</sup>.

وإنطلاقا من هذه الرؤية يمكن تفسير المشاركة السياسية للمرأة من المنظور الماركسي على أساس أن ضعف المشاركة السياسية النسوية دليل على محاولة إحتكار المجموعات

1 - فاتن محمد الشريف: المرجع السابق ، 88

2 - احسان محمد الحسن: النظريات الإجتماعية المتقدمة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2005 ، ص130

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

الحاكمة ( الذكورية ) للعمل السياسي و الإصرار على إقصاء المرأة منه وإبقائها على صدارة الطبقة المحكومة ، غير أن هذه الظاهرة لا يمكنها الثبات و الإستقرار فسرعان ما تحولت إلى ظاهرة صراعية تنشد التغيير و التحول الإجتماعي و تظهر ذلك من خلال الأصوات المنادية بإقرار الحقوق السياسية للمرأة و المناهضة للمساواة بين الجنسين وهكذا عرفت الساحة السياسية زيادة في مشاركة النسوية ، غير أن ظاهرة الصراع تستمر و تظهر بأشكال مختلفة فعلى الرغم من وصول المرأة إلى المجال السياسي فان الطبقة الحاكمة ( الذكورية ) تصر على عدم تقبل المرأة وعدم الإعتراف بها كشريك فاعل في تسيير الشؤون السياسية ، هذا فضلا على الحصار الذي يفرض على المرأة و الذي يتمظهر أكثر في حرمانها من مناصب المسؤولية و المواقع القيادية .

وهكذا تستمر عملية الصراع بين الطبقة الذكورية الحاكمة و الطبقة المحكومة المرأة ، فالنخبة كما يرى فالفريدو باريتو تدخل في صراع لأنها تريد الحفاظ على مركزها القيادي و الحساس فالصراع بين الطبقتين يعود إلى رغبة كلاهما احتلال مراكز القوة و القيادة ، وفي ذلك " يعتقد باريتو أن النخبة لا تستطيع الحفاظ على مراكزها بصورة دائمة بل تتعرض للسقوط و النزول إلى العوام و ذلك لعدة أسباب منها عدم كفاءة النخبة بأداء المهام المطلوبة منها بسبب عوامل الكسل و الحذر و الترهل ، فعندما تتعود النخبة على احتلال المراكز القيادية لمدة طويلة تتعرض إلى أمراض السأم و الروتين و الملل، وهذه الأمراض تشل حركتها و تعطل نشاطها "1.

وفي ذات الوقت تظهر نماذج نسائية مؤهلات و متدريات يحملن مسؤولية القدرة على تحمل أعباء العمل السياسي و يبرزن كفاعلات و ناشطات في الحقل السياسي فتبدأ مكانة المرأة ترتفع تدريجيا في المجال السياسي ، وهكذا تحدث عملية التغيير الإجتماعي و التي لا يمكن أن تحدث حسب كارل منهايم " بدون صراع ولا صراع بدون تصادم فكري ومبدئي بين الفئات و الجماعات و القوى المتناقضة فكل فئة تريد أن تملئ إرادتها على الفئة الأخرى و تسييرها على وفق مراميها و مصالحها و أغراضها و إصطدام الإرادات لا بد أن يغير المجتمع ماديا وفكريا وروحيا"2.

1 - المرجع نفسه ، ص 133، بتصرف

2 - المرجع نفسه ، ص 135، بتصرف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

وعليه فالماركسيون لم يطرحوا موضوع المشاركة السياسية للمرأة بصورة واضحة بل تجسد ذلك من خلال تأكيدهم على مبدأ الديمقراطية و الذي يعتمد حسب الفكر الماركسي على الأحقية في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و التي تتساوى فيها الطبقة الحاكمة و الحكومة و يعم الإحساس المشترك بالملكية العامة و بذلك تتحقق الديمقراطية المطلوبة التي تتساوى فيها الحقوق بين مختلف الطبقات حسب الرؤية الماركسية " وهكذا يعتبر هذا التيار أن قمع وقهر المرأة بدأ مع ظهور الملكية الخاصة و عملية الإرث التي تسببت في قيام علاقات غير متوازنة تجسدت في توزيع المهام و الأعمال على أساس التمييز الجنسي" <sup>1</sup>.

### 3- نظرية الدور الإجتماعي

ترى هذه النظرية أن لكل فاعل إجتماعي دور وظيفي يحدد واجباته و حقوقه وعلاقاته الإجتماعية أي يحدد سلوكه الفردي و الجماعي لكن سلوك الفاعل تحدده المعايير الأخلاقية المشتركة التي يعتقد بها الجميع <sup>2</sup> ، وبهذا فان الأدوار الإجتماعية للرجل تختلف عن المرأة تبعا للسلوكات المتوقعة و التي تحددها الثقافة المجتمعية السائدة ويتم إكتساب هذه الأدوار خاصة أثناء عملية التنشئة الإجتماعية التي يتم من خلالها تعلم الفرد مختلف الأدوار و السلوكات المناسبة من خلال جملة من المواقف التي يتعرض لها "ويتألف الدور الإجتماعي من قواعد و معايير يخضع لها سلوك الأفراد الذين يحتلون موقعا أو وظيفة خاصة ضمن الجماعة" <sup>3</sup>.

ومن رؤية نظرية الدور يمكن دراسة التغير الذي لحق بالمرأة المعاصرة تبعا لتغير الأدوار التقليدية التي كانت منوطة بها و إستحداث أدوار جديدة إلى جانب أدوارها التقليدية حيث تسنى للمرأة من خلال هذه الأدوار المشاركة في كافة القطاعات و المجالات بما في ذلك المجال السياسي ، ومن ثمة تمكنت المرأة من المشاركة في التنمية الشاملة إلا أن هذه المشاركة تأثرت بالمناخ الإجتماعي و الثقافي القائم الذي لا يعترف للمرأة بأي دور غير دورها الأنثوي و في ظل هذه البيئة التي تعمد إلى إقصاء المرأة و تهميش دورها لم يفسح المجال للمرأة للقيام بدور سياسي مؤثر ، حيث نجد أن في مواقع العمل تتعرض المرأة على العموم لممارسات تعسفية و هيمنة ذكورية تقلل من وضعها الإجتماعي تلك الممارسات الذكورية التي

1 - حمداد صبيحة: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران 2، 2016، ص 55

2 - احسان محمد الحسن: المرجع السابق، ص 162

3- خالد حامد : المدخل الى علم الاجتماع، جسر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 65

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

تغذت من عمليات التنشئة الإجتماعية وهاهي اليوم أعادت إنتاج تلك الثقافة المجتمعية السائدة و التي منحت للرجال الأدوار الأساسية و المهيمنة في صورة قوالب ثقافية و معايير إجتماعية تمارس ضغوطات على المرأة وعلى غرار هذه الظروف التي تعيق الأداء السياسي للمرأة كان ولا بد من العمل على مساندة المرأة و تعزيز أليات تمكينها سياسيا حتى تمارس حقوقها بكل حرية و ديمقراطية و يتسنى لها بذلك تأدية أدوار هامة في عملية التنمية كما أن ممارسة هذه الأدوار بفعالية يتوقف أيضا على قدرة المرأة على كسر جميع المعوقات و الحواجز التي تعيقها من خلال تطوير وتنمية أدوارها و التدريب عليها حتى تكون عنصرا فاعلا ومؤثرا في مراكز صنع القرار السياسي.

### 4- نظرية التبادل الإجتماعي

ترى هذه النظرية أن الأفراد يدخلون بصفة مستمرة في عملية تبادل المنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون فيها حيث يعطون و يأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم ومن هذا المنطلق فإن عملية التبادل تتضمن حساب التكاليف و العائد و الأرباح فالفرد يشارك في العمل الإجتماعي و يكرره ليحصل على مكافأة معينة أو تقدير خاص<sup>1</sup> وهي نظرية تهتم بدراسة عملية تبادل العلاقات و التفاعلات و الإتصالات بين الأفراد ضمن الجماعة من خلال عملية التفاعل الإجتماعي ( تفسير العلاقات الاجتماعية ) و تفترض هذه النظرية أن عملية التفاعل الإجتماعي تستمر كلما كان هناك ربح للطرفين بينما تتوقف كلما كانت هناك خسارة لاحد اطراف التفاعل أو كلاهما .

" ونظرية التبادل الإجتماعي تركز على مبدأ الموازنة بين الواجبات و الحقوق لا تتحدد بالمجالات المادية بل تتحدد أيضا بالمجالات القيمية و المعنوية و الروحية و الإعتبارية لذا لا يمكن إعتبار نظرية التبادل الإجتماعي نظرية مادية نفعية بحتة كما يتصور البعض بل يمكن إعتبارها نظرية قيمية وأخلاقية و معنوية وروحية"<sup>2</sup> ففي المجال السياسي مثلا رغم ما تمنحه المشاركة السياسية للفرد من مزايا لممارسيها كالمكانة الإجتماعية و القدرة على صناعة القرار و كسب شعبية بين المواطنين و بعض المزايا الأخرى الخفية إلا أن زيادة إقدام النساء

<sup>1</sup> - عدلي علي ابو طاحون: حقوق المرأة دراسات دينية و سوسولوجية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية 2000 ص 311

<sup>2</sup> - احسان محمد الحسن: المرجع سابق، ص 187



## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

على المشاركة السياسية كان عند البعض منهن ليس للأسباب و المزايا السالفة فحسب بل بدافع العمل من أجل الصالح العام وحباً في التغيير و الإصلاح وتلبية لاحتياجات أفراد المجتمع و النهوض بهم ، و في المقابل تنتظر المرأة أن تحظى ببيئة تساعد على العمل لتحقيق أهدافها المنشودة غير أنها تصطدم بواقع يقلل من حماسها و يقلص من تطلعاتها فتحول هذه المعوقات بذلك من تحقيق مبدأ الموازنة بين الحقوق و الواجبات فتتلاشى هذه العلاقة و يصيبها الترهل فينتج على ذلك ضعفها وتأزمها وعدم إستمراريتها.

### ❖ سادساً: معوقات المشاركة السياسية للمرأة

يعكس واقع ضعف المشاركة السياسية للمرأة وقدرتها على الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي إلى وجود فجوة بين ما تقره القوانين المدنية لضمان الحقوق السياسية للمرأة وبين الممارسة الحقيقية لأدوارها السياسية في الواقع، وهذا ما يقودنا إلى الجزم بوجود جملة من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي و تفعيلها لأدوارها سواء كناخبة لإختيار ممثليها أو كمرشحة تدافع عن متطلبات منتخبها وتكون في مستوى تطلعاتهم وسنحاول أن نتعرض بإختصار إلى اهم الأسباب التي كانت وراء هامشية مشاركة المرأة السياسية.

#### 1- المعوقات الإجتماعية

##### أ- الموروثات الثقافية

رغم أن المرأة العربية لحقت بركب المشاركة الإجتماعية وأصبحت لها أدوار هامة في الحياة العامة ، إلا أن هذه المشاركة ما تزال محدودة و ضعيفة في المجال السياسي وهذا بسبب المناخ الثقافي العام السائد في المجتمع و الذي لا يساند المرأة بالشكل المطلوب لخوض العمل السياسي و يحصرها في أدوار محدودة لا يحق لها تجاوزها وهو ما عزز إعتقاد البعض أن المرأة لا تصلح للعمل السياسي فالبنية الإجتماعية لهذه المجتمعات لعبت دوراً كبيراً في تهميش المرأة وعدم فوزها بمناصب المسؤولية حيث " تقوم الثقافة الذكورية فيما يتعلق بمصر و المجتمع العربي التقليدي على مبدأ الإعلان من شأن الرجل و قيم الرجولة ولكنها تتركز حول قيمة هامة هي ضرورة تحمل المسؤولية في مختلف مواقف الحياة وشتى المجالات العالمية و المتخصصة بحيث يرتبط ذلك بالذكر أكثر إرتباطه بالإناث على

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

إعتبار أن الذكور أكثر إيجابية و أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وأكثر عقلانية في إتخاذ القرارات و تنفيذها<sup>1</sup> ، فهذه الموروثات الثقافية السائدة في مجتمعاتنا العربية أرست صورة نمطية عن المرأة شكلتها أساليب التنشئة الإجتماعية الخاطئة التي تدعم الفروق بين الجنسين و تعزز السلطة الذكورية ، فأنعكس هذا الوضع على حالة المرأة و أصبحت في حالة تبعية لموروثات فكرية وثقافية خاطئة تروج أحيانا وبإسم الدين إلى تحريم العمل السياسي للمرأة و الذي يكون ناتج في الغالب عن التفسير الخاطئ لمبادئ و تعاليم الدين و الجهل بالكتاب و السنة.

### ب- الهيمنة الذكورية<sup>2</sup>

ومن أساليب التنشئة الإجتماعية المدعمة لتفرقة بين الجنسين في الأسرة و خاصة العربية منها تنشئة الطفل منذ المراحل الأولى من عمره على تعزيز ما يعرف بسلوكات الرجال كعدم البكاء و يصل إلى أن يعيرونه و يشبهونه بالبنت اذا بكى ، كما يمنع أحيانا من اللعب مع البنات و يرون في هذا الأسلوب طريقة للمحافظة على الخصائص الذكورية وفي هذا تحقير للبنت و وضعها في مكانة متدنية بالنسبة للولد و في ظل تكرار هذه المواقف يتربى الصبي على التعالي على البنت و تزداد هيمنته و يزداد إعتزازه بجنسه ليصل إلى الغرور في حين وفي ظل هذه القوالب الثقافية و المعايير الإجتماعية السائدة التي تمارس ضغطها على البنت تؤمن هذه الأخيرة بضعفها و تستسلم لإنخفاض مكانتها الإجتماعية و عدم مساواتها بالولد و تقتنع بضرورة تقبل الأدوار و المسؤوليات التي منحها لها المجتمع ، فتتعلمها و تعمل على إكتسابها بمهارة<sup>3</sup> ، ومن الضروري أن ننوه أن هذا الأسلوب في تنشئة الولد عزز وضعه ومكانته الإجتماعية و منحه رخصة ممارسة السلطة و القوة وعلى غرار هذه الثقافة المجتمعية تضعف ثقة المرأة بنفسها و تتلاشى عزيمتها و تستسلم لقيود الثقافة المحلية فتشعر أنها دائما بحاجة إلى وصاية ذكورية وهكذا تتسبب هذه النظرة القاصرة للمرأة بحرمانها تدريجيا من إستحقاقاتها

<sup>1</sup> - سامية حسن الساعاتي: المرأة و المجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية للنشر، القاهرة، 2006، ص

311

<sup>2</sup> - فاتن محمد الشريف : المرجع السابق ، ص 355، بتصريف

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

السياسية لأن المرأة في نظرهم لا تستطيع ممارسة العمل السياسي إلا إذا كانت تابعة للرجل و تحت وصايته و مظلته السلطوية .

### - العوامل الأسرية

الأسرة العربية صورة مصغرة للبناء الأبوي الذي يركز على السلطة الذكورية وداخل هذا الإطار ينمو تنشئة الإناث و الذكور على أدوارهم المتوقعة فالنساء تنحصر مسؤوليتهن وأدوارهن على رعاية أزواجهن و أسرهن بينما الرجال يقتصر نشاطهن خارج المنزل و الأنشطة المجتمعية<sup>1</sup>، فالنظام الأسري بكل ما يحمله من قيم و إتجاهات فهو صورة مصغرة للنظام الاجتماعي القائم على التمييز الجنسي عبر أساليب التنشئة الاجتماعية الموجهة نحو تفضيل الذكر عن الأنثى و تقسيم الأدوار الاجتماعية حسب الجنس فعلى الرغم أن المستوى التعليمي و الاجتماعي للمرأة في تحسن مستمر وعلى الرغم أيضا من المكتسبات السياسية التي حققتها المرأة بقوة القانون، إلا أن هذه المكتسبات مازال يعترتها نوع من الغموض و عدم التقبل الاجتماعي كما أن الاعتقاد بتقسيم هذه الأدوار بقي ثابت و حسم بإتجاه تفضيل الرجل على المرأة و النظر إلى أن الأمور الحاسمة و المصيرية لا تحل إلا بيد الرجل، وهنا يبقى أن نضيف أن هذه النظرة الدونية للمرأة كان لها بالغ الأثر في إعاقته على مشاركتها السياسية " لذلك تعتبر التنشئة الاجتماعية المسؤولة عن وجود الفروق الجندرية بناء على الجنس و ذلك من خلال تدعيمها لأنماط سلوكية خاصة بالذكور و أخرى خاصة بالإناث و تتبع هذه الأنماط من النظام الثقافي السائد في المجتمع"<sup>2</sup> .

### 2- المعوقات السياسية

والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة و المتمثلة خاصة في:

#### أ- المناخ السياسي

تلعب ظروف البيئة السياسية دورا هاما في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة و تفعيل أدوارها حيث يرى الأستاذ طارق محمد عبد الوهاب " إن التنشئة السياسية بإعتبارها أداة رئيسية لجذب

<sup>1</sup> - فاتن محمد الشريف: المرجع السابق، ص 85

<sup>2</sup> - عصمت محمد الحوسو: المرجع السابق، ص 112

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

الأفراد إلى الثقافة السياسية لعبت دورا كبيرا في تشكيل اتجاهاتهم نحو النظام السياسي و بالتالي تهيئة المناخ السياسي المناسب للممارسة الديمقراطية لمجمل الحقوق السياسية"<sup>1</sup>

فالمشاركة السياسية للأفراد عامة ترتبط بطبيعة النظام السياسي ومدى قدرته على تجسيد مبدأ الديمقراطية ففي ظل وجود إرادة سياسية حقيقية تتمكن المرأة من ممارسة جميع إستحقاقاتها السياسية ، أما في ظل غياب هذه الإرادة السياسية لممارسة الديمقراطية ستغيب معها جميع الإصلاحات المتوخاة من النظام السياسي و ستجد المرأة نفسها وسط بيئة سياسية تعيد إنتاج نفس الثقافة المجتمعية المتميزة بالهيمنة و التفوق الذكوري و المتشعبة بقيم خضوع المرأة و إمتثالها لسلطة الذكر ، ووجود بيئة سياسية تتعارض مع طبيعة المرأة ستظهر قساوتها و تقلل من حماسة النساء فيجبرن على الإنسحاب ، و سيؤدي هذا إلى عرقلة وصول النساء إلى الساحة السياسية وعليه فوصول المرأة إلى الحقل السياسي و تفعيل أدوارها السياسية يرتبط بالتأكيد إرتباطا مباشرا بطبيعة المناخ السياسي القائم و درجة الديمقراطية الممارسة فيه و تفهمها لطبيعة المرأة ومكانتها ودورها في المجتمع.

### ب- المناخ الانتخابي

يعتبر المناخ الانتخابي العام من المعوقات الأساسية لإحجام المشاركة السياسية للمرأة لأن هذا المناخ عادة ما يتبنى السلوك التنافسي ، و الذي يعتمد أساسا على المكانة و القوة وهذه الأليات يتقنها الرجل بطبيعة أكثر من المرأة و التي تميل غالبا إلى الهدوء و إستخدام العاطفة فهذه البيئة الانتخابية تساهم في إقصاء المرأة من المشاركة السياسية و تكبيلها لممارسة حقوقها الانتخابية كمرشحة أو ناخبة و بذلك تحرم من ممارسة السلوك الانتخابي الذي تتطلبه هذه المرحلة الانتخابية " يتضح أن السلوك الانتخابي في المغرب سلوك عائلي فتصويت المرأة و ترسخها يتخذ الرجل و حضورها في المجالس المنتخبة يكون بمعونة زوجها وهو ما يعني أننا أمام هيمنة ذكورية على المشاركة السياسية للنساء هيمنة تجد مصدرها في اللاوعي الجماعي الذي يكرس تبخيس دور المرأة و تركيز دور الرجل"<sup>2</sup> .

1 - طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2000، ص 56

2 - محمد المساوي : المشاركة السياسية للنساء في المغرب بين الهيمنة الذكورية ورهان الاستقلالية ، مجلة العلوم القانونية ، العدد 7 ، 2017، ص 21

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

فكواليس العملية الانتخابية و التقنيات المكرسة لتنفيذ إجراءات هذه العملية أصبحت لعبة سياسية ينفذها بمهارة الرجال الذين تعودوا على ممارستها و إحتكروا ألياتها بجدارة فتضطر المرأة في ظل هذه الظروف و جهلها بتقنيات هذه اللعبة أن تتسحب بكل شرف هذا إضافة إلى "هيمنة القبلية و العشائرية على نظام الانتخابات فهو نظام يؤسس بدرجة أولى على الإلتناء إلى القبيلة أو العشيرة و يحكم حسب تقاليد قبيلة خاصة ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه للقبيلة بالأساس وليس كفرد في المجتمع أي مواطن"<sup>1</sup> فالنزعة القبلية و هيمنة الطائفية و العشائرية على البيئة السياسية إضافة إلى المشاكل الداخلية و الصراعات بين الأعضاء يعيق العمل السياسي للرجل و المرأة على حد سواء .

### ج- ضعف و هشاشة الدعم الحزبي للمرأة

رغم أن وتيرة تزايد المشاركة السياسية للمرأة في الآونة الأخيرة في إستمرار غير أن الوعاء الذي تكتسب منه المرأة خبرتها السياسية و المتمثل في الحزب السياسي أصبح اليوم غير قادر على تحمل مسؤولية القيام بأدواره و غير مبالي بدعم المرأة لإكسابها مؤهلات لإدارة العمل السياسي و الوصول إلى مواقع المسؤولية فهذه الأحزاب رغم كونها تعتبر مدارس سياسية هدفها القيام بالتأطير السياسي للأعضاء إلا أنها تعتمد إلى عدم إستقطاب النساء و التكفل بهن وعدم الإهتمام ببناء القدرات السياسية للمرأة ، وهذا ما يعكس عدم وجود قناعة وإرادة سياسية حقيقية بضرورة المشاركة السياسية للمرأة من طرف هذه الأحزاب وهذا لضمان عدم تمكن المرأة من أن تكون فاعلة سياسية مؤثرة وأن مواقع صنع القرار السياسي سواء على مستوى الأحزاب أو على مستوى المؤسسات السياسية الأخرى ستبقى ذكورية بإمتياز وبهذا تجد المرأة نفسها رغم حصولها على جميع غستحقاقاتها السياسية بقوة القانون تستغل من طرف التشكيلة السياسية لتحتل في الغالب ذيل الترتيب في قوائم الترشيحات للحزب " وهي خلاصات أكدتها العديد من المناضلات ففي مقال لأحد المشاركات في الفعل السياسي النسائي كمرشحة تأكيد على أن ما شهدته عملية الترشيحات داخل الأحزاب السياسية التي تطفئ عليها العقلية الذكورية قلصت حظوظ النساء في تصدرهن قوائم اللوائح و همشت تواجدهن في المراكز الانتخابية

<sup>1</sup> - ايمان بيبيرس: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض و تنمية المرأة المشهرة برقم 3528، ص 24

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

المهمة و صدراتهن لدوائر الموت بلغة الانتخابات حيث حظوظ الفوز لبعض الأحزاب منعدمة<sup>1</sup> وهكذا ظل دور المرأة تحت المظلة الذكورية مهمش داخل هذه الأحزاب التي تعزز السلطة الذكورية من خلال ما تقوم به من ممارسات لإضعاف الحرية النسوية كالتحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات ومنح المرأة أدوار ومهام ثانوية تحد من إسهاماتها في التعبير عن قدرتها في خدمة مجتمعها.

### 3- المعوقات الإقتصادية

" حيث تؤثر التحولات الإقتصادية في المجتمع على المرأة بصورة أكبر من الرجل فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع بإستقلالية إقتصادية لذا فإن الفقر و الإنشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الإقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام"<sup>2</sup>، فالمرأة العاملة خاصة و المعيلة لأسرتها الفقيرة فلا تجد الوقت الكافي لممارسة أي نشاط سياسي لأن الأعباء المهنية والإلتزامات الأسرية تثقل كاهل المرأة وتحول دون تطلعاتها وخاصة في مجتمعاتنا التي تكبل المرأة بقيود الثقافة المحلية وتلزمها بالأدوار التقليدية ولا تقر بضرورة التوزيع العادل لهذه الأدوار على الرغم من أن المرأة أصبحت تعمل خارج المنزل وتعمل أسرتها ماديا ، بل إننا نجد أحيانا أن المرأة هي العائل الوحيد لهذه الأسر إذا كانت تحت طائلة ظروف أسرية معينة إلا أنها تمارس أعباء المنزل و تربية الأطفال دون دعم ومساندة من الرجل وهذا ما يؤدي إلى حصر إنشغالات المرأة في توفير لقمة العيش لأسرتها و يضعف في ظل هذه الظروف إنشغالها بالأمر العام أما المرأة المتمكنة إقتصاديا سيعزز ذلك من ثقتها بنفسها و قدرتها للوصول إلى الحقل السياسي فالإستقلال الإقتصادي يدفع بالمرأة أكثر للمشاركة في التغيير الإجتماعي و السياسي و تزيد معه رغبتها في تحقيق المزيد من النجاح و تقوية مكانتها في المجتمع.

### 4- المعوقات الإعلامية

تعتبر وسائل الإعلام من مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها دورا هاما في تدعيم حقوق المرأة السياسية وإبراز أدوارها الإجتماعية و العمل على تقديم البرامج التي تدعم حضور المرأة

1 - محمد المساوي : المرجع السابق ، ص 25

2 - ايمان بيبيرس: المرجع السابق ، ص 24

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

في المجال السياسي من خلال تقديم النماذج النسائية الناجحة في المجتمع حتى تخلق نوع من الإعتياد على المرأة في المجال السياسي، فيتزحزح موقف المجتمع نحو تقبل المرأة لإعطائها المزيد من الفرص لإثبات وجودها على الساحة السياسية حيث: " تلعب الميديا و عولمة وسائل الإعلام دورا حاسما في تغيير صورة المرأة و أدوارها في المجتمع و يجب النظر إلى ذلك و تغييره عالميا وبصفة خاصة في الدول النامية للسرعة في تغيير صورة المرأة ومن ثمة فعالية التخطيط لرعاية المرأة ومقابلة حاجاتها و تمكينها في الأسرة و المجتمع"<sup>1</sup>

ومن هنا وجب على الإعلام القيام بالأدوار المتوخاة منه لتغيير الموروثات الثقافية السائدة في هذه المجتمعات و ترسيخ الذهنيات المتشعبة بقيم المساواة و الشراكة الكاملة للمرأة مع الرجل لخدمة قضايا المجتمع و التعبير عن مطالب أفرادهم و الإبتعاد عن البرامج الإعلامية التي تعتمد إلى ترسيخ الصورة النمطية للمرأة و تحصرها في أدوار الأم و ربة البيت بهدف إظهارها في المستويات الدنيا من السلم الإجتماعي هذا فضلا أن بعض وسائل الإعلام تعتمد لتقديم المرأة العاملة في المجال السياسي بصورة تتعارض مع ثقافة المجتمع في الوقت الذي يفترض أن تكون هذه القنوات الإعلامية وسيلة لتعزيز المشاركة السياسية النسوية وإبراز دورها محاولة بذلك ردم تلك الأفكار التي تروج لفكرة أن المرأة تزاحم الرجل في العمل السياسي و ترسيخ فكرة الشراكة الكاملة للمرأة مع الرجل .

### ❖ سابعا: آليات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

بعد تطرقنا لمعوقات المشاركة السياسية عموما سنحاول وضع بعض الآليات التي من شأنها الحد من هذه المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي أو على الأقل التقليل منها و سنتجاوز في ذلك الآليات القانونية على إعتبار أن معظم الدول العربية سعت للنهوض بوضعية المرأة و ترقية حقوقها السياسية من خلال مصادقتها على العديد من الإتفاقيات الدولية الرامية لتحسين أوضاع المرأة ، لذا وجب التركيز في المرحلة القادمة على الآليات التالية:

إن عملية تفعيل دور المرأة في المجتمع وضمن مشاركتها العامة يكون من خلال التركيز على المرأة نفسها بخلق الدافعية لديها للمشاركة و الوصول إلى مراكز إتخاذ القرارات و سننظر

<sup>1</sup> - طلعت مجد السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر

## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

- وإيجاد الإتجاهات الإيجابية نحو النموذج القوي للمرأة و زيادة الثقة بقدراتها ومهاراتها إلى جانب توفير الفرص المماثلة للرجل للحصول و السيطرة على المصادر التي تزيد من قدرتها و قوتها<sup>1</sup> وفي هذا الصدد يتم تشجيع النساء اللاتي يتمتعن بكفاءة عالية و يمكن مهارات قيادية للدفع بهن لممارسة العمل السياسي ، أي أن كفاءة المرأة هو معيار إختيارها لتولي المناصب السياسية المختلفة وهذا ما يعزز من زيادة نسبة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار السياسي.
- ✓ تعزيز ثقافة الرؤية الإنسانية للمرأة و تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات داعمة للمرأة لمساواة فرص مشاركتها بالرجل<sup>2</sup>
- ✓ العمل على حماية المرأة من الرؤية المجتمعية الضيقة لعملها في المجال السياسي و فسخ المجال للمرأة لممارسة عملها من خلال التصدي للفجوة الحاصلة بين ما تقره القوانين المدنية وما تسمح به القوانين العرفية ومتابعة هذه الحماية بشكل مستمر في الميدان
- ✓ توفير فرص متكافئة مع الرجل في المشاركة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية من خلال تنمية قدراتها و تزويدها بالمعلومات و المهارات و التأهيل و التدريب التي يمكنها من تحسين أدائها و مواجهة متطلبات حياتها<sup>3</sup>
- ✓ تكثيف البرامج التي تدعو لضرورة مشاركة المرأة في التنمية، و الحث للعمل على توفير التسهيلات اللازمة لهذه المشاركة
- ✓ وضع أليات كفيلة بتعزيز الديمقراطية و الديمقراطية التشاركية و تطبيق مبادئها التي من بينها الإعتراف بالحقوق و الحريات الأساسية على أساس فكرة المواطنة و العمل على تحقيق المساواة بين المرأة و الرجل في العمل السياسي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - رقية طه- جابر العلواني: وسائل تعزيز دور المرأة العربية في التنمية رؤية تحليلية مستقبلية - ملتقى

دور المرأة العربية في التنمية المستدامة - الرباط - المملكة المغربية ، نوفمبر 2017 - ص 129

<sup>2</sup> - صبا كاظم العصفور: واقع مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي و التحديات التي تواجهها

المؤتمر الاقليمي - عمان - الاردن ، 2007 ص 16

<sup>3</sup> - ماهر ابو المعاطي علي : الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، معالجة محلية و دولية و عالمية

لقضايا التنمية المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2012 ، ص 242

<sup>4</sup> - حريزي زكريا : المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية

الجزائر نموذجاً - مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علوم سياسية جامعة باتنة ، الجزائر ، 2011 ص



## الفصل الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

- ✓ إعادة التقسيم العادل للأدوار الإجتماعية بين الجنسين وفق الأدوار المستحدثة للمرأة و تامين هذه الأدوار حتى تأخذ المرأة فرصتها الحقيقية ويتعزز دورها الإجتماعي
- ✓ يعتبر عقد الندوات و المؤتمرات النسائية و الحلقات الدراسية على المستوى العربي والإفريقي بالإشتراك مع اللجنة الإقتصادية الأفريقية وجامعة الدول العربية لمناقشة دور المرأة في برامج التنمية امر هام لتوجيه الراي العام وإظهار الطاقات النسائية في العمل<sup>1</sup>
- ✓ تفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية من خلال تغيير الثقافة السياسية التقليدية و تعديلها بثقافة حديثة تتماشى مع التغيرات المجتمعية و تواكب متطلبات التنمية الشاملة
- ✓ أهمية عرض النماذج الناجحة و الفاعلة للمرأة في الإعلام وعدم التركيز على صورة المرأة الضعيفة و التابعة و غير القادرة على صنع القرار وأن يواكب التغيير الإعلامي و التدفق في المعلومات و سرعتها تغيرا مماثلا في القيم الموجهة للمرأة وتعزيز و تحسين صورتها ومكانتها في المجتمع بما يعزز التغيير في إيديولوجية النوع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم: المرجع السابق، ص 263

<sup>2</sup> - طلعت مصطفى سروجي: المرجع السابق، ص 364-365

### ➤ خلاصة الفصل:

ومن خلال ما سبق عرضه نستخلص أن عملية المشاركة السياسية للمرأة هي مشروع تحديث سياسي يدعو لتحقيق المساواة بين الجنسين و تكريس مبدأ ممارسة الديمقراطية لضمان تمتع المرأة بكافة حقوقها كمواطنة ، غير أن كسب هذا الرهان يتطلب مساندة المرأة و دعمها لمواجهة العراقيل التي تعترضها و تحول دون مشاركتها السياسية و خاصة أن الأمر لم يعد يقتصر فقط على قصور النص القانوني بعد عملية الإنفراج السياسي التي مست العديد من الدول العربية على غرارها الجزائر فنالت المرأة على إثرها وبقوة القانون إمتيازات كافية مكنتها من الفوز بجميع إستحقاقاتها السياسية لكن المسألة الحقيقية التي تعانيها المرأة لممارسة عملها في هذا المجال ذات عوامل متعددة و متجذرة داخل مجتمعاتنا لذا فإن خوض المرأة لأعباء العمل السياسي يتطلب التحرر من جميع هذه القيود على إختلاف أبعادها و عليه فنحن اليوم بحاجة إلى جهود متزايدة حتى نحقق عمليا الأهداف المتوخاة من المشاركة السياسية للمرأة من خلال تبني سياسات فاعلة من شأنها ردم جميع المعوقات التي تقف حاجز أمام تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة.

# الفصل الثالث

## التنمية المحلية

### ■ تمهيد

1. أهداف ومراحل التنمية المحلية
2. قواعد ومجالات التنمية المحلية
3. إسهامات التنمية المحلية في التنمية القومية
4. المشاركة الشعبية في التنمية المحلية
5. التخطيط للتنمية المحلية
6. أجهزة التنمية المحلية
7. معوقات التنمية المحلية

### ■ خلاصة الفصل

### ■ تمهيد

تعد التنمية في الوقت الحاضر مطلباً أساسياً وضرورياً للمجتمعات السائرة في طريق التحديث و المواكبة للعصرنة بغية تحسين نوعية الحياة العامة للأفراد وحتى تزيد فرص نجاح التنمية على المستوى القومي ، كان ولا بد من الإعتماد على إستراتيجية التنمية المحلية كضمان أكثر للتوزيع العادل لجهود التنمية وعائداتها على المستوى الوطني لتلبية حاجيات الأفراد الفعالية والتي تتطلب مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ لمختلف البرامج التنموية وهذا بحكم معرفتهم الكافية بأوضاع وخصوصية مجتمعهم و بالإحتياجات و المتطلبات الفعالية لمنطقتهم لإرتباطهم المباشر بها ولضمان نجاح هذه البرامج فإن الأمر يتطلب بدوره وضع مخططات وافية والإمام الجيد بها قبل البدء في التخطيط للمشروع وبذل مجهودات معتبرة لأجل تحقيق تنمية محلية متكاملة وناجحة ومستمرة.

وسنتناول في هذا الفصل التنمية المحلية من خلال التعرف على مراحلها ومجالاتها وأهدافها فأجهزتها ثم إسهاماتها في التنمية القومية ، و إبراز أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وكذلك الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط للتنمية المحلية ثم مشكلات هذا التخطيط وأخيرا تحديد أهم معوقاتها.

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

### ❖ اولاً: أهداف ومراحل التنمية المحلية

#### 1- أهداف التنمية المحلية

- تسعى التنمية المحلية لتحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- ✓ تحقيق عملية التوازن في المشاريع التنموية بين مختلف مناطق الدولة لتحقيق العدالة وضمان عدم تمركز هذه المشاريع في العاصمة
- ✓ محاولة التوزيع العادل بين السكان في مختلف أقاليم الدولة وذلك من خلال العمل على الحد من النزوح الريفي و الهجرات الداخلية بتشجيع الدولة للسكان و تدعيمهم بالسكنات الريفية الملائمة و التي لا تختلف عن المناطق الحضرية
- ✓ المشاركة الشعبية للسكان مع الهيئات المنتخبة المحلية لزيادة تفعيل البرامج التنموية و التي تؤدي إلى رغبة السكان و حرصهم على تسريع وتيرة هذه العمليات لمساهمتهم في تخطيطها و الوقوف على إنجازها
- ✓ تعزيز القدرات البشرية و الدفع بهم للمشاركة في التنمية المحلية
- ✓ خلق بيئة ملائمة تزيد من القدرة على الإحساس بالمسؤولية تجاه متطلبات السكان لتحقيق أهداف التنمية المنشودة
- ✓ التكفل بجذب الصناعات و النشاطات المختلفة للمناطق المحلية عن طريق توفير التسهيلات فتزداد بذلك فرص العمل مما يؤدي بالنهوض بوضعية الفرد المحلي و تطوير المناطق المحلية
- ✓ ويبقى الهدف الأساسي الذي تسعى التنمية المحلية لتحقيقه " رفع مستوى المعيشة وضمان تحقيق مستويات مرغوبة مادية و معنوية"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ايمن عودة : الادارة المحلية ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2010 ص 19، بتصرف

<sup>2</sup> - ماجد حسني صبيح ، مسلم فايز ابو خلف : مدخل الى التخطيط و التنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2010، ص 93

### 2- مراحل التنمية المحلية<sup>1</sup>

- قام كارل تايلور بوضع تصور يمثل نموذج لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية و يتمثل في :

#### • مناقشة الحاجات العامة

ويتم التركيز في هذه الخطوة على المشكلات الحقيقية التي تعيشها مع تشخيصها لمعرفة مسبباتها ودوافعها ويتم تنفيذ هذه الخطوة بتظافر جهود السلطات العليا ومجالس يشترك فيها ممثلي المجتمعات المحلية

#### • التخطيط لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية

وتلي هذه المرحلة مباشرة عملية تحديد المشاكل و تشخيصها حيث يتم فيها عملية رسم الخطة الملائمة لحل المشاكل التي تم الوقوف عليها بناء على ماتم رصده من الخطوة السابقة ، وذلك بإستغلال جميع الإمكانيات المادية و البشرية لهذه المجتمعات وهو ما يؤدي إلى تنمية روح العمل الجماعي و خلق المبادرات الذاتية بين السكان فتتعزيز بذلك روح المسؤولية و الشعور بالإنتماء و تتكون عناصر إيجابية فاعلة في الموقف الإنمائي ولقد أثبتت العديد من التجارب نجاعة هذه الخطوات في إنجاز العديد من المشروعات التنموية المختلفة

#### • تعبئة و توجيه الإمكانيات

ينتج عن نجاح تنفيذ برامج المساعدات الذاتية بين الأهالي و تجسيدها على أرض الواقع زيادة الدفع ببقية الأفراد لتحقيق المزيد من النجاح ، فتخلق مبادرات جديدة من الأهالي المدعمة للتصدي للمشكلات المجتمعية و الإقتناع بضرورة التعاون لحلها و العمل للإسهام في إنجاز و تنفيذ مختلف المشاريع التنموية المحلية

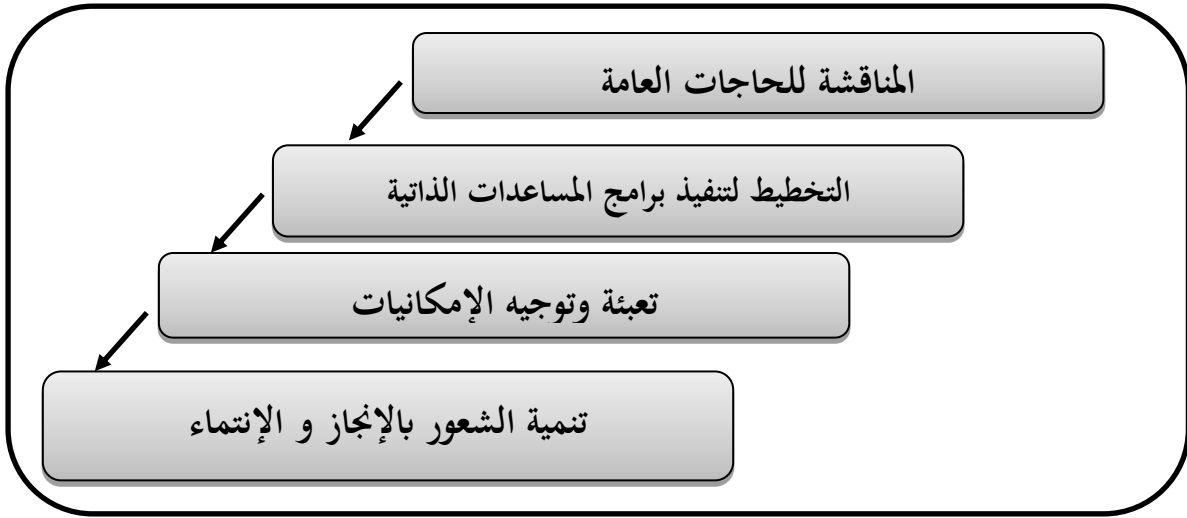
#### • تنمية الشعور بالإنجاز و الإنتماء

إن نجاح جميع الخطوات السابقة ينعكس إيجابا على الأهالي و الأفراد المحليين فتتعزيز ثقتهم بنفسهم ويزيد هذا النجاح من شعورهم بالفخر الجماعي و الولاء لمنطقتهم وتزداد الروابط بين السكان لإقتناعهم بالمصالح المشتركة التي تربطهم و تجمعهم

<sup>1</sup> - ابو الحسن عبد الموجود، ابراهيم ابو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2009 ، صص-08-09 ، بتصرف

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

شكل رقم 01: شكل يوضح مراحل التنمية المحلية عند كارل تايلور



المصدر: من إعداد الطالبة

### ❖ ثانيا: قواعد ومجالات التنمية المحلية

#### 1- قواعد التنمية المحلية

على إعتبار أن التنمية المحلية عملية مخططة و مقصودة تهدف للنهوض بالمجتمعات المحلية و يجب علينا الإرتكاز في تنفيذ خططها على جملة من القواعد الأساسية لدفع عمليات التنمية قدما و القضاء على كافة المعوقات و التحديات التي تقف حجر عثر أمام أهدافها ويمكن حصر أهم هذه القواعد في النقاط التالية:

#### • مشاركة أفراد المجتمع المحلي

وتتضح هذه المشاركة من خلال صور التعاون و تضافر الجهود الأهلية في التخطيط و التنفيذ لبرامج التنمية المحلية كما تلعب هذه الجهود دورا أساسيا في إنجاح برامج التنمية بإعتبارها العامل الرئيسي في تحقيق أهداف التنمية المحلية فالمشاركة تجند طاقات المجتمع و تقلل من

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

نفقات الإنجاز و تزيد من شعور الأفراد بالإنتماء إلى مجتمعهم المحلي مما يعود بالفائدة على نجاح و حسن سير المشروعات التنموية و تحقيق الأهداف المرجوة منها<sup>1</sup>.

وهؤلاء الأفراد ممثلين في النشطاء من أبناء المجتمع المحلي ذوي الإحساس بالمسؤولية و الإلتزام وروح التعاون مهما تباينت مستوياتهم و اختلفت إختصاصاتهم

### • توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي

وذلك من خلال جعل التنمية المحلية مبنية على الإحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي ويراعى أثناء التخطيط الإستراتيجي العام إختيار المشاريع ذات النجاح السريع و التي تدخل ضمن التخطيط القصير المدى لأن مثل هذه المشاريع لها أهمية كبرى في دفع الأفراد للعمل أكثر لتحقيق مكاسب أكثر بغية إشباع حاجاتهم المتزايدة ، فالمشاريع التي تدخل ضمن الفترة طويلة الأجل تؤثر سلبا على الأفراد وتحد من مشاركتهم التنموية لإعتقادهم بضعف هذه المشاريع وعدم ثقتهم في القدرة على تحقيقها.

### • تكامل المشروعات و الخطط التنموية

ويعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الإجتماعية و الإقتصادية عن بعضها البعض حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات و الخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة و متكاملة فالمشكلات المجتمعية بطبيعتها متداخلة و تؤثر بعضها على بعض<sup>2</sup>.

### • الإعتناء على الموارد المحلية المتاحة

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتواجدة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع إقتصادي كبير في التنمية المحلية ، لأنها تعمل على تقليل التكاليف و حسن سير المشروعات نتيجة سهول الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية و الإستقلالية أكثر في التخطيط و التنفيذ كما أن القادة المحليين بإعتبارهم إحدى الموارد البشرية

<sup>1</sup> - محي الدين صابر: الحكم المحلي و تنمية المجتمع في الدول النامية، ط 2، المكتبة العصرية، بيروت لبنان 1988 ص 148

<sup>2</sup> - رشاد احمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر، مصر، 2007، ص



## الفصل الثالث: التنمية المحلية

يكونون أكثر فعالية و نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي و إقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع<sup>1</sup>

وبمعنى أدق أن تكون التنمية المحلية مرتكزة على الموارد و الطاقات المحلية المتوفرة في المجتمع المحلي لأن التنمية هدفها الإنسان وهنا يكون الفرد المحلي و الذي بحكم قرابته و معرفته الكافية بالمحيط الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي للمنطقة يكون قادرا على وصف الواقع و تشريحه و تحديد المشاكل و أسبابها و إقتراح الحلول المناسبة.

### • ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي

تحت هذه القاعدة على عدم الإكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها و إنما يجب الإستفادة من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية و التقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية ، وذلك من خلال إعداد فنيين و تدبير النفقات و توفير الأجهزة الحديثة<sup>2</sup>

و لبلوغ أهداف التنمية المحلية يجب أن يتوفر الدعم المادي و تلعب الجهات الحكومية الدور الرئيسي و الفعال لتوفير الدعم المالي قصد التكفل بالمشروعات التنموية على المستوى الأقاليم المحلية ولعل من أهم العراقيل التي تواجه المحليات في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها هي مشكلة التمويل المركزي و ضعف الموارد المالية المخصصة لأغراض التنمية فالعامل المالي عنصرا أساسيا في التنمية المحلية فكلما زادت الموارد المالية كلما إستطاعت هذه المحليات أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها.

### • الإسراع بالنتائج الملموسة

حيث نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية و الصحية و المشروعات الإقتصادية ذات العائد السريع التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للأفراد المحليين و في مقابل ذلك الإبتعاد الكلي على

<sup>1</sup> - محي الدين صابر: التغيير الحضاري و تنمية المجتمع، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986 ص

247

<sup>2</sup> - رشاد احمد عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 124

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة و المدى الزمني الطويل خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع من المشروعات يتطلب خبرات فنية معقدة<sup>1</sup> وعليه يجب أن تهتم الجهود المبذولة و المتضافرة في مجال التنمية المحلية بإشباع الإحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي ، كما يجب أن يراعى أثناء التخطيط للعمل على تحقيق الإحتياجات الأولية و الضرورية للأفراد المحليين في أقصر فترة زمنية ممكنة حتى يكون الإشباع سريع و ملموس من قبل الأفراد لكسب الثقة في الهيئات التنموية قصد المشاركة الشعبية في خطط التنمية و تنفيذها و تتبع سير المشروعات الخاصة بها.

### • توظيف القيم و التصورات القائمة في المجتمع

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية حيث يمكن للقيم و التقاليد و التصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية ، كما يمكن أن تشكل حافزا و عاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات إذا تم حسن إستغلالها و أخذها بعين الإعتبار عند تخطيط و إنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية<sup>2</sup> إن تقشي بعض العادات و القيم الإجتماعية غير التنموية في المجتمعات المحلية من بينها تهميش المرأة و إغفال دورها في العملية التنموية و إنتشار بعض الثقافات في المجتمع كثقافة الإستهلاك الغير واعي ، والتي ينجم عنها الإسراف و التبذير في الأكل و اللباس و عدم الإكتراث لمصادر الطاقة كالماء و الكهرباء في حين هناك بعض العادات كقيم التعاون و التضامن و الزكاة كركن من أركان الإسلام فرضها الله لتحسين أوضاع الفقراء فهي جميعها عوامل و أدوات تعمل لتمويل التنمية المحلية .

### • التقويم

يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة و مدى نجاحها و أهم الصعوبات التي تواجهها و ذلك مايسهل ويسرع تداركها و العمل الفوري على حلها كما يوضح التقويم مدى التغيير الذي طرأ على الأفراد من

<sup>1</sup> - محي الدين صابر: المرجع السابق، ص- ص 150-151

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص152

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغيير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية<sup>1</sup> فمن الضروري جدا إجراء التقويم المستمر للخطط التنموية قيد الإنجاز ، وذلك لمعرفة كمية ونوعية الموارد و المهارات المتوفرة من جهة ومن جهة أخرى معرفة نسبة تقدم المشاريع التنموية بغية الوقوف عند الأخطاء لتداركها و تثمين المشروعات الناجحة.

### 2- مجالات التنمية المحلية:

- تهدف التنمية المحلية إلى تحسين جميع مجالات الحياة الإنسانية لإحداث توازن بين مختلف الجوانب ويمكن حصر أهم هذه المجالات في:

#### أ- المجال الاجتماعي:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد ، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير و إعداد و تنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و بالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية و التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة ، و الخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية<sup>2</sup>

يهتم هذا المجال بإحداث تغييرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهو بهذا لم يعد مجرد مجال لتقديم الخدمات الاجتماعية القديمة التي لم تعد مسايرة لروح العصر بل يحرص على إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات

<sup>1</sup> - عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع و تنظيمه، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982، ص 100

<sup>2</sup> - محمد إسماعيل فرج: التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983، ص 240

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

### ب-المجال الإقتصادي:

وهو المجال الذي يهتم بعملية تحسين و تنظيم إستغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي<sup>1</sup>

يسعى المخططون للتنمية من خلال هذا المجال إلى تحقيق الزيادة في النمو و الإنتاج ووضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجتمع المحلي سواء كانت من الجانب الزراعي أو الصناعي ، كما يعمل هذا المجال أيضا على تنمية الجانب المادي للأفراد فتنهض في النهاية بالمجتمع و ينتقل من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تحسين الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره لخلق نوع من الرفاهية وفي ذلك يؤكد كل من محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي ليثي هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي خلال فترة من الزمن وهذا ما يصاحبه تحسين في الحياة المادية ونوع الرفاهية في الحياة الإقتصادية

### ج-المجال الإداري:

يرتبط هذا المجال بضرورة تواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى المزيد من العطاءات و الإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها<sup>2</sup>

يعمل هذا المجال على تكييف الهياكل الإدارية في ضوء المتغيرات البيئية و تدعيمها بالمهارات البشرية المطلوبة وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوى العاملة و تطوير و تنمية معلومات و مهارات الأفراد و إتجاهاتهم وسلوكهم و تحسين بيئة العمل الإداري ، وحتى تكون التنمية الإدارية فعالة لابد من وجود قيادة إدارية فاعلة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي بين الأفراد جماعة واحدة مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة وعليه فالهدف الأساسي

<sup>1</sup> - مختار حمزة وآخرون: دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ، مصر، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر

1994، ص77

<sup>2</sup> - إبراهيم عبد اللطيف: الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، مجلد رقم 24، مصر، يناير 1992، ص 54

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

للتنمية المحلية العمل أكثر على تنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في الإدارة ورفع مستوى الأداء لتحقيق أقصى درجة من التنمية

### د- المجال السياسي:

إن التنمية شاملة فالحديث عن التنمية المجتمعية يتضمن الإقتصادية و السياسية و الفكرية و إن شمولية التنمية توسع العقبات التي تواجهها التنمية السياسية فالأزمة الإقتصادية بفعل مشكلة الديون التي بلغت ألف مليار دولار عام 1986 أو مشكلة نقل التكنولوجيا بسبب هيمنة الشركات المتعددة الجنسية ، أو العوامل النفسية الناتجة عن التناقض بين التراث و التحديث كلها عناصر مترابطة تؤدي إلى عرقلة التنمية السياسية<sup>1</sup>

وهذا ما يؤكد شمولية التنمية و ضرورة تكامل مجالاتها لزيادة تحقيق عملية النمو و التطور حيث ترتبط عملية التنمية السياسية بالمشاركة السياسية للفرد التي يحقق من خلالها أهداف تنمية لمجتمعه ، و عليه فتحقيق أهداف التنمية السياسية يرتبط "بالمشاركة التي يكون فيها الناس قادرين على المساهمة في إتخاذ القرار من خلال الإدلاء بأصواتهم أو التصويت بشكل مباشر عن قضية أو مشكلة تهم مصالحهم"<sup>2</sup>

وكما أكد **ADELMAN - MOURIS** أهمية المشاركة السياسية وإعتيروها أحد العناصر الأساسية للتنمية أي أن عملية التنمية الشاملة تتطلب النهوض بالمجال السياسي ، و يتضمن ذلك بالأخص عملية المشاركة السياسية للأفراد كما تبين أن النظام السياسي يلعب دورا مهما في عملية تعبئة الأفراد و الدفع بهم للنهوض بالتنمية بأبعادها المختلفة الإجتماعية ، الإقتصادية ، و ذلك من خلال ترسيخ مبدأ الديمقراطية و تمكين الأفراد من عملية المشاركة السياسية بكافة مستوياتها ، و إتاحة الفرصة الحقيقية لأفراد الشعب في تقلد مناصب المسؤولية وصناعة القرار العام ، حيث أثبتت نتائج الدراسة التي قام بها **جاري هوستن GARY HOSTEN** في فنيزولا أن بناء القوة السياسية في المجتمعات يؤثر تأثيرا مباشرا على برامج التنمية سواء إيجابا أو سلبا<sup>3</sup>

1 - غازي محمد فيصل حسين: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية للنشر و التوزيع عمان 2014، 81

2 - معين خليل العمر : علم اجتماع الديمقراطية ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2014ص 117-118

3 - رشاد عبد اللطيف: المرجع السابق، ص66، بتصرف

### هـ- المجال البيئي:

يهتم هذا المجال بتنمية الوعي البيئي حول كيفية التعايش مع البيئة وتحقيق الإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من دون أضرار بالبيئة و الإبتعاد عن الإستهلاك أو الإستغلال غير المبرر للبيئة و معالجة ما يترتب على هذا الإستغلال من أثار و مشاكل مع ترسيخ فكرة الحفاظ على المحيط و تحقيق التكفل الأمثل بقضايا البيئة و المحيط<sup>1</sup>

تعد البيئة الإطار الذي يحصل الإنسان منه على مقومات حياته لذا إتجه لتلبية هذه الإحتياجات إلى الموارد البيئية و تعامل معها بشكل عفوي وعشوائي ، مما ألحق بها العديد من الأضرار و الكوارث البيئية فكان لا بد من النهوض بالوعي البيئي و مشكلاته و التحذير من أخطار التلوث البيئي على البيئة ومع ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، وهذا ما أدى إلى ظهور فلسفات تنموية جديدة تضع في عين الإعتبار محدودية الموارد البيئية الطبيعية وحدود قدرة الأرض على التلوث و الإجهاد و الإستنزاف

**مجال بناء القابلية البشرية و المؤسسية:** كسب المعرفة و بناء القابلية و تطوير المهارات و تعزيز قيم الثقافة التنموية<sup>2</sup>، حيث يعمل هذا المجال على توسيع خيارات الأفراد و تنمية قدراتهم و إستثمارها سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يتمكنوا من العمل على نحو منتج و خلاق

إن عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة و متكاملة تمتزج فيها كافة الجوانب الإقتصادية مع الجوانب الإجتماعية و الثقافية ، فإذا كانت الغاية الكبرى من أي مشروع تنموي هي التركيز على تحسين الوضع الإقتصادي أولاً، فإنها في نهاية المطاف تهدف إلى العمل على إعلاء شأن الإنسان ، لذا من الضروري عند وضع خطط التنمية و تنفيذها الأخذ في الإعتبار الأول إحتياجات أفراد المجتمع ومحاولة تحقيقها بقدر الإمكان<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم محمد عباس: التنمية و العشوائيات الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص112

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص 112

<sup>3</sup> - هلال وليد: تقرير حول منهج الإسكافي ، برامج ومشاريع التنمية المحلية و التنمية بالمشاركة ، بيروت ، الاسكوافي

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

### ❖ ثالثاً: إسهامات التنمية المحلية في التنمية القومية:<sup>1</sup>

ترتبط عملية التنمية المحلية بالتنمية القومية ككل و تعد جزءاً لا يتجزأ منها ، لذا يجب مراعاة أثناء التخطيط لبرامج التنمية المحلية السياسة العامة للتنمية القومية حتى تسير معها في نفس الإتجاه ، و تبعاً لهذه السياسة المنتهجة في التخطيط للتنمية المحلية فيمكن إنجاز أهم إسهامات التنمية المحلية في التنمية القومية من خلال النقاط التالية:

- ✓ تساهم برامج التنمية المحلية بتوفير الوسائل لسد الثغرات وهي بذلك تخفف العبء عن التنمية القومية
- ✓ تحقق برامج التنمية المحلية التكامل بين الجوانب الإجتماعية والإقتصادية على المستوى المحلي و تحد من العزلة بين المجتمعات
- ✓ تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية من خلال التكفل بالإسهام في حل المعوقات التي تعرقل البرامج التنموية المحلية
- ✓ توفر برامج التنمية المحلية وسائل الإتصال بين المحليات ، مما يسهل في عملية التأثير المتبادل وزيادة تعبئة برامج التنمية القومية
- ✓ يساهم تصدي التنمية المحلية لحل بعض المشكلات المحلية إلى زيادة قدرة التنمية القومية على التفرغ لمواجهة مشكلات جديدة

إضافة إلى العناصر السابقة الذكر فيمكن الحكم أيضاً على أن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة التي تعتمد عليها التنمية المحلية يؤدي بدوره إلى منافع إقتصادية و إجتماعية و يقلل من تكلفة المشاريع مما يعود بالنفع على التنمية القومية ، و تجدر الإشارة هنا إلى التنويه بضرورة توجيه عمل هذه الجماعات من طرف أخصائي لتنمية المجتمعات المحلية و الذي سيكون له دوراً كبيراً في التخطيط لتحقيق الأهداف المنشودة<sup>2</sup>

1 - احمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية - الاتجاهات المعاصرة - الإستراتيجيات - بحوث العمل و تشخيص المجتمع - المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع ، دط ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 75 ، بتصرف

2 - محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 2008 ، ص 43 ، بتصرف

### ❖ رابعاً: المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

#### 1- تعريف المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

تعرف الأمم المتحدة المشاركة في التنمية المحلية بأنها : "مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات إتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية و حضر و تحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و كذلك الأهالي التطوعية في برامج و مشروعات التنمية"<sup>1</sup>

ويعرف الدكتور مرزوق عبد الرحمة المشاركة في التنمية بانها : " مشاركة الأفراد و الجماعات و القيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الإجتماعية مما يؤدي إلى الإسهام في عدد من مجالات التنمية المحلية في إطار من القيم و المبادئ التي تقوم عليها منظمات و جماعات لها دورها الأساسي و مسؤولياتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس"<sup>2</sup>

ويقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعية من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و إتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع و تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف

#### 2- أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

- تبرز أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في مايلي:<sup>3</sup>

1. السكان المحليين هم الأكثر قدرة على تحديد متطلباتهم و إنشغالهم لذا فإن مشاركتهم هي مؤشر لرضائهم عن التغيير ووجه للمشروعات الأنسب و الأجدر بمنطقتهم و بإحتياجاتهم
2. وسيلة لزيادة الرقابة المجتمعية على المشروعات المزعم تنفيذها وهي بذلك تعد ضمان لإحداث تغيير يتماشى مع مصالح الأهالي
3. مشاركة المواطنين في التنمية يعزز الثقة في البرامج الحكومية و يزيد إيمان الأهالي بمصداقية تنفيذ البرامج على أرض الواقع

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص132

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 133

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص-ص، 136-137، بتصرف



## الفصل الثالث: التنمية المحلية

4. وفي أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية يرى **ANDRSON** أن التخطيط للتنمية المحلية لا يمكن أن يتم في ظل عزوف مشاركة المواطنين المحليين ومبادرتهم الإيجابية البناءة وإقدامهم على التغيير و التحسين وشعورهم بقيمتهم وضرورة مشاركتهم لتحقيق أهداف التنمية المحلية

5. تضي مشاركة المواطنين طابع الإستمرارية لشعورهم بأن مردود التنمية ناتج عن جهودهم و مشاركتهم الخاصة فيزداد حرصهم على المحافظة على عائد هذه الجهود و الإستمرار في المشاركة لتحقيق المزيد من النجاحات

تضمن المشاركة الشعبية الإقتناع ببرامج التنمية المحلية وعدم الوقوف أمام تنفيذ بعض المشروعات التنموية و التي قد تتعارض مع بعض القيم الإجتماعية و الثقافية المتفق عليها إجتماعيا

### 3- أنماط المشاركة في التنمية:<sup>1</sup>

تختلف أنماط المشاركة في التنمية المحلية و تتعدد صور المشاركة الشعبية من مجتمع لآخر تبعا لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين كما تختلف درجات المشاركة تبعا لإختلاف مراحل عمليات التنمية ( التخطيط - التنفيذ - المتابعة - و تقويم المشروعات و البرامج )

- ويمكن حصر بعض أنشطة مشاركة المواطنين في التنمية المحلية في:

1- التمثيل في السلطات المحلية: من خلال تمثيل الشعب في مؤسسات سياسية منتخبة تحظى بشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان المحليين تسعى لتبني خطاباتهم و الإهتمام بإنشغالاتهم وهي مجالات سياسية تسعى لتحقيق التنمية على المستوى المحلي

2- عضوية تنظيمات تنمية المجتمع : وهذا النوع يتخذ شكل غير مباشر من المشاركة الشعبية وتدخل خاصة في الأعمال التطوعية و ينتشر هذا النوع اكثر في المناطق الريفية كالجمعيات التعاونية حيث تتيح المجال لمشاركة أكبر عدد من المواطنين ويمكن لهذا النوع من المشاركة المجتمعية أن يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية المحلية

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 143، بتصرف

### ❖ خامسا: التخطيط للتنمية المحلية

#### 1- تعريف التخطيط للتنمية المحلية

##### • التخطيط

هو أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية<sup>1</sup>

##### • التخطيط للتنمية

يتضمن هذا التخطيط الوسائل التي تقوم بها الحكومة لرفع مستوى متوسط دخل الفرد و يقتضي ذلك معرفة الأحوال الاقتصادية و الإجتماعية وكذلك تقدير معدل النمو لكل نشاط إقتصادي أو إجتماعي خلال المدة التي تغطيها الخطة وتحديد الوسائل التي من شأنها رفع معدل النمو الإقتصادي<sup>2</sup>

#### 2- أهمية التخطيط للتنمية المحلية: <sup>3</sup>

- تكمن أهمية التخطيط على جميع المستويات إلا أنه يزداد أهمية في مجال التنمية المحلية وذلك للأسباب التالية:

- ✓ لكون أن لكل مجتمع محلي خصوصيته التي ينفرد بها و تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى لذلك لا يمكن تعميم جميع المخططات التنموية على باقي المجتمعات المحلية دون تحديد التخطيط الذي يلائم خصوصية كل مجتمع
- ✓ يساهم التخطيط في تحديد المشكلات المصاحبة لتنفيذ المشروعات
- ✓ تتضمن عملية التخطيط للتنمية المحلية على عنصر المشاركة المجتمعية مما يتيح فرصة للحصول على أدق المعلومات المساعدة لعملية التخطيط

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص12

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص38

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص-ص 168-169، بتصرف

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

- ✓ لا بد من ضبط عمليات التنمية بمدة زمنية معينة ولا يمكن ترك المجال مفتوح لتنفيذ هذه العمليات لأن عامل الوقت ضروري ومهم ولن نستطيع ضبط هذه العمليات و التحكم فيها إلا من خلال عملية التخطيط الجيد الذي يسمح بالإنجاز في الوقت المحدد
- ✓ يساهم التخطيط للتنمية المحلية على خلق رؤية مجتمعية للإحتياجات و المتطلبات الخاصة بهم
- ✓ يساهم التخطيط للتنمية المحلية في البحث عن الوسائل العلمية للتصدي للمشكلات و يعطي فرصة للمراقبة و تقييم الإنجازات و تعديلها أن تطلب الأمر ذلك
- ✓ التخطيط المسبق لعمليات التنمية المحلية يتيح الفرصة لبروز مشروعات مستحدثة للنهوض بالمجتمعات فتخلق الرغبة لديهم في تحقيقها من قبل الأهالي فيقررون المشاركة الجماعية لتفعيل هذه المشروعات و العمل على زيادة وتيرة إنجازها

### 3- مشكلات التخطيط للتنمية المحلية المتكاملة:<sup>1</sup>

- يمكن تحديد أهم المشكلات المرتبطة بالتخطيط لتحقيق التنمية المحلية المتكاملة في المشكلات التالية:

#### • المركزية

إن عملية التخطيط الاجتماعي تتم في أغلب صورها على المستوى القومي ونادرا ما تتم على مستوى محلي أو إقليمي أي أنها مركزية الطابع لذا ينبغي توخي الحذر تجاه أي قرارات أو سياسات يتم وضعها من قبل المستوى الأعلى ولا تراعي مشاركة و إهتمامات أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية

#### • الربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

مع تعقد العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ومع أهمية تكامل أهدافها إلا أن واقع الحال قد يفرض علينا أحيانا أن نختار بينهما وهذه إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه أي مخطط اجتماعي بصدد إجراء تخطيط اجتماعي خاصة مع صعوبة الإعتقاد بإعطاء أولوية

<sup>1</sup> - احمد عبد الفتاح ناجي ، المرجع السابق، ص184-185، بتصرف

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

للتنمية الإجتماعية على حساب التنمية الإقتصادية خاصة في الحالات التي تندر فيها الموارد المالية

### • معوقات خاصة بالبيانات

البيانات المناسبة و الوقت و الدقة قد تسبب مشكلات لعملية التخطيط و حيث أن البيانات قد تكون نادرة فقد تتاح فقط على المستوى القومي كذلك تظهر مشكلة وصفية البيانات بمعنى أنها غير متاحة في صورة كمية مما يصعب ترجمتها عمليا في صورة تخطيط إجتماعي

### • معوقات خاصة بالموارد

ندرة وصعوبة الوصول للموارد المالية و المادية قد تعيق بصورة فعلية إمكانية تنفيذ أو تطبيق عمليات التخطيط الإجتماعي لذلك ينبغي العمل على تبسيط إجراءات وضع الخطة موضع التنفيذ كذلك العمل على تدريب هؤلاء المطلوب مشاركتهم في وضع الخطة مع ضرورة العمل على توفير الموارد اللازمة لذلك

### • معوقات خاصة بالتخطيط بالمشاركة

عدم الإهتمام بمنهج التخطيط بالمشاركة على مختلف المستويات بمعنى أن يتم وضع الخطط على يد كل من المخطط و المستفيد منها من خلال تفاعل حواري بينهما، الكل يعبر عن غاياته و إحتياجاته و طموحاته وهذا يستلزم وقتا وجهدا ومالا..... ( يصعب تحقيق ذلك عمليا ) كذلك يصعب التوصل لإتفاق بينهما ( أحيانا ) حول أمر من الأمور

هذا إضافة إلى جملة من العناصر التي يمكن أن تسبب مشكلات في التخطيط للتنمية المحلية من بينها:

- الإفتقاد لخطوط الإتصال بين الهيئات القائمة بالتخطيط
- وقوع أحداث غير متوقعة ( كوارث طبيعية ، إنهيار ، المعاملات التجارية )
- ضعف الإدارة السياسية التي سوف تنفذ تلك السياسات
- الإفراط في الطموح ووضع الأهداف الخيالية
- تجاهل الصراعات الموجودة بين الأهداف

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

- عدم كفاية المناقشات حول الخطط الموضوعة و تصميمها و تقييمها
- قصور في مهارات الأفراد القائمين بالتخطيط أنفسهم

### ❖ سادسا: أجهزة التنمية المحلية

#### 1- المواطنين:

يشارك المواطن مشاركة فعالة في إحداث التنمية المحلية حيث يعتبر المواطن من الأجهزة المهمة في ذلك ويقصد بها مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الإجتماعية مما يؤدي بهم إلى الإسهام في العديد من المجالات التنموية في إطار من القيم و المبادئ التي تقوم عليها منظمات وجماعات لها دور أساسي ومسؤولية في مجال التخطيط بمعنى الإسهام الحر و الواعي للأفراد في صياغة نمط حياة مجتمعية في مختلف المجالات<sup>1</sup>

#### 2- المجالس المنتخبة

وهي هيئات سياسية محلية منتخبة يتم فيها إختيار السكان لممثليهم للدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم وتمثل هذه المجالس القاعدة الأساسية للحكم الديمقراطي ، حيث تتمتع بصلاحيات يخولها لها القانون وبموجبها تستطيع الإسهام بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية

#### 3- المجتمع المدني

وهو عبارة عن مؤسسات غير حكومية ذات طابع تطوعي تقدم خدمات متنوعة إجتماعية تربية ، ثقافية ... لا تهدف للربح المادي بل تسعى لتحقيق التنمية الإجتماعية و المحلية ويعرف بأنه " مجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده يشمل مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية وغير الربحية " <sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1982 ص81

<sup>2</sup> - مدحت محمد ابو النصر: ادارة منظمات المجتمع المدني، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر ، 2007، ص70

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

### 4- الجمعيات

وهي مؤسسات اجتماعية تعمل ضمن العمل الجماعي هدفها الإسهام في مختلف مجالات التنمية المحلية و السعي إلى تحمل مسؤولية تجاه مجتمعهم و منطقتهم و تتعدد أهدافها تبعاً لإختلاف أنشطتها

### 5- الأحزاب السياسية

هي تشكيلات تضم أشخاص يملكون نفس القناعات و التوجهات السياسية الهدف منها المشاركة في الحياة السياسية و تسيير شؤون البلاد السياسية بشكل جزئي أو كلي ليكونوا فاعلين إيجابيين في عملية التغيير السياسي و الإجتماعي لإحداث تنمية شاملة

### 6- النقابات العمالية

هي منظمات إجتماعية تضم فئة عمالية تعمل في إطار قانوني هدفها الدفاع عن مصالح العمال و المطالبة بحقوقهم

## ❖ سابعاً: معوقات التنمية المحلية

- العوامل التي تعيق التنمية المحلية و تعمل على تعثرها كثيرة و متنوعة وهي:

1- المعوقات الإجتماعية: ويمكن حصر المعوقات الإجتماعية في العوامل التالي:

### • العامل الديمغرافي

حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية لاسيما على المستوى المحلي فعدد السكان المتزايد يؤثر على بروز زيادة الإنتاج و الدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة و التي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية<sup>1</sup>

تعتبر الزيادة السكانية من أهم معوقات التنمية المحلية خاصة في الدول النامية وذلك لما يترتب عنها من آثار سلبية على التنمية المحلية و تعد بمثابة مؤشر للتخلف فتتأثر بذلك الخدمات المقدمة للسكان تأثيراً سلبياً خاصة الخدمات الرئيسية مثل ( التعليم، والخدمات الصحية و توفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل و الكهرباء و الاتصالات ) بزيادة عدد

<sup>1</sup> عبد الحميد القاضي: دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة كما تتبلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج و يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية التي يعاني منها المجتمع المحلي مما يستلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها و التصدي لها

### • إنتشار الأمية و إنخفاض مستوى التعليم و التمهين

يعد التعليم بمثابة عملية يتم من خلالها تحويل رأس المال البشري إلى أحد أهم عناصر التنمية و الإنتاج ، أي إن التعليم هو عملية إستثمار بالدرجة الأولى لأنه يحقق معادلة تنص على أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للفرد كلما إزدادات قدراته الذهنية و إمكانياته على التفكير السليم و المنطقي و إزداد إبداعه بما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام<sup>1</sup>

يعتبر التعليم بوابة التنمية و نجاح التنمية في أي دولة أساسه نوعية النظام التربوي و كفاءته فمن خلال التعليم يبني رأس المال البشري و الذي يعد الأداة الأهم للتنمية حيث أن الدول التي تريد أن تنهض و تلتحق بمسيرة التقدم لابد عليها أن تجعل التعليم في أولويات خططها التنموية لذا فإن نوعية النظام التربوي أو التعليمي في أي بلد هو الذي يحدد مستقبلها على كافة الأصعدة فعماد التنمية هو الإنسان المتعلم و المؤهل و المدرب الذي يمتلك أدوات المعرفة اللازمة و التفكير السليم

### • إنخفاض المستوى الصحي:

أن تردي الواقع الصحي له أثار سلبية أبرزها ما تظهر تنمويا بإنخفاض القدرة الإنتاجية للأفراد لنسب تصل إلى 30% - 60% وانعكاس ذلك على التنمية<sup>2</sup>

إن الصحة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية و الإجتماعية وإذا كانت الصحة غاية أساسية من غايات التنمية فإن القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة

### •النظم و الأبنية الإجتماعية السائدة

كنظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية و الذي يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها و إختلاف الأسس التي تقوم عليها وكذلك نظام

<sup>1</sup> الشرفات علي جدوع : التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان، الاردن ، 2009 ، ص 94

<sup>2</sup> شفيق محمد: التنمية و المشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 22

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

القربانية الذي يركز على الولاء في العائلة و يضعف روح التضامن الإجتماعي في المجتمع المحلي<sup>1</sup>

### • التنظيم الديني

حيث يمكن أن يكون هذا العامل محفزاً جيداً للتنمية المحلية كما يمكن أن يكون عائقاً كبيراً يصعب تخطيه خاصة إذا تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية المتبعة في المجتمع المحلي<sup>2</sup>

### 2- المعوقات الإقتصادية

• إنتشار البطالة بمختلف أشكالها : تعتبر البطالة من أهم معوقات التنمية الإقتصادية لذا كان الإهتمام بالبطالة حتى لا تتراجع مسيرة التنمية، ذلك لأن العمل من الضروريات الهامة لحياة الإنسان فهو من جهة وسيلة للحصول على القوت ومن جهة أخرى معيار لقيمة الإنسان و مكانته الإجتماعية

**ضعف القطاع الصناعي** من حيث قلة وضعف البنى التحتية وضعف القوى الصناعية من حيث العدد و التأهيل و أثره على الإسهام في الإقتصاد الوطني من خلال حجم التصدير وتكوين العملة الأجنبية و إرتباطه بظروف إقتصاديات الدول المتقدمة مع تدني مستوى الخبرات و المهارات اللازمة ، وهذه الحالة تتنافى مع أهم منطلقات التنمية التي تؤكد على مبدأ الإعتدال على الذات بالإضافة إلى ضعف و أحيانا غياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي و تدني نوعية العديد من الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية و إقتصارها على بعض الصناعات الإستهلاكية و البسيطة بسبب إفتقار إلى وسائل إنتاجية يمكن من خلالها إنتاج صناعات ثقيلة أو عملاقة<sup>3</sup> ، بالإضافة إلى جملة من العوامل الأخرى تتمثل خاصة في:

- ضعف القطاع الزراعي
- سوء إستغلال الموارد الطبيعية
- نقص رؤوس الأموال أو عدم إستغلالها بالشكل الأمثل

<sup>1</sup> - سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 1988 ص 8

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 48

<sup>3</sup> - المؤمن قيس: جودة التنمية الإدارية ، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن ، 1997، ص 285



### 3- المعوقات الثقافية

يمكن حصر أهم العوامل الثقافية المعرّقة للتنمية المحلية فيما يلي:

- التقاليد و المعتقدات السائدة في المجتمع المحلي: خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ماتركه الآباء و الأجداد ، مما يكون إتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث بالإضافة إلى تلك التقاليد التي تسلم وتؤمن بالقضاء و القدر دون أن تحاول بذل أدنى جهد لمحاولة تغيير الأوضاع و الظروف نحو الأحسن وذلك بعكس ما تتطلبه التنمية من عمل وجد لمحاولة السيطرة على الطبيعة و تسخيرها لخدمة أفراد المجتمع<sup>1</sup>، و التي تتطلب أيضا الإسهام الحر الواعي بضرورة التغيير و التجديد

- القيم الإجتماعية و الثقافية: يجب مراعاة القيم من طرف المخططين للتنمية المحلية كثيرا خاصة تلك المتعلقة بأنماط الإستهلاك و العمل و الإنتاج...<sup>2</sup>.  
كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم و تقف عقبة أمام ما هو جديد فهم يخشون من تهديد خطط التنمية المحلية لمصالحهم الشخصية وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من إمتيازات ومزايا تخدم مصالحهم الخاصة

### 4- المعوقات النفسية

يعتبر العامل النفسي عامل مهم وذو أثر بالغ في دفع عجلة التنمية خاصة في الدول النامية حيث يتوقف قبول أو رفض المجتمع لمشروعات وبرامج التنمية على قيمتها ومدى أهميتها و الحاجة لها فعدم الشعور بأهمية المشروعات و ضرورتها وفرضها على الناس دون أن يكون هناك إحساس بالحاجة إليها يمثل صعوبة في تقدم و نجاح التنمية المحلية

### 5- معوقات إدارية

إن للإدارة أهمية وتأثير بالغا في التنمية لأنها تمثل المحرك الأساس نحو التقدم وهي تمثل أيضا علاقات الإنتاج التي هي مجموعة الروابط الإقتصادية و الهيكلية بين الأفراد خلال

<sup>1</sup> - سميرة كامل محمد: المرجع السابق، ص48

<sup>2</sup> - محي الدين صابر: المرجع السابق، ص 231

## الفصل الثالث: التنمية المحلية

---

عملية الإنتاج ومن ثمة فمن الضروري العمل على تحقيق تنمية إدارية تسعى إلى تثمين و توثيق و تطوير العلاقات الإنتاجية بما يحقق زيادة الإنتاج<sup>1</sup> فأهم ما يعيق عملية التنمية المحلية هي ظاهرة التعسف الإداري و البيروقراطية و المحسوبية و التي تتطلب إصلاحها لتستمر عملية التنمية الشاملة وذلك من خلال الإهتمام بالقيادة المحلية و تدريبها لتمكن من المساهمة الفعلية في عملية التنمية وتبرز كفاءتها وأسلوب قيادتها للتنمية المحلية

---

<sup>1</sup> -هلال وليد: المرجع السابق ، ص 7

### ➤ خلاصة الفصل:

من خلال ماتم عرضه يمكن التأكيد على المكانة الجوهرية التي يحتلها موضوع التنمية المحلية كونها تساهم في تسريع عملية التنمية الشاملة وتضمن مبدأ العدالة في توزيع المشاريع التنموية على مختلف مناطق الدولة بهدف الإسهام في تنمية المجتمع المحلي ، وذلك من خلال تطوير مختلف الخدمات وتنمية المشاريع في جميع القطاعات للنهوض بالمجتمعات المحلية و العمل على نقلها لتواكب مسيرة التحديث و التطوير وهنا يجب الإشارة بناءا على ماتم عرضه في هذا الفصل أن تحقيق التنمية المحلية لن يتأتى إلا بتضافر الجهود الحكومية مع الأهالي إضافة إلى تدخل مجموعة من الأجهزة المحلية و المتمثلة خاصة في المجالس المحلية المنتخبة و المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و النقابات العمالية ، كما تم الكشف في هذا الفصل على أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية و التي تبين أنها تتعدد وتختلف ولا يمكن حصرها في مجال واحد ، لذا وجب العمل على إثارة الوعي بأهمية إشراك الجميع للقضاء على هذه المعوقات أو على الأقل الحد منها



# الفصل الرابع

## المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية

### المنتخبة

#### ■ تمهيد

1. نشأة وأهداف المجالس المحلية المنتخبة
2. تشكيل و تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر
3. إختصاصات وصلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر
4. دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية في الجزائر
5. معوقات مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية
6. نظام الكوتا كألية لتجسيد الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة
7. تطبيقات نظام الكوتا
8. واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة

#### ■ خلاصة الفصل

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### ■ تمهيد:

عملت الحكومة الجزائرية وحرصا منها على المصلحة العامة من تقريب الإدارة من المواطن حتى يتسنى له الإنتفاع منها أكثر ، وقد أعتمدت في ذلك على أسلوب الإدارة اللامركزية أو كما أصبح يسمى الحكم المحلي ، و في ضوء هذا الحكم منحت للأفراد فرصة إختيار من ينوب عنهم و يمثلهم في ممارسة السلطة ويحرص على الدفاع عن مصالحهم وهذا في إطار مجالس محلية منتخبة تستمد شرعيتها من مختلف الدساتير الجزائرية ، و بموجب أحكام هذه الدساتير أصبحت المجالس المنتخبة المحلية تتولى إدارة الشؤون المحلية و تمثل السكان المحليين في الدفاع عن مطالبهم وإنشغالاتهم و تسعى لتنفيذ برامج التنمية على المستوى المحلي ، و سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة و إختصاصاتها و دورها في تحقيق التنمية المحلية ، كما سنتطرق إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة.

### ❖ أولاً: نشأة وأهداف المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

#### 1- نشأة المجالس المحلية المنتخبة

##### أ- فترة قبل الإستقلال<sup>1</sup>

تنوعت سياسات إدارة السلطات الفرنسية للجزائر و أنتهجت في ذلك عدة سياسات حيث كانت تستعين بالشخصيات الجزائرية ذات النفوذ من المواطنين وكانت تلجأ أحيانا إلى الإستفادة من النظم الإجتماعية التي تسود مختلف المناطق الوطنية ، ومع بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر قسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم أقاليم مدنية ( 1830-1887) يقيم فيها الأوروبيون و تخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا مناطق عسكرية: يقطنها الجزائريون و تخضع للإدارة العسكرية ، **المناطق المختلطة**: ويتواجد بها خليط من الأوروبيين و الجزائريين أما في المرحلة الثانية: فقد تم إعتبار الجزائر تابعة لفرنسا حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات تشمل كل من الجزائر وهران قسنطينة ويترأس كل ولاية والي يساعده مجلس الولاية في تسيير شؤونه كما قسمت الولايات إلى مجموع من البلديات حسب التواجد الأوروبي وكان هذا التقسيم على النحو التالي:

1- **القسم الأول** : يضم المناطق الشمالية التي يتواجد بها الاروبيين لذا أنشأت فيها بلديات

2- **القسم الثاني** : ضم البلديات المختلطة وتعتمد إدارة البلدية فيها على هيتين وهما : المتصرف و الذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم و اللجنة البلدية يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض من الجزائريين

3- **القسم الثالث**: ضم المناطق الجنوبية من الوطن و تميزت إدارتها بالحكم العسكري

وتجدر الإشارة هنا أن الإدارة المحلية بالجزائر في هذه الفترة كانت تتحكم فيها عدة ظروف وعوامل تابعة للنظام الفرنسي كالتغييرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الإستيطان و الضغوط الممارسة من طرف المعمرين وردة فعل المقاومة الجزائرية وعن دور البلديات، فقد كانت أداة غدارية فقط تسعى لتحقيق مصالح المستعمر على حساب الجزائريين

وفي سنة 1956 أي بعد عامين من إندلاع ثورة أول نوفمبر عقد مؤتمر الصومام لتنظيم و هيكلية الثورة ومن أهم القرارات الهامة لهذا المؤتمر إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة

<sup>1</sup> - عمر صدوق: دروس في الهيئات المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، دسنة، ص- ص، 89-90 بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

إقليمية حيث قسمت الجزائر إلى ستة ولايات وبدورها الولاية قسمت إلى مناطق و المناطق إلى نواحي وبذلك تجسدت السلطة المحلية و تأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية و العسكرية و الاتصال

أما المجالس الشعبية البلدية التي أنشأتها قيادة الثورة فقد كانت تهدف لتأطير المدنيين و تنظيم لإتصالهم مباشرة بجيش التحرير الوطني وقد غطت المجالس الشعبية البلدية كل مناطق الوطن و أصبحت تسيروها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس ( شيخ البلدية ) و يساعده في مهامه مجلس مختار و تطورت إختصاصات المجلس الشعبي البلدي من الإشراف على التعليم ومحو الأمية و الشؤون الإجتماعية و الدينية إلى الشؤون المالية و تنظيم شبكة الإستعلامات وبذلك أصبحت إدارة البلدية موازية لإدارة الإستعمارية

### ب- فترة ما بعد الإستقلال<sup>1</sup>

بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية أصبحت البلديات الجزائرية تعاني الكثير من المشاكل الداخلية نتيجة السياسة الاستعمارية ، وحتى تتمكن البلاد من تخطي هذه الأزمة عملت السلطات في الجزائر على إتخاذ جملة من الحلول منها تخفيض عدد البلديات و دمجهم حتى يتسنى إدارتهم و تسييرهم فإنخفاض عدد البلديات إلى **687** بلدية بدلا من **1500** بلدية كما قامت بتنظيم ملتقيات ودورات تدريبية بهدف التأهيل و التدريب الذي يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم الإدارية

وقد جاء دستور **1963** للإصلاح التشريعي حيث أعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الإدارية و الإجتماعية كما ورد بالمادة **'09'** منه وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة **1964** يمنح الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد ..... الخ

كما صدر أول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الأمر رقم **24/67** و المتضمن قانون البلدية تم صدور الأمر رقم **38/69** و المتضمن لقانون الولاية وبموجبه أوكلت للبلدية والولاية عدة مهام سياسية و إقتصادية و إجتماعية و ثقافية وبهذا أعتبرت الجماعات المحلية في الجزائر وخاصة البلدية ومنذ **1967** حجر الزاوية في بناء الدولة و النظام السياسي الجزائري

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ، ص 91



## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

وتماشيا مع الإصلاحات السياسية و الإدارية جاء القانون البلدي رقم (08/90) وقانون الولاية رقم (09/90) ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي حيث أعتبر المجلس المنتخب المحلي القاعدة المركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية مما يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي و السلطات المحلية في إتخاذ القرار و سلطة التنفيذ

### 2- أهداف المجالس المحلية المنتخبة

- تعمل المجالس المحلية المنتخبة للوصول إلى الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- تقريب الإدارة من المواطن حرصا على المصلحة العامة حتى يتسنى له الإنتقاع منها أكثر
- إثارة وعي المواطنين و الدفع بهم للمشاركة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي
- التنسيق و التنظيم بين الجماعات الأهلية و المجالس المحلية و التعاون من أجل تكامل الخدمات لتحسين المنطقة و النهوض بمستوى معيشة أفرادها
- حصر موارد و إمكانيات المنطقة و التخطيط لتلبية حاجيات المواطنين بناء على الإستغلال الأمثل لهذه الموارد و الإمكانيات
- إثارة وعي أهالي بضرورة المشاركة الشعبية لتحقيق المصلحة العامة
- تلبية حاجيات المواطنين و الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للأهالي

### ❖ ثانيا: تشكيل و تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

#### 1- تشكيل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

##### أ- تشكيل المجلس الشعبي الولائي

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من مجموع الأعضاء الذين تم إختيارهم و تزكيتهم من قبل سكان الولاية و الذين تم ترشيحهم لهذه العضوية بإقتراح من مختلف الأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار وذلك لمدة خمس سنوات

أما قوائم الترشح للمجلس الشعبي الولائي سواء كانت قوائم الأحزاب السياسية أو قوائم المستقلين تشمل على عدد من المستقلين لا يقل عن نصف عدد المقاعد المطلوب شغلها و التي تتم

<sup>1</sup> - عبد المنعم شوقي : المرجع السابق ، ص ص، 148-149، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

هي الأخرى على أساس تعداد السكان و تختلف من ولاية إلى أخرى حسب كثافة السكان ويمكن حصرها في النسب التالية<sup>1</sup>:

- ✓ 35 عضوا في الولايات التي لا يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة
- ✓ 39 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 250.001 و 650.000 نسمة
- ✓ 43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 650.000 و 950.000 نسمة
- ✓ 47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 950.001 و 1.150.000 نسمة
- ✓ 51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1.150.000 و 1.250.001 نسمة
- ✓ 55 عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.001 نسمة

### ب- تشكيل المجلس الشعبي البلدي<sup>2</sup>:

وعلى غرار تعريفنا للمجلس الشعبي الولائي يمكن القول أيضا أن المجلس الشعبي البلدي هو هيئة منتخبة وجهاز مداولة يشرف على إدارة شؤون البلدية يتم تشكيله بموجب عملية الإقتراع العام السري المباشر لمدة خمس سنوات و يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي سواء بالزيادة أو النقصان من بلدية لأخرى تبعا لإختلاف عدد السكان لكل بلدية

أما عن تشكيل المجلس الشعبي البلدي فيمكن أن نشير إلى أنه وفي ظل القانون العضوي للإنتخابات لسنة 1997 فقد كان الحد الأدنى في البلديات الأقل كثافة سكانية يصل إلى 7 أعضاء وهو رقم ضئيلا جدا ولا يجسد مبدأ تمثيل الشعب في هذه المجالس ولن يكون في أي حال من الأحوال هذا التمثيل الضعيف مصدر قوة تدافع عن حقوق الأفراد و تكون عند مستوى تطلعاتهم كما أن هذا العدد لا يمكن تقسيمه على عدد اللجان التي تقوم بمهام متعددة على مستوى البلديات في إطار سياسة دعم مختلف النشاطات أما تشكيل المجلس الشعبي البلدي في مرحلة ما بعد صدور القانون العضوي للإنتخابات لسنة 2012 فقد تم من خلاله الرفع من حصة كل مجلس مما أدى إلى زيادة عدد الأعضاء و الذين أصبحوا ممثلين بشكل

<sup>1</sup> - علي زغود: نظام الاحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 2005 ص-ص 44-45

<sup>2</sup> - عمار بوضياف: شرح قانون البلدية ، جسور للنشر و التوزيع المحمية ، الجزائر ، 2012 ص-ص 170-172 ، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

كافي للسكان وهذا مع مراعاة الفارق بين عدد السكان في كل بلدية فاصبح المجلس الشعبي البلدي يتشكل من:

- ✓ 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة
- ✓ 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة
- ✓ 19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة
- ✓ 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة
- ✓ 33 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة
- ✓ 43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.000 نسمة

### 2- تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

يمكن الكشف عن عملية تسيير المجالس المحلية المنتخبة من خلال التعرض لكل مجلس على حدى

#### أ - تسيير المجلس الشعبي الولائي

تتم عملية تسيير المجلس الشعبي الولائي وفق خطوات تتم بموجب تطبيق أحكام القانون

#### • إنتخابات رئيس المجلس الشعبي الولائي<sup>1</sup>:

مع بداية كل عهدة إنتخابية يعقد المجلس الشعبي الولائي جلسة يتم من خلالها إنتخاب رئيسا من بين أعضائه القائمين على تسييره ويكون ذلك من خلال عملية الإقتراع السري وبالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوي الأصوات يتم إنتخاب المترشح الأكبر سنا ، مع الإشارة أن رئيس المجلس الشعبي الولائي ينصب في جلسة علنية بمقر الولاية وبحضور الوالي وأعضاء المجلس الشعبي الولائي وأعضاء البرلمان ورؤساء المجالس الشعبية البلدية و بعد مرور ثمانية (08) أيام من إستلامه لمهامه كرئيس للمجلس الشعبي الولائي يقوم بعملية إختيار نوابه من بين أعضاء المجلس بطريقة الإجماع و المصادقة بالأغلبية المطلقة للمجلس الشعبي الولائي مع العلم أن عدد النواب الذين سيتم إختيارهم يختلفون تبعا لعدد الأعضاء في كل

<sup>1</sup> - رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الامانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الاقليمية ( الولاية )

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

مجلس شعبي ولائي و الذين يختلفون بدورهم حسب التعداد السكاني لكل ولاية كما سبق الإشارة الى ذلك وعليه يتم إختيار نواب رئيس المجلس الشعبي الولائي بالكيفية التالية:

✓ اثنين (02) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المتكونة من 35 إلى 39 منتخبا

✓ ثلاثة (03) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المكونة من 43 إلى 47 منتخبا

✓ ستة (06) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المكونة من 51 إلى 55 منتخبا

وحتى يتمكن رئيس المجلس الشعبي الولائي من القيام بمهامه يجب على الوالي أن يضع تحت تصرفه الوثائق و المعلومات و الإمكانيات و الوسائل الضرورية التي تمكنه من تأدية مهامه ويجدر الإشارة إلى نقطة هامة تتمثل في الإستحقاقات المادية التي يتقضاها كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة كالعلاوات و التعويضات الملأمة التي تتكفل بدفعها ميزانية الولاية

### • الدورات<sup>1</sup>

يعقد المجلس الشعبي الولائي بموجب القانون دورات عادية و غير عادية و تكون على النحو التالي :

- **الدورات العادية** : يعقد المجلس أربعة (04) دورات عادية في السنة ولا تزيد المدة القصوى لكل دورة عن 15 يوما مع وجوب إنعقادها خلال أشهر مارس- جوان - سبتمبر - ديسمبر مع العلم أنه لا يمكن جمع هذه الدورات و إنعقادها في نفس التاريخ

كما يتوجب على رئيس المجلس الشعبي الولائي و بموجب القانون أن يرسل الإستدعاءات إلى أعضاء المجلس الشعبي الولائي كتابيا أو عن طريق البريد الإلكتروني مرفقة بجدول أعمال الدورة و تكون قبل (10) أيام كاملة على الأقل قبل إجتماع الدورة

<sup>1</sup> - بعلي محمد الصغير: الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة، الجزائر ، 2014، ص- ص، 81-82 ، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### - الدورات الغير عادية:

وتتعدد هذه الدورات عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك وتكون إما بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو من 3/1 ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي مع العلم أن القانون لم يحدد مدة انعقاد هذه الدورات و تختتم بإستنفاد جدول أعمالها

### - الدورات الإستثنائية:

يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يعقد دورات إستثنائية في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية وهذا ما تشير إليه المادة 15 من قانون الولاية

#### • المداولات<sup>1</sup>:

يتداول أعضاء المجلس الشعبي الولائي في الشؤون المتعلقة بمجال إختصاصهم حيث تتخذ المداولات بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي الولائي الحاضرين ، و في حالة تساوي هذه الأصوات يرجح صوت الرئيس ثم يتم تحرير المداولات وأشغال المجلس الولائي بلغة وطنية ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختص إقليميا ، مع الإشارة أن جلسات المجلس الشعبي الولائي تجري علانية حتى يتمكن السكان المحليين من الإطلاع على الأعمال و الأشغال التي تم مناقشتها و القرارات التي تم إتخاذها في هذه الجلسات وهذا بهدف إعطاء فرصة عملية الرقابة أما التداول في جلسات مغلقة فتكون فقط في حالة دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين

كما يتوجب أن توقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين أو الممثلين عند التصويت ويتم إرسال ملخص عن هذه المداولة في أجل (08) أيام من رئيس المجلس الشعبي الولائي إلى الوالي مقابل وصل إستلام ولا يمكن لمداولات المجلس الشعبي الولائي أن تصبح نافذة بقوة القانون إلا بعد واحد و عشرين (21) يوما من إيداعها بالولاية

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 83، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### • اللجان<sup>1</sup>

يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال إختصاصه ، و تشكل اللجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناء على إقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه ، و يجب أن يضمن تشكيل هذه اللجان تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس الشعبي الولائي ، حيث تعد كل لجنة نظامها الداخلي و تصادق عليه و يحدد النظام الداخلي النموذجي للجان عن طريق التنظيم و تقدم السلطات المحلية المساعدة للجنة التحقيق لتمكينها من إتمام مهمتها

تتكون كل لجنة من عشرة (10) الى خمسة عشرة (15) عضوا و يتشكل مكتب كل لجنة من رئيس نائب رئيس - مقرر و تصادق اللجنة على قراراتها بالأغلبية البسيطة ويرجح صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات و يشكل المجلس الشعبي الولائي لجانته الدائمة الآتية و يصادق عليها طبقا للمادة 33 من قانون الولاية<sup>2</sup>

- لجنة التربية و التعليم العالي و التكوين المهني
- لجنة الإقتصاد و المالية
- لجنة الصحة و النظافة و حماية البيئة
- لجنة الإتصال و تكنولوجيات الإعلام
- لجنة تهيئة الإقليم و النقل
- لجنة التعمير و السكن
- لجنة الري و الفلاحة و الغابات و الصيد البحري و السياحة
- لجنة الشؤون الإجتماعية و الشباب و الرياضة
- لجنة التنمية المحلية و التجهيز و الإستثمار و التشغيل
- لجنة الثقافة و الشؤون الدينية و الوقف ( غير منتدبة )

<sup>1</sup> - رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الامانة العامة للحكومة ، المرجع السابق، ص-ص 8، 9

<sup>2</sup> - انظر المواد 33،34،35، من الملحق رقم 06

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### أ. تسيير المجلس الشعبي البلدي

وعلى غرار المجلس الشعبي الولائي يتم تسيير المجلس الشعبي البلدي بموجب أحكام يخولها قانون البلدية وذلك على النحو التالي:

#### • إنتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي<sup>1</sup>

بعد تحديد الحزب أو القائمة الفائزة في الإنتخابات فإن أعضاء هذه القائمة يتولون إختيار رئيسا للمجلس الشعبي البلدي في عضوين ويكون (08) أيام من الإعلان عن النتائج حيث يرأس الجلسة الأولى مكتب مؤقت يتكون من عضوين ، ويكون أكبر الأعضاء سنا و أصغرهم سنا ليقوم هذا المكتب بمناداة الأعضاء حسب النتيجة المثبتة في محضر لجنة الإنتخابات البلدية و الإشراف على عملية إختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي التي تتم من طرف أعضاء القائمة التي حازت على أغلبية المقاعد وبعد أن يتم اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي التي تتم من طرف أعضاء القائمة للمدة المحددة قانونا بـ (5 سنوات ) يبلغ القرار فورا إلى والي الولاية الذي يتولى تنصيبه في مدة لا تتعدى (08 أيام) بعد الإعلان عن نتائج الإقتراع و يعلن بعد ذلك لعامة المواطنين من سكان البلدية قرار تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلديتهم عن طريق الإعلانات التي تلصق على أبواب البلديات ولواحقها الإدارية في اللوحة المخصصة لإعلام الجمهور ويساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي في مهامه نائبان (2) أو عدة نواب حسب عدد الأعضاء في كل مجلس شعبي بلدي حيث نجد أن عددهم يكون كالتالي:

- ✓ نائبان (2) بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من (7) إلى (9) مقاعد
- ✓ ثلاثة (3) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من (11) مقعدا
- ✓ أربعة (4) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من (15) مقعدا
- ✓ خمسة (5) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من ثلاثة و عشرين (23) مقعدا
- ستة (6) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من ثلاثة و ثلاثين (33) مقعدا

<sup>1</sup> - رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الامانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الاقليمية ( البلدية ) ، 2012 ،

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### • المداولات<sup>1</sup>

يتم من خلال هذه المداولات معالجة الشؤون التي تدخل في مجال إختصاص المجلس الشعبي البلدي ، و تتخذ مداولات المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا تجري و تحرر مداولات و أشغال المجلس الشعبي البلدي باللغة العربية و تسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا كما توقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت و يودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في اجل ثمانية (8) أيام لدى الوالي مقابل وصل بالإستلام و تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد و عشرين (21) يوما من تاريخ إيداعها بالولاية

### • الدورات:

يجتمع المجلس الشعبي البلدي بموجب القانون في دورات عادية كل شهرين (2) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام كما يمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية في حالة طلب رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ثلثي 3/2 أعضائه أو بطلب من الوالي أما الدورات الإستثنائية للمجلس الشعبي البلدي فتتم في حالة حظر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون و يخطر والي الولاية بذلك، ويحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ جدول أعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية كما يقوم بإرسال الإستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي بعد تسجيلها بمداولات البلدية كما ترفق هذه الإستدعاءات بجدول أعمال الدورات إلى مقر سكن أعضاء المجلس الشعبي البلدي في ظرف محمول وقبل عشرة (10) أيام كاملة على الأقل من تاريخ إفتتاح الدورة مقابل وصل إستلام وتتم دورات المجلس الشعبي البلدي علنية كما تقره المادة 25 من قانون البلدية و التي تنص على أن يلصق مشروع جدول أعمال الإجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور ، و بمجرد إستدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي وعليه فإن هذه الجلسات

<sup>1</sup> - رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الامانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الإقليمية ( البلدية ) 2012، ص11



## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

تكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة مع وجود تحفظ في حالة إنعقاد الجلسات لدراسة الحالات التأديبية للمنتخبين و لدراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام فهي تتم في جلسات مغلقة ، و طبقا لأحكام القانون وخلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخول هذه المداولات حيز التنفيذ تعلق المداولات في الأماكن المخصصة للمصقات وإعلام الجمهور و تنشر بكل وسيلة إعلام أخرى<sup>1</sup> ، ومن خلال هذه الدورات التي تشكل همزة وصل بين السلطات المحلية و السكان يتم على إثرها رفع مطالب وإنشغالات الأهالي للتكفل بها و معالجة الخلل القائم لدفع عجلة التنمية المحلية و النهوض بوضعية سكان المنطقة

### • لجان المجلس الشعبي البلدي<sup>2</sup>:

حتى تتمكن المجالس الشعبية البلدية من أداء مهامها ، أقر قانون البلدية في المادة 24 منه للمجلس إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقتة و التي تتجسد مهامها في:

#### - اللجان الدائمة

أقر قانون البلدية لسنة 2012 أن تشكيل اللجان الدائمة يتم بإقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي ومداولة من المجلس الشعبي البلدي ، وتقوم هذه اللجان بإعداد نظامها الداخلي و تعرضه على المجلس للمصادقة عليه كما ألزمت المادة 35 من نفس القانون على ضرورة مراعاة التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي عند تشكيلة للجان الدائمة أو اللجان الخاصة و قد ورد في قانون البلدية الجديد أن " يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما المتعلقة :

✓ لجنة الإقتصاد و المالية

✓ لجنة الصحة و النظافة و حماية البيئة

✓ تهيئة الإقليم و التعمير و السياحة و الصناعات التقليدية

✓ الري و الفلاحة و الصيد البحري

✓ الشؤون الإجتماعية و الثقافية و الرياضية و الشباب

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 7

<sup>2</sup> - عمار بوضياف: المرجع السابق، ص - ص 193-194 بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

وبينت المادة عدد اللجان حسب التعداد للبلدية و الذي يكون على النحو التالي:

- ✓ ثلاثة (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو اقل
- ✓ أربع (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة
- ✓ خمس (5) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة
- ✓ ست (6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة

### - اللجان المؤقتة

أقرت المادة 33 من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء لجان خاصة بذات الكيفية بالنسبة للجان الدائمة و تتشكل أيضا عن طريق نظام المداولة بناءا على إقتراح رئيس المجلس الشعبي البلدي ، و هي لجان يتم تعيينها و تكليفها بمهام واضحة و محددة كالتحقيق في أمر معين وعلى العموم فهذه اللجان الخاصة في المجلس هي لجان مؤقتة و عارضة في سير أعمال المجلس و لا تتشكل إلا نادرا ، غير أن المهام المنوطة بها تجعلها تتقصى عن الحقائق و بعض التجاوزات و العمل على التصدي لها و مواجهتها و إيجاد الحلول الممكنة المناسبة لذلك

### ❖ ثالثا: إختصاصات وصلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

#### 1- إختصاصات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

##### أ- إختصاصات المجلس الشعبي الولائي

يمكن تحديد إختصاصات المجلس الشعبي الولائي في كونه<sup>1</sup>:

يتم من خلال مختلف جلسات المجلس الشعبي الولائي الإهتمام بكافة الأشغال و الأعمال التي تنهض بالتنمية الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و تهيئة إقليم الولاية و حماية البيئة حيث تكون هذه الجلسات فرصة لطرح إشكاليات عدم كفاية البرامج التي إستفادت منها الولاية و العمل على تسجيل برامج إضافية تتماشى مع الإحتياجات المسجلة

<sup>1</sup>- بعلي محمد الصغير: المرجع السابق ، ص ص85-86 بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

يحرص على ترقية المؤهلات النوعية المحلية للولاية من خلال العمل على إستغلال الإمكانيات المتوفرة فيها بصفة عقلانية و تحديد المناطق التي تعاني من العجز و العمل على تغطيتها بالدراسات و المخططات لاعادة ترقيتها و تحسينها

إن متطلبات التنمية تستدعي أيضا الإهتمام بالإرتقاء بمؤشرات القطاع الثقافي كالمحافظة على التراث الثقافي المادي و غير المادي و التاريخي من خلال المحافظة وإعادة الإعتبار للمعالم الأثرية للمنطقة وتهيئة دور الثقافة و تحديثها ، وهذا ما يدخل أيضا في إختصاصات المجلس الشعبي الولائي و الذي تسعى لجنة الشؤون الإجتماعية و الثقافية خاصة لتحقيقه من خلال المحافظة على الثقافة بمختلف مكوناتها التراثية و التاريخية و ترقية و دعم المعالم الثقافية التي تزخر بها الولاية

كما يسعى المجلس الشعبي الولائي للقيام بمبادرات محلية لخلق الشراكة و التعاون بين البلديات خاصة المجاورة وهذا في إطار التضامن مع البلديات الصغيرة بهدف ترقيتها

يعمل على ترقية و توسيع الفلاحة و تشجيع المبادرات في قطاع الإستثمار الفلاحي و السكن الريفي و تشجيع الثروة الغابية و إبداء الراي في المشاريع المتعلقة بها ، و حماية البيئة و الغابات و المحافظة على الموارد المائية و الثروة الحيوانية و النباتية و تشجيع عمليات التشجير

يهتم بإبداء الرأي في كل ما يتعلق بالهياكل التعليمية و الرياضية و الترفيهية و ترقية كل مامن شأنه رفع مستوى التعليم و التكوين و الرياضة بالمنطقة ، كما يتدخل في العمل على تحقيق الأهداف المسطرة على ضوء تسطير مختلف البرامج التنموية لهذا القطاع حيث تتولى الولاية إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي و التقني و التكوين المهني

يهتم المجلس الشعبي الولائي بقطاع النشاط الإجتماعي و الثقافي و يقوم بعدة أعمال في هذا المجال و المتمثلة خاصة في دعم الجمعيات الخيرية و حماية الأمومة و الطفولة و التشغيل وخاصة بالنسبة للشباب ، إنجاز هياكل الصحة العمومية ، مساعدة الفئات الإجتماعية المحتاجة إنشاء المؤسسات الثقافية و الرياضية و مراقبة المراكز التابعة للنشاط الإجتماعي

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

يساهم المجلس و يشجع على إنشاء مؤسسات البناء و التعاونيات العقارية من خلال متابعة مخطط الولاية و التهيئة العمرانية و الإسكان حيث يتم على مستوى جلسات المجلس الولائي دراسة ومراجعة مخططات الولاية للتعمير و الإسكان و خاصة تلك المتعلقة بإنعدام الأوعية العقارية لإحتضان مشاريع السكن و تجنيد مساحات عقارية إضافية تستوعب كافة المشاريع التنموية الخاصة بهذا القطاع الحساس

### ب- إختصاصات المجلس الشعبي البلدي<sup>1</sup>

تعمل المجالس الشعبية البلدية على المشاركة في تحقيق التنمية المحلية في جميع الجوانب وعلى جميع المستويات ، وهذا بهدف تجسيد مبدأ الديمقراطية و تطبيق سياسة اللامركزية في الحكم بغية تقريب الإدارة من المواطن و تفعيل مشاركة الأهالي في تسيير شؤونهم و إنشغالهم من خلال الأعضاء الممثلين لهم في هذه المجالس وحتى تتمكن المجالس من تفعيل هذه الأدوار فقد خول لها القانون عدة صلاحيات تمس جوانب مختلفة من المجالات لعل أهمها:

#### • في مجال تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و التخطيط:

يخول القانون للمجالس الشعبية البلدية بموجب المادة 107 و 108 وضع مخططات تنموية على المستوى القريب و المتوسط و البعيد حسب عهده الإنتخابية وهذا في إطار المخطط الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية مع الأخذ بعين الإعتبار البرامج الحكومية و مخطط الولاية ، مع الإشارة أن المجلس حتى يتمكن من القيام بهذه المهمة يلجا إلى بنك المعلومات على مستوى الولاية يتوفر على كافة الدراسات و المعلومات و الإحصاءات الإجتماعية و العملية المتعلقة بالولاية وفي هذا الإطار أيضا يقوم المجلس الشعبي البلدي برسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية ، وهذا ما جعل المشرع الجزائري يعترف للبلدية بمهمة ممارسة الرقابة الدائمة على عمليات البناء و التأكد من مطابقتها هذه العمليات حسب دفتر الشروط العقاري مع وجوب عند وضع المخططات مراعاة النسيج العمراني و المساحات المخصصة للفلاحة في البلدية و الحفاظ على الطابع الجمالي للبلدية كما أوجب القانون إلزامية موافقة المجلس الشعبي البلدي على المشاريع التي قد تنطوي على مخاطر بغرض حماية البيئة و المحافظة على الصحة كما

<sup>1</sup> - عمار بوضياف: المرجع سابق، ص ص ، 200، 201 ، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

أقر المشرع الجزائري للبلدية حماية التراث العمراني و المواقع الطبيعية و الأثار و المتاحف و كل شيء له قيمة تاريخية أو جمالية و الحفاظ على وعائها العقاري و منح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية و الإستثمار الاقتصادي كما حول المشرع للبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور و المحافظة على النظافة العمومية و الطرق و معالجة المياه القذرة و توزيع المياه الصالحة للشرب كما تتكفل البلدية بمهمة حماية التربة و الثروة المائية

### • في المجال المالي:

يقوم الأمين العام للبلدية و تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد مشروع الميزانية اللازمة لتغطية مشاريع و متطلبات المنطقة حيث يعمل رئيس المجلس الشعبي البلدي على تقديم مشروع الميزانية أمام أعضاء المجلس للمصادقة عليه وفي هذا الإطار يتولى المجلس الشعبي البلدي المصادقة على الميزانية الأولية للبلدية وذلك قبل تاريخ 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية أي من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها أما الميزانية الإضافية فيتم التصويت عليها قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ فيها و يتم التصويت على هذه الإعتمادات باب باب و مادة مادة

### • في المجال الإقتصادي:

يمنح القانون و طبقا للمادة 109 من قانون البلدية صلاحية أن تخضع إقامة أي مشروع إستثمار أو تجهيز إلى إقليم البلدية أو أي مشروع في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الراي المسبق للمجلس الشعبي البلدي و التكفل بحماية الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء كما يتولى المبادرة بكل إجراء من شأنه النهوض بالتنمية الإقتصادية المنشودة في البلدية و على هذا الأساس نجد أن المجلس الشعبي البلدي يتدخل لأخذ كافة التدابير و البرامج التي تساهم في تشجيع الإستثمار و ترقيته

### • في المجال الإجتماعي:

منح المشرع الجزائري بموجب المادة 122 من القانون 10/11 للبلدية أحقية المبادرة في إتباع الإجراءات الخاصة بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي و ضمان صيانتها و ترميمها و الحق في تسيير المطاعم المدرسية و التكفل بتوفير النقل المدرسي للتلاميذ خاصة للذين يقطنون

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

بأماكن بعيدة بمسافات كبيرة عن مدارسهم و في إطار الإمكانيات المادية المختلفة لكل بلدية من الضروري العمل على توفير فضاءات للترفيه و خلق مرافق للرياضة و الشباب و صيانة المساجد و المدارس القرآنية التابعة لها ، و في حدود القدرة المالية للبلدية يستلزم عليها إنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها أما في مجال السكن فتشجع البلدية كل المبادرات الهادفة للترقية العقارية على مستوى البلدية إلى جانب عملها في تعبيد الطرقات و تنظيف الأحياء ومساعدة الأولياء في مصاريف التمدرس و الإعانات لذوي الإحتياجات الخاصة و المساهمة في تقديم بعض الإعانات المادية للمحتاجين وبعض الفئات المعوزة كالمساهمة في تقديم قفة رمضان و ألبسة العيد للأطفال

### 2- صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر:

#### أ - صلاحيات المجلس الشعبي الولائي<sup>1</sup>:

- يضطلع المجلس الشعبي الولائي بالصلاحيات المخولة له طبقا للقوانين الساري المفعول على النحو التالي:

- ✓ يكرس المجلس الشعبي الولائي التمثيل في مختلف القضايا التي تهم الولاية
- ✓ يمارس مهام الرقابة طبقا للأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول
- ✓ يعقد أربع (4) دورات عادية في السنة كما يمكنه عقد دورات إستثنائية عند الإقتضاء
- ✓ يحدث في أي وقت لجنة تحقيق حول القضايا المرتبطة بتسيير الولاية و تتميتها بطلب من رئيس المجلس أو ثلث أعضاء المجلس الممارسين و بإقتراح من الوالي طبقا للمادة 35 من قانون الولاية
- ✓ يمكن للمجلس الشعبي رفع لوائح عن طريق رئيسه إلى الجهات المركزية المعنية في كل القضايا الهامة المتعلقة بشؤون الولاية
- ✓ يشكل المجلس الشعبي الولائي لجانه الدائمة و يصادق عليها

<sup>1</sup> - انظر المادة 33 من الملحق رقم 06

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### ب- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي<sup>1</sup>:

تنص الفقرة الثانية من المادة 107 أن اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي و طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما فإن المجلس الشعبي البلدي يشارك في إعداد عمليات تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة و تنفيذها و من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي أيضا إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي و لاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية و التأثير في البيئة كما يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء ، و لاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية و من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي أيضا مبادرته بكل عملية و يتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز و بعث تنمية نشاطات إقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية و مخططها التتموي ، و لهذا الغرض فهو يقوم بجميع التدابير التي من شأنها تشجيع الإستثمار و ترقيته كما يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الأضرار بالبيئة و الصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي بإستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع لأحكام المتعلقة بحماية البيئة و يحرص المجلس الشعبي البلدي على تسمية كافة المجموعات العقارية السكنية و التجهيزات الجماعية و كذا مختلف طرق المرور المتواجد على إقليم البلدية كما تساهم البلدية إلى جانب الدولة في التحضير و الإحتفال بالأعياد الوطنية وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية و لاسيما منها تلك المخددة للثورة التحريرية

<sup>1</sup> - عمار بوضياف : المرجع السابق، ص-ص 200-201

### ❖ رابعاً: دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر مهمة تحقيق التنمية المحلية من المهام الأساسية الملقاة على عاتق المجالس المحلية و تنحصر مسؤولياتها في العمل على تنمية المجتمعات المحلية من جميع الجوانب وذلك من خلال العمل على التخطيط لوضع برامج عملية ومتابعة تنفيذها ، فنشاط المجالس المحلية بمستوياتها المختلفة يجب أن يصب في عملية تجسيد الغسراتيحية التتموية المحلية و يبرز دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية أكثر من خلال الصلاحيات و الإختصاصات التي خولها لها قانون الجماعات المحلية

- وعليه يمكن إيجاز أهمية ودور هذه المجالس في تحقيق التنمية المحلية في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- تشخيص ظروف السكان المحليين و الوقوف على إحتياجاتهم الفعلية في جميع المجالات و من ثمة العمل المستمر لتوفير متطلباتهم لتلبية إنشغالاتهم
  - وضع خطط محلية تتماشى مع مخطط التنمية للولاية
  - تشجيع المبادرات المحلية عن طريق منح بعض الإمتيازات لتعزيز حب العمل و الإبداع
  - القيام بخطط عمرانية للنهوض بالترقية العقارية للمنطقة
  - توفير الهياكل الضرورية لتحفيز على القيام بأنشطة ثقافية و رياضية و ترفيهية
  - تنمية الموارد الطبيعية و البشرية و جعلها أكثر مردودية باستمرار
- إن العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية بإعتبارها وحدة من وحدات الإدارة المحلية و تنمية المجتمع هي علاقة تبادلية حيث يساهم الحكم المحلي في الإسراع بعمليات التنمية للمجتمع وكذلك تسهم التنمية في دعم نظام الإدارة المحلية ، و تصحب عمليات تنمية المجتمعات المحلية حدوث تغيرات في البناء الإجتماعي عن طريق توسيع حجم الطبقة المتوسطة وكذلك عن طريق رفع متوسط الدخل و زيادة عدد المؤسسات و الهيئات الإقتصادية و الإجتماعية الأمر الذي ينعكس على دعم العمل الجمعي و زيادة قدرة المشاركة الشعبية في شؤون الحكم و الإدارة كما ونوعاً ، فالمجالس المحلية مسؤوليتها الأساسية هي تنمية المجتمعات المحلية سياسياً

<sup>1</sup> - علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس احمد عبده: علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 2009، ص169



## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

اقتصاديا إجتماعيا ولتحقيق هذه الأهداف يلزم وضع برامج عملية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها لتحقيق عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع المحلي<sup>1</sup>

- كما يمكن للمجالس المحلية المنتخبة تحقيق التنمية المحلية من خلال تبني السياسات التالية:<sup>2</sup>

- الإشهار و الإعلان عن المشروعات الخاصة بالسياسة التنموية المحلية
- إشراك المواطنين في التخطيط لتنمية محلية وعملية صنع القرارات
- إثارة إهتمام المواطنين بالقضايا المحلية و السعي لحلها بالإستثمار الأمثل للإمكانيات و الموارد المتاحة

ووفقا لما تم عرضه يمكن أن نستخلص أن للمجالس المحلية المنتخبة دور كبير في الدفاع عن مصالح المواطنين و تسعى ضمن إستراتيجياتها الخاصة للنهوض بالمجتمع المحلي وترقية منطقتهم من خلال خلق الأجواء المشجعة لتحقيق ذلك وتوفير البيئة و المناخ الملائمين للدفع بعجلة التنمية المحلية ، وذلك بالمساهمة في إنجاز المشاريع التنموية وخلق فرص عمل للشباب و الدفع بممثلي الأحياء وممثلي المناطق الريفية لرصد الواقع المعيشي لهذه المناطق ومن ثمة تشخيصها للوقوف على أهم معوقات التنمية المحلية التي تستدعي تدخل المجالس المحلية لحلها

### ❖ خامسا: معوقات مشاركة المجالس المنتخبة المحلية في التنمية المحلية

تعرض المجالس المحلية الكثير من المعوقات التي تعيقها عن تفعيل أدوارها التنموية<sup>3</sup>:

1- نقص الصلاحيات المخولة للمجالس المحلية و إسناد مهمة التصديق على تنفيذ القرارات إلى السلطات المركزية

2- الرقابة على المجالس المحلية تحد من قدرتها على المساهمة في عملية التنمية المحلية فمثلا الرقابة

على ميزانية البلدية التي تبقى حبيسة الأدرج ولا تنفذ إلا بعد ان يصادق عليها الوالي وهذا ما يؤدي الى

محدودية البلديات في التصرف في اموالها

1 - محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2009، ص-ص، 228- 230، بتصريف

2 - محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 2009، ص-ص، 228-230

3 - رشاد احمد عبد اللطيف : اساليب التخطيط للتنمية المكتبية الجامعية، الاسكندرية ، 2002، ص-ص ، 96-97 بتصريف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

- 3- ضعف المشاركة الشعبية في مساندة الهيئات المنتخبة لتسيير الشؤون العامة المتعلقة بالتنمية المحلية
- 4- التحالف الحزبي بين الأعضاء في المجالس المحلية و الهيمنة على حزب الأقلية
- 5- نقص التمويل و العجز في التحصيل الجبائي و التهرب الضريبي مقارنة بكثرة النفقات
- 6- إنتشار الفساد داخل المجالس المحلية المنتخبة و تغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة و تنشي ظاهرة الفساد الإداري و الرشوة و الصفقات الغير قانونية و ضعف المعايير الأخلاقية
- 7- التسيير التقليدي للمجالس المحلية و إفتقارها لأساليب التسيير العصرية و ضعف كفاءة المنتخبين المحليين

- ويمكن حصر أهم النقائص المسجلة في تسيير المجالس المحلية في النقاط التالية<sup>1</sup>:
- عدم قدرة رؤساء المجالس البلدية ورئيس المجلس الشعبي الولائي على تحديد مهامهم كمثلين للشعب و كمثلين للدولة
- نقص التكوين و التأطير السياسي للأعضاء و تحيز أعضاء الحزب الواحد على حساب الصالح العام
- ضعف المعايير الخاصة بإختيار رؤساء المجالس المحلية فمن النادر جدا أن نجد رئيسا تتوفر فيه جميع متطلبات العمل السياسي
- إختيار المترشحين على أساس العروشية و النسب العائلي لضمان أكبر عدد ممكن من الأصوات وهذا ما يتعارض مع مبدأ الكفاءة السياسية و المؤهل العلمي الذي يتطلبه العمل السياسي
- عدم ضبط شروط إختيار المترشح للمحليات بقواعد تتعلق بالخبرة السياسية و المؤهل العلمي وخاصة إذا تعلق الأمر بإختيار رؤساء المجالس الشعبية فالنتيجة ستتعرض سلبا على أداءه و الذي يترتب عنه تضيع مصالح المواطنين وعدم مصداقية هذه المجالس
- مشكل محدودية صلاحيات المنتخبين و الذي يجعلهم غير قادرين للتدخل في حل و مواجهة مشكلات المواطنين

<sup>1</sup> - بو عيسى سمير: المرجع السابق، ص-ص ، 42، 43 بتصرف

### ❖ سادسا: نظام الكوتا كألية لتجسيد الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

#### 1- التأصيل القانوني لنظام الكوتا

لقد كانت المرأة في المجتمعات القديمة وليست بالبعيدة محرومة من المشاركة السياسية سواء بترشحها أو إنتخابها إذ كان هذا النشاط السياسي يقتصر على الرجل فقط، وقد كان عدم إعتراف الدول الأوروبية بمبدأ المساواة راجع إلى موقف الكنيسة الرومانية التي كانت بدورها لا تعترف بالمساواة بين الجنسين " لكن ومع الزمن فقد فرض هذا المبدأ نفسه في الحياة العصرية التي تميزت بالوعي و الإدراك و التقدم الفكري ، الذي جسد معادلة المساواة بين الرجل و المرأة ورفض التمييز عن طريق الجنس، فأصبح للمرأة الحق في أن تنتخب و تنتخب وأيضا وبظهور نظام الكوتا الذي جعل لها نصيب في المقاعد السياسية في المجالس المنتخبة " <sup>1</sup>

وهذا النظام الذي ترجع أصوله التاريخية إلى مصطلح الإجراء الإيجابي حيث أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة أما من قبل السلطات الحكومية او من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص ، وقد كان في الأصل ناجما عن حركة الحقوق المترتبة عن اضطهاد الأقلية السوداء الذي أطلقه لأول مرة الرئيس الكندي في عام 1961 وتابعه جونسون في برنامجه الذي كان يمثل جزءا من الحرب على الفقر في البداية في عام 1965 ، فتولد عن هذا نظام الذي عرف بالنظام النسبي في توزيع الحصص و أخذ إسم ( الكوتا ) حيث طبق هذا النظام في بداياته على الطلاب من الفئة السوداء التي تمثل الأقلية الفقيرة بأن تخصص لهم نسب معينة لإلتحاقهم بالدراسة و بعد هذا الإنتشار طالبت به فئات اخرى مثل الحركة النسائية ، فأمتد إلى بلدان عديدة كانت تشعر فيها الأقليات بانها محرومة من الحقوق " <sup>2</sup>

<sup>1</sup> - دندن جمال الدين: نظام الحصص كالية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية - مجلد 07 ، العدد 06 ، سنة 2018، ص-ص 13،14 ، بتصرف  
<sup>2</sup> -فايزة عمايدية : اليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة ، مجلة العلوم الانسانية عدد 50 ، جامعة الاخوة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2018 ، ص-ص 139،140 ، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

وبالتالي فإن نظام الكوتا نشأ في الغرب وفي أمريكا بوجه خاص ليعالج مشكلة غجتماعية خاصة بالفئات المضطهدة او المهمشة وفق النظام الغربي العنصري الذي تلاشى بشكل نسبي بعد تطبيق نظام الكوتا

### 2- اهداف نظام الكوتا<sup>1</sup>

سعت معظم الدول للعمل على إقحام المرأة في المجال السياسي لتجسيد مبدا المساواة التي أقرتها القوانين و الدساتير و تبنت في ذلك نظام الكوتا كألية لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في المجال السياسي و زيادة تمثيلها كما سعى هذا النظام لتحقيق الأهداف التالية:

القضاء على السياسة العامة بما يكفل لها المساواة مع الرجل في الحقوق السياسية و الإقتصادية المدنية و تغيير الثقافة السائدة و الصورة النمطية حول المرأة لاسيما في المجتمعات المحافظة من خلال دعم مشاركتها في الحياة السياسية و إشراكها في إيجاد الحلول لمختلف القضايا خاصة التي لها علاقة مباشرة بالنساء

هذا فضلا على تعزيز دور المرأة في المجتمع حسب ما أقرته الدساتير و القوانين الدولية و العمل على تطبيق و تجسيد جميع الإتفاقيات و المعاهدات المناهضة لحقوق المرأة ميدانيا لضمان مشاركتها السياسية و إقحامها بقوة القانون في المجال السياسي وهو الضمان الوحيد لولوجها عالم السياسة في ظل ثقافات مجتمعية ذكورية تحتكر سلطة صناعة القرار ولا تؤمن بقدرات المرأة ومساواتها مع الرجل و حقها الكامل في الشراكة معه وفي غياب الكوتا لن يسمح للمرأة بالمشاركة السياسية

حاجة الحياة السياسية إلى الخبرات النسائية التي تساعد على تنمية المجتمع من خلال رفعها لمشاكل و إحتياجات أكثر من نصف المجتمع الذي أكثر من نصفه نساء لهذا اصبحت المشاركة السياسية للمرأة مطلبا مهما لتعزيز مبدأ الديمقراطية و تحقيق العدالة الإجتماعية و مظهر من مظاهر تقدم الدول و تطورها و مؤشر للحداثة والرقى

<sup>1</sup> - عبد الغاني بولكور: نظام الكوتا كالية لتكريس دور المرأة سياسيا ، مجلة ابحاث قانونية و سياسية العدد الاول ، الجزء الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيل ، الجزائر، 2016 ، ص 236 ، بتصرف

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جاء نظام الكوتا لخلق نوع من التوازن بين الإنجازات التي حققتها المرأة في مختلف المجالات وما عبرت فيه من كفاءات وإمكانات في هذه المجالات لمنحها فرصة و حماية قانونية لإبراز هذه الإمكانيات في المجال السياسي

الإستفادة من إستمرار طاقات بشرية لها خبرات و إمكانيات لتحقيق مكاسب تعود بالفائدة على المجتمع لأن النساء عادة ما يحملن إنشغالات و قضايا لا يهتم الرجال بإثارتهن وهن بذلك يطرحن قضايا مختلفة و متنوعة

### 3- أنماط نظام الكوتا

#### أ- الكوتا الإلزامية ( الدستورية)

" وهو النمط الذي شاع إستعماله في بعض البلدان خصوصا النامية منها، وهذا من أجل تجاوز المعوقات التي تحول دون وصول المرأة الى سدة المسؤولية السياسية ومواقع صنع القرار السياسي ، وهذا النمط يعني تخصيص حصة معينة للنساء من مجموع المقاعد المكونة للمجلس التمثيلي بطريقة إلزامية اي بمقتضى احكام الدستور و تعرف حينها بالكوتا الدستورية أو بموجب القانون الإنتخابي و تعرف بالكوتا التشريعية"<sup>1</sup>، ومنه فإن هذا النمط هو صورة عاكسة للإلزام الذي سنته القوانين المشرعة لهذا النظام بغية فرض المساواة بين الجنسين و تعزيز مشاركة المرأة السياسية و منحها الفرصة في الشراكة الكاملة مع الرجل في التمثيل السياسي خصوصا في المجالس المنتخبة عموما

#### ب- الكوتا المغلقة

" وهي تعني عدم السماح للمرأة بأن تترشح لأي مقعد نيابي تختاره بمحض إرادتها إن لم يكن من ضمن المقاعد المخصصة في الكوتا وهذا ما يؤمن لها نسبة تمثيل متساوية تماما مع الكوتا المفروضة ، بمعنى أن المرأة هنا تضمن الحصة المخصصة لها بالتمام و الكمال و ليس مسموحا لها بأن تتمثل بأكثر منها"<sup>2</sup>، وهذا النوع من الكوتا هو وجه من أوجه التمثيل النسبي المحدد لكيفيات تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و يعد شكلا من أشكال عدم المساواة

<sup>1</sup> - هادي الشيب : البرلمانيين في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية ، دراسة حالة النائب الفلسطيني ، الجامعة العربية الامريكية، فلسطين، 2017 ، ص-ص 42،43

<sup>2</sup> - محمد طيب دهيمي: تمثيل المرأة في البرلمان - دراسة قانونية لنظام الكوتا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015 ، ص-ص 67-68

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

بين الجنسين اذ يشكل حاجز أمام المساواة الفعلية التي تنص عليها جل التشريعات العالمية بحثها على فتح المجال السياسي للمرأة و منح المرأة فرص المشاركة في الحياة السياسية بشكل فعلي

### ج- الكوتا المفتوحة

" وفيها يمكن للمرشحات الإختيار بين الترشيح للتنافس على مقاعد الكوتا المحددة للنساء أو خارجها لمنافسة المرشحين الرجال على المقاعد الأخرى"<sup>1</sup>، إذن فالكوتا المفتوحة تعتبر ضمان للمرأة بتوسيع فرص فوزها من الجهتين سواء إختارت إكتفاءها بالنسب التي حددها نظام الكوتا أو بدخولها مجال المنافسة مع المرشحين الرجال

### د- الكوتا الحزبية:

وهي نمط متبع من قبل البلدان المتقدمة و السباقة ديمقراطيا، و التي أصبحت أحزابه السياسية في قدرة على تداول السلطة فيما بينها عن طريق الإنتخاب ، إذأ هذه الدول حثت دائما على دور المرأة في المشاركة السياسية بإعتبارها فردا من أفراد المجتمع ، فلها الحق في التمتع بحقوق متساوية مع الرجل فعملت هذه الدول على تحقيق هذه المشاركة بشكل واقعي في الحياة السياسية وذلك بجعل مشاركتها فعلية في أي ممارسة سياسية سواء على مستوى النظام الداخلي للأحزاب التي تشبعت بالفكر الديمقراطي البناء التي تدمج المرأة طوعيا في نشاطها السياسي أو على مستوى تطبيقها لما جاءت به القوانين و التفاعل معه إيجابيا و بشكل طوعي ، وهو ما يعبر عن تواجد الإرادة الحقيقية لهذه الأحزاب في إستقطاب النساء للمشاركة السياسية إيماناً منهم بدور المرأة في المجتمع

### 4- إشكاليات نظام الكوتا النسائية

يسعى نظام الكوتا لضمان وصول المرأة إلى الساحة السياسية و تعزيز مشاركتها في هذا المجال إلا أنه يصطدم بواقع تأييده من قبل البعض أو معارضته من طرف البعض الآخر ولكل من هؤلاء حججهم في ذلك و يمكن تبرير هذه الحجج من خلال:

### أ - المؤيدون لنظام الكوتا

يرى البعض من المؤيدين لهذا النظام أن الكوتا عند تطبيقها ستخفف من نتائج حرمان المرأة و تهميشها و إقصائها الذي إستمر لفتترات زمنية طويلة بسبب الأعراف و العادات و

<sup>1</sup> - هادي الشيب: المرجع السابق، ص - ص 43-44

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

التقاليد و القيم الإجتماعية و الثقافية فالكوتا فرصة للمرأة المؤهلة ان تثبت جدارتها و قدرتها على العمل السياسي كما أثبتته في العمل العام و في داخل المنزل<sup>1</sup>

وبموجب هذا التدخل الذي تم إلزامه بقوة القانون ستمكن المرأة من الإنفلات من قيود الثقافة المحلية التي لا ترى ضرورة لمشاركتها السياسية و سيمكنها هذا التدخل القانوني من فك حصار التهميش و الإقصاء تدريجيا و الذي فرض على المرأة لسنوات طويلة كما يرى أنصار هذا النظام أيضا أنه الحل الأمثل لضمان الحقوق السياسية للمرأة و مشاركتها في صنع القرار السياسي وهذا ما تتطلبه مقتضيات و متطلبات التغيير الإجتماعي الإيجابي و الذي يستدعي ضرورة مشاركة جميع الطاقات المجتمعية على إختلاف نوع جنسها بهدف تحقيق التنمية الشاملة

تطبيق نظام الكوتا يؤدي الى الغاء التمييز بل يتعدى ذلك الى إزالة الحواجز التي تمنع المرأة من الوصول إلى حقها في التمثيل وهنا تبرز ميزة هذا النوع من ناحية المحافظة على حرية خيار الناخب و تجعل المترشحات من النساء غير إتكاليات و تبذل أقصى ما في وسعها لكي تفوز بالمقاعد النيابية وكما أنه وبعبارة أخرى يؤدي إلى تجاوز ضعف التمثيلة السياسية للمرأة في البرلمان و المجالس المحلية بشكل خاص<sup>2</sup> ، وبالتالي ومن هذا المنظور فكسر حاجر التهميش الذي يمنع المرأة من تقديم عطاءتها و تجسيد كفاءتها و مكتسباتها في الواقع السياسي يعد المنطلق الأساسي لأهداف نظام الكوتا ، ومنه فإن هذا النظام يشرك المرأة في الحياة السياسية التي تمثل الجزء النشط من التنمية الإجتماعية

يرى المؤيدون لهذا النظام أن الكوتا باتت تمثل حاجة ملحة لكي تحظى المرأة بتمثيل سياسي عادل يوازي حقيقة حجمها العددي و دورها الإجتماعي ، ويساهم في تسريع خطى تنمية المجتمع و تطويره و القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -نرمين غوانمة وقاسم ثنبيات : المرجع السابق، ص237

<sup>2</sup> - محمد طيب دهيمي: المرجع السابق ، ص 77

<sup>3</sup> - عبد الغاني بولكور: المرجع السابق ، ص238

### ب- المعارضون لنظام الكوتا

يرى البعض أن فكرة الكوتا تتعارض مع مبدأ الديمقراطية و التنافس الحر و المساواة القانونية كما أن بعض أنصار المشاركة السياسية للمرأة عارضوا نظام الكوتا على أساس أن هذا النظام سيقوم بوضع المرأة المحافظة في البرلمان ، وقد يقضي على بقية حقوقها المتبقية كما أن البعض إعتبرها مخالفة دستورية واضحة وذلك لخرقه لمبدأ المساواة من جهة وتعارضه مع مبدأ عمومية الانتخاب من جهة أخرى<sup>1</sup> ، غير أن فكرة معارضة هذا النظام لمبدأ الديمقراطية و التنافس الحر و المساواة لا تتماشى مع مجتمعاتنا المحلية الحديثة العهد بالديمقراطية و التي لا تؤمن بمبدأ تطبيق المساواة بين الجنسين وهو بذلك لم يخترق هذا المبدأ الذي لم يكن له تجسيد حقيقي على أرض الواقع و بقي حبيس المواد القانونية و حبرا على أوراق الإتفاقيات و المعاهدات الدولية و التي ظلت مرفوضة من طرف الثقافة المجتمعية التي تجذر لعدم المساواة بين الجنسين

و أعتبر آخرون أن نظام الكوتا تشويش على الديمقراطية من حيث أنه يفرض على الناخبين مسبقا لإختيار بين مرشحات فقط ، فيما أكد آخرون ضمن نفس الإتجاه أن معرفة نتائج الإنتخابات مسبقا ولو بشكل جزئي على مستوى تمثيلة النساء يفرغ ممارسة الديمقراطية التي تقتضي خوض المنافسة بناء على برامج فوقية تمنحها نوعا من المفاضلة في مواجهة الرجل<sup>2</sup>.

كما يندد المعادون لأنظمة الحصص بطابعها التمييزي و التدخلي و غير الديمقراطي ولهذا تخلت العديد من الدول عن نظام الحصص قائلين ان انظمة الحصص تتناقض اساسا مع مبدأ المساواة بين الجنسين مثلما ماهو منصوص عليه في دستورها او قانونها الوطني ، فهذه المجتمعات الديمقراطية تسعى لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين لذا فهي ترى في هذا النظام تمييز إيجابي لصالح المرأة على حساب الرجل وهو ما يتعارض مع مبدأ الديمقراطية و المساواة المنصوص عليها في قوانينها و دساتيرها ، و بتطبيق هذا النظام سنقتل فرص التنافس القائم على أساس معايير و متطلبات العمل السياسي و سترجح الكفة للمرأة بغض النظر على

<sup>1</sup> - نرمين غوانمة وقاسم ثبيبات : المرجع السابق ، ص 238

<sup>2</sup> - محمد طيب دهيمي : المرجع السابق ، ص 82



## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

---

كفاءتها و قدرتها في تمثيل الشعب وعليه فإن حرص هذه المجتمعات على تجسيد الديمقراطية يتطلب منها فتح المجال للمرشحين لأخذ فرصتهم الحقيقية بغض النظر على جنس المترشح

أما بالنسبة للمعارضون من حيث المبدأ فهم يرون أن المرأة هي المقصرة في حقوقها بإعتبار أن كل التشريعات الدولية و الوطنية تضمن لها تقلد المناصب العامة وممارسة النشاط السياسي على قدم المساواة مع الرجل ودون تمييز إلا أنها تقشل في الوصول إليها عن طريق الكفاءة و الجدارة<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> -عبد الغاني بولكور: المرجع السابق ، ص 239

### ❖ سابعا: تطبيقات نظام الكوتا

نظام الكوتا يمكن تطبيقه أثناء عملية الترشيح أولا كما يمكن تطبيقه على النتائج النهائية للعملية الانتخابية ثانيا

#### 1- الكوتا المطبقة أثناء عملية الترشيح:

تنص المادة 2 من القانون العضوي 12-03 الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة على مايلي: " يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات ، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية على النسب المحددة أدناه بحيب عدد المقاعد المتنافس عليها " :

#### فيما يخص المجالس الشعبية الولائية:

30 % عندما يكون عدد المقاعد 35-39-43- و 47 مقعدا

35 % عندما يكون عدد المقاعد من 51 الى 55 مقعدا

أما المجالس الشعبية البلدية : 30 % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر و البلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين الف نسمة<sup>1</sup>

و بالتالي فإن الكوتا المطبقة أثناء عملية الترشيح تهدف إلى تسهيل وضع النساء في مواقع إستراتيجية ضمن المترشحين على لوائح الحزب أو ضمان ترشيحهم في دوائر محددة بما يضمن لهن فرص متساوية في الهيئات المنتخبة ، كما تتنوع كيفية تطبيقه بهدف وضع قواعد ترشيح مشجعة كتحديد مثلا نسبة 30% كحد أدنى للنساء على القائمة ، دون قواعد واضحة حول ترشيجهن على القائمة وهذا قد تنتج في النظم الانتخابية التي تستخدم القائمة ووضعهن في ذيل القائمة حيث تتضاءل فرصهن في الانتخاب و النساء في هذه الحالة

<sup>1</sup> - لمعيني محمد: دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، دراسة نظرية و قانونية، مجلة المفكر ، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر، ص499

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### 2- تطبيقات نظام الكوتا أثناء عملية توزيع المقاعد

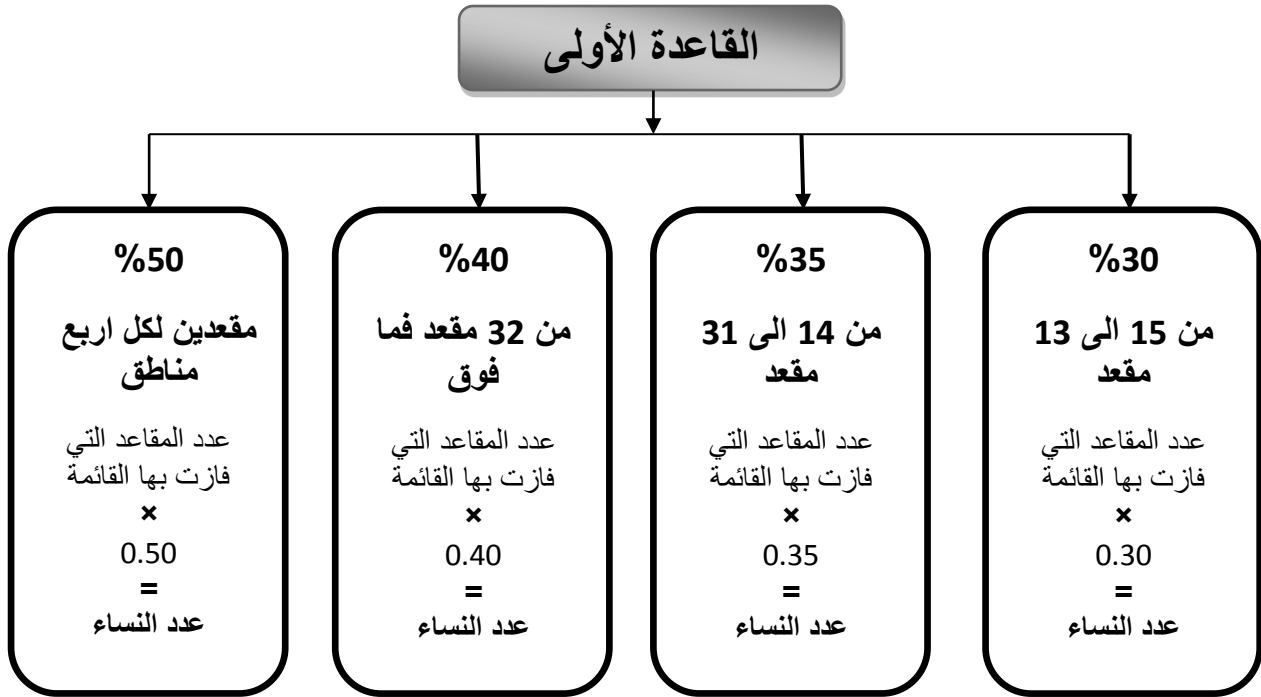
في إطار تطبيق النسب المحددة في القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة يتم تطبيق قاعدتين أساسيتين لتحديد عدد المقاعد الواجب تخصيصها للنساء المترشحات<sup>1</sup>:

- يبني التوزيع وفق القواعد التالية:

#### • القاعدة الأولى:

تحديد المقاعد العائدة للنساء المترشحات على أساس نسب 30%-35%-40%-50% التي حددها نفس القانون العضوي للدائرة الانتخابية المعنية و حسب عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة من قوائم المترشحين

الشكل 02: يمثل كفاءات توزيع المقاعد وفق القانون العضوي رقم 03/12



المصدر : من إعداد الطالبة

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم (07) المتضمن للدليل التقني المحدد لكفاءات توزيع المقاعد حسب النسب المحددة في القانون العضوي 03/12

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### • القاعدة الثانية:

تطبق نتيجة عدد المقاعد التي تحصلت عليها قائمة المترشحين بالنسبة المحددة في الدائرة الانتخابية المعينة فيبقى عدد المقاعد نفس العدد الطبيعي مثال:  $ق = 1 = 5$  فيبقى عدد المقاعد الفائزة بها 5

- أما في حالة الحصول على نتيجة عشرية لعدد المقاعد فإنها توزع بالشكل الآتي:

الشكل 03: يمثل عدد مقاعد المترشحين حسب النتيجة العشرية



المصدر: من إعداد الطالبة

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### ❖ ثامنا: واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المحلية المنتخبة

بعد صدور القانون العضوي رقم 03/12 و 04/12 المتضمن كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وبموجب المواد القانونية المعززة للمشاركة السياسية للمرأة في البرلمان أو المجالس المنتخبة وبعد تطبيقه بصفة فعلية ولأول مرة في الإنتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر 2012 و الإنتخابات التشريعية التي جرت يوم 10 ماي من نفس السنة شهدت الساحة السياسية تزايد في نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية تماشيا مع الإصلاحات السياسية التي ندد بها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وهكذا في تزايد عملية نجاح إستقطاب النساء في المجالس المنتخبة مقارنة بالفترات الإنتخابية السابقة و الجدول التالي يوضح عدد و نسب تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة من إنتخابات 1997 إلى 2012

**جدول رقم (01): يمثل عدد و نسبة النساء المنتخبات في المجالس البلدية و الولائية في  
المحليات من 1997 الى 2012<sup>1</sup>**

انتخابات المجالس الولائية			انتخابات المجالس البلدية			
النسبة	المنتخبات	المرشحات	النسبة	المنتخبات	المرشحات	
6.8	62	905	5,8	75	1281	23 أكتوبر 1997
4.2	113	2684	3.9	147	3679	10 أكتوبر 2002
6.6	133	1960	9	1540	13981	29 نوفمبر 2007
29.6	959	2004	16.5	4120	24891	29 نوفمبر 2012

وما يجدر الإشارة إليه هنا أن:

تواجد المرأة في المجالس الشعبية البلدية يبدو ضعيفا حيث بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية لسنة (1997) - 75 منتخبة من مجموع 1281 مترشحة أي ما

<sup>1</sup> - نجيبة بولوبر: الكوطا النسائية في البرلمان الجزائري نحو خارطة طريق تثمين الاداء السياسي للمرأة النائب ، مجلة ابحاث قانونية وسياسية ، العدد الاول ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر 2016 ص 286

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

يعادل 5.8 % كما عرفت هذه النسبة تراجعاً ملحوظاً فيما يتعلق بإنتخابات المجالس البلدية لسنة 2002 حيث أنتخبت 147 امرأة من بين 3679 مترشحة أي بنسبة 3.9 % أما إنتخابات المجالس البلدية لسنة 2007 فقد شهدت زيادة تدريجية في عدد المنتخبات و الذي بلغ نسبة 9 % وهذه النسب تبقى في عمومها ضعيفة ولا تجسد التمثيل الحقيقي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية ، وقد تكون هذه النسب التي تعبر عن التمثيل الضعيف للمرأة من أهم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية لتبني نظام الكوتا وفرضه كألية إجبارية لزيادة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة و تفعيل مشاركتها السياسية حيث تزامن ظهور هذا النظام مع إنتخابات المجالس المنتخبة لسنة 2012 وقد أسفرت نتائج تطبيقه في هذه الإنتخابات زيادة في تمثيل المرأة في المجالس الشعبية البلدية بشكل كبير لتصل إلى 4120 منتخبة من بين 24891 مترشحة أي ما يعادل نسبة 16.5 % و هي نسبة مرتفعة ولم يسبق تحقيقها في الإنتخابات السابقة

كما أكدت نتائج الجدول أعلاه ان تواجد المرأة في المجالس الشعبية الولائية أيضا ضعيف ولا يختلف عن المجالس الشعبية البلدية حيث بلغ عدد المنتخبات 62 منتخبة في إنتخابات المجالس الشعبية الولائية لسنة 1997 من بين 905 مترشحة أي ما يعادل نسبة 6.8 % أما إنتخابات المجالس الولائية لسنة 2002 فقد أسفرت عن 113 منتخبة من بين 2684 اي بنسبة 4.2 % في حين بلغت نسبة المترشحات في إنتخابات المجالس الولائية لسنة 2007 1990 مترشحة فزت منها 133 منتخبة أي بنسبة تعادل 6.6 % أما إنتخابات المجالس الشعبية الولائية للعهد الانتخابية 2012 فقد شهدت قفزة نوعية في تزايد عدد النساء حيث إرتفع عدد المنتخبات الى 959 منتخبة من بين 2004 مترشحة أي ما يقارب 29.6 % وهي نسبة تقترب كثيرا من النسبة التي تطمح الكوتا لتحقيقها أي نسبة 30 % وهو مؤشر هام ودليل واضح على قدرة هذا النظام على تحقيق الأهداف التي يصبوا لها في تزايد عدد النساء على الساحة السياسية وما يلفت الإنتباه أيضا حول هذه النسب أن عدد المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية يفوق بكثير نظيرتهن في المجالس الشعبية البلدية

وما يجب أن نشير إليه بناء على هذه الإحصائيات أن النسبة المرتفعة في مترشحات او ناخبات المجالس الشعبية الولائية والبلدية في الإنتخابات المحلية لسنة 2012 مقارنة بالعهد

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

---

السابقة لهذه الإنتخابات (2007) و التي تضاعفت فيها النسبة تقريبا كما أن نسبة النساء في المجالس الشعبية الولائية قد وصلت إلى أربع أضعاف تقريبا عن سابقتها في إنتخابات 2012 مقارنة بإنتخابات 2007 ، وهي قفزة نوعية في تزايد عدد النساء ظفرت بها إنتخابات 2012 وهذا ما يدفعنا للتأكيد على فاعلية آلية الكوتا و قدرتها على تحدي الثقافات المجتمعية المحلية لزيادة عدد النساء في المجالس المحلية المنتخبة

## الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة

### ➤ خلاصة الفصل:

من المؤكد وبعد عرض هذا الفصل القول أن المجالس المحلية المنتخبة لها دور فعال في تحقيق التنمية المحلية وتزايد وتيرة البرامج التنموية المحلية ، على إعتبار أنه جهاز تسند إليه مهمة تمثيل السكان المحليين القادرين على إدارة الشؤون المحلية و القيام بالخدمات العامة و الحرص على التكفل بإحتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي حيث تستمد هذه المجالس شرعيتها طبقا للصلاحيات التي خولها لها القانون غير أن تحقيق التنمية المحلية على مستوى هذه المجالس تعترضه جملة من المعوقات الداخلية و الخارجية و العديد من النقائص التي تسجل في تسييره ، كما توصلت نتائج هذا الفصل أن المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة لايزال يعتريها نوع من الغموض لحدثة التجربة السياسية للمرأة من جهة ومن جهة أخرى إختلاف الآراء المؤيدة و المعارضة لإقحام المرأة المجال السياسي ، وهذا ما زاد من إتساع الفجوة بين ما تقره القوانين المدنية من حقوق سياسية للمرأة وبين ما تفرضه القوانين العرفية التي تعمل بقصد لفرض الحصار على الممارسات الميدانية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة



الرياضة الثاني

الأطراف الميداني للدراسة



## الوابع الثاني

### الإطار الميداني للدراسة

✓ الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبحوثات

✓ الفصل السادس: تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في

النموض بالمجتمع المحلي

✓ الفصل السابع: عدم القبول الإجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في

المجالس المحلية المنتخبة

✓ الفصل الثامن: المهارات السياسية و مشاركة المرأة في المجالس

المحلية المنتخبة

## الفصل الخامس

وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة

للمبحوثات





### ■ تمهيد:

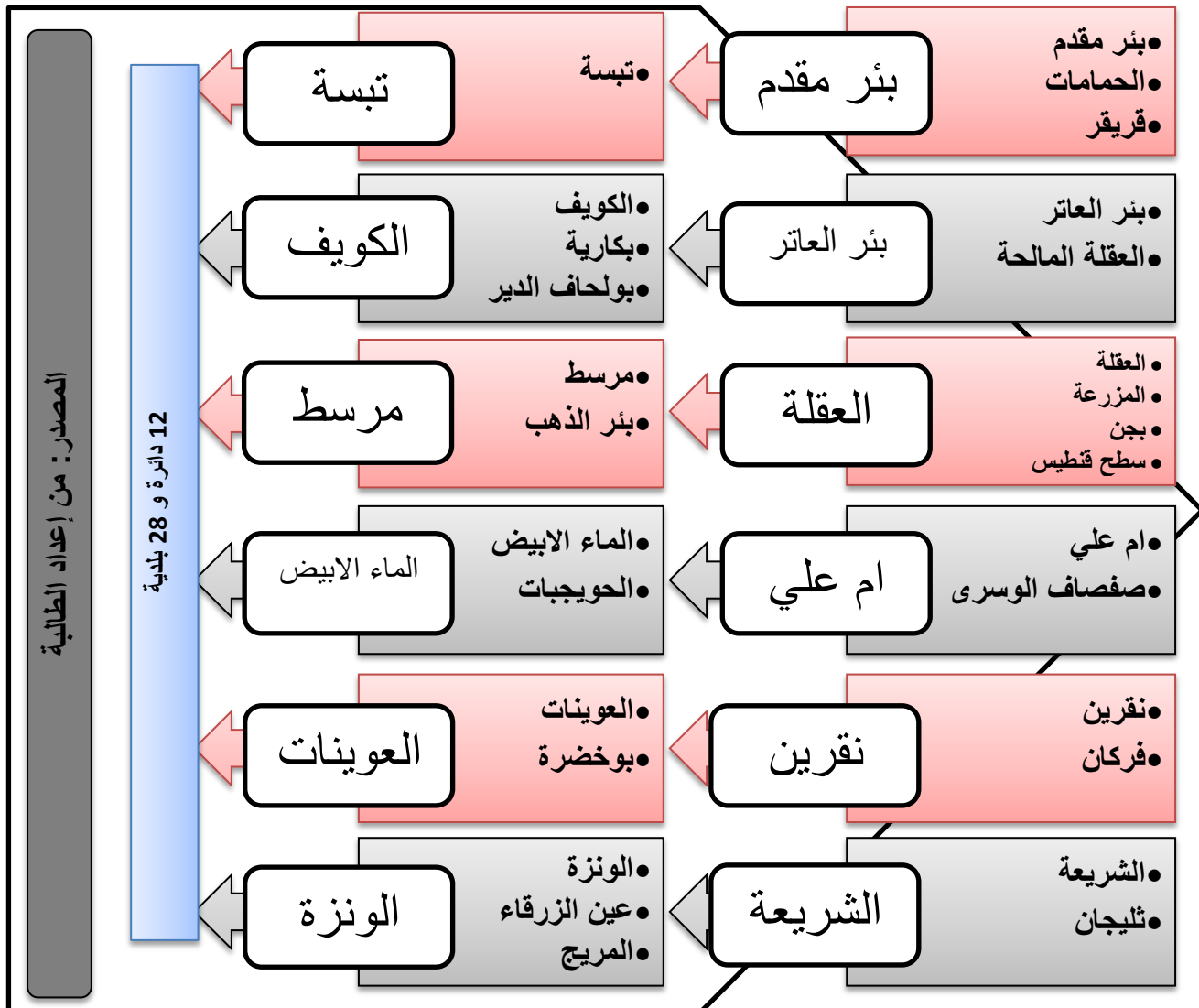
سيتم من خلال هذا الفصل الميداني الأول من الدراسة الكشف عن المعلومات الخاصة بميدان الدراسة بشكل تفصيلي وذلك بالتعرف على المجال المكاني لميدان الدراسة من خلال التعرف للهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي البلدي و الولائي لبلدية تبسة و التفصيل فيه ، إنطلاقا من التعرف على مصالحه ولجانه هذا إضافة إلى التعرف إلى المجال الزمني للدراسي و الذي تم تسجيله في شبكة الملاحظات في الملحق رقم (03) ، و سيتم تحديد المجال البشري للدراسة من خلال عرض الخصائص العامة للمبوهات و تحليلها كما سنتطرق في هذا الفصل إلى تحديد الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة بداية من عملية إختيار العينة وصولا إلى أدوات جمع البيانات وأهم الطرق المتبعة في تحليلها

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

### 1. مجالات الدراسة:

- المجال الجغرافي ( المكاني): تمت هذه الدراسة الميدانية في ولاية تبسة وبالتحديد في المجلس الشعبي الولائي ومختلف بلديات ولاية تبسة
- التعريف بميدان الدراسة ( ولاية تبسة):

تعتبر ولاية تبسة منطقة جد إستراتيجية من حيث موقعها الجغرافي، تبلغ مساحتها 13.878 كلم مربع ، تقع في الشمال الشرقي للوطن ، يحدها من الشمال ولاية سوق أهراس و غربا ولايتي أم البواقي و خنشلة ، وجنوبا ولاية الوادي ، أما شرقا فتحدها الجمهورية التونسية على إمتداد 879 كلم مربع من الحدود ، تتشكل من 12 دائرة و 28 بلدية يقدر تعداد سكانها بـ 684.703 نسمة هذا حسب الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 2008 أما بتاريخ 31 ديسمبر 2013 فقد بلغ 706.092 نسمة بمتوسط كثافة سكانية تقدر بـ 51 نسمة كلم مربع تتمتع الولاية بمؤهلات سياحية هامة تتركز أساسا على المواقع التاريخية و الأثرية التي تؤكد عراقة تاريخها و التي يجب المحافظة عليها كما تتركز الولاية على العديد من الطاقات و الإمكانيات الكبرى من مناجم و فلاحية. إلخ و المخطط التالي يوضح ذلك الشكل (04): يوضح دوائر و بلديات ولاية تبسة :



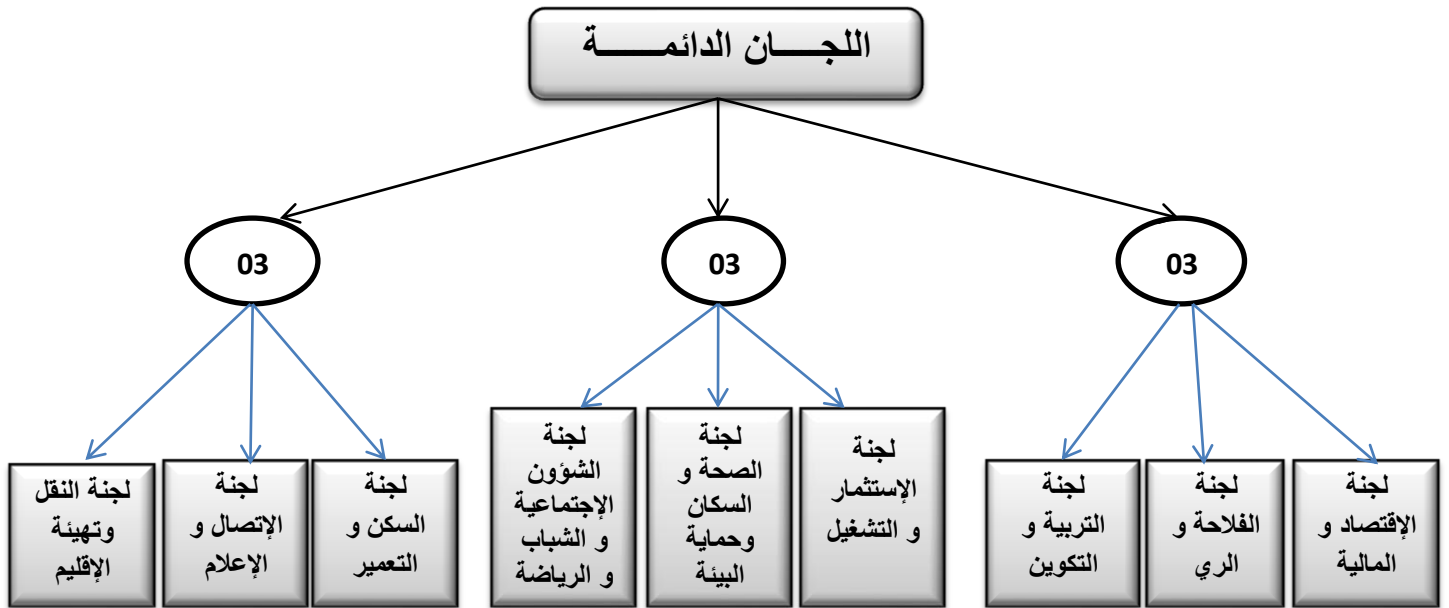
## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

يسهر على ترقية الولاية مجالس محلية منتخبة تعمل جاهدة لتحسين الإطار المعيشي للمواطن و المساهمة في النمو الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي ، و تتمثل هذه المجالس المحلية في المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي

### - المجال الجغرافي للمجلس الشعبي الولائي:

وهو مجلس منتخب يمارس صلاحياته المخولة له قانونا على مستوى مناطق الولاية و يتشكل المجلس الشعبي الولائي من لجان متخصصة لدراسة الأوضاع و المسائل الخاصة بالولاية و التكفل بإنشغالات المواطنين و متطلباتهم ، و تنقسم هذه اللجان إلى لجان دائمة و أخرى غير دائمة و تتكفل كل لجنة بمهامها حسب إختصاصها و المخططات التالية توضح ذلك:

### - اللجان الدائمة

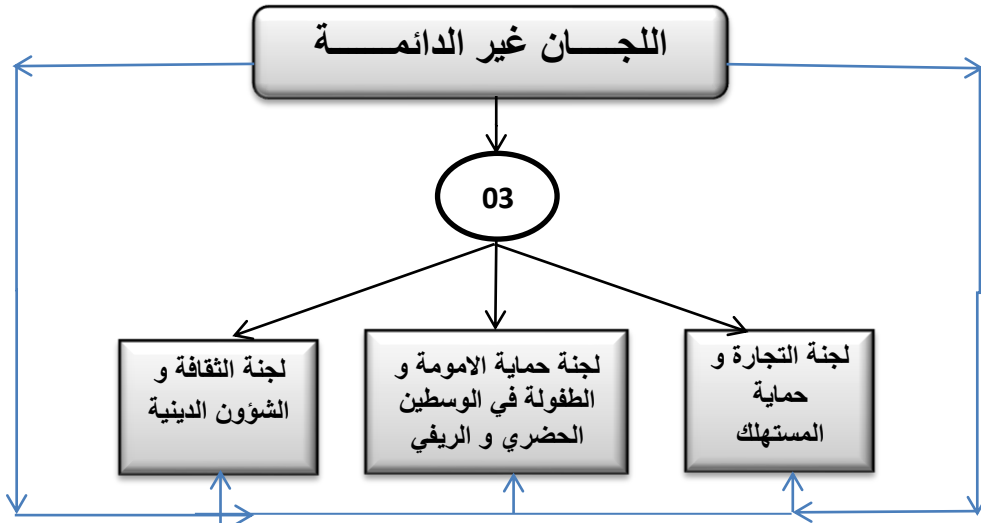


الشكل رقم (05): يمثل اللجان الدائمة للمجلس الشعبي الولائي ( تبسة )

المصدر: من إعداد الطالبة

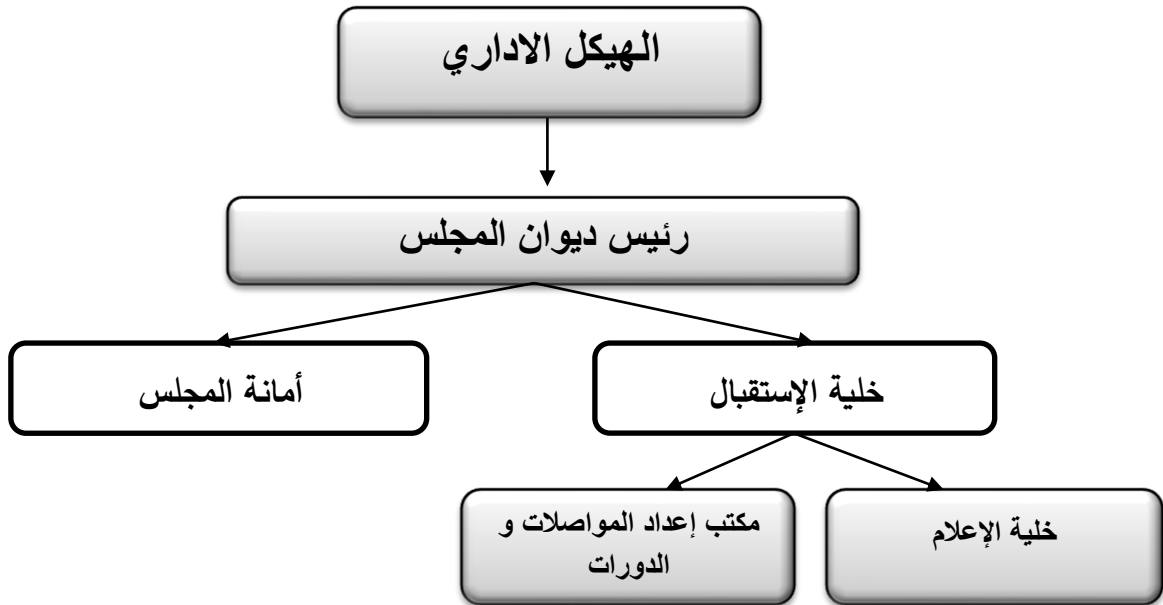


- اللجان غير الدائمة:



الشكل رقم (06): يمثل اللجان الغير دائمة للمجلس الشعبي الولائي ( تبسة )  
المصدر: من إعداد الطالبة

ويتواجد بالمجلس الشعبي الولائي طاقم إداري يسهل على أعضاء المجلس تأدية وظائفهم و  
بنظم سير الأمور الإدارية بالمجلس ، و يمكن تقسيم الهيكل الإداري بالمجلس الشعبي الولائي  
من خلال المخطط التالي :



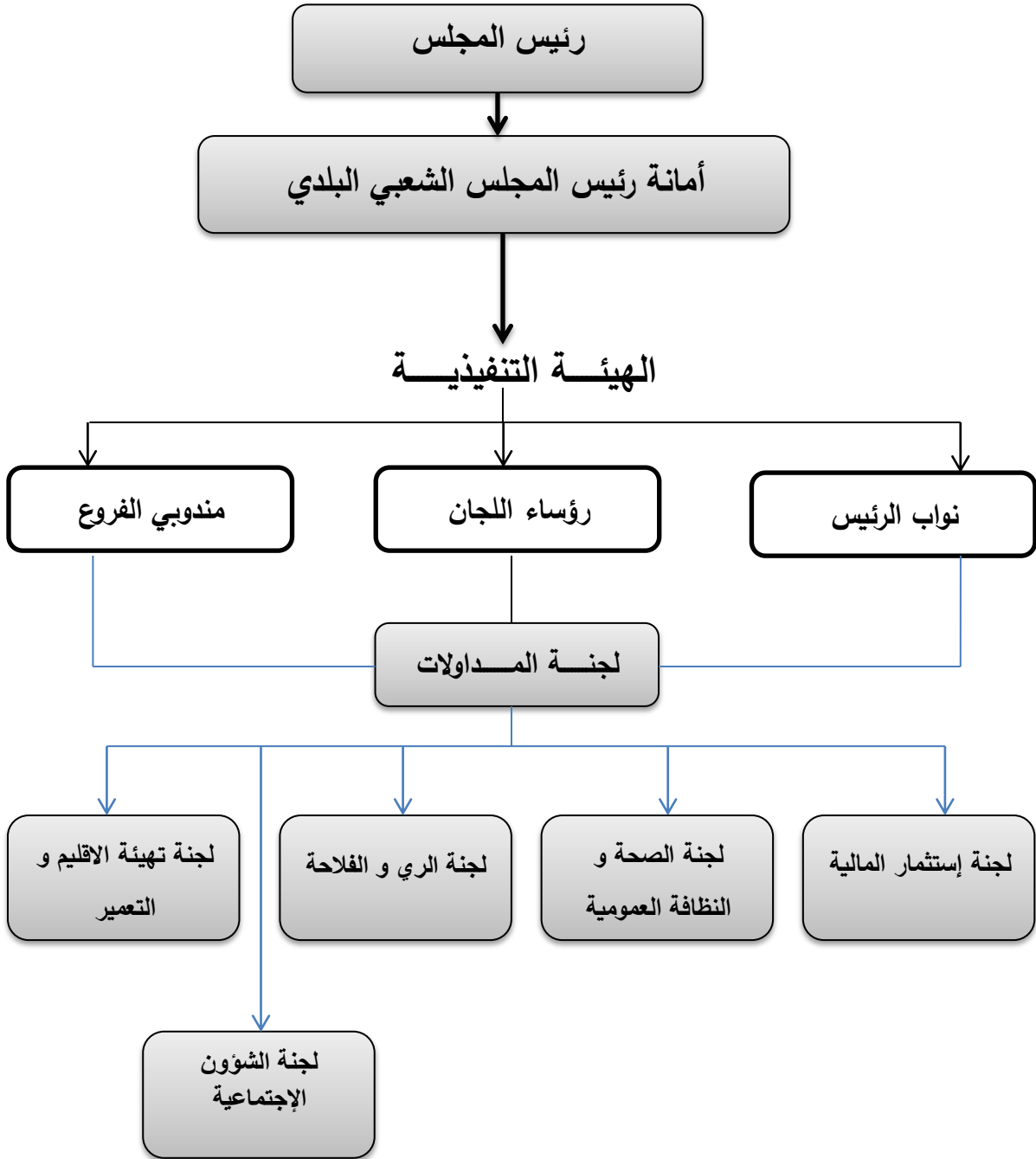
الشكل رقم (07): يمثل الهيكل الإداري للمجلس الشعبي الولائي ( تبسة )

المصدر: من إعداد الطالبة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

- المجال الجغرافي للمجالس الشعبية البلدية:

ويمكن التعرف على المجال المكاني للمجالس الشعبية البلدية من خلال المخطط النموذجي التالي:



الشكل رقم (08): يمثل مخطط نموذجي للمجالس الشعبية البلدية

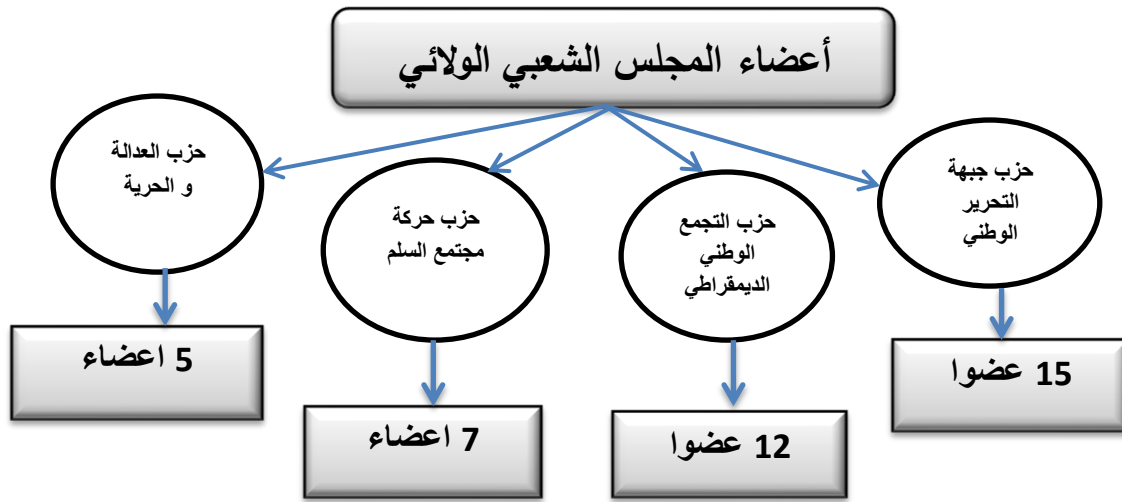
المصدر: من إعداد الطالبة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوضات

➤ المجال البشري للدراسة :

- المجال البشري للمجلس الشعبي الولائي:

وحسب النتائج التي أسفرت عنها إنتخابات 29 نوفمبر 2012 فهو يتكون من 39 عضوا يمثلون 4 أحزاب سياسية مختلفة يرأسها حزب جبهة التحرير الوطني الذي نال 15 مقعدا بالأغلبية ثم التجمع الوطني الديمقراطي بـ 12 مقعدا بالأغلبية و 7 مقاعد لحركة مجتمع السلم و أخيرا 5 مقاعد لحزب العدالة و الحرية ، و الشكل التالي يبين الإنتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي الولائي:



الشكل رقم (09): يمثل أعضاء المجلس الشعبي الولائي (تبسة )

المصدر: من اعداد الطالبة

يتراس أعضاء المجلس الشعبي الولائي رئيس المجلس الشعبي الولائي الذي تم تنصيبه عن طريق الإجماع بحضور كل من السلطات المدنية و العسكرية على رأسها والي الولاية حيث يساعد رئيس المجلس الشعبي الولائي سبعة أعضاء بصفتهم نواب حيث يوجد منهم إثنين بصفة دائمة و الخمسة الآخرين بصفة غير دائمة



الشكل رقم (10): يمثل رئيس المجلس الشعبي الولائي و عدد نوابه الدائمين و غير الدائمين

المصدر: من إعداد الطالبة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

### - المجال البشري للمجلس الشعبي البلدي:

يسهر أعضاء المجلس الشعبي البلدي على تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الذي يهدف إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي ، و تحفيز المواطنين على تحسين ظروف معيشتهم و الجدول التالي يبين العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي و إنتماءهم السياسية:

### الجدول رقم (02): يمثل أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب الجنس و إنتماءهم السياسية

الحزب		عدد المقاعد الإجمالي لكل حزب		الحزب الفائز بمقعد رئيس بلدية	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
39.29	11	33.39	156		
42.86	12	31.47	143		
3.57	1	8.71	39		
3.57	1	8.04	36		
3.57	1	3.13	14		
3.57	0	2.68	12		
0.00	0	2.46	11		
0.00	0	1.79	8		
0.00	0	1.56	7		
0.00	1	1.56	7		
3.57	1	1.34	6		
3.57	0	1.12	5		
0.00	0	0.67	3		
0.00	0	0.45	2		
0.00	0	0.45	2		
0.00	0	0.45	2		
0.00	0	0.22	1		
0.00	0	17.19	80		
100	28	82.81	371		
100	28	100	448		

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعلومات المقدمة من المجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة

### ➤ المجال الزمني للدراسة:

إمتدت الفترة الزمنية للدراسة الميدانية من أول نزول إلى الميدان في 20 افريل 2016 كدراسة إستطلاعية للتعرف على عدد عضوات المجالس المحلية المنتخبة و توزيعهن حسب بلديات الولاية ، وكان ذلك في مديرية التنظيم و الشؤون العامة ، و حضور العديد من دورات المجالس المحلية إلى آخر دورة للمجلس الشعبي الولائي و التي كانت في 09 نوفمبر 2017 ( نهاية العهدة ) ، و بعد حضورها تم إسترجاع باقي الإستمارات ، أي أن فترة الدراسة الميدانية دامت بالتقريب سنة ونصف ، و الملحق رقم (03) يوضح ذلك

### 2. كيفية إختيار مجتمع الدراسة :

بما أن هدف الدراسة هو التعرف على علاقة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة بالتنمية المحلية في الجزائر فقد تم إختيار المجالس المحلية المنتخبة كميدان للدراسة على إعتبار أنه المجال السياسي الذي يسعى للنهوض بالتنمية المحلية ، ولكونه يحظى بشريعة مستمدة من إختيار الأفراد لممثليهم على مستوى هذه المجالس و تبني خطاباتهم و طرح إنشغالاتهم و مشاكلهم على مستوى دورات و إجتماعات المجالس ، وحتى تتمكن الباحثة من تحقيق أهداف الدراسة التي تسعى إلى معرفة علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر من خلال معرفة الدور الوظيفي الذي تقوم به عضوات المجالس المحلية المنتخبة لدفع عجلة التنمية المحلية و النهوض بالفرد المحلي ومعرفة أيضا أهم المعوقات التي تحول دون تفعيل العضوة لأدوارها التتموية فكان من الطبيعي إختيار عضوات المجالس المنتخبة المحلية لكونهن:

- ✓ يمتلكن تصورا واقعيا ورؤية شاملة تساهم في إثراء معلومات الدراسة
- ✓ صاحبات المناصب و المكلفات بالمسؤوليات و المهام المختلفة التي تساعدهن على تقديم مختلف الخدمات للمواطنين المحليين
- ✓ الأقدر على تحديد مشكلة البحث وربما تشخيصها و المساعدة على إيجاد ما أمكن من الحلول

وقد إستخدمت الباحثة لإختيار مجتمع الدراسة أسلوب الحصر الشامل لكل عضوات المجالس المنتخبة المحلية وهذا على إعتبار أن الدراسة الميدانية خصصت لولاية تبسة وقد بلغ عدد

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

العضوات في المجالس المنتخبة لولاية تبسة 91 عضوة منها 11 عضوة في المجلس الشعبي الولاوي (APW) و 80 عضوة في المجلس الشعبي البلدي (APC) موزعة بين بلدياتها كما يوضحها الجدول أدناه:

جدول رقم (03): يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب بلديات الولاية

عدد العضوات	البلدية
10	تبسة
07	بئر العاتر
08	الونزة
08	الشريعة
07	العوينات
06	الحمامات
04	نقرين
04	بئر مقدم
04	الكويف
05	مرسط
03	العقلة
05	الماء الأبيض
03	أم علي
06	عين الزرقاء
80	المجموع:

المصدر: من إعداد الطالبة حسب المعلومات المقدمة من مديرية التنظيم و الشؤون العامة

### 3. أدوات ( تقنيات ) جمع البيانات:

- إعتدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات ساعدت جميعها على جمع البيانات وهي:  
1.3- الإستبيان: و يعرف بأنه " نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى أفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكل و يتم تنفيذها إما عن طريق المقابلة الشخصية أو قد ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد"<sup>1</sup>  
ويعرف أيضا بأنه: " أحد أهم وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على البيانات المتعلقة بالموضوع المدروس وهي قائمة تتضمن مجموعة من

<sup>1</sup> - زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة الوراق للنشر ، دبي ، 2000 ، ص

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

الأسئلة أو الجمل الخبرية التي تتطلب إجابات من طرف المفحوصين بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث<sup>1</sup>

وقد تم إعداد هذه الأداة بعد تحديد أبعاد الموضوع و مؤشراتته و التعرف على مجتمع الدراسة وقد إعتمدت الباحثة في تصميم أداة الاستبيان على:

- ✓ الإطلاع على التراث النظري لموضوع الدراسة
  - ✓ الدراسة الإستطلاعية و التي مكنت الباحثة من التقرب أكثر للواقع الإجتماعي
  - ✓ الإطلاع على القانون الداخلي للمجالس المنتخبة المحلية
  - ✓ حضور العديد من دورات المجالس الشعبية البلدية و الولائية
- وقد تم تقسيم الإستمارة إلى أربعة محاور كما هو مبين في الملحق رقم (01):

- **المحور الأول:** و الذي يتضمن البيانات الشخصية للمبوثات التي تؤثر بشكل واضح في أفكارهن و سلوكهن - وقد خصصت لها البنود من 01 إلى 12
- **المحور الثاني:** و يتضمن أسئلة تقيس الفرضية الأولى و المتعلقة بالكشف عن تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي- وقد خصصت لها البنود من 13 إلى 28
- **المحور الثالث:** و الذي يتضمن أسئلة تقيس الفرضية الثانية و المتعلقة بالكشف عن عدم القبول الاجتماعي للمرأة يعيق عضوات المجالس المحلية المنتخبة عن أدوارهن التتموية- وقد تم تخصيص البنود من 29 إلى 40
- **المحور الرابع:** و يتضمن أسئلة تقيس الفرضية الثالثة و المتعلقة بالكشف عن ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة يعيق تفعيل أدوارهن في تحقيق التتمية المحلية - وقد خصصت لها البنود من 41 إلى 53

### ➤ قياس صدق الإستمارة:

إعتمدت الباحثة في قياس صدق الإستبيان على عرض الأداة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الإجتماعية و الإنسانية جامعة تبسة و من خلال التحكيم تم تدارك بعض الهفوات كعدم وضوح الأسئلة إضافة إلى كثرة عددها و تم إعادة صياغة بعض الأسئلة و التقليل من عددها وقد

<sup>1</sup> - ابراهيم عبد العزيز الدعبلاج: منهج وطرق البحث العلمي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص100

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

أجمع معظم الأساتذة المحكمين أن اسئلة الإستبيان تخدم بشكل جيد موضوع الدراسة وأن الأداة تقيس ما أعدت لقياسه ولهذا أعتبر إجماع المحكمين على فقرات الأداة صدقا ظاهريا وصدق الإستمارة دليل على ثباتها و قابليتها للتطبيق الميداني

**2.3- المقابلة:** و تعرف على أنها : " اللقاء وجها لوجه مع المبحوث و توجيه أسئلة مباشرة له فهي تمكنه أيضا من بناء علاقات طيبة معه مما يساعده على الحصول على معلومات تكون أكثر دقة وموضوعية عن موضوع بحثه" و لقد كان لهذه الأداة دور كبير في التعمق أكثر في موضوع الدراسة وإثراء البحث و صياغة أسئلة الإستبيان حيث أستخدمت هذه الأداة طيلة فترة الدراسة الميدانية من خلال مقابلة بعض أعضاء و عضوات المجالس المنتخبة إضافة إلى مجموعة من الإداريين و خاصة المكلف بديوان المجلس الشعبي الولائي و الذي كان له الفضل و الدور الكبير في توضيح برنامج العمل في المجلس و تسهيل لقاءنا بالأعضاء و معرفة أوقات حضورهم للمجلس و كذلك إبلاغنا بمواعيد إنعقاد دورات المجلس - وتضمن دليل المقابلة الأسئلة في الملحق رقم (02)

**3.3- الملاحظة:** و التي تعتبر إحدى أهم التقنيات الضرورية لكل البحوث الإجتماعية " فهي من أقدم و أكثر الوسائل إستخداما في البحث العلمي و التي يقصد بها مشاهدة ومراقبة الظواهر و المشكلات و الأحداث ومكوناتها المادية و متابعة سيرها و إتجاهها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم وهادف"<sup>1</sup> وبمعنى أدق أيضا هي: " الإهتمام أو الإنتباه إلى شيء أو حدث أو أسلوب أو ظاهرة بشكل منظم عن طريق الحواس حيث نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه و الملاحظة العلمية هي الإنتباه إلى شيء أو حدث قصد تفسيرها و إكتشاف أسبابها و الوصول إلى القوانين التي تحكمه"<sup>2</sup>

وتبرز أهمية الملاحظة في كونها الأداة الأساسية التي تبني عليها مختلف الأدوات الأخرى التي تكون إمتدادا لها و يعتمد المنهج الوصفي على هذه الأداة لأنه لا يمكن وصف ظاهرة دون

<sup>1</sup> - ربحي مصطفى عليان: طرق جمع المعلومات و البيانات لاغراض البحث العلمي ، دار الصفا للنشر ، عمان 2009 ص 72

<sup>2</sup> - ذبيقات عبيدات واخرون: البحث العلمي، مفهومه -ادواته - واساليبه، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، ط7 2001 ص 121



## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

مشاهدة التغيرات التي تطرأ على سلوك المبحوث فهي تمكن الباحث من وصفها و جمع البيانات حولها ثم تفسيرها<sup>1</sup>

وفي هذا المجال تم إستخدام تقنية الملاحظة من قبل الباحثة قصد تحقيق نتائج أكثر موضوعية تمكنها من صياغة أسئلة إستمارة الإستبيان بشكل دقيق و محكم حيث إعتمدت الباحثة طريقة الملاحظة بدون المشاركة من خلال ما لاحظته من زيارتها المتكررة للمجلس و مشاهدة سير عمل العضوات و مراقبة سلوكهن المهني و علاقتهن بزملائهن و الإدارة في الوضعية المباشرة كذلك إستخدمت هذه الأداة بشكل أكثر في الحضور في دورات المجلس من خلال ملاحظة تدخلات و إقتراحات العضوات و الوقوف على قوة خطابتهن في الدفاع عن المطالب التي تخدم مناطقهن وهذا هو دور الباحث إذ يسعى أثناء استخدامه لهاته الأداة قدر المستطاع الظهور في الموقف المراد ملاحظته و الملحق رقم (03) يبين ذلك

4.3- الوثائق و السجلات : لا يخلو أي بحث إجتماعي من الوثائق التي يلجأ إليها الباحث لتسهيل نجاح بحثه و الحصول على معلومات أكثر حول الظاهرة المدروسة ومن أهم الوثائق و السجلات التي إستعانت بها الباحثة في دراستها هي:

- **سجل اللجنة** : يتضمن هذا السجل قائمة حضور الأعضاء كما يتم فيه تدوين موضوع محضر الجلسة
- **سجل المداومات**: وهو سجل رسمي يؤشر من طرف وكيل الجمهورية لدى المحكمة وكذا من طرف النائب العام للمجلس القضائي وتسجل فيه المداومات المصادق عليها في الدورات العادية و الاستثنائية
- **سجل الإستقبالات**: وهو سجل يتم تدوين فيه إستقبال المواطنين ومواضيع الشكاوي و الإنشغالات المقدمة من طرفهم و التي تتطلب حلول

### 4. الخصائص العامة للمبوثات:

سنحاول في هذا الفصل التعرف على الخصائص العامة للمبوثات و البالغ عددهن 91 عضوة في المجالس المنتخبة المحلية و سنتمكن من خلال المعطيات الرقمية التي تم الحصول عليها ميدانيا معرفة كيفية توزيع المبحوثات حسب: السن - المستوى التعليمي - الحالة العائلية - عدد الأولاد - الوظيفة المهنية الأصلية للعضوة - نوع المجلس الذي تنتمي له

<sup>1</sup> - جوت عزة عطوي : اساليب البحث العلمي ، مفاهيمه - ادواته - طرقه الاحصائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان

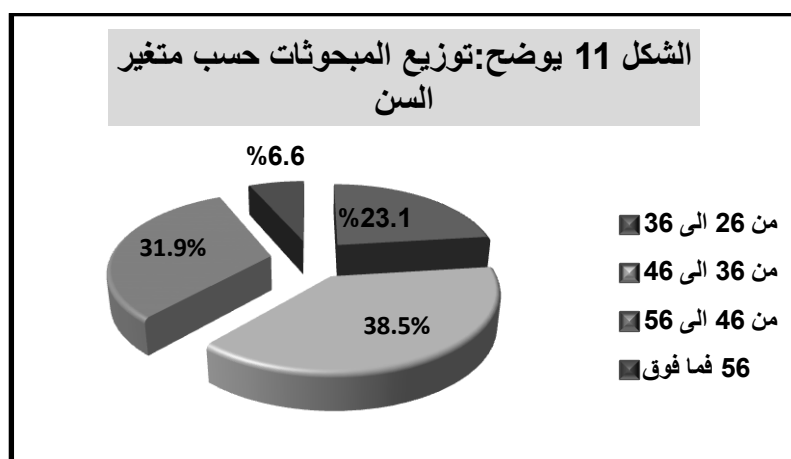
## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهوات

العضوة - منصب العضوة في المجلس - عدد العهءاء - نوع المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة - الانتماء الحزبي للعضوة - مدة الانخراط في الحزب

و بعد معالجة البيانات المتحصل عليها من المبهوهوات ثم معرفة أهم الخصائص المميزة لمجتمع الدراسة

### ءءول رقم (04) : يمثل توزيع المبهوهوات حسب متغير السن

النسبة المئوية	التكرارات	السن
23,1	21	]36- 26]
38,5	35	]46- 36]
31,9	29	]56- 46]
6,6	6	56 فما فوق
100,0	91	المجموع
2,22		المتوسط الحسابي



من خلال القراءة الإحصائية للءءول أعلاه يتبين لنا أن الفئة العمرية الثانية من [36-46] هي الغالبة بنسبة 38,5% تليها الفئة العمرية الثالثة [46-56] بنسبة 31,9% وتنخفض النسبة إلى 23,1% ممثلة للفئة العمرية بين [26-36] أما الفئة الأخيرة من 56 سنة فما فوق فهي تضم اقل نسبة من أفراد مجتمع الدراسة بنسبة 6,6% إذن واعتمادا على هذه النسب يتبين لنا أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية تنحصر أعمارهن بين [36-46] سنة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 04 هي 2,22 وبما أنه يحتوي على أربعة 4 بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال [1.75-2.5] المعبر على أن المتوسط الحسابي لأعمار المبهوات تتراوح بين 36 الى 46 سنة

ويمكن تفسير ذلك إعمادا على أن هذا السن أي من [36-46] سنة هو السن الذي تبدأ فيه أوضاع المرأة بالإستقرار من حيث الحالة العائلية كالزواج وإنجاب الأولاد وكذلك أيضا من المفترض أن في مثل هذا السن تكون المرأة قد حققت إستقرارا وظيفيا واقتصاديا أي أنها تملك وظيفة قارة و منزل و مطمئنة على دخل يحقق لها متطلبات الحياة ويلبي حاجيات أسرتها وهذا الإستقرار و الإطمئنان يجعلها تتحمس أكثر للسعي نحو المزيد من النجاح و تحقيق ذاتها فتجد أن ترشيحها للمجالس المنتخبة المحلية يعزز و يقوي مكانتها في المجتمع

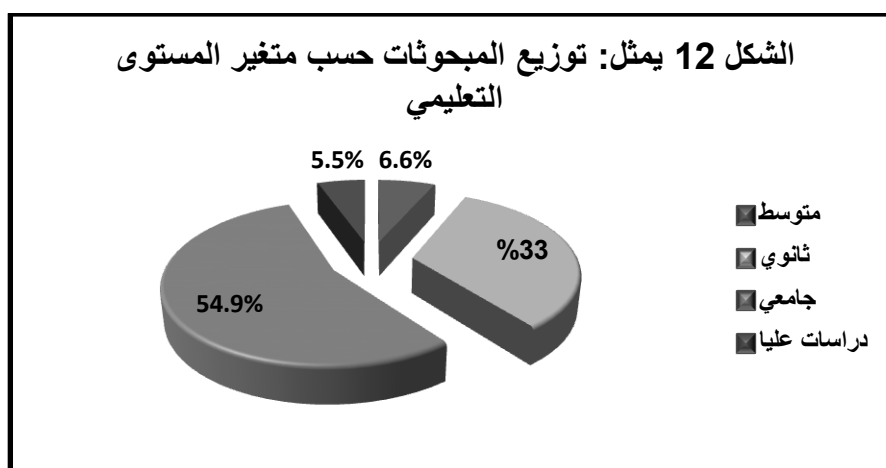
إذن وعلى العموم فإن هذه النسب الإحصائية تؤكد التباين في أعمار المبهوات في المجالس المنتخبة المحلية وهو دليل على أن السن لا يمثل عائق أمام المشاركة السياسية للمرأة وأمام زيادة تطلعات المرأة الجزائرية وخاصة بعدما فتحت إنتخابات المجالس المحلية المنتخبة الفرصة أمام كل شرائح المجتمع للمشاركة السياسية و خوض معترك العمل السياسي

وما يفسر أكثر المشاركة النسوية لجميع هذه الفئات العمرية هو الرغبة الحقيقية للمرأة الجزائرية عامة و المحلية خاصة في تغيير أوضاعها وفرض نفسها في جميع المجالات بما في ذلك المجال السياسي بهدف أخذ دورها الحقيقي لتحقيق الشراكة الكاملة مع الرجل

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

الجدول رقم (05): يمثل توزيع المبهوات حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
6,6	6	متوسط
33,0	30	ثانوي
54,9	50	جامعي
5,5	5	دراسات عليا
100,0	91	المجموع
2,59		المتوسط الحسابي



يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن المستويات التعليمية الجامعية تحتل أعلى نسبة في مجتمع الدراسة و المقدره بـ **54,9%** تليها المستويات التعليمية الثانوية بنسبة **33%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **6,6%** للمستويات التعليمية المتوسطة و **5,5%** للدراسات العليا

وبما أن المتوسط الحسابي للجدول رقم **05** هي **2,59** وبما أنه يحتوي على أربعة بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال **[2,5-13,25]** المعبر على أن المتوسط الحسابي للمستويات التعليمية للمبهوات هي المستويات الجامعية

وتؤكد هذه المؤشرات الرقمية في مجملها أن أكثر من نصف عضوات المجالس المحلية المنتخبة جامعيات و هو ما يدل على إرتفاع نسبة الفتيات المتعلمات وهذا ما يدعم بدوره سياسة الدولة الرامية إلى تمكين المرأة إجتماعيا و ثقافيا من خلال خلق و إتاحة الفرص المتعددة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

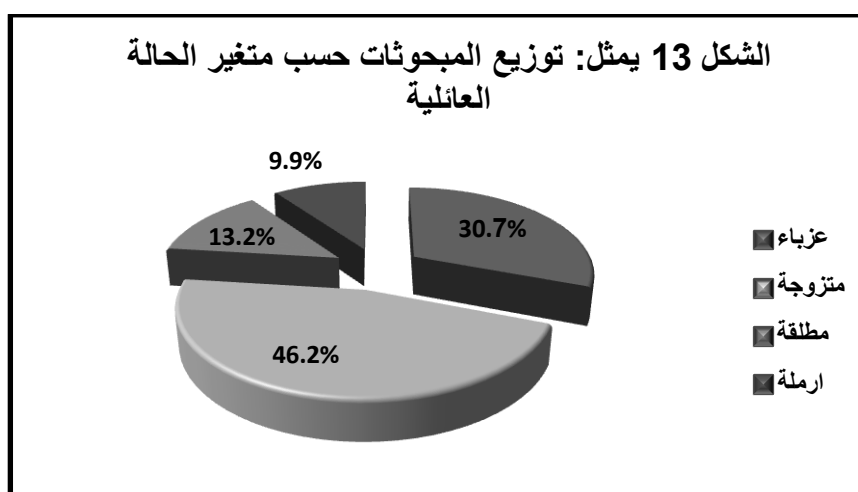
لتعليمها بهدف إستثمار كل الطاقات الحية لتحقيق التنمية المنشودة هذا من جهة ومن جهة أخرى فأقدام هذه النسب المرتفعة من الجامعيات على المشاركة السياسية في المجالس المحلية المنتخبة لهو دليل كافي على أن الجامعيات يحملن ثقافة المشاركة ويمكن إعتباره مؤشر لدور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة من خلال تدريبهم على الديمقراطية و الإستقلالية في التفكير ومن ثمة يخلق لديهم الوعي بضرورة التغيير و التجديد في بيئتهم الإجتماعية و السياسية على إعتبار أنهم النخبة المثقفة و التي يقع على عاتقها مسؤولية الإصلاح و التحديث الإيجابي وما يفسر النسبة العالية لمشاركة العضوات ذوات المستويات التعليمية الثانوية وجود وعي سياسي لديهن و قابليتهن لأداء أدوار في العملية السياسية

أما عن مشاركة العضوات ذوات المستويات التعليمية المتوسطة فهو يبرر بدوره وجود وعي سياسي كامن ورغبة هذه الفئة في إستدراك التأخر و العمل على تحسين الأوضاع وهو مؤشر لدور الأحزاب في إستقطاب جميع المستويات التعليمية للمرأة تطبيقا لسياسية الدولة الباغية لتعظيم و تعزيز فرص المرأة في المشاركة في الحياة العامة و السياسية أما عن إنخفاض و ضعف المشاركة لمستويات ما بعد التدرج فقد يعود ذلك لتعدد الأولويات التي تتنازعهن وكثرة إنشغالاتهن كالإلتزامات الأسرية و المهنية و الدراسية

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

جدول رقم (06): يمثل توزيع المبوهات حسب متغير الحالة العائلية

النسبة المئوية	التكرارات	الحالة العائلية
30,7	28	عزباء
46,2	42	متزوجة
13,2	12	مطلقة
9,9	9	أرملة
100,0	91	المجموع
2,02		المتوسط الحسابي



من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن الفئة الغالبة متمثلة في المتزوجات بنسبة 46,2% تليها فئة المبوهات العازبات بنسبة 30,7% و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 13,2% للمطلقات كما تنخفض هذه النسبة إلى نسبة 9,9% من المبوهات الأراامل

وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 06 هي 2,02 وبما أنه يحتوي على 4 بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال [1,75-2,5] المعبر عن المتوسط الحسابي للحالة العائلية تمثل المبوهات المتزوجات

وقد تتعارض هذه النتائج مع التوقعات عن مشاركة النساء المتزوجات في السياسة عامة و المجالس المنتخبة المحلية خاصة فالمتوقع عادة عزوف المتزوجات عن مثل هذه المشاركة إلا أن الواقع يعكس هذا وتعزي الباحثة هذا إلى التغيير الحاصل في ذهنية المجتمع حيث أصبح الإختيار يقع أكثر على المرأة المتزوجة لإستقرار حياتها العائلية كما أن الزواج يعطي

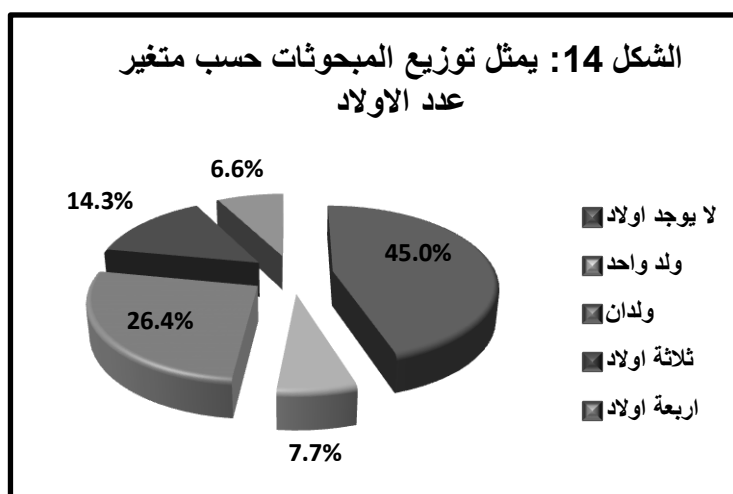
## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

للمرأة تقديرا و مكانة إجتماعية و تكون لها شبكة أكبر من العلاقات الإجتماعية على أساس أنها تكون ممثلة و تابعة لعائلة الزوج و في أن واحد لعائلتها الأصلية أما عن إرتفاع نسبة مشاركة العضوات العازبات في المجالس المنتخبة المحلية فقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحياة التي تعيشها العضوة العازبة و التي عادة ما تكون غير مثقلة بالالتزامات الأسرية و تكون أكثر إستقرار مقارنة بنظيراتها من النساء المطلقات أو الأرامل وخاصة في ظل الحماية الأسرية في حين نجد أن سبب إنخفاض نسبة العضوات المطلقات و الأرامل في المجالس المنتخبة المحلية هو دليل على عدم إستقرار هذه الفئة وإنشغالها بأحوالها العائلية الخاصة وهذا من منطلق أن الإستقرار الأسري عامل مهم وأساسي للإستقرار المهني

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبحوثات

### جدول (07): يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عدد الأولاد

عدد الأولاد	التكرارات	النسبة المئوية
لا يوجد أولاد	41	45,0
ولد واحد	6	6,6
ولدان	24	26,4
ثلاثة أولاد	13	14,3
أربعة أولاد	7	7,7
المجموع	91	100,0
المتوسط الحسابي	2,33	



يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن أعلى نسبة و المقدرة بـ 45% من مجتمع الدراسة يصرحن أن ليس لديهن أولاد تليها مباشرة نسبة المبحوثات اللواتي لديهن ولدان بنسبة 26,4% في حين تصل نسبة المبحوثات اللاتي يملكن ثلاث أولاد 14,3% و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 7,7% للمبحوثات الأمهات لأربع أولاد وأخيرا تحتل نسبة المبحوثات المصريحات بأن لديهن ولد واحد 6.6%

وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 07 هي 2.33 [1,8-2,6] المعبر على أن المتوسط الحسابي لعدد الأولاد للمبحوثات هو ولد واحد

وعليه وإنطلاقا من المعطيات الرقمية لهذا الجدول و التباين في النسب الممثلة لعدد الأولاد لعضوات المجالس المنتخبة وهو ما يدل في العموم أنه ليس هناك علاقة بين عدد الأولاد



## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

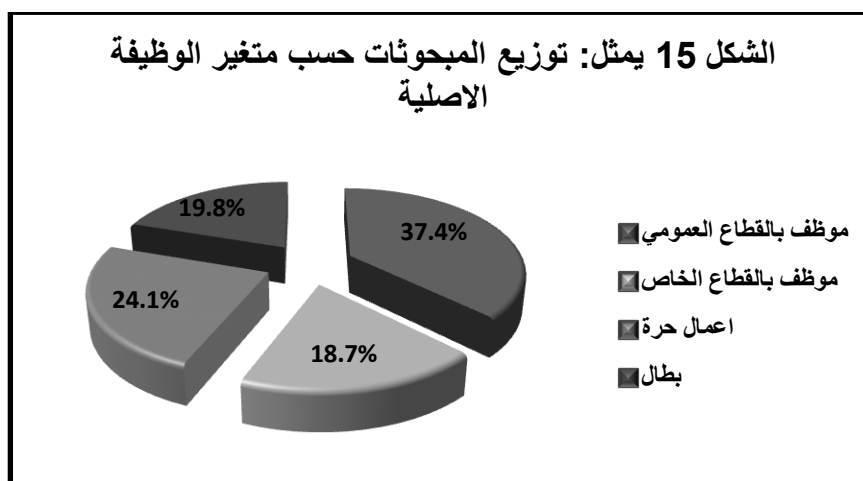
للعضوة ومشاركتها السياسية بدليل أن أعلى نسبة في المجلس للعضوات الغير أمهات وأقل نسبة تمثلها العضوات اللاتي يملكن ولد واحد وفي المقابل نجد نسب أكبر من العضوات يملكن ولدان أو ثلاث أولاد

إذن و إعتمادا على هذه النسب الإحصائية السابقة يمكن القول أن الأمومة و الزواج و السن لا يشكلون معوقات أمام المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وهذا ما يعكس حقيقة السلوك الحضاري للمرأة الجزائرية ورغبتها في تغيير ظروفها و النهوض بوضعها وفرض نفسها في الحياة العامة و السياسية و أخذ دورها الحقيقي والذي لن يكون على حساب إلتزاماتها الأسرية لأنها لا ترى أن هناك تناقض بين مسؤولياتها الأسرية و بين مسؤوليات عملها بالمجلس أو بوظيفتها الأصلية وهي تسعى جاهدة من خلال جمع مختلف هذه الأدوار لإثبات أن المرأة قادرة على التأثير و المساهمة من بناء المجتمع

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

### جدول رقم (08): يمثل توزيع المبهوات حسب متغير الوظيفة الأصلية

الوظيفة الأصلية	التكرارات	النسبة المئوية
موظف بالقطاع العمومي	34	37,4
موظف بالقطاع الخاص	22	24,1
أعمال حرة	17	18,7
بطل	18	19,8
المجموع	91	100,0
المتوسط الحسابي		2,20



يتبين من خلال القراءة الجدولية أن نسبة 37,4% من مجتمع الدراسة موظفات في القطاع العمومي تليها مباشرة نسبة 24,1% من عضوات المجالس المنتخبة المحلية يعملن في القطاع الخاص في حين تمثل البطالات نسبة 19,8% من مجتمع الدراسة و أخيرا نجد أن فئة الأعمال الحرة من المبهوات تحتل نسبة 18,7% وهي أقل نسبة في مجتمع الدراسة وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 08 هي 2,20 وبما أنه يحتوي على أربعة بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال [1,75-2,5] المعبر على أن المتوسط الحسابي للوظيفة الأصلية للمبهوات هي الوظيفة في القطاع الخاص يبين هذا الجدول بوضوح سيطرة القطاع العمومي على الوظائف الأخرى لمجتمع الدراسة كما يلاحظ أن نسبة العضوات المنتميات إلى القطاع الخاص مرتفعة نوعا ما مقارنة بباقي الفئات الأخرى كما أكدت فئات الأعمال الحرة و البطالة حضورها في المجالس المنتخبة المحلية

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوضات

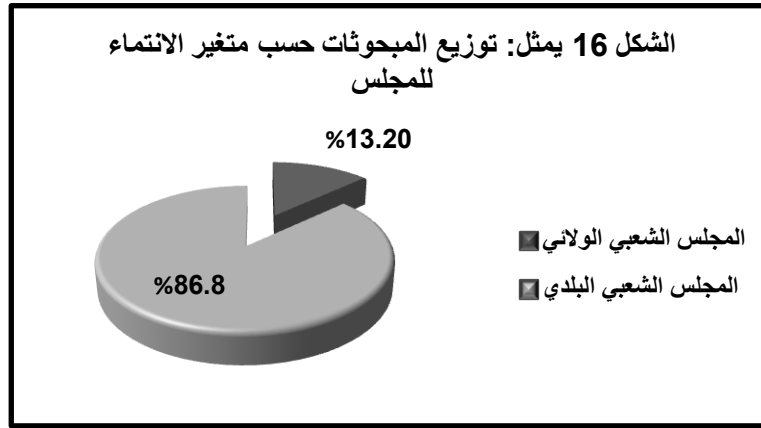
و الملفت للإنتباه من حيث إختلاف الوظائف الأصلية للمبوضات أن الوظيفة التمثيلية في المجالس المنتخبة لا تتطلب شروط في المنتخب لتولي الوظيفة على عكس الوظائف الإدارية التي تتطلب شروط ومؤهلات خاصة للعامل لتولي وظيفته

وهذا التنوع في الوظائف يدل على توسيع الحقل التوظيفي للنساء وأن دور المرأة في هذه القطاعات في تطور ملحوظ و سريع حيث أصبحت المرأة تمتلك اليوم مؤهلات نوعية عززت أكثر من قدرتها للوصول إلى الحقل السياسي وهو مؤشر على أن العمل و الإستقلال الإقتصادي يمنح المرأة فرصة أكبر للمشاركة في التغيير الإجتماعي و الإقتصادي و حتما سيساهم هذا التنوع في تركيبة المجلس و التي تضم كافة القطاعات المختلفة من الإستفادة من خبرات العضوات في مجال التسيير و القدرة على تقديم خدمات متنوعة للمجتمع المحلي

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبحوثات

### جدول رقم (09): يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الإنتماء للمجلس

النسبة المئوية	التكرارات	العضوية
13,20	12	المجلس الشعبي الولائي
86,8	79	المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	المجموع
1,88		المتوسط الحسابي



يتبين من خلال القراءة الجدولية أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة و المقدرة بـ **86,80%** هي من أعضاء المجالس الشعبية البلدية في حين تحتل عضوات المجلس الولائي النسبة المتبقية و المقدرة بـ **13,20%** فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العدد الإجمالي لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يصل إلى **91** عضوة موزعين بين **(11)** عضوة في المجلس الشعبي الولائي و **(80)** عضوة في المجلس البلدي

بما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم **09** هي **1,88** وبما أنه يحتوي على بدلين نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال **[1,5-2]** المعبر على أن المتوسط الحسابي لنوع المجلس الذي تنتمي إليه المبحوثات هو المجلس الشعبي البلدي

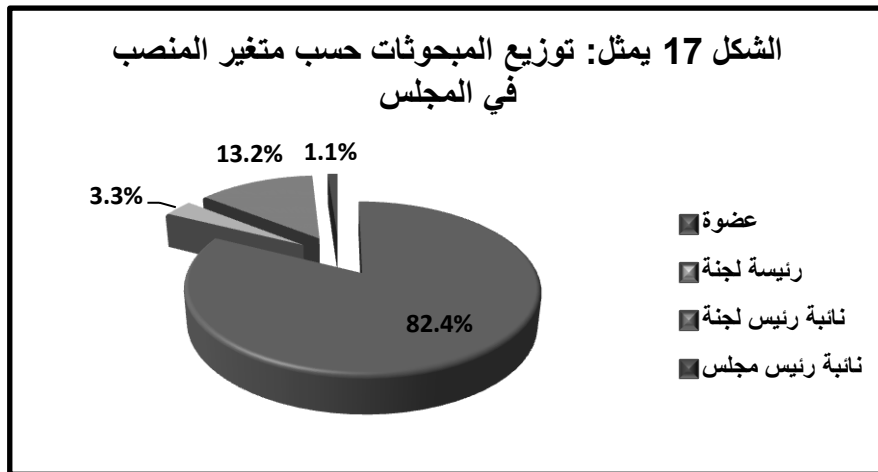
إذن وبناء على هذه الأرقام يمكن القول أن إنتخابات المجالس المحلية لسنة **2012** ساهمت و بشكل كبير في توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة وولجها إلى عالم السياسة وبهذا تكون هذه الإنتخابات قد أفرزت واقعا سياسيا جديدا للمرأة وهذا الوضع يعد طبيعيا في ظل الحراك الإجتماعي و السياسي الذي تمر به البلاد فبعدها كان حضور المرأة للترشح ضعيف وشبه

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

منعدم لإعتقادها التام بأن الفوز بمقاعد في هذه المجالس صعب إن لم يكن مستحيل في ظل بيئة سياسية لا تعترف لها بأدنى الحقوق ولم تمنحها المجال للتمتع بإستحقاقاتها السياسية عملت الدولة الجزائرية جاهدة للنهوض بوضعية المرأة و أتخذت لذلك التدابير اللازمة للنهوض بمكانتها و تعزيز فرصها للمشاركة في المجال السياسي و على العموم فإن تواجد المرأة في هذه المجالس يعتبر مؤشرا هاما و مقياسا لدرجة المشاركة السياسية للمرأة وبداية لتمكينها من أخذ دور سياسي و إشراكها في عملية إتخاذ القرار وهي بهذا تكون قد تخطت الضوابط التقليدية التي تحد من مشاركتها في الحياة السياسية و حققت قفزة نوعية بمشاركتها و حضورها في المجالس المحلية المنتخبة

### جدول رقم (10): يمثل توزيع المبهوات حسب متغير المنصب في المجلس

النسبة المئوية	التكرارات	الصفة في المجلس
82,4	75	عضوة
3,3	03	رئيسة لجنة
13,2	12	نائبة رئيس لجنة
1,1	01	نائبة رئيس مجلس
100,0	100,0	المجموع
1,33		المتوسط الحسابي



تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه أن نسبة 82,4% من أفراد المجتمع تشغل مناصب عضوات في المجالس تليها نسبة 13,2% يعملن كنائبات لرؤساء اللجان و تنخفض النسبة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

بشكل كبير لتصل إلى نسبة 3,3% من رئيسات اللجان ليصل هذا العدد في الأخير إلى مفردة واحدة بنسبة 1,1% تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي

بما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 10 هي 1,33 وبما أنه يحتوي على أربعة بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال [1-1,75] المعبر على أن المتوسط الحسابي لمناصب المبهوات في المجالس المحلية المنتخبة هو منصب عضوة

وتؤكد هذه النسب الإحصائية في مجملها أن حصة المرأة في القيادة تتأكل كلما إتجهنا صعودا في سلم المناصب القيادية و تتضاءل تدريجيا إلى الحد الذي تصل فيه إلى منصب واحد كنائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي و ينعلم منصب رئيس المجلس الشعبي الولائي أو البلدي للمرأة في المجلسين وهو مؤشر يدل و بوضوح على سيطرة الأعضاء الذكور على الوظائف الهامة في المجالس المنتخبة المحلية وأن النساء في هذه المجالس لا تعطى لها الفرص للحصول على مراكز متميزة إلا نادرا وغير ممثلات بشكل كاف وهي بذلك بعيدة عن تقلد مناصب المسؤولية وإتخاذ القرار بدليل أن معظم أفراد مجتمع الدراسة عضوات في المجالس وهذا الأمر يدفعنا للبحث عن أسباب عدم تولي المرأة للمناصب القيادية في المجالس المنتخبة المحلية بالرغم أن جميع القوانين و الدساتير الوطنية تكفل لها حق المساواة و تمنحها حق تولي المناصب القيادية إلا أن هذا الحق يتناقض مع الواقع الذي يقصي المرأة و يهمل دورها من المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوضات

جدول رقم (11): يمثل توزيع المبحوضات حسب متغير عدد العهدهات في المجالس المحلية

### المنتخبة

عدد العهدهات	التكرارات	النسبة
عهدهة واحدة	91	100



- تشير المعطيات الكمية للجدول أعلاه أن نسبة 100% من مفردات المجتمع لديهن عهدهة واحدة في المجلس يعكس التحليل الكمي لهذه النتائج أن جميع عضوات المجالس المنتخبة المحلية حديثا الانضمام إلى المجال السياسي بدليل أن جميعهن لديهن عهدهة واحدة في المجلس وعلى ضوء هذه الملاحظة يمكن القول أن المرأة المحلية كانت محرومة و مقصية من العمل السياسي إلى غاية تطبيق نظام الكوطا مع بداية هذه العهدهة في انتخابات 2012 و الذي جاء لتعزيز حظوظ المرأة للوصول إلى الحياة السياسية فإستطاعت بذلك المرأة الوصول إلى مقاعد في المجالس المنتخبة المحلية بعدما تمكنت من خلاله ( نظام الكوطا) من الحصول على فرص قانونية مكنتها من المساواة مع الرجل وفق أليات إنتخابية مستحدثة

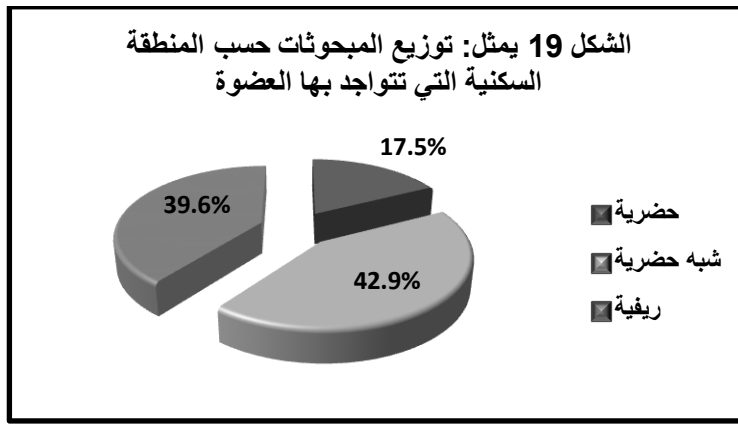
وهنا يجب الإشارة إلى مجهودات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي عمل على إعطاء المرأة مكتسباتها السياسية و ترقية حقوقها و تمكينها سياسيا و تجسد ذلك خاصة في التعديل الدستوري الجديد في نوفمبر 2008 و قد تم تبني هذا النظام من طرف الدولة الجزائرية وأعتمد كطريقة لضمان المشاركة السياسية للمرأة وتم تطبيقه في إنتخابات المجالس المحلية المنتخبة لسنة 2012 ، ومن هنا كانت الإنطلاقة الحقيقية للنساء نحو السياسة وهذا ما يفسر على العموم أن جميع المبحوضات لديهن عهدهة واحدة في المجالس المحلية المنتخبة

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوثات

جدول رقم (12): يمثل توزيع المبوثات حسب طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها

### العضوة

النسبة المئوية	التكرارات	طبيعة المنطقة السكنية
17,5	16	حضرية
42,9	39	شبه حضرية
39,6	36	ريفية
100,0	91	المجموع
2.22		المتوسط الحسابي



يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة و المقدره بـ 42,9 % متواجده بالمناطق الشبه الحضرية في حين تتواجد نسبة 39,6% في المناطق الريفية أما النسبة المتبقية و المقدره بـ 17.5 % فهي تتواجد في المناطق الحضرية

وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 12 هي 2,22 وبما أنه يحتوي على ثلاثة بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال [1,67]-2,34] المعبر على أن المتوسط الحسابي لطبيعة المنطقة التي تتواجد فيها العضوة هي المناطق الشبه حضرية

إذن و اعتمادا على المعطيات الرقمية للجدول أعلاه يتبين أن أغلبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يتواجدن بالمناطق الشبه حضرية وهذا ما تؤكد عدد الدوائر في الولاية و التي يتم اعتبارها مناطق شبه حضرية و المقدره بـ ( 12 ) دائرة كما يلاحظ أيضا أن نسبة المناطق الريفية التي تتواجد فيها العضوات مرتفعة نوعا ما وهذا ما يؤكد عدد البلديات في الولاية و المقدره بـ (28) بلدية ، إذن ما يمكن توضيحه من خلال قراءتنا أكثر لهذه الأرقام أن إقرار الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية قد تكثف أكثر ليشمل جميع المناطق بما في ذلك



## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

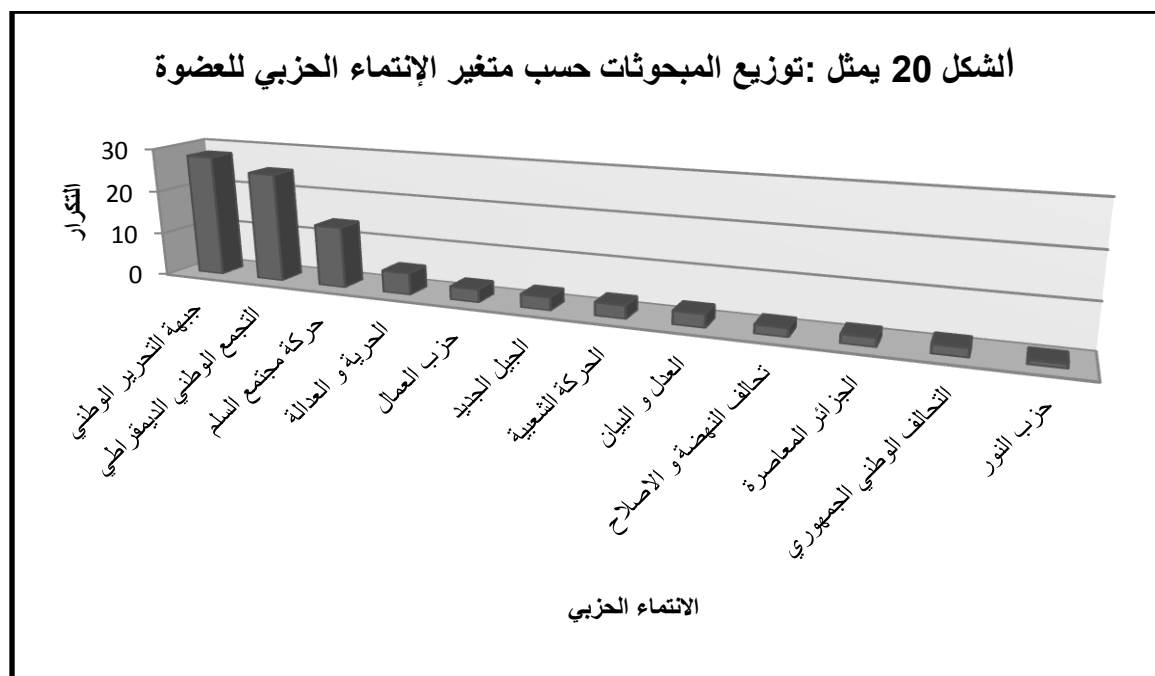
---

المناطق الريفية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المرأة في مختلف هذه المناطق إستطاعت أن تفلت من قيود الثقافة المحلية و الموروثات السالبة التي روجت لتهميش المرأة وخاصة الريفية وهذا مؤشر يؤكد من جديد أن التعليم يرفع من مكانة المرأة و يطور من شخصيتها المجتمعية و يمنحها مزايا إذا أحسنت المرأة إستغلالها سيساعد ذلك من تغيير نظرة المجتمع لها و بالتدريج سوف يخلق هذا الحضور الدائم حالة من الإعتياد و تقبل المرأة في هذا المجال الذي كان إلى حد قريب حكرا على الرجال

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبحوثات

جدول رقم (13): يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير الإنتماء الحزبي للعضوة

النسبة	التكرارات	الإنتماء الحزبي للعضوة
30,8	28	جبهة التحرير الوطني
27,4	25	التجمع الوطني الديمقراطي
15,4	14	حركة مجتمع السلم
5,5	5	الحرية والعدالة
3,3	3	حزب العمال
3,3	3	الجيل الجديد
3,3	3	الحركة الشعبية
3,3	3	العدل والبيان
2,2	2	تحالف النهضة والإصلاح
2,2	2	الجزائر المعاصرة
2,2	2	التحالف الوطني الجمهوري
1,1	1	حزب النور
100,0	91	المجموع



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية منتميات إلى الحزب الغالب وهو حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 30,8% و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 27,4% من المبحوثات المنتميات إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

في حين تصل نسبة المبهوات المنتميات إلى الحزب الإسلامي حركة مجتمع السلم 15,4 % وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 5,5 % من المبهوات المنتميات إلى حزب الحرية و العدالة و تنخفض أيضا لتصل إلى نسبة 3,3 % وهذه النسبة تشترك فيها حزب العمال و حزب الجيل الجديد - الحركة الشعبية - وأخيرا العدل و البيان

أما حزب تحالف النهضة و الإصلاح - الجزائر المعاصرة - التحالف الوطني الجمهوري فيحتل كل منهم 2,2 % من نسبة المبهوات المنتميات لهذه الأحزاب وأخيرا تصل نسبة المبهوات المنتميات إلى حزب النور 1,1 % من مجتمع الدراسة

يتبين عموما من خلال القراءة الرقمية لهذا الجدول أن أكبر نسبة للنساء في المجالس المحلية المنتخبة يمثلها حزب جبهة التحرير الوطني هذا الحزب الذي شهد كفاح الشعب الجزائري وعايش ثورة نوفمبر الخالدة و تربى على مبادئه أجيال توارثت إنتماءاتها لهذا الحزب و الذي يمثل عند أغلب الأسر الجزائرية رمزا للسيادة و الحرية الوطنية ، من هذا المنطلق سعى العديد من أبناء الشعب الجزائري وخاصة المجاهدون إلى توريث هذا الإنتماء الحزبي الى أبناءهم و أحفادهم و ترسيخه في عقولهم لإقترانه دائما بثورة أول نوفمبر الخالدة وعلى هذا الأساس بقي هذا الحزب يحتل الصدارة و يفرض نفسه على الساحة السياسية منذ عشرات السنين وبالرغم من أن عدد النساء في هذا الحزب تضاعف بعد مرحلة التعددية الحزبية لتشتت أعضائه بين بقية الأحزاب الأخرى إلا أنه استطاع أن ينجح من جديد في إعادة إستقطاب عددا كبيرا من النساء وخاصة بعد إعلانه في برنامجه لسنة 2000 إهتمامه بالمرأة وتأكيده على ضرورة الإهتمام بحقوقها المدنية و السياسية و محاربة سياسية إقصائها و تهيمشها

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي و الذي ظهر على الساحة السياسية سنة 1997 و يتكون معظم أعضائه من حزب جبهة التحرير الوطني فقد أولى هذا الحزب إهتماما كبيرا للعنصر النسوي ، وقد أقر في دورته المنعقدة في 3 جويلية 1999 بضرورة تواجد المرأة على جميع مستويات أجهزته بدءا من الهياكل القاعدية على مستوى مكاتب الأحياء كما أكد في المادة 21 من هذه اللائحة أن خلية الحي تتكون من مجموع المواطنين و المواطنات يقومون بمسؤولية تسيير مكتب الحي مع شرط تواجد على الأقل عضوا من العنصر النسوي وقد حقق هذا الحزب

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوضات

نجاحا باهرا في إنتخابات 1997 حين إحتلت 06 نساء من حزب التجمع الوطني الديمقراطي (06) مقاعد في البرلمان

كما تحوز حركة مجتمع السلم أيضا على تمثيل عالي لعضوات المجالس المحلية المنتخبة هذا الحزب الذي سعى منذ تأسيسه عام 1990 إلى إستقطاب فئة كبيرة من المواطنين على إعتبار أنه الحزب الإسلامي الأكثر ظهورا و شيوع على الساحة السياسية الوطنية و تتمتع حركة مجتمع السلم بسمعة طيبة لدى الشعب الجزائري وله سمعة كبيرة بين الأحزاب السياسية المحلية وفي ظل هذا الحزب الإسلامي مارست النساء العديد من الأدوار وقد تسنى للمرأة أن تطرح العديد من القضايا وأن تأخذ دورها في مناقشة السياسات العامة للحزب وأن يكون لها تواجد وحضور في المجالس الإستشارية و التنفيذية للحزب و تحتل المرأة فيه نسبة معتبرة في الهيئات التخطيطية و التنفيذية به وهذا ما دفع بالنساء قدما إلى ممارسة مختلف المهام بمزيد من النشاط و الحيوية

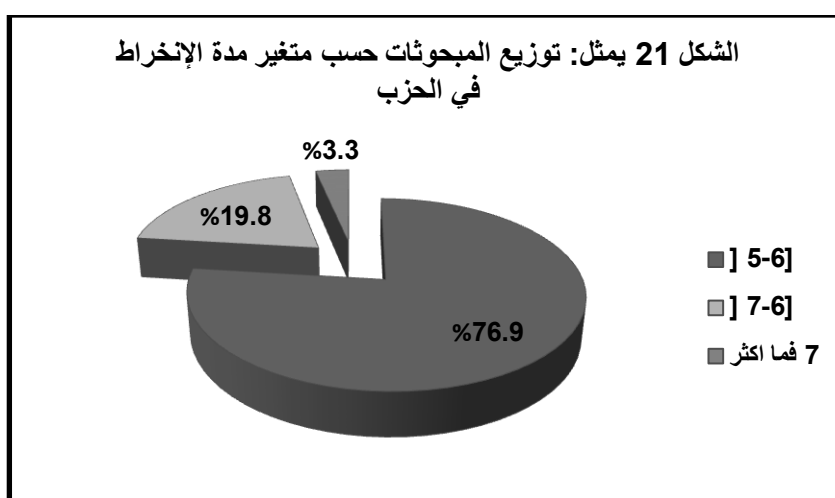
أما حزب العمال الذي يعتبر من الأحزاب الجزائرية المعروفة في الساحة الجزائرية بنشاطات زعيمته السيدة لويزة حنون منذ تاريخ تأسيسه سنة 1990 وهو حزب عمالي يسعى للدفاع عن حقوق العمال و الطبقات الإجتماعية الأكثر عرضة للإستغلال كما تعتبر زعيمة هذا الحزب من المناضلات السياسات البارزات على الساحة السياسية الجزائرية وناضلت منذ سنوات عديدة للإعلاء ببرامج حزب العمال وهي من الزعيمات المعروفات بجرأتهم و المقدمات على طرح مختلف القضايا المتعلقة بالفساد و التجاوزات دون تردد

أما بقية الأحزاب الأخرى فهي أحزاب جديدة على الساحة السياسية تم تأسيس معظمها سنة 2012 أي تزامنا مع الإنتخابات المحلية لهذه العهدة ورغم حداثتها فقد خاضت الإنتخابات المحلية وحازت على الفوز و إستطاعت أن تحقق نتائج مبهرة في إنتخابات 2012

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوهات

جدول رقم (14): يمثل توزيع المبهوات حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب

النسبة	التكرار	مدة الإنخراط في الحزب
76.9	70	] 6-5]
19.8	18	] 7-6]
3.3	03	7 فما أكثر
100	91	المجموع
1,29	المتوسط الحسابي	



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن أعلى نسبة تمثلها المبهوات اللاتي لديهن خبرة في الحزب بين ] 6-5] بـ 76,9% في حين تحتل الفئة الثانية ] 7-6] نسبة 19,8% و تنخفض هذه النسبة لتصل الى 3,3% للمبهوات اللاتي لديهن خبرة في الحزب 7 سنوات فما فوق

وبما أن قيمة المتوسط الحسابي للجدول رقم 14 هي 1,29 وبما أنه يحتوي على ثلاث بدائل نلاحظ أن هذه القيمة تقع في المجال ] 1,67-1] المعبر على أن المتوسط الحسابي للخبرة الحزبية للمبهوات تتراوح بين ] 6-5]

تبين الأرقام الإحصائية لهذا الجدول أن أعلى نسبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية لديهن خبرة حزبية أقل من 6 سنوات و تعكس هذه النسبة ضعف مشاركة عضوات هذه المجالس في العمل الحزبي و ضعف خبرتهن الحزبية

## الفصل الخامس: وصف مجتمع الدراسة و الخصائص العامة للمبوضات

وما يفسر هذا الضعف أكثر أن توزيع الاستمارات كان بالتقريب من آخر العهدة أي بعد 5 سنوات تقريبا من عمل العضوات في المجالس المنتخبة المحلية وهو ما يؤكد أن الخبرة الحزبية قبل ترشيحهن للإنتخابات كانت بالتقريب أقل من سنة واحدة وهي مدة زمنية قصيرة لتكوين خبرة سياسية وهذه النتائج بمثابة مؤشر يعكس سوء الفهم الصحيح لهذه الأحزاب لمشاركة المرأة بدليل عدم استقطابها للعنصر النسوي

وعليه يمكن القول ان هذه الأحزاب تتبنى المفهوم الخاطئ الذي يعتمد على المشاركة الشكلية للمرأة في الأحزاب السياسية إلا أن هذا الوضع يتغير بقرب موعد الإنتخابات و يصبح قرار ترشيح النساء ضرورة لا غنى عنها لتوثيق القائمة الحزبية و خاصة بعد تطبيق نظام الكوتا فيصبح بذلك النظر إلى المرأة على أساس أنها ورقة إنتخابية مهمة لتدعيم الحزب ومن هنا تبدأ مهمة هذه الأحزاب في البحث عن المرشحات حسب طلباتهم و متطلبات الحزب فمنهم من يختار المرأة حسب عائلتها و عرشها و منهم من يختارها حسب مؤهلاتها العملية أو منصبها العملي المهم أن هذه الأحزاب تسعى إلى تجميل صورة الحزب بإضفاء المرأة كديكور لتزيين الواجهة دون أن تدرك المصلحة و الغاية الأهم لوجود النساء في هذه الأحزاب

كذلك يمكن تفسير هذه الخبرة الحزبية القصيرة للعضوات إعتامادا على أن نسبة كبيرة من هذه الأحزاب تأسست تزامنا مع الإنتخابات المحلية ( سنة 2012 ) وهو ما يجعل الإنتماء لها بدوره حديثا و ما يفسر ذلك أكثر أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية لديهن خبرة تتراوح بين [5-6] سنوات

- أما عن العضوات اللاتي يملكن خبرة حزبية بين [6-7] سنوات فيمثلن نسبة قليلة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية ويمثلن الأحزاب التي تأسست قبل 2012 غير أن هذه الخبرة الحزبية بدورها تبقى ضعيفة لأنها تمثل خبرة أقل من سنتين وهي غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة لمشاركة المرأة في السياسة

و في الأخير نجد أن نسبة العضوات اللاتي يملكن خبرة حزبية تتراوح بين 7 سنوات فما أكثر أي سنتين قبل ترشحهن للمجالس المنتخبة المحلية هي نسبة ضعيفة جدا و تمثل هذه النسبة الأحزاب الغالبة على الساحة السياسية (RND - FLN - حماس) وعادة ما تسعى هذه الأحزاب الناشطة سياسيا إلى إعطاء إنطباع بالإنفتاح و العدالة حتى تفوز بالقبول و الرضا من الناخبين خاصة و المواطنين عامة

## خلاصة الفصل

بعد عرض و تحليل البيانات العامة للمبحوثات تبين أن مجتمع الدراسة يتميز بمجموعة من الخصائص كالفئة العمرية الغالبة التي يتراوح سنها بين 36 سنة الى 46 سنة وهو السن الذي تكون المرأة قد حققت فيه إستقرار عائلي ومهني و تبحث عن المزيد من النجاح لتعزيز مكانتها في المجتمع كما أن المستويات الجامعية للعضوات تحتل الصدارة في مجتمع الدراسة وهو مايعبر عن دور الجامعة في ترسيخ ثقافة المشاركة للطلبة بهدف الإصلاح و التحديث الإيجابي أما الحالة العائلية للعضوات فقد تبين أن غالبيةهن متزوجات ولديهن أولاد وهو دليل على تفضيل إختيار المرأة المتزوجة لإستقرار حياتها العائلية كما أن المرأة المتزوجة يكون لها شبكة أكبر من العلاقات الإجتماعية وهذه النتائج تدل في مجملها على أن الزواج و الأمومة لا يشكلون عائق أمام المشاركة السياسية للمرأة وهو مايعكس السلوك الحضاري للمرأة الجزائرية أما فيما يتعلق بالوظيفة الأصلية التي تمتنها العضوات فغالبيةهن موظفات بالقطاع العام غير إن القطاعات الأخرى أيضا حاضرة بنسب متفاوتة وهو دلالة على توسيع الحقل التوظيفي للمرأة الجزائرية و مؤشر هام على أن العمل و الإستقلال الإقتصادي يمنح المرأة حرية المشاركة كما تم الكشف من خلال نتائج البيانات العامة للمبحوثات ضعف تقلد المرأة لمناصب المسؤولية وصنع القرار السياسي في هذه المجالس وهو دليل على التهميش و الإقصاء في حين تبين أن جميع عضوات المجالس حديثات العهد بالمشاركة السياسية بدليل ان الجميع يمارسن العهدة الأولى كعضوات في هذه المجالس وهذا تزامنا مع تطبيق نظام الكوتا وهو ما يتفق مع نتائج الخبرة الحزبية للعضوات و التي كشفت على أن غالبية العضوات حديثات الإنتماء للأحزاب السياسية وهو دليل بدوره على ضعف الخبرة الحزبية للعضوات كما تبين أيضا أن غالبية العضوات تتواجدن بالمناطق الشبه حضرية وهذا تبعا للتقسيم الإداري للولاية وأخيرا كشفت هذه الدراسة ان حزب جبهة التحرير الوطني يستحوذ على أعلى نسبة من الإنتماءات السياسية للعضوات يليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وهي الأحزاب الغالبة و المسيطرة على الساحة السياسية

## الفصل السادس

# تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النموذج

## بالمجتمع المحلي

### ■ تمهيد

1. المجالس المحلية المنتخبة و دورها في تحقيق التنمية المحلية
2. دور المنتخب في التنمية المحلية على مستوى الولاية
3. أهمية مشاركة المرأة في التنمية المحلية
4. أهمية المشاركة السياسية للمرأة

### ■ الإستنتاج الجزئي الأول





### ■ تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل المعطيات الرقمية التي تم الحصول عليها ميدانيا و الخاصة بالفرضية الأولى حول ( تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي ) ، وسيتم قراءة هذا الجدول إحصائيا وتحليلها سوسيولوجيا إعتادا على النسب الإحصائية التي تم عرضها في الجداول وكذلك الرسومات البيانية وذلك بهدف التأكد من صحة الفرضية من عدمها

❖ المجالس المحلية المنتخبة و دورها في تحقيق التنمية المحلية:

تعمل الهيئات المحلية على إشباع الحاجات المحلية و تقريبها من المواطنين ومشاركتهم في رسم سياسة مجتمعاتهم ووضع أولويات الخدمات و التنسيق بينها وتمويلها وإدارتها تعد البلدية المخطط التنموي القصير و المتوسط و الطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه ويجب أن يكون منسجما مع مخطط الولاية ويحدد المجلس الشعبي الولائي مخطط الولاية الذي يعكس في المدى المتوسط البرامج و الوسائل و الأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الجماعات المحلية لضمان التنمية الاقتصادية والإجتماعية و الثقافية للولاية ويصادق عليه<sup>1</sup> فهناك دور مهم تلعبه المجالس المنتخبة المحلية التي من بينها المجلس الشعبي البلدي في تنمية المجتمع بإعتبارها مسؤولة عن تنمية المجتمع المحلي وكشف الفرص الإستشارية في نطاق كل منها وحسن توزيع الموارد على الإحتياجات حسب أولويتها الفعلية في خططها المحلية

- وعلى هذا يمكن أن تسهم المجالس المحلية المنتخبة من خلال صلاحياتها في التنمية المحلية كمايلي<sup>2</sup>:

- الإعلان عن المشروعات المتعلقة بالسياسة المحلية وأنشطتها في المجالات المختلفة
- التعرف على إحتياجات المواطنين ورغباتهم وإشراكهم في عمليات صنع وإتخاذ القرارات
- إثارة الإهتمام بالقضايا المحلية مع العمل على إستثمار الموارد المحلية بجانب الموارد القومية حيث أن توفر الموارد المحلية وكفايتها يعطي حرية تحقيق أهدافها في إشباع حاجات المواطنين وأداء الخدمة العامة لهم

- كما يمكن للمجالس المحلية المنتخبة المشاركة في التنمية المحلية من خلال<sup>3</sup>:
- وضع خطط محلية عمرانية وتشجيع عمليات بناء المساكن والعقارات وتقديم المساعدات الفنية والمالية

- تزويد المجتمع المحلي بوسائل التعمير واحترام تخصيصات الأراضي المعدة للبناء أو الزراعة تهيئة الأراضي الزراعية والري ونشر الوعي والثقافة الزراعية

1 - مزياني فريدة : المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري ، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2005 ، ص 221

2 - محمد عبد الفتاح محمد: المرجع السابق، ص 230، بتصرف

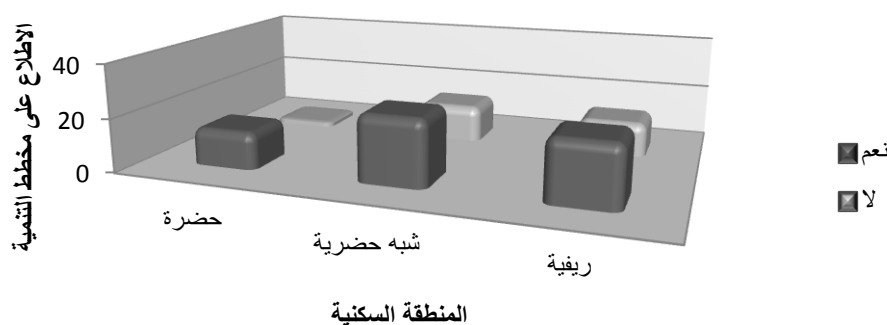
3 - علي عبد الرزاق جليبي، هاني خميس احمد عبدي : علم اجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة

جدول رقم (15): يمثل إجابات المبحوثات حول إطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص

بالولاية حسب طبيعة المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		الإطلاع على مخطط التنمية طبيعة المنطقة السكنية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	2,2	2	15,4	14	حضرية
42,9	39	15,4	14	27,5	25	شبه حضرية
39,6	36	14,3	13	25,3	23	ريفية
100,0	91	31,9	29	68,1	62	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.5		3,354		5,102		

الشكل 22 يمثل: إطلاع المبحوثات على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية حسب المنطقة السكنية



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المحلية المنتخبة يصرحن بإطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **68,1 %** في حين تصرح النسبة المتبقية و المقدرة بـ **31,9 %** بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة فإننا نجد أن:

غالبية المبحوثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية تؤكدن على إطلاعهن على مخطط التنمية المحلية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **27,5 %** و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى **15,4 %** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

كما نجد أيضا أن معظم المبحوثات المتواجدات في المناطق الريفية تؤكدن على إطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية و ذلك بنسبة 25,3% في حين تؤكد النسبة المتبقية و المقدرة بـ 14,3% عكس هذه التصريحات

وأخيرا نجد أن معظم المبحوثات المتواجدات في المناطق الحضرية تصرحن بإطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية و ذلك بنسبة 15,4% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل الى 2,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

بناءا على ماتم قراءته من المعطيات الرقمية للجدول السابق تبين لنا أن معظم عضوات المجالس المحلية المنتخبة تصرحن بإطلاعهن على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية كما تشير القراءة الإحصائية أيضا لهذا الجدول الى وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة وبين تصريحاتها حول إطلاعها على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع و التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من ان قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية (3,354 < 5,102) وهو مايعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,5 و تعتمد الباحثة في تفسير هذه النتائج إستنادا إلى الواقع الذي يبين الرغبة الحقيقية التي تعترى المرأة في المشاركة في مسار التغيير المجتمعي و الإصلاح الشامل بغية تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال قيامها بوظائفها كعضوة في المجالس المحلية حسب ماتم طرحه عن دور هذه المجالس في تحقيق التنمية على المستوى المحلي وهذا بإطلاعها على المخطط الذي وضع لتحقيق سياسة التنمية على المستوى المحلي وعلى إعتبار أن المرأة في المجالس المحلية المنتخبة تتولى مهام المنتخب في رسم و تجسيد التنمية على المستوى المحلي وعلى ضوء إطلاع العضوة على مخطط التنمية الخاص بالولاية سيمكنها ذلك أن ناحية على تكوين تصور عام عن هذا المخطط التنموي وبالتالي سوف تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة على ضوء تسطير مختلف البرامج التنموية ومتابعة المخطط التنموي للولاية و الإطلاع على مدى إنجاز البرامج التنموية ومن جهة أخرى سوف تعمل على التدخل وتقديم بعض الملاحظات و الإقتراحات عند الضرورة و طرح كافة البرامج و التدابير التي تمكنها من المساهمة في النهوض بالتنمية المحلية كما أن وعيها سيزيد بما يجري حولها من

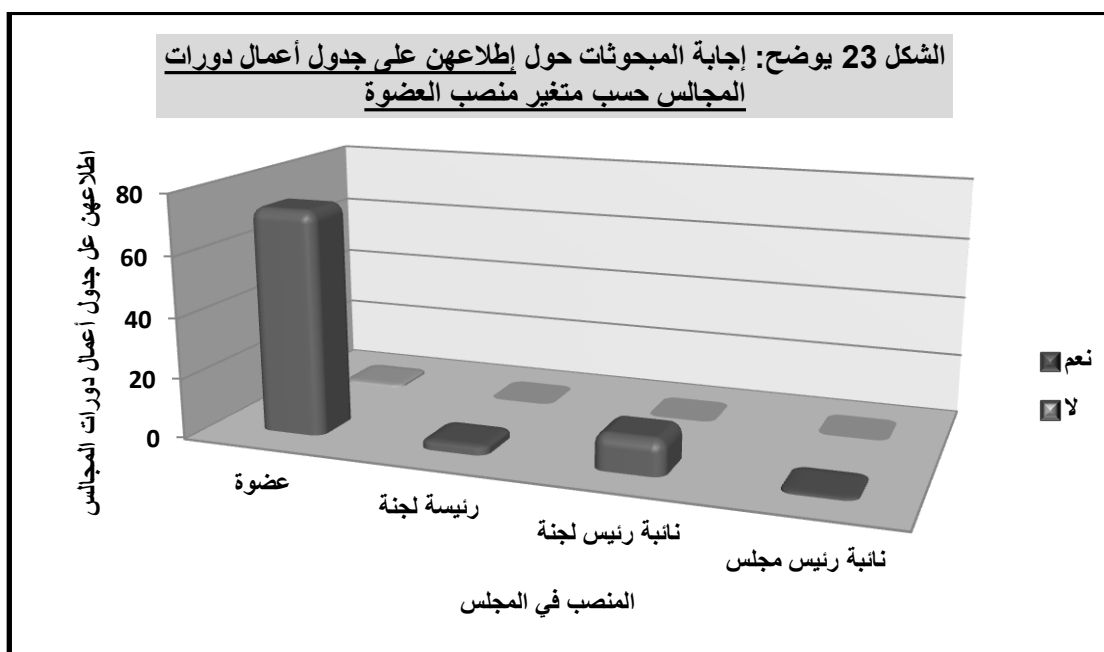
## الفصل السادس: تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النموذج بالمجتمع المحلي

وقائع وأحداث وكمعرفة الميزانية المخصصة للولاية وأهم المشاريع المبرمجة في مختلف القطاعات التنموية مما يزودها بمعلومات من مصادرها و هذا ما يفرض عليها بعض المتطلبات حول الخيارات و الأولويات المتاحة في مختلف مجالات التنمية فيتنسنى لها بذلك إقتراح المشاريع على رئيس المجلس أو لجانه او في دورات المجالس وبهذا ستتمكن العضوة من خلال إطلاعها على المخطط التنموي للولاية من متابعة حركة التنمية و مراقبة تنفيذها بدءا من مرحلة رسمها و تخطيطها مرورا بمرحلة الإنجاز و إنتهاء بعملية تنفيذ البرامج و تسليمها للقطاع المسؤول لضمان السير الأحسن لمختلف المشاريع التنموية

جدول رقم (16): يمثل إجابات المبحوثات حول إطلاعهن على جدول أعمال دورات المجالس

حسب متغير منصب العضوة

المجموع		لا		نعم		الإطلاع على جدول أعمال دورات المجلس المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	1,1	1	81,3	74	عضوة
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة
13,2	12	0,0	0	13,2	12	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس المجلس
100,0	91	1,1	1	98,9	90	المجموع
معامل الارتباط سييرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.04		7.815		0.216		



تؤكد القراءة الرقمية لهذا الجدول أن معظم المبحوثات يصرحن انهن إطلعن على جدول أعمال الدورات ونستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 98,9% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في هذه المجالس المنتخبة المحلية فإننا نجد أن:

غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المنتخبة المحلية تصرحن أنهن إطلعن على جدول أعمال الدورات و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **81,3 %** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **1,1 %** من المبحوثات المصرحات بعكس ذلك

أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فالنسبة الاجمالية منهن و المقدرة بـ **13,2 %** يصرحن بأنهن أطلعن على جدول أعمال الدورات

كذلك فإن النسبة الإجمالية من رئيسات اللجان و المقدرة بـ **3,3 %** تؤكد على إطلاعها المسبق على جدول أعمال الدورات

كما نجد في الأخير أيضا أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي أكدت أنها إطلعت على جدول أعمال الدورات وذلك بنسبة **1,1 %**

يتبين لنا من خلال ماتم قراءته من أرقام إحصائية أن معظم عضوات المجالس المحلية المنتخبة تؤكدن على إطلاعهن المسبق على جدول أعمال الدورات كما تبين نفس إحصائيات الجدول عدم وجود علاقة بين منصب العضوة في المجلس وبين تصريحاتها حول إطلاعها المسبق على جدول أعمال الدورات وهذا ماتؤكدده أيضا إحصائيا نتائج كاي تريبع التي تشير الى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة اقل من  $(k^2)$  الجدولية  $(7,815 > 0,126)$  وهو مايعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,04**

و تفسر الباحثة هذه النتائج اعتمادا على المادة **21** و **22** من قانون البلدية و المادة **17** و **18** من قانون الولاية و الذي ينص على أن ترسل الإستدعاءات لحضور دورات المجالس الشعبية الولائية أو البلدية الى الأعضاء الى مقر سكانهم مرفقة بجدول الأعمال في ظرف محمول كتابيا عن طريق البريد الإلكتروني مقابل وصل إستلام و يكون ذلك قبل عشرة أيام كاملة على الأقل من تاريخ إنعقاد الإجتماع و الملحق رقم **(04)** يبين نموذج لإستدعاء الأعضاء لدورة المجلس الشعبي البلدي مرفقة بجدول أعمال الدورة كما أن جدول أعمال الدورات يلصق عند مدخل قاعة المداورات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور وفي مقر الولاية بالبلديات التابعة لها هذا بالإضافة الى الإعلانات الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت وفي

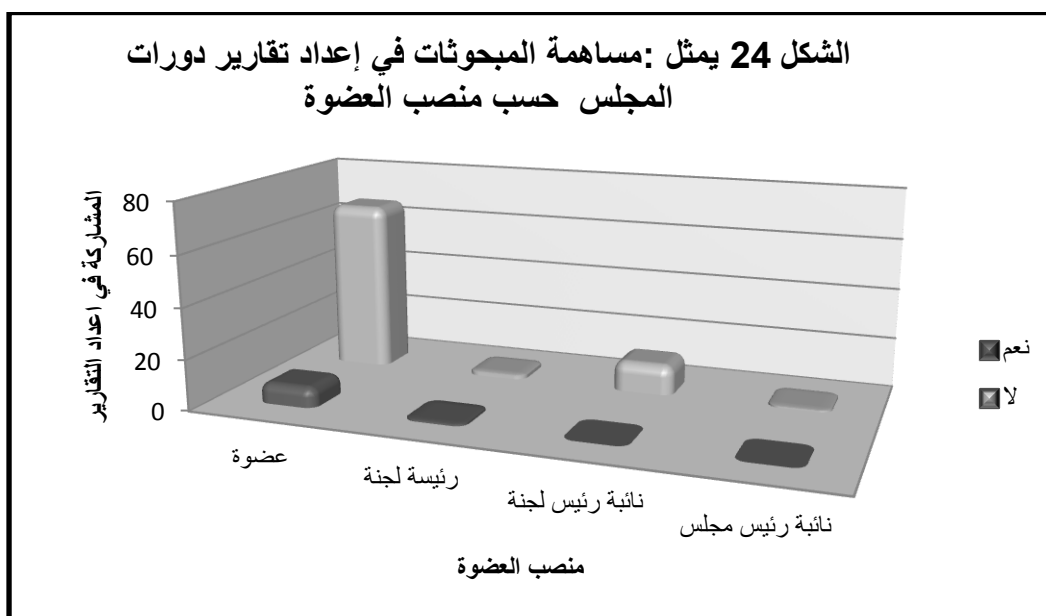


المواقع المخصصة لهذه المجالس وعبر صفحاتها الإلكترونية الخاصة و عليه يتسنى لجميع العضوات بناءا على جدول الأعمال المرفق بإستدعاء حضور دورات المجلس الإطلاع على جدول أعمال الدورة كما يمكن أيضا للعضوة أن يتسنى لها معرفة جدول أعمال الدورة من خلال تفقدها للصفحات الإلكترونية الخاصة بالمجالس أو عن طريق لجان المجالس خاصة إذا كان تقرير الدورة يصب في إحدى إختصاصات اللجنة التي تنتمي إليها العضوة وعليه يمكننا التأكيد على أن الإطلاع على جدول أعمال الدورات من طرف العضوات هو أمر ضروري ويدخل في إطار الحقوق المكتسبة للعضوات التي أقرها قانون الجماعات الإقليمية لأعضاء المجالس المحلية المنتخبة كما خول هذا القانون أيضا للمواطنين الحق في الإطلاع على جدول أعمال الدورات من خلال الإعلان عنها بمختلف الطرق السابقة و ذلك لإعلام المواطنين بهدف تحقيق الديمقراطية المحلية من جهة ومن جهة أخرى لمنح فرصة للأفراد للمشاركة في النهوض بمنطقتهم و تحسين ظروفهم الحياتية و المساهمة بأرائهم و إقتراحاتهم وهذا في إطار ما يخوله قانون الجماعات الإقليمية

جدول رقم (17): يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهن في إعداد تقارير دورات

المجالس حسب منصب العضوة

المجموع		لا		نعم		المشاركة في اعداد تقارير المجلس المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	73,6	67	8,8	8	عضوة
3,3	3	2,2	2	1,1	1	رئيسة لجنة
13,2	12	13,2	12	0,0	0	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	1,1	1	0,0	0	نائبة رئيس مجلس
100,0	91	90,1	82	9,9	9	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي تربيع
0.07		7.815		3.328		



تشير المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المحلية المنتخبة تصرحن بعدم مساهمتهن في إعداد تقارير دورات المجالس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 90,1% و تتخفف هذه النسبة بشكل كبير لتصل الى 9,9% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجلس فإننا نجد أن:

## الفصل السادس: تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النموذج بالمجتمع المحلي

النسبة الغالبة و المقدرة بـ 73,6 % من العضوات تؤكدن أنهن لا يشاركن في إعداد تقارير المجلس في حين تؤكد النسبة المتبقية و المقدرة بـ 8,8 % عكس ذلك

أما النسبة الإجمالية و المقدرة بـ 13,2 % من نائبات رؤساء اللجان تؤكدن عدم مشاركتهن في إعداد تقارير المجلس

أما النسبة الغالبة من رئيسات اللجان و المقدرة بـ 2,2 % تؤكد عدم مشاركتهن في إعداد التقارير ، في حين تؤكد النسبة المتبقية و المقدرة بـ 1,1 % عكس هذه التصريحات

وأخيرا نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الولائي تؤكد أنها لا تشارك في إعداد تقارير المجلس و ذلك بنسبة 1.1 %

يمكننا عموما و قياسا على المعطيات الرقمية السابقة أن نؤكد أن غالبية عضوات المجالس المحلية المنتخبة تؤكدن عدم مساهتهن في إعداد تقارير دورات الجالس كما بينت هذه الأرقام أيضا عدم وجود علاقة بين منصب العضوة في المجلس و بين تصريحاتها حول المساهمة في إعداد تقارير دورات المجالس وهذا ما تؤكدته أيضا إحصائيا نتائج كاي ترييغ و التي تشير إلى ذلك انطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أقل من  $(k^2)$  الجدولية  $(7.815 > 3.328)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,07 و تفسر الباحثة هذه النتائج اعتمادا على ما يقتضيه النظام الداخلي من قواعد سير المجالس الشعبية البلدية و الولائية حيث تنص المادة 51 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2012 أنه يدير رئيس اللجنة أشغالها و يترأس أعمالها و يسهر بمساعدة مكتبها على إعداد التقارير التمهيدية لدورات المجلس و يرفع لرئيسة حوصلة دورية عن نشاطاتها فموجب هذه المادة يتبين لنا أن اعداد تقارير دورات المجالس هي مهمة تخول بموجب القانون إلى رئيس اللجنة و مقررها وهذا ما يفسر أكثر وجود علاقة بين منصب العضوة و إسهامها في إعداد تقارير الدورات إذ أن هذه المهمة كما سبق الإشارة تكلف إلى رئيس اللجنة و مقررها وهذا ما تؤكدته المادة 44 أيضا من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي و التي تنص على أن رؤساء اللجان ملزمون بتقديم تقاريرهم قبل موعد الدورة بـ 10 ايام وهي المدة القانونية التي حددها قانون الجماعات الإقليمية لإرسال الإستدعاءات للأعضاء قبل إنعقاد دورات المجالس و تبعا للمادة 63 من نفس

## الفصل السادس: تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النهوض بالمجتمع المحلي

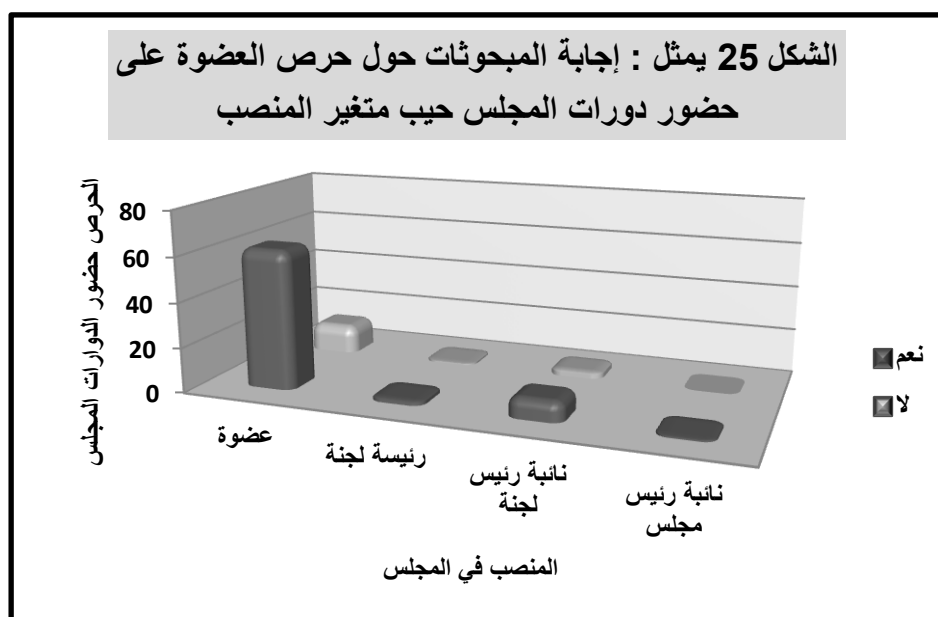
القانون فإن الرئيس يدعو مقرري اللجان إلى قراءة تقاريرهم و ناقشتها في دورات المجالس وعموما فإن ماتم الإستناد إليه من نصوص المواد القانونية السابقة يقودنا حتما إلى التأكيد على أن مهمة كتابة تقارير دورات المجالس لها علاقة بمنصب العضوة داخل المجالس وهذا الدور الوظيفي في المجلس يسند إلى رئيس اللجنة أو نائبه كما يتكفل بهذا الدور أيضا مقرر اللجنة الذي يتم تعيينه وفقا للنظام الداخلي للمجالس الذي تعده كل لجنة وتعرضه على المجلس للمصادقة عليه

و تأكيد معظم عضوات المجالس المحلية على عدم كتابة تقارير دورات المجالس دليل مرة أخرى على الإقصاء و التهميش الذي تعيشه المرأة في هذه المجالس كما أن عدم وجود علاقة بين منصب العضوة وإعدادها لتقارير دورات المجالس رغم ما ينص عليه قانون الجماعات الإقليمية و القانون الداخلي للمجالس المحلية المنتخبة إلا أن المرأة حتى و إن كانت في منصب المسؤولية لا يمنح لها هذه الفرصة وكأن وصولها حتى إلى مناصب المسؤولية يبقى شكلي ولا يخول لها مسؤولية ممارسة مهام هذا المنصب و بالتالي يعرقل أداء وظائفها التي تربط إرتباطا قويا بدورها

جدول رقم (18): يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور دورات المجالس حسب

متغير المنصب

المجموع		لا		نعم		الحرص على حضور الدورات المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	14,3	13	68,1	62	عضوة
3,3	3	1,1	1	2,2	2	رئيسة لجنة
13,2	12	3,3	3	9,9	9	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس مجلس
100,0	91	18,7	17	81,3	74	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,06		7.815		1,059		



تؤكد القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكد أنهن يحرصن على حضور كل دورات المجلس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 81,3 % في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 18,7 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجالس المنتخبة المحلية فإننا نجد أن:

غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المنتخبة المحلية يصرحن على حضورهن لكل دورات المجلس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **61,1%** أما النسبة القليلة المتبقية و المقدرة بـ **14,3%** فهي تصرح بعكس ذلك

أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **9,9%** تصرح أنهن يحرصن على حضور كل دورات المجالس في حين تصرح النسبة المتبقية و المقدرة بـ **3,3%** بعكس هذه التصريحات

كما أن غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب رئيسات اللجان و المقدرة بـ **2,2%** تصرحن بحضورهن لدورات المجالس في حين تصرح النسبة المتبقية و المقدرة بـ **1,1%** بعكس هذه التصريحات

وفي الأخير نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تؤكد أنها تحرص على حضور كل دورات المجلس بنسبة **1,1%**

تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن على حرصهن لحضور كل دورات المجالس وهو مؤشر هام يدل من جهة على حرص عضوات المجالس المحلية المنتخبة على تطبيق القانون المتضمن لإلزامية حضور العضو وحسن انضباطه وسلوكه لان عدم حضوره مخالف للقانون و يترتب عنه سحب الثقة منه في حالة غيابه ثلاث اجتماعات متتالية أو خمس اجتماعات غير متتالية بدون عذر قانوني كما أن هذا الغياب سيترتب عنه إلغاء لإدارة الأغلبية أثناء صدور القرارات وهو ما يتعارض مع مبدأ تسيير هذه المجالس لاجتماعاتها و التي تعتمد على تصويت وموافقة أغلبية الأعضاء هذا من جهة ومن جهة أخرى تفسر الباحثة إقدام عضوات المجالس المنتخبة و حرصهن على حضور كل دورات المجالس إلى وعي العضوات بأهمية أدوارهن في نجاح أو فشل مهام المجالس المنتخبة المحلية لأنهن ممثلات لأفراد المجتمع المحلي و مسؤولات على حماية مصالحهم العامة و تحقيق التنمية على المستوى المحلي وحضور العضوات لدورات المجالس ستمكنهن من الإطلاع بصفة منتظمة على الوضعية العامة للولاية وعلى مخطتها التنموي كما أن حضورهن

يعتبر فرصة ميدانية للمشاركة في رسم سياسة مجتمعاتهن و فرصة يتسنى من خلالها للعضوات تقديم الإقتراحات وتوصيل إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي وقد يتسنى بذلك للعضوة من إمكانية تقديم طلب إدراج موضوع معين في جدول أعمال الدورة كما تمنح أيضا للعضوات فرصة الإدلاء بالرأي و تقديم إقتراحات و حلول لإنشغالات معينة وحق الإستفسار و طرح مواضيع عامة للمناقشة لأن هذه الدورات للمجالس المحلية المنتخبة تسند إليها صلاحيات كثيرة مخولة لها بموجب القانون تمكنها من تحقيق مختلف البرامج التنموية

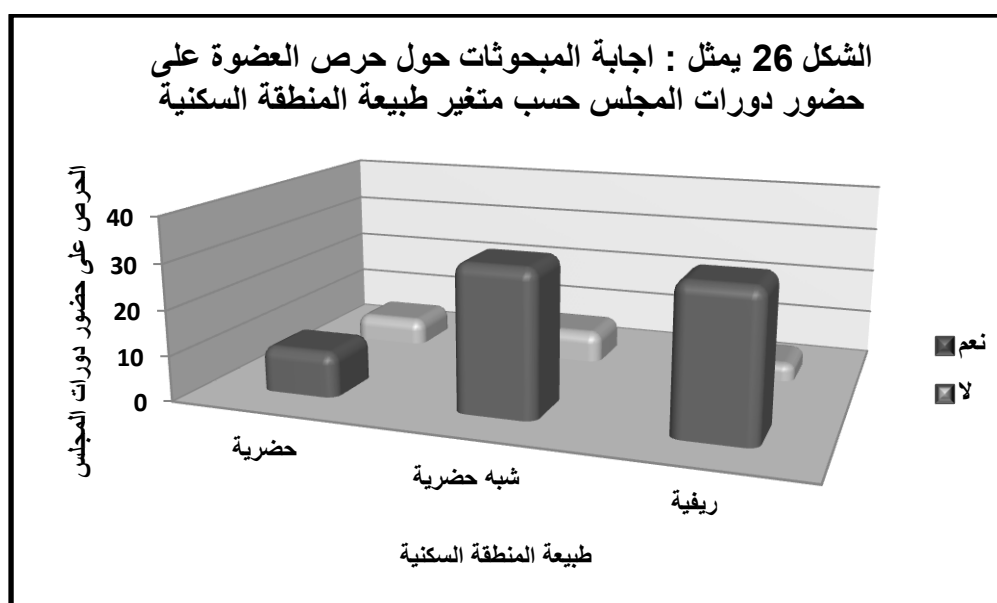
إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر التي تفسر حرص العضوات على حضور دورات المجالس المنتخبة المحلية فيمكن أن نشير الى الأحقية التي يمنحها القانون لأعضاء المجالس المحلية المنتخبة في إلزامية الهيئات الإدارية التي يعمل فيها العضو حيث يمنح له الوقت الكافي لممارسة مهامه في المجلس حتى يتمكن من حضور كل دورات المجالس كما يعتبر الإستعداد المرسل له لحضور هذه الإجتماعات مبررا قانونيا لغيابه عن عمله الأصلي الذي يمارسه في مختلف الهيئات الادارية وهذا ما يعزز اكثر من حضور عضوات المجالس المنتخبة المحلية لدورات المجالس المنتخبة دون الخوف من العقوبات او الخصم ، وبالتالي يجعلها تؤدي وظائفها المنوطة بها

وبمقارنة إجابات المبحوثات وربطها بمنصب العضوة في المجلس يتبين لنا أن النسبة الغالبة في جميع المناصب التي تشغلها العضوات في المجالس تؤكد على حرصها على حضور كل دورات المجالس وهو ما يدل على عدم وجود علاقة بين منصب العضوة في المجلس وبين الحرص أيضا على نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك انطلاقا من أن قيمة (k2) المحسوبة أقل من (k2) الجدولية (7,815>1,059) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,06

جدول رقم (19): يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور دورات المجلس حسب

متغير طبيعة المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		الحرص على حضور الدورات طبيعة المنطقة السكنية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	6,6	6	11,0	10	حضرية
42,9	39	7,7	7	35,2	32	شبه حضرية
39,6	36	4,4	4	35,2	32	ريفية
100,0	91	18,7	17	81,3	74	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
- 0,215		5.99		5,102		



تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن أغلب المبحوثات يؤكدن على حرصهن لحضور كل دورات المجلس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 81,3% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 18,7% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة فإننا نجد أن :



غالبية المبحوثات المتواجدات بالمناطق الشبه حضرية يؤكدن على حرصهن على حضور كل دورات المجالس و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 35,2% في حين تصل نسبة المبحوثات المصريحات بعكس ذلك الى 7,7 %

أما المبحوثات المتواجدات بالمناطق الريفية فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 35,2% تصرح بحرصهن على حضور كل دورات المجالس في حين تصل نسبة المبحوثات المصريحات بعكس ذلك الى 4,4%

أما المبحوثات المتواجدات بالمناطق الحضرية فالنسبة الغالبة منهن تصرح بحرصهن على حضور كل دورات المجالس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 11,0% في حين تتخفف هذه النسبة لتصل الى 6,6% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

إضافة إلى الجدول السابق و الذي تبين من خلاله أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن على حرصهن على حضور كل دورات المجالس و الذي تم تفسيره على أساس إلتزام العضوات بتطبيق القانون من جهة و من جهة أخرى و عي العضوات بالأدوار المنوطة بهن و أهمية هذه الأدوار لحماية مصلحة الناخبين و دفع عجلة التنمية المحلية كما تبين أيضا من خلال الجدول السابق عدم وجود علاقة بين منصب العضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية و تصريحاتهن حول حرصهن على حضور كل دورات المجالس و سنحاول من خلال هذا الجدول التعمق أكثر في دلالات هذه التصريحات من خلال ربطها بطبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة و قد تبين بين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن غالبية العضوات في مختلف هذه المناطق سواء كانت حضرية أو شبه حضرية أو ريفية يؤكدن حرصهن على حضور كل دورات المجالس وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة و بين تصريحاتها حول حضور كل دورات المجالس وهذا ما تؤكدده أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير الى ذلك انطلاقا من ان قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية ( $5,102 > 5,99$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الإرتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,215

ويمكن تفسير هذه النتائج اعتمادا على رغبة المرأة المحلية في كسر الوضع القائم على تقسيم الأدوار الإجتماعية محاولة بهذا الحضور المتكرر و المتواصل أن تستغل الفرصة القانونية التي منحتها الاحقية في المشاركة لتمثيل أفراد مجتمعها وقد زادت هذه المشاركة من ثقتها بنفسها و تحفيزها لتأكيد جدارتها وكفاءتها هادفة من وراء ذلك كله إلى إبراز إمكانياتها في تأدية مهامها وخاصة أنها في وضع يمنحها نفس صلاحيات الرجل لكسب رهان المساواة و الشراكة الكاملة معه كما يعتبر الحضور بالنسبة للمرأة وخاصة الريفية فرصة لكسر جدار التهميش و الإقصاء و التحرر من قيود الثقافة المحلية وهو ما يساهم في إعادة الثقة بامكانياتها وقدراتها و ثقة أفراد المجتمع المحلي بها

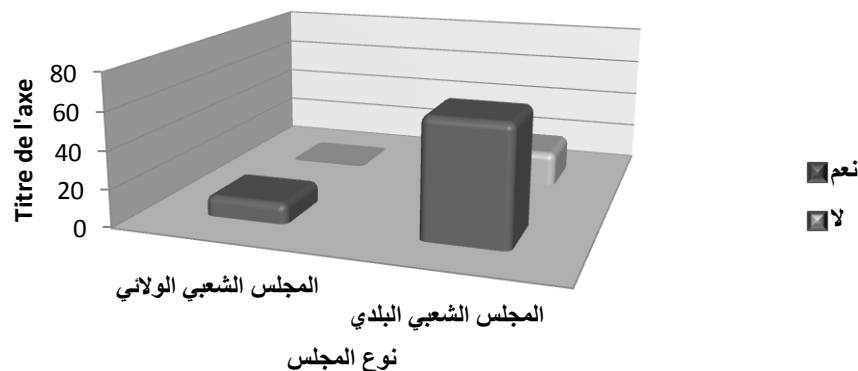
كما تفسر الباحثة أيضا حرص جميع العضوات على حضور كل دورات المجالس على الرغم من إختلاف مناطق تواجدهن إلى تحضر و انفتاح المرأة في جميع المناطق و السبب يعود حسب وجهة نظر الباحثة إلى زيادة فرصة المرأة في التعليم في مختلف مراحله مما زاد من تطلعاتها وخلق لها أفاق مستقبلية متعددة لا تختلف عن نظيراتها في المناطق الحضرية وهذا فضلا على الرغبة المشتركة عند العضوات في حب الإطلاع على صنع السياسات العامة للتنمية المحلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سيمكنهن هذا الإحتكاك المتواصل بأصحاب النفوذ وصانعي القرار في مختلف البلديات و الولاية من طرح ومعالجة المشكلات المجتمعية ومن جهة أخرى البروز من خلال الإشتراك في النقاشات وطرح مختلف القضايا المتعلقة سواء بتنمية المجتمع المحلي أو بدفع عجلة التنمية المحلية

جدول رقم (20): يمثل إجابات المبحوثات حول حرصهن على حضور كل دورات المجالس

حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي اليه العضوة

المجموع		لا		نعم		الحرص على حضور الدورات نوع المجلس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	11	0,0	0	12,1	11	المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	18,7	17	69,2	63	المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	18,7	17	81,3	74	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.170		3.841		2,874		

الشكل 27 يمثل : اجابة المبحوثات حول حرص العضوة على حضور كل دورات المجلس حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي اليه العضوة



تبين القراءة الكمية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات تؤكدن على حرصهن على حضور كل دورات أو مداورات المجلس ونستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 81,3% في حين تصل نسبة المبحوثات المصريحات بعكس ذلك الى 18,7%

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تنتمي اليه العضوة فإننا نجد أن:

النسبة الغالبة من مبحوثات المجالس الشعبية البلدية تؤكدن على حرصهن على حضور كل دورات أو مداورات المجلس و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **69,2%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **18,7%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما النسبة الإجمالية من مبحوثات المجلس الشعبي الولائي و المقدرة بـ **12,1%** تؤكدن على حرصهن على حضور كل دورات أو مداورات المجلس

إضافة إلى الجدولين السابقين الذي تبين من خلالهما أن معظم عضوات المجالس المحلية المنتخبة يحرصن على حضور كل دورات المجالس كما تبين أيضا أن هذه التصريحات ليس لها علاقة بمنصب العضوات في المجالس وليس لها علاقة أيضا بطبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة و سنحاول أيضا من خلال هذا الجدول التعمق أكثر في دلالات هذه التصريحات من خلال ربطها بنوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة ( مجلس شعبي ولائي او مجلس شعبي بلدي ) وقد إتضح لنا مرة أخرى بعد قراءة المعطيات الكمية لهذا الجدول أن غالبية العضوات في المجالس الشعبية البلدية تؤكدن حرصهن على حضور كل دورات ومداورات المجالس في حين تؤكد جميع عضوات المجلس الولائي حرصهن أيضا على هذا الحضور وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين نوع المجلس الذي تنتمي له العضوات و تصريحاتهن حول حرصهن على حضور كل دورات ومداورات المجالس وهو ما تؤكدته إحصائيا أيضا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أقل من  $(k^2)$  الجدولية ( $3,841 > 2,874$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,17**

و تفسير الباحثة هذه النتائج اعتمادا على أن زيادة هذه النسب في حضور العضوات لدورات المجالس دليل على تواجد المرأة بقوة في هذه المجالس و يعبر و بشدة عن عدم غيابها عن أدنى أدوارها السياسية و المتمثلة خاصة في المشاركة السياسية القاعدية وهي بهذا الحضور تعطي إنطبعا إيجابيا عن تطور دورها السياسي وبهذا الحضور أيضا تسهم في إثارة القضايا التي تهتم مجتمعا بهدف تحقيق الأولويات النفعية للأفراد في ظل هذه المجالس المنتخبة التي تملك سلطة القرار المحلي و القدرة على القيام بصناعة و رسم سياسات التنمية المحلية كما أن

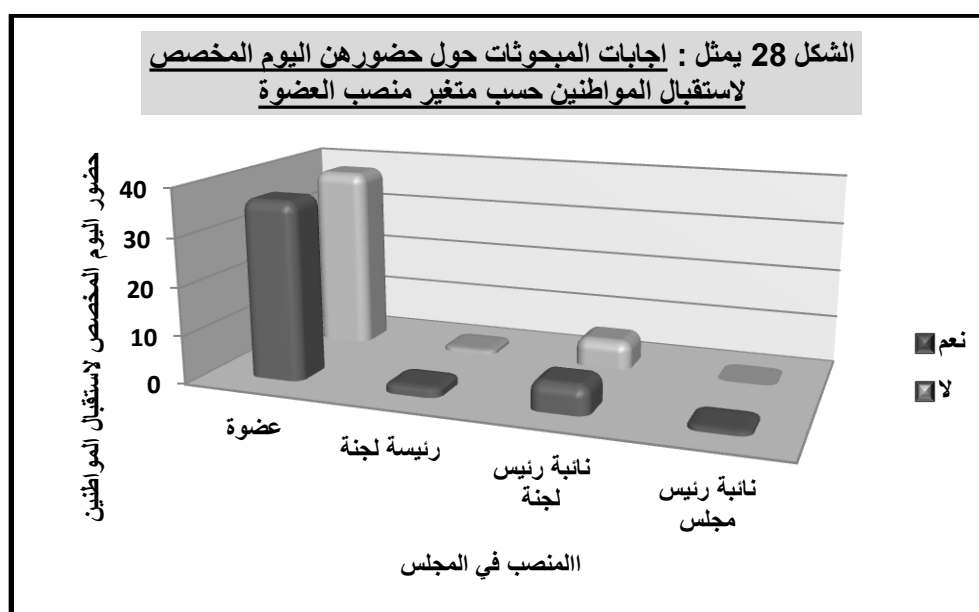
## الفصل السادس: تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النموذج بالمجتمع المحلي

حضور المرأة بهذا الكم المتزايد يعتبر مؤشرا هام على تصاعد دورها السياسي ورغبتها الملحة في الحضور و تمثيل منطقتها كما يتسنى للعضوة من خلال هذا الحضور و التمثيل فرصة لمعرفة المخطط العام للتنمية و المشاريع المزمع إنجازها لترقية الولاية و بالتالي تتمكن من تحديد الاولويات و المشكلات الاساسية التي تجد صداها عند المسؤولين واخذها بعين الاعتبار و إدراجها في ملفات المشاريع التي سيشروع في إنجازها وهي بذلك تقرض نفسها على راسمي السياسات و صانعي القرارات للإسهام في المشاركة في إدارة المشاريع التنموية على مستوى الولاية مما يزيد من ثقة ناخبيها و المجتمع المحلي بقدراتها فيزيد ذلك من كسر الحواجز التي تقف أمام مشاركتها السياسية

جدول رقم (21): يمثل إجابات المبحوثات حول حضورهن اليوم المخصص لإستقبال

المواطنين حسب متغير منصب العضوة

المجموع	لا		نعم		حضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين المنصب
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
	82,4	75	41,8	38	عضوة
	3,3	3	1,1	1	رئيسة لجنة
	13,2	12	6,6	6	نائبة رئيس لجنة
	1,1	1	0,0	0	نائبة رئيس مجلس
	100,0	91	49,5	45	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان	الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.50	7.815		1,336		



تبين القراءة الكمية لهذا الجدول أن نصف النسبة تقريبا من المبحوثات تصرحن بأنهن يتواجدن في المجلس لحضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين و نستدل على ذلك بالنسبة المقدرة بـ 50,5% حين تؤكد النسبة المتبقية و الممثلة لنصف المبحوثات تقريبا عكس هذه التصريحات و نستدل على ذلك بنسبتهم المقدرة بـ 49,5%

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجالس المنتخبة المحلية فإننا نجد أن:

نصف النسبة تقريبا من المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المحلية يصرحن بعدم حضورهن لليوم المخصص لإستقبال المواطنين و نستدل على ذلك بنسبة 41,8 % أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 40,7 % فتصرحن بعكس ذلك

أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فنصف النسبة تؤكد على عدم حضورها لليوم المخصص لإستقبال المواطنين و نستدل على ذلك بنسبة 6,6 % أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 6,6 % فتصرحن بعكس ذلك

أما غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب رئيسات لجان تصرحن بحضورهن لليوم المخصص لإستقبال المواطنين و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 2.2 % في حين تصرحن النسبة المتبقية و المقدرة بـ 1,1 % بعكس ذلك

وفي الأخير نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تؤكد أنها تحرص على حضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين بالمجلس بنسبة 1,1 %

تبين المؤشرات الرقمية لهذا الجدول أن نصف المبحوثات تؤكدن على تواجدهن في المجلس لحضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين أما النصف الباقي منهن بالتقريب فيؤكدن عكس هذه التصريحات كما تبين أيضا أن منصب العضوة في هذه المجالس ليس له علاقة بحضورها في اليوم المخصص لإستقبال المواطنين وهذا ما تؤكده أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أقل من  $(k^2)$  الجدولية  $(7.815 > 1.336)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل

على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0.50

و تعتمد الباحثة في تفسيرها لهذه النتائج على إختلاف الآراء و الإتجاهات التي تتبناها العضوات حول مشاركتهن السياسية وقناعتهن المختلفة حول إلزامية تأدية هذه الوظائف و تفعيل أدوارهن لخدمة السكان المحليين هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تحمل بعض العضوات و تتبنى المفهوم الضيق للمشاركة السياسية و الذي قد لا يتعدى حدود المشاركة الشكلية و لا تحمل أي إلتزامات ولا يقع على عاتقها أي أدوار ، وبين المفهومين المتناقضين مسافة كبيرة حيث نجد بعض عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يكتفين بنقل إنشغالات و متطلبات المواطنين من خلال ماتم رصده ميدانيا سواء بالإحتكاك و التقرب من المواطنين و

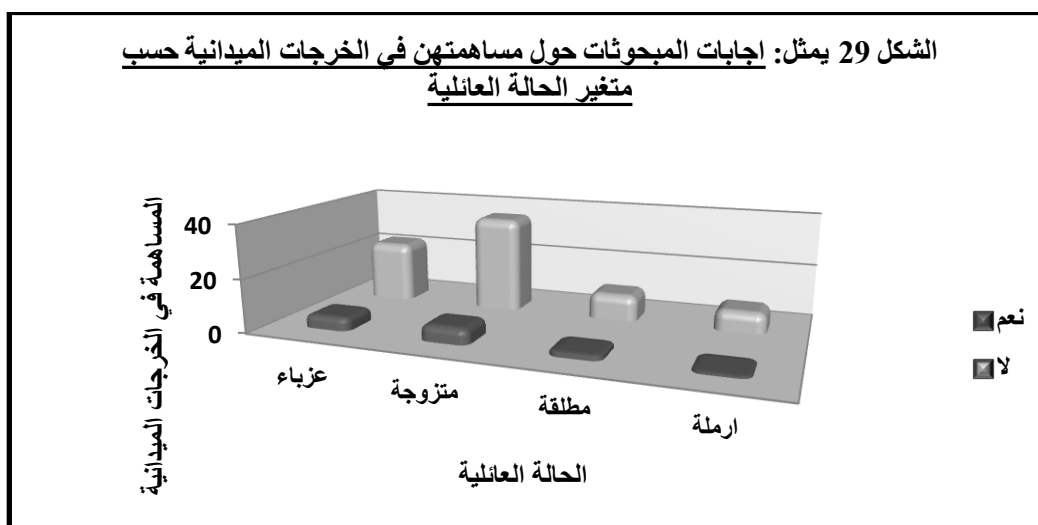
الوقوف على إحتياجاتهم و متطلباتهم أو من خلال ماتم الإلمام به من نقائص لحاجيات المواطنين في مناطق معينة بل إننا نجد أن بعض العضوات على الرغم أنهن لا يشغلن مناصب المسؤولية في هذه المجالس إلا أنهن يحرصن على حضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين بغية الوقوف أكثر على إحتياجات الفئات الإجتماعية و مخاطبتها كما يزيد هذا الحضور من ربط العلاقة و تحقيق الإتصال بين المواطنين و بين الهيئات المنتخبة ( المجالس المنتخبة المحلية) التي أعدت خصيصا لخدمة مصالح المواطنين من خلال فتح الباب لهم ليتقربوا أكثر لهذه المجالس و تتسنى لهم الفرصة لمعرفة السياسة العامة المتبعة و كيفية تسيرها و من ثمة يتسنى لهم طرح جميع إنشغالاتهم و المطالبة بحقوقهم كما أن هذا التقرب بين المواطنين و مجالسهم المنتخبة المحلية سيكون له تأثير إيجابي في تبادل المعلومات بين المجالس و المحيط الإجتماعي و تقريب الصورة بين الطرفين وهذا ما يعزز أكثر من ثقة المواطنين في المجالس المنتخبة المحلية لذا من الضروري العمل على تطوير الإتصال بين هذه المجالس و المجتمع المحلي و ترسيخ ثقافة الإتصال و الشراكة بينهما لأن هذا الإتصال و التعاون من شأنه أن يزيد من إنفتاح المجالس على المحيط الخارجي و بالتالي تزداد قوتها في التغلب على المشاكل التي تعرقل حياة المواطنين و تعوق التنمية المحلية



جدول رقم (22): يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهم في الخرجات الميدانية حسب

متغير الحالة العائلية

المجموع		لا		نعم		المساهمة في الخرجات الميدانية الحالة العائلية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
30,8	28	25,3	23	5,5	5	عزباء
46,2	42	39,6	36	6,6	6	متزوجة
13,2	12	11,0	10	2,2	2	مطلقة
9,9	9	8,8	8	1,1	1	أرملة
100,0	91	84,6	77	15,4	14	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.04		7.815		0.31		



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات تصرحن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجالس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدره بـ 84,6% في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 15,4% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الحالة العائلية للمبحوثات فإننا نجد أن:

النسبة الغالبة من المبحوثات المتزوجات تصرحن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **39,6%** في حين تنخفض هذه النسبة إلى **6,6%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

كما أن النسبة الغالبة من المبحوثات العازبات تصرحن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي و ذلك بنسبة تقدر بـ **25,3%** في حين تصل نسبة المبحوثات المصريحات بعكس ذلك إلى **5,5%**

أما غالبية المبحوثات المطلقات يؤكدن أيضا من خلال تصريحاتهن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **11%** و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **2,2%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وأخيرا نجد أن النسبة الغالبة من المبحوثات الأرامل تصرحن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي وذلك بنسبة تقدر بـ **8,8%** في حين تنخفض النسبة لتصل إلى **1,1%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

تبين من خلال القراءة الجدولية أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بعدم قيامهن بالخرجات الميدانية مع اللجان لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي كما بينت المعطيات الرقمية أيضا لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من جميع فئات الحالة العائلية للعضوات على إختلافها ( متزوجات - عازبات - مطلقات - أرامل ) تصرحن بعدم مساهمتهم في الخرجات الميدانية التي تقوم بها لجان المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي وهو ما تؤكدده أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) الجدولية أقل من ( $k^2$ ) المحسوبة ( $7,815 > 0,31$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في

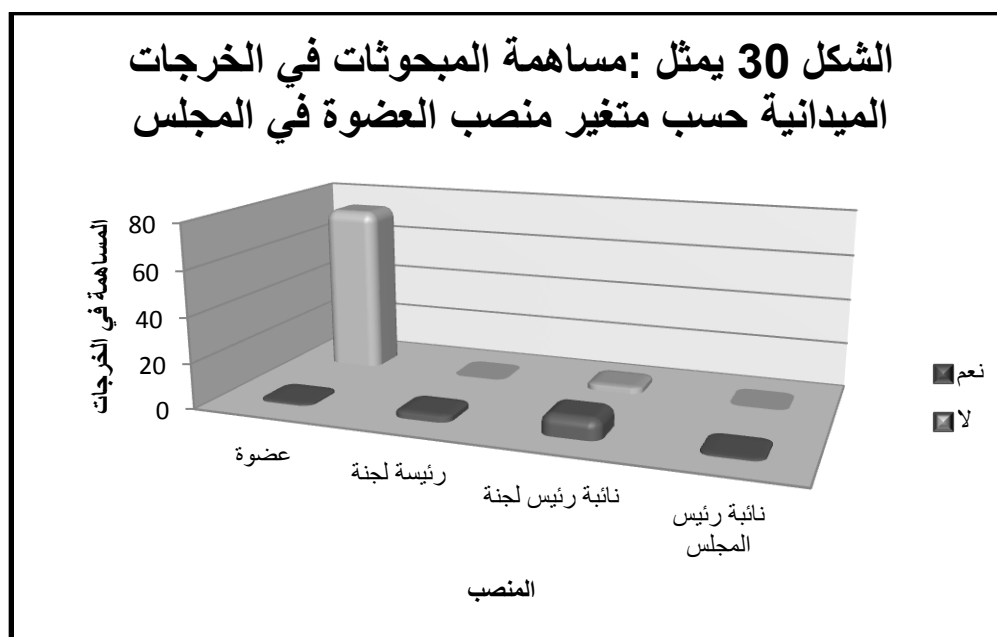
الجدول و المقدر بـ 0,04 و تفسر الباحثة هذه النتائج على أنها مؤشر هام يدل مرة أخرى أن الحالة العائلية للعضوة لا تشكل عائق لقيام المرأة المحلية بأدوارها التنموية الملقاة على عاتقها على إعتبار أنها عضوة تسهر على حماية مصالح ممثليها ، فالعضو الحريص على حماية هذه الحقوق لا يكتفي بحضور دورات المجالس لأنها تقوم فقط بوضع السياسة العامة للتنمية المحلية أما اللجان فعملها يختص بالدراسة التفصيلية للمواضيع و المقترحات التي تطرح على المجالس و حتى تكون العضوة أقرب إلى الممارسة الميدانية من الضروري أن تنظم إلى عمل هذه اللجان الميدانية لتتمكن من وضع يدها على المشكلات الأساسية التي تعيق تنمية مجتمعها كما تمكنها هذه الزيارات الميدانية من الإلتقاء بأفراد المجتمع المحلي و التعايش مع مشكلاتهم و التعبير عنها خاصة في المناطق التي تحصلت فيها العضوة على الأصوات وهي عن طريق نزولها إلى الميدان تخلق علاقات تربطها بالأفراد كما تساهم هذه الزيارات الميدانية في تقريب الصورة التي يعانيتها و يعيشها المواطن من المجالس المنتخبة المحلية التي تكون منغلقة و بعيدة عن الأحداث و الأوضاع التي يعيشها السكان و الذين بدورهم ستكون هذه الخرجات بالنسبة لهم فرصة للمشاركة و الإطلاع على السياسات التنموية قيد الإنجاز او المزمع إنجازها وبهذا الإحتكاك الميداني سيتم تبادل المعلومات بين أعضاء المجالس المنظمة لهذه اللجان و بين السكان المحليين و سيخلق هذا الإحتكاك نوع من المنفعة المتبادلة بين الطرفين تجمع على أساسه معلومات تساهم في التخطيط الملائم لتحقيق التنمية المحلية

جدول رقم (23): يمثل إجابات المبحوثات حول مساهمتهم في الخرجات الميدانية حسب

متغير منصب العضوة في المجلس

المجموع	لا		نعم		المساهمة في الخرجات الميدانية	المنصب
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
82,4	75	81,3	74	1,1	1	عضوة
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة
13,2	12	3,3	3	9,9	9	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس المجلس
100,0	91	84,6	77	15,4	14	المجموع
معامل الارتباط سيرمان	الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0.83	7.815		66,137			

الشكل 30 يمثل: مساهمة المبحوثات في الخرجات الميدانية حسب متغير منصب العضوة في المجلس



تؤكد القراءة الرقمية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة انشغالات ومتطلبات المجتمع المحلي و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدره بـ 84,6% في حين تنخفض النسبة لتصل إلى 15,4% من المبحوثات المصرحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر هذه النتائج من حيث منصب العضوة فإننا نجد أن:

النسبة الغالبة من المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المنتخبة المحلية يصرحن أنهن لا يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **81,3%** في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **1.1%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما النسبة الغالبة من المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان يصرحن بأنهن يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي بنسبة تقدر بـ **9,9%** في حين تصل نسبة المصريحات بعكس ذلك إلى **3,3%**

أما النسبة الإجمالية من المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب رئيسات لجان يصرحن أنهن يساهمن في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي وذلك بنسبة **3,3%**

وأخيرا نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تصرح أنها تساهم في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي بنسبة **1,1%**

إضافة إلى الجدول السابق و الذي تبين من خلاله أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بمساهمتهم في الخرجات الميدانية مع اللجان لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي كما تبين أيضا من خلال هذا الجدول عدم وجود علاقة بين هذه التصريحات وبين الحالة العائلية للعضوة و للتعلم أكثر في دلالات هذه التصريحات قمنا بوضع هذا الجدول بقصد معرفة علاقة تصريحات العضوات بطبيعة المنصب الذي تحتله العضوة في المجلس وقد تبين بعد القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن هناك علاقة دالة إحصائيا على وجود علاقة بين طبيعة المناصب التي تحتلها العضوات وبين تصريحاتهن حول المساهمة في الخرجات الميدانية مع اللجان لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي وهو ما تؤكد أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) الجدولية أكبر

من  $(k^2)$  المحسوبة (7,815<66,137) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,83

وتفسر الباحثة ذلك إنطلاقا من أن هذه الخرجات الميدانية و الزيارات التي تقوم بها العضوات عبر مختلف القطاعات على مستوى جميع بلديات زدوائر الولاية تساهم فيها العضوات بفاعلية في دعم التنمية المحلية و تساهم في معالجة المشكلات المجتمعية كما تمكنها هذه الزيارات من اللقاءات مع مسؤولي القطاعات المعنية و المدراء التنفيذيين أين يتمكن كل طرف من إستشارة الطرف الآخر بهدف خدمة القطاع، كما تباشر اللجان مهامها وتواصل عملها المكثف للوقوف على أهم الإختلالات و الإهمالات التي تطال القطاع كما تشمل هذه المهام أيضا تسجيل جميع إنشغالات ومشاكل المواطنين و قد ترفق أحيانا هذه الزيارات الميدانية بمعية السيد الوالي وهو ما يعزز أكثر من تجسيد الواقع و تقريب الصورة أكثر للمسؤول الأول عن الولاية فيزيد ذلك من حزمه للعمل على إزالة هذه الهفوات و إعطاء التوجيهات اللازمة لسد النقائص و الثغرات و العمل على وضع مخطط توجيهي للوقوف بالقطاع المعايين

كما نجد أيضا أن التحليل الكمي لهذا الجدول يعكس العلاقة بين منصب العضوة في المجالس المنتخبة المحلية و إسهامها في الخرجات الميدانية لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي و تفسر الباحثة هذه العلاقة بناءا على ماتم رصده ميدانيا ، إذ تبين للباحثة على إثر هذه الزيارات المتكررة للمجالس المنتخبة المحلية وعلى لسان أعضاء وعضوات المجالس أن مهمات الخرجات الميدانية عادة ما تسند إلى رؤساء اللجان أو نائبات رؤساء اللجان و في الحالات الإستثنائية عند الغياب يترتب عن ذلك تعويضها بالعضوات و هذا ما يدعم أكثر علاقة تصريحات العضوات وارتباطها بمناصبهم في المجالس المنتخبة المحلية

وهذه النتائج تدل أن المرأة في مستوى تحمل مسؤولياتها و وظائفها إذا ما اتاحت لها فرصة لذلك وهذه النتائج في عمومها تؤكد قابلية المرأة ووعيها بدورها الفعال في العملية السياسية و السعي لإثبات قدرتها على مزاوله العمل السياسي إلى جانب الرجل فرغم قيود الثقافة المحلية و النظرة المجتمعية لرؤية المرأة لممارسة المهام السياسية ميدانيا إلا أن المرأة تحاول تحدي هذه النظرة و الانفلات من قيود هذه الثقافة لوعيها بضرورة تحمل مسؤولية وظائفها السياسية

و يبقى في الأخير أن نؤكد أن المتابعة الميدانية لظروف إنجاز مختلف المشاريع و معرفة إحتياجات المواطنين و متطلباتهم من طرف العضوات تعتبر دراسات تنموية تعطي دفعة جديدة لتطوير القطاع و تحديثه وهو دليل هام لدور المرأة المنتخبة في التنمية المحلية على مستوى الولاية

### ❖ دور المنتخب في التنمية المحلية على مستوى الولاية<sup>1</sup>:

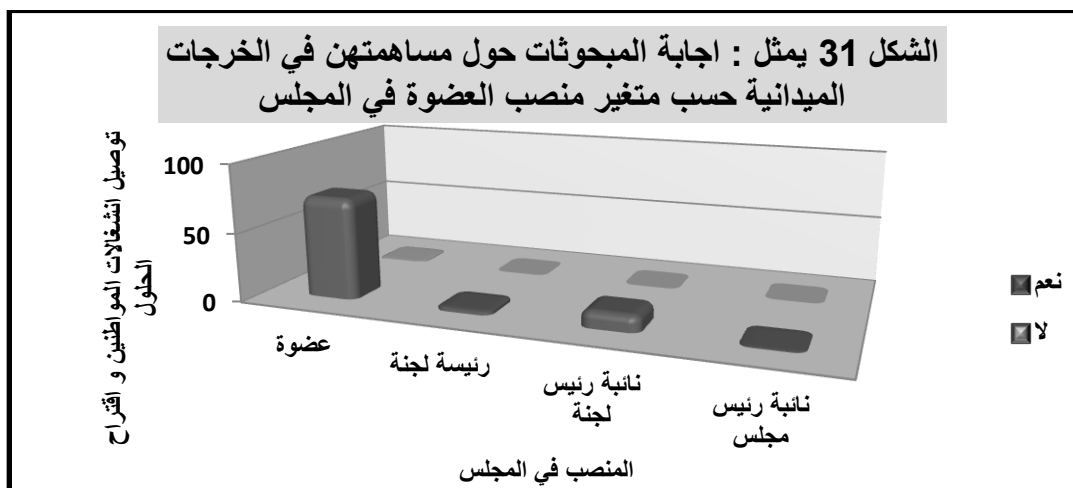
- ✓ يشارك المنتخب في مناقشة تهيئة الاقليم
- ✓ يناقش مخططات التنمية للولاية
- ✓ يتابع مدى إنجاز برنامج التنمية و تقديم ملاحظات عند الضرورة
- ✓ يساهم المنتخب في وضع إجراءات تطبيق عمليات التهيئة العمرانية
- ✓ أخذ آراء المواطنين فيما يخص الإحتياجات و إختيار العمليات المطلوب إنجازها في مجال التجهيزات الإجتماعية التربوية و الإقتصادية
- ✓ يتابع ميدانيا ظروف إنجاز مختلف البرامج التنموية في البلدية و تقديم ملاحظاته إلى السلطة الوصية الإدارية و السياسية
- ✓ وبما أن القانون يلزم إشراك عضوين في المجلس الشعبي الولائي في لجنة الصفقات من البديهي أن يتمكن المنتخب من الإطلاع على أوضاع برامج التنمية التي تنجز في الولاية و يتدخل في كل من شأنه أن يعود بالفائدة

<sup>1</sup> - الطيب ماطلو: دور المنتخب في التنمية : مجلة الفكر البرلماني ، صادرة عن مجلس الامة ، العدد 12، الجزائر ، افريل 2006، ص 124

جدول رقم (24): يمثل إجابات المبحوثات حول توصيلهن لإنشغالات المواطنين وإقترح

حلول لها حسب متغير منصب العضوة في المجلس

المجموع		لا		نعم		توصيل انشغالات المواطنين و اقتراح الحلول المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	1,1	1	81,3	74	عضوة
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة
13,2	12	0,0	0	13,2	12	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس مجلس
100,0	91	1,1	1	98,9	90	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.04		7.815		0.216		



تؤكد القراءة الرقمية لهذا الجدول أن معظم المبحوثات يصرحن أنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و اقتراح حلول لها في دورات المجالس و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 98,9% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في هذه المجالس المنتخبة المحلية فإننا نجد أن:



غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بأنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجلس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **81,3%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **1,1%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فالنسبة الإجمالية منهن و المقدرة بـ **13,2%** تصرحن بأنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس

كذلك فإن النسبة الإجمالية من رئيسات اللجان و المقدرة بـ **3,3%** تصرحن بأنهن تعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس

كما نجد في الأخير أيضا أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تصرح أنها تعمل على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس وذلك بنسبة **1,1%**

أن ما سبق قراءته من معطيات كمية لهذا الجدول تؤكد بوضوح أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بالعمل على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس كما كشفت أيضا القراءة الإحصائية لهذا الجدول عن عدم وجود علاقة بين منصب العضوة في المجلس وبين تصريحاتها وما يدل على ذلك هو أن غالبية العضوات في جميع المناصب تصرحن بأنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في المجلس وهذا ما أكدته أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك انطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية ( $7,815 > 0,216$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,04** و تفسر الباحثة هذه النتائج إستنادا إلى ماتم إستخلاصه من إستمارة المقابلة في الملحق رقم (02) و الذي تبين من خلالها عمل اللجان و مساهمتهم من خلال الخرجات الميدانية لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي فخرج الأعضاء و إطلاعهم على الإنجازات و المشاريع الميدانية للقطاع و الوقوف على جميع الإختلالات و الهفوات الحاصلة و متابعتهم لظروف إنجاز مختلف البرامج التنموية و التقرب

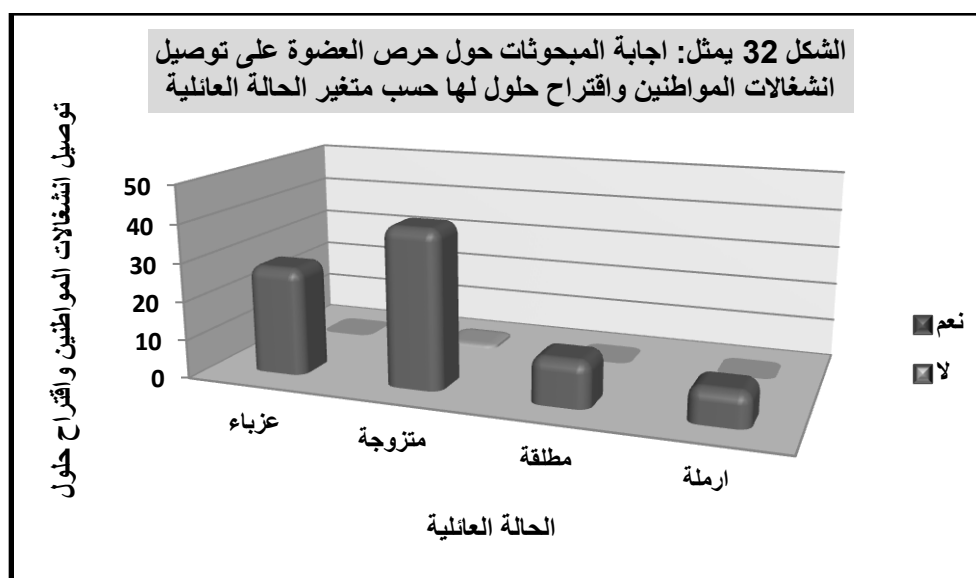
من المواطنين لمعرفة آرائهم و إحتياجاتهم الفعلية و المتطلبات ذات الأولوية التي تعود عليهم بالفائدة و إندماج الأعضاء بأبناء المجتمع لتحقيق رغباتهم و التعايش مع مشكلاتهم فبعد إنتهاء اللجنة من معاينة القطاع و إعطائه العناية الخاصة تقوم بأخذ التدابير اللازمة من خلال رفع هذه المطالب و الإنشغالات في تقارير تحمل عنوان القطاع المعاین مثلا ( تقرير لجنة النقل و الاقتصاد - تقرير لجنة التربية .... ) كما ترفق هذه التقارير بتوصيات مسجلة من طرف أعضاء اللجان ويتم دراسة هذه التقارير في دورات المجالس أو في اجتماعاته الخاصة

من خلال عرضها أمام المختصين و المدراء التنفيذيين ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها و التصويت على التوصيات المتعلقة بهذه التقارير من خلال المصادقة عليها بالإجماع وهذه التقارير تعد فرصة تدرك من خلالها العضوة أكثر متطلبات المجتمع المحلي و تعمل على توصيلها و إقتراح حلول لها في دورات المجالس بناء على ماتم رصده من قبل اللجان و الذي تبين من خلال الجدول رقم (24) إن هذه اللجان الميدانية لها علاقة بمنصب العضوة في المجالس وما نريد أن نؤكد من خلال قراءتنا لنتائج كاي تربيع أن توصيل إنشغالات المواطنين وإقتراح حلول لها هي مهمة تسعى جميع العضوات في المجالس المنتخبة المحلية إلى القيام بها على إختلاف مناصبهن وهذا ما سنأكد منه من خلال تحليل الجداول اللاحقة و التي تبين أهم الخدمات و الإنجازات التي قامت بها العضوات لترقية الولاية و تطويرها

جدول رقم (25): يمثل إجابات المبحوثات حول توصيلهن لإنشغالات المواطنين وإقتراح حلول

لها حسب متغير الحالة العائلية للعضوة

المجموع		لا		نعم		توصيل انشغالات المواطنين وإقتراح حلول الحالة العائلية
		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
30,8	28	0,0	0	30,8	28	عزباء
46,1	42	1,1	1	45,0	41	متزوجة
13,2	12	0,0	0	13,2	12	مطلقة
9,9	9	0,0	0	9,9	9	أرملة
100,0	91	1,1	1	98,9	90	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.01		7.815		1,180		



تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بأنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **98,9%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل الى **1,1%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الحالة العائلية للمبحوثات فإننا نجد أن:

النسبة الغالبة من المبحوثات المتزوجات تصرحن بأنهن يعملن على توصيل انشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **45,0%** و تنخفض النسبة بشكل كبير لتصل إلى **1,1%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما النسبة الإجمالية من المبحوثات العازيات تؤكد أنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس بنسبة **30,8%**

كما أن النسبة الإجمالية من المبحوثات المطلقات تصرحن أنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس و ذلك بنسبة **13,2%**

وأخيرا نجد أيضا أن النسبة الإجمالية للمبحوثات الأرامل تؤكد أيضا أنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجلس بنسبة **9,9%**

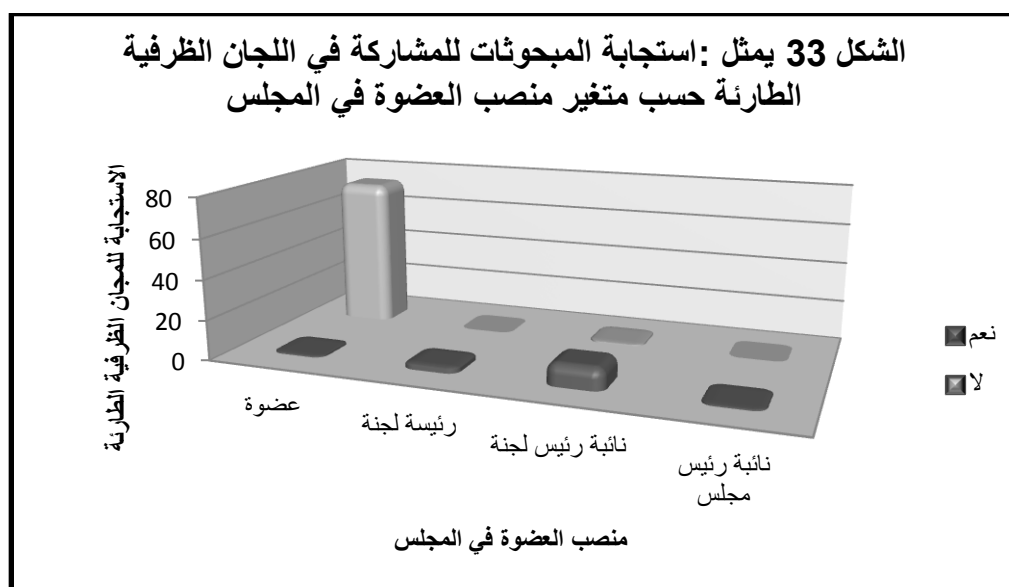
إضافة إلى الجدول السابق و الذي تبين من خلاله أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكدن أنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس كما بينت القراءة الكمية لهذا الجدول أيضا أن هذه التصريحات ليس لها علاقة بمنصب العضوة في المجلس وهو ما يشير إلى ان جميع العضوات يسعين لتقديم خدمات للأفراد المحليين على إختلاف وظائفهن في المجلس وقد حاولنا وضع أيضا هذا الجدول للتعلم أكثر في دلالات هذه التصريحات من خلال ربطها بالحالة العائلية للعضوات بغية معرفة العلاقة بين تصريحات العضوة وحالتها العائلية وقد تبين لنا بعد القراءة الإحصائية للجدول أن النسبة الغالبة من جميع فئات الحالة العائلية للعضوات تؤكد على أنهن يعملن على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس وهو ما تؤكدته إحصائيا أيضا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) الجدولية أصغر من ( $k^2$ ) المحسوبة ( $7,815 > 1,180$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط النموذجية في الجدول و المقدرة بـ **0,01** و تفسر الباحثة هذه النتائج إعتادا على الجدول رقم (06) و الذي يشير بوضوح أن الحالة العائلية للعضوات لا تشكل عائق أمام تطلعات المرأة الجزائرية و التي تسعى

جاهدة لأخذ دورها الحقيقي في المجتمع كما يمكن تفسير هذه النتائج أيضا من خلال الجدول رقم (22) و الذي تبين نتائجه أن مساهمة العضوات في الخرجات الميدانية مع اللجان ليس له علاقة بالحالة العائلية للعضوة وهو ما يدل على أن إصرار عضوات المجالس المنتخبة المحلية على ممارسة مهامهن وأداء وظائفهن التنموية لا يقف أمامه تعدد وظائف المرأة و مسؤولياتها بل إن المرأة في خضم تعدد هذه المسؤوليات قادرة على التحمل وما يؤكد هذا الطرح أكثر حضور الباحثة للعديد من دورات المجالس المنتخبة المحلية و الوقوف على تدخلات العضوات و حرصهن على توصيل إنشغالات و متطلبات الأفراد كما تؤكد الباحثة أن تدخلات العضوات و دفاعهن عن مصلحة المواطنين في هذه الدورات لا يقتصر على فئة دون الأخرى بل يشمل جميع الفئات من متزوجات و عازبات و أرامل و مطلقات و في حديث للباحثة مع بعض الأفراد المحليين في اليوم المخصص للإستقبال من كل أسبوع عن رأيهم في تعاون العضوات و اسهامهن في حل مشاكلهم فقد اجتمعت معظم الآراء على ان غالبية العضوات يحاولن مساعدتهم و التكفل بإنشغالتهم و الحرص على اىصال هذه الإنشغالات إلى السلطة الوصية و في دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في إطار إنجاز مقال تحت عنوان ( المشاركة السياسية و الجموعية للمرأة ودورها في تحقيق التنمية المحلية ) وهي دراسة ميدانية بجمعيات محلية لولاية تبسة وقد أكدت نتائج الدراسة أن حسب تمثلات المجتمع المدني أن عضوات المجالس المحلية المنتخبة يتكفن بإنشغالتهم و يسعين لتوصيلها للمسؤولين و تؤكد عضوة بإحدى الجمعيات على تكفل إحدى العضوات بالمجلس الشعب الولائي بمشكلة عائلة فقيرة لا تملك منزل بعد طردها لعدم قدرتها على دفع الإيجار وأوصلت مشكلتها إلى رئيس المجلس الشعبي الولائي أين تم مع الوقت التكفل بها و منحها سكن في إطار السكنات الإجتماعية

جدول رقم (26): يمثل إجابات المبحوثات حول إستجابتهن للمشاركة في اللجان الظرفية

الطارئة حسب متغير منصب العضوة في المجلس

المجموع		لا		نعم		الاستجابة للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة	المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
82,4	75	81,3	74	1,1	1	عضوة	
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة	
13,2	12	1,1	1	12,1	11	نائبة رئيس اللجنة	
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس المجلس	
100,0	91	82,4	75	17,6	16	المجموع	
معامل الارتباط سيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0.91		7.815		77,865			



تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بعدم إستجابتهن للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 82,4% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 17,6% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجلس فإننا نجد أن:

غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوات في المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بعدم إستجابتهن للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدره بـ **81,3%** في حين تصرح النسبة القليلة المتبقية و المقدره بـ **1,1%** بعكس هذه التصريحات

كما نجد ان غالبية المبحوثات اللاتي يحتلن مناصب نائبات رئيسات لجان في المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بإستجابتهن للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة بنسبة **12,1%** و تصرح النسبة القليلة المتبقية و المقدره بـ **1,1%** بعكس ذلك

أما النسبة الإجمالية للمبحوثات اللاتي يشغلن مناصب رئيسات لجان في المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بإستجابتهن للجان الظرفية الطارئة بنسبة **3,3%**

وأخيرا نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تصرح بإستجابتها للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة بنسبة **1,1%**

تشير المعطيات الكمية للجدول السابق أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكدن على عدم إستجابتهن للجان الظرفية الطارئة كما تؤكد القراءة الكمية أيضا للجدول وجود علاقة بين المنصب الذي تحتله العضوة داخل هذه المجالس وبين تصريحاتها حول إستجابتها للجان الظرفية الطارئة حيث نجد أن هذه التصريحات تزداد نسبتها بالقبول كلما كان منصب العضوة أعلى في المجالس المنتخبة المحلية وهذا ما تؤكدته أيضا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أكبر من  $(k^2)$  الجدولية  $(7,815 < 77,865)$  وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدره بـ **0,91** و تفسر الباحثة هذه النتائج إنطلاقا من وعي المرأة الجزائرية بمتطلبات وظيفتها و قابليتها لأدائها بكل فاعلية كما تؤكد هذه النتائج أن تعزيز الثقة في المرأة و منحها مناصب المسؤولية يزيد من قدرتها على تحمل أعباء العمل السياسي بدليل إستجابة العضوات المسؤولات لمهام اللجان الظرفية الطارئة هذه اللجان التي عادة ما تبرمج خرجاتها و زياراتها الميدانية في أوقات غير ثابتة و متاخرة إلا أن إصرار العضوات على أخذ دورهن الحقيقي في الوظائف المسندة اليهن و سعيهن لتحقيق الشراكة الكاملة مع الرجال دفعهن لعدم الإستسلام و التغلب على هذه الصعوبات حتى يستحقن هذه الأدوار بجدارة و يثبتن أن المرأة قادرة على تحمل أعباء الوظائف السياسية و المساهمة في

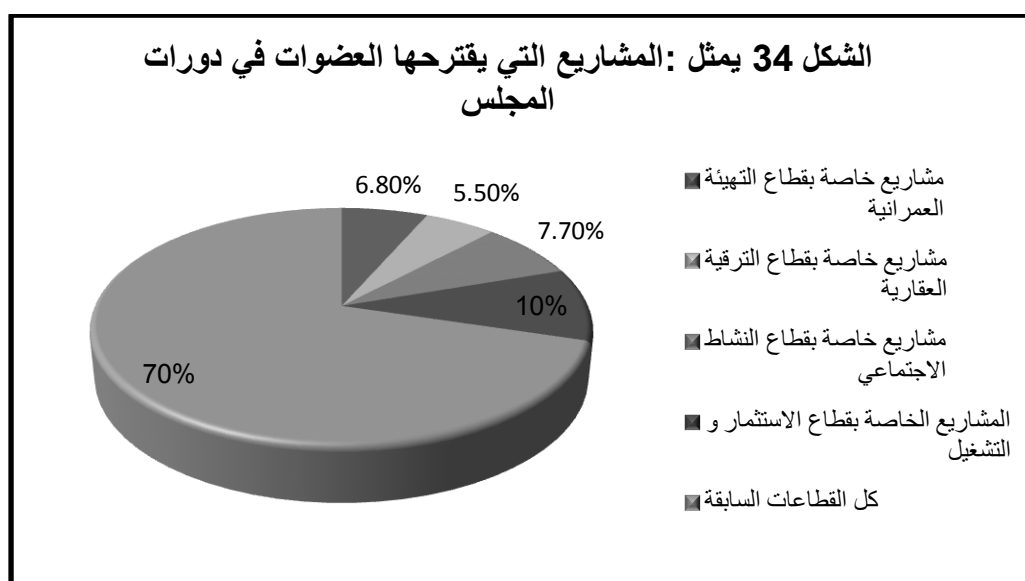
بناء و تطوير المجتمع وهي على أتم الإستعداد الدائم للمشاركة الفاعلة في هذه اللجان الطارئة حتى تبرز دورها الحقيقي و تكسب ثقة المجتمع في كفاءتها وقدراتها التي تستلزم زيارات ميدانية عاجلة غير مخطط لها سالفا وقد تكون نتيجة لحوادث طبيعية أو حوادث تلحق أضرارا مادية و جسدية بالأفراد أو في حالة وجود فوضى عارمة من ناحية تسيير بعض القطاعات أو الوضعية المتردية لبعض المنشآت القاعدية فحتى يتمكن المجلس من القيام بمهامه على أحسن صورة يقوم بإنشاء لجنة تحقيق تضم أعضاء المجلس و الكفاءات العالية حول المواضيع و الأمور المتعلقة بتسيير الولاية و تتميتها كما تنصب هذه اللجان الطارئة بهدف التحقيق في مواضيع و مشكلات عالقة كعدم الإنطلاق في أشغال أو مشاريع خاصة إذا كانت هذه المشاريع قد إستفادت من أغلفة مالية معتبرة لأن إلغاء هذه المشاريع أو الوتيرة البطيئة في إنجازها سيؤثر سلبا على التنمية المحلية فيتم تشكيل هذه اللجان و بعد معاينة اللجنة لمهامها تقدم نتائج هذا التحقيق للمجلس فيعمل هذا الأخير على التنسيق و التكامل في العمل و الإلتزام بين ممثلي المجتمع المحلي ( الهيئة المنتخبة ) وإطارات الولاية ( الهيئة التنفيذية ) بهدف خدمة مصالح السكان المحليين و في حديث للباحثة مع أحد الأعضاء ( رئيس لجنة ) بخصوص الخرجات الميدانية الطارئة للعضوات أكد أننا عادة لا نستدعي العضوات لذلك خوفا عليهم من جهة النتائج المترتبة عن هذه الخرجات ومن جهة أخرى لأن برمجة هذه الخرجات قد تكون في أوقات متأخرة او في مناطق نائية ، وهذا ما يجعلنا نفسر أن عدم إستجابة العضوات للخرجات الميدانية الطارئة ، بعدم منح فرصة للعضوة بذلك بدليل أن العضوات الأكثر منصب يستجنن لهذه الخرجات الميدانية الطارئة



جدول رقم (27): يمثل إجابات المبحوثات حول أكثر المشاريع التي يقترحنها في دورات

المجالس

النسبة	التكرار	المشاريع المقترحة
6.80	6	مشاريع خاصة قطاع التهيئة العمرانية
5.5	5	مشاريع خاصة بقطاع الترقية العقارية
7.70	7	مشاريع خاصة بقطاع النشاط الاجتماعي
10	9	المشاريع الخاصة بقطاع الاستثمار والتشغيل
70	64	كل القطاعات السابقة
100,0	91	المجموع



تشير الأرقام الإحصائية لهذا الجدول أن نسبة 10% من المبحوثات تصرحن بأن المشاريع الخاصة بقطاع الإستثمار والتشغيل هي من أكثر المشاريع التي يقترحنها في المجالس ، تليها نسبة 7.70% من المبحوثات اللاتي تصرحن أن المشاريع الخاصة بقطاع النشاط الاجتماعي هي المشاريع الأكثر إقتراحا ، وتنخفض النسبة قليلا لتصل إلى 6.80% من المبحوثات اللواتي يعتبرن أن المشاريع الخاصة بقطاع التهيئة العمرانية هي من أكثر المشاريع إقتراحا في المجالس المحلية وتصل نسبة إختيار المشاريع الخاصة بقطاع الترقية العقارية إلى 5.5% من المبحوثات ، أما أكبر نسبة من المبحوثات وبالغلة 70% فيؤكدن

أن كل المشاريع السابقة التي تم إقترحها كبداية هي عموماً أكثر المشاريع التي يعملن على إقترحها في دورات المجالس

و تفسر الباحثة هذه النتائج اعتماداً على ماتم رصده ميدانياً من خلال حضور الباحثة لعدة دورات للمجالس المنتخبة المحلية و الوقوف على أهم تدخلات العضوات و نوعية المشاريع المقترحة سواء من خلال فتح باب النقاش لأعضاء المجالس المنتخبة المحلية أو في المنقرقات أين يتم طرح القضايا العالقة و المستعجلة و التي لا يمكن أن تنتظر للدورة المقبلة حيث تسعى العضوات على إثارة القضايا و الإنشغالات التي تهتم المواطنين و تنهض بأفراد المجتمع المحلي على إختلاف القطاعات التي يجب أن يمسهما التعديل و التغيير و قد تجسد على سبيل المثال الإهتمام بقطاع الترقية العقارية ميدانياً من خلال مطالبة العضوات بزيادة الوتيرة في إنجاز البرامج السكنية سواء تعلق الأمر بالسكن الإجتماعي أو التساهمي أو السكنات الريفية التي تحد من النزوح الريفي و تساهم في إستقطاب السكان إضافة الى ترقية الطرقات من خلال العمل على ترميمها خاصة في الأرياف و في المناطق النائية التي لا تتوفر على مسالك ملائمة للطرقات فيصعب على سكانها التنقل هذا فضلاً على مطالبة العضوات للمحافظة على المساحات الخضراء في مختلف مناطق الولاية و الإهتمام بالدور الفعال للحدائق العمومية حرصاً على راحة العائلات و الأطفال و تهيئة الأحياء من ناحية النظافة و الإنارة العمومية و غيرها

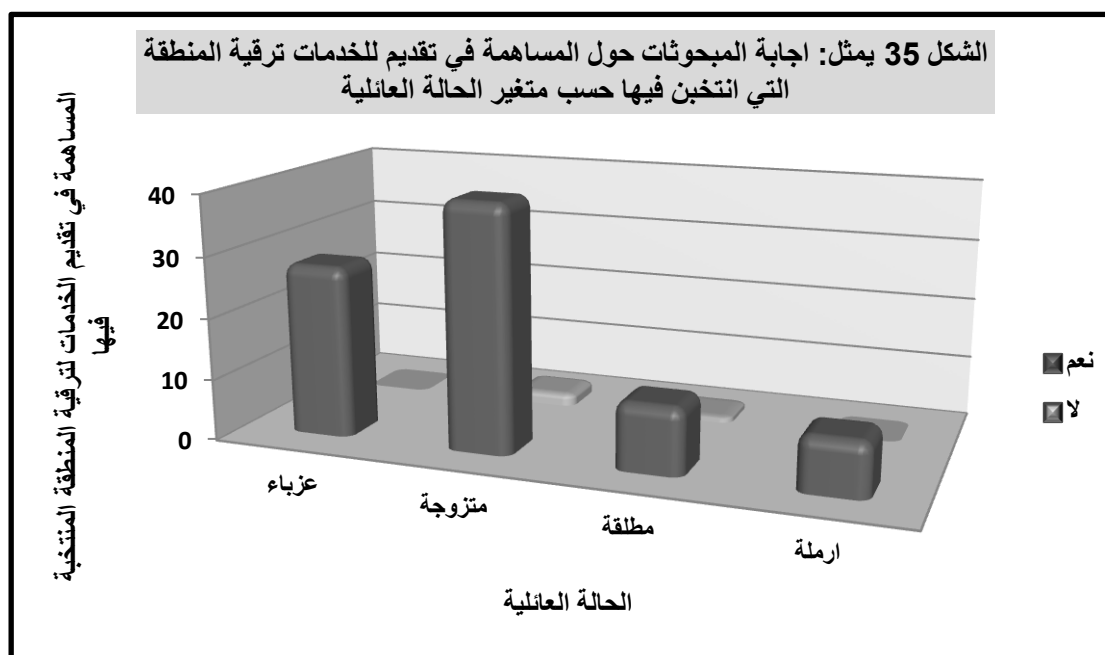
أما عن قطاع النشاط الإجتماعي و قطاع الإستثمار و التشغيل فلقد تبين من خلال تصريحات المبحوثات أن كل من هذين القطاعين يحتلان الصدارة أيضاً في القضايا التي تهتم العضوات بطرحها و مناقشتها و التي يغلب عليها الطابع الإجتماعي و نذكر على سبيل المثال لا الحصر إلاح عضوة في المجلس الشعبي الولائي وهي أخصائية نفسانية من منطقة شبه حضرية تطالب بالتكفل بإنجاز مركز نفسي بيداغوجي للمعوقين من خلال إحصائيات حيث قامت بتقديمها للمسؤولين في المجلس وتم تدعيمها أيضاً من طرف عضوة أخرى تشغل مديرة بمؤسسة إبتدائية و طالبتا بضرورة التكفل العاجل بهذه الفئة لزيادتها في المدارس الإبتدائية و عدم قدرتها على التكيف مع أقرانها و في نفس الصدد قامت إحدى العضوات وهي أيضاً من منطقة شبه حضرية بمدخلة تضمنت الإشارة إلى تقشي ظاهرة العنف في المؤسسات التعليمية إضافة إلى إنتشار العديد من الآفات الإجتماعية بين هذه الأوساط حيث ركزت على أن

الأسباب الرئيسية لتفشي هذه الظواهر عدم وجود فضاءات واسعة للترفيه وممارسة مختلف الهوايات و طالبت بضرورة العمل على إنجاز دار الشباب بمنطقتها بها قاعات متخصصة لممارسة الهوايات المختلفة وملعب كرة قدم مع تأكيدها على ضرورة تجهيز هذه الهياكل بما يكفل القدرة للأفراد على ممارسة مختلف الرياضات و الهوايات ،أما إهتمام العضوات بمجال التشغيل فقد تجسد خاصة من خلال حرصهن على مساعدة خريجي الجامعات و التكوين للحصول على مناصب في إطار الإدماج و التشجيع على الإستثمار المحلي لإنعاش الإقتصاد الوطني و خلق فرص عمل للشباب البطال من خلال إتخاذ كل التدابير الضرورية للحصول على القروض المصغرة هذا فضلا عن دعم العضوات و مساندهن للجمعيات المحلية الناشطة بهدف الإستثمار في الفرد المحلي حتى يكون عضوا فاعلا في التنمية و مستفيدا منها وهذا ما أسفرت عنه دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في إطار إنجاز بحث علمي حول المشاركة السياسية و الجموعية للمرأة ودورها في تحقيق التنمية المحلية وهي دراسة ميدانية بجمعيات محلية على مستوى بلدية تبسة وقد كانت نتائج هذه الدراسة أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية يحاولن من خلال وظائفهن السياسية تدعيم هذه الجمعيات المحلية و مساندها وهذا ما تم رصده ميدانيا من خلال أداة الإستبيان و المقابلة ولا شك أن إهتمام العضوات بهذا القطاع و دعمهن للشباب البطال سيساهم حتما في إمتصاص البطالة و خلق مناصب شغل لتحسين و تطوير و ضعية السكان

جدول رقم (28): يمثل إجابات المبحوثات حول المساهمة في تقديم الخدمات لترقية

منطقتهم حسب متغير الحالة العائلية

المجموع		لا		نعم		المساهمة في تقديم الخدمات ترقية المنطقة المنتخبة فيها	الحالة العائلية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
30,8	28	0,0	0	30,8	28		عزباء
46,1	42	2,1	2	44,0	40		متزوجة
13,2	12	1,1	1	12,1	11		مطلقة
9,9	9	0,0	0	9,9	9		أرملة
100,0	91	3,2	3	96,8	88		المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0.09		7.815		2,499			



تشير المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بمساهمتهم في تقديم الخدمات لترقية المنطقة التي أنتخبن فيها و نستدل على ذلك من خلال

أعلى نسبة و المقدرة بـ 96,8% و تتخفف هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 3,2%

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الحالة العائلية للمبجوثات فإننا نجد أن:

معظم المبجوثات المتزوجات يصرحن بإسهامهن بتقديم الخدمات لترقية المنطقة التي أنتخبن فيها و ذلك بنسبة تقدر بـ **44%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل الى **2,1%** من المبجوثات المصريحات بعكس ذلك ، أما النسبة الإجمالية من المبجوثات العازبات تصرحن بإسهامها في تقديم الخدمات لترقية المنطقة التي أنتخبنت فيها و نستدل على ذلك بالنسبة الإجمالية لهن و المقدرة بـ **30,8%**

في حين نجد أيضا أن النسبة الغالبة من المبجوثات المطلقات تصرحن بإسهامهن في تقديم الخدمات لترقية المنطقة التي أنتخبنت فيها و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **12,1%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **1,1%** من المبجوثات المصريحات بعكس ذلك . وأخيرا نجد أن النسبة الاجمالية من المبجوثات الأرامل تصرحن بمساهمتها في تقديم الخدمات للمنطقة التي أنتخبنت فيها و نستدل على ذلك من خلال نسبتها الإجمالية و المقدرة بـ **9,9%**

تشير المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكدن على مساهمتها في تقديم خدمات للنهوض بالفرد المحلي وترقية منطقتها كما نستدل أيضا من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من العضوات في جميع فئات الحالة العائلية على إختلافها تصرحن بإسهامها في تقديم الخدمات أي أن الحالة العائلية للعضوة ليس لها علاقة بمساهمتها في تقديم الخدمات و هذا ما تؤكدته أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع و التي تشير الى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أقل من  $(k^2)$  الجدولية  $(7,815 > 2,499)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,09** وإنطلاقا من هذه المعطيات الرقمية لابد من تفسير عدم وجود العلاقة بين الحالة العائلية للعضوة وبين تصريحاتها بإسهامها في تقديم خدمات لترقية منطقتها و تفسر الباحثة هذه النتائج إستنادا الى الدور الحماسي للعضوة في أدائها لوظائفها السياسية و حرصها على تعزيز مكانتها في المجتمع المحلي وذلك بتجاوبها مع إحتياجات المجتمع و متطلباته ونجاحها في الإسهام في تقديم بعض الخدمات لأفراد المجتمع كما يمكن تفسير عدم وجود العلاقة بين الحالة العائلية للعضوة

ومساهمتها في تقديم خدمات إعتادا على نتائج الجدول رقم (07) و الذي أكد أن الزواج و الأمومة لا يشكلان عائق أمام المشاركة السياسية للمرأة وهو ما يتوافق مع نتائج هذا الجدول الذي أضافت نتائجه أن الحالة العائلية لا تشكل عائق لتفعيل الدور الوظيفي لعضوات المجالس المنتخبة المحلية

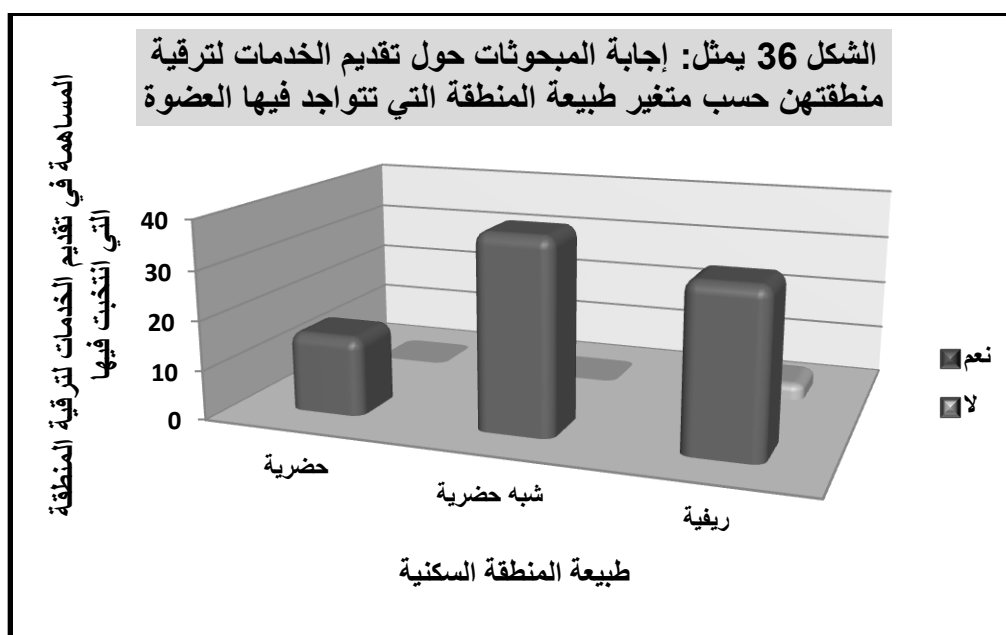
ومن خلال الدراسات الميدانية أيضا للباحثة ومقابلتها مع العديد من العضوات وفي إطار الحديث عن أهم الخدمات التي ساهمت بها العضوات للنهوض بالفرد المحلي فقد تبين ان معظم هذه الخدمات ذات طابع إجتماعي تجسدت خاصة في إعانة المرضى المصابين بمرض مزمن - الحرص على تقديم قفة رمضان - زيارات ميدانية لتقديم البسة العيد للأيتام و الفقراء و مساعدة بعض الفئات المحتاجة لحل مشاكلهم و إنشغالاتهم اليومية

هذا فضلا عن تشغيل الشباب البطال و مساعدة خريجي الجامعات و التكوين للحصول على مناصب في إطار الإدماج وعليه فجميع الخدمات السابقة الذكر التي ساهمت عضوات المجالس المنتخبة المحلية بتقديمها تعتبر خدمات تنموية تنهض بالفرد المحلي وتساهم في ترقية الولاية فتحقق بذلك أهداف التنمية المحلية

جدول رقم (29): يمثل إجابات المبحوثات حول المساهمة في تقديم الخدمات لترقية

منطقتهن حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		المساهمة في تقديم الخدمات لترقية المنطقة التي انتخبت فيها
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	0,0	0	17,6	16	حضرية
42,8	39	0,0	0	42,8	39	شبه حضرية
39,6	36	3,3	3	36,3	33	ريفية
100,0	91	3,3	3	96,7	88	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.20		5.99		4,740		



تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بإسهامهن في تقديم بعض الخدمات للمنطقة التي أنتخبن فيها و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 96,7% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 3,3% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة التي تتواجد فيها العضوة فإننا نجد أن:

النسبة الإجمالية من المبحوثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية تؤكد على إسهامها في تقديم الخدمات للمنطقة التي أنتخبت فيها و نستدل على ذلك بالنسبة الإجمالية لهن و المقدرة بـ **42,8%**

أما معظم المبحوثات المتواجدات في المناطق الريفية يصرحن بإسهامهن في تقديم الخدمات للمنطقة التي انتخبين فيها و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **36,3%** في حين تنخفض النسبة بشكل كبير لتصل الى **3,3%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وأخيرا نجد أن النسبة الإجمالية من المبحوثات المتواجدات في المناطق الحضرية تصرح بإسهامها في تقديم خدمات للمنطقة التي أنتخبت فيها و نستدل على ذلك من خلال نسبتهم الاجمالية و المقدرة بـ **17,6%**

إضافة إلى الجدول السابق و الذي تبين من خلال نتائجه أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكدن على تقديمهن لبعض الخدمات للنهوض بالفرد المحلي و تأكدنا أيضا من خلال نتائجه أن جميع عضوات المجالس المنتخبة المحلية على إختلاف حالتهم العائلية تساهمن في هذه الخدمات وقد قمنا بوضع هذا الجدول أيضا للتعلم أكثر في دلالات هذه العلاقة من خلال معرفة علاقة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة بتقديمها لمختلف الخدمات السابقة سواء تعلق الأمر بالنهوض بالفرد المحلي أو ترقية المنطقة وقد إتضح من قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الإجمالية أو الغالبة في جميع المناطق التي تتواجد بها العضوة سواء كانت ( حضرية - شبه حضرية - او ريفية ) تصرح بقيامها بتقديم بعض الخدمات للنهوض بالفرد المحلي وترقية منطقتها وهذا ما تؤكدته أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع و التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أقل من  $(k^2)$  الجدولية  $(5,99 > 4,740)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,20** و تعتمد الباحثة في تفسيرها لهذه النتائج إستنادا إلى قوة المرأة الجزائرية و قدرتها على إستغلال الفرص المتاحة لها و الإستفادة من الحراك الإجتماعي القائم كلما أتحت لها الخيارات في المشاركة المجتمعية فالعضوات يسعين من خلال وظائفهن في المجالس المنتخبة المحلية الى



تقديم خدمات لتحسين الوضعية المعيشية لأفراد مجتمعاتهن، و الإسهام في ترقية المنطقة السكنية التي تتواجدن فيها فالمرأة المتواجدة في المناطق الريفية أو الشبه الحضرية لا تقل رغبتها و إصرارها على مساعدة سكان منطقتها و تحسين أوضاعهم عن المرأة المتواجدة في المناطق الحضرية بل إننا نجد أحيانا ومن خلال زيارتنا الميدانية سواء في أثناء حضورنا لدورات المجالس أو في الأيام المخصصة لإستقبال المواطنين قوة دفاع العضوات المتواجدات في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية أو الشبه حضرية وفي زيارتنا لإحدى العضوات في مقر عملها بطلب منها لإسترجاع الإستمارة وهي رئيسة مصلحة الأرشيف بالولاية و تشغل نائبة رئيس لجنة بالمجلس الشعبي الولائي وفي أثناء التحدث معها للإستفسار عن بعض القضايا حدث وأن أستقبلت في مكتبها العديد من أهالي قريتها على إعتبار أنها من منطقة ريفية وكانت تسعى من خلال المكالمات الهاتفية التي قامت بها بحضورنا إلى الإتصال بالجهة الوصية و المسؤولين لتكفل بإنشغالات هؤلاء الأفراد وعن نفس المتحدثة وفي العديد من دورات المجلس الشعبي الولائي كانت تدافع بشدة عن إنعدام الكهرباء بالمناطق النائية في بلديتها هذا فضلا عن الإلحاح في طلبها بتحسين الطريق الرابط بين منطقتها و منطقة ريفية أخرى تدعيم البناء الريفي و الإنارة العمومية و إيصال الماء إلى التجمعات السكانية البعيدة

❖ أهمية مشاركة المرأة في التنمية المحلية:

تعد مشاركة المرأة قيمة إجتماعية ذات مزايا متعددة وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي و التنمية الناجحة ، لا يمكن أن تتم بدون مشاركة من مواطني المجتمع المحلي عامة و العنصر النسائي بصفة خاصة بإعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية و المستفيدين من حدوثها فضلا عن كونها وسيلة فعالة علاجيا و تربويا وهي تتضمن في ثناياها المبادئ الأخرى كالمساعدة الذاتية و إكتشاف و تنمية القيدات المحلية<sup>1</sup>

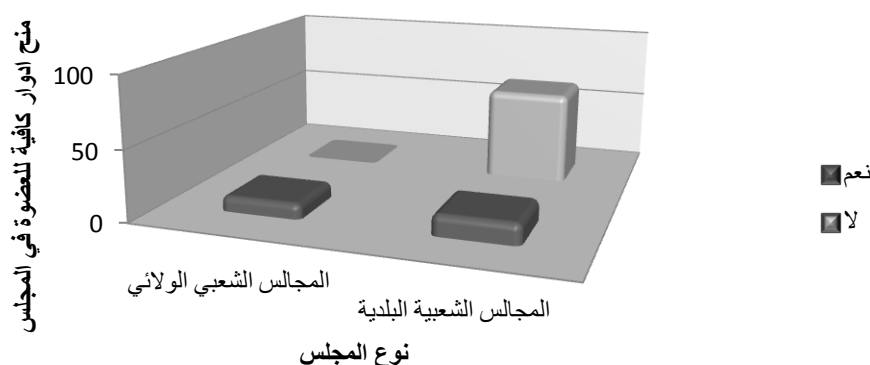
<sup>1</sup> - أحمد عبد الفتاح محمد: الجمعيات الاهلية النسائية و تنمية المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الازارطية الاسكندرية 2006، ص 133

## الفصل السادس: تواجد المرأة في المجالس المحلية و المساهمة في النهوض بالمجتمع المحلي

جدول رقم (30) : يمثل إجابات المبحوثات حول منح أدوار كافية للعضوة في المجالس المحلية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة

المجموع		لا		نعم		منح الادوار الكافية للعضوة نوع المجلس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	11	0,0	0	12,1	11	المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	71,4	65	16,5	15	المجلس الشعبية البلدية
100,0	91	71,4	65	28,6	26	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.586		3.841		31.28		

الشكل 37 يمثل : اجابات المبحوثات حول منح ادوار كافية للعضوة في المجالس المحلية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد حسب متغير نوع المجلس



تشير المعطيات الكمية لهذا الجدول أن غالبية المبحوثات تصرحن بأن العضوة لا يمنح لها أدوار كافية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد و النهوض بمنطقتهم و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 71,4% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 28,6% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة فإننا نجد أن :

النسبة الغالبة من المبحوثات المنتميات للمجالس الشعبية البلدية تصرح بأن العضوة لا يمنح لها أدوار كافية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد و النهوض بمنطقتهم و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة ب **71,4%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **16,5%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما النسبة الإجمالية من المبحوثات المنتميات للمجلس الشعبي الولائي تصرح بأن العضوة يمنح لها أدوار كافية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد و النهوض بمنطقتهم و ذلك بالنسبة الإجمالية و المقدرة ب **12,1%**

بناء على المعطيات الرقمية لهذا الجدول تبين أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكد أن العضوة لا يمنح لها أدوار كافية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد والنهوض بمنطقتهم كما تشير القراءة الإحصائية إلى إختلاف في تصريحات العضوات تبعا لنوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة ففي الوقت الذي تصرح فيه غالبية عضوات المجالس الشعبية البلدية بأن العضوة لا يمنح لها أدوار كافية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد والنهوض بمنطقتهم فإننا نجد أن النسبة الإجمالية من عضوات المجلس الشعبي الولائي تصرح أن العضوة يمنح لها أدوار كافية للمساهمة في تقديم خدمات للأفراد والنهوض بمنطقتهم وهذا ما يدل على وجود علاقة بين نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة و بين تصريحاتها وهذا ما تؤكد أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أكبر من  $(k^2)$  الجدولية ( $3.841 < 31.28$ ) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة ب **0,586**

و تفسر الباحثة هذه النتائج إعتقادا على حداثة تجربة المرأة السياسية في المجالس المنتخبة المحلية وهذه الحداثة تعطي من جهة إنطبعا سلبيا لعدم قدرتها على الأداء السياسي و عدم الثقة في إمكانياتها للتخطيط لعملية التنمية المحلية ومن جهة أخرى لعدم الإعتياد على وجود المرأة المحلية في هذه المجالس يخلق نوع من التحيز في توزيع الأدوار الإجتماعية بين الأعضاء و العضوات مما ينتج عنه عدم إعطاء المرأة الفرصة الكافية لشراكة مع الرجل في ممارسة مهامها السياسية بحكم أن الرجل لديه من الخبرة و القدرة ما يجعله أحق بممارسة هذا

المجال وهذه الأهمية في ممارسة العمل السياسي لم تمنح له بحكم أنه يملك خبرة سياسية فقط أكثر من المرأة في هذا المجال بل هذه الأحكام وليدة لثقافة مجتمعية تعزز السلطة الذكورية و قد حسمت إختيارها مسبقا بإتجاه تفضيل الرجل على المرأة قبل أن تعطي لها فرصة للكشف عن إمكانياتها وقدراتها للخوض في هذا المجال وهذا ما لمستته الباحثة ميدانيا من خلال الزيارات المتكررة و المقابلات مع أعضاء و عضوات المجالس المنتخبة المحلية و سنتعرض لهذه المعوقات التي تقف حاجز أمام مزاولة المرأة للعمل السياسي بصورة أكثر من خلال تفسير نتائج الفرضية الثانية بحكم أنها تقيس علاقة البيئة الإجتماعية في تفعيل أدوار عضوات المجالس المنتخبة المحلية أما إختلاف التصريحات بين عضوات المجالس الشعبية البلدية و المجالس الشعبية الولائية فتفسر الباحثة هذه النتائج إعتقادا على الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة للمجلسين و الذي تبين من خلالهما قوة حضور المرأة في المجلس الشعبي الولائي عن نظيرتها في المجلس الشعبي البلدي و الذي يرجع حسب إعتقادها من ناحية إلى أهمية المناصب التي تشغلها عضوات المجلس الشعبي الولائي وقوة مشاركتهم في الحياة العامة فأغلبهن محاميات و طبيبات و إطارات سامية في الدولة وهذا ما جعلهن أكثر وعيا و حرصا على إستغلال الفرص القانونية التي تمنح لهن ولم يعطين فرصة لتهميشهن وهو ما جعلهن أيضا ممثلات بشكل لائق ويحظين بمكانة أكثر ما يمكن أن نقول عنها أنها مقبولة في مجتمع حديث العهد بمزاولة الديمقراطية الحقيقية بعدما منحت المرأة فيها فرصة للمشاركة السياسية

❖ أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

سبق الإشارة إلى أن المشاركة السياسية هي جوهر الممارسة الديمقراطية ومؤشر للتنمية البشرية كما يرى المحللون و الذين يؤكدون أيضا أن المشاركة السياسية للمرأة تعد شرطا أساسيا للتنمية الشاملة ومؤشر هام للتقدم و التحديث

- ويمكن تلخيص أهمية المشاركة السياسية للمرأة في النقاط الموالية كالتالي:<sup>1</sup>

- ✓ إن قياس نجاعة ممارسة الديمقراطية في أي بلد يتوقف على مدى الإقدام على المشاركة السياسية لأفراده و تفعيل هذه الأدوار السياسية و التي سوف تؤدي إلى خلق معارضة سياسية قوية تدعم أكثر ممارسة الديمقراطية و تجسدها على الساحة السياسية
- ✓ تمنح المشاركة السياسية للمرأة معاملة عادلة للإطلاع على خبايا الحياة السياسية و منحها فرصة لمعرفة رأيها في صنع السياسات (policymaking) وكذلك الإحتكاك بصانعي القرارات و ممثلي الحكومات وهي بذلك تمارس الديمقراطية الحقة التي تمنحها فرصة التعبير عن احتياجاتها و انشغالاتها ذتغطي فرصة للمرأة للقيام بأبسط حقوقها من خلال منحها دور في العملية السياسية وهذا الدور سيعزز من شعورها بالمسؤولية الإجتماعية فتزيد رغبتها في المساهمة في التخطيط للأهداف التنموية المنشودة
- ✓ تنمي إدراك المرأة بالأحداث التي تدور حولها و تزيد قدرتها على ضرورة المشاركة السياسية لتحقيق المصالح العامة و الخاصة وهذا ما يزيد من شعورها بالانتماء
- ✓ كلما زادت مشاركة المرأة السياسية زادت مزاياها الإجتماعية و قدرتها على تحقيق الأهداف الإجتماعية و السياسية ومواجهة حاجات ورغبات الافراد
- ✓ تساهم المشاركة السياسية للمرأة في إدراكها لمشاكلها و النظر إليها من زاوية مختلفة تحتم عليها التدخل للتكفل الإيجابي و العمل مع كافة المؤسسات لحل هذه المشاكل و معالجة جميع القضايا التي من شأنها النهوض بالأفراد و تنمية المجتمعات

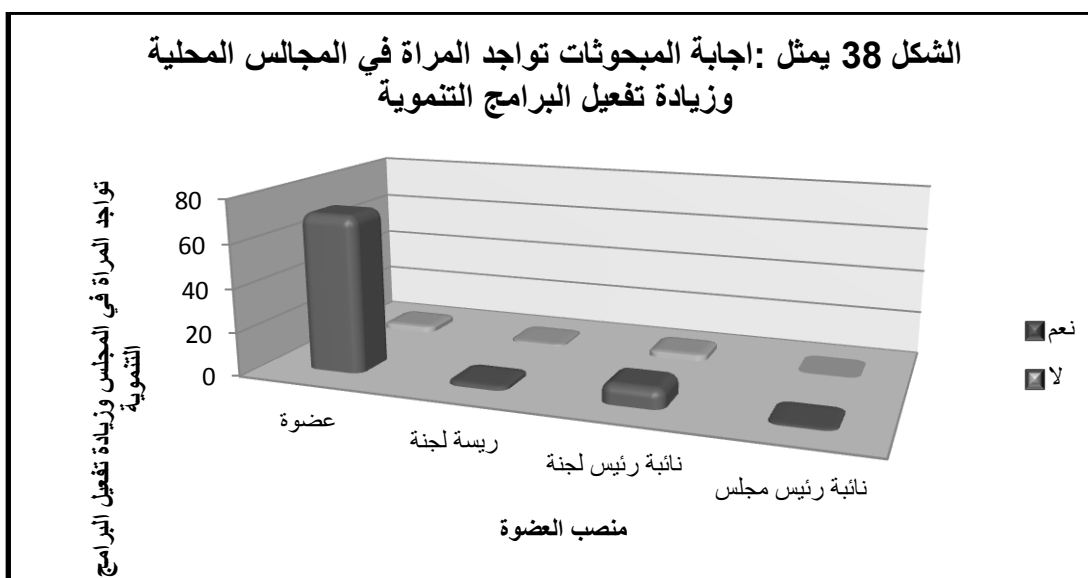
1 - بن عشي حقصية ، بن عشي حسين : ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي ، مجلة الفكر، العدد 11، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، (د. سنة) ، ص ص 101 - 102 ، بتصرف

- ويمكن أن نستدل أيضا على أهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال النقاط التالية :
- ✓ تعتبر المشاركة السياسية للمرأة أسلوبا حضريا يضمن المساواة بين الجنسين ويوسع قاعدة المشاركة مما يكفل للمرأة ممارسة حقوقها السياسية كمواطنة
  - ✓ تزيد مشاركة المرأة السياسية من تعزيز مكانتها الإجتماعية كما أن هذه المشاركة تزيد من حقيقة تمثيلها للمجتمع
  - ✓ تضمن المشاركة السياسية للمرأة الحق في ممارسة جميع إستحقاقاتها السياسية وأن تكون عنصرا فاعلا ومؤثرا في عملية إحداث التغيير في مجتمعها
  - ❖ تعتبر المشاركة السياسية للمرأة الحل السليم لخدمة قضايا المجتمع عامة و النساء خاصة كما تعتبر هذه المشاركة مكسب للمجتمع لأن المرأة اقدر على الدفاع على حقوقها و إثارة القضايا الإجتماعية التي لا يهتم الرجال عادة بتناوله

جدول رقم (31) : يمثل إجابات المبحوثات حول تواجد المرأة في المجالس المحلية زاد من

تفعيل البرامج التنموية حسب متغير منصب العضوة

المجموع		لا		نعم		تواجد المرأة في المجالس المحلية زاد من تفعيل البرامج التنموية	المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
82,4	75	3,3	3	79,1	72	عضوة	
3,3	3	1,1	1	2,2	2	رئيسة لجنة	
13,2	12	3,3	3	9,9	9	نائبة رئيس لجنة	
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس مجلس	
100,0	91	7,7	7	92,3	84	المجموع	
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0.291		9.364		7.815			



تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن معظم المبحوثات تصرحن أن تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة زاد من تفعيل البرامج التنموية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدره بـ 92,3% في حين صرحت النسبة القليلة المتبقية و المقدره بـ 7,7% بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجلس فإننا نجد أن:



النسبة الغالبة من المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المحلية تصرحن ان تواجد المرأة في المجالس المحلية زاد من تفعيل البرامج التنموية المحلية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **79,1 %** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **3,3 %** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **9,9 %** تؤكد أن تواجد المرأة في المجالس المحلية زاد من تفعيل البرامج التنموية و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **3,3 %** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

كذلك فإن النسبة الغالبة من رئيسات اللجان و المقدرة بـ **2,2 %** تصرحن أن تواجد المرأة في المجالس المحلية زاد من تفعيل البرامج التنموية في حين تصرحن نسبة **1,1 %** عكس ذلك وأخيرا نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تصرحن أن تواجد المرأة في المجالس المحلية زاد من تفعيل البرامج التنموية بنسبة **1,1 %**

تشير الأرقام السابقة أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة المحلية زاد في تفعيل برامج الولاية كما أشارت هذه المعطيات الرقمية أن النسبة الغالبة في جميع المناصب التي تشغلنهن العضوات في المجالس تؤكدن أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة المحلية زاد من تفعيل برامج الولاية وهو مايدل على عدم وجود علاقة بين تصريحات العضوات و مناصبهن في المجالس وهذا ما تؤكده أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول انطلاقا من ان قيمة  $(k^2)$  المحسوبة أقل من  $(k^2)$  الجدولية  $(9,364 > 7,815)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,291**

و تفسر الباحثة هذه النتائج اعتمادا على ماتم رصده ميدانيا و النتائج التي تم إستخلاصها من الجدولين رقم **(28)** و **(29)** و الذي تبين من خلال نتائجهما أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية يحرصن على تفعيل أدوارهن لتقديم خدمات لتلبية حاجيات الأفراد المحليين و النهوض بمجتمعاتهن المحلية وعلى الرغم من إختلاف الدور الوظيفي للعضوات فأغلبهن يحاولن التكفل بإنشغالات المواطنين من خلال العمل على توصيلها للمسؤولين كما تبين في الجدول رقم

(27) حرص العضوات على إقتراح العديد من المشاريع التي تمس جميع القطاعات و بالإعتماد أيضا على أداة المقابلة و إستمارة الإستبيان فقد تم التعرف على أهم إنجازات العضوات لدفع عجلة التنمية المحلية و المتمثلة خاصة في توفير مناصب الشغل للشباب البطال و ترقية الطرقات و المساهمة في إعطاء قروض للشباب لإستثمارها في مشاريع المؤسسات المصغرة و تشجيع الزراعة من خلال دعم القروض و البناء الريفي و المساهمة في برامج الترقية العقارية و التهيئة العمرانية كما لمسنا أيضا حرص العضوات على الوقوف على هذه المشاريع و الإستمرار في متابعة حلها و تقديم في أغلب الأحيان العون للمواطن و الإدارة لإتمام المشاريع المختلفة و تدخل في هذا السياق إعتماد بعض العضوات على علاقاتهن الشخصية وقدراتهن على إستغلال هذه العلاقات التي تربطهن ببعض المسؤولين وهو ما يساعد كثيرا في تنمية المنطقة ووقفا عند هذه المشاريع التنموية التي قامت بها عضوات المجالس المنتخبة المحلية فقد شهدنا مساهمة عضوة في المجلس الشعبي البلدي بالإسراع في وتيرة تزويد حي سكني جديد بالكهرباء ، حيث أودعت لدى المصالح المعنية ملفات للأشخاص القاطنين بهذا الحي و أستمرت في متابعتها حتى تم التكفل بمطالبهم و نضيف أن ذات العضوة وعلى الرغم أنها لا تحتل منصب المسؤولية في المجلس الشعبي البلدي إلا أنها ساهمت في لفت السلطات لتعبيد وإصلاح بعض الطرقات في حيها القاطنة به و التي كانت تشكل خطرا على السكان و في نفس السياق فقد لمسنا بعض الإنجازات التنموية لعضوات المجلس الشعبي الولائي كقيام عضوة تشغل منصب مديرة باحدى الإبتدائيات بإسترجاع مساحة كبيرة خاصة بالمدرسة وسط المدينة بلدية تبسة بعدما إشغلت موقف للسيارات كما ساهمت إحدى العضوات بهذا المجلس وهي من منطقة ريفية بتدعيم المناطق الريفية النائبة بالكهرباء و الماء الشروب و مساعدة خريجي الجامعات و التكوين للحصول على مناصب في إطار الإدماج

## الإستنتاج الجزئي الأول

بعد القراءة التحليلية للمعطيات الرقمية الخاصة بالفرضية الأولى يمكن إستخلاص عدة نتائج أهمها :

وجود الرغبة الحقيقية التي تعتري العضوة المحلية في المشاركة في مسار التغيير المجتمعي و الإصلاح الشامل ووعيتها بأهمية دورها كممثلة للمجتمع المحلي و تحمل مسؤوليتها على حماية مصالحهم العامة وهذه النتائج يمكن أن نستدل عليها ميدانيا من خلال حضور العضوة لدورات المجالس و الحرص على طرح انشغالات المواطنين واقتراح حلول لها كما يدل أيضا حضور العضوة لليوم المخصص لإستقبال المواطنين على رغبتها في الوقوف أكثر على احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية ومخاطبة الأفراد و الإحتكاك بهم للوقوف أكثر على طلباتهم المختلفة و يتجلى الدور الوظيفي للعضوة أكثر في الخرجات الميدانية التي تقوم بها و التي أثبتت نتائج الدراسة علاقتها بمنصب العضوة داخل المجالس وهو مايدل على قدرة المرأة على تحمل مسؤوليات المنصب القيادي إذا أتيحت لها الفرصة لذلك إذ أن منصب العضوة في اللجنة يحتم عليها الخرجات الميدانية و استجابتها لهذه الخرجات دليل على تحملها للمسؤولية ووعيتها بمتطلبات وظيفتها وقابليتها لأدائها بكل فاعلية على الرغم من أن هذه الزيارات و الخرجات الميدانية قد تبرمج في أوقات متأخرة ، ونحو مزيد من الفهم وحسب ماتم الإشارة إليه في الإطار النظري من فصل المشاركة السياسية للمرأة تبين أن عضوات المجالس المحلية يتبنين ثقافة المشاركة و التي يكون الفرد عادة من خلالها مدركا لدور الذات في النظام السياسي و يعرف حقوقه وواجباته و يثق بكفاءته فيتولد لديه شعور ورغبة في أن يلعب أدوار محورية و مؤثرة في المجتمع لإيمانه الصادق بدوره و بالتأكيد هناك بعض الإستثناءات تتعلق بالعضوات اللاتي يحملن ثقافة اللامبالاة التي يغلب عليها الإحساس بعدم المسؤولية و عدم القدرة على التأثير او تبني الثقافة التابعة (الخضوع ) التي تركز على التبعية و اللامبالاة و لا تدفع بالأفراد إلى الشعور بالمسؤولية

وعليه و نتيجة لما تم طرحه سابقا يمكن القول أن المرأة في المجالس المحلية المنتخبة تسعى لتفعيل دورها الوظيفي لتقرض وجودها على الساحة السياسية و تواجهها في هذه المجالس زاد من ترقية منطقتها و النهوض بأوضاع السكان المحليين من خلال ما قامت به من مساعدات و خدمات ، وهي بذلك تسعى لتحقيق أهداف التنمية المحلية و هو دليل كافي للحكم على صحة الفرضية الأولى القائلة بان : " **تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي** "

وما يجب الإشارة إليه هنا أن على الرغم من سعي للمرأة لتحمل مسؤولياتها وتأكيد وجودها على الساحة السياسية إلا أن بعض المعتقدات الثقافية و الذهنيات الإجتماعية لا تعطي الفرصة الكافية و الكاملة للمرأة لتفعيل أدوارها في تحقيق التنمية المحلية وهذا ما سيتم الكشف عنه كمعوقات تواجهها العضوات في المجالس المحلية المنتخبة

## الفصل السابع

# مدى القبول الاجتماعي للمرأة و تفعيل أدوارها في المجالس المحلية المنتخبة

### ■ تمهيد :

1. المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة
2. الموروثات الثقافية و دورها في تعزيز سلطة الرجل
3. البيئة الاجتماعية وتأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة
4. المرأة العربية و القيادة
5. المعوقات الأسرية للمشاركة السياسية للمرأة

### ■ الإستنتاج الجزئي الثاني

### ■ تمهيد:

بناء على ما تم إستخلاصه من الفرضية الأولى التي تؤكد أن تواجد المرأة في المجالس المحلية يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي غير أن مجالات هذا الإسهام تبقى محدودة لأن الفرصة التي تمنح للمرأة في هذا المجال غير كافية وبالإعتماد على ما تم رصده ميدانيا من الزيارات المتكررة للباحثة للمجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائي ، فقد تبين لها أن المناخ الإجتماعي والثقافي يعتبر من أهم الأسباب التي تحد من المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة لتحقيق التنمية المحلية ، وعليه وتأسيسا على نتائج الفرضية الأولى حاولت الباحثة في هذا الفصل الكشف عن علاقة البيئة الإجتماعية و الثقافية الغير متفهمة بأداء العضوات لأدوارهن التنموية وللوصول إلى ذلك سيتم عرض البيانات المتحصل عليها كليا ومناقشتها وتحليلها سوسيولوجيا للوصول إلى إستنتاجات تؤكد صحة الفرضية من عدمها

❖ المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة :

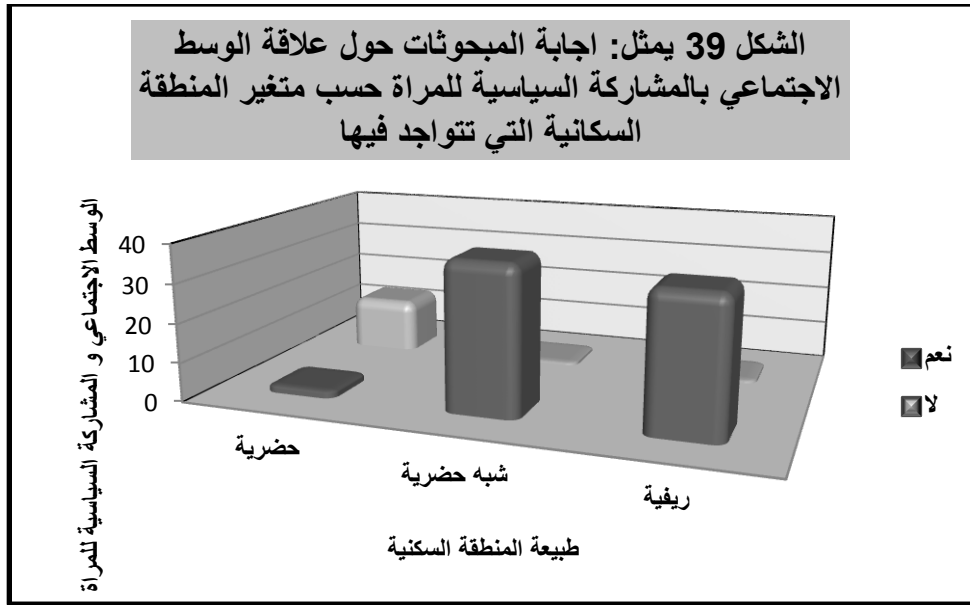
تعكس الثقافة المجتمعية الصورة الحقيقية لواقع المجتمعات و التي تؤثر بدورها في معتقدات و إتجاهات الأفراد نحو تقبلهم أو رفضهم لبعض القضايا أو الأمور الدخيلة عن عاداتهم و تقاليدهم وهذا ما جعل من هذه الموروثات الثقافية تقف عائق أمام المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعاتنا العربية ، حيث تعمل الثقافة السائدة في المجتمع على التفرقة بين الشأن العام و الشأن الخاص و تحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل و الأولاد بينما تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من إختصاص الرجل<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ايمان بيبرس : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض و تنمية المرأة ، المشهرة برقم 28-35

جدول رقم (32): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الوسط الاجتماعي بالمشاركة

السياسية للمرأة حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة

المجموع		لا		نعم		الوسط الاجتماعي و المشاركة السياسية للمرأة
		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	15,4	14	2,2	2	طبيعة المنطقة السكنية
42,9	39	1,1	1	41,8	38	حضرية
39,6	36	1,1	1	38,5	35	شبه حضرية
100,0	91	17,6	16	82,4	75	ريفية
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,60		5,99		65,491		



من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول يتضح أن أكبر نسبة من المبحوثات و المقدره بـ 82,4% تأكد أن الوسط الاجتماعي يعيق المشاركة السياسية للمرأة بينما نفتت النسبة المتبقية و المقدره بـ 17,6% ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة و تأكيدها على أن هناك علاقة بين الوسط الاجتماعي للمرأة و مشاركتها السياسية نجد أن :

- أكبر نسبة من العضوات في المجالس المنتخبة المحلية و المتواجدة في المناطق الشبه حضرية و المقدرة بـ 41,8% تؤكد وجود علاقة بين الوسط الاجتماعي و المشاركة السياسية للمرأة في حين تنفي النسبة الضئيلة المتبقية و المقدرة بـ 1,1% من هذه الفئة وجود أي علاقة
  - كما أكدت نسبة عضوات المجالس المنتخبة المحلية و المتواجدة في المناطق الريفية و المقدرة بنسبة 38,5% أن الوسط الاجتماعي يعيق المشاركة السياسية للمرأة في حين تنفي الفئة القليلة المتبقية و المقدرة بنسبة 1,1% هذه العلاقة
  - أما العضوات المتواجدات في المناطق الحضرية فتؤكد أعلى نسبة منهن و المقدرة بـ 15,4% أن الوسط الاجتماعي لا يعيق المشاركة السياسية للمرأة في حين تؤكد النسبة الضئيلة المتبقية و المقدرة بـ 2,2% من عدد العضوات هذه العلاقة
- وهنا تجدر الإشارة وإعتمادا على ما سبق من معطيات رقمية القول بأن درجة إعاقة الوسط الاجتماعي للمشاركة السياسية للمرأة يختلف باختلاف المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة مع العلم أنه بالتقريب هناك نسق اجتماعي و ثقافي واحد يتحكم في هذه المناطق فالمعتقدات المقننة و الأساليب الموحدة النابعة من هذه العناصر الثقافية و التي تتمثل أساسا في الأعراف و التقاليد الجامدة السائدة التي تعتقد أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعيقها عن أداء أدوارها التقليدية و مسؤوليتها في رعاية أبنائها و خدمة زوجها إضافة انها ترى في مشاركة المرأة السياسية تهديد للسلطة الذكورية
- كما تكشف نتائج هذه الدراسة زيادة هذه الفئات التي تؤسس لتهميش المرأة و تركز لدونيتها في المناطق الشبه حضرية وهو ما صرحت به أغلب المبحوثات في هاته المناطق و التي يتميز سكانها بأنهم مجتمع ريفي مستحدث ، لا يوجد بينهم تجانس فهم غير قادرين على تحديد قيم و معايير تحكمهم ، فمن جهة فهم يصرون على تعليم الفتاة و ينفقون عليها من أجل تعليمها و في الوقت ذاته يحددون أدوارها الاجتماعية و لا يشجعون المرأة للوصول إلى الحقل السياسي بحجة أنه عمل لا يصلح للمرأة لكونه يتطلب تفرغ كامل وهو بذلك يلهيها عن واجباتها الأسرية كربة بيت و زوجة إذن فزيادة هذه المعتقدات في مثل هذه الأوساط الاجتماعية تعيق المشاركة السياسية للمرأة و هي تعد بمثابة معوقات وظيفية كما يرى روبرت مرتون أنها تحد من تكييف النسق أو توافقه ففي الوقت الذي تسعى فيه الدولة جاهدة للنهوض بالتنمية الشاملة و إيماننا منها بدور المرأة في التنمية كشريك فاعل في إحداث التغيير المنشود



حيث عملت على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة و قد دعم هذه المشاركة أكثر النظام السياسي للدولة على إعتبار أنه نسق ينشد الديمقراطية و المساواة و العدالة في الوقت الذي تصبح فيه الأنساق الإجتماعية و الثقافية معوقات وظيفية تحول دون وصول المرأة إلى الحقل السياسي و تفعيل أدوارها فيه وهو ما أكدته بعض المبحوثات التي ترى أن المرأة التي إستطاعت في السنوات الأخيرة أن تحقق تحصيلاً علمياً عالياً و تفوقت في مجالات عدة فهي بذلك أصبحت تملك من الإمكانيات ما يؤهلها لخوض العمل السياسي غير أنها تؤكد ان الوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه أعاقها بكل ما يحمله من موروثات ثقافية عن ممارستها و تفعيل أدوارها السياسية

وما يمكن أن نستدل عليه أكثر من خلال إجابة المبحوثات أن طبيعة الوسط الاجتماعي يعد شرطاً أساسياً يساهم في تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية أو تهмиشها أو إقصائها من هذا المجال

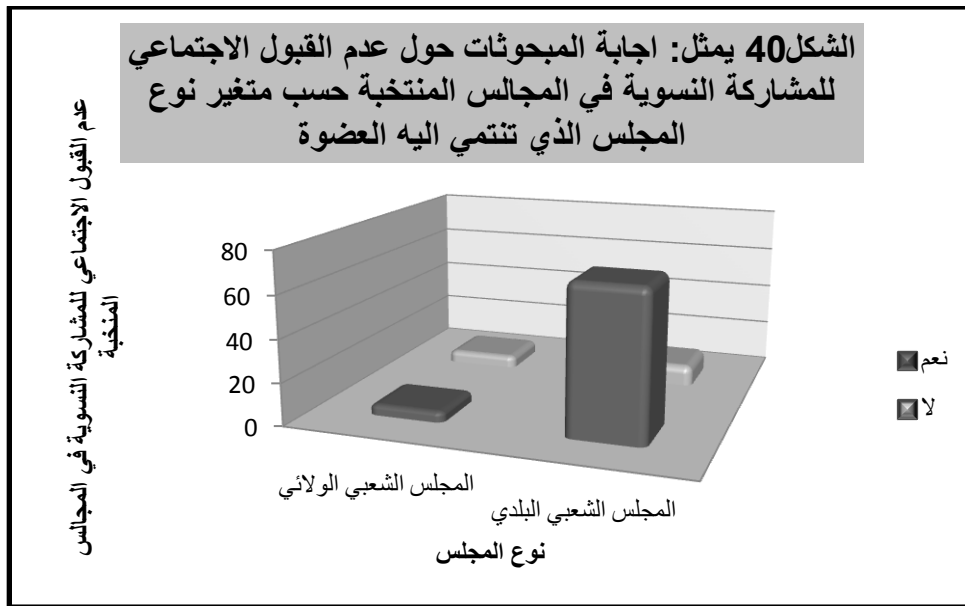
إذن فالوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه المرأة له علاقة أكيدة بمشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية وهو ما تدعمه نتائج كاي تربيع و التي نلاحظ من خلالها أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أكبر من قيمة ( $K^2$ ) الجدولية ( $5.99 < 65.491$ ) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين و نستدل عن قوة هذه العلاقة من خلال قيمة معامل الارتباط سيبرمان الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,60

وعليه يمكننا القول أن تأثير الوسط الاجتماعي على مشاركة المرأة السياسية يختلف تبعاً لإختلاف طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة (حضرية - شبه حضرية - ريفية ) و الذي يرتبط بدوره بالإطار الثقافي و الاجتماعي السائد في المجتمع المحلي

جدول رقم (33): يمثل إجابات المبحوثات حول عدم القبول الاجتماعي للمشاركة النسوية في

المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة

المجموع		لا		نعم		نوع المجلس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	11	6,6	6	5,5	5	المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	11,0	10	76,9	70	المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	17,6	16	82,4	75	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.36		3.841		11,797		



- تشير البيانات الكمية لهذا الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثات و المقدرة بـ 82,4% ترى أن هناك عدم قبول اجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية في حين ترى النسبة المتبقية و المقدرة بـ 17,6% أن هناك قبول اجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية

وإذا فصلنا هذه الآراء أكثر من حيث إنتماءات العضوات للمجالس الشعبية الولائية أو البلدية نجد أن :

- أكبر نسبة من عضوات المجالس المنتخبة البلدية و المقدرة بـ **76,9 %** ترى أن هناك عدم قبول إجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية في حين ترى النسبة المتبقية و المقدرة بـ **11 %** أن هناك قبول اجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية
- أما عضوات المجلس الشعبي الولائي فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **6,6 %** ترى أن هناك عدم قبول إجتماعي للمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية في حين ترى النسبة الباقية و المقدرة بـ **5,5 %** أن هناك قبول إجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية

وبمقارنة النسب الإحصائية السابقة يمكن القول أن الإتجاه العام لإجابات المبحوثات يؤكد أن هناك عدم قبول إجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية وهذه النتائج تؤكد مرة أخرى أن الوسط الإجتماعي يشكل عائق للمشاركة السياسية للمرأة من خلال عدم قبوله لهذه المشاركة و التي تحولت إلى إعتقاد مدفون في اللاوعي لهذه المجتمعات بأن المرأة ليست مؤهلة للعمل السياسي و غير ملائمة له، على الرغم ما حقته المرأة من إنجازات يعترف لها بها في العديد من المجالات إلا أن النظرة التقليدية القاصرة لأدوار المرأة بقيت تطاردها و تهدد قدرتها على إقتحام الحياة السياسية فرغم إيمان الرجل بدور المرأة الهام في المجتمع و إعترافه بإنجازاتها في مختلف المجالات إلا أننا نصطدم دائماً بممارستهم التعسفية اليومية فعلى الرغم من زيادة عدد المتعلمين في هذه الأوساط ورغم التغيير التدريجي الذي حدث في الآونة الأخيرة في مجتمعنا المحلي المحافظ حول نظرتهم الإيجابية لدور المرأة إلا أن هذه المجتمعات حسمت قراراتها في تفضيل الرجل على المرأة لتقلد المناصب السياسية وهذه القرارات ترسخت كنتيجة حتمية للصورة النمطية للمرأة و التي دعمتها أساليب التنشئة الإجتماعية لمجتمعاتنا و الموجهة أساسا نحو قيم و معايير تفضيل الذكر عن الأنثى و تقسيم الأدوار الإجتماعية حسب الجنس

- من جانب آخر فقد كان هناك إختلاف في الآراء بين عضوات المجالس المحلية المنتخبة المنتميات إلى المجلس الشعبي البلدي و المجلس الشعبي الولائي وكما سبق الإشارة أن عضوات المجالس المنتخبة في البلديات يؤكدون و بقوة أن هناك عدم قبول إجتماعي للمشاركة

النسوية في المجالس المنتخبة المحلية و من جهة أخرى هناك إختلاف في آراء عضوات المجلس الشعبي الولائي و التي تكاد تكون متساوية حول الموافقة و الرفض بأن الوسط الإجتماعي يعيق المشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية وهذه النتائج يمكن تفسيرها إعتقاداً على حقائق لمسناها من خلال زيارتنا المتكررة للمجلس البلدي و الولائي أين لاحظنا الفرق الواضح بين قوة إنتماء العضوات في كل من المجلسين ، ففي المجلس الشعبي الولائي هناك حضور فعال للعضوات و إعتراف بمكانة العضوة في المجلس بغض النظر عن إسهاماتها و تفعيل أدوارها و يرجع هذا حسب نظر الباحثة إلى أن أغلب عضوات المجلس الشعبي الولائي شخصيات عامة و مرموقة في المجتمع المحلي ( طبيبات مختصات محاميات، اطارات سامية في الدولة ....) لذا يحضين بقبول إجتماعي أكثر من نظيرتهن في المجالس الشعبية البلدية هذا من جهة و من جهة أخرى فحضور عضوات المجلس الشعبي الولائي للدورات المنعقدة للمجلس و إحتكاكهن بالخبذة الحاكمة في الولاية تمكنهن من نسج شبكة من العلاقات الإجتماعية تفتح لهم أفاق مستقبلية فتزداد ثقتهن بأنفسهن، وفي المقابل نجد عضوات المجالس الشعبية البلدية يعانين من نوع من التهميش و الإقصاء مما إنعكس سلباً على عدم ثقتهن بأنفسهن وهذه الحقائق تم الوقوف عندها من خلال الزيارات الميدانية المتكررة و المقابلات التي تمت مع العضوات في المجلسين فقد صرحت بعض عضوات المجلس الشعبي البلدي أن رؤساء اللجان ونوابهم يطلبون منهن عدم الحضور إلا في حالة إستدعائهن و تضيف احد المبحوثات قائلة: " أنها تمر عليا على شهور لا أحضر للمجلس وعند حضوري أستقبل مرة أخرى بنفس العبارات السابقة ( لا تعودي حتى نتصل بك ) و بهذه العبارة يضمن أنهم يشعرون أنهم غريبان و منعزلات عن ما يحدث حولهم فالرجال يسيطرون و لا يسمح لهم بأي نوع من الحرية للإدلاء بالرأي فهم يحتكرون المجلس و يعمدون بقصد لتهميش المرأة حتى تكون زمام الأمور في أيديهم ، فتستسلم العضوة لهذه الخطط التآمرية و تكتفي بالإقصاء بل و تقنع نفسها أنها حققت مكاسب بإنتماءها للمجلس دون المشاركة حتى تتمكن من تحمل النظرة الدونية للمجتمع وإقناعهم بإن مشاركتها شكلية وهي بعيدة كل البعد عن الممارسات السياسية التي ينظر إليها بنظرة سلبية"

- وهنا يبقى أن نضيف أن سيادة روح الديمقراطية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة تبقى يعترتها نوع من عدم القبول الاجتماعي غير أنها تزداد أكثر و تتضح بوادرها بعمق في

## الفصل السابع: عدم القبول الإجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

المجلس الشعبي البلدي عن المجلس الشعبي الولائي وهنا تكمن الفجوة بين إشكالية ممارسة ما تقره القوانين المدنية و القوانين العرفية، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن هناك علاقة بين نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة وعدم القبول الإجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية وهذا ما تؤكد أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي نلاحظ فيها أن قيمة ( $K^2$ ) الجدولية أكبر من قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة ( $3,841 < 11,797$ ) وهو ما يعبر عن وجود علاقة متوسطة بين المتغيرين المدروسين و نيتدل على قوة هذه العلاقة من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,36**

جدول رقم (34): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي

بكفاءة العضوة وعلاقته بعدم تفعيلها لأدوارها

النسبة	التكرارات	ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة يؤدي الى عدم تفعيل ادوارها في التنمية المحلية
97.8	89	نعم
2.2	2	لا
100,0	91	المجموع



توضح القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة يؤدي إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 97,8% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 2,2% من المبحوثات المصريحات بأن ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة لا يؤدي إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية

يتبين من المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بأن ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة يؤدي إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية فالعضوة ممثلة لمجتمعها المحلي في المجالس المنتخبة المحلية وهي التي

تعمل على توصيل إنشغالات و متطلبات أفراد هذا المجتمع لذا فإن التعامل معها بكل ثقة حتما سيعزز من قدراتها و إمكانياتها و سيجعلها تنظر نظرة إيجابية لذاتها و سيزيد ذلك من تفوقها و تفعيل أدوارها السياسية غير أن ماسبق عرضه من نتائج يشير بوضوح و حسب تصريحات العضوات أن هناك ضعف ثقة من طرف أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة و يمكن تفسير ذلك من جهة أن الأفراد المحليين يفضلون التعامل مع الرجل لأنه حسب وجهة نظرهم أقدم و أقدر على ممارسة السياسة بدلا من التعامل مع المرأة و التي تعتبر حديثة العهد بهذا المجال أي أنها ستعيش تجربة يمكن أن تقشل أو تنجح لذا تجد هؤلاء الأفراد يفضلون التعامل مع الرجل لأنه حسب إعتقادهم أنجح ولديه سلطة القرار لا تملكها المرأة العضوة أي أنهم يستضعفون المرأة ويعتبرونها قوة غير فعالة سياسيا ، لذا فهم لا يثقون في قدراتها على حل مشاكلهم بل يستغربون من وجود المرأة في هذا المجال و يعتبرونها مفروضة عليهم و يعارضون وجودها و يصورونها على أنها إمراة تريد أن تقتلع أصالتها و جذورها و تلبس ثوب الحداثة و التقدم، و يترسخ هذا الإعتقاد أكثر من خلال الصورة التي يقدمها الإعلام عن المرأة التي تمتهن السياسة و التي تتعارض مع ثقافة المجتمع المحلي في الوقت الذي كان يفترض أن تكون هذه القنوات الإعلامية وسيلة لتعزيز المشاركة السياسية النسوية و إبراز دورها و الأهمية التي تعود بها على المجتمع و محاولة كسر بالتدرج جدار التعجب من وجود المرأة في هذه المجالس المنتخبة المحلية و محاولة ردم تلك الأفكار التي تروج لفكرة أن المرأة تزاخم الرجل في العمل السياسي و ترسيخ فكرة أن المرأة شريكة الرجل غير أن غياب الدور الإيجابي للإعلام زاد من تصعيد هذا الإعتقاد بعدم وجوب المرأة للعمل السياسي هذه الإعتقادات الراسخة بحرمان المرأة من المساهمة في العمل السياسي وعدم إتاحتها فرصة للترشيح على جميع مستويات العمل السياسي أخذت هذه الإعتقادات وقتا طويلا حتى تجذرت فصار من الصعب الإستغناء عنها حتى بعدما فرضت الدولة قوانين تحتم مشاركة المرأة السياسية إلا أن هذه القوانين لم تغير سوى من فرص وجود المرأة إما الإقتناع بضرورة وجودها فظل ثابتا ولم يتغير ، فالمجتمع قد حسم أمره بإتجاه تفضيل الرجل على المرأة ولن يستبدل هذا الإعتقاد بسهولة مادام هذا المجتمع المحلي ينظر إلى أن الأمور المصيرية و الحاسمة لا تحل إلا بيد الرجل و في ذلك تقول إحدى العضوات ( مجتمعنا المحلي ذكوري وهو لا يلجأ للمرأة العضوة في حل مشاكله بل يلجأ للرجل ففي جلسات الأيام المخصصة لإستقبال المواطنين في المجلس

أحاول كعضوة الإنصات إلى المواطن و مشاركته إنشغالاته فأشعر دائما أنه يلح في الطلب أكثر على العضو و ليس على العضوة و قد يحدث في كثير من الأحيان أنه في البداية ينقل إنشغالاته وطلباته للعضوة و بمجرد قدوم العضو في حالة غيابه أو بقدمه و إنتباهه للحديث معه في اللحظة نفسها يغير زاوية النظر مباشرة للرجل وكأنه يقول أن الحل بيده وهو ليس بيدها و الأمر نفسه بالنسبة للمرأة بل وقد يكون أكثر فعادة ما تأتي سيدات تطلبن مساعدات وحلول لمشاكلهن فيوجهونهن إلى مكتب تتواجد فيه العضوة المكلفة فيمتنعن عن الذهاب و يطلبن التحدث مع الرجل ) و الملحق رقم (02) يتضمن دليل المقابلة

إن ما سبق تفسيره يشير بوضوح أن إقرار الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية لم يكن درعا لحماية عضوات المجالس المنتخبة من تقبلهن في هذه المناصب فرغم ترشيح المرأة في هذه المجالس و تمثيلها لمجتمعها المحلي إلا أنها لم تقنعه لحد الآن أن يثق بقدراتها و بكفاءتها وهذا ما سيؤدي حتما إلى عدم تقاني العضوة لخدمة أفراد مجتمعها المحلي و العمل على طرح إنشغالاتهم وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية

وحسب تصريح احد الاعضاء من خلال المقابلة التي قامت بها الباحثة في الزيارات الميدانية يقول ( إن عدم ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة يرجع إلى قلة خبرة النساء في المجال السياسي و حداثة التجربة السياسية للمرأة المحلية جعل الثقة في إمكانياتها ضعيفة هذا إضافة إلى عدم وجود نماذج سياسية ناجحة لنساء المجتمع المحلي يقتدى بتجربتهن ) و الملحق رقم (02) يتضمن دليل المقابلة

وعموما ما يمكن إضافته أن عدم ثقة أفراد المجتمع المحلي بالعضوة قد يؤدي أيضا إلى جعل المرأة غير واثقة من نفسها ومن نجاحها و قد يزيدها ذلك من الخوف على الإقدام على المشاركة في الممارسات السياسية التي قد تجعلها عرضة للإنتقاد و المقارنة بالرجال ورغم أن جميع العضوات يؤكدن من خلال تصريحاتهن بأن ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بالعضوة يؤدي إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية إلا أن نسبة قليلة جدا منهن يؤكدن أن عدم ثقة أفراد المجتمع المحلي بكفاءة العضوة لا يؤدي إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية وهو تصريح ضمني على أن هناك عضوات في هذه المجالس عازمات على تحدي الثقافة المجتمعية المحلية بما تحمله من عادات و تقاليد تركز لدونية المرأة كونها ضعيفة و غير قادرة على التصرف بشكل مستقل وهن بذلك بحاجة إلى نضال كبير حتى يخلقن ثقافة



مختلفة تعترف بالقدرات الفردية و الجماعية بغض النظر عن إختلاف الجنس و تعزز ثقة المرأة بنفسها و بقدراتها لتكون بذلك بيئة حاضنة و مشجعة للمرأة و تدفعها قدما لتفجير طاقاتها و إبداعاتها للنهوض بالتنمية المحلية و يبقى هذا التغيير يرتبط بدور المرأة وقدراتها على تحمل أعباء العمل السياسي حتى تتمكن من تغيير إتجاهات المجتمع و إعتقاداته وهذا من شأنه أيضا أن يعزز ثقة المجتمع بالمرأة

❖ الموروثات الثقافية و دورها في تعزيز سلطة الرجل<sup>1</sup>:

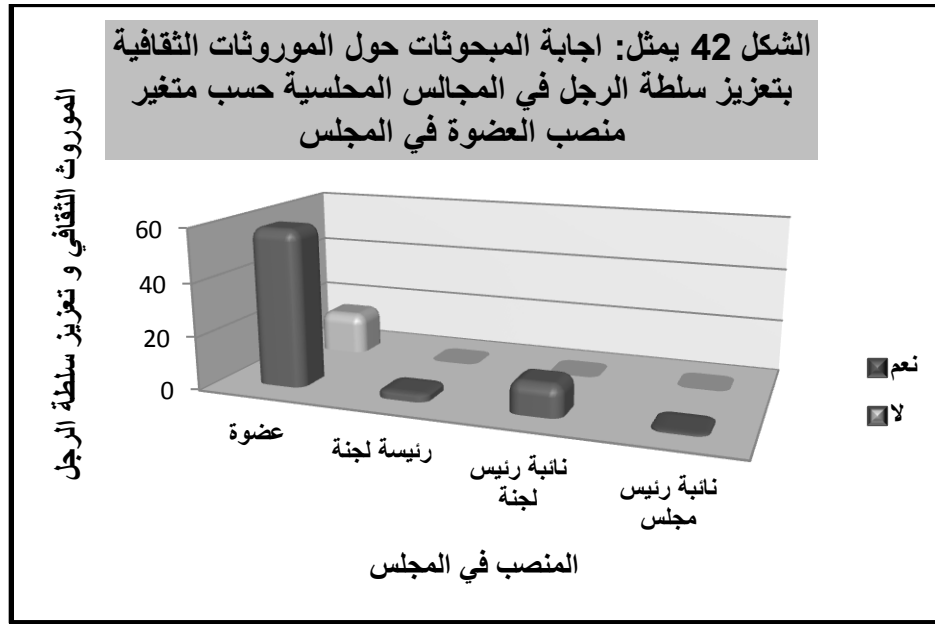
وظهر أن لقيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل أبعادا سياسية تؤثر سلبا على دور المرأة في المجال السياسي ، فكلما توفرت بيئة إجتماعية تنظر إلى المرأة بعين المساواة مع الرجل تساوت أو إقتربت المرأة من الرجل في سلوكها السياسي و العكس هو الصحيح فقد ظهر لنا أن شعور المرأة بالتفوق و الثقة بالنفس وإرتفاع مفهوم الذات وهي من السمات الضرورية لكفاءة المرأة السياسية تقل كلما زادت قيمة التفرقة بين الجنسين لصالح الرجل ، وأن سلطة الرجل تزداد من المجال الاجتماعي إلى السياسي كلما زادت الأسباب التي تحط من شأن المرأة و ترفع من شأن الرجل

<sup>1</sup> - رعد حافظ سالم : التنشئة الاجتماعية السياسية العربية ، زمزم ناشرون وموزعون ، الاردن ، 2012 ، ص ص 300 ، 301

جدول رقم (35): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الموروثات الثقافية بتعزيز سلطة

الرجل في المجالس المحلية حسب متغير منصب العضوة في المجلس

المجموع		لا		نعم		الموروث الثقافي و تعزيز سلطة الرجل المنصب في المجلس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	17,6	16	64,8	59	عضوة
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة
13,2	12	0,0	0	13,2	12	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس مجلس
100,0	91	17,6	16	82,4	75	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,21		12,838		4,142		



تبين المعطيات الكمية للجدول أعلاه أن غالبية المبحوثات و المقدره نسبتهم 82,4% تؤكد أن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية في حين ترى النسبة الضئيلة المتبقية من المبحوثات و المتمثلة في 17,6% أن الموروثات الثقافية لا تعزز سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجلس فإننا نجد أن:

- النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية المقدرة بـ **64,8%** تؤكد أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية في حين تؤكد النسبة القليلة المتبقية و المقدرة بـ **17,6%** عدم صحة هذا الافتراض
- أما فئة العضوات اللاتي يشغلن منصب نائبات رؤساء اللجان في المجالس المنتخبة المحلية فإن النسبة الاجمالية للعضوات و المقدرة بـ **13,2%** تؤكد أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية
- كما تؤكد النسبة الإجمالية المقدرة بـ **3,3%** من العضوات اللاتي يشغلن منصب رئيسات اللجان في المجالس المنتخبة المحلية أن الموروثات الثقافية السائدة عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية
- أما العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي فهي تؤكد بنسبة **1,1%** أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المحلية المنتخبة
- إضافة إلى الجدول السابق الذي وضح أن سلطة الرجل في المجالس المحلية المنتخبة له علاقة مباشرة بالموروثات الثقافية التي تعزز هذه السلطة لديه و الذي وضح ايضا أن هذه الموروثات متجذرة في مناطقنا محل الدراسة و أنها لا ترتبط بطبيعة المنطقة السكنية المتواجدة بها العضوة ولا تختلف كون هذه المنطقة ريفية أم حضرية أم شبه حضرية فسلطان العادات و التقاليد المتوارثة من التراث الفكري المحلي موحد و يكاد يكون نفسه في جميع هذه المناطق
- كما تم وضع هذا الجدول أيضا للتعلم أكثر في عمق دلالات هذه الموروثات الثقافية في المجالس المحلية المنتخبة و قدرتها على التغلغل في هذه المجالس وذلك من خلال معرفة العلاقة بين منصب العضوة في المجلس و تعزيز الموروثات الثقافية لسلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية ومن خلال القراءة الكمية له يتبين لنا مرة أخرى أن الإتجاه العام لإجابات المبحوثات تؤكد على أن الموروثات الثقافية تعزز من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية وهو ما يعني على أرض الواقع الكثير من الممارسات التعسفية و الهيمنة الذكورية و الخطط التأميرية التي تهدف في مجملها إلى إضعاف حرية المرأة في المجلس و خضوعها لسلطة الرجل و كيف لا و المرأة هي أيضا تربت في ظل هذا المناخ الثقافي الذي يجرم له بالقوة و القدرة و المكانة العالية لمجرد أنه مخلوق ذكر و بهذا يكسب الذكر رهان

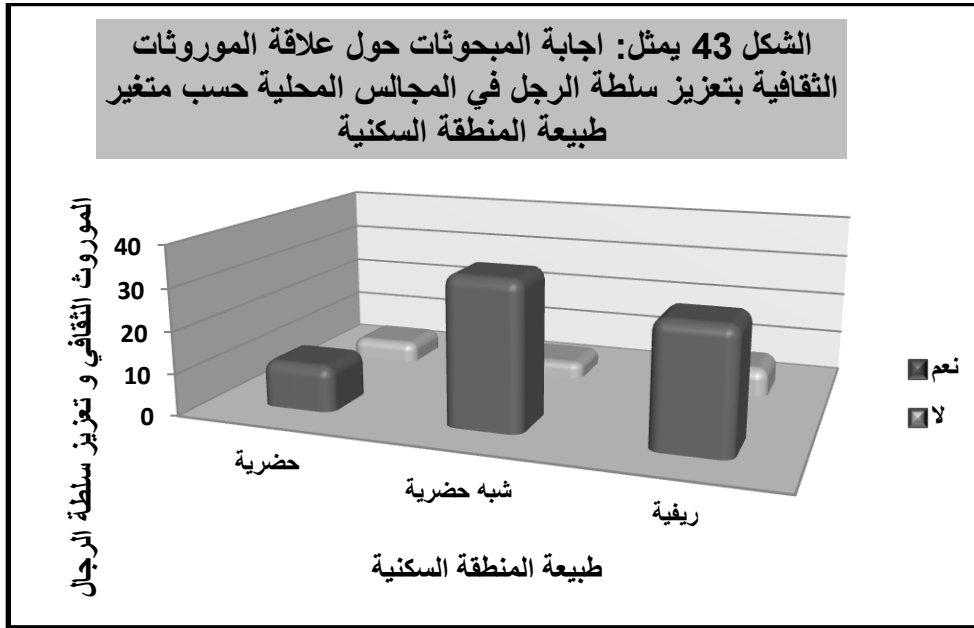
السلطة و القوة منذ الصغر وبدون عناء ورغم أن الاعتقاد السائد أن هذه الموروثات الثقافية قد تراجعت جزئيا في الآونة الأخيرة بفصل التعليم و العمل و أصبح نظام القيم التقليدية يفقد بعض من أهميته وقدرته على التحكم أمام تطلعات الأسر المعاصرة التي تسعى جاهدة لتعليم بناتها للوصول بهن إلى أفضل المناصب غير أن هذا التغيير التدريجي و البطيء في هذه الثقافة التي أخذت زمنا طويلا لتتجذر في المجتمع سوف تأخذ بلا شك وقتا أطول حتى يبطل مفعولها و تتلاشى كليا و تفقد أهميتها و بمقارنة الإجابات أيضا نلاحظ أن أكبر النسب تتضمن الآراء حول أن الموروثات الثقافية تعزز سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية في كل المناصب الثلاث وهو ما يدل على أن منصب العضوة ليس له علاقة بتأكيد رأيها في الموروثات الثقافية تعزز من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية وهو ما تأكده إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة  $(K^2)$  المحسوبة أقل من  $(K^2)$  الجدولية  $(12.838 > 4.142)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ

0,21

جدول رقم (36): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الموروثات الثقافية بتعزيز سلطة

الرجل في المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		الموروث الثقافي وتعزيز سلطة الرجل
		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	5,5	5	12,1	11	حضرية
42,9	39	4,4	4	38,5	35	شبه حضرية
39,6	36	7,7	7	31,9	29	ريفية
100,0	91	17,6	16	82,4	75	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.04		5.99		3,593		



- يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن أغلب المبحوثات تؤكد أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية و البالغة نسبتهم 82,4% أما النسبة القليلة المتبقية و الممثلة بنسبة 17,6% فهي لا ترى أن الموروثات الثقافية تعزز من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية

وإذا ما فصلنا أكثر هذه الآراء من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها المبحوثات فإننا نجد أن:

- العضوات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية تؤكد الفئة الغالبة منهن و المقدره بـ **38,5%** ان الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية أما النسبة الضئيلة المتبقية و المقدره بـ **4,4%** من العضوات تنفي هذا الافتراض
- أما فئة المبحوثات المتواجدات في المناطق الريفية فنسبة **31,9%** منهن تؤكد أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية في حين تؤكد النسبة القليلة المتبقية و المتمثلة في **7,7%** عدم صحة هذا الافتراض
- أما عن عضوات المجالس المنتخبة المحلية المتواجدات في المناطق الحضرية فنسبة **12,1%** منهن تؤكد ان الموروثات الثقافية تعزز سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية في حين تؤكد الفئة المتبقية و المقدره بنسبة **5,5%** من المبحوثات ان المورثات الثقافية لا تعزز من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية
- ومقارنة بإختلاف طبيعة المناطق السكنية التي تتواجد فيها العضوات وعلاقتها بتعزيز الموروثات الثقافية للرجل في المجالس المنتخبة فقد تبين إحصائيا أن الموروثات الثقافية التي تعزز سلطة الرجل في المجالس المنتخبة متأصلة في مجتمعنا المحلي ولا تتأثر بإختلاف المنطقة التي تتواجد فيه العضوة وهو ما تأكده إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من ان قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $5.99 > 3.593$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدره بـ **0,04**
- إذن و اعتمادا على المعطيات الإحصائية السابقة يمكننا الجزم بأن أغلب عضوات المجالس المحلية المنتخبة تؤكد أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس وكيف لا و مجتمعاتنا العربية على العموم و المحلية على الخصوص لا يزال يتحكم و يهيمن عليها الميراث التقليدي الجامد الذي يسيطر على الإتجاهات الإجتماعية و الثقافية الغالبة من خلال موجهاة إجتماعية تدعم السلطة الذكورية و تحط من منزلة المرأة مقارنة بمنزلة الرجل و يعاد إنتاج تلك الثقافة الذكورية عبر الأجيال بواسطة عملية التنشئة الإجتماعية و التي تعمل عبر مؤسساتها المختلفة على إعلاء منزلة الرجل و غرس قيم الرجولة فيه كقيم تحمل المسؤولية في

جميع المواقف و تربيته على أنه الأقدر قوة وعقلا و صبورا وأن المرأة أقل منه دائما تحملا و تفكيراً أو صبورا فهي مهما تسلحت بالعلم و المعرفة تبقى ضعيفة وهو الأقوى و تظل دائما ناقصة وعند البعض فهي مصدر للعار و التهديد بأخلاقها و بهذه الأساليب تتربى الفتاة أيضا على أنها مخلوق ناقص الأهلية لذا لا بد من فرض الوصايا عليها و هكذا يزيد صدى هذا الميراث و يجد قبول إجتماعي يعمم على جميع الأنساق الإجتماعية الأخرى وهكذا ينشأ الولد و يتربي على هذه الإعتقادات فيكبر معه حب السيطرة وعدم الإعتراف بحقوق المرأة وخاصة إذا تعلق الأمر بالمجال السياسي و الذي لا يتقبل الرجل بأن تشاركه فيه المرأة الذي لا يزال يراها تبعا لما تم تدريبه عليه أنها عنصر تابعا و ليس فاعلا بعدما أصبح التفكير الذكوري يطغى و يسيطر عليه على حساب الإطاحة بالمرأة و عدم إنصافها و مساواتها مع الرجل

- وعليه يمكننا القول أن المورثات الثقافية المحلية تعزز الثقافة الذكورية للولد فيؤمن أن الذكر سلطة و الأنوثة خضوع و إستسلام وهذا ما صرحت به إجابات إحدى المبحوثات التي تؤكد أن الرجل يرى أن المجال السياسي حكرا على الرجال ولا يتناسب مع طبيعة المرأة و تضيف أنها سمعت في العديد من المرات الأعضاء الرجال يتحدثون بأصوات منخفضة و أحيانا مرتفعة عن أسباب تواجد المرأة في هذه المجالس وعدم بقائها في بيتها لتوفر عنهم وعن نفسها العناء وكان تواجدها غير مرغوب فيه وهي ضعيفة و غير مرحب بها هذا على أساس أنهم أصحاب المكان و المرأة ضيفة ثقيلة عليهم و غير مرغوب في حضورها



❖ البيئة الاجتماعية و تأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة:

- فالإعتقاد السائد " أن السياسة من إختصاص الرجال وحدهم وأن المرأة لا يمكن أن تكون سياسية ناجحة أدت بالنتيجة إلى وجود تحيز لصالح الذكور في المجال السياسي ، وتأثير سلبي على السلوك السياسي للإناث وأن معارضة عمل المرأة في المجال السياسي جاء نتيجة عد الأخير ليس من مجال وظائف المرأة وأن عملها ينحصر في الشؤون المنزلية كراعية الأطفال و الزوج وأعمال البيت وليس لديها وقت كافي للعمل السياسي بسبب إنشغالها بالمسؤوليات العائلية في حين يعد العمل السياسي عمل خاصا بالرجال ، طالما أن توزيع الوظائف على الصعيد الاجتماعي يقر أن العمل السياسي يقع ضمن نطاق العمل خارج المنزل"<sup>1</sup>

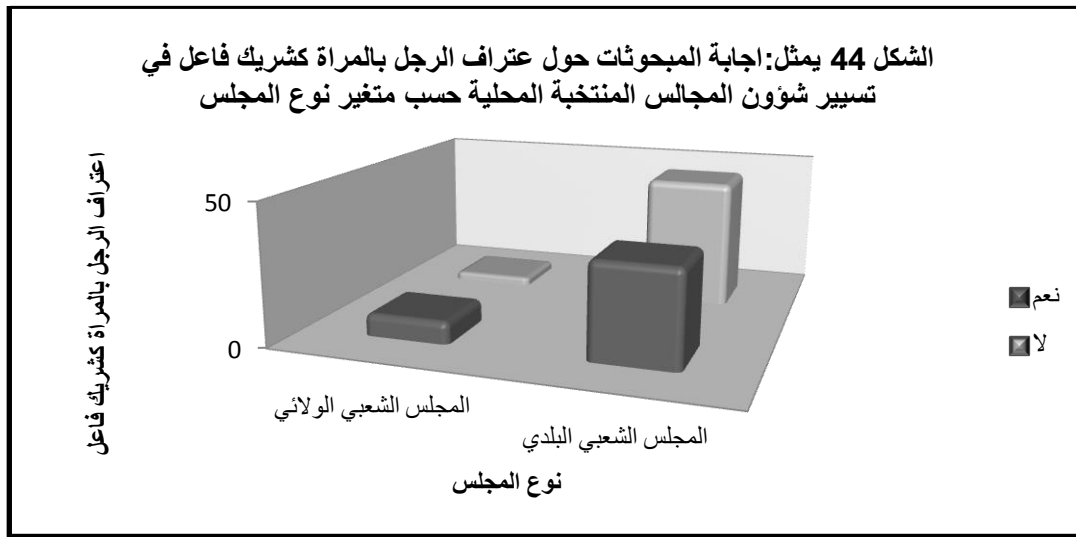
<sup>1</sup> - رعد حافظ: التفرقة بين الجنسين و تأثيرها في التوجه و السلوك السياسي في المجتمعات العربية دراسة نفسية اجتماعية تحليلية مقارنة ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2017 ، ص 219

جدول رقم (37): يمثل إجابات المبحوثات حول إعراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في

تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له

العضوة

المجموع		لا		نعم		اعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير المجالس المحلية	نوع المجلس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
12,1	11	3,3	3	8,8	8		المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	50,5	46	37,4	34		المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	53,8	49	46,2	42		المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0,19		3,841		3,555			



- تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن الإتجاهات الغالبة للمبحوثات تؤكد أن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 53,8% و تنخفض هذه النسبة بشكل تدريجيا لتصل إلى 46,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تتواجد فيه العضوة فإننا نجد أن:

- غالبية عضوات المجالس الشعبية البلدية يصرحن بأن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 50,5 % و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 37,4 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما عضوات المجلس الشعبي الولائي فالنسبة الغالبة منهن ترى أن الرجل يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 8,8 % و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 3,3 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- تشير المعطيات الرقمية السابقة أن أكثر من نصف عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن الرجل في هذه المجالس لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و يمكن تفسير ذلك اعتمادا على أن هذا التجاهل لوجود المرأة يحمل أبعاد مقصودة وخاصة بعدما أقرت القوانين أحقيتها في التناصف السياسي و ثبتت الحاجة الملحة ضرورة و أهمية مشاركة المرأة في الحقل السياسي إلا أن ما نرصده ميدانيا من معاملات و ممارسات تعسفية فيها تجاهل وإغفال لحقوق المرأة ودورها وعدم إحترام أيضا أحقيتها في المشاركة السياسية وهو دليل هام على عدم تقبل العنصر النسوي في هذه المجالس فحداثة تجربة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المحلية وضعف توليها للمناصب الهامة جعلها لم تتمكن من فرض نفسها بجدارة وهذا ما جعل النظرة الذكورية للمرأة طاغية فزاد هذا أكثر من تجاهلها كمشاركة في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية
- وهنا نستطيع أن نؤكد مرة أخرى أن جميع هذه المعاملات هي رواسب لموروثات ثقافية وعقلية ذكورية تسعى للهيمنة على المجالس المنتخبة المحلية من خلال آليات يتعمد الرجال وضعها لتأكيد سلطتهم ومكانتهم المتميزة عن المرأة
- ولا بد من الإشارة هنا أن تأكيد العضوات بأن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في المجالس المنتخبة المحلية لم تكن تمثل غالبية المبحوثات بل كانت ممثلة لأكثر من نصف و الفئة المتبقية اكدت عكس التصريحات السابقة و يمكن تفسير ذلك بوجود رجال يؤمنون و يؤيدون العمل السياسي للمرأة وهو مؤشر لبديية تطور الذهنيات و تغيير الثقافة المجتمعية السائدة و تأكيد على أن الرجل من هذه المجالس لا يحمل دائما عقدة عدم تقبل المرأة و تجاهلها بل يؤمن أحيانا بإمكانياتها وقدراتها و يفضل أن تكون هذه المجالس فضاء للمشاركة

و التعاون حتى يكونان فاعلين للعمل على بلوغ أهداف التنمية المحلية و الرجل بهذا الإعتراف لدور المرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية فهو يؤكد على الحاجة لدور المرأة بالتعاون مع دور الرجل حتى يساهمان في الحراك السياسي و الإجتماعي

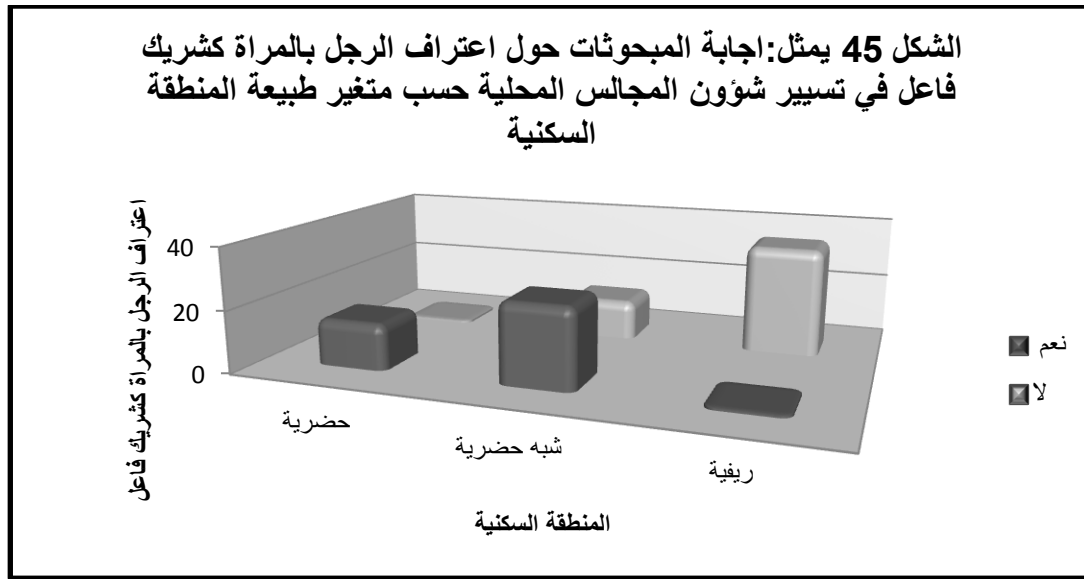
- وما يمكن أن نلاحظه أيضا من خلال هذه النتائج أن عدم وجود علاقة بين نوع المجلس ( مجلس شعبي بلدي - و لائي ) وبين إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أكبر من ( $K^2$ ) الجدولية ( $3,841 > 3,555$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,19**

## الفصل السابع: عدم القبول الاجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (38): يمثل إجابات المبحوثات حول حول إعراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير

### شؤون المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		اعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس طبيعة المنطقة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	1,1	1	16,5	15	حضرية
42,9	39	14,3	13	28,6	26	شبه حضرية
39,6	36	38,5	35	1,1	1	ريفية
100,0	91	53,8	49	46,2	42	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,72		5,99		48,443		



- تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 53,8% لتنخفض هذه النسبة بشكل تدريجي لتصل إلى نسبة 46,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد به العضوة فإننا نجد أن:

- غالبية المبحوثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية يصرحن بأن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية بنسبة تقدر بـ 28,6% و تنخفض هذه النسبة لتصل الى النصف أي 14,3% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما المبحوثات المتواجدات بالمناطق الريفية فإن النسبة الغالبة منهن و البالغة 38,5% يصرحن بأن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما المبحوثات المتواجدات في المناطق الحضرية فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 16,5% تصرحن أن الرجل يعترف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المحلية المنتخبة و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- إضافة إلى الجدول السابق الذي أكدت إحصائياته أن أكثر من نصف العضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن أن الرجل لا يعترف بالمرأة كشريك فاعل في المجالس المنتخبة المحلية و تبين أيضا من خلال مقارنة إجابات المبحوثات أن هناك إختلاف في التصريحات بين عضوات المجالس الشعبية البلدية و المجالس الشعبي الولائي ففي الوقت الذي تصرح فيه غالبية عضوات المجالس البلدية بعدم إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل فإن عضوات المجلس الشعبي الولائي يصرحن بعكس ذلك ، و سنحاول من خلال هذا الجدول قراءة بياناته الرقمية و ثمة إستنتاج الواقع من خلال معرفة وجود أو عدم وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة و بين إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية ، وعموما فهذه النسب الإحصائية تقودونا إلى التأكيد على وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة و إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية وهو ماتؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أكبر من ( $K^2$ ) الجدولية (  $5,99 < 48,44$  ) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,72

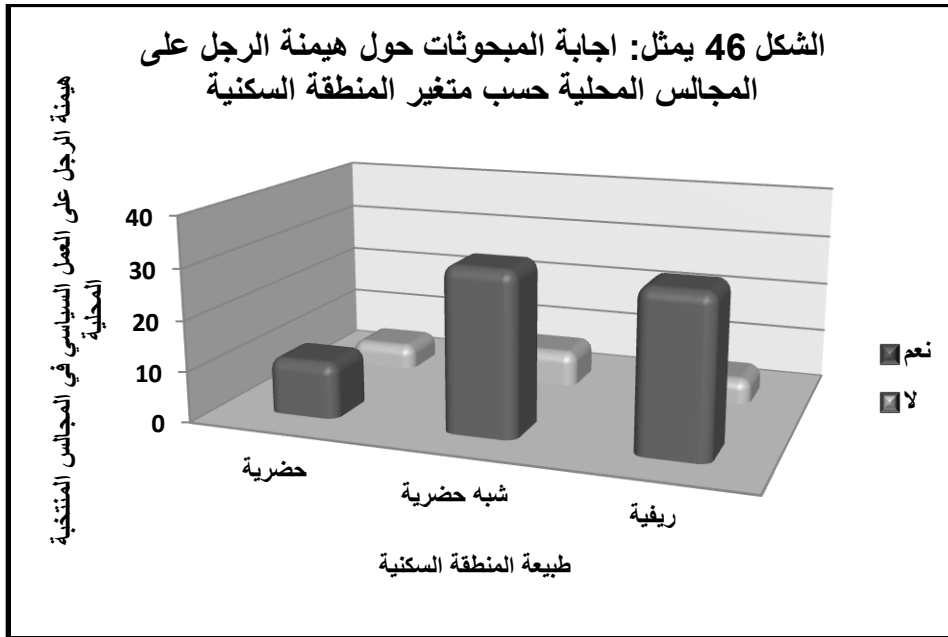
- وهذا يعني أن حدوث تغيير تدريجي في نظرة المجتمعات المحلية وهو ما يعني أن وصول المرأة إلى المجالس المنتخبة المحلية خلق نوع من الإعتياد عند الرجل لتقبل وجود المرأة و مشاركته لهذا العمل وهنا يبقى أن نضيف أن على المرأة أن تثبت وجودها وقدرتها على مزاوله العمل السياسي وأن تفرض كل المحاولات لإقصائها و تهملشها من خلال العمل و الحرص على أن تكون نموذجاً ناجحاً لتفرض نفسها بكل جدارة و إستحقاق و عندها ستكسب رهان الشراكة مع الرجل في العمل السياسي

- و يتبين لنا أيضا من خلال مقارنة إجابات المبحوثات و ربطها بطبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة أن النسبة الغالبة من العضوات المصريحات بعدم إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة تتمثل في العضوات المتواجدات في المناطق الريفية وهذه النتائج هي مؤشر لإنخفاض مكانة المرأة في المجتمعات الريفية كنتيجة حتمية للأعراف و التقاليد الجامدة التي يتميز بها المجتمع الريفي وزيادة التشدد في تطبيق هذه العادات خاصة في الأوساط السياسية أين ينظر الرجل للمرأة نظرة سلبية و يحملون النساء المشاركات في العمل السياسي مسؤولية إنحلال الأخلاق و إنتشار الفساد لعدم تحملها لمسؤولياتها و إلتزاماتها الأسرية حسب إعتقاداتهم و قد يكون السبب أيضا في هذه النظرة السلبية لعمل المرأة السياسي الصورة التي قدمها الإعلام عن حداثة المرأة السياسية وهي منفرة و مسيئة للمرأة لأنها لا تعبر عن وجه المرأة المحافظة

جدول رقم (39): يمثل إجابات المبحوثات الدراسة حول هيمنة الرجل على المجالس المحلية

حسب متغير المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	5,5	5	12,1	11	طبيعة المنطقة السكنية
42,9	39	7,7	7	35,2	32	حضرية
39,6	36	5,5	5	34,1	31	شبه حضرية
100,0	91	18,7	17	81,3	74	ريفية
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.13		5.99		2,222		



- تشير المعطيات الكمية للجدول السابق أن أكبر نسبة من المبحوثات و المقدره بـ 81,3 % صرحن بأن الرجل يهيمن على المجالس المنتخبة المحلية و تنخفض النسبة بشكل كبير لتصل الى 18,7 % ممن صرحن بعكس ذلك
- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة فإننا نجد أن:



- أعلى نسبة من المبحوثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية و المقدرة بـ 35,2% تصرح بهيمنة الرجل على المجالس المنتخبة المحلية و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 7,7% من المبحوثات اللاتي يصرحن بعكس ذلك
- أما المبحوثات المتواجدات في المناطق الريفية فنسبة 34,1% تؤكدن أن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية لتنخفض النسبة بشكل كبير لتصل إلى 5,5% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- وفي الأخير نجد فئة المبحوثات المتواجدات في المناطق الحضرية حيث تؤكد نسبة 12,1% أن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 5,5% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- بمقارنة إجابات المبحوثات نلاحظ أن أغليتهن يصرحن أن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية و يمكن تفسير ذلك إعتادا على الثقافة المحلية المهيمنة و التي تحدد الأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع حسب اختلاف الجنس وهو يدل بدوره على العقلية الذكورية التي لاتزال تسيطر على المجتمع المحلي وهذا ما يجعلنا نتساؤل ما جدوى إقرار الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية إذا كانت هذه الحقوق لا تطبق ولا نجد لها مكانة على مستوى الممارسات اليومية في المجالس المحلية المنتخبة فبعد تحرر المرأة من جميع القيود القانونية التي تعيق مشاركتها السياسية تصطدم من جديد بقانون الأعراف و التقاليد الذي إستطاع ان يتغلب على مبدأ سريان القانون المدني لصالح الثقافة المجتمعية السائدة فلا عجباً إذن أن يحتكر الرجل و يهيمن على العمل السياسي داخل هذه المجالس بعدما منحه المجتمع رخصة لممارسة السلطة و القوة و حصر دور المرأة في أدوارها التقليدية كربة بيت وأم ولا شأن لها بالمشاركة في التنمية لأن حسب إعتقادهم المشاركة الحقيقية للمرأة في التنمية تنحصر في تربية الأجيال بحجة أن هذه الأدوار حددها الإسلام فوجدوا في هذه النظرة تعزيز للثقافة الذكورية وكما أشار كمال أبو المجد بأن القيم البدوية و القبلية إستطاعت أن تقفز عند البعض لتصبح هي الإسلام وعلى هذا الأساس تم تحديد صلاحيات المرأة للعمل الأسري والرجل خارج العمل المنزلي

- وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى أن الموروثات الثقافية قد تغلبت على جميع التعديلات التي تم إقرارها في النصوص القانونية وهذا على الأقل على مستوى الممارسات اليومية التي تعيشها العضوة في المجالس المنتخبة المحلية
- إذن فهذه الثقافة السائدة في مجتمعنا المحلي هي التي روجت بأن المرأة إنسان ضعيف وقاصر حتى وإن بلغت سن الرشد وهي غير قادرة على نهج السلوك القويم وإنها دائما بحاجة إلى وصاية ذكورية لتولي أمورها فهي إذن تابعة وملحقة بالرجل ولا تستطيع الإعتماد على نفسها بشكل مستقل وهذا ما أكدته إحدى المبحوثات بقولها ( رغم أننا نحن النساء أصبحنا اليوم نعمل ونشارك الرجل و نقاسمه كل أعماله بل وقد نتفوق عليه أحيانا في أعماله و رغم أننا مثقلين أيضا بأعمال وأدوار متعددة داخل البيت وخارجه و نشارك الرجل كامل المسؤوليات كالنفقات المادية في الأسرة ورعاية الأبناء داخل وخارج المنزل إلا أن حقوقنا مهضومة ولا يعترف بها الا نادرا وإذا أراد الرجل ذلك ) و تضيف وهذا العقلية الذكورية المهيمنة نعاني منها في الأسرة و العمل وفي المجالس المنتخبة المحلية و التي كنا نعتقد أنه ( وبدخولنا لها سنمارس الديمقراطية الكاملة و نتمتع بحقوقنا المهضومة ولكن المرأة كتب لها أن تعيش الإضطهاد في جميع الأحوال )
- وفي مقابلة أجرتها الباحثة مع أحد أعضاء المجلس صرح (أن المرأة ماتزال بعيدة على أن تخوض أعباء العمل السياسي فهو مجال يتطلب جرأة وقوة وتكوين وعندما سألتها الباحثة هل جميع الأعضاء الرجال في المجالس المنتخبة متكونون سياسيا أجاها حتى وإن لم يكونوا كذلك فالرجل أقرب إلى التكوين السياسي من المرأة) إنها حقا عبارة ضمنيا لها دلالات عديدة ولعل أكثرها الغرور و الإعلاء بمكانة الرجل الذي لديه إمكانيات تؤهله للتكوين السياسي و بالمقابل فالمرأة لا تملك مثل هاته الإمكانيات للتكوين وجميع هذه الدلالات هي حجج للسيطرة و إحتكار المجال السياسي وهو مؤشر دال على هيمنة الرجل على العمل السياسي داخل هذه المجالس المنتخبة كما كشفت نتائج هذه المعطيات الرقمية أن ارتفاع نسبة المبحوثات المصريحات بهيمنة الرجل على المجالس المنتخبة ليس له دلالة في إختلاف طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة وهو ما يؤكد أن الثقافة المحلية لهذه المناطق موحدة على إختلاف طبيعة المنطقة السكنية بين أفرادها أين تتوحد الثقافة السائدة في هذه المجتمعات المحلية و التي تخضع في الأساس إلى منظومات قيمية تتأثر بنفس المرجعيات الفكرية و

## الفصل السابع: عدم القبول الاجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

الدينية وهو ما يفسر عدم وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة وبين هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية و هو ما تؤكدته إحصائيا كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(K^2)$  المحسوبة أقل من  $(K^2)$  الجدولية  $(5.99 > 2,22)$  وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل

على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ  $0,13$

**جدول رقم (40): يمثل إجابات المبحوثات حول هيمنة الرجل على المجالس المحلية حسب**

### نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة

المجموع		لا		نعم		هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المنتخبة
		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	11	12,1	11	0,0	0	المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	6,6	6	81,3	74	المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	18,7	17	81,3	74	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,77		3,841		54,466		

الشكل 47 يمثل: اجابة المبحوثات حول هيمنة الرجل على المجالس المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة



- من خلال القراءة الكمية للجدول نلاحظ أن الإتجاه العام لإجابات المبحوثات يؤكد على هيمنة الرجل على العمل السياسي من خلال أكبر نسبة و المقدرة بـ **81,3%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **18,7%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة ( المجلس الشعبي الولائي أو المجلس الشعبي البلدي ) فإننا نجد أن:
- أغلب العضوات المنتميات للمجالس الشعبية البلدية يصرحن بأن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **81,3%** لتنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **18,7%** من العضوات المصريحات بعكس ذلك
- أما عضوات المجلس الشعبي الولائي فالنسبة الإجمالية منهن و المقدرة بـ **12,1%** تؤكد على أن الرجل لا يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية
- إضافة إلى الجدول السابق الذي أكد هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية ووضح أيضا أن هذه الهيمنة ليس لها علاقة بطبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة وقد حاولنا من خلال هذا الجدول أيضا التعمق أكثر في تشعب هذه الهيمنة الذكورية من خلال معرفة العلاقة بين نوع المجلس ( بلدي ، ولائي ) الذي تنتمي له العضوة و هيمنة الرجل على العمل السياسي داخل هذا المجلس ومن خلال القراءة الإحصائية له يتبين لنا مرة أخرى أن الإتجاه العام لإجابات المبحوثات تؤكد أن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية وهو مؤشر دال على أن المرأة المحلية لم تتمتع بإستحقاقاتها السياسية نتيجة التمييز بينها و بين الرجل و إستضعافها وعدم الإيمان بقدراتها بغض النظر على الإمكانيات التي تكتسبها المرأة وإعتبارها قوة غير مؤثرة سياسيا و بالتالي لم يفسح لها المجال لأداء أدوار سياسية مؤثرة وإعتبرت المرأة المشاركة ديكور لواجهة سياسية تزعم أنها تؤمن بالديمقراطية و تمارسها في حين فالمرأة في نظرهم لا تستطيع إقتحام هذا المجال إلا اذا كانت تابعة و ملحقه بالرجل و الذي يتصف على العموم بالعقلية الذكورية المهيمنة
- وإذا قمنا بتدقيق النظر أكثر من خلال إستقراء هذه المعطيات الرقمية فإنه يتبين لنا أن أغلب عضوات المجالس الشعبية البلدية يصرحن بأن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية في حين تؤكد جميع عضوات المجلس الشعبي الولائي بنسبتهم الإجمالية أن

الرجل لا يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية وهذا ما يجعلنا نتوقف قليلا لمعرفة أسباب هذا الاختلاف بين المجلسين

- وفي قراءة سريعة للوضع الحالي وحسب وجهة نظر الباحثة ومحاولة قراءتها للواقع على إثر الزيارات الميدانية المتكررة التي قامت بها في المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائي يمكننا أن نلمس حقيقة هامة و التي سبق وأن أشرنا إليها أن المرأة في المجلس الولائي ممثلة بشكل لائق و تحظى بمكانة وقيمة إجتماعية محفوظة وحضورها قوي على مستوى الإجتماعات و الدورات و في حديث مع إحدى عضوات المجلس الشعبي الولائي وهي جامعية مع منطقة ريفية تسعى و حسب عدد الجلسات التي حضرتها في دورات المجلس الشعبي الولائي الى توصيل إنشغالات ممثليها في تلك المنطقة و طرح هذه الإنشغالات بكل قوة أمام مسؤولي الولاية وعلى رأسهم والي الولاية حتى وجه لها أحد المسؤولين ، ملاحظة بقوله أنت ابنة الولاية و لست ابنة تلك المنطقة الريفية فقط

- وفي لقاءها مع الباحثة تعترف بالسلطة الذكورية المهيمنة على المجلس و تقول أنها لن تستسلم لكل محاولات تهميشها و نحن نعمل كي نأخذ دورنا الحقيقي و نظوره

- أما عضوات المجالس الشعبية البلدية فإن حضورهن على مستوى الإجتماعات غائبا وشبه منعدم و في ظل هذا الغياب عمد الرجل أكثر إلى تأكيد هيمنته و تسلطه من خلال خلق بعض الأليات كتهميش المرأة و إضعاف حريتها داخل هذه المجالس وبهذا أصبحت النساء في المجالس الشعبية البلدية مغيبات وغائبات فاصبحن فريسة سهلة في يد الرجل وهذا ما أتاح للرجل الفرصة أكثر هو ضعف دراية المرأة بحقوقها و مسؤولياتها وبهذا إستغلت المرأة اسوا إستغلال سياسي في المجالس الشعبية البلدية

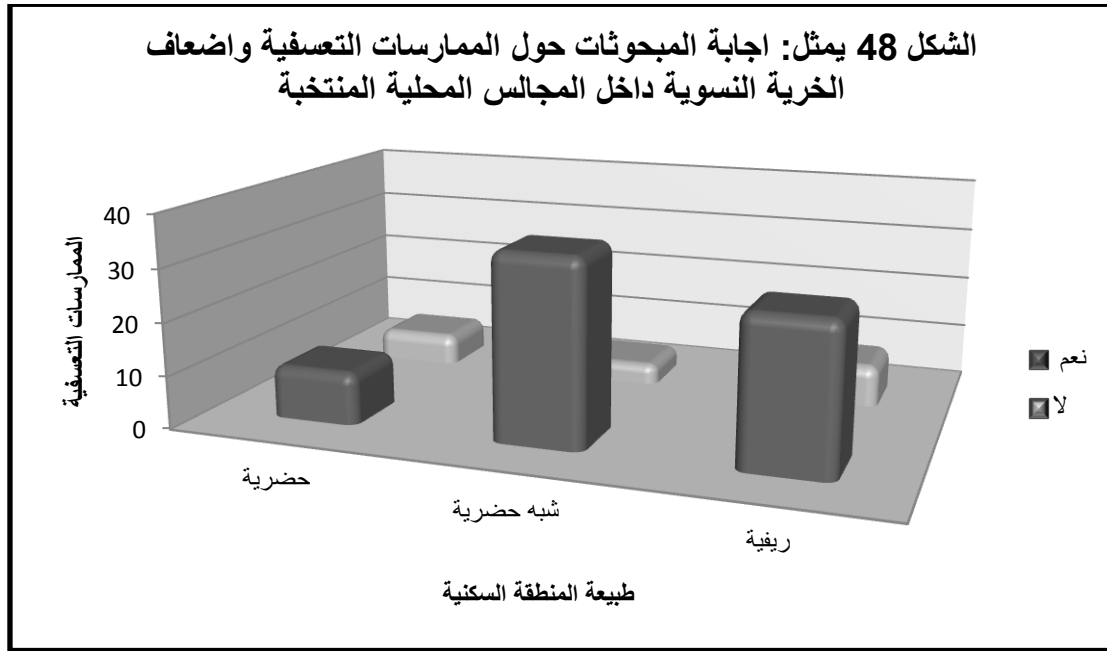
- وكنتيجة لما تم قراءته من المعطيات الرقمية السابقة يمكننا أن نؤكد أن الهيمنة الذكورية تزداد بشدة في المجالس الشعبية البلدية في حين تتعدم في المجلس الشعبي الولائي وهنا يجب أن ننوه أيضا أن هناك علاقة بين الهيمنة الذكورية على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية وبين نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة  $(K^2)$  المحسوبة أكبر من  $(K^2)$  الجدولية  $(54.466 < 3.841)$  وهو ما يعبر عن وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين المدروسين و نستدل على

ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول والمقدرة بـ 0,77

جدول رقم(41): إجابة المبحوثات حول الممارسات التعسفية وإضعاف الحرية النسوية داخل

المجالس المنتخبة المحلية

المجموع		لا		نعم		الممارسات التعسفية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	طبيعة المنطقة
17.6	16	6.6	6	11.0	10	حضرية
42.9	39	4.4	4	38.5	35	شبه حضرية
39.6	36	8.8	8	30.8	28	ريفية
100.0	91	19.8	18	80.2	73	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي تربيع
0.05		5.99		5.531		



يتبين من خلال القراءة الجدولية للبيانات الإحصائية السابقة أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن هناك ممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 80,2% في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل الى 19,8 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة فإننا نجد أن:

معظم المبحوثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية يصرحن بأن هناك ممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى النسبة و المقدرة بـ **38,5%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **4,4%** من المبحوثات المصرحات بعكس ذلك

أما المبحوثات المتواجدات في المناطق الريفية فمعظمهن يصرحن أن هناك ممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **30,8%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **8,8%** من المبحوثات المصرحات بعكس ذلك

أما المبحوثات المتواجدات في المناطق الحضرية فمعظمهن يصرحن بأن هناك ممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المنتخبة المحلية فنستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **11,0%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **6,6%** من المبحوثات المصرحات بعكس ذلك

تشير نتائج الجدول السابق أن معظم عضوات المجالس المحلية تصرحن بأن الأعضاء يقومون بممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية داخل المجالس المحلية و تستدل الباحثة في تفسيرها لنتائج هذا الجدول على نتائج الجدولي السابقين جدول رقم (37) الذي بينت نتائجه عدم إقرار الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المحلية و الجدول رقم (40) الذي أسفرت نتائجه على هيمنة الرجل على المجالس المحلية و الذي تم تفسيرهما اعتماداً على الموروثات الثقافية المعززة للسلطة الذكورية و التي يتم تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع حسب إختلاف الجنس وهذه النظرة منحت للرجل رخصة الهيمنة على العمل السياسي و إحتكاره فيعمل جاهدا للدفاع عن هذه المعتقدات وبمجرد دخول المرأة إلى هذا المجال تبدأ عملية الحصار تفرض عليها وبأشكال مختلفة و متعددة حتى تستسلم لتبعية الرجل فتحافظ بذلك على منظومة العادات و التقاليد السائدة في المجتمع و تظهر هذه الممارسات التعسفية للأعضاء في المجالس المحلية في أشكال مختلفة كنوع من التعبير عن الرفض لإمتهان المرأة لمثل هذه الوظائف التي يعتبرها الرجال وظائف ذكورية وهم يرون في مثل هذه الممارسات نوع من الدفاع عن حقوقهم الذكورية وقد يمارسونها بدون إدراك ووعي منهم وخاصة

إن الحقل السياسي عرف تاريخاً بتميزه بالتمثيل الذكوري و تكريس مبدأ تهميش المشاركة السياسية للمرأة في جميع المؤسسات السياسية بدءاً من ضعف المشاركة الحزبية للمرأة ولعل حداثة التجربة السياسية للمرأة في المجالس المحلية وعدم التعود على وجود المرأة في المؤسسات السياسية المحلية خير تبرير للإقدام على مثل هذه الممارسات التعسفية و التي تهدف بشكل أكبر لإضعاف حرية المرأة في هذه المجالس و التقليل من فرص بروزها وإحتكار العمل السياسي

كما كشفت نتائج هذا الجدول أيضاً أن الفئة الغالبة في كل منطقة سكنية تتواجد بها العضوة هي الفئة التي تصرح بقيام الرجل بممارسات تعسفية في المجالس المحلية وهو ما يدل على عدم وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد بها العضوة وبين تصريحات العضوات وهو ما تؤكد أيضاً إحصائياً نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقاً من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $5.531 > 5.99$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضاً من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,05** و ما يؤكد هذا الطرح حديث الباحثة مع إحدى عضوات المجالس الشعبية البلدية و التي تؤكد أنه و في عدة مرات في إجتماعات المجلس تعرض موضوعات تثير الطرح و المناقشة فترغب الكثيرات من العضوات في إثارة هذه القضايا غير أن السماح لهن بإدلاء الكلمة يكون نادراً وفي الغالب يتم تجاهلهن أي لا يسمح إلا بعدد قليل من التدخلات للمرأة بحجج كثيرة أهمها الوقت في حين نجد أن عدد كبير من الأعضاء يتاح لهم من الوقت ما يكفيهم لطرح إنشغالاتهم وإثارة وجه نظرهم حول القضايا المطروحة بدون قيد

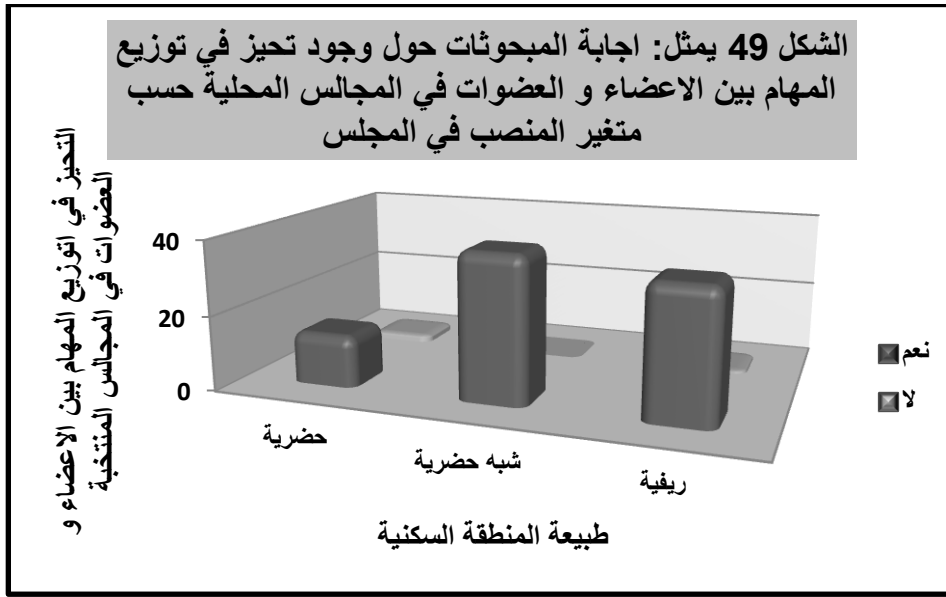


## الفصل السابع: محدد القبول الاجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (42): يمثل إجابات المبحوثات حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و

### العضوات في المجالس المحلية حسب متغير طبيعة المنطقة السكنية

المجموع		لا		نعم		وجود تحيز في توزيع المهام بين الاعضاء و العضوات في المجالس طبيعة المنطقة السكنية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
17,6	16	2,2	2	15,4	14	حضرية
42,9	39	0,0	0	42,9	39	شبه حضرية
39,6	36	1,1	1	38,5	35	ريفية
100,0	91	3,3	3	96,7	88	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.12		5.99		5,611		



- يتبين من خلال القراءة الجدولية للبيانات الإحصائية السابقة أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن هناك تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 96,7% في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 3,3% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة فإننا نجد أن:

- العدد الإجمالي للمبوحثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية يصرحن بأن هناك تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال النسبة المقدرة بـ **42,9%** وهي النسبة الإجمالية للمبوحثات المتواجدات في المناطق الشبه حضرية
- أما المبوحثات المتواجدات في المناطق الريفية فمعظمهن يصرحن أن هناك تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **38,5%** و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **1,1%** للمبوحثات المصريحات بعكس ذلك
- أما المبوحثات المتواجدات في المناطق الحضرية فمعظمهن يصرحن بأن هناك تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **15,4%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **2,2%** من المبوحثات المصريحات بعكس ذلك
- يتبين لنا مرة أخرى من خلال قراءة هذا الجدول ان بالتقريب جل عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن على أن هناك تحيز في توزيع المهام بين الاعضاء و العضوات وما يمكن إضافته كتفسير لهذه الممارسات التي لا تعكس ماتم إقراره من قوانين تشريعية بحقوق المرأة السياسية لأن الواقع يؤكد أن هذه المجالس أصبحت بيئة لتعطيل قدرات المرأة وإبداعاتها بدلا من أن تكون أرضية تشجع المرأة وتزيد من محفزاتها لممارسة السياسة ميدانيا وفي مقابله مع أحد الأعضاء الذي يشغل منصب رئيس لجنة بالمجلس الشعبي البلدي وردا على إستفسار الباحثة عن أسباب التحيز في توزيع المهام في هذه المجالس يقول ( المرأة لا تملك تجربة سياسية حقيقية وهي ليست كفاءة بأن تتولى مناصب في لجان تنفيذية أو تملك حرية إتخاذ القرار فهي أبعد من أن تتولى هذه المناصب القيادية وحادثة هذه التجربة بالنسبة لها تجعلنا لا نشق في قدرتها على المبادرة و المساهمة وإضافة أن طبيعة المرأة العاطفية تجعلها محل شك في القدرة على إتخاذ القرارات الصائبة )
- ويضيف أحد الأعضاء للباحثة موقف حدث في المجلس جعلهم يؤمنون أكثر بهذا الاعتقاد حيث يكمل حديثه بهذه العبارة ( لقد حدث وأن أختبرنا أحد العضوات المسؤولات في المجلس عن مخالفات حدثت في أحد القطاعات وهو قطاع حساس جدا ومن ثمة كان لابد من التدخل

العاجل لإيقاف تلك المخلفات فكان الإجماع على إرسال لجنة تحقيق وبعد قيام اللجنة بمهامها لم يتبين وجود مصدر لهذا البلاغ وأثناء محاولة إستفسار الأمر من العضوة تبين أن هذه الإخبارية كانت بهدف كيدي لمسؤولي هذا القطاع وبهذا وقعت هذه العضوة المسؤولة فريسة التبليغ الكاذب و ينهي حديثه بأن الرجل لا يمكن أن يخدع بهذه الكيفية )

- وتبقى هذه الأراء هي مجرد أحكام شخصية وقد تكون مبررات لزيادة عزلة النساء عن الأدوار الهامة في المجالس وجعلهن تحت السلطة الذكورية وبهذه الحجج و المبررات إستطاع الأعضاء الرجال فرض دور الظل للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية وفي المقابل فالرجال يحتلون أعلى الرتب و المراتب وكفون بحماية جميع الموارد في المجالس ويعتقدون أن الأمور المصيرية و الحاسمة يجب أن تكون من نصيب الرجل وأن حصول المرأة على الأدوار الهامة هو تهديد لإقصاء الرجل من هذه المناصب أي أن خوف الرجل على تفوق المرأة عليه هو من أهم الأسباب أيضا لهيمنته على العمل السياسي و تعمده لإقصاء المرأة خاصة بعدما اثبتت تفوقها و قدرتها في مجالات عديدة فأصبح من الضروري أن يدافع الرجل على المجال السياسي الذي لايزال لحد الآن زعيمه وقائده ولم تتفوق فيه المرأة عليه فلذا فهو لن يدخر جهدا لإبعادها وإقصائها عنه ما أمكن فعلى الرغم من أن الدولة أقرت بقوانينها التشريعية ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلا أن الرجل لايزال يعتقد أن هذا المجال ذكوري ومن أجل الحفاظ على هذا الإرث بدأ يمارس جميع الأليات التي تجعل من هذه المشاركة شكلية و شرفية وبهذا تبقى حصة الأسد في هذه المجالس ذكورية بكل ما تحمله من مزايا في توزيع الأدوار وصناعة القرار السياسي

- وعليه فالمرأة في المجالس المنتخبة المحلية تعاني من قهر و تهميش وقصور في تطبيق القوانين ميدانيا وهذا شكل آخر من أشكال الإستغلال ليس بسبب الموروثات الثقافية فقط كما سبق وأن فسرنا بل يضاف الى ذلك أنانية الرجل و هيمنته وخوفه على أن تنتزع منه المرأة السلطة الذكورية بفوزها بأدوار هامة في العمل السياسي

- وعموما فكل ماسبق الإشارة إليه يقودنا إلى التأكيد على أن هناك تحيز في توزيع الأدوار بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية

- وما يمكن أن نستدل عليه أيضا من خلال إجابات المبحوثات وربطها بالمنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة أن الفئة الغالبة في كل منطقة هي فئة العضوات المصريحات بوجود تحيز

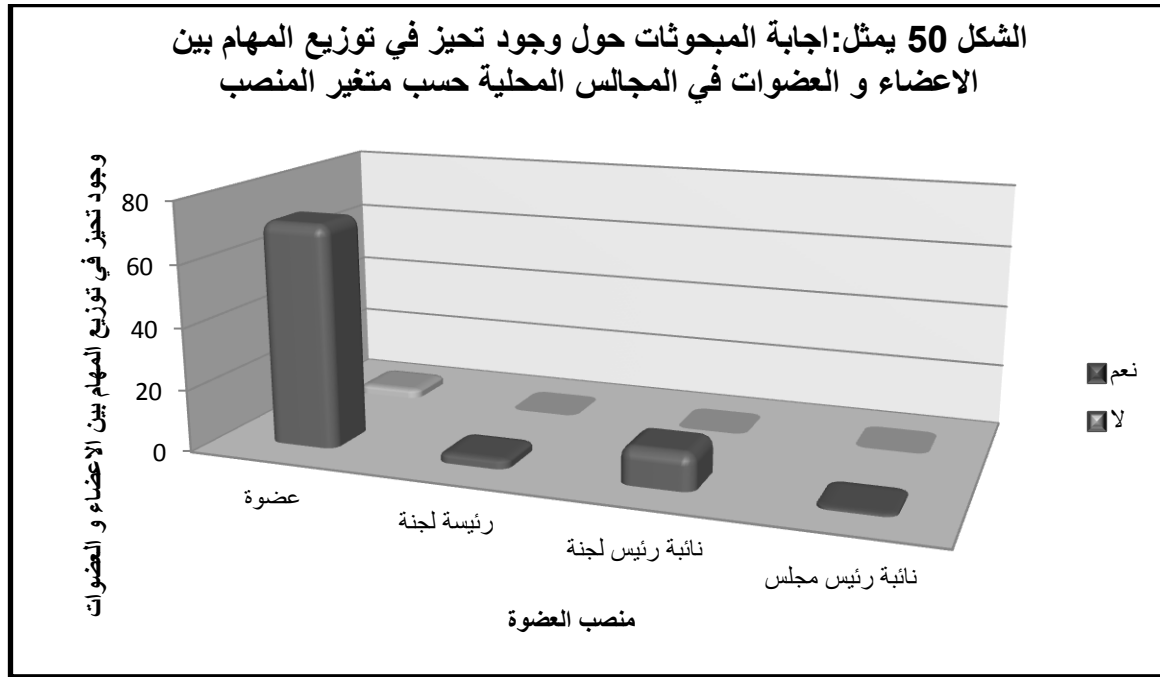
في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية وهو ما يدل على عدم وجود علاقة بين طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجد فيها العضوة وتصريحاتها حول وجود تحيز بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية وهو ما تؤكد إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $5,99 > 5,611$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين ونستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ

0,12

جدول رقم (43): يمثل إجابات المبحوثات حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و

العضوات في المجالس المحلية حسب متغير المنصب في المجلس

المجموع		لا		نعم		التحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	3,3	3	79,1	72	عضوة
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة
13,2	12	0,0	0	13,2	12	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نائبة رئيس مجلس
100,0	91	3,3	3	96,7	88	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.08		12.838		0.622		



- تشير المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية المبحوثات يصرحن بأن هناك تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية ونستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 96,7 % ثم تنخفض النسبة بشكل كبير لتصل إلى 3,3 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الصفة في المجلس فإننا نجد أن :

- غالبية العضوات يصرحن بأن هناك تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية بنسبة تقدر بـ **79,1%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **3,3%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فالنسبة الإجمالية منهن تصرحن بوجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية بنسبة **13,2%** وهي النسبة الإجمالية
- ونجد أيضا أن العدد الإجمالي لرئيسات اللجان في المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بوجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية بنسبة **3,3%**
- أما المبحوثة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تصرحن بوجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية بنسبة **1,1%**
- إن ماسبق عرضه من معطيات رقمية تشير بوضوح إلى أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يقرن بوجود تحيز بين الأعضاء و العضوات في هذه المجالس وهو مؤشر هام يدل من جديد على الرغبة في تهميش المرأة من خلال حصر أدوارها السياسية في الوظائف ذات الطابع الإجتماعي وهي وظائف تمثل إمتداد لوظائف المرأة التقليدية القائمة على فكرة طبيعة المرأة العاطفية ومن ثمة تسند لها المهام في اللجان التنظيمية وإقصائها من اللجان التنفيذية وهي قرارات تعمد إلى تحجيم مشاركة المرأة في المجال السياسي وهذا الإحجام يعكس الواقع الذي تعيشه المرأة داخل هذه المجالس فعلى الرغم من وصول المرأة إلى هذه المراكز السياسية إلا أن مشاركتها ماتزال محدودة ولم تصل إلى المستوى المرغوب فيه ولعل أهم العوائق التي تواجهها المرأة في هذه المجالس هي التمثيل الغير متكافئ في الوظائف بين الأعضاء والعضوات وهو دليل آخر على عدم وجود قناعة حقيقية بضرورة مشاركة المرأة في العمل السياسي ويعود السبب في ذلك دائما إلى الثقافة الذكورية المهيمنة و التي تروج لدونية المرأة وضعفها و التي إعتبرت أرضية خصبة يقف عليها الرجال عامة و السياسيون خاصة لوضع قيود تتحكم في الحريات الفردية و الجماعية للمرأة وبهذا الحصار الذي فرض على أدوار المرأة تحبط كل إبداعاتها وكل محاولاتها للتغيير و التحديث فرغم أن الإصلاحات التشريعية الحديثة

اقرت المساواة في تولي المناصب بين الجنسين الا ان ترجمة هذه المساواة في الواقع يخضع لقيود الثقافة المحلية و التي لا تقر بهذه المساواة ولا تعطي فرصة لتمكن المرأة من استغلال كامل طاقتها ووراء هذا الإغفال أكثر من مغزى و هدف ولعل أهمه إحتكار الرجل للعمل السياسي

- وفي هذا تصرح إحدى العضوات ( إن إسناد الأدوار في اللجان لايراعى فيه المؤهلات العلمية للعضوة ولا إمكانياتها وقدراتها وترى أن الكثير من العضوات في المجلس قادرات على رئاسة اللجان و المشاركة في اللجان التنفيذية و تسيير شؤونها و تقديم إقتراحات من شأنها أن تتحول إلى مشاريع منجزة )

- فالمصلحة العامة تتطلب وجود نساء على جميع مستوى تخصصات اللجان فالعضوة المنتخبة هي ممثلة عن المجتمع المحلي لذا فهي على دراية بإحتياجاته و تطلعاته وسوف تعمل من خلال أدوارها في مختلف هذه اللجان على توصيل إنشغالاتهم غير أن السياسة الإقصائية المطبقة في المجالس المحلية المنتخبة تصر على منح المرأة أدوار تتصف بالشكالية و المظهرية وتدعم إحدى عضوات المجلس الشعبي البلدي هذا التهميش بقولها: ( إننا لم نمنح فرصة المشاركة الحقيقية ولم تقيم إسهاماتنا ولم يسأل عنا وعن غيابنا ولم يطلب منا يوما مبررا لغيابنا وهو مايدل على أن حضورنا لا يفرق من عدمه ) وهذا شكل آخر من أشكال الحصار التي تفرض على المرأة ليكون وجودها شكليا أكثر مما هو عملي

- وبناءا على ماسبق توضيحه لتدعيم الأراء السابقة للعضوات بوجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية هذا إضافة إلى ماتم رصده ميدانيا من مقابلات العضوات في المجالس المحلية تقول أن النساء بعيادات إن لم نقل مبعديات عن الأدوار السياسية التي يحظى بها العضو وهو تأكيد على أن فرص توزيع الأدوار غير متكافئة بين الأعضاء و العضوات

- وما يمكن أن نلاحظه أيضا من خلال مقارنة إجابات المبحوثات حسب منصب العضوة في المجلس أن الفئة الغالبة في كل منصب هي فئة العضوات المصريحات بوجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية أما العضوة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي فهي تصرح بعدم وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المنتخبة المحلية و تفسر ذلك إعتقادا على أنها تحتل

منصب قيادي وهم جدا يمكنها من المشاركة في صنع القرار السياسي وهي من هذا المنطلق ( المنصب السياسي الذي تحتله) راضية و متقبلة للوضع ولاترى وجود للتحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في هذه المجالس

وعليه يمكننا أن نؤكد أن منصب العضوة في المجلس ليس له علاقة بتصريحاتها حول وجود تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات وهو ما تؤكد إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $12,838 > 0,622$ ) عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ  $0,08$



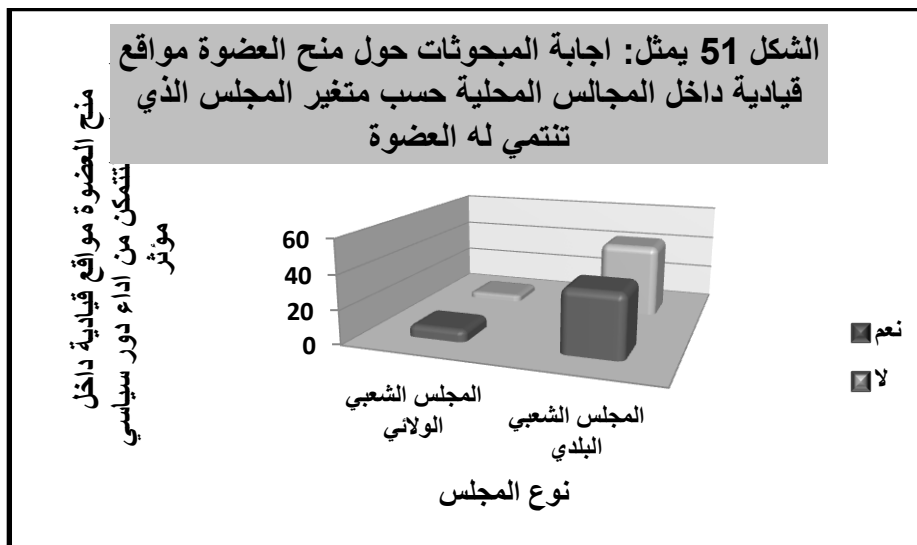
## ❖ المرأة العربية و القيادة:

وفي هذا المجال تواجه النساء العربيات في مجالات العمل الإداري و القيادي تحديا حضاريا يتعلق بتحديد قيمة الإنسان العامل و تقييمه على أساس قدرته الإنجازية، فتكريس قيمة العمل و الإنتاج يعد عنصرا متقدما في علم الإدارة الحديثة فعلى الرغم من إعتلاء سلطات عديدات رأس الهرم القيادي في تاريخنا العربي والإسلامي تبقى قيادة الجماعة عندنا ملكة ذكورية ومن شؤون الرجال<sup>1</sup>

### جدول رقم (44): يمثل إجابات المبحوثات حول منح العضوة مواقع قيادية داخل المجالس

#### المحلية حسب متغير نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة

المجموع	لا		نعم		نوع المجلس
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	4,4	4	7,7	7	المجلس الشعبي الولائي
87,9	47,3	43	40,7	37	المجلس الشعبي البلدي
100,0	51,6	47	48,4	44	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان	الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.11	3.841		1,171		



<sup>1</sup> - ملاك سميرة : المرأة القائد بالادارة في الجزائر ، دراسة ميدانية بمختلف الادارات التي تتواجد بها المرأة القائدة بولاية المسيلة، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة سطيف 2

- تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن الإتجاهات العامة لغالبية المبحوثات تؤكد أن العضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية لا يمنح لها مواقع قيادية حتى تتمكن من أداء دور سياسي مؤثر و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 51,6% في حين تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 48,4% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة فإننا نجد أن:
- النسبة الغالبة من عضوات المجالس الشعبية البلدية يصرحن بعدم منح العضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية مواقع قيادية و نستدل على ذلك من خلال النسبة المقدرة بـ 47,3% في حين تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 40,7% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما عضوات المجلس الشعبي الولائي فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 7,7% تقر بأن العضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية يمنح لها مواقع قيادية حتى تتمكن من أداء دور سياسي مؤثر و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 4,4% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- تؤكد المعطيات الرقمية للجدول السابق أن أكثر من نصف عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بأن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية هامة في المجالس و تعكس هذه النتائج ضعف مشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي و في التخطيط للسياسات المحلية على مستوى الولاية وهو ما يدل وبالأرقام أن الدور السياسي لعضوات المجالس المنتخبة المحلية مازال محدودا و ضعيف على مستوى تولي المرأة للمناصب القيادية في هذه المجالس كنتيجة حتمية للثقافة المجتمعية المحلية التي تعزز السلطة الذكورية و تزكي دونية المرأة هذه الثقافة التي ترفض أن ترأس المرأة الرجل فتصبح المرأة في هذه المجالس شبه غائبة عن القرار السياسي وفي ظل هذه الثقافة المهيمنة تستسلم المرأة لفكرة وجوب تسليم الأمور القيادية للرجال لأن الرجل يمثل المرأة في هذا المجال وهذا الإستسلام من طرف المرأة يجعلها تتعود تدريجيا إلى النظر إلى الأمور بعين الرجل فينتهز هذا الأخير فرصة إستسلامها فيهيمن على العمل السياسي أكثر ويعمد لحرمان المرأة من تمتعها من إستحقاقاتها السياسية
- وعلى إعتبار أن مجتمعاتنا المحلية هي مجتمعات في طريق التحديث فهي لازالت تربي الفتاة في ظل ثقافة الإستسلام و الخضوع وعدم الثقة في نفسها و تزكي فيها عقلية الوصايا فتكبر الفتاة بإحساس التبعية ويعاد إنتاج هذا الواقع وإدراكات الواقع فالمرأة تدربت على الإنصياع لأصحاب القرار في الأسرة وهاهي اليوم تجدد هذا الإنصياع للسلطة الذكورية في المجالس المنتخبة المحلية

- وما نلاحظه أيضا من خلال تفحصنا لهذه المعطيات الكمية أن نسبة العضوات المصريحات بأن العضوة تمنح لها مواقع قيادية في المجلس الشعبي الولائي هي نسبة عالية ويمكن تفسير ذلك على أساس أن البيئة السياسية في هذا المجلس تحتضن قيادات تؤمن بقدره المرأة على القيادة وأن المرأة في هذه المجالس هي شريكا وليست رقما تكميلي و تستطيع أن يكون لها دور سياسي مؤثر و تمتلك القدرة على صناعة القرار السياسي و تعتبر هذه النسبة أيضا مؤشرا لوجود مناخ شبه ديمقراطي يعترف بالحقوق السياسية للمرأة و يمنح أحقية المرأة في ممارسة أدوار سياسية كشريك فاعل مع الرجل في تسيير شؤون هذه المجالس وهذا التقبل و الإعراف التدريجي بحقوق المرأة السياسية يمكن إعتباره نقطة إنطلاق للمرأة فمن خلال تواجدها في هيئات صنع القرار السياسي يجب أن تعمل على تعزيز مركزها القيادي لضمان الشراكة الكاملة مع الرجل لبلوغ الديمقراطية التشاركية و بالتدرج ستكيف وضعها هذا مع خصوصية المجتمع وقوانينه ولن يتأتى ذلك أيضا إلا ببناء قدراتها و تعظيمها لقيمة عملها السياسي حتى تصبح قادرة على إقناع الآخرين بأهمية و ضرورة وجودها في مراكز صنع القرار

- ويتبين لنا أيضا من خلال مقارنة إجابات المبحوثات و ربطها بنوع المجلس ( مجلس شعبي بلدي -ولائي ) نجد أن النسبة الغالبة في المجالس الشعبية البلدية يصرحن بأن المرأة لا تمنح لها مواقع قيادية في المجالس المنتخبة المحلية في حين تتقارب معها نسبة العضوات المصريحات بعكس ذلك وهذه النسب تتماشى تقريبا مع النسب الإجمالية العامة للجدول و التي سبق قراءتها سوسيولوجيا

- أما المجلس الشعبي الولائي فالنسبة الغالبة من العضوات يصرحن بأن المرأة تمنح لها مواقع قيادية داخل المجلس و النسبة الأقل تصرح بعكس ذلك ويمكن تفسير ذلك إعتقادا على أن هذا المجلس يسعى لتسخير بيئة سياسية قائمة على إدماج المرأة واعطائها الحق في المواطنة الكاملة كما أن المرأة في المجلس الشعبي الولائي تعمل من أجل تحقيق شراكة كاملة مع الأعضاء في معظم أعمالهم كعضوة في المجلس رافضة بذلك لكل محاولات التهميش و الإقصاء التي قد تتعرض لها وعليه يمكننا القول أن الدور السياسي للمرأة يتعظم في ظل الديمقراطية و غياب الهيمنة و التسلط

- وكنتيجة لما تم تفسيره سابقا يمكننا أن نؤكد أن نوع المجلس ( بلدي - ولائي ) الذي تنتمي له العضوة ليس له علاقة بمنح العضوة مواقع قيادية داخل هذه المجالس وهذا ما تؤكدته إحصائيا

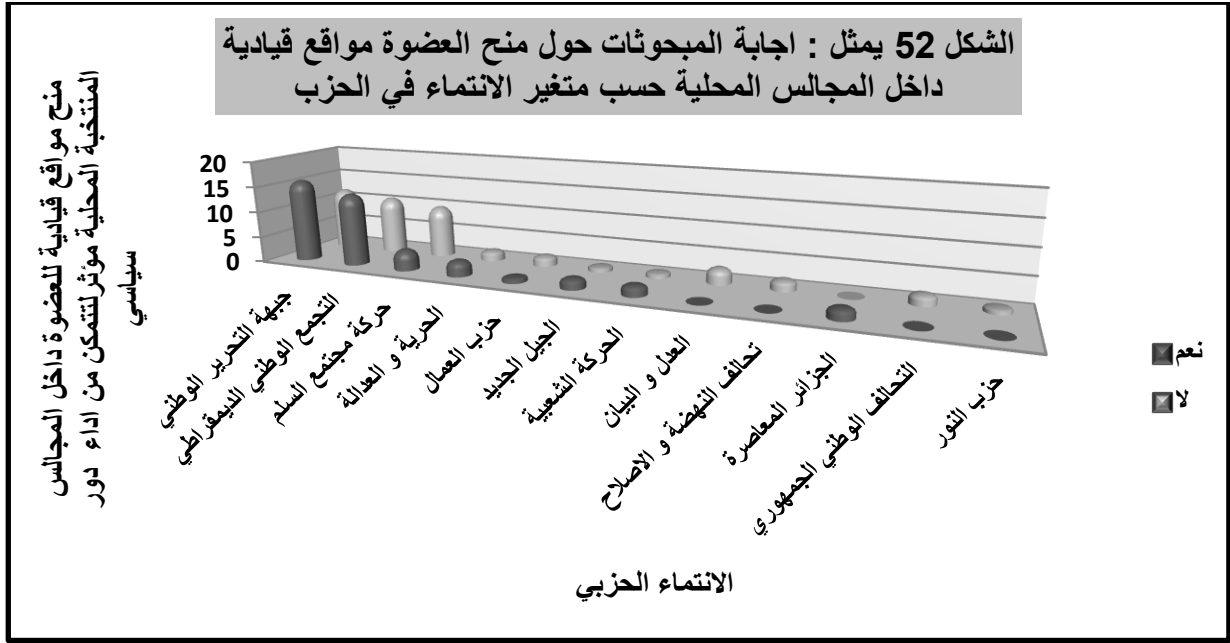
## الفصل السابع: عدم القبول الإجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $1.171 > 3.841$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدر بـ 0,11

جدول رقم (45): يمثل إجابات المبحوثات حول منح العضوة مواقع قيادية داخل المجالس

### المحلية حسب متغير الإنتماء الحزبي للعضوة

المجموع		لا		نعم		منح مواقع قيادية للعضوة داخل لمجالس المنتخبة المحلية لتتمكن من أداء دور سياسي مؤثر الانتماء الحزبي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
30,8	28	13,2	12	17,6	16	جبهة التحرير الوطني
27,5	25	12,1	11	15,4	14	التجمع الوطني الديمقراطي
15,4	14	11,0	10	4,4	4	حركة مجتمع السلم
5,5	5	2,2	2	3,3	3	الحرية والعدالة
3,3	3	2,2	2	1,1	1	حزب العمال
3,3	3	1,1	1	2,2	2	الجيل الجديد
3,3	3	1,1	1	2,2	2	الحركة الشعبية
3,3	3	3,3	3	0,0	0	العدل والبيان
2,2	2	2,2	2	0,0	0	تحالف النهضة والإصلاح
2,2	2	0,0	0	2,2	2	الجزائر المعاصرة
2,2	2	2,2	2	0,0	0	التحالف الوطني الجمهوري
1,1	1	1,1	1	0,0	0	حزب النور
100,0	91	51,6	47	48,4	44	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,17		19,675		14,620		



- تؤكد القراءة الرقمية لهذا الجدول أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل المجلس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 51,6% و تنخفض هذه النسبة بشكل تدريجي لتصل إلى 48,4% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الإنتماء الحزبي للعضوة فإننا نجد أن:

- غالبية المبحوثات في حزب السلطة ( جبهة التحرير الوطني ) يصرحن أن العضوة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجلس بنسبة 17,6% و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 13,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- أما المبحوثات المنتميات لحزب ( التجمع الوطني الديمقراطي ) فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 15,4% ترى أن العضوة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المحلية المنتخبة و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 12,1% من العضوات المصريحات بعكس ذلك

- أما الحزب الإسلامي ( حركة مجتمع السلم ) فإن النسبة الغالبة فيه من المبحوثات و المقدرة بـ 11% تصرحن أنه لا يمنح للعضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية مواقع قيادية و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 4,4% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- أما حزب ( الحرية و العدالة ) فإن النسبة الغالبة فيه و المقدرة بـ3,3% ترى أن العضوة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المحلية المنتخبة في حين تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 2,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- في حين نجد أن الفئة الغالبة من العضوات المنتميات إلى (حزب العمال ) و المقدرة بـ 2,2% يصرحن بأن العضوة في هذه المجالس المنتخبة المحلية لا يمنح لها مواقع قيادية و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما حزب (الجيل الجديد) فالنسبة الغالبة منه و المقدرة بـ 2,2% يصرحن بأنه يمنح للعضوة مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما غالبية مبحوثات (الحركة الشعبية ) يصرحن بأن العضوة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية بنسبة 2,2% في حين تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما حزب ( العدل و البيان ) فالنسبة الإجمالية للعضوات و المقدرة بـ 3,3% يصرحن بأن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية
- كما أن النسبة الإجمالية من العضوات المنتميات إلى ( حزب تحالف النهضة و الإصلاح ) يصرحن بأن المرأة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية بنسبة 2,2%
- أما حزب ( الجزائر المعاصرة) فالنسبة الإجمالية من العضوات فيه و المقدرة بـ 2,2% يصرحن بأنه يمنح للعضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية مواقع قيادية
- أما النسبة الإجمالية من عضوات (التحالف الوطني الجمهوري) و المقدرة بـ 2,2% يصرحن بأن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية
- كما أن النسبة الإجمالية من العضوات المنتميات ( لحزب النور) و المقدرة بـ 1,1% ترى أن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية
- تشير هذه المعطيات الرقمية في مجملها أن أكثر من نصف عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بأن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل هذه المجالس وهو ماسبق تأكيده بالأرقام و تفسيره سوسيولوجيا من خلال الجدول السابق وهو أيضا ما يبدو واضحا للعيان أن القيادات النسوية غائبة في هذه المجالس و يمكن أن نستدل على ذلك أيضا من خلال الجدول

الذي يوضح مناصب العضوات في المجالس المنتخبة المحلية ( جدول رقم 10 ) و الذي يؤكد بدوره على ضعف تواجد القيادات النسوية من خلال النسب الإحصائية التي تم عرضها في الجدول و يهدف هذا الإقصاء إلى تقليص مواطنة المرأة من خلال إضعاف قدراتها و تغييبها عن الممارسة السياسية الميدانية وقد تسنى للباحثة من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها مقابلة بعض الأعضاء وفي حديثها مع أحدهم عن أسباب غياب المرأة عن مراكز صنع القرار يقول (المرأة في المجالس المحلية المنتخبة لا تستطيع أن تتحمل أعباء العمل السياسي و تعجز عن الوفاء بالتزاماتها و أعمالها السياسية ففي العيد من المرات حدث وأن إستمرت الإجتماعات إلى وقت متأخر فيضطر بعض النساء إما أن تستأذن و تنصرف وإما أن تظل في الإجتماع شاردة وغير متجاوبة مع الأعضاء بسبب تأخرهن عن المنزل وهذا ما يجعل المسؤولين يستثنون النساء من المناصب القيادية و التي يصعب على المرأة تحمل أدوارها

- (
- كما تؤكد المعطيات الرقمية لهذا الجدول أيضا ان نسبة عالية من العضوات يصرحن بأن النساء في المجالس المنتخبة المحلية يمنح لهن مواقع قيادية داخل المجالس وهو مؤشر لبداية وجود وعي حقيق بضرورة المشاركة السياسية للمرأة وبداية لتعظيم دور و قيمة عمل المرأة كعنصر فاعل لإحداث التنمية من خلال إشراكها في تنمية المجتمع المحلي وهو أيضا دليل كافي لبداية تطور الذهنيات و تغيير الثقافة المجتمعية السائدة وهذا التغيير جاء كنتيجة حتمية لتنامي دور المرأة في المؤسسات الإجتماعية الأخرى وفرضها لنفسها بكل جدارة و إستحقاق
  - ويتبين أيضا من خلال مقارنة تصريحات المبحوثات و ربطها بنوع الحزب الذي تنتمي إليه العضوة أن هناك تذبذب في إجابات المبحوثات لأن المتوقع من خلال إحتكاكنا بالميدان أن الأحزاب السياسية الغالبة في تمثيلها لأعلى النسب من العضوات ( حزب جبهة التحرير الوطني - حزب التجمع الديمقراطي - حركة مجتمع السلم )
  - يؤكدن عضوات هذه الأحزاب في تصريحاتهن أن العضوة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لحزب (FLN) وحزب (RND) و الذي أكدت معظم عضواته على ذلك إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لحركة مجتمع السلم الذي صرحت معظم عضواته أن المرأة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل هذه المجالس وهذا ما يتنافى مع الواقع فمن خلال زيارتنا المتكررة للمجالس الشعبية الولائية و البلدية لاحظنا أن

معظم المناصب القيادية النسوية في هذه المجالس تتوزع بين العضوات المنتميات إلى هذه الأحزاب و خير دليل على ذلك أن نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي من حزب جبهة التحرير الوطني و رئيسة لجنة الإستثمار و التشغيل من حركة مجتمع السلم مع إضافة إلى أن معظم رئيسات اللجان في هذه المجالس من هذه الأحزاب الغالبة على الساحة السياسية

- وعليه كنا نتوقع أن هذا التمييز في المنصب سيجعل العضوة تصرح أن المرأة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس وأن باقي الأحزاب التي لا تتمتع عضواتها بمناصب قيادية سيكون الإتجاه العام لاجابات العضوات يؤكد أن العضوة لا يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية

- إلا أن هذا التوقع لم يعمم على جميع عضوات هذه الأحزاب و التي تساوى فيها التأييد و المعارضة بغض النظر عن قوة أو ضعف الحزب الذي تنتمي له العضوة

- وهذه النتائج تتعارض مع فكرة أنه كلما كان المسؤول ينتمي إلى حزب الاغلبية السياسية فإنه يشعر بالثقة لزائدة و التعالي على المسؤول الذي ينتمي إلى حزب الأقلية وهذا ما يؤكد لنا أيضا أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن أن المرأة تمنح أو لا تمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية ليس على أساس إنتماءاتهن الحزبية بل اعتمادا على مقارنة التمثيل العام للعضوة في هذه المجالس أي بين عدد عضوات هذه المجالس و بين عدد المناصب القيادية التي تشغلها المرأة مقارنة بالطبع بعدد المناصب القيادية التي يشغلها الرجل في المجالس المحلية المنتخبة

- وهو مايدل بوضوح عن عدم وجود علاقة بين الإنتماء الحزبي للعضوة و بين تصريحاتها بأن المرأة يمنح لها مواقع قيادية داخل المجالس المنتخبة المحلية وهو ماتأكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $19.675 > 14.620$ ) وهو مايعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين ونستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدره بـ

0,17

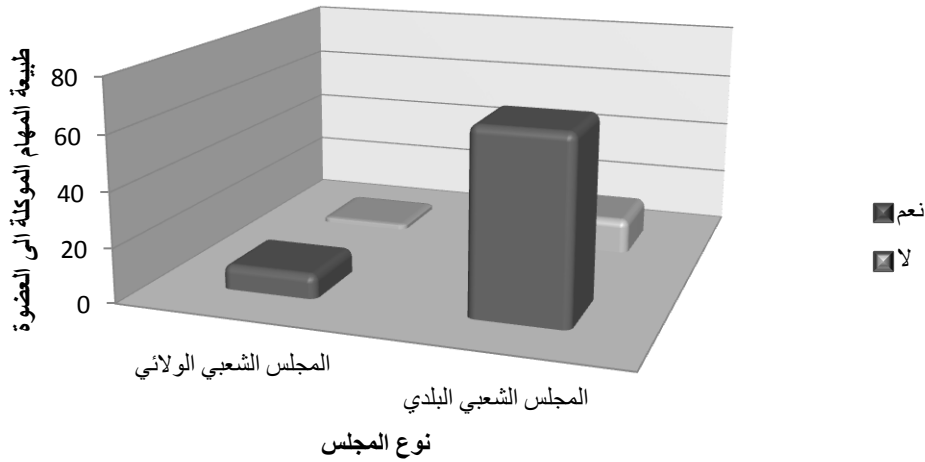


جدول رقم (46): يمثل إجابات المبحوثات حول طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من

إسهامها في التنمية المحلية حسب متغير نوع المجلس

المجموع		لا		نعم		نوع المجلس
		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	11	2,2	2	9,9	9	المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	14,3	13	73,6	67	المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	16,5	15	83,5	76	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.01		3.841		0.026		

الشكل 53 يمثل: إجابة المبحوثات حول طبيعة المهام الموكلة الى العضوة تحد من اسهامها في التنمية المحلية حسب متغير نوع المجلس



إن القراءة الجدولية للمعطيات الرقمية الموضحة في هذا الجدول تدل على أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن طبيعة المهام الموكلة للمنتخبة المحلية تحد من إسهاماتها في التنمية المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 83,5 % و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 16,5 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة فإننا نجد أن:

غالبية المبحوثات في المجلس الشعبي البلدي يصرحن بأن طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من إسهاماتها في التنمية المحلية بنسبة 73,6% في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى نسبة 14,3% من المبحوثات المصريحين بعكس ذلك أما عضوات المجلس الشعبي الولائي فالنسبة الغالبة منهن ترى أن طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من إسهاماتها في التنمية المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 9,9% و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 2,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

إن القراءة الجدولية للمعطيات الرقمية الموضحة في هذا الجدول تدل على أن الإتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن طبيعة المهام الموكلة للمنتخبة المحلية تحد من إسهاماتها في التنمية المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 83,5% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 16,5% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

تؤكد المعطيات الرقمية السابقة أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بأن طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من إسهاماتها في التنمية المحلية و يمكن تفسير ذلك تبعاً لما تم إستنباطه من تحليل نتائج الجداول السابقة وعلى هذا النحو يبدو أن المساحة المخصصة لتفعيل المرأة لأدوارها الوظيفية ضيقة و تمنح لها أدوار وأعمال أقل قيمة من الرجل وهو مؤشر يدل من جديد على إنكار لحق المرأة في إمتلاك مناصب ومراكز قيادية تعزز مركزها و تمكنها من أداء أدوار سياسية مؤثرة وهي صورة تجسد من جديد تكريس الهيمنة الذكورية داخل المجالس المحلية المنتخبة

فعلى الرغم من شرعية الحقوق السياسية للمرأة إلا أن استراتيجية الهيمنة الذكورية أو كما يطلق عليها أيضاً المركزية الذكورية تؤكد على وجهة النظر الرجولية ومراعاة مصالحهم الخاصة وفي ظل تعميم النظرة الدونية للمرأة يتم إقصائها من الأدوار الهامة و مناصب المسؤولية و تمنح لها خيارات محددة من الأدوار و الوظائف التي إحتكرها الرجال تبعاً لتحقيق مبدأ التمايز الجنسي وهذا بهدف التقليل من قدرة المرأة حتى لا تظهر في صورة الفاعل الإيجابي وهذا الواقع يصر على إفراد أدوار ووظائف ذكورية تتمظهر في مواقع المسؤولية و المراكز القيادية ووظائف

نسوية تضع المرأة في الهامش و على الرغم من قناعة الرجال بقدره بعض النساء على إمتلاكهن لإضعاف كفاءتهم إلا أنهم لا يعترفوا بقدرات المرأة و إمكانياتها وعلى الرغم أيضا من ما حققته المرأة من إنجازات إلا أن المرأة تواجه عدم الاعتراف بهذه الإنجازات و تبقى تحت دائرة الشك في مختلف قراراتها بحجة أن المرأة لا يمكنها إستبعاد العاطفة عن قراراتها و خياراتها وهذا ما يجعلها عرضة للإنتقاد غير أن هذا الحكم المسبق يخدم المصالح الذكورية لذا فالمصادقة عليه باتت أمر مفروض ولا يمكن إعادة النظر فيه وبالتالي فإن المناخ الاجتماعي يغذي تلك الثقافات و يحافظ عليها من خلال إعطائها شرعية الإستمرار و التغلغل وبهذا تبقى النظرة الذكورية هي المسيطرة و المهيمنة و تفرض نفسها لإكتسابها الحقوق التي تخول لها فرصة إتاحة جميع الخيارات دون قيود ولا حدود على عكس المرأة

وهذا ما يخول بالطبع إستبعاد المرأة عن اللجان التنفيذية ،على الرغم من أن هذه اللجان يفترض أن تحقق عملية التوازن من حيث النوع الاجتماعي وأن تمنح للرجال و النساء نفس الفرص للخيارات وأن يحتلوا المناصب حسب قدراتهم ومهاراتهم الخاصة بالمسؤولية المسندة اليهم وليس تبعا للنوع الاجتماعي

وبمقارنة إجابات المبحوثات وربطها بنوع المجلس الذي تنتمي له العضوة فإننا نجد أن غالبية العضوات المتواجدات في كل من المجلسين ( المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي) يصرحن بأن طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من إسهامها في التنمية المحلية وهو مايدل على أن نوع المجلس الذي تتواجد فيه العضوة ليس له علاقة بتصريحاتها وهو ما تؤكد أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة من الجدول إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أقل من ( $K^2$ ) الجدولية ( $3.841 > 0.026$ ) وهو مايعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,01 وتعتمد الباحثة في تفسيرها لهذه النتائج إلى عدم التقسيم العادل للأدوار بين الجنسين و عموميته في كل من المجالس الشعبية المحلية الى تواطأ للبنى الاجتماعية و الثقافية لتعميم و فرض وجهة النظر الذكورية وخلافا للقراءة السابقة التي قدمتها الباحثة فإنها ترى أن رضوخ المرأة و إستسلامها لتطبيق مثل هذه الفوارق وعدم الدفاع عنها يعود بدرجة أخرى لأسباب ذاتية تخص المرأة تجعلها تتقبل فكرة إستبعادها عن مواقع السلطة و تقبل

بالمواقع الهامشية التي لا تكلفها جهدا مضاعف و العودة متأخرة إلى المنزل و في مقابلة للباحثة مع إحدى العضوات وعن سؤالها عن مدى قبول ورضا العضوات عن المناصب في المجالس المحلية تقول ( أن المرأة داخل المجالس المحلية تستسلم لهذا التقسيم في الأدوار لأن وعلى حد تعبيرها تريد أن تمسك العصى من النصف فهي تسعى إلى المشاركة السياسية و الإسهام في خدمة مجتمعها دون التقصير في واجباتها المنزلية و إلتزاماتها الأسرية لأنها تؤمن أن نجاحها الأساسي يكون في بيتها لهذا فهي تفضل في سبيل تحقيق ذلك التخلي الجزئي عن المراكز القيادية التي تثقل كاهلها و تعيقها عن مسؤولياتها الأسرية ) وعلى هذا الأساس فهي تستسلم في معظم الأحيان لفكرة أن الرجل أنسب منها لهذه المراكز القيادية على إعتبار أن مسؤولياته الأسرية أهم وفي نفس السياق يؤكد أحد الأعضاء للباحثة عن سؤاله عن أسباب ضعف وصول المرأة الى مناصب المسؤولية في المجالس يرد بكل ثقة و إقتناع ( لأن المناصب القيادية تحتاج لتحمل مسؤوليات أكثر لا تتلاءم مع الطبيعة النسوية )، وكأن هذه النظرة الذكورية تمارس ليس على أساس أنها مهنة بل تفرض نفسها وكأنها حماية للمرأة وفي ظل هذه المعتقدات السائدة ضمن ثقافتنا المحلية تنبى البنت على العجز المتعلم كمبدأ لتكريس ثقافة الهيمنة الذكورية فتعيد إنتاج هذه الثقافة في مختلف مراحل عمرها و عبر جميع الأنشطة و المواقف التي تتعرض لها فتستسلم بذلك لفكرة الإبتعاد عن الصراع على الوظائف القيادية و أدوار المسؤولية

### ❖ المعوقات الأسرية للمشاركة السياسية للمرأة:

- رغم أن المرأة العربية تعمل و تشارك الرجل كامل مسؤولياته الأسرية إلا أنها تبقى ضحية العادات و التقاليد التي لا تعترف بالتقسيم العادل للأدوار و تحصر أدوار المرأة في البيت و تربية الأطفال و في ظل هذا المناخ الثقافي المتخلف و الجامد تزيد الأعباء الأسرية و المهنية على كاهل المرأة داخل المنزل وخارجه: 'فالأعمال الأسرية التي تتحملها المرأة تجعلها لا تملك الوقت الكافي لتحمل أعباء إضافية و القيام بأدوار مختلفة في المجتمع وهو ما يتطلب إعادة

## الفصل السابع: عدم القبول الاجتماعي و تفعيل أدوار المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

النظر في العمل المنزلي للنساء وادخال مفاهيم النوع الاجتماعي ( الجندر) في عملية التنشئة الاجتماعية و المناهج التعليمية<sup>1</sup>

- فالعدم الأسري يلعب دورا مهما في الدفع بالمرأة لممارسة العمل السياسي وتحمل أعباءه فكلما كانت البيئة الأسرية متفهمة لطبيعة عمل المرأة زاد ذلك من تفعيل أدوارها السياسية و عزز من ثقتها بنفسها لممارسة مهامها السياسية بجدارة
- أما عدم وجود الدعم الأسري أو التشجيع من قبل الرجل للمرأة على المشاركة في الحياة السياسية يحد من تحقيق المساواة الفعلية بينهما و يجعل فرصة مشاركة المرأة في الانتخابات محدودة للغاية<sup>2</sup>

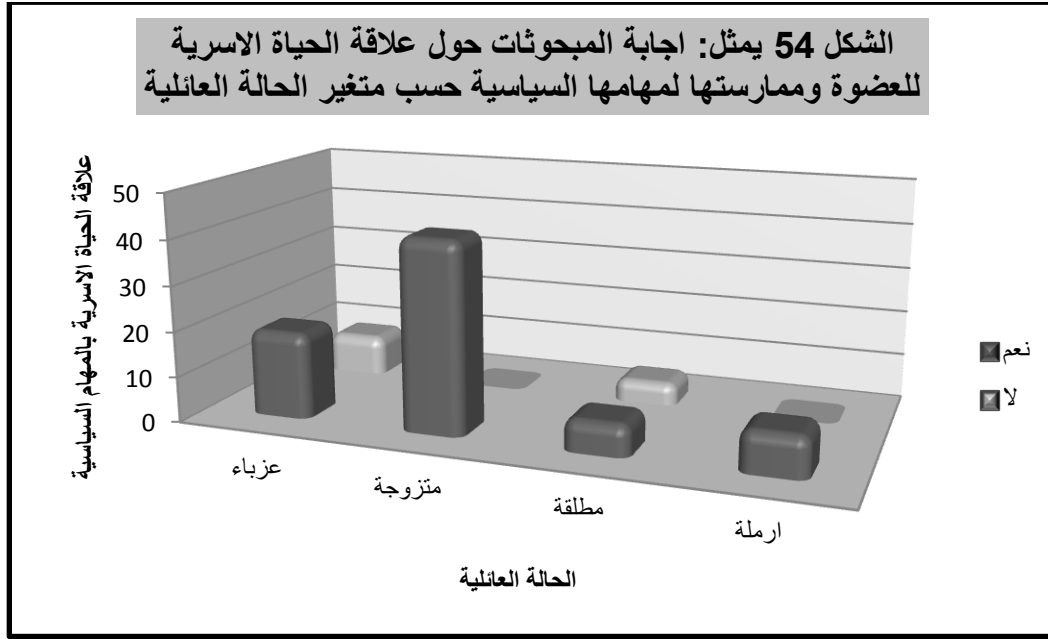
**جدول رقم (47): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الحياة الأسرية للعضوة بممارستها**

### لمهامها السياسية حسب متغير الحالة العائلية

المجموع		لا		نعم		علاقة الحياة الأسرية بالمهام السياسية الحالة العائلية
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
30,8	28	9,9	9	20,9	19	عزباء
46,2	42	0,0	0	46,2	42	متزوجة
13,2	12	5,5	5	7,7	7	مطلقة
9,9	9	0,0	0	9,9	9	أرملة
100,0	91	15,4	14	84,6	77	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.16		12.838		21,681		

<sup>1</sup> - دنيا الامل اسماعيل: المرأة العربية من العنف و التمييز الى المشاركة السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2014،ص109

<sup>2</sup> - فانتن محمد الشريف: الرؤسة المجتمعية للمرأة و الاسرة ، دراسات في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2007 ، ص114



- تبين القراءة الإحصائية للجدول السابق أن غالبية المبحوثات تؤكد أن هناك علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية بنسبة تقدر بـ **84,1%** في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **15,4%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الحالة العائلية للمبحوثات فإننا نجد أن:
- العدد الإجمالي للمبحوثات المتزوجات يصرحن بأن هناك علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية ونستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدر بـ **46,2%**
- أما المبحوثات العازبات فمعظمهن يصرحن بأن الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة لها علاقة بممارستها لمهامها السياسية وذلك بنسبة تقدر بـ **20,9%** في حين تنخفض هذه النسبة بشك كبير لتصل إلى **9,9%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما فئة المبحوثات المطلقات فإن نسبة **7,7%** منهن تؤكد أن هناك علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية و تنخفض هذه النسبة بشكل تدريجيا لتصل إلى **5,5%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما العدد الإجمالي للأرامل للمبحوثات الأرامل يؤكدن أن هناك علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية ونستدل على ذلك من خلال النسبة الإجمالية للمبحوثات الأرامل و المقدر بـ **9,9%**

- عموما يمكننا قياسا على المعطيات الرقمية السابقة أن نؤكد على أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بوجود علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية و يمكن تفسير ذلك إعتمادا على أن وجود بيئة أسرية متفهمة لظروف المرأة العاملة في المجال السياسي هذا المجال الذي كان والى حد قريب حكرا على الرجال وبدخولها إليه فقد تغير معه نمط حياتها و تغيرت بذلك أدوارها و إزدادت تعقيدا لأنه يتطلب أعباء أكثر فبدون أدنى شك ستزيد هذه البيئة الأسرية المتفهمة من عزيمة المرأة لزيادة تفعيل أدوارها السياسية فالمرأة اليوم إضافة إلى أعمالها التقليدية كزوجة وربة بيت وأم فهي العاملة و الناشطة سياسيا فتعددت بذلك أدوارها و تنوعت وهذا ما أثقل كاهل المرأة العصرية اليوم فالعبء المزدوج الأسري و المهني الذي يقع على عاتقها لوحدها في ظل مناخ أسري لا يؤمن بالتوزيع العادل للأدوار و يصر على أن الأعمال المنزلية و تربية الأطفال وتحمل أعباء الإلتزامات الأسرية هي أدوارا حكرا على النساء وأن الرجل دوره يقتصر خارج المنزل جعلت المرأة تخوض تجربة مريرة بسببها تعددت الأولويات التي تتنازعها وزادت أدوارها و كثرت إنشغالاتها
- فعلى مستوى الأسرة وخاصة في مجتمعنا المحلي ، فعادة ما نجد المرأة هي الراعية لجميع أفراد المنزل وهي التي تقوم بالتنظيف و الطهي و مراجعة الدروس للأطفال و القيام برعاية الرضع إضافة إلى إلتزامات أخرى متنوعة و متعددة و تضافر جميع هذه الواجبات المنزلية بالطبع لن تعطئها فرصة كافية للقيام بمهامها السياسية في المجالس المنتخبة المحلية ولن تكون لها فرص للإنتلاق و التفوق و التدريب على العمل السياسي بل وفي ظل هذه الظروف قد لا تمنح لها أيضا الفرصة الكافية للعمل خارج المنزل
- وعليه فالعضوة في خضم هذه الإلتزامات و الأعباء الأسرية تصبح غير قادرة على إعطاء الوقت الكافي لعملها السياسي في المجالس المنتخبة المحلية خاصة إذا كان أفراد الأسرة غير متفهمين لطبيعة عمل المرأة السياسي و الذي يتطلب كثرة التنقل بالنسبة للعضوة وإحتمالية التأخر أيضا خاصة أثناء الزيارات الميدانية و الإجتماعات التي يقوم بها أعضاء المجالس المنتخبة المحلية ، كما قد ينتج أيضا عن عدم تفهم طبيعة عمل المرأة السياسي صعوبات تعيق حرية تنقلها و الناتج عن ضعف إستقلالية قرار المرأة في ظل مناخ أسري يغلب عليه طابع السلطة الذكورية سواء كان مصدرها الأب أو الزوج أو الأخ أو أي فرد يمارس سلطة الوصاية وإحتكار القرار في العائلة

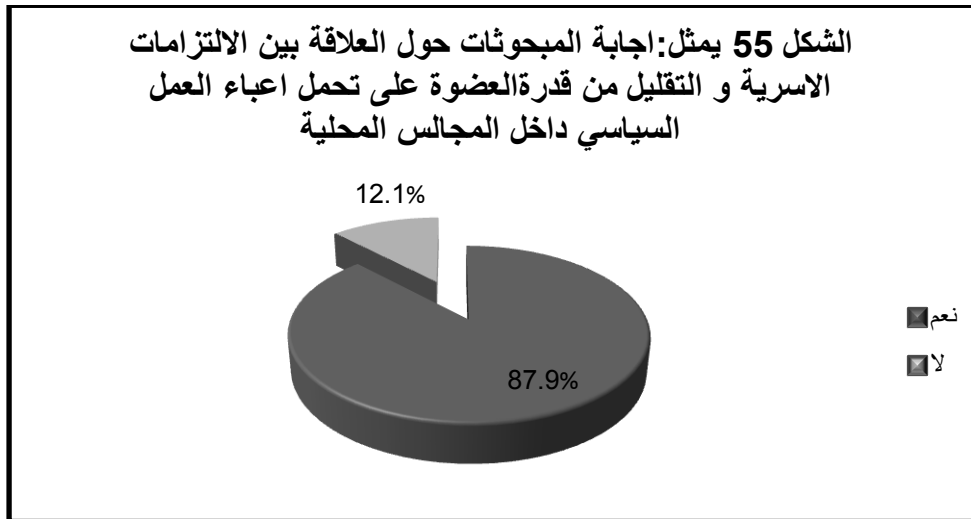
- وبمقارنة إجابات المبحوثات أيضا نلاحظ أن أعلى نسبة تمثلها العضوات المتزوجات و المصراحت بوجود علاقة بين الحياة الأسرية للعضوة وممارستها لمهامها السياسية فقد يكون سبب ذلك وإضافة إلى الأسباب التي تعرضنا لها سابقا فإن المرأة المتزوجة قد تعترضها من الزوج غير المتفهم تهديدات تعترض إستقرارها العائلي بسبب كثرة تأخرها عن المنزل و التقصير في بعض واجباتها المنزلية ، وكذلك نجد أن النسبة الإجمالية للمبحوثات الأرامل يؤكدن على وجود علاقة بين الحياة الأسرية للعضوة وممارستها لمهامها السياسية و يمكن تفسير ذلك بأن المرأة الأرملة عادة ما تتحمل مسؤوليات الأسرة ورعاية الأطفال لوحدها وهي بذلك لا تجد السند الأبوي و الزوجي الذي يخفف عنها أعباءها فتزيد إلتزاماتها أكثر ويزيد معها إرتباطها بأسرتها و خوفها عليها خاصة في ظل عدم الدعم من طرف أسرتها وأسرة زوجها إذن وما يمكن تأكيده مما سبق عرضة أن الحالة العائلية لها علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية وهو ماتركده إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أكبر من ( $K^2$ ) الجدولية ( $21.681 <$   $12.838$ ) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الإرتباط الموضحة في الجدول و المقدرة ب  $0,16$



جدول رقم (48): يمثل إجابات المبحوثات حول وجود العلاقة بين الإلتزامات الأسرية و

التقليل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي داخل المجالس المحلية

النسبة	التكرارات	الالتزامات الأسرية تقلل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي في المجالس المحلية
87,9	80	نعم
12,1	11	لا
100,0	91	المجموع



- تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات تصرحن بأن الإلتزامات الأسرية تقلل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي داخل المجالس المنتخبة المحلية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 87,9% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 12,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- يعكس التحليل الكمي لهذه النتائج أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن على أن الإلتزامات الأسرية تقلل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي وهو أمر متعارف عليه في أوساطنا الإجتماعية كون المرأة تعاني من كثرة الأعباء الأسرية وإنهماكها الدائم في الواجبات المنزلية و الإجتماعية و المهنية ، فالمرأة في عصرنا الحالي و في مجتمعاتنا رغم أنها حظيت بفرص كبيرة في التعليم و العمل إلا أنها من جانب آخر تعاني

الظلم و الاضطهاد لان توزيع الادوار داخل المجتمع لم يتغير ولم يراعى فيه ان المرأة اصبح لديها ايضا اعباء مهنية وواجبات عملية يجب مراعاتها بل حسم الامر في توزيع هذه الادوار ومازال هذا المجتمع يلقي بكافة اعباء البيت والاسرة على عاتق المرأة لوحدتها وفي خضم هذه الادوار تتنازع المرأة العديد من الاولويات المنزلية و المهنية و العائلية وحتى الاجتماعية و تجد المرأة نفسها تتأرجح بين هذه الالتزامات لتبليتها وبالطبع لن تجد الوقت الكافي للقيام بكل هذه الادوار وفي الاخير يلقي على عاتقها اللوم بالتقصير دون مراعاة لحدود قدرتها كإنسان له طاقة معينة وهذا في الوقت الذي يعود فيه الرجل إلى المنزل يشكي تعب اليوم ويرتاح أما المرأة بعد عودتها إلى المنزل فهي على موعد جديد مع العمل و التعب لتلبية احتياجات أسرته من أكل و تنظيف ورعاية الصغار و المراجعة أحيانا للمدرسين وفي ظل تلبية هذه الإلتزامات يتعذر عمليا على العضوة ان يكون لها وقت كافي لتحمل أعباء العمل السياسي في المجالس المنتخبة هذا من جانب أن هذه الإلتزامات تثقل كاهلها ولا تترك لها الوقت الكافي للقيام بمهامها السياسية بأحسن صورة ومن جانب آخر تحمل أعباء العمل السياسي الذي يتطلب حضور جسدي وفكري حتى يقنع هذا الحضور منافسيها بالإضافة إلى أن ظروف و متطلبات العمل السياسي تقتضي على المرأة التأخر و أحيانا الغياب عن المنزل نظرا لموعد الإجتماعات في المجلس أي الزيارات الميدانية الطارئة و التي يتحتم على العضوة البقاء لحضورها حتى وقت متأخر من الليل فهي من جهة مهمكة من تظافر هذه الاعمال الشاقة سواء في المنزل او في المجلس ومن جهة اخرى فان هذا التأخر في حد ذاته سيكون معوقا لمشاكل أسرية كعدم مراعاة الزوج لهذه الظروف ووصول المرأة إلى البيت منهكة لن يشفع لها ولن يعفيها من القيام بواجباتها المنزلية التي تنتظرها فالعادات و التقاليد لا تعفي المرأة تحت أي ظرف من القيام بالأعمال المنزلية في حين تعفي الرجل من القيام بهذه الأعمال حتى ولو كان لا يقوم بأي عمل (بطل)

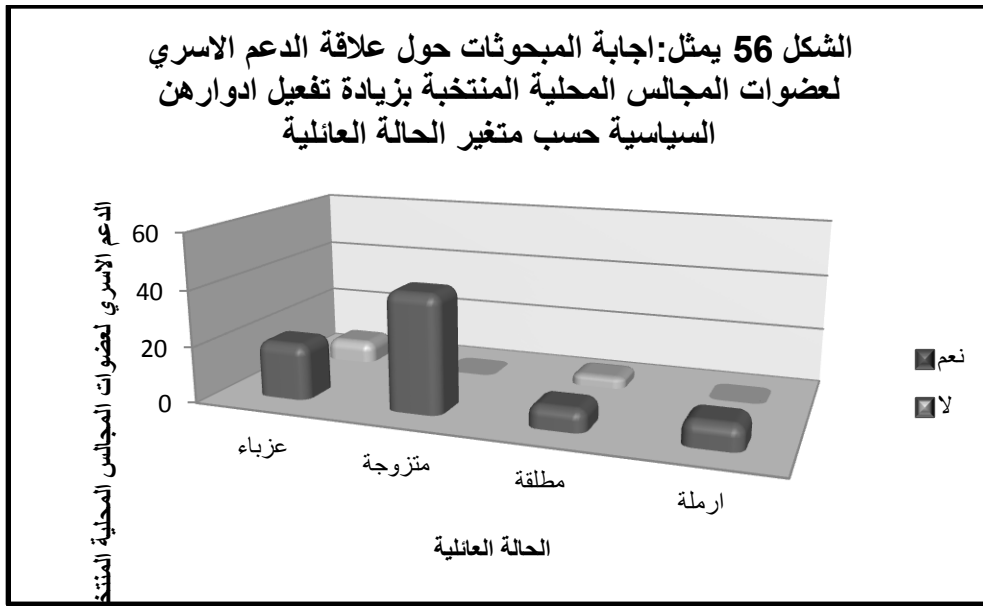
- فعلى الرغم من أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن الإلتزامات الأسرية تقلل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي داخل المجالس المنتخبة المحلية إلا أن نسبة قليلة منهن تصرحن بعكس ذلك ، و يمكننا تفسير ذلك إعتمادا على أن نسبة العضوات التي لا تعيها الإلتزامات الأسرية على تحمل أعباء العمل السياسي فهذه الفئة من العضوات بالتأكيد تلقى الدعم العائلي من طرف الزوج وأهله وأهل الزوجة وهي بذلك تحظى ببيئة متفهمة

تعزز ثقتها بنفسها و تدفعها للرغبة في العمل و إثبات ذاتها وهذا الدعم الأسري كما سبق وأن أشرنا إليه في الجدول السابق يزيد من تفعيل أدوار العضوة في المجالس المنتخبة المحلية - وإستنادا إلى جميع المعطيات الرقمية السابقة يمكننا القول أن عبء المسؤوليات العائلية و الإلتزامات الأسرية التي تلقى دائما على عاتق المرأة و تتحملها النساء أكثر من الرجال تعيق المرأة وتقلل من قدرة عضوات المجالس المنتخبة المحلية على تحمل أعباء العمل السياسي وهذا الصمت المتعمد لهضم حقوق المرأة يعود بسبب التوزيع التقليدي الغير عادل لأدوار المرأة التي كانت ماکثة بالبيت أما اليوم وقد أصبحت المرأة تعمل خارج المنزل فقد حان الوقت لإعادة توزيع هذه الأدوار بطريقة عادلة على ضوء التطور الذي تعرفه أدوار المرأة الحديثة حتى تتمكن من تحمل أعباء العمل السياسي وباقي الأعمال و الإلتزامات الأخرى

جدول رقم (49): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة الدعم الأسري لعضوات المجالس

المحلية بزيادة تفعيل أدوارهن السياسية حسب متغير الحالة العائلية

المجموع	لا		نعم		الدعم الأسري يزيد من تفعيل ادوارهن السياسية لحالة العائلية	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
30,8	28	8,8	8	22,0	20	عزباء
46,2	42	0,0	0	46,2	42	متزوجة
13,2	12	4,4	4	8,8	8	مطلقة
9,9	9	0,0	0	9,9	9	أرملة
100,0	91	13,2	12	86,8	79	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان	الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0,17	12.838		17,790			



- حسب الإحصائيات الواردة في الجدول يتبين لنا أن الإتجاه العام للمبحوثات يؤكد أن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 86,8% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 13,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الحالة العائلية للمبحوثات فإننا نجد أن:

- العدد الإجمالي للمبحوثات المتزوجات يصرحن بأن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية و نستدل على ذلك من خلال النسبة المقدرة بـ **46,2 %**
- أما المبحوثات العازبات فمعظمهن يصرحن بأن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية وذلك بنسبة تقدر بـ **22 %** في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **8,8 %** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- أما فئة المبحوثات المطلقات فإن نسبة **8,8 %** تؤكدن أن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى النصف من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك أي بنسبة **4,4 %**
- أما العدد الإجمالي للمبحوثات الأرامل يؤكدن أن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية و نستدل على ذلك من خلال النسبة الإجمالية للمبحوثات الأرامل و المقدرة بـ **9,9 %** من مجتمع الدراسة
- إضافة الى الجدول السابق الذي أكد وجود علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها لمهامها السياسية فقد وضع هذا الجدول أيضا لتوضيح و تأكيد الجانب الإيجابي من العلاقة السابقة أي في حالة وجود علاقة إيجابية للعضوة في أسرتها و المتمثل في الدعم الأسري الذي تتلقاه العضوة فهل سيزيد ذلك من تفعيل أدوارها السياسية أم لا ؟
- وقد تبين من خلال قراءة المعطيات الرقمية السابقة أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكدن أن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية و يمكن تفسير ذلك اعتمادا على أنه من الضروري الإقتناع بحجم المسؤوليات التي تلقى على كاهل المرأة وللتخفيف من هذه الأعباء لابد من إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة حتى لا تستحوذ تلك الإلتزامات الأسرية على جل وقت المرأة و تتمكن من تقسيم أوقاتها بين العمل داخل المنزل وخارجه ولن يتأتى ذلك إلا بالدعم الأسري للعضوة فحين تتوفر الظروف الأسرية الملائمة تتمكن المرأة من الإنطلاق إلى أفاق العمل السياسي من خلال زيادة تفعيل أدوارها محاولة في ذلك البروز بالقيام بأدوار سياسية مؤثرة داخل المجلس غايتها النهوض بالتنمية المحلية فمساندة أفراد الأسرة للعضوة يعزز ثقتها بنفسها ويدفعها للرغبة في العمل وإثبات ذاتها فتزيد شخصيتها قوة وتؤمن بقضيتها ودورها في التغيير و التحديث فدعم أهل المرأة او زوجها كمساعدة الأم او الحماة في تربية الأطفال ورعايتهم سيوفر على المرأة الكثير

من الجهد و التعب و الذي تزيد من إستثماره في عملها و الإبداع فيه وعليه وجب التأكيد على أن الوقت قد حان ليتفهم الأزواج و الأباء وحتى الأبناء وباقي أفراد الأسرة أهمية دورهم لمساندة المرأة التي تتحمل أعباء مزدوجة فرضت عليها أولاً على إعتبار أنها إمراة وثانيا لأنها تمثل نصف المجتمع ولا بد من إستغلال طاقتها لتحقيق التنمية الشاملة وبمقارنة إجابات العضوات وربطها بالحالة العائلية للعضوة يتضح لنا أن العدد الإجمالي للعضوات المتزوجات و الأرامل يصرحن بأن الدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية لان هذا الدعم إضافة إلى أنه سيعزز ثقة المرأة بنفسها و يشجعها فبالإتأكيد فإن تفهم الرجل لطبيعة عمل المرأة سيجنبها كل أشكال الخصام التي قد تحدث معه كالتهديدات التي سبق التعرض لها و التي ستؤثر حتما على إستقرارها العائلي

- وعليه ومن خلال ماتم عرضه يمكننا أن نؤكد أن الحالة العائلية للعضوة لها علاقة بالدعم الأسري لعضوات المجالس المنتخبة المحلية و التي تزيد من تفعيل أدوارهن السياسية وهو ماتؤكدده إحصائيا نتائج كاي تريبع الموضحة في الجدول إنطلاقا من ان قيمة ( $K^2$ ) المحسوبة أكبر من ( $K^2$ ) الجدولية ( $12.838 < 17.790$ ) وهو مايعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الإرتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,17

## الإستنتاج الجزئي الثاني

من خلال تحليلنا لنتائج الفرضية الثانية يمكن إستنتاج مايلي:

البيئة الإجتماعية المحلية التي تتواجد فيها عضوات المجالس المحلية تعيق المشاركة الفاعلة للمرأة في المجالس المحلية وعليه فإن عضوات المجالس المحلية يعملن في ظل بيئة إجتماعية تعيق قيامهن بالأدوار الوظيفية المسندة إليهن وهو ما يعكس أيضا كل الملاحظات و المقابلات التي تم رصدها ميدانيا و التي تعبر عن المناخ الإجتماعي المترهل الذي تفرضه طبيعة البيئة المحيطة بالعضوة و الذي يتمظهر في أشكال عديدة تمثلت خاصة في عدم القبول الإجتماعي للمشاركة النسوية في المجالس المحلية نتيجة لرواسب ثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المحلية وهذه السلطة الذكورية التي كان لها بالغ الأثر في إعادة إنتاج موروثات ثقافية تمثلت خاصة في هيمنة الرجل على العمل السياسي داخل هذه المجالس وقيامه بممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية و التحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات وعدم منح العضوة مواقع قيادية في المجالس كما تبين أيضا أن طبيعة المهام الموكلة للعضوة تحد من إسهاماتها في التنمية المحلية وهذا ما يؤكد أن العضوة لا يمنح لها فرصة المشاركة الحقيقية كما بينت النتائج أن البيئة الأسرية الغير متفهمة لطبيعة عمل المرأة السياسي تعيقها على تفعيل أدوارها السياسية فالإلتزامات الأسرية تقلل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي وخاصة بسبب التوزيع التقليدي الغير عادل للأدوار داخل المجتمع و الذي لم يراعي فيه الأدوار المستحدثة للمرأة وأن إزدواجية هذه الأدوار يتقل كاهلها و يعيق من قدرتها وخاصة في ظل ما تعانيه المرأة من مناخ ثقافي جامد وبيئة إجتماعية غير متفهمة لا تعترف للمرأة بغير دورها الأنثوي ولا تعفيها تحت طائلة أي ظرف من القيام بأعمالها المنزلية و تحمل مسؤولياتها الأسرية كما تبين أن المرأة في ظل البيئة الأسرية المتفهمة تتمكن حينها من الإنطلاق إلى العمل السياسي ويكون لها أدوار مؤثرة ويزيد إيمانها أكثر بقوتها ودورها في التغيير و التحديث

وهذا ما يتفق إلى حد ما مع نتائج دراسة الباحثة إيمان بيبيرس في أن العوامل الإجتماعية التي تعيق مشاركة المرأة في الوطن العربي تتعدد وربما يكون أهمها الثقافة الشعبية التي ترى أن عمل المرأة يقتصر على المنزل و تربية الأولاد ، وأن العمل العام و السياسي من إختصاص الرجل

ونحو مزيد من التأكيد على الهيمنة الذكورية نذكر الدراسة التي تم عرضها حول المشاركة السياسية للمرأة البوتانية في ظل التحول الديمقراطي و التي تم فيها أيضا التأكيد على أن القيم البطريكية تنعكس على

تقسيم العمل بين الجنسين و تستمر في حصر وظائف المرأة في الدور الإيجابي و ربة بيت ، كما تأكد ان النمطية السلبية السائدة و المعززة للسلطة الذكورية تؤثر على عدم ثقة المرأة بقدراتها و تعرقل ممارستها للعمل السياسي و يرى الباحث في هذا الإطار أن العامل الوحيد الأكثر أهمية الذي يمكن المرأة من الإنتقال من الأدوار التقليدية إلى الأدوار الحديثة هو التعليم و الذي أطلق عليه مصطلح **الطب الإجتماعي** وهو مصطلح يمكن إسقاطه أيضا على الوضع الراهن في مجتمعاتنا المحلية ، لأنه أيضا هو العامل الأساسي الذي ساعد المرأة من الإنفلات من قيود الثقافة المحلية و تغيير الذهنيات التي كانت تحط من إمكانيات المرأة وقدراتها و عليه طالب الباحث بضرورة مساندة الرجل للمرأة في تحمل الأعباء الأسرية للتقليل من التقسيم الغير عادل للأدوار بين الجنسين ، و الذي أثقل كاهل المرأة و في هذا الإطار أيضا أكدت الدراسة النيجرية حول دور المرأة النيجرية في القيادة السياسية أن التعليم يزيد من فرص المرأة للمشاركة السياسية وقد كان حسب نتائج الدراسة هو القوة الداعمة للمرأة للحصول على فرص الترشح، كما أثبتت ذات الدراسة أن عدم الدعم الأسري للزوجات يعيق المشاركة السياسية للمرأة ، وعلى هذا الأساس طالب الباحث بتفعيل دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية من خلال توعية و تدريب الأفراد على إحترام النوع الإجتماعي و الذي سيعزز من فرص القضاء على الموروثات الثقافية المهيمنة وخلق ذهنيات متفتحة

اذن وبعد القراءة التحليلية لجميع الجداول الخاصة بهذه الفرضية و إستقراء الواقع من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة تم الخروج حتما بجملة من الإستنتاجات مفادها أن العضوة في المجالس المحلية يمارس عليها تمييز سلبي لصالح الرجل و تعاني من بيئة إجتماعية غير متفهمة ولا تؤمن بأحقية المرأة في العمل السياسي و من هنا يمكن الحكم بصحة الفرضة الثانية القائلة " **عدم القبول الإجتماعي للمرأة يعيق عضوات المجالس المحلية عن أداء أدوارهن التنموية** "



الفصل الثامن  
المهارات السياسية للمرأة وتفعيل ادوارها في المجالس  
المحلية المنتخبة

■ تمهيد:

1. مهارات المشاركة السياسية
2. أبعاد التنشئة السياسية للمرأة
3. أبعاد السلوك السياسي للمرأة
4. دور الحزب في التربية السياسية للفرد
5. دور الأسرة في التنشئة السياسية للطفل

■ الإستنتاج الجزئي الثالث

### ■ تمهيد:

لقد تبين للباحثة بعد إطلاعها على التراث النظري لموضوع الدراسة أن المشاركة السياسية الفاعلة للأفراد لا تنشأ من فراغ بل هي نتاج لطبيعة التنشئة الفرد وخبراته التي إكتسبها عبر مؤسسات التنشئة الإجتماعية المختلفة بدءاً بالأسرة ومروراً بالمؤسسات التعليمية عبر مختلف مراحلها وصولاً إلى الأحزاب السياسية وأي خلل في أدوار هذه المؤسسات سينتج عنه ضعف في الوعي السياسي للأفراد و نقص ثقافتهم السياسية و الذي سيؤثر حتماً على مهارتهم و سلوكهم السياسي

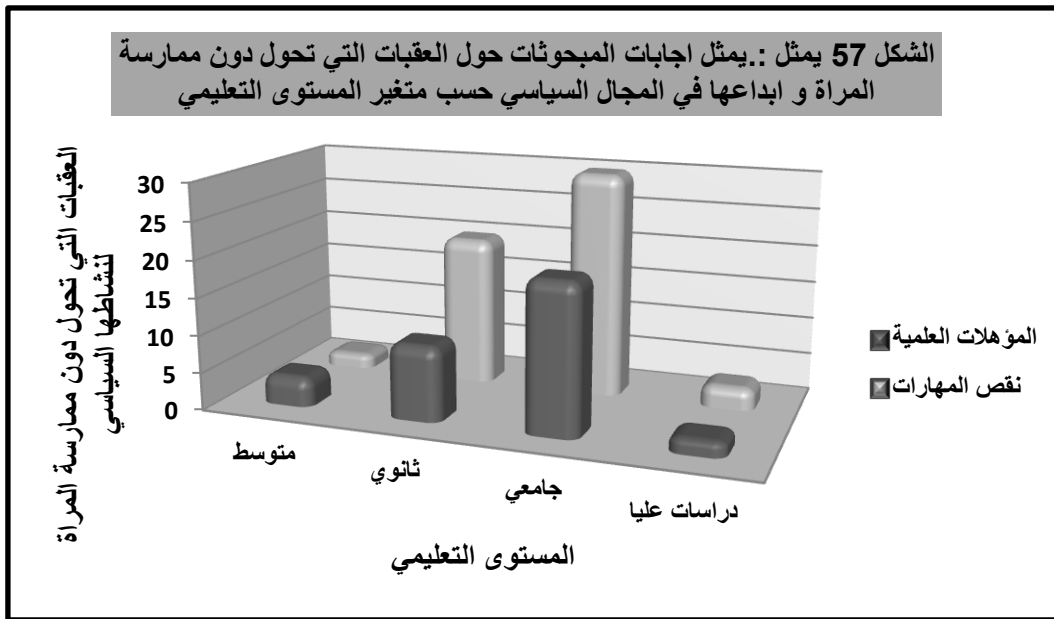
وقد خصص هذا الفصل لعرض ومعالجة المعطيات الخاصة بالفرضية الثالثة حول ( ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة يعيق تفعيل أدوارهن في تحقيق التنمية المحلية ) وذلك بهدف معرفة علاقة المهارات السياسية للمرأة بتفعيل أدوارها السياسية في المجالس المنتخبة المحلية و لتحقيق ذلك سيتم عرض البيانات كمياً و مناقشتها و تحليلها إحصائياً وسوسيولوجياً للوصول إلى إستنتاجات جزئية للفرضية تؤكد صحتها من عدمها

## الفصل الثامن: المهارات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (50): يمثل إجابات المبحوثات حول العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و

إبداعها في المجال السياسي حسب متغير المستوى التعليمي

المجموع	نقص المهارات السياسية		المؤهلات العلمية		العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي المستوى التعليمي	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
6,6	6	2,2	2	4,4	4	متوسط
33,0	30	22,0	20	11,0	10	ثانوي
54,9	50	33,0	30	22,0	20	جامعي
5,5	5	3,3	3	2,2	2	دراسات عليا
100,0	91	60,4	55	39,6	36	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان	الجدولية		المحسوبة		كاي مربع	
0.018	12.838		2,335			



تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثات و المقدره بـ 60,4 % يصرحن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتهن السياسية في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 39,6 % من المبحوثات المصريحات بأن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هي المؤهلات العلمية للمرأة

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث المؤهلات العلمية للعضوة فإننا نجد أن:

المبحوثات ذوات المستويات التعليمية الجامعية النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **33 %** يؤكدن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هو نقص مهاراتها السياسية في حين فإن النسبة الباقية و المقدرة بـ **22 %** يؤكدن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هي المؤهلات العلمية

أما المبحوثات ذوات المستويات الثانوية فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **22 %** يصرحن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتها السياسية في حين تؤكد النسبة الباقية و المقدرة بـ **11 %** أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي هي المؤهلات العلمية

أما المبحوثات ذوات المستويات التعليمية المتوسطة وهي أقل مستويات تعليمية في مجتمع الدراسة فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **4,4 %** تؤكد أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي هي مؤهلاتها العلمية في حين تؤكد النسبة الباقية و المقدرة بـ **2,2 %** أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتها السياسية

وفي الأخير فإننا نجد أن المبحوثات ذوات المستويات التعليمية ما بعد التدرج تصرح النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **3,3 %** أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتها السياسية في حين تؤكد النسبة المتبقية و المقدرة بـ **2,2 %** أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي هي نقص مؤهلاتها العلمية

تبين الأرقام الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وإبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتها السياسية و يمكن تفسير ذلك اعتمادا على حداثة التجربة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة المحلية من جهة ومن جهة أخرى نقص مهارات العضوة في هذه المجالس يعود إلى سلبيات نظام الكوتا الذي ساهم في وصول المرأة إلى السياسة دون ضبطه بشروط

كالكفاءة و الخبرة السياسية لأن العمل السياسي يحتاج إلى تدريب وخبرة وقدرات ذاتية لا يمكن تحقيقها إلا بالإحتكاك و التدريب و التكوين لإكتساب المهارات اللازمة وفي إعتقاد الباحثة أن عدم إستطاعة النساء في هذه المجالس إكتساب المهارات السياسية اللازمة يعود إضافة إلى نقص خبرتهن السياسية بسبب ضعف تكوينهن السياسي الناتج عن قصر مدة إنخراطهن في الأحزاب كما يعبر أيضا يعبر عن الموقف اللاشعوري للرجل برفضه لشراكة مع المرأة في المجال السياسي و الإمتناع عن مساعدتها لإمتلاك أليات العمل السياسي رغم أن المدة التي قضتها المرأة في هذه المجالس كافية لكسب بعض المهارات السياسية لأن عدم مساندة و دعم الرجل للمرأة حتى لا تمتلك أدواتهم و خبرتهم السياسية صعب من مهمة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية من خلال تصريحات العضوات عن عدم إعتراف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية في (الجدول رقم 37 و 38) و يمكن تفسير نقص هذه المهارات أيضا من خلال ( الجدول رقم 40) و الذي يؤكد أن المرأة في المجالس المنتخبة تعمل في ظل مناخ غير ديمقراطي أو بمعنى اصح حديث العهد بالديمقراطية وأن إقرار الحقوق السياسية للمرأة بقي ساري المفعول على مستوى الممارسات القانونية أما الممارسات الميدانية فلم يمسهما التغيير إلا قليلا لأن العقلية الذكورية التي تسيير هذه المجالس هي نتاج لمجتمع ذكوري ينظر نظرة سلبية لعمل المرأة السياسي وبالطبع فالأعضاء لن يشذوا على هذه القاعدة التي تم تتشنتهم عليها و أصبحت تظهر على شكل سلوكيات لا إرادية مدفونة في اللاوعي و تظهر بواورها أكثر في سيطرة و هيمنة الرجل على العمل السياسي مهما حاول هذا الأخير التظاهر بالحدثة و التحضر فأصبحت المجالس المنتخبة المحلية صورة مصغرة للمجتمع تعيد إنتاج نفس الوضع القائم على مستوى هذا الفضاء السياسي الذي لم يستطع أن يفصل بين ما تعلمه من المجتمع وبين متطلبات العمل السياسي وتبقى المرأة في النهاية ضحية هذه الممارسات التي أبعدها عن إكتساب القدرات اللازمة لبناء مهاراتها السياسية

كما يمكننا أيضا أن نؤكد أن عدم تفعيل مؤسسات التنشئة الإجتماعية لأدوارها في التنشئة السياسية للمرأة يعد بدوره من أهم الأسباب لعدم إكتساب المرأة للمهارات السياسية اللازمة غير أننا سنتعرض بالتفصيل أكثر لضعف أدوار هذه المؤسسات في تحليل الجداول المتبقية

أما النسبة القليلة المتبقية من عضوات المجالس المنتخبة المحلية اللواتي تؤكدن أن العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة وإبداعها في العمل السياسي هو نقص مؤهلاتها العلمية فيمكن تفسير ذلك اعتماداً على أن المستوى التعليمي يلعب دور مهم في تعزيز ثقة الفرد بنفسه كما أن التعليم ينمي في الفرد مهارات التفكير و يهيئه إلى التعامل مع القضايا بنوع من التحليل المنطقي إستناداً إلى خبرات تعليمية سابقة عايشها عبر مختلف المؤسسات التعليمية التي مر بها كما تساهم الجامعة أيضاً في زيادة معارف الطلبة وتعزيز إتجاهاتهم من خلال تدريبهم على الديمقراطية و إستقلالية التفكير وهذا ما يدعم ميدانيا تصريحات بعض الأعضاء من خلال المقابلات الميدانية و المسجلة في الملحق رقم (02) حيث يؤكد البعض منهم ( أن العضوات ذوات المستويات التعليمية الأقل في الإجتماعات عادة ما يتجنبن النقاشات و يفضلن دائماً من يتوب عنهن سواء كان رجل أو امرأة ) وهو ما يعزز تصريحات المبحوثات حول فكرة ضعف المؤهلات العلمية للعضوة تجعلها تشعر بالعجز عن أداء أدوارها السياسية و تكون أكثر جموداً لمواجهة المشكلات السياسية و التصدي لها و غيابها عن مثل هذه الممارسات سيؤدي حتماً إلى إضعاف مهاراتها السياسية

وبمقارنة إجابات المبحوثات حسب إختلاف مؤهلاتهن العلمية فإنه يتضح عموماً أن هذه التصريحات ليس لها علاقة بالمؤهلات العلمية للعضوات فمعظم العضوات على إختلاف مستويات تعليمهن يصرحن أن العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة و إبداعها في المجال السياسي هي نقص مهاراتها السياسية وهو ما تؤكدته إحصائياً نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقاً من أن قيمة (K2) المحسوبة أقل من (K2) الجدولية (2.335 > 12.838)

وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضاً من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدر بـ 0,018

❖ مهارات المشاركة السياسية:

وهي قدرة التنشئة على تنمية المهارات لدى الفرد مثل الإتصال بالآخرين و التعاون معهم وتعلم فن الحوار السياسي أو التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين<sup>1</sup>

- ويمكن أن نستدل على مهارات المشاركة السياسية للأفراد من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ قدرة الفرد على التواصل و الذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة للوصول إلى الأهداف المنشودة و الذي يجب أن يقترن بالسلوك السياسي للفرد
- ✓ التعاون مع الأفراد و الجماعات في المواقف الإجتماعية المختلفة
- ✓ القدرة على التفاوض
- ✓ القدرة على التأثير في الآخرين و إقناعهم بأفكاره وأرائه
- ✓ القدرة على ممارسة فن الحوار السياسي وإملاكه لأدوات هذا الحوار على إعتبار أنه وسيلة من وسائل الإتصال الفعالة

<sup>1</sup> - سمير خطاب، المرجع السابق، ص 42

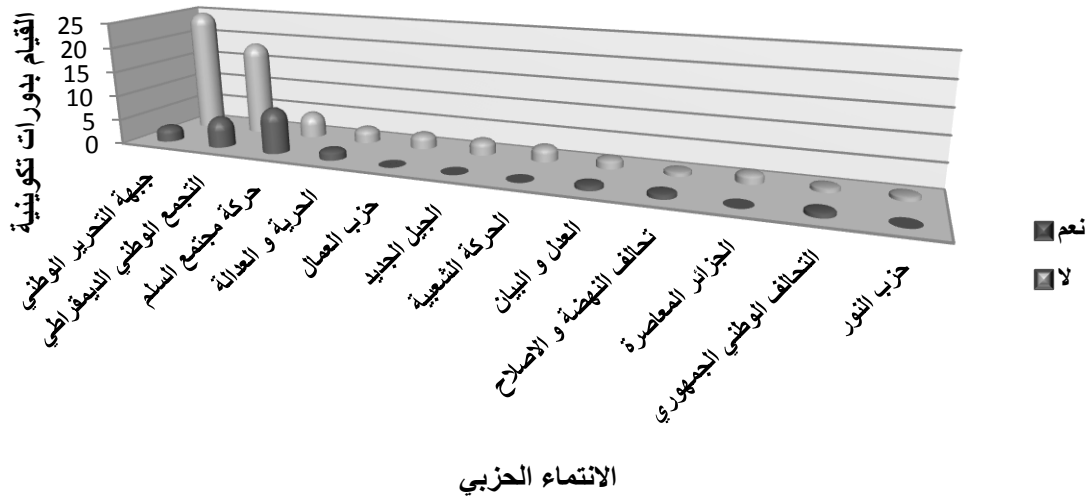
## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (51): يمثل إجابات المبحوثات حول قيامهن بدورات تكوينية حسب متغير

### الإنتماء الحزبي

المجموع		لا		نعم		القيام بدورات تكوينية الانتماء الحزبي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
30,8	28	27,5	25	3,3	3	جبهة التحرير الوطني
27,5	25	20,9	19	6,6	6	التجمع الوطني الديمقراطي
15,4	14	5,5	5	9,9	9	حركة مجتمع السلم
5,5	5	3,3	3	2,2	2	الحرية والعدالة
3,3	3	3,3	3	0,0	0	حزب العمال
3,3	3	3,3	3	0,0	0	الجيل الجديد
3,3	3	3,3	3	0,0	0	الحركة الشعبية
3,3	3	2,2	2	1,1	1	العدل والبيان
2,2	2	1,1	1	1,1	1	تحالف النهضة والإصلاح
2,2	2	2,2	2	0,0	0	الجزائر المعاصرة
2,2	2	1,1	1	1,1	1	التحالف الوطني الجمهوري
1,1	1	1,1	1	0,0	0	حزب النور
100,0	91	74,7	68	25,3	23	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.172		19.675		20,476		

الشكل 58 يمثل: اجابات المبحوثات حول قيام العضوات بدورات تكوينية حسب متغير الانتماء الحزبي





## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات يؤكدن من خلال تصريحاتهن أنهن لم يسبق وأن قمن بدورات تكوينية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **74,7%** في حين تصرح النسبة المتبقية و المقدرة بـ **25,3%** بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الإنتماء الحزبي للعضوة فإننا نجد أن:

- غالبية العضوات المنتميات إلى حزب جبهة التحرير الوطني يصرحن أنهن لم يسبق وأن قمن بدورات تكوينية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **27,5%** أما المبحوثات المصريحات بعكس ذلك فتصل نسبتهن إلى **3,3%**
- أما النسبة الغالبة أيضا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي فهي تصرح أنهن لم يسبق وأن قمن بتكوين و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **20,9%** أما المبحوثات المصريحات بعكس ذلك فتصل نسبتهن إلى **6,6%**
- أما النسبة الغالبة من عضوات حركة مجتمع السلم فهي تصرح بأنهن سبق وأن قمن بدورات تكوينية بنسبة **9,9%** أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ **5,5%** فهي تصرح بعكس ذلك
- أما النسبة الغالبة من عضوات حزب الحرية و العدالة يصرحن أنهن لم يسبق وأن قمن بدورات تكوينية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **3,3%** في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **2,2%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- في حين نجد أن النسبة الإجمالية من عضوات حزب العمال يصرحن بأنهن لم يقمن بدورات تكوينية بنسبة **3,3%**
- كما نجد أيضا أن كل من عضوات حزب الجيل الجديد و الحركة الشعبية يصرحن بنسبتهن الإجمالية و المقدرة بـ **3,3%** انهن لم يسبق وأن قاموا بدورات تكوينية
- أما حزب العدل و البيان فالنسبة الغالبة من عضواته و المقدرة بـ **2,2%** يصرحن أنهن لم يسبق وأن قاموا بدورات تكوينية في حين تصرح النسبة المتبقية و المقدرة بـ **1,1%** بعكس ذلك
- أما حزب تحالف النهضة و الإصلاح و كذلك حزب التحالف الوطني الجمهوري فإن نصف عضوات الحزبين يصرحن بنسبة **1,1%** انهن لم يسبق وأن قاموا بدورات تكوينية في حين يؤكد النصف الأخر من العضوات بنفس النسبة أي **1,1%** عكس ذلك

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

- أما النسبة الإجمالية من حزب الجزائر المعاصرة و المقطرة بـ 2,2% تصرح بأنهن لم يسبق وأن قاموا بدورات تكوينية
  - وأخيرا نجد أن العضوة الوحيدة المنتمية لحزب النور في المجالس المنتخبة المحلية تصرح بأنها لم يسبق وأن قامت بدورات تكوينية و ذلك بنسبة 1,1%
- تبين المعطيات الرقمية الواردة في هذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن من خلال تصريحاتهن انهن لم يسبق وأن قمن بدورات تكوينية وهذه النتائج تدل على ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية وعدم قيامها بأدوارها المنوطة بها و المتمثلة خاصة في التاطير السياسي لأعضائها وعضواتها و التكفل بتوفير التدريب المناسب للنساء كما تشير هذه النتائج بشكل واضح وجلي إلى غياب ثقافة العمل الحزبي لهذه التنظيمات وعدم إهتمامها بوضع برامج تكوينية خاصة ببناء القدرات السياسية للمرأة مما يدل على عدم وجود قناعة حقيقية بأهمية وضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الإصرار على جعل مشاركتها السياسية شكلية وشرفية ولا يجب أن تزيد عن الأدوار المحددة لها مسبقا هذا من جهة ومن جهة أخرى لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية و المقابلات التي قامت بها الباحثة مع بعض الأعضاء المنتمين إلى مختلف هذه الأحزاب عدم تأييدهم لضرورة تكوين المرأة إذ يرون أنها يمكنها أن تؤدي أدوارها السياسية بكل إحتراافية من خلال قدراتها الخاصة كذكائها وقوة شخصيتها وحماسها للعمل السياسي وما تتعلمه من الممارسة الجماعية و إحتكاكها بزملائها الأعضاء أثناء أدائهن لأدوارهم السياسية في المجالس المحلية المنتخبة و ستخلق هذه العلاقات التعاونية الإحساس بروح العمل الجماعي و الذي سيعود بنتائج إيجابية على العضوات و يساعد في رفع من مستوى أدائها السياسي وفي ذلك يقول أحد الأعضاء ( إن المشكلة الحقيقية لا تكمن فقط في قلة عدد هذه البرامج التكوينية بل الأمر يتعلق أكثر بنقص التاطير وعدم نهج هذه الأحزاب في برامج تكوينها على إستراتيجيات وأساليب علمية خاصة تضمن الكفاءة العالية في التكوين السياسي بل إن هذه التكوينات حتى وإن برمجت فهي غير مضبوطة ببرامج معينة مما يؤدي إلى فقدان الثقة بها وأنها حسب إعتقاد هذا العضو لا تزيد من التأهيل السياسي للأعضاء )

وهذه النتائج في مجملها تجعلنا نصل الى نقطة جوهرية مفادها أن الأحزاب السياسية المحلية لا تقوم بالدور المنشود بها كمدارس تقوم بتثقيف و تعليم الأعضاء و تكوينهم سياسيا على

الرغم أنها تشدد من خلال برامجها الحزبية دعم المرأة و مسانبتها إلا أن الواقع لا يعكس ذلك إذ تؤكد غالبية المبحوثات أن علاقتهن بهذه الأحزاب تعززت فقط أيام الانتخابات وأن ما يسطرونه من برامج هي مجرد شعارات وأن تجسدت هذه البرامج فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب فهي تحوي من برامج جامدة لا تحمل أي تغيير وأن هذه الأحزاب تتعامل مع النساء كرقم تكميلي يضاف إلى القائمة الانتخابية

وعليه يمكننا القول أن ضعف البرامج التكوينية لهذه الأحزاب وعدم مسانبتها ودعمها للمرأة أدى إلى إفتقاد العضوات إلى الخبرة الكافية لبناء المهارات السياسية اللازمة وهو ما يؤدي بدوره إلى صعوبة في الأداء السياسي، وهذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع نتائج دراسة كاهينة جريال حول التمكين السياسي للمرأة المغربية بين الخطاب و الممارسة ( الجزائر - تونس - المغرب ) في نقطة جوهرية مفادها أن طبيعة البنى السياسية المغربية تقتصر لشروط الديمقراطية الصحيحة و التي تؤثر بدورها إلى غياب إرادة سياسية حقيقية لتمكين المرأة سياسيا بل لا يتعدى النظر إلى المرأة كونها ديكورفي الحياة السياسية وهذا ما يفسر أكثر رغبة هذه الأحزاب في تدريب و تأطير العنصر النسوي

وما يمكن أن نستدل عليه أيضا من خلال مقارنة تصريحات العضوات وربطها بإنتماءتهن الحزبية أن الإتجاه الغالب للعضوات يؤكد على عدم قيامهن بدورات تكوينية على إختلاف إنتماءتهن الحزبية سواء كن ممثلات لأحزاب السلطة كحزب جبهة التحرير الوطني أو حزب التجمع الديمقراطي أو المعارضة كحزب العدالة و التنمية - حزب التحالف - النهضة و الإصلاح أو ممثلات للأحزاب الصغيرة كحزب النور - حزب العمال - الجزائر المعاصرة - العدل و البيان - الجيل الجديد غير أن ما يستدعي التفسير هو أن النسبة الغالبة من عضوات حركة مجتمع السلم تؤكد عكس تصريحات النسبة الغالبة من جميع الأحزاب الأخرى وهو ما يدل على وجود علاقة بين نوع الحزب الذي تنتمي له العضوة وقيامها بدورات تكوينية وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة (  $K^2$  ) المحسوبة أكبر من (  $K^2$  ) الجدولية (  $19,675 < 20,476$  ) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدرة بـ  $0,172$  ويمكن تفسير ذلك إعتقادا على المقابلات التي تمت في الزيارات

## الفصل الثامن: المهارات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

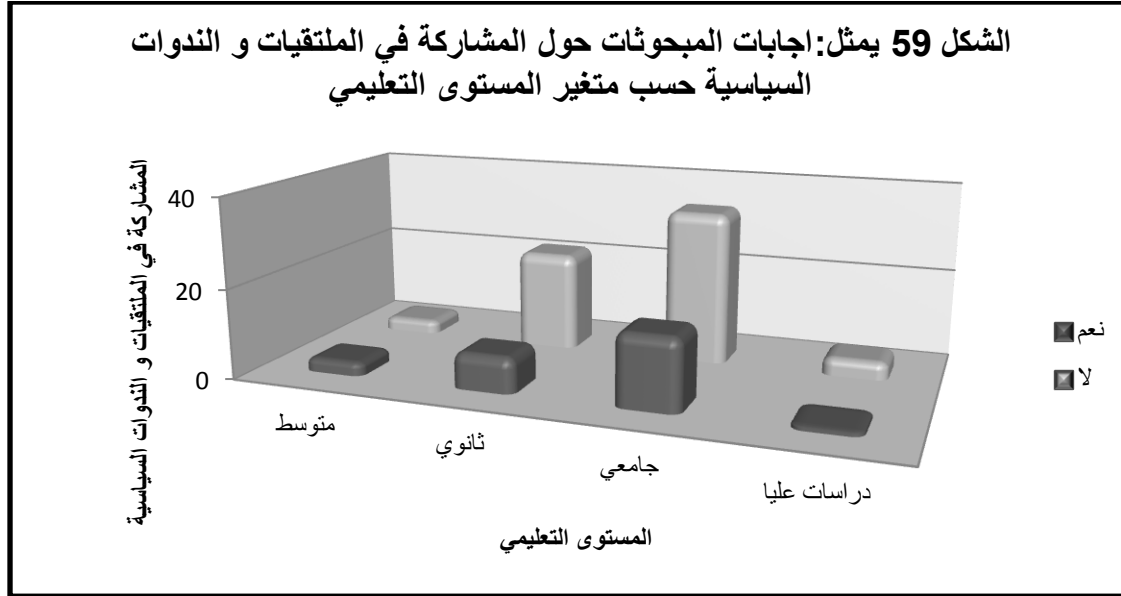
الميدانية وفي مقابلة أجريت مع إحدى العضوات المنتمية لحركة مجتمع السلم وهي رئيسة لجنة التنمية المحلية و التجهيز و الإستثمار و التشغيل في المجلس الشعبي الولائي وتؤكد أن هذا الحزب يحرص من خلال أهدافه الإستراتيجية في كل سداسي عقد ندوتين سياسيتين على الأقل في شهر جوان و سبتمبر بهدف تنفيذ مشروع الترقية السياسية للمرأة بهدف تحقيق المزيد من الوعي السياسي للمرأة وترقية أدائها السياسي وذلك بالتنسيق مع المنتخبات بخصوص دور المرأة في المجالس المنتخبة المحلية في شهر مارس وماي بهدف تطوير الأداء التنظيمي للعمل النسوي و التركيز على المهام و المشاريع الحاملة للرؤية وذلك من خلال تمكين المرأة من هياكل الحركة و المتابعة الميدانية

و الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن المرأة الوحيدة التي تشغل منصب رئيس لجنة في المجلس الشعبي الولائي من حركة مجتمع السلم وهذا ما يدعم طرحنا السابق حول رغبة هذا الحزب في السعي لتكوين العضوات لبناء مهاراتهم و تحسين أدائهن السياسي بغية الوصول بهن إلى المواقع القيادية

جدول رقم (52): يمثل إجابات المبحوثات حول المشاركة في الملتقيات والندوات السياسية

حسب متغير المستوى التعليمي

المجموع		لا		نعم		المشاركة في الملتقيات والندوات السياسية المستوى التعليمي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
6,6	6	3,3	3	3,3	3	متوسط
33,0	30	24,2	22	8,8	8	ثانوي
54,9	50	37,4	34	17,6	16	جامعي
5,5	5	4,4	4	1,1	1	دراسات عليا
100,0	91	69,2	63	30,8	28	المجموع
معامل الارتباط سيرمان		الجدولية		الاحسوبة		كاي مربع
0.033		7.815		1,586		



تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات يصرحن أنهن لم يشاركن في ملتقيات وندوات سياسية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 69,2 % في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 30,8 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك:

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث المستويات التعليمية للعضوات فإننا نجد أن:

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

النسبة الغالبة في المستويات التعليمية الجامعية تؤكد أنهن لم يسبق وأن شاركن في ملتقيات وندوات سياسية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **37,4%** في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **17,6%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما المستويات التعليمية الثانوية فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **24,2%** تصرحن أنهن لم يسبق وأن شاركن في ملتقيات و ندوات سياسية في حين تصرح النسبة المتبقية و المقدرة بـ **8,8%** بعكس ذلك

كما نجد أن نصف المبحوثات ذوات المستويات التعليمية المتوسطة تؤكدن أنهن لم يشاركن في ملتقيات وندوات سياسية بنسبة **3,3%** في حين يؤكد النصف الآخر (**3,3%**) منهن عكس هذه التصريحات

وأخيرا نجد أن فئة مستويات ما بعد التدرج النسبة الغالبة منها تؤكد أنها لم يسبق وأن شاركن في ملتقيات وندوات سياسية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **4,4%** في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **1,1%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

إضافة إلى الجدول السابق و الذي تبين من خلاله أن معظم تصريحات عضواته تؤكد أنهن لم يسبق وأن قمن بدورات تكوينية فقد تم وضع هذا الجدول أيضا للتعلم أكثر في هذه التصريحات و معرفة ما إذا كان هذا الحضور في الدورات التكوينية قد شمل أيضا غياب عضوات المجالس المنتخبة المحلية عن حضور الملتقيات و الندوات السياسية و قد تبين من خلال قراءته ان النسبة الغالبة من هذه التصريحات تؤكد أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لم يشاركن في ملتقيات وندوات سياسية وهو ما يؤكد لنا أيضا نقص التكوين السياسي للعضوة و ضعف مهاراتها السياسية في هذه المجالس لأن حضور الملتقيات و الندوات السياسية هو فرصة للعضوة لصناعة و تطوير ذاتها من خلال المشاركة في جميع المحاور التي يثيرها موضوع الملتقى وهو فرصة أيضا لطرح جميع الإنشغالات و الأفكار التي تواجهها العضوة من خلال المناقشات المستفيضة في الجلسات الرسمية أو في الورشات أين يتم عرض مختلف المداخلات فتكتسب بذلك العضوة أليات تعميق الحوار و التواصل وهذا مايزيد من ايجابية العضوة وفاعليتها السياسية لذا فإن المشاركة الفاعلة لعضوات المجالس المحلية المنتخبة في الملتقيات الوطنية و الدولية و الندوات تمكن العضوة من مناقشة مختلف

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

المواضيع العامة و السياسية و التي عادة ما تقدم بأساليب العرض الحديثة من طرف مختصين يتميزون بجودة الطرح و تبني مناهج حديثة وإستراتيجيات عمل ناجحة تتماشى مع متطلبات المرحلة وهذه المشاركة تمكن العضوة من التعارف و تبادل الخبرات فيزداد وعيها السياسي و تكتسب أفكار مستحدثة تدفعها للرقى بمستوى أدائها السياسي و المشاركة بكل فاعلية و إقتدار

وعلى العموم مايمكن أن نؤكد أنه مشاركة عضوات المجالس المنتخبة المحلية في الملتقيات و الندوات السياسية يساعدهن على نسج شبكة من العلاقات تؤدي إلى نقلة نوعية و إيجابية للعضوة كما أن إستمرارية المشاركة في مثل هذه الملتقيات و الندوات السياسية سيزيد من خبرات و تجارب العضوة مما ينتج عنه في النهاية تطوير في مسارها السياسي وبذلك تستطيع مواكبة المستجدات و التغييرات التي تحدث حولها وهذا ما يجعلها تحقق التميز في منصبها السياسي

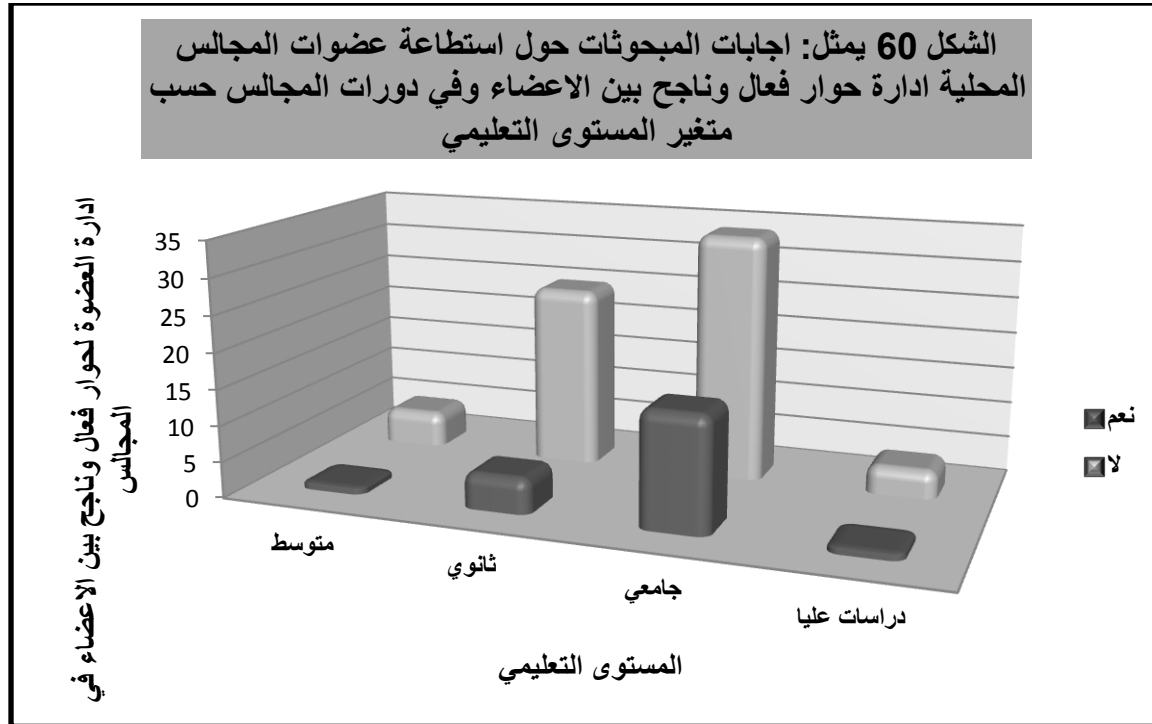
وبمقارنة تصريحات المبحوثات وربطها بمستوياتهن التعليمية يتبين لنا أن النسبة الغالبة في جميع المستويات التعليمية للعضوات تؤكد أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لم يشاركن في ملتقيات وندوات سياسية وهذا ما يجعلنا نؤكد أن المستوى التعليمي للعضوة ليس له علاقة بتصريحاتهن حول المشاركة في الملتقيات و الندوات السياسية وهذا ما تؤكد إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير الى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية ( $7,815 > 1,586$ ) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ  $0,033$

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (53) : يمثل إجابات المبحوثات حول إستطاعتهم لإدارة حوار فعال و ناجح

بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير المستوى التعليمي

المجموع		لا		نعم		إدارة العضوة لحوار فعال وناجح بين الأعضاء في المجالس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
6,6	6	5,5	5	1,1	1	متوسط
33,0	30	27,5	25	5,5	5	ثانوي
54,9	50	37,4	34	17,6	16	جامعي
5,5	5	4,4	4	1,1	1	دراسات عليا
100,0	91	74,7	68	25,3	23	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.136		12.838		2,683		



تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية المبحوثات و المقدره نسبتهم بـ 74,7 % يؤكدن أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين



## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

الأعضاء في الإجتماعات و دورات المجالس و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى **25,3%** من العضوات المصريحات بذلك

وإذا ما فصلنا أكثر هذه التصريحات من حيث المستويات التعليمية للعضوات فإننا نجد أن:

- غالبية المبحوثات الجامعيات يؤكدن أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في الإجتماعات و في دورات المجالس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **37,4%** و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **17,6%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- أما المبحوثات ذوات المستويات التعليمية الثانوية فالنسبة الغالبة منهن تؤكد أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في الإجتماعات و في دورات المجالس المحلية المنتخبة بنسبة تقدر بـ **27,5%** أما النسبة القليلة المتبقية و المقدرة بـ **5,5%** فهي تصرح بعكس ذلك

- كما نجد أن النسبة الغالبة من المبحوثات ذوات المستويات التعليمية المتوسطة و المقدرة بـ **5,5%** يصرحن أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء في الإجتماعات و دورات المجالس المحلية أما النسبة القليلة المتبقية و المقدرة بـ **1,1%** فيصرحن بعكس ذلك

- وفي الأخير نجد أيضا أن النسبة الغالبة من المبحوثات اللواتي لديهن مستويات دراسات عليا تؤكد بنسبة مقدرة بـ **4,4%** ان عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في الإجتماعات و في دورات المجالس في حين تصرح النسبة القليلة المتبقية منهن و المقدرة بـ **1,1%** بعكس ذلك

تؤكد القراءة الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن أن العضوات لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في الإجتماعات و في دورات المجالس ويمكن تفسير ذلك اعتمادا على حداثة تجربة المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية وهذه النتائج تفسرها أيضا طبيعة المرحلة الراهنة لهذه العهدة الإنتخابية التي تم فيها تطبيق نظام الكوتا و الذي تم اعتمادا على تخصيص حصص نسائية دون ضبطه بأي شروط تتعلق بمؤهلات و كفاءات العضوة كالمستوى التعليمي و الخبرة السياسية مما أدى إلى

وصول نساء إلى هذه المجالس لا تتوفر فيهن أدنى الشروط التي تتعلق بالمعرفة بقواعد التسيير داخل هذه المجالس لأن المرأة العاملة في المجال السياسي على غرار المجالات الأخرى يجب أن تتسم بسمات و خصائص معرفية و شخصية تساعدها على أداء أدوارها السياسية بل أن خصوصية المجال السياسي يتطلب أن تتحلى المرأة بصفات في شخصيتها وأن تمتلك كاريزما خاصة ليكون لها حضور فعال حتى تكسب ثقة الآخرين بها وإلا ستكون عرضة للإنقاد ودافع للسيطرة عليها وتهميشها وبدون هذه المؤهلات و الكفاءة و الخبرة السياسية فلن تنتسب العضوة بالمعايير و القيم وبالتالي فلن تمتلك ثقافة سياسية تؤهلها بجدارة لخوض معترك العمل السياسي ولن تكتسب سلوك سياسي يساعدها على التأثير في صناعة السياسة العامة داخل المجالس المنتخبة المحلية

كما تدل هذه النتائج في عمومها أيضا على أن هناك ضعفا و تقصيرا في قنوات و مؤسسات التكوين و التثقيف الرسمية و الغير رسمية خاصة الأحزاب السياسية التي لا تعي و لا تهتم بالصورة التي من المفترض أن يكون عليها مرشحها و تنظر إلى النساء العضوات كورقة انتخابية تتعامل معهن بشكل ظرفي كلما دعت الحاجة إلى ذلك فهي تختار نساء تتوفر فيهن شروط معينة حسب إختلاف كل حزب وهم في ذلك يعتقدون أن المرأة لا تحتاج إلى هذه الكفاءات و الخبرة السياسية لأنها بمثابة رقم تكميلي في هذه المجالس وحتى الأحزاب التي تخطط في برامجها على تكوين المرأة فهي لا تركز كثيرا على عامل التأهيل و التدريب للمرأة لأنها تتصور أن المؤهل العلمي أو المنصب الذي تحتله العضوة في وظيفتها الأصلية كافي لتمكينها من خوض العمل السياسي غير أن الفجوة الحقيقية بين هذا الإعتقاد وبين قدرة العضوة على الممارسة الفعلية للسياسة و القدرة على الإقناع و التأثير حيث تقدم العضوة على العمل السياسي وهي لا تمتلك ألياته وأدواته فتشعر بالعجز حول دورها السياسي و تفقد ثقتها بنفسها على التأثير السياسي و تفقد معه أيضا قدرتها على التحليل و الحوار الناجح وهذا ما يجعلها أكثر جمودا في الحوارات السياسية و تتجنب النقاشات في إجتماعات ودورات المجالس لإيجاد حلول لبعض المشكلات السياسية وبالتالي لن يكون لها رأيا سياسيا مستقلا و ستمثل لراي الجماعة أو من هم أكثر منها منصب وهذا ما يؤكد أنه أحد الأعضاء حيث يقول ( منذ بداية هذه العهدة وبعد مرور بالتقريب سنة لم نلاحظ و نسمع تدخل أي عضوة في الإجتماع أو إعتراضها على أمر معين ولا نراها إلا مؤيدة لراي الجماعة وهو يقول أن الأمر طبيعي

لأن الملاحظ أن المرأة في هذه المجالس لاتزال لا تملك خبرة سياسية تؤهلها لتبرير إعتراضها و القدرة على الخوض في نقاشات سياسية لا تستطيع إدارتها غير أن البعض منهن تحتك بالأعضاء و تستفسر عن الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بمتطلبات أفراد المجتمع المحلي و يكمل حديثه أن إحتكاك العضوة بالأعضاء جعلها تساهم في حل المشكلات و عزز من ثقتها في نفسها و سيجعلها قادرة مستقبلا على إدارة حوارات فعالة و ناجحة في الإجتماعات و فرض حضورها فالمسألة من وجهة نظري هي مسألة وقت (...)

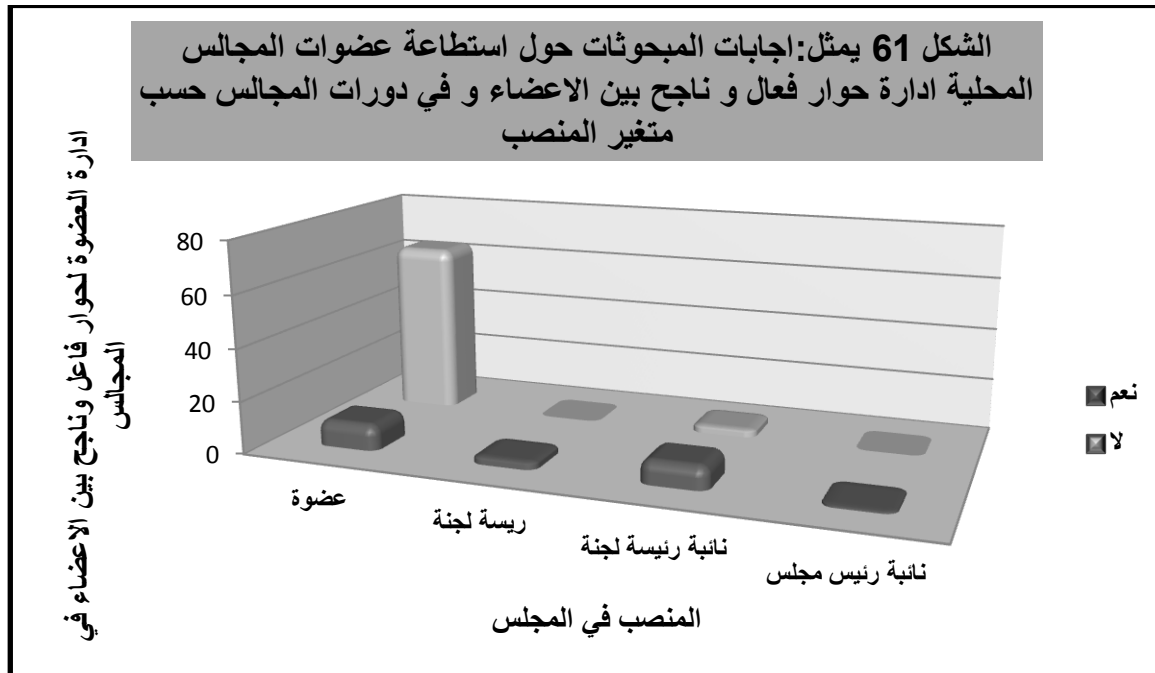
وما يمكن أن نلاحظه أيضا من خلال مقارنة إجابات المبحوثات حسب مستوايتهن التعليمية أن غالبية التصريحات في مختلف المستويات التعليمية تؤكد أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال و ناجح في الإجتماعات و دورات المجالس وهو ما يتفق في عمومته مع الإتجاه العام لتصريحات عضوات المجالس المنتخبة المحلية و عليه يمكن القول من خلال هذه المقارنة أن المستوى التعليمي للعضوات ليس له علاقة بتصريحاتهن حول إستطاعة عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال و ناجح في الإجتماعات و دورات المجالس وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تريبع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة (k2) الجدولية أصغر من (k2) المحسوبة (12,838 > 2,683) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,136

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (54): يمثل إجابات المبحوثات حول إستطاعتهم لإدارة حوار فعال و ناجح

بين الأعضاء وفي دورات المجالس حسب متغير حسب متغير المنصب

المجموع		لا		نعم		إدارة العضوة لحوار فعال وناجح بين الأعضاء في المجالس
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	71,4	65	11,0	10	عضوة
3,3	3	0,0	0	3,3	3	رئيسة لجنة
13,2	12	3,3	3	9,9	9	نانبة رئيس لجنة
1,1	1	0,0	0	1,1	1	نانبة رئيس مجلس
100,0	91	74,7	68	25,3	23	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.588		12.838		33,199		



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن غالبية المبحوثات و المقدره نسبتهم بـ 74,7 % تؤكد أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا تستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

وفي دورات المجالس و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 25,3% من العضوات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر هذه التصريحات من حيث منصب العضوة في المجلس فإننا نجد أن:

غالبية المبحوثات اللاتي يشغلن منصب عضوة في المجالس المنتخبة يرون أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 71,4% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 11% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما المبحوثات اللاتي يشغلن مناصب نائبات رؤساء لجان فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 9,9% ترى أن العضوة في المجالس المنتخبة المحلية تستطيع إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في إجتماعات ودورات المجالس و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 3,3% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

أما النسبة الإجمالية لرئيسات اللجان يصرحن أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية يستطعن إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء في الإجتماعات ودورات المجالس بنسبة 3,3%

وفي الأخير نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل منصب نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تؤكد ان العضوة تستطيع إدارة حوار فعال وناجح بين الأعضاء وفي دورات المجالس بنسبة 1,1%

إضافة إلى الجدول السابق و الذي أكدت النسبة الغالبة منه أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فعال وناجح في إجتماعات ودورات المجلس و الذي تم تفسيره عموماً بنقص الخبرة السياسية للعضوات وحادثة التجربة السياسية للمرأة من جهة ومن جهة أخرى عدم وضع ضوابط وشروط محددة في إختيار الأحزاب للمترشحات و سنحاول من خلال هذا الجدول أيضاً معرفة علاقة منصب العضوة بتصريحاتها عن إستطاعة عضوات المجالس المنتخبة المحلية إدارة حوار فعال وناجح في إجتماعات ودورات المجالس وقد تبين لنا من خلال مقارنة إجابات المبحوثات تبعاً لمناصبهن السياسية في المجالس أن أغلبية المبحوثات اللاتي يتقلدن مناصب المسؤولية في هذه المجالس سواء كانت ( رئيسات لجان - نائبات

رؤساء لجان أو نائبه رئيس المجلس الشعبي الولائي ) فإن النسبة الغالبة منهن تصرحن أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية يستطعن إدارة حوار فعال وناجح في إجتماعات ودورات المجالس ، وعليه يمكننا القول أن منصب العضوات له علاقة بتصريحاتهن حول إستطاعة عضوات المجالس المنتخبة المحلية إدارة حوار فعال وناجح في إجتماعات ودورات المجالس وهو ما يؤكد أن تجربتهن في مناصب المسؤولية في هذه المجالس ساهمت في إكتسابهن خبرة سياسية وهو ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع الموضحة في الجدول إنطلاقا من أن قيمة (k2) المحسوبة أكبر من (k2) الجدولية (12,838<33,199) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,588

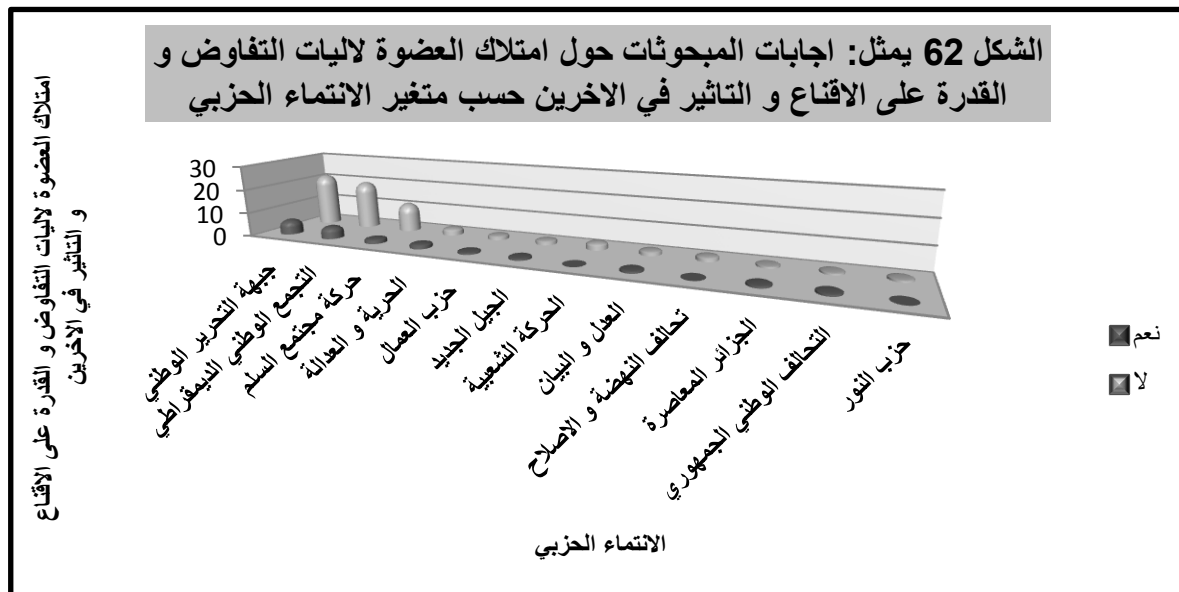
وهو دليل هام على أن المسؤولية السياسية تزيد من كفاءة العضوة وتعزز ثققتها بنفسها وبامكانياتها و التي تزيد حتما من نجاحها وقدرتها على حل المشكلات من خلال تمكنها من خلال تمكنها من طرح هذه القضايا في الإجتماعات و دورات المجالس وتقديم الحجج للخروج بالحلول اللازمة إذن وحسب هذه النتائج فكلما كانت العضوة في منصب مسؤولية أكثر كلما زادت فاعليتها السياسية لذا يجب علينا أن نختار مجموعة من النساء المميزات و القادرات على تولي مناصب المسؤولية حتى يكون حضور المرأة بقوة في هذه المجالس هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى يكون لدينا تمثيل نسوي يعتر به داخل المجالس المنتخبة المحلية ويكون لهن وزن على الساحة السياسية يحسب له حساب و الذي حتما سيعزز أكثر بزيادة خبرة العضوة وتدريبها حتى تمتلك قدرات قيادية و أليات إدارة الحوار الفعال و الناجح في المجالس المنتخبة المحلية

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم(55): يمثل إجابات المبحوثات حول إمتلاك العضوة لأليات التفاوض و القدرة

على الإقناع و التأثير في الآخرين حسب متغير الإنتماء الحزبي

المجموع		لا		نعم		امتلاك العضوة لأليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين الانتماء الحزبي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
30,8	28	24,2	22	6,6	6	جبهة التحرير الوطني
27,5	25	22,0	20	5,5	5	التجمع الوطني الديمقراطي
15,4	14	13,2	12	2,2	2	حركة مجتمع السلم
5,5	5	3,3	3	2,2	2	الحرية والعدالة
3,3	3	2,2	2	1,1	1	حزب العمال
3,3	3	2,2	2	1,1	1	الجيل الجديد
3,3	3	3,3	3	0,0	0	الحركة الشعبية
3,3	3	2,2	2	1,1	1	العدل والبيان
2,2	2	2,2	2	0,0	0	تحالف النهضة والإصلاح
2,2	2	1,1	1	1,1	1	الجزائر المعاصرة
2,2	2	1,1	1	1,1	1	التحالف الوطني الجمهوري
1,1	1	1,1	1	0,0	0	حزب النور
100,0	91	78,0	71	22,0	20	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.046		19.675		5,691		



## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية العضوات يؤكدن من خلال تصريحاتهن أن العضوة لا تمتلك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **78%** أما المبحوثات المصريحات بعكس ذلك فتصل نسبتهن إلى **22%**

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث الإنتماء الحزبي للعضوات فإننا نجد أن:

- غالبية العضوات المنتميات إلى حزب جبهة التحرير الوطني تصرحن أن العضوة لا تمتلك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبي و المقدرة بـ **24,2%** أما المبحوثات المصريحات بعكس ذلك فتصل نسبتهن إلى **6,6%**
- أما النسبة الغالبة أيضا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي فهي تصرحن أن العضوة لا تمتلك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ **22%** و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **5,5%** من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- كما نجد أيضا أن غالبية العضوات المنتميات إلى حركة مجتمع السلم تؤكدن من خلال تصريحاتهن أن العضوة لا تمتلك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ **13,2%** و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى **2,2%** من العضوات المصريحات بعكس ذلك
- أما العضوات المنتميات إلى حزب الحرية و العدالة فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ **3,3%** يؤكدن من خلال تصريحاتهن أن العضوة لا تمتلك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين في حين تؤكد النسبة الباقية و المقدرة بـ **2,2%** يصرحن بعكس ذلك
- كما نجد أن أيضا أن غالبية العضوات المنتميات إلى حزب العمال يصرحن بأن العضوة لا تمتلك أليات التفاوض و القدرة على إقناع الآخرين بنسبة **2,2%** في حين تصل نسبة العضوات المصريحات بعكس ذلك إلى **1,1%**



- أما عضوات حزب الجيل الجديد فالنسبة الغالبة منه و المقدرة بـ 2,2 % يؤكدن أن العضوة لا تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع أما نسبة العضوات المصريحات بعكس ذلك فتصل الى 1,1 %
  - في حين نجد أن النسبة الإجمالية و المقدرة بـ 3,3 % من العضوات المنتميات إلى الحركة الشعبية يؤكدن أن العضوة في المجالس المنتخبة المحلية لا تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين
  - أما العضوات المنتميات إلى حزب العدل و البيان فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 2,2 % يؤكدن أن العضوة تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين في حين تؤكد النسبة المتبقية منهن و المقدرة بـ 1,1 % عكس ذلك
  - أما النسبة الإجمالية للعضوات المنتميات إلى حزب تحالف النهضة و الإصلاح و المقدرة بـ 2,2 % يؤكدن أن العضوة لا تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين
  - أما حزب الجزائر المعاصرة فنصف عضواته يؤكدن أن العضوة تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين بنسبة 1,1 % في حين يؤكد النصف الآخر بنفس النسبة عكس هذه التصريحات أي بنسبة 1.1 %
  - كما أن نصف عضوات حزب التحالف الوطني الجمهوري يؤكدن بنسبة 1,1 % أن العضوة لا تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين في حين تؤكد النسبة المتبقية منهن و المقدرة بـ 1,1 % عكس ذلك
  - وأخيرا فإن النسبة الإجمالية لحزب النور و المقدرة بـ 1,1 % و الممثلة بعضوة واحدة تؤكد أن العضوة لا تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين
- تشير المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكدن من خلال تصريحاتهن أن العضوة لا تمتلك آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين ويمكن تفسير ذلك اعتمادا على الجدول رقم (51) و الذي يؤكد في عمومته على ضعف التكوين السياسي للعضوات بسبب عدم تفعيل الأحزاب السياسية لأدوارها و المتمثل خاصة في التآطير السياسي للعضوات وذلك عن طريق التكفل بتدريبهن لضمان رفع مستوى أدائهن السياسي كما يمكن أن نستدل على ضعف هذه الخبرة أيضا من خلال الزيارات

الميدانية التي قامت بها الباحثة مع عدد من عضوات المجالس المنتخبة المحلية و التي تؤكد في مجملها أيضا أن معظم عضوات هذه المجالس لم يسبق لهن الإنخراط في الجمعيات المحلية التي تساهم في إكساب العضوات مهارات مختلفة ( اجتماعية - إدارية - قيادية ) ترفع من وعيهم بالأحداث التي تجري حولهن كما تعمل هذه الجمعيات أيضا على تحفيزهن ليكن مبادرات ومقدمات على الممارسة الميدانية بكل جاهزية ونجاح قبل تولي مناصب المسؤولية لأن هذه الجمعيات وخاصة الناشطة منها تعتمد في تسطير برامجها على تنظيم الندوات و الدورات التدريبية و اللقاء مع صنّاع القرار المحلي و تدريبهم على إدارة شؤونهم المحلية و تحفيزهم على الإشتراك في الأنشطة التنموية فيزيد هذا في نشر الوعي بين أعضائها وهذا ما يجعلنا نقول أن هذه الجمعيات هي وسيلة لإكساب النساء تجربة وكفاءة تنمي مهاراتها القيادية و الإجتماعية و الإدارية و التي تمكن مستقبلا عدد منهن من الإنخراط في العمل السياسي و القدرة على مزاوله هذا العمل و التعامل مع متطلباته في مختلف المواقف تميزها بذلك قوة شخصيتها وقدرتها على الإقناع و التأثير في الآخرين وفي مطلق الأحوال فإن النقطة الرئيسية التي يجب التركيز عليها بعد عرض جميع هذه الملاحظات و الإستنتاجات التي تم رصدها ميدانيا أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يمتلكن مبادئ الخبرة السياسية الأولية بسبب عدم إنضمامهن للجمعيات و الأحزاب السياسية هذه الأحزاب التي لا تفكر في إستقطاب النساء إلا أيام الإنتخابات لإستخدامهن كورقة إنتخابية دون الحرص على كفاءة العضوة وإملاكها لأليات العمل السياسي وضمن عدم مبالاة هذه الأحزاب وإحجامها عن تنمية قدرات وإمكانيات المرأة السياسية حتى تتمكن من مجابهة كل القضايا المتعلقة بتفعيل أدائها السياسي و حرمانها من فرصة المشاركة في الدورات و البرامج التكوينية التي تفتح لها المجال للإتصال و التواصل الإجتماعي وتأسيس أليات إدارة الحوار الفعال عامة وممارسة فن الحوار السياسي خاصة و الذي يتطلب أدوات و تقنيات خاصة كالقدرة على التفاوض و التأثير في الآخرين و القدرة على إقناع الطرف الأخر

وبمقارنة تصريحات المبحوثات وربطها بالإنتماء الحزبي للعضوة تبين لنا أن النسبة الغالبة في جميع الأحزاب السياسية تؤكد من خلال تصريحاتها أن العضوة في المجالس المنتخبة المحلية لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين وهذا ما يجعلنا نؤكد أن الإنتماء الحزبي للعضوات ليس له علاقة بتصريحاتهن حول إمتلاك العضوة لأليات التفاوض

## الفصل الثامن: المهارات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

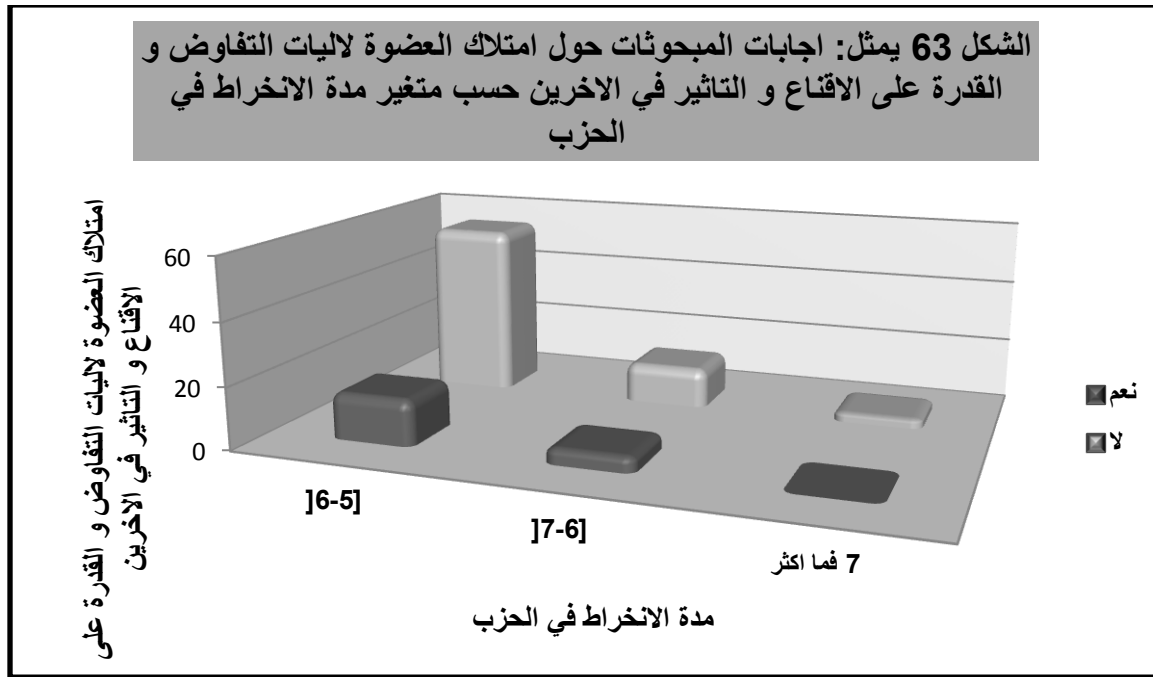
---

و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين وهذا ماتؤكدده إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير الى ذلك إنطلاقا من أن قيمة (k2) المحسوبة أقل من (k2) الجدولية (19,675 > 5,691) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,046

جدول رقم (56): يمثل إجابات المبحوثات حول إمتلاكهن لأليات التفاوض و القدرة على

الإقناع والتأثير في الآخرين حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب

المجموع		لا		نعم		امتلاك العضوة لأليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين مدة الإنخراط في الحزب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
76,9	70	60,4	55	16,5	15	[6-5]
19,8	18	14,3	13	5,5	5	[7-6]
3,3	3	3,3	3	0,0	0	7 فما أكثر
100,0	91	78,0	71	22,0	20	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.014		5.99		1,210		



تشير المعطيات الكمية لهذا الجدول إلى أن النسبة الغالبة من المبحوثات تصرحن أن العضوة لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 78,0% و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى نسبة 22% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث مدة إنخراط العضوة في الحزب فإننا نجد أن:

غالبية العضوات اللواتي لديهن خبرة في الحزب بين [5-6] سنوات تصرحن بنسبة عالية و المقدرة بـ 60,4% أن العضوة لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين في حين تؤكد النسبة القليلة المتبقية و المقدرة بـ 16,5% عكس ذلك

أما المبحوثات اللواتي لديهن خبرة بين [6-7] فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 14,3% تؤكدن أن العضوة لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين في حين تؤكد النسبة المتبقية و المقدرة بـ 5,5% عكس ذلك

وأخيرا نجد أن النسبة الإجمالية من المبحوثات اللاتي لديهن خبرة في الحزب من 7 سنوات فما أكثر تصرحن بنسبة 3,3% أن العضوة لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين

إضافة إلى الجدول السابق الذي تبين من خلاله أن معظم العضوات في المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن العضوة في هذه المجالس لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين كما تبين أيضا أن تصريحات المبحوثات ليس لها علاقة بإنتماءاتهن الحزبية فسنحاول أيضا من خلال هذا الجدول التعمق أكثر في دلالات هذه التصريحات ومعرفة طبيعة علاقتها بالخبرة الحزبية للعضوات في المجالس المنتخبة المحلية وبعد القراءة الإحصائية للمعطيات الرقمية لهذا الجدول تبين أن غالبية تصريحات العضوات في جميع الأحزاب تؤكد أن العضوة لا تملك أليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين وعليه يمكننا القول أن الخبرة الحزبية للعضوات ليس لها علاقة بتصريحاتهن حول إمتلاك العضوة لأليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة (k2) المحسوبة أقل من (k2) الجدولية (5,99 > 1,210) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,014 وهذه النتائج الدالة على عدم وجود علاقة بين تصريحات العضوات وخبراتهم الحزبية يمكن تفسيرها إستنادا إلى ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية في تكوين العضوات وعدم التكفل بإعداد العضوة لتقلد المناصب السياسية بالدليل أن اللاتي يملكن خبرة سياسية أكثر من نظيراتهن لم تصرحن الفئة الغالبة منهن بعكس الإتجاه العام لتصريحات المبحوثات و الذي يؤكد

في عمومه على عدم إمتلاك العضوة لأليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين وهو مؤشر ودليل هام أن الخبرة الحزبية لهذه الفئة من العضوات ليس له دلالة وقيمة على تكوينها السياسي و تفعيلها لأدوارها السياسية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل من جهة على نقص البرامج التكوينية لهذه الأحزاب ، ومن جهة أخرى فهو دليل على أن هذه التكوينات حتى وإن وجدت فهي لا تتبنى نهج أساليب عمل وبرامج تجعل منها مدارس سياسية تضمن الكفاءة العالية للعضوات بل تؤكد بعض العضوات التي سبق لها وأن قامت بدورات تكوينية ( إن مضمون هذه البرامج قد يبدو أنه متنوع في الوهلة الأولى من خلال تعدد المحاور ولكن عادة ما يكون فحوى هذه البرامج ضعيف و عشوائي ولا يتماشى مع الأهداف المسطرة له و المتمثلة أساسا في تدريب العضوات على العمل السياسي و تنمية مهاراتهن القيادية فينتج عن ذلك ازمة ثقة بين الاعضاء و الدورات التكوينية ) وهذه التصريحات هي وقائع ملفتة للنظر تجعلنا ندرك أن الأحزاب السياسية المحلية عاجزة عن أداء أدوارها وهي دون مستوى طموحات و تطلعات التنمية السياسية ، وعموما ما يمكن أن نؤكد بعد هذه الدراسة الميدانية أن هذه الأحزاب بكل ما تحمله من شعارات بألية وبرامج متجمدة فهي لا تنظر إلى النساء إلا كأداة لتحقيق أهداف الحزب

### ❖ أبعاد التنشئة السياسية للمرأة :

تهدف التنشئة السياسية عبر مؤسساتها المختلفة لتنمية جوانب محددة في الفرد بغية تحقيق أبعاد معينة وفيما يلي تحديد لهذه الأبعاد<sup>1</sup>:

#### 1. البعد المعرفي ( التنشئة الإدراكية): وهي عملية يتم بمقتضاها نقل المعلومات و المعارف

السياسية التي تساهم في تشكيل الوعي السياسي للفرد حول ما يحدث في النظام السياسي وعلى صعيد الساحة السياسية بشكل عام كعرفة أسماء شاغلي المناصب السياسية و المؤسسات السياسية المتواجدة في الدولة بما في ذلك البرلمان و الأحزاب و تتبع التشريعات و القوانين الصادرة و مسايرة كل الأخبار و القضايا السياسية على إختلاف أنواعها المحلية منها و القومية و الدولية وهذا ما يؤدي بالطبع إلى توسيع الثقافة السياسية للفرد نتيجة إثراء رصيده المعرفي بالأحداث السياسية وهو ما يترتب عنه بالطبع تنمية مهارات التفكير السياسي لديه وتمكينه من تشخيص وتحليل الظواهر السياسية وإقتراح الحلول الممكنة لها وذلك من خلال ممارسة حقها في المعارضة و التأييد

#### 2. البعد الوجداني: تساهم التربية من خلال وسائلها و أدواتها المختلفة على إكتساب الأفراد قيم

معينة تكون عادة مقصودة ونابعة من قيم المجتمع كتعلم القيم الدينية التي تحث على التعاون و الصدق و العفة إضافة إلى ماتسعى التربية السياسية تحقيقه على المستوى الوجداني للفرد كتنمية الإحساس بالمواطنة و الشعور بالولاء نحو الوطن و الحرص على ممارسة الحقوق السياسية و من أمثلة القيم السياسية التي يتم ترسيخها لأبنائنا ذكورا و إناثا هي: الإلتناء - الحرية - العدالة - الإقدام و التعاون و النظام و الأمن و الديمقراطية و تحمل المسؤولية و إحترام الملكيات و المساواة

#### 3. البعد المهاري: لعنا لا نبالغ إذا ما قلنا أن البعد المهاري الذي تكتسبه و تغرسه عملية

التنشئة السياسية للفرد هو الجانب التطبيقي لوظائف التنشئة السياسية حيث يكتسب الفرد من خلال عملية التنشئة السياسية و عبر مؤسساتها المختلفة بدءا من الأسرة و التي يكتسب فيها الطفل القيم و الإتجاهات السياسية للأباء و يتشبع بأرائهم و مروراً بالمدرسة و التي يتلقى فيها مختلف المعارف السياسية و يكتسب قيم الولاء و الإلتناء و حب الوطن إضافة إلى وسائل الإعلام و التي قد يكون لها الدور المؤثر الإيجابي في غرس القيم و المعايير الإجتماعية

<sup>1</sup> - انوار محمد مرسي: المرجع السابق ، ص 104-105 ، بتصرف

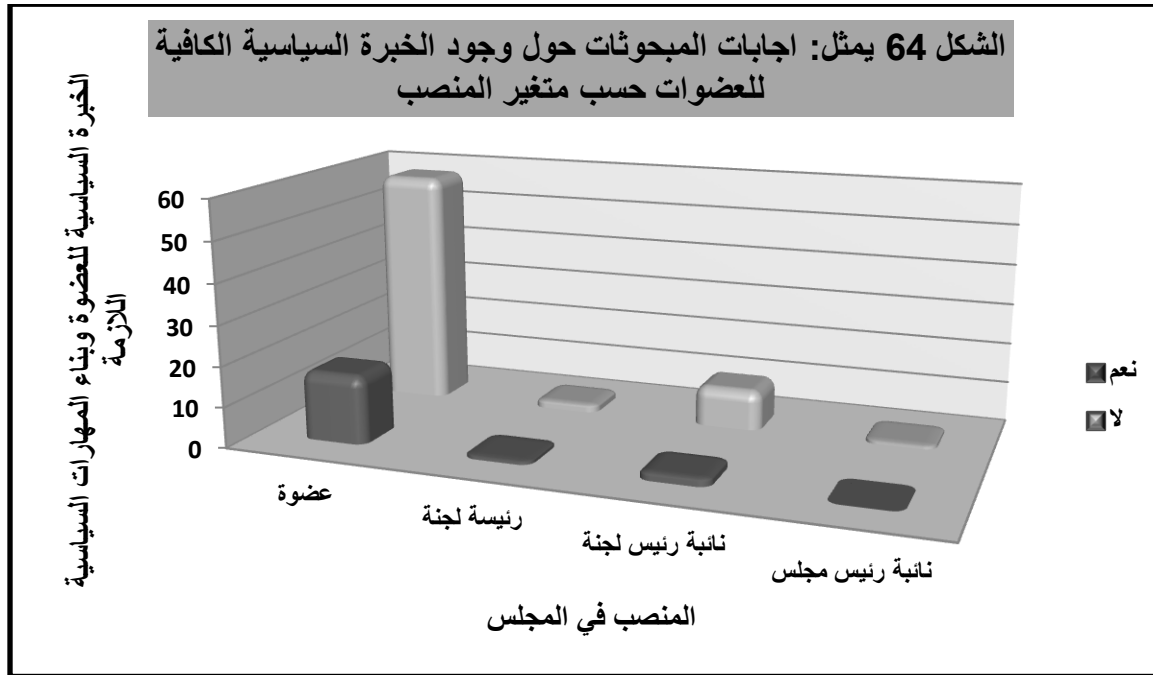
المتفق عليها و توسيع القيم الفردية الضيقة الى قيم جماعية متحررة وصولا إلى الأحزاب السياسية و التي تعمل كسمسار أفكار وتزيد من ثقافة الفرد السياسية و تكسبه سلوكا سياسيا بارزا بهذا سيتم حتما اكتساب الفرد لمهارات عديدة تختلف درجتها وفاعليتها حسب قدرة أو هامشية هذه المؤسسات على التأثير في الفرد ومدى تمكنها من تكوينه إجتماعيا وسياسيا وهنا يتجلى دور التنشئة السياسية وتتباين مؤسساتها في التأثير على اكساب الفرد لمختلف المهارات الإجتماعية و السياسية.....



جدول رقم (57): يمثل إجابات المبحوثات حول كفاية الخبرة السياسية الكافية للعضوات

حسب متغير المنصب

المجموع		لا		نعم		الخبرة السياسية للعضوات و بناء المهارات السياسية اللازمة المنصب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
82,4	75	63,7	58	18,7	17	عضوة
3,3	3	2,2	2	1,1	1	رئيسة لجنة
13,2	12	11,0	10	2,2	2	نائبة رئيس لجنة
1,1	1	1,1	1	0,0	0	نائبة رئيس مجلس
100,0	91	78,0	71	22,0	20	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.043		12.838		0,725		



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن غالبية المبحوثات يؤكدن من خلال تصريحاتهن أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة بنسبة 78% في حين تؤكد النسبة المتبقية و المقدرة بـ 22% عكس هذه التصريحات

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث منصب العضوة في المجلس فإننا نجد أن:

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

- غالبية المبحوثات اللواتي يحتلن مناصب عضوات في المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بأن الخبرة السياسية للعضوات في هذه المجالس غير كافية بنسبة 63,7% في حين تصرح النسبة القليلة المتبقية منهن و المقدرة بـ 18,7% بعكس هذه التصريحات
- أما المبحوثات اللواتي يشغلن منصب نائبات رؤساء لجان فإن النسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 11% يؤكدن أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة في حين تؤكد النسبة القليلة المتبقية منهن المقدرة بـ 2,2% عكس هذه التصريحات
- أما رئيسات اللجان في المجالس المنتخبة المحلية فالنسبة الغالبة منهن و المقدرة بـ 2,2% يؤكدن أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة في حين تؤكد النسبة المتبقية منهن و المقدرة بـ 1,1% عكس هذه التصريحات
- وأخيرا فإننا نجد أن العضوة الوحيدة التي تشغل نائبة رئيس المجلس الشعبي الولائي تصرح أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة بنسبة 1,1%
- إن ماسبق قراءته من معطيات رقمية يؤكد بوضوح أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يصرحن بأن الخبرة السياسية التي تمتلكها العضوات في هذه المجالس غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة و يمكننا أيضا أن نستدل على ذلك من خلال الجدول رقم (12) و الذي يمثل توزيع مفردات العينة حسب متغير مدة الإنخراط في الحزب و الذي تبين من خلاله قصر المدة الزمنية للانتماءات الحزبية للعضوات وهي مدة لا تساعدن على إكتساب الخبرة السياسية الكافية
- وهذه النتائج تشير في مجملها إلى ضعف و هشاشة هذه الأحزاب في القيام بأدوارها وعلى رأسها التأطير السياسي للعضوة وعدم توفير التدريب المناسب لها لإتاحة الفرصة الكافية لبناء مهاراتها السياسية اللازمة و التي ستزيد حتما من قدرتها على رفع مستوى أدائها السياسي لأن العمل السياسي يتطلب مواصفات خاصة للأشخاص الراغبين في ممارسة هذا النشاط وأدائه بكل فاعلية و إحترافية و تؤكد إحدى العضوات التي سبق لها و أن تكونت بقولها ( إن البرامج التكوينية غير مجدية ولا تحقق الأهداف المرغوبة للعضوة و المتمثلة خاصة في رفع

كفاءتها وهذا ما يجعلنا في الغالب نفقد الثقة في هذه الدورات التكوينية و أصبحنا ننظر إليها على أنها تضيع للوقت و المال ) وفي هذا التصريح تأكيد على ان هذه البرامج التكوينية غير قادرة للدفع بالمرأة الى تطوير ثقافتها السياسية وزيادة وعيها السياسي و وكذا زيادة قدراتها رفع كفاءتها السياسية

إذن وإعتامادا على ماسبق عرضه يمكننا القول أن نقص الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية تتحمل الأحزاب السياسية قسطا كبيرا من مسؤولية هذا الضعف لعدم تركيز إهتمامه على تكوين المرأة و تدريبها غير أن المسؤولية لا تقع على عاتق هذه الأحزاب لوحدها بل هي نتيجة تضافر عدة عوامل أو بالأحرى يمكن القول أن نقص الخبرة السياسية للمرأة بشكل عام و عضوات المجالس المنتخبة بشكل خاص تشترك فيه جميع مؤسسات التنشئة السياسية بدءا من الأسرة التي تقوم بدور أولي وأساسي في تكوين وبناء إدراك الفرد الأساسي وإثارة وعيه تجاه القضايا السياسية من خلال الحوارات و النقاشات داخل الأسرة حول المواضيع السياسية فيتأثر بذلك الأبناء بإتجاهات الأباء و إنتماءاتهم السياسية وهذا مايولد لدى الفتاة منذ الصغر وعيا سياسيا بما يدور حولها وهذه الخبرات المكتسبة ستؤثر على تشكيل ثقافة الفتاة السياسية كما أن دور المدرسة لا يقل أهمية عن دور الأسرة على إعتبار أنها مؤسسة تنشئة سياسية يقع على عاتقها مسؤولية التربية السياسية للتلاميذ من خلال زيادة معارفهم و تعزيز إتجاهاتهم السياسية وتدريبهم على المشاركة و الديمقراطية و الإستقلال في التفكير وهذا فضلا عن دور الإعلام كمؤسسة تنشئة سياسية في زيادة توعية المرأة سياسيا و تقوية ثقة المرأة في إمكانياتها إذن وبالتأكيد أن تضافر جهود جميع هذه المؤسسات ستقضي حتما على الأمية السياسية للمرأة و جعلها في التعامل مع القضايا السياسية هذا الجهل الذي سيجعلها عرضة للخداع السياسي كما ان تفعيل أدوار مؤسسات التنشئة السياسية السابقة الذكر سيزيد حتما من توسيع ثقافة المرأة السياسية مستقبلا وإمتلاكها للمهارات التي تمكنها من ممارسة العمل السياسي بكل فاعلية

وبمقارنة إجابات المبحوثات وربطها بمنصب العضوات في المجالس المنتخبة المحلية يتبين لنا مرة أخرى أن النسبة الغالبة في كل منصب هي نسبة المبحوثات المصريحات بأن الخبرة السياسية للعضوات في هذه المجالس غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة وهو ماتؤكدده أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير الى ذلك إنطلاقا من ان قيمة (k2) المحسوبة أقل

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

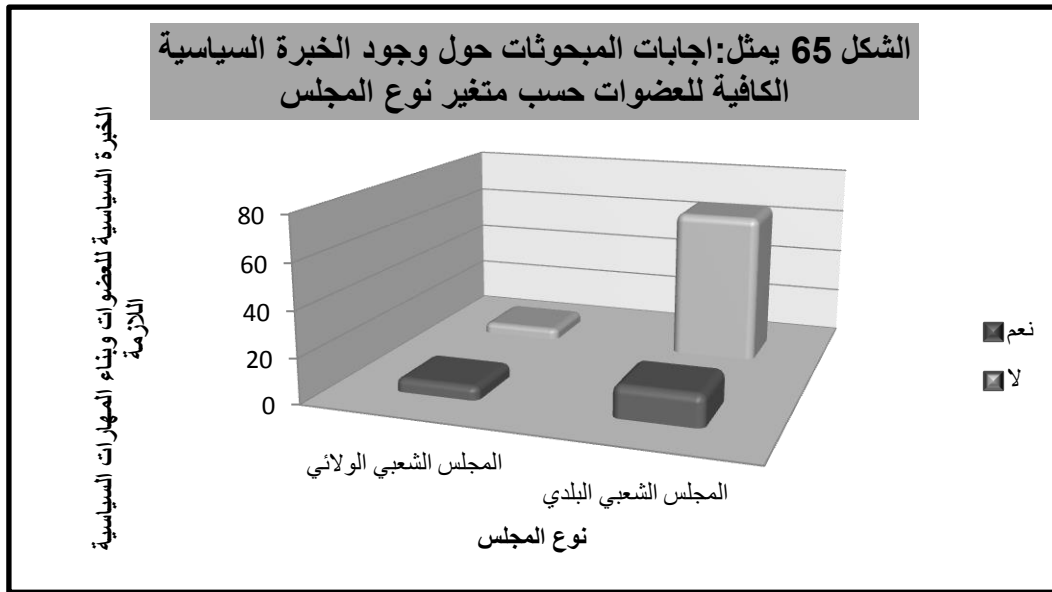
---

من (k2) الجدولية (12,838>0,725) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,043**

جدول رقم (58): يمثل إجابات المبحوثات حول وجود الخبرة السياسية الكافية للعضوات

حسب متغير نوع المجلس

المجموع		لا		نعم		الخبرة السياسية للعضوات و بناء المهارات السياسية اللازمة
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
12,1	11	5,5	5	6,6	6	المجلس الشعبي الولائي
87,9	80	72,5	66	15,4	14	المجلس الشعبي البلدي
100,0	91	78,0	71	22,0	20	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.292		3.841		7,739		



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن غالبية المبحوثات يصرحن أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 78 % و تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 22 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- وإذا ما فصلنا أكثر من حيث نوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة فإننا نجد أن:

- النسبة الغالبة من عضوات المجالس الشعبية البلدية و المقدرة بـ 72,5 % يصرحن بأن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة في حين تصل نسبة المبحوثات المصريحات بعكس ذلك الى 15,4%
- أما عضوات المجلس الشعبي الولائي يصرحن بأن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة بنسبة 6,6 % في حين تصرحن النسبة المتبقية و المقدرة بـ 5,5 % عكس ذلك
- إضافة إلى الجدول السابق الذي اكدت فيه معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية من خلال تصريحاتهن أن الخبرة السياسية للعضوات غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة كما تبين أيضاً أن منصب العضوات داخل المجالس المنتخبة المحلية ليس له علاقة بتصريحاتهن فقد حاولنا أيضاً من خلال هذا الجدول التعمق أكثر في دلالات هاته التصريحات و ربطها بنوع المجلس الذي تنتمي إليه العضوة و قد تبين لنا بعد قراءة المعطيات الرقمية للجدول أن النسبة الغالبة في تصريحات عضوات المجلس الشعبي الولائي تتجه نحو التأكيد على أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة بينما نجد غالبية العضوات في المجالس الشعبية البلدية يصرحن بعكس ذلك و يؤكدن أن خبرة عضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة وهو ما يدل على وجود علاقة بين نوع المجلس الذي تنتمي له العضوة ( مجلس شعبي ولائي أو مجلس شعبي بلدي ) و بين تصريحات العضوة حول الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة وهذا ما تؤكدته احصائياً نتائج كاي تريبع التي تشير إلى ذلك إنطلاقاً من أن قيمة (k2) المحسوبة أكبر من (k2) الجدولية (3,841 < 7,739) وهو ما يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضاً من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0.292 ويمكن تفسير ذلك اعتماداً على ماتم رصده من خلال الزيارات الميدانية و المقابلات التي قامت بها الباحثة مع عضوات المجلس الشعبي الولائي حيث تبين أن معظمهن ينتمين إلى الأحزاب السياسية الغالبة على الساحة السياسية كحزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الديمقراطي وحركة مجتمع السلم هذا فضلاً على أن معظم عضوات المجلس الولائي إطارات سامية في الدولة و يحتلن مناصب وظيفية مهمة حيث نجد من بينهن 3 طبيبات و 3

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

محاميات ومديرة مدرسة ومديرة مصلحة الأرشفة بالولاية ومهندسة تشغل منصب رئيس دائرة وتبقى العضوة الوحيدة التي لا تملك وظيفة حكومية وهي صاحبة جمعية ناشطة على مستوى المجتمع المحلي وهذه الجمعية تمارس نشاطات اجتماعية و ثقافية مختلفة

وعليه يمكننا تفسير تصريحات عضوات المجلس الشعبي الولائي بأن الخبرة السياسية للعضوات كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة إعتقادا على المناصب الهامة التي يعملن بها و الخبرة المهنية في هذه المناصب هذا إضافة إلى عضويتهم في الأحزاب السياسية العريقة و الأكثر نشاطا على مستوى الساحة السياسية وعليه وفي ظل جميع المزايا السابقة التي تتمتع بها عضوات المجلس الشعبي الولائي و التي زادت من كسبهن للمهارات القيادية و الإدارية و الإجتماعية وهذه المهارات بدورها ساهمت في بناء و تنمية مهارتهن السياسية وخاصة أن هذه التصريحات أيضا جاءت في شهر سبتمبر أي مع إقتراب نهاية العهدة الإنتخابية للعضوات وهي أيضا مدة كافية ساعدت العضوات في بناء و تكوين خبرة سياسية كافية ساهمت في بناء مهارتهن السياسية

❖ أبعاد السلوك السياسي للمرأة:

ويتجلى مستوى السلوك السياسي للمرأة من خلال تبني الأبعاد التالية<sup>1</sup>:

- ✓ المشاركة في التصويت في جميع الإنتخابات الوطنية
- ✓ ترشح المرأة للإنتخابات لزيادة تمثيلها و مشاركتها السياسية
- ✓ الإنضمام الى الهيئات و الحركات السياسية العامة ومجالس النقابات العمالية و المهنية و منظمات المجتمع المدني و التي تعمل على تأهيل المرأة و تدفعها للوصول الى مجالس صنع القرار
- ✓ زيادة أفاق و تطلعات المرأة و تفعيل أدوارها السياسية حتى تفوز وتصل إلى المناصب القيادية في الدولة
- ✓ قدرة المرأة على المشاركة في صياغة التشريعات و القوانين المنظمة للحياة الإجتماعية ومراقبة الأداء الحكومي من خلال وصولها إلى المؤسسات التشريعية

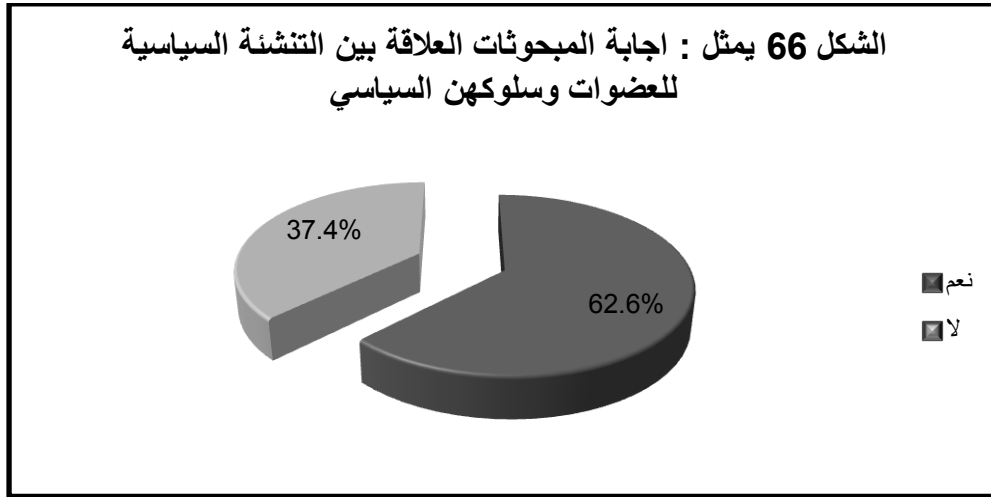
<sup>1</sup> - ناير بن رقية فتيحة: من فعاليات المجتمع المدني ، اشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل التحول الديمقراطي ، الملتقى الوطني الثالث ، مخبر البحوث و الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، بن عكنون، الجزائر ، 2011 ، ص-ص 328-329 ، بتصرف



جدول رقم (59): يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين التنشئة السياسية للعضوات

وسلوكن السياسي

النسبة	التكرارات	العلاقة بين التنشئة السياسية للعضوة والسلوك السياسي
62,6	57	نعم
37,4	34	لا
100,0	91	المجموع



تشير البيانات الرقمية لهذا الجدول أن الاتجاهات العامة للمبحوثات تؤكد أن هناك علاقة بين التنشئة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية و سلوكهن السياسي و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 62,6 % و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 37,4 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

- تؤكد القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن بوجود علاقة بين التنشئة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية و سلوكهن السياسي و يمكن تفسير ذلك اعتماداً على أن الوظيفة الأساسية للتنشئة السياسية عبر مؤسساتها المختلفة هي تعميق روح الإقدام و المبادرة و العمل الجماعي و تنمية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة

السياسية حيث يتدرب الفرد منذ طفولته و عبر مؤسسة التنشئة الإجتماعية الاولى و المتمثلة في الأسرة على التشبع بقيم و إتجاهات معينة تكون مقصودة أو غير مقصودة لأن تكوين شخصية الطفل تتأثر كثيرا بعلاقته مع والديه وعلى هذا الاساس فان الخبرات السياسية للابناء تتأثر بإتجاهات و معتقدات الوالدين و قناعاتهم السياسية و يزداد هذا التأثير بالحوارات و المناقشات السياسية و التي تساهم في تشكيل رؤية الطفل السياسية بنفس إتجاهات الأباء فيقلد الأبناء الوالدين في مواقفهم السياسية وحتى في إنتماءاتهم الحزبية وهذا ما يعزز وعي الطفل السياسي منذ الصغر ويزيد معه إدراكه للأحداث السياسية التي تدور حوله فيكتسب بذلك السلوك السياسي الذي يعكس شخصيته وإتجاهاته السياسية كما تعمل المدرسة أيضا على إعتبار أنها مؤسسة تنشئة سياسية على تنمية القيم السياسية للطفل كالمشاركة و الديمقراطية وهذا ما يكسبه بدوره سلوك سياسي يتماشى مع ما تم تعلمه داخل المدرسة و الذي يتوقف على المناخ المدرسي القائم و مدى تشجيعه للديمقراطية و المشاركة أما في ظل المناخ المدرسي المهيمن و المتسلط فإن الطفل لا يكتسب السلوكات السياسية الفاعلة ، و الجدير بالذكر هنا أن أنظمتنا التربوية العربية هي صورة مصغرة للنظام الإجتماعي القائم بجل ما يحمله من مورثات ثقافية وعادات وتقاليد جامدة تعزز التمييز الجنسي في المدرسة كإسناد مهام معينة للتلميذ الذكر وإقتصارها على الذكور فهم بهذه الممارسات وهذا التحيز يقتلون روح المسؤولية في البنت ولا يشجعونها مستقبلا على التطلع و الإقدام لتولي مناصب قيادية

- وعليه يمكننا القول أن كل ما تعلمته الفتاة ومامت به من خبرات عبر مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة تؤثر بدرجة كبيرة على ثقافتها السياسية و التي تؤثر بدورها على تحديد سلوكها السياسي و توجيهه و يستمر تأثير هذه المؤسسات على الأفراد وقتا طويلا فإضافة إلى الأسرة و المؤسسات التعليمية فإن الأحزاب بدورها وعلى إعتبار أن مؤسسات التنشئة السياسية تلعب دورا هاما في تشكيل السلوك السياسي للأفراد من خلال تثقيفهم سياسيا و الدفع بهم قدما للدفاع عن سياسات وبرامج الحزب الخاصة إضافة إلى وظيفة هذه الأحزاب في تدريب وتكوين أعضائها

- ومما تم عرضه عن علاقة مؤسسات التنشئة السياسية بالسلوك السياسي للأفراد يمكننا القول أن السلوك السياسي للأفراد يتحدد بمدى تفعيل هذه المؤسسات لأدوارها لأن التنشئة السياسية

## الفصل الثامن: المهارات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

---

الفعالة تكسب الأفراد المعارف و الإتجاهات السياسية التي تساعد في تحديد سلوكه السياسي و تظل تمارس تأثيرها على سلوك العضوة السياسي في المجالس المنتخبة المحلية

❖ دور الحزب في التربية السياسية للفرد:

- تقوم الأحزاب السياسية بدور تربوي سياسي و ذلك عن طريق<sup>1</sup>:

- التثقيف السياسي:

تعتبر الأحزاب مؤسسات تعليمية ، ثقافية ، إقتصادية تهدف لإيقاض وعي الفرد السياسي و تعبئته خلف آراء سياسية لتحقيق أهداف وبرامج معينة مخطط لها وهنا يكمن دور الحزب كأداة تعمل على إكساب الأفراد أفكار و مبادئ تتماشى و الأهداف العامة المسطرة للحزب وتعمل على إرساء هذه السياسة عن طريق الإتماعات و الدورات و التكوينات و الحفلات و تثقيف أعضائها

- إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية المنظمة :

فالحزب كما يراه هنتجون هو الوسيلة المؤسسية الرئيسية لتنظيم إتساع المشاركة السياسية فهي تنمي في الفرد الرغبة في ممارسة العمل السياسي لإتساع مشاركته في الحياة العامة ، كما يعتبر الحزب مجالا لإعداد الفرد و تدريبه على إتخاذ القرار و تدبير الأمور بما يكفل القدرة على إمتلاكه حق التأييد و المعارضة

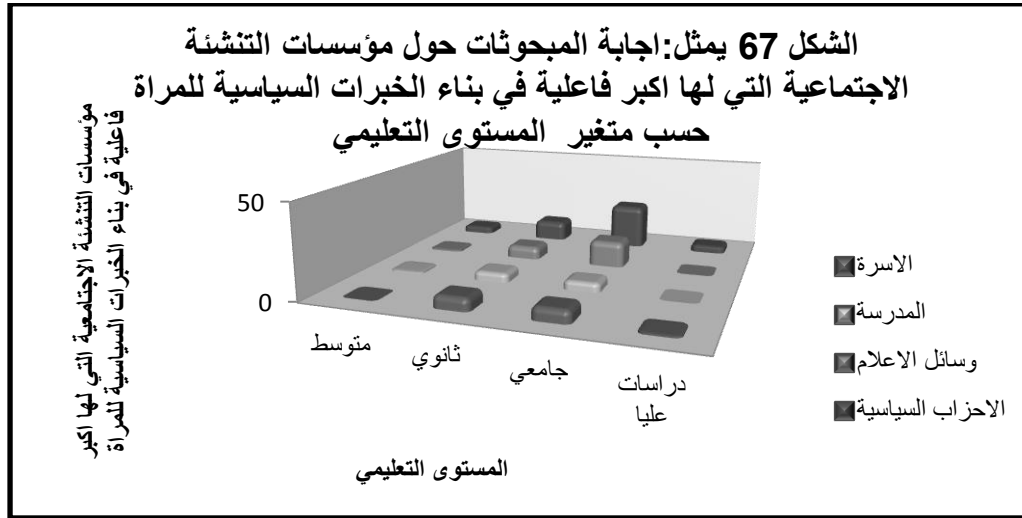
<sup>1</sup> - ختام العناتي : محمد عصام طريبة ، المرجع السابق، ص 325، بتصرف

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

جدول رقم (60): يمثل إجابات المبحوثات حول مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها

أكبر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة حسب متغير المستوى التعليمي

الاجموع		الأحزاب السياسية		وسائل الاعلام		المدرسة		الاسرة		مؤسسات التنشئة الأكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية	المستوى التعليمي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات		
6,6	6	4,4	4	1,1	1	1,1	1	0,0	0	متوسط	
33,0	30	12,1	11	7,7	7	5,5	5	7,7	7	ثانوي	
54,9	50	26,4	24	15,4	14	5,5	5	7,7	7	جامعي	
5,5	5	4,4	4	0,0	0	0,0	0	1,1	1	دراسات عليا	
100,0	91	47,3	43	24,2	22	12,1	11	16,5	15	الاجموع	
معامل الارتباط سيرمان				الجدولية		الحسوية				كاي مربع	
0.104				16.919		7,467					



تبين القراءة الرقمية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات تصرحن بأن أكثر مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة هي الأحزاب السياسية و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدره بـ 47,3% في حين تؤكد نسبة 24,2% أن وسائل الإعلام لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 16,5% من المبحوثات المصريحات بأن الأسرة هي أكثر مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و تنخفض هذه النسبة تدريجيا

## الفصل الثامن: المهارات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

لتصل إلى 12,1% من المبحوثات المصريحات بأن المدرسة أكثر مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث المؤهلات العلمية للعضوات فإننا نجد أن :

- المبحوثات ذوات المستويات التعليمية الجامعية النسبة الغالبة منهن تؤكدن أن الأحزاب السياسية هي التي لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة ونستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدر بـ 26,4% في حين تصرح نسبة 15,4% أن وسائل الإعلام أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و تؤكد نسبة 7,7% من المبحوثات أن الأسرة هي أكثر مؤسسات التنشئة السياسية التي لها فعالية في بناء المهارات السياسية للمرأة وأخيرا تنخفض النسبة لتصل إلى 5,5% من المبحوثات المصريحات بأن المدرسة التي لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة

- وبالنسبة للمستويات التعليمية الثانوية فالنسبة الغالبة منهن تؤكد أن الأحزاب السياسية أكثر مؤسسات التنشئة السياسية التي لها فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدر بـ 12,1% في حين تؤكد نسبة 7,7% من المبحوثات أن وسائل الإعلام لها فعالية أكثر في بناء الخبرات السياسية للمرأة و بنفس النسبة اي 7,7% تؤكدن العضوات أن الأسرة هي التي لها فعالية أكثر في بناء الخبرات السياسية للمرأة وأخيرا تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 5,50% من المبحوثات المصريحات بأن المدرسة لها فعالية أكثر في بناء الخبرات السياسية للمرأة

- أما المستويات التعليمية المتوسطة فالنسبة الغالبة منهن و المقدر بـ 4,4% تؤكدن أن الأحزاب السياسية أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة في حين تؤكد نسبة 1,1% أن المدرسة أكثر فعالية و تتساوى هذه النسبة أيضا أي 1,1% لتؤكد أن وسائل الإعلام أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و أخيرا تتعدم نسبة المصريحات يلي هذه الفئة بأن الأسرة لها فعالية في بناء المهارات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بالنسبة المنعدمة (0%) للمصريحات بفاعلية الأسرة في بناء الخبرات السياسية للمرأة

- وأخيرا نجد أعلى نسبة في مستويات ما بعد التدرج تصرح أن الأحزاب السياسية لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدر بـ 4,4% و

تنخفض هذه النسبة لتصل الى 1,1% من المبحوثات المصريحات بأن الأسرة لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة وأخيرا تنخفض هذه النسبة لتتعدم نسبة المصريحات بأن المدرسة ووسائل الإعلام لهما فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بالنسبة المعدومة 0% لكل منهما

تكشف النتائج الإحصائية الواردة في هذا الجدول عن بروز الأحزاب السياسية كأهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و تفسر الباحثة هذه النتائج الغير متوقعة مقارنة بما تم رصده ميدانيا سواء من خلال المقابلات او إجابات المبحوثات عن طريق أداة الإستبيان و التي أكدت ضعف و هشاشة الأحزاب السياسية وعدم قيامها بأدوارها و المتمثلة خاصة في التأطير السياسي للعضوة في حين تؤكد نتائج هذا الجدول أن النسبة الغالبة من عضوات هذه المجالس تصرحن بأن الحزب يحتل الصدارة في بناء الخبرات السياسية للمرأة و تفسر الباحثة هذا الإختلاف و التناقض في النتائج أنه وبالرغم ما أكدته تصريحات المبحوثات في الجداول السابقة إلا أن الأحزاب السياسية تبقى دائما مدارس سياسية تعلم و تتقف و توجه و تساهم في تكوين الوعي السياسي للأفراد فعلى الرغم أن الأحزاب السياسية اليوم أصبحت شبيهة بالمدارس في تراجع الدور التربوي للمؤسسات التعليمية إلا أنها تظل دائما المنبع الذي يتلقى منه المتعلم معارفه و يحقق مستويات تعليمية أعلى وهي الوحيدة التي تمنح المتعلم الفرصة للفوز بمؤهلات علمية أكثر كذلك فإن الأحزاب السياسية هي التنظيمات التي تمنح للأعضاء فرصة للمشاركة السياسية المنظمة و صاحبة الدور الأساسي في تمكين النساء من الإنخراط في العمل السياسي لأن العضوية الحزبية في حد ذاتها تعطيها الحق في المشاركة السياسية و تمثيلها بنسب يحددها القانون و يبقى فقط أن نضيف و نؤكد أن الأحزاب السياسية رغم ضعف أدوارها إلا أنها تبقى أكثر مؤسسات التنشئة الإجتماعية فاعلية في بناء الخبرات السياسية للأعضاء فيكفي أن هذه الأحزاب تعمل على تأهيل أعضائها للوظائف السياسية إضافة إلى دورها في عملية التربية السياسية عن طريق إيقاظ الوعي السياسي للأفراد و تعبئتهم لتحقيق البرامج العامة التي تتماشى مع الأهداف المسطرة للحزب

كما كشفت نتائج هذا الجدول عن ظهور الإعلام كأهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لها أكثر فعالية في بناء الخبرات السياسية للمرأة و يمكن تفسير هذه النتائج إعتقادا على أن وسائل الإعلام أصبحت اليوم من أهم الوسائط التربوية و التثقيفية الأكثر تأثيرا

على الأفراد حيث تستطيع وسائل الإعلام بفضل قنواتها وبرامجها المتعددة تغيير أفكار و اتجاهات الأفراد الضيقة الى أفكار و اتجاهات متحررة وذات بعد وأفق أوسع كما تعلم هذه القنوات الإعلامية بفضل برامجها الخاصة على طرح المواضيع ذات الأهداف التوعوية عن أهمية دور المرأة في المجتمع بهدف القضاء على كل أشكال التهميش الموجهة ضد المرأة أما من جانب دور الإعلام في القضاء على الأمية السياسية للمرأة فيبرز ذلك من خلال النشاطات الإعلامية الموجهة للمرأة بهدف بناء خبراتها السياسية فالمرأة المتتبعة للأحداث و الأخبار السياسية تصبح على دراية بما يحدث حولها و يتتابها شعور أنها تتقاسم هذه المشاركة السياسية حتى وأن كانت بعيدة عن تقلد المناصب السياسية فتصبح بذلك فاعلة سياسية بحواراتها ونقاشاتها فتزداد ثقافتها السياسية هذا فضلا على أن تتبع هذه البرامج سيزيد من فضولها في توقع الأحداث و تفسيرها و جمع هذه الإهتمامات ستساهم في بناء سلوكها السياسي و تحديد طبيعته كما أن النماذج السياسية التي تقدم على الساحة السياسية سيكون لها بالغ الأثر في بناء السلوك السياسي للعضوة

أما عن انخفاض نسبة العضوات المصريحات بدور الأسرة في بناء الخبرات السياسية للمرأة فيمكن تفسيره عموما أن معظم الأسر المحلية لا تولي أهمية كبيرة للتربية السياسية للأبناء ولا تعتمد في تنشئتها الإجتماعية على أساليب الديمقراطية التي تعزز تنمية الحوار و المناقشة و الإدلاء بالرأي و لا تغرس فيهم روح المسؤولية التي تشجعهم على التحرر و الإقدام على المبادرة و ترجع الباحثة تقصير الأهل في التربية السياسية للأبناء إلى ظروفهم الإجتماعية و الإقتصادية الخاصة التي تجعلهم يشغلون بها و تصبح من أهم الأولويات التي تتنازعهم وزيادتها يفقدون فرصة تربية أبناءهم و تنشئتهم تنشئة سليمة تعتمد على أسلوب الحوار و المناقشة و الإدلاء بالرأي و إحترام هذا النوع من التنشئة الإجتماعية و المتمثل في تغليب أسلوب الحوار و إعطاء هامش كبير من الحرية للإبن يجد صده و مردوده بصورة أكبر عند البنت لأن البنات عادة ما يكن بحاجة للتعامل بالحنان والدفء فتزيد بذلك ثقتها بنفسها و تصبح قادرة على الإعتماد على ذاتها و تحمل مسؤوليتها وبهذا النوع السليم من التنشئة تكون الأسرة قد ساهمت في إكساب الفتاة أولى درجات سلم الخبرات السياسية و التي ستظل مهيمنة و مؤثرة على سلوكها السياسي لفترات لاحقة



كما تبين من خلال تصريحات عضوات المجالس المنتخبة المحلية هامشية المدرسة في بناء الخبرات السياسية للمرأة و ترجع الباحثة السبب في هذه النتائج إلى تراجع الدور التربوي للتعليم و تدهور أوضاع المؤسسات التربوية نتيجة الإختلالات التي يعرقها النظام التعليمي الجزائري على غرار العديد من النظم الأخرى ومن مظاهر هذا الإختلال عدم تطابق أغلب المقررات و المناهج الدراسية المتداولة في المدارس مع خصوصية المجتمع إضافة إلى ضعف هذه المؤسسات التعليمية في أداء أدوارها المنوطة بها من خلال نشر الأفكار و القيم التي تحت على حب الوطن و الولاء له و ترسيخها في نفوس الناشئة حتى يتمكنوا من التصدي للاغراءات الخارجية و التغييرات المجتمعية وهو مايدل على فشل هذه المؤسسات في أن تكون أدوات مؤثرة لتحقيق أهداف التنشئة السياسية كالوضعية الراهنة التي أصبح عليها تلاميذ المدارس و طلاب الجامعات من مظاهر الإفتتاح الأعمى لرواسب الثقافات الأجنبية و محاولة إنفلاتهم من الثقافة المحلية لكل ما تحمله من أعراف و عادات متجذرة في مجتمعاتهم دون مراعاتهم للتناقص بين الثقافات المحلية و الاجنبية وهذا ما يجعلنا نلقي باللوم على المؤسسات التعليمية التي تخلت عن مسؤولياتها في تنمية الوعي السياسي للمتمدرسين على إختلاف مستوياتهم التعليمية و فشلها في غرس القيم و روح الولاء للدين و الوطن وهذا ما يؤكد عدم قدرتها على أن تكون بيئة حاضنة لتربية النشأ وإعدادهم إجتماعيا و سياسيا

وبمقارنة إجابات المبحوثات وربطها بالمستوى التعليمي للعضوة تبين لنا أن النسبة المهيمنة في جميع هذه المستويات تؤكد أن الأحزاب السياسية أكثر مؤسسات التنشئة الإجتماعية فاعلية في بناء الخبرات السياسية للمرأة وهذه النتائج تتفق في عمومها مع الإتجاه العام لتصريحات المبحوثات وعليه يمكننا القول أن المستوى التعليمي للعضوات ليس له علاقة بتصريحاتهن حول أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكثر فاعلية في بناء الخبرات السياسية للمرأة وهذا ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة (k2) المسجوبة أقل من (k2) الجدولية (16,919 > 7,467) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدر بـ 0,104

### ❖ دور الأسرة في التنشئة السياسية للطفل :

تعتبر العائلة هي من أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار ومواقف وسلوكية وأخلاقية الفرد فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية واجتماعية و وطنية إذ تزرع عنده منذ البداية الخصائل الأخلاقية التي يقرها المجتمع و يعترف بها وتصب في عروقه النظام القيمي و الديني للمجتمع وتوجه سلوكه وتصرفاته في خط معين يتماشى مع مثل و مقاييس المجتمع<sup>1</sup> وبهذا تتشكل ملامح شخصية الطفل المستقبلية و تتحدد معالم سلوكه الإجتماعي و الذي سيؤثر بالتأكيد على سلوكه السياسي كما أن إكتساب هذه السلوكات تتوقف على عدة عوامل منها المستوى التعليمي للوالدين إضافة الى مكانتهما على السلم الإجتماعي ونوع القيم و المبادئ التي يتبنوها و يؤمنون بها علاوة على درجة ثقافة الوالدين ومدى إيمانها بتوجهاتهم السياسية فيكبر الأبناء وهم متشبعون بهذه الأفكار فيقلدون آبائهم و يتأثرون بسلوكهم السياسي وعادة ما يكون لهم نفس التوجه الحزبي ولكن لا يحدث هذا عند الأغلبية فنجد هناك بعض الأسر يكون أفرادها مختلفون في توجهاتهم السياسية ولكل منهم إنتماء حزبي مختلف فذلك يتوقف على مدى كفاءة الوالدين في إرساء و ترسيخ هذه المبادئ السياسية و فشلهم في أن يكونوا نماذج جذابة و مقنعة لأبنائهم تلعب دورا بارزا في تحديد نوع شخصية الإبن وطريقة تعامله مستقبلا فإذا كان أحد الأباء متسلط فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إكتساب الطفل قيم الإكراه و السلبية و الخنوع وإذا كانت العلاقة مبنية على أساس الديمقراطية و الخضوع فسيؤدي ذلك حتما إلى غلبة قيم الحرية و المساواة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - احسان محمد الحسن: علم الاجتماع السياسي ، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 4 ، 2014 ، ص 274

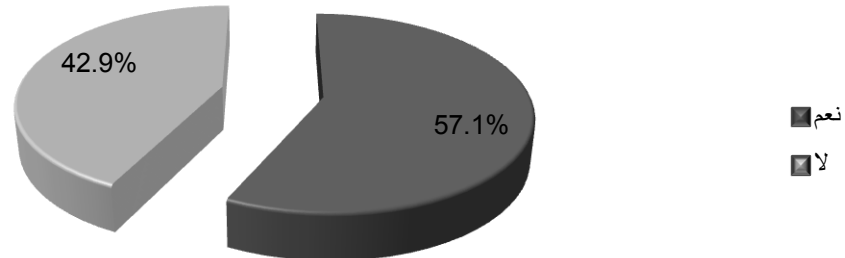
<sup>2</sup> - سمير الخطاب : المرجع السابق ، ص 49 ، بتصريف

جدول رقم (61): يمثل إجابات المبحوثات حول العلاقة بين إنتماء العضوة إلى عائلة

سياسية بقدرتها على خوض العمل السياسي حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة	التكرارات	العضوة التي تنتمي إلى عائلة سياسية تكون قادرة أكثر على خوض العمل السياسي
57,1	52	نعم
42,9	39	لا
100,0	91	المجموع

الشكل 68 يمثل: إجابات المبحوثات حول العلاقة بين انتماء العضوة الى عائلة سياسية و قدرتها على خوض العمل السياسي حسب متغير المستوى التعليمي



تؤكد القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن نسبة 57,1% من مفردات العينة تؤكد أن العضوة التي تنتمي إلى عائلة سياسية تكون قادرة أكثر على خوض العمل السياسي في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 42,9% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

تبين النتائج الرقمية لهذا الجدول أن النسبة الأكبر من عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكد أن العضوة التي تنتمي إلى عائلة سياسية تكون قادرة أكثر على خوض العمل السياسي ويمكن تفسير هذه النتيجة أن بعض الأسر الجزائرية تحرص في تربية أبنائها على أساليب

الحوار و المناقشة و تزودهم بالمعلومات و الأخبار التي تمكنهم من معرفة ما يدور حولهم على جميع الأصعدة على إعتبار أن الأسرة أهم منبع وأول مصدر يستقي منه الطفل خبراته و يتم ذلك من خلال ما يحدث من مناقشات و حوارات بين أفراد الأسرة بما فيهم الأبناء وهذا ما ينمي فيهم روح المشاركة و يعزز قيم الديمقراطية و يجعل الأبناء يمتلكون خبرات و قدرات تؤهلهم لإدراك و تفهم ما يدور حولهم و تتكون بذلك لديهم الرغبة في تحليل و تفسير الأحداث و المواضيع المحيطة بهم وهو ما يساعد في تشكيل ملامح شخصية الطفل و رؤيته السياسية مستقبلا و قد تتجلى هذا التأثير أكثر في الأسر التي يكون أحد أفرادها منخرط في تنظيم سياسي أو ينتمي إلى عائلة ثورية وهذا ما نلمسه فعلا على مستوى هذه العائلات التي تفخر بابطالها المجاهدين الذين شاركوا و ساهموا في طرد العدو الفرنسي من البلاد و قد تركت هذه الحرب الكثير من الآثار و البطولات في نفوس المجاهدين ويحاولون جاهدين غرسها في أبنائهم و ترسيخها في عقولهم ووجدانهم وتقول إحدى العضوات في مقابلة ميدانية مع الباحثة (أنا إبنة مجاهد دافع عن إستقلال الجزائر مع إخوانه بكل قوته ومنذ صغري عندما كان أبي يروي أحداث الإستعمار و الصعوبات التي واجهتهم و التضحيات التي قاموا بها ينتابني شعور أن هذا البلد عزيز و ترسخ في داخلي أن رسالتهم انتهت بتحقيق الإستقلال وقد سلموا لنا هذا الوطن أمانة فلابد من المحافظة عليه روفع شأنه بين الأوطان ) و تضيف إحدى العضوات ايضا وهي إبنة مجاهد ( لقد نشأت وترعرعت على حب حزب جبهة التحرير الوطني و تشبعت بقيمة و مبادئه السياسية من الحكايات التي كان يسردها والدي عن أبطال ثورة التحرير الوطني و تاثرت كثيرا بسلوكه السياسي فأخذت قرار الإنضمام إلى هذا الحزب عندما اكبر لأقلد أبي واكون معه في نفس الأهداف الحزبية وهذه الرغبة تمتلك جميع أفراد أسرتي بما فيهم والدي فهي لا تصوت في الإنتخابات إلا لهذا الحزب )

وما يجب الإشارة إليه أن هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتوافق إلى حد كبير ماتم طرحه و الإشارة إليه في فصل المشاركة السياسية في الإطار النظري حول قيام الأسرة بدور أولي وأساسي في صياغة إدراك الفرد السياسي في مراحل العمرية الأولى و يتجلى ذلك من خلال ممارسة التنشئة الإجتماعية لوظائفاتها الأساسية و المتمثلة خاصة في المحافظة على الثقافة السياسية من جيل لآخر

وعموما ما يمكن تأكيده بعد هذه الملاحظات أن العضوة التي تنتمي إلى عائلة سياسية سوف تكون متشعبة أكثر بالقيم و الاتجاهات السياسية التي تحدد معالم شخصيتها و تدفعها قدما لممارسة العمل السياسي بكل كفاءة و جدارة

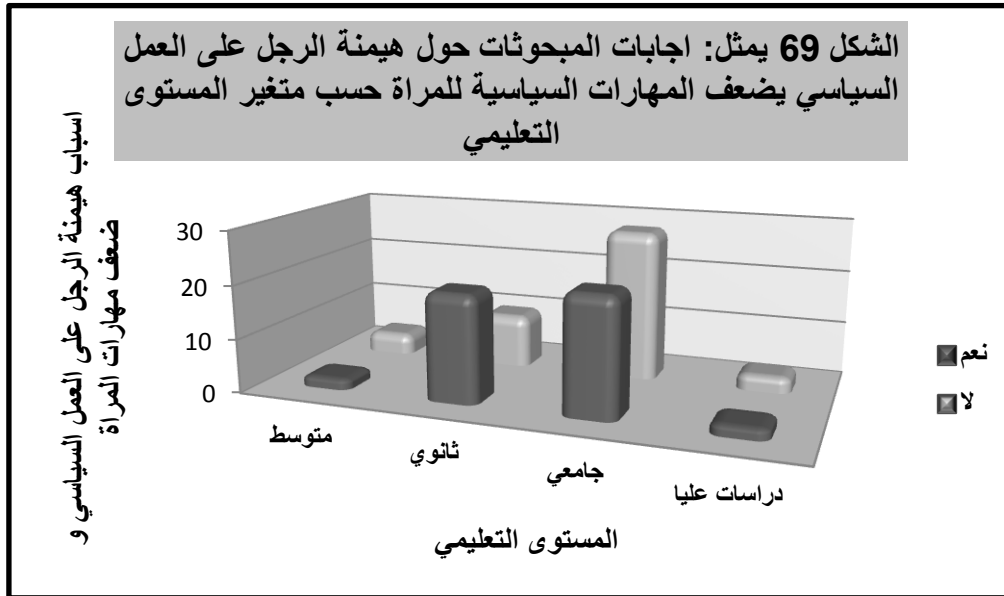
و الجدير بالملاحظة من خلال المعطيات الرقمية التي تم قراءتها في هذا الجدول أن نسبة العضوات المصريحات بأن العضوة التي تنتمي إلى عائلة سياسية غير قادرة على خوض العمل السياسي يمكن اعتبارها نسبة عالية لذا يجب الوقوف عندها و تفسيرها

و تفسر الباحثة هذه النسبة على أساس أن الأسر الجزائرية على غرار الأسر العربية تعاني من ثقل أعباء و إلتزامات الحياة اليومية و متطلباتها خاصة في ظل زيادة عدد أفراد بعض الأسر مما يجعل على الرغم من وجود احد افرادها منخرط في تنظيم نقابي او ثوري الا ان ما يتبلور من أفكار لدى هؤلاء الأعضاء لا يصل إلى الأسرة و لا يولونها الإهتمام بطرح هذه القضايا ومناقشتها مع الأبناء وهذا ما يخلق مسافة شاسعة بين معتقدات وإتجاهات الأباء و بين ما يؤمن به الأبناء وهذا ما يدفع بالأبناء إلى الإعتقاد على مصادر أخرى في إستقصاء معارفهم و خبراتهم كوسائل الإعلام أو جماعة الرفاق أو المؤسسات التعليمية من جهة أخرى فقد ينتج عن عدم إهتمام الأباء بتنمية هذا الجانب في الإبن إلى انخفاض في الوعي السياسي للأبناء و تجاهلهم لما يدور حولهم من مجريات الأحداث ولعل من أهم مظاهر هذه السلوكيات عزوف أحد أو بعض أفراد الأسرة عن المشاركة في الإنتخابات على الرغم من إنتماء الأب أو فرد من أفراد الأسرة إلى حزب سياسي معين

جدول رقم (62): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة هيمنة الرجل على العمل السياسي

بضعف المهارات السياسية للمرأة حسب متغير المستوى التعليمي

المجموع		لا		نعم		أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي و ضعف مهارات المرأة للمستوى التعليمي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
6,6	6	4,4	4	2,2	2	متوسط
33,0	30	11,0	10	22,0	20	ثانوي
54,9	50	30,8	28	24,2	22	جامعي
5,5	5	3,3	3	2,2	2	دراسات عليا
100,0	91	49,5	45	50,5	46	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0,139		12.838		4,910		



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات يصرحن بأن أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو ضعف المهارات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 50,5% و تنخفض هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 49,5% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث المستويات التعليمية للمبحوثات فإننا نجد أن:

- غالبية المبحوثات ذوات المستويات التعليمية الجامعية يصرحن أن أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي ليس ضعف المهارات السياسية للمرأة بنسبة 30,8% في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 24,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
  - أما المبحوثات ذوات المستويات التعليمية الثانوية فالنسبة الغالبة منهن تؤكد أن أسباب هيمنة الرجل على المجالس المنتخبة المحلية هو ضعف المهارات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 22% و تنخفض هذه النسبة إلى النصف لتصل إلى 11% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
  - أما النسبة الغالبة من المبحوثات ذوات المستويات التعليمية المتوسطة و المقدرة نسبهم بـ 4,4% تصرحن أن هيمنة الرجل على المجالس المنتخبة المحلية ليس بسبب ضعف المهارات السياسية للمرأة وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى النصف أي 2,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
  - وأخيرا فإن النسبة الغالبة من المبحوثات ذوات مستويات الدراسات العليا تصرحن بأن أسباب هيمنة الرجل على المجالس المنتخبة ليست بسبب ضعف المهارات السياسية للمرأة بنسبة تقدر بـ 3,3% و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 2,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك
- يبين التحليل الكمي لهذه النتائج أن نصف عضوات المجالس المنتخبة المحلية بالتقريب يؤكدن من خلال تصريحاتهن أن ضعف المهارات السياسية للمرأة من أسباب هيمنة الرجل على المجالس المنتخبة المحلية و يمكن تفسير ذلك اعتمادا على الجداول السابقة التي بينت أن نقص الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية في هذه يجعلهن عرضة للإستغلال السياسي و الهيمنة الذكورية لعجزهن عن أداء أدوارهن السياسية فالعضوة التي لا تستطيع أن تفرض حضورها وأن يكون لها دور سياسي مؤثر ستقعد ثقتها بنفسها ولن تتمكن من أخذ قرار مستقل ولن يكون لها رأيا سياسيا مختلفا عن الأغلبية بل ستتأثر لهم وتمثل لأرائهم و إقتراحاتهم و ستبتعد بالتدرج عن المنافسة السياسية وعن الرغبة في تقلد مسؤولية القرار السياسي متناسية في ذلك مسؤولياتها تجاه الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لترشيحها و مسؤوليتها أيضا تجاه تغيير نظرة المجتمع لقدرة ممارسة المرأة للعمل السياسي فرداءة الأداء السياسي للمرأة يعطي انطبعا سلبيا لمشاركتها السياسية كما أن نقص هذه المهارات لا يمكننا إرجاع أسبابه فقط لنقص الخبرة السياسية للمرأة بل السبب في ذلك أيضا عدم وعي العضوات

## الفصل الثامن: المهارات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

لأدوارهن التي تتطلب المزيد من التدريب و التكوين في هذا المجال و اكتفاءهن بالأدوار الهامشية التي تبعدهن عن تحمل مسؤولية المشاركة في الحراك الاجتماعي و التنمية المحلية حتى يصبحن قوة فاعلة سياسية وخاصة ان فترة العهدة الانتخابية على وشك الانتهاء ومن المفترض ان تجربتهن السياسية في المجلس طيلة هاته الفترة قد اكسبتهم خبرة في العمل السياسي وما يمكن ملاحظة في هذا الجدول و يتطلب تفسيره إرتفاع نسبة العضوات المصريحات بأن هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية ليس بسبب ضعف المهارات السياسية للمرأة حيث وصلت هذه النسبة تقريبا إلى نصف المبحوثات و يمكن تفسير ذلك إعتقادا على ماتم التوصل اليه من نتائج تتعلق بالفرضية الثانية عن أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو البيئة الإجتماعية التي تجمل عادات و تقاليد جامدة جذرت لعدم المساواة بين الجنسين و تروج لدونية المرأة و تهميشها في الوقت الذي تعمل على تعزيز السلطة الذكورية و يعاد إنتاج هذه الثقافة المتخلفة داخل المجالس المحلية فيحتكر الرجل العمل السياسي و يهيمن عليه و تؤكد إحدى العضوات في هذا السياق أن هيمنة الرجل على العمل السياسي سببه الأساسي هو الإعتقاد المستمد من الثقافة المجتمعية المؤيدة لفكرة أن العمل السياسي حكرا على الرجال و تكمل العضوة حديثها بان المرأة المتعلمة التي استطاعت ان تكتسح جميع المجالات و تتفوق فيها فهي من المؤكد تستطيع النجاح في أداء الأدوار السياسية إذا كان المعيار ليس على أساس النوع الإجتماعي كما يحدث على مستوى المجالس المنتخبة المحلية وفي هذا تؤكد عدد من العضوات أن المرأة تملك من المؤهلات و القدرات ما يؤهلها للقيام بالأعمال السياسية مثلها مثل الرجال إلا أن هذه المؤهلات و القدرات تتلاشى و تضر في المرأة عندما تصطدم بالتهميش

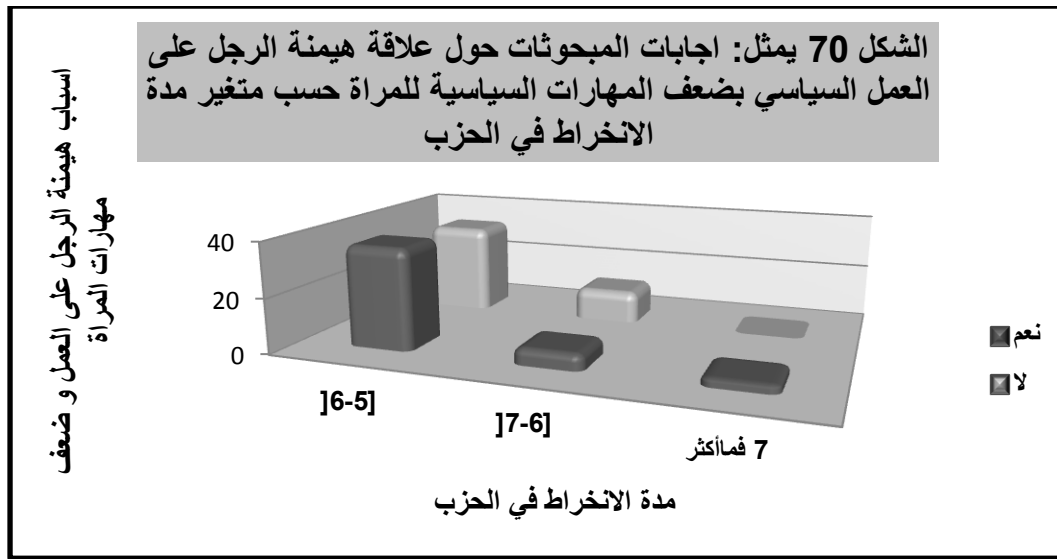
وبمقارنة إجابات المبحوثات و ربطها بالمؤهلات العلمية للعضوة يتضح من تصريحات المبحوثات أن المؤهل العلمي للعضوة ليس له علاقة بهذه التصريحات حول أسباب هيمنة الرجل على المجالس المنتخبة المحلية هو ضعف المهارات السياسية للمرأة وهو مايدل على عدم وجود علاقة بين المؤهلات العلمية للعضوات وبين تصريحاتهن وهذا ماؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة (k2) المحسوبة أقل من (k2) الجدولية (12,838>4,910) و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,139



جدول رقم (63): يمثل إجابات المبحوثات حول علاقة هيمنة الرجل على العمل السياسي

بضعف المهارات السياسية للمرأة حسب متغير مدة الانخراط في الحزب

المجموع		لا		نعم		أسباب هيمنة الرجل على العمل و ضعف مهارات المرأة مدة الانخراط في الحزب
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
76,9	70	36,3	33	40,7	37	[6-5]
19,8	18	13,2	12	6,6	6	[7-6]
3,3	3	0,0	0	3,3	3	7 فما أكثر
100,0	91	49,5	45	50,5	46	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.063		5.99		5,218		



تبين القراءة الكمية لهذا الجدول أن الإتجاه العام لإجابات المبحوثات يؤكد أن من أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو ضعف المهارات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك من خلال أكبر نسبة و المقدره بـ 50,5% و تنخفض هذه النسبة بشكل تدريجي لتصل إلى 49,5% من المصريحات بعكس ذلك

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث مدة إنخراط العضوات في الحزب فإننا نجد أن :

غالبية المبحوثات اللاتي لديهن خبرة في الحزب بين [5-16] تؤكدن أن أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو ضعف المهارات السياسية للمرأة بنسبة تقدر بـ 40,7 % في حين فالنسبة المتبقية و المقدرة بـ 36,3 % تصرحن بعكس ذلك

أما المبحوثات اللواتي لديهن خبرة في الحزب بين [6-17] سنوات فالنسبة الغالبة منهن تؤكد أن أسباب هيمنة الرجل على المجالس المنتخبة المحلية ليست ضعف المهارات السياسية للمرأة و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 13,2 % و تنخفض هذه النسبة بشكل تدريجي لتصل الى 6,6 % من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وأخيرا نجد أن النسبة الإجمالية من المبحوثات اللواتي لديهن خبرة في الحزب تعادل أو تفوق 7 سنوات يصرحن بنسبة 3,3 % أن أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو ضعف المهارات السياسية للمرأة

إضافة إلى الجدول السابق الذي أكدته تصريحات نصف عضواته على أن هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية سببه ضعف المهارات السياسية للمرأة وبالمقابل أكد النصف الآخر ضمن عكس هذه التصريحات كما تبين أيضا أن هذه التصريحات ليس لها علاقة بالمؤهلات العلمية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية وقد تم وضع هذا الجدول أيضا لتعمق أكثر في دلالات هاته التصريحات و معرفة طبيعة علاقتها بالخبرة الحزبية لعضوات هذه المجالس ومن خلال القراءة الإحصائية لهذه المعطيات الرقمية و التي تؤكد في عمومها أن سبب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو ضعف المهارات السياسية للمرأة ليس له علاقة بخبرة العضوة في الحزب وهذا ما تؤكدته أيضا إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية (5,99 > 5,218) وهو ما يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط الموضحة في الجدول و المقدرة بـ 0,063

وهنا يجب أن نشير إلى ضرورة أن تعمل المرأة على التحدي لإنتراع حقوقها الكاملة في ممارسة العمل السياسي حتى تتغير العقلية المجتمعية المعززة للسلطة الذكورية وبهذا تتمكن المرأة من تحسين صورتها وإعطاء إنطباع إيجابي عن أدائها السياسي وما يؤيد هذا الطرح أكثر

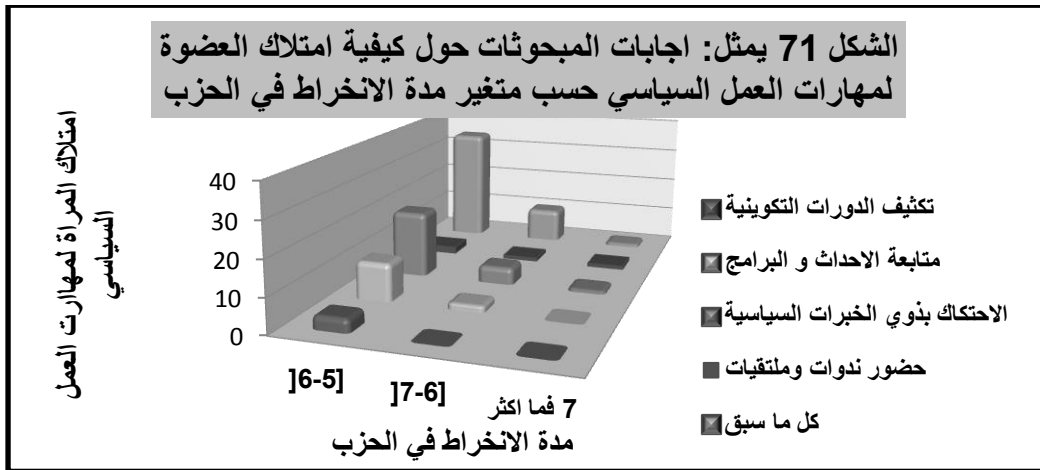
أن في الفترة الأخيرة كما تذكر إحدى العضوات أن المرأة لم تعد تطالب بحقها في المشاركة السياسية بعد إقرار حقوقها السياسية بل أصبحت النساء تطالبن بضرورة التكفل بهن بعد وصولهن إلى الساحة السياسية و حمايتهن من الهيمنة الذكورية و الأليات التعسفية الممارسة ضدهن لإقصائهن من المجالس المنتخبة المحلية وما يمكن إستخلاصه من هذه النتائج أن هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المحلية المنتخبة يرجع حسب وجهة نظر الباحثة الى نقص تجربة المرأة السياسية و قد يكون ذلك أيضا بسبب إستسلام المرأة و خضوعها و إعتقادها أن التغاضي عن مناقشة بعض الأمور و القضايا هو الحل الأفضل لكسب رضا الأعضاء الذكور و إستمرارها في موقعها و ترقيتها إلى موقع أحسن و هذا الخضوع و الإستسلام مصدره الأساسي التنشئة الإجتماعية و السياسية الخاطئة للفتاة العربية عامة و المحلية خاصة و التي تقتل في الفتاة منذ الصغر روح المسؤولية و التطلعات التي تعزز من طموحاتها واحلامها

أما هيمنة الرجل على العمل السياسي في المجالس المحلية المنتخبة لأسباب يستثنى فيها ضعف المهارات السياسية للعضوة فهذه الهيمنة بالتأكيد كما تؤكد العضوات أنها متصلة بثقافتنا المحلية التي جذرت لمصادرة حرية المرأة واستبدالها بالهيمنة و التهميش فلا عجب إذن من أن يهيمن الرجل على العمل السياسي في هذه المجالس تحت طائلة الأسباب السالفة الذكر

جدول رقم (64): يمثل إجابات المبحوثات حول كيفية إمتلاك العضوة لمهارات العمل

السياسي حسب متغير مدة الانخراط في الحزب

المجموع		كلما سبق		حضور ندوات وملتقيات		الاحتكاك بذوي الخبرة لسياسية		متابعة الأحداث والبرامج		تكثيف الدورات التكوينية		امتلاك العضوة لمهارات العمل السياسي
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	مدة الانخراط في الحزب
76,9	70	37,4	34	2,2	2	20,9	19	12,1	11	4,4	4	[6-5]
19,8	18	11,0	10	1,1	1	5,5	5	2,2	2	0,0	0	[7-6]
3,3	3	1,1	1	1,1	1	1,1	1	0,0	0	0,0	0	7فما أكثر
100	91	49,5	45	4,4	4	27,5	25	14,3	13	4,4	4	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان				الجدولية				المحسوبة				كاي مربع
0.088				15.507				8,348				



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثات يؤكدن أن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري أن تعمل على تكثيف الدورات التكوينية و متابعة الأحداث و البرامج و الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية و حضور الندوات و الملتقيات و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بتـ 49,5 % في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 27,5 % من المصريحات بأن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية كما تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 14,3 % من المبحوثات

المصريحات بأن متابعة البرامج و الأحداث السياسية يمكن المرأة من إمتلاك مهارات العمل السياسي وفي الأخير نجد أن نسبة 4,4% من المبحوثات يؤكدن أن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري أن تكثف الدورات التكوينية كما تتساوى هذه النسبة أيضا أي 4,4% مع نسبة المبحوثات المصريحات أن حضور الندوات و الملتقيات السياسية يمكن المرأة من إمتلاك العمل السياسي

وإذا ما فصلنا أكثر من حيث مدة إنخراط العضوة في الحزب فإننا نجد أن :

- غالبية المبحوثات اللاتي لديهن خبرة في الحزب بين [5-16] تؤكدن أن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري أن تكثف الدورات التكوينية و حضور الندوات و الملتقيات و متابعة الأحداث و البرامج السياسية و الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 37,4% في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 20,9% من المبحوثات المصريحات بضرورة الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية لإمتلاك المرأة لمهارات العمل السياسي أما المبحوثات المصريحات بمتابعة الأحداث و البرامج السياسية لإمتلاك المرأة للمهارات العمل السياسي فتصل نسبتهم 12,1% كما تصل نسبة المبحوثات المصريحات بأن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري تكثيف الدورات التكوينية فتصل نسبتهم إلى 4.4% وأخيرا تنخفض النسبة لتصل إلى 2,2% من المبحوثات المصريحات بأن حضور الندوات و الملتقيات السياسية يمكن المرأة من إمتلاك مهارات العمل السياسي

- أما غالبية المبحوثات اللاتي لديهن خبرة في الحزب بين [6-17] سنوات فالنسبة الغالبة منهن تؤكد أن الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية و حضور الندوات و الملتقيات السياسية و متابعة الأحداث و البرامج السياسية و تكثيف الدورات التكوينية تمكن المرأة من إمتلاك العمل السياسي و نستدل على ذلك بأعلى نسبة و المقدرة بـ 11% و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 5,5% من المبحوثات المصريحات بأن الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية يمكن المرأة من إمتلاك العمل السياسي كما تنخفض هذه النسبة بشكل تدريجي لتصل إلى 2,2% من المبحوثات المصريحات بأن متابعة الأحداث و البرامج السياسية تمكن المرأة من إمتلاك مهارات العمل السياسي كما تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 1,1% من المبحوثات المصريحات بأن حضور

الندوات و الملتقيات تمكن المرأة من إمتلاك مهارات العمل السياسي ، وأخيرا تتعدم نسبة عند المبحوثات المصريحات بأن تكثيف الدورات التكوينية يمكن المرأة من إمتلاك مهارات العمل السياسي و نستدل على ذلك بالنسبة المنعدمة 0%

- وأخيرا نجد أن المبحوثات اللواتي لديهن خبرة حزبية تعادل أو تفوق 7 سنوات تصرح نسبة 1,1% منهن أن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي لابد أن تحتك بذوي الخبرة السياسية في حين تصرح نفس النسبة و المقدرة بـ 1,1% أنه من الضروري حضور الندوات و الملتقيات السياسية كما تصرح نفس النسبة و المقدرة بـ 1,1% أن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري حضورها لندوات و الملتقيات السياسية ، وإحتكاكها بذوي الخبرة السياسية ومتابعتها للأحداث و البرامج السياسية و تكثيفها للدورات التكوينية في حين نجد أن النسبة تتعدم عند المبحوثات المصريحات بأن تكثيف الدورات التكوينية و متابعة الأحداث و البرامج السياسية يمكن المرأة من إمتلاك مهارات العمل السياسي و نستدل على ذلك بالنسبة المنعدمة 0% في كل من الإجابتين

يتضح من خلال قراءة المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن الإتجاه العام لتصريحات العضوات يبين أن المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري أن تقوم بالدورات التكوينية و أن تحتك بذوي الخبرة السياسية وتتابع الأحداث و البرامج السياسية و تحضر الندوات و الملتقيات السياسية و تفسر الباحثة هذه النتائج إستنادا إلى الدور المهم و المؤثر الذي تلعبه جميع العوامل السابقة في إمتلاك المرأة للمهارات السياسية وإدراك العضوات لنجاعة هذه العوامل في صناعة و تطوير مهارتها السياسية فعامل تكثيف الدورات التكوينية يساعد العضوة على تطوير سلوكها السياسي من خلال ما إكتسبته من عملها و الذي يرتبط بأدائها السياسي فأقدام العضوات على مثل هذه البرامج التكوينية ستدفع بهن إلى التفاعل الإيجابي مع الدورة و إضفاء روح الجدية و النشاط من خلال العمل السياسي و التأهيل القيادي و تعليمهن كيفية الإرتقاء السياسي و تكوين طليعة من القيادات النسوية ذات الكفاءة العالية في إمتهان العمل السياسي

أما عن تصريحات العضوات بضرورة حضور الملتقيات و الندوات السياسية لكي تمتلك المرأة مهارات العمل السياسي فقد تبين من خلال الجدول رقم (52) أن حضور العضوة لهذه الملتقيات و الندوات السياسية تعد بالنسبة لها فرصة لصناعة و تطوير ذاتها و التدرب على أليات التواصل و القدرة على التأثير في الآخرين من خلال ما تطرحه و تسمعه من مناقشات

و إنشغالات عن طريق المداخلات التي يعرضها المشاركون في الجلسات أو الورشات فتمكن العضوة بذلك من إكتساب فن الحوار و تبادل الخبرات و التجارب مع المشاركين و المشاركات في الملتقيات و الذي سيؤدي الى العمل على سد الفجوة بين الأداء الذي هي عليه و بين الأداء المرجو فتعمل بذلك على تكثيف العمل لكسب ما ينقصها من المهارات اللازمة التي تمكنها من التميز في الأداء السياسي

أما عن ضرورة متابعة العضوة للإحداث و البرامج السياسية لإمتلاكها مهارات العمل السياسي فيمكن تفسيرها إنطلاقا من الجدول رقم (60) و الذي كشف نتائجه أن الإعلام يعتبر أيضا من أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكثر فاعلية في بناء الخبرات السياسية للمرأة على إعتبار أن هذه الوسائل أصبحت اليوم من أهم الوسائط التربوية و الثقافية الأكثر تأثيرا على الأفراد و قد يكون تأثير هذه الوسائط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأنها قد تؤدي وظيفة سياسية في برامج لا تحوي عناوين سياسية وهذا لإستقطاب الفئة الأكبر من المتبعين وهذا ما يؤكد هيمنة الإعلام و إعتباره قوة سياسية فاعلة في التأثير على الأفراد من خلال التأثير في إتجاهاتهم و أرائهم و بناء خبراتهم و تجاربهم السياسية و المرأة المتتبعة للأحداث و البرامج السياسية سوف تتفاعل مع هذه الأحداث و تصبح على دراية بما يحدث حولها فتزيد ثقافتها السياسية و إدراكها لأهمية مشاركتها السياسية بإعتبارها شريك فاعل في عملية التغيير الإجتماعي سواء بالتصويت أو الإدلاء بالرأي أو كممثلة لأفراد مجتمعها فضلا على أن تتبع الأحداث و البرامج السياسية سيزيد من فضولها لمعرفة ما يجري على الساحة السياسية و تصبح بذلك فاعلة سياسية من خلال مناقشاتها و حواراتها و الذي سيؤدي حتما الى إمتلاكها لمهارات العمل السياسي

أما عن ضرورة إحتكاك العضوة بذوي الخبرة السياسية لإمتلاكها لمهارات العمل السياسي فتفسر الباحثة ذلك إنطلاقا من أن تواصل العضوة و إحتكاكها بمن لهم باع في المجال السياسي سيزيد من معرفتها السياسية و يعطيها خلفية سياسية عن مجريات الأحداث و يرفع مستوى ثقافتها بنفسها فالعضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية لن تعمق خبرتها السياسية ولن تتمكن من الممارسة السياسية الفاعلة إلا بالاحتكاك بذوي الخبرة السياسية في هذه المجالس وعلى الأجدر أن هذا الإحتكاك سيكون مع الأعضاء الذين يملكون خبرة في الميدان أكثر من

العضوات نظرا لحداثه تجريتهن السياسية كما أن العضوة يمكنها أن تحتك بذوي الخبرة السياسية من خلال المصادر التي سبق التطرق إليها لأن تكثيف الدورات التكوينية و حضور الملتقيات و الندوات السياسية فرصة لفتح المجال أمام العضوات لخلق شبكة من العلاقات الإجتماعية بذوي الإختصاص و التقرب منهم و الإحتكاك بهم للإستفادة من تجاربهم و خبراتهم السياسية وهي جميعها عوامل تساهم في إمتلاك العضوة لمهارات العمل السياسي

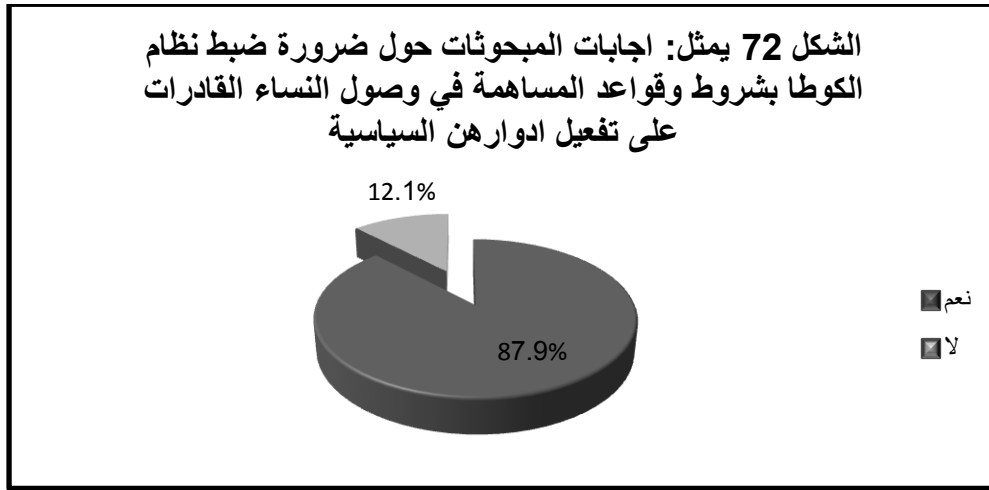
وبمقارنة إجابات المبحوثات وربطها بمدة إنخراط العضوة في الحزب يتبين لنا أن النسبة الغالبة في جميع الفئات تؤكد من خلال تصريحاتها ان المرأة حتى تمتلك مهارات العمل السياسي من الضروري أن تقوم بالدورات التكوينية و الندوات و الملتقيات السياسية وأن تحتك بذوي الخبرة السياسية وهذه النتائج تتفق مع النتائج العامة للدراسة وهو ما يجعلنا نؤكد أن تصريحات العضوات حول الأليات أو العوامل التي تمتلك بها المرأة مهارات العمل السياسي ليس لها علاقة بمدة إنخراط العضوات في الحزب وهو ما تؤكد إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية ( $15,507 > 8,348$ ) يعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين و نستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الإرتباط و الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,088**



جدول رقم (65): يمثل إجابات المبحوثات حول ضرورة ضبط نظام الكوتا بشروط وقواعد

للمساهمة في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن السياسية

النسبة	التكرارات	نظام الكوتا يجب أن يضبط بشروط و قواعد حتى يساهم في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي
87,9	80	نعم
12,1	11	لا
100,0	91	المجموع



تبين القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثات و المقدرة بـ 87,9 % تصرحن أن نظام الكوتا يجب أن يضبط بشروط وقواعد حتى يساهم في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي في حين تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 12,1% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

تؤكد المعطيات الكمية لهذا الجدول أن معظم عضوات المجالس المنتخبة المحلية تؤكد أن نظام الكوتا يجب أن يضبط بشروط وقواعد حتى يساهم في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي و تفسر الباحثة ذلك إعتقاداً على ماتم التوصل إليه من نتائج في الجداول السابقة كالجدول رقم (53) و (54) و الذي أكدت نتائجهما أن عضوات المجالس المنتخبة المحلية لا يستطعن إدارة حوار فاعل وناجح في إجتماعات و دورات

المجالس كما بينت نتائج الجدولان (57) و (58) أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المنتخبة المحلية غير كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة إنن و إعتقادا على هذه النتائج يتبين لنا أن العضوة داخل المجالس المنتخبة المحلية تنقصها الخبرة السياسية الكافية لتأهيلها لممارسة العمل السياسي بكل جدارة وإحترافية و حسب إعتقاد الباحثة فإن هذا الضعف يعود سببه بالدرجة الأولى ألى المعايير التي تم على أساسها إختيار المترشحات عن طريق نظام الكوتا أو ما يعرف أيضا بنظام الحصص و الذي تبين أنه لا يراعي في إنتقائه للمرشحات عامل الكفاءة و التأهيل فالنساء المنتخبات لا يمثلن إلا تغطية لمطلب الحصص المخصصة للمرأة وهذا ما يجعلنا نفسر تصريحات المبحوثات حول ضرورة ضبط نظام الكوتا بشروط وقواعد بعجزه بهذه الكيفية من إبراز الصورة الحقيقية لنوعية النساء الناشطات القادرات على خوض العمل السياسي وأقل ما يمكن و صفها بأنها كوتا فضفاضة و غير مضبوطة فهي وإن كانت قد عززت من وصول المرأة إلى الحقل السياسي إلا أنها لم تثمر بالنتائج المأمولة من المشاركة السياسية للمرأة كما تفسر الباحثة هذه النتائج إعتقادا على المقابلة التي أجرتها مع الأعضاء و التي يتضمنها الملحق رقم (02)

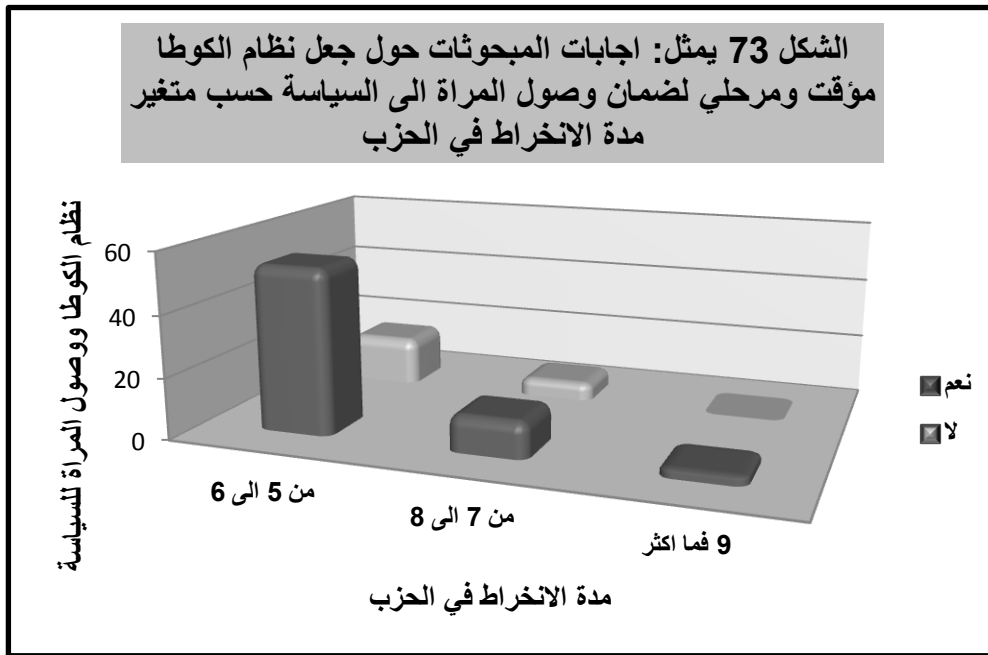
حيث أكد العديد من الأعضاء أن نظام الكوتا حتى يساهم في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي يجب أن يضبط بشروط وقواعد تتمثل في مراعاة كل من الخبرة السياسية للعضوة ومؤهلاتها العلمية و طبيعة الوظيفة الأصلية التي تمتنها العضوة و يعتقد الأعضاء أن مراعاة هذه الشروط السالفة الذكر في العضوة لتوليها مناصب سياسية من الضروري أن تعتمدها جميع الأحزاب السياسية عند إنتقاء مترشحاتها حتى لا يكون الإختيار عشوائى عن طريق الصدفة أو قائم على تزكية أشخاص معينة من بنات عائلات معروفة و مرموقة ولها نفوذ إقتصادي في البلاد أو على المستوى المحلي أو تمثيل قائم على تزكية أفراد تجمعهم مصالح خاصة فيتعمدون لإختيار وجه نسائي يحقق هذه المصالح بمعزل عن كفاءة العضوة و قدرتها على تمثيل أفراد المجتمع للدفاع عن حقوقهم و مطالبهم فينتج عن هذا الإختيار نماذج نسائية ضعيفة عاجزة عن أداء أدوارها المنوطة بها كممثلات للمجتمع المحلي في المجالس المنتخبة المحلية وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة ربط نظام الكوتا بعامل التأهيل العلمي و السياسي و المهني وخاصة أن الواقع يؤكد وجود نساء على الساحة متعلمات و مؤهلات أثبتن قدرات عملية و مهنية في العمل العام فالكوتا بالنسبة للمرأة التي تحظى بهذا

التأهيل تعتبر فرصة حقيقية لإثبات ذاتها و قدرتها على خوض العمل السياسي و تغيير نظرة المجتمع التي تقر بأن المرأة غير قادرة على مزاولة هذا العمل وأنه حكرا على الرجال و إنطلاقا من أمثلة ملموسة تم إستقصائها من الواقع في جلسات المجالس البلدية وخاصة الرسمية منها تبرز أكثر إجحام المرأة عن المشاركة في النقاشات و المداولات وإنابة الأعضاء الذكور وهذا ما يعزز أكثر فكرة ضعف كفاءة العضوات وعدم قدرتهن على التخلي بالسلوك السياسي اللازم لمثل هذه الجلسات وهو دليل على ضعف هذا النظام في إختيار نوعية من النساء تتوفر فيهن مواصفات معينة لممارسة العمل السياسي و الحال أن ميزة العضوة تعد شرطا أساسيا من أجل مشاركة المرأة السياسية و تفعيل أدوارها و خاصة أن نوعية النساء اليوم تغيرت بعد إمتلاكهن لمؤهلات جديدة و نوعية تمكنهن من إقتحام المجال السياسي و الخوض فيه ، و يبقى فقط أن تعطي لهؤلاء النساء المؤهلات و القادرات فرصة مشاركة حقيقية في ظل نظام يندد بالممارسة الديمقراطية التي تتطلب منافسة سياسية على أساس الكفاءة و الخبرة و التأهيل بجميع مستوياته المختلفة لا على اساس معايير غير مضبوطة و مدروسة تساهم في تكريس الرداءة و تعيق بروز النساء المؤهلات و القادرات على تحمل أعباء العمل السياسي فتصبح بذلك مشاركة المرأة شرفية و شكلية لا تحقق أهداف التنمية الشاملة في الوقت الذي تكون المرأة فيه بحاجة أكثر لإبراز دورها في المجتمع وإعطاء صورة حقيقية عن إمكانياتها وقدراتها ووجهها يعبر عن المرأة الجزائرية ودورها الحقيقي في بناء مجتمعها ليكن بذلك نماذج نسائية قادرات على إحداث التغيير في قناعات المجتمع بضرورة المشاركة السياسية للمرأة

جدول رقم (66): يمثل اجابات مجتمع الدراسة حول جعل نظام الكوطة مؤقت و مرحلي

لضمان وصول المرأة الى السياسة حسب متغير مدة الانخراط في الحزب

المجموع		لا		نعم		جعل نظام الكوطة مؤقت و مرحلي مدة الانخراط في الحزب
		النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	
76,9	70	17,6	16	59,3	54	[6-5]
19,8	18	6,6	6	13,2	12	[7-6]
3,3	3	0,0	0	3,3	3	7 فما فوق
100,0	91	24,2	22	75,8	69	المجموع
معامل الارتباط سبيرمان		الجدولية		المحسوبة		كاي مربع
0.044		5.99		1,846		



تبين المعطيات الرقمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية تصرحن أن نظام الكوطة يجب أن يكون مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة بنسبة 75,8% و تتخفف هذه النسبة لتصل إلى 24,2% من المبحوثات المصريحات بعكس ذلك

وإذا فصلنا أكثر من حيث مدة إنخراط العضوة في الحزب نجد أن:

غالبية المبحوثات اللاتي لديهن خبرة في الحزب بين [5-16] سنوات تؤكدن من خلال تصريحاتهن أن يجعل نظام الكوتا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة و نستدل على ذلك من خلال أعلى نسبة و المقدرة بـ 59,3% و تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 17,6% من العضوات المصريحات بعكس ذلك

أما المبحوثات اللواتي لديهن خبرة في الحزب بين [6-17] سنوات فالنسبة الغالبة منهن تؤكدن أن يجعل نظام الكوتا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة بنسبة تقدر بـ 13,2% في حين تصل نسبة المبحوثات المصريحات بعكس ذلك إلى 6,6%

وأخيرا نجد أن النسبة الإجمالية من المبحوثات اللواتي لديهن خبرة في الحزب تعادل أو تفوق 7 سنوات يصرحن بنسبة 3,3% في أن يجعل نظام الكوتا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة

تبين القراءة الكمية لهذا الجدول أن غالبية عضوات المجالس المنتخبة المحلية يؤكدن أن نظام الكوتا يجب أن يكون مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة و تفسر الباحثة هذه النتائج اعتمادا على أن تطبيق هذا النظام كان هدفه الأساسي هو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومساعدتها للفوز بمناصب سياسية حرمت منها منذ عقود طويلة نتيجة لموروثات ثقافية جذرت لإقصاء المرأة وتهميشها من العمل السياسي فتم تطبيق هذا النظام و الذي بموجبه تم تخصيص حصص للنساء في الإنتخابات التشريعية و المحلية ولا يمكن أن ننكر أنه أعطى فرصة كبيرة و حقيقية للمرأة حققت على إثرها قفزة نوعية في إعادة إسترجاع حقوقها الضائعة وولجها إلى عالم السياسة هذا العالم الذي لم تكن إلى حد قريب تحلم أن تدخله بهذا القدر من التمثيل و النسبة العالية و الذي مكنها من أخذ دورها الحقيقي للإسهام في بناء المجتمع غير أن هذا الدور الذي فرض بالقانون لم يجد صدها على مستوى الممارسات الميدانية فرغم أن الدولة ساندت المرأة لوصولها إلى المناصب السياسية إلا أن تفعيل هذه الأدوار يبقى ضعيف نتيجة الهيمنة الذكورية على المجال السياسي وعدم تقبله لممارسة المرأة للعمل السياسي فكل الاسباب السالفة الذكر أعاقت المرأة على تفعيل أدوارها السياسية مما أدى إلى زيادة اتساع الفجوة بين ما تقره القوانين السياسية وبين ما تفرضه الثقافة المجتمعية المحلية و تظل المرأة دائما ضحية لقيود الثقافة المحلية التي حاولت أن تتفلت منها من خلال الفرصة القانونية التي

إتاحتها لها الكوفا لبلوغ المناصب السياسية غير أن الواقع الميداني يؤكد من خلال ماتم إستخلاصه من نتائج الفرضية الثانية التي تؤكد في مجملها أن البيئة الإجتماعية تعيق المشاركة السياسية للمرأة بما تحمله من موروثات ثقافية كرسست لتهميش المرأة وإقصائها من العمل السياسي ونحو نظرة أكثر تفصيلا لهذه النتائج يمكننا مناقشتها على النحو التالي

إن تطبيق نظام الكوفا في مجتمعاتنا التقليدية المحلية كانت له إيجابيات تمثلت خاصة في إعطاء فرصة قانونية للمرأة لبلوغ الحياة السياسية بغض النظر عن الثقافة المجتمعية المحلية فتم فرض على الأحزاب فكرة ترشيح النساء بقوة القانون وكانت النتيجة أن فازت المرأة بمقاعد سياسية حتى وإن كان هذا الفوز نتيجة قرارات فوقية لا مجتمعية فأصبحنا نرى المرأة في دوائر وبلديات محلية كانت تتدد بالتفوق والإنغلاق على حرية المرأة و اليوم أصبح هناك شبه إعتياد على تواجد المرأة في هذا المجال غير أن القناعة الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي للمشاركة السياسية للمرأة لاتزال ضعيفة و تعبر هذا الوضع دخيلا عليها و مفروضا بقوة القانون ومن الضروري إحترامه وترى الباحثة أن أفضل حل لمجابهة هذه الفجوة بين ماتقرضه القوانين وما تقره الأعراف و التقاليد هو العمل بنظام الكوفا كوسيلة مؤقتة لمرحلة زمنية معينة حتى يعتاد المجتمع على مشاركة المرأة السياسية و يتقبلها وفي الوقت نفسه تنتهز المرأة الفرصة لإثبات قدرتها على مزاولة العمل السياسي من خلال أدائها المتميز و العمل على أن تكون في مستوى تطلعات الناخبين من خلال توصيل إنشغالاتهم و العمل على إيجاد الحلول الممكنة لها وتعمل على منافسة الرجل في هذا المجال و التفوق عليه وفي هذه الحلة ستمكن من اقناع افراد المجتمع بضرورة و أهمية مشاركتها السياسية وستبارك هذه المشاركة دون الحاجة إلى قوانين وعندها سيتم أيضا إختيار المرأة لترشيحها بقناعة كاملة فالمسألة إذن هي مسألة وقت ومسألة تحدي يقع على عاتق المرأة حتى تكسب رهان هذه المعركة

وبناء على ماتم عرضه نؤكد أننا بحاجة لنظام الكوفا كحل مؤقت لمعالجة الخلل في تهميش المرأة وإقصائها من الحياة السياسية وبمجرد معالجة هذا الخلل و الذي يكمن أساس في تطوير الثقافة المجتمعية ستنتهي صلاحية هذا النظام ولن نحتاج لتطبيقه ثانية

وبمقارنة إجابات المبحوثات و ربطها بمدة إنخراط العضوة في الحزب يتضح لنا أن النسبة الغالبة في جميع الفئات تؤكد على ضرورة أن نعتمد نظام الكوفا لفترة مؤقتة لضمان وصول

## الفصل الثامن: الممارسات السياسية لمشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

المرأة الى السياسية وهذه النتائج تتفق في عمومها مع الإتجاه العام لتصريحات المبحوثات وهو مايجعلنا نؤكد أن تصريحات العضوات على إعتداد نظام الكوتا لفترة مؤقتة ليس له علاقة بمدة إنخراط العضوات في الحزب وهو ما تؤكدته إحصائيا نتائج كاي تربيع التي تشير إلى ذلك إنطلاقا من أن قيمة ( $k^2$ ) المحسوبة أقل من ( $k^2$ ) الجدولية ( $5,99 > 1,846$ ) وهو مايعبر عن عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين ونستدل على ذلك أيضا من خلال قيمة معامل الارتباط و الموضحة في الجدول و المقدرة بـ **0,044**

## الإستنتاج الجزئي الثالث

تبين من تحليل نتائج الفرضية الثالثة أن مزاوله النشاط السياسي يتطلب مواصفات خاصة بالفرد تتجسد خاصة في إمتلاك المهارات السياسية حتى يتمكن من أداء وظائفه السياسية بكل جدارة و إستحقاق و يحقق المكاسب السياسية المرجوة ومن هنا يتضح جليا أهمية إمتلاك المرأة للمهارات السياسية وبالذات في المجالس المحلية أين يمكنها فرض حضورها الفعال من خلال درايتها الكاملة بكل ما يطرح للنقاش وقدرتها على التأثير في الآخرين وإقناعهم بإمكانياتها و الدفاع عن آرائها بكل قوة وأن تكون قادرة على مقارعة الحجة بالحجة حتى لا تكون عرضة للإستغلال لأن ضعف المهارات السياسية للعضوة سيزيد من فرصة هيمنة الرجل على العمل السياسي و نستدل على نقص مهارات عضوات المجالس المحلية من خلال عدم قدرتهن على إدارة حوار فعال وناجح وكذلك عدم إمتلاكهن لأليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين وهو ما يعكس عدم قيام مؤسسات التنشئة السياسية بوظائفها و على رأسها الأحزاب السياسية بأدوارها و المتمثلة خاصة في التكوين و التأطير السياسي للأعضاء فتفقد بذلك العضوة فرصة التدريب وإمتلاك الخبرة الكافية لمزاوله نشاطها السياسي

وهنا يجدر بنا أن ننوه أن هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة تدعم إلى حد كبير ماتم الإشارة إليه في الإطار النظري في فصل المشاركة السياسية حول مجالات التنشئة السياسية و التي تتبلور خاصة في إكسابها للفرد مهارات المشاركة السياسية و التفكير السياسي و قدرتها على تنمية مهارات الفرد مثل الإتصال بالآخرين و تعلم فن الحوار السياسي و التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين و إستخدام المهارات العقلية في وصف و تفسير و تحليل و تقييم الظواهر و المعلومات

وعن إمتلاك العضوات لأليات العمل السياسي فقد تبين أن إمتلاك المرأة لمهارات العمل السياسي تتطلب منها العمل على تكثيف الدورات التكوينية ومتابعة الأحداث والبرامج السياسية و الإحتكاك بذوي الخبرة السياسية وحضور الندوات و الملتقيات وهذا مايعزز من فرصة العضوة في تطوير ذاتها وتأهيل إمكانياتها لتتدرب على ممارسة العمل السياسي وحتما سيزيد هذا أكثر من سرعة تفاعل العضوات مع مجريات الأحداث السياسية ، وما يؤيد هذا الطرح أكثر ما أكدته الباحثة إيمان بيبرس في دراستها حول المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي و إقتراحها لنقطة جوهرية وهي بناء مهارات المرأة و ذلك من خلال تنسيق جهود الجمعيات الاهلية مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية و الأمية القانونية للفتيات و المرأة من خلال التوعية المستمرة و عقد الندوات و المؤتمرات



وهذا ما أشارت إليه دراسة محمد خشمون حول مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية من خلال ما قدمه من إقتراح يتعلق بخصوص ضرورة تنبيه الأحزاب إلى التدقيق أكثر عند تقديم المرشحين للمجالس الشعبية البلدية و المطالبة بتوظيف إطارات جامعية متخصصة و العمل على تنظيم دورات تدريبية على فترات غير متباعدة لأعضاء المجالس الشعبية البلدية لإطلاعهم على كيفية المشاركة و تدريبهم أكثر على الأساليب المثلى للإدارة المحلية لاسيما المتقدم منها

غير أن الباحثة معتوق فتيحة لا تتفق إلى حد كبير مع الطرح السابق و تؤكد أن هذا التفكير الجديد المطالب بالتكوين و التدريب سيغير الأمور لغير صالح المرأة لأننا و ببساطة كما تؤكد لا نطرحه على الرجال و لا نطالبهم بتحسين أدائهم أي أنها بعبارة أوضح تحذر من وجود رغبة قوية من الرجال في تعطيل النساء و الإنفراد بالحكم و إمتلاك القوة ، لأن الفاعلية و الكفاءة في العمل السياسي لا يجب حصرها فقط في الوسط النسوي فالإجابية في الأداء السياسي على حد تعبيرها يجب أن نطالب بها الرجل و المرأة على حد سواء

كما كشفت نتائج تحليل هذه الفرضية أن نظام الكوتا و على الرغم من أنه ساهم في وصول النساء الى السياسة و عزز من فرصة المشاركة السياسية للمرأة إلا انه بالمقابل لم يراعي الشروط اللازمة في إختيار المنتخبات و عليه يجب ضبطه بشروط و قواعد حتى يساهم في وصول النساء القادرات على تفعيل أدوارهن في العمل السياسي و أن يستخدم كنظام مرحلي و مؤقت حتى يضمن وصول المرأة إلى الساحة السياسية فتحدث بذلك حالة من الإعتياد التدريجي على النساء في المؤسسات السياسية و بعده يتم الإستغناء عن هذا النظام

أخيرا و اعتمادا على النتائج المستتبطة من تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة و اعتمادا على ما صنفته بعض الدراسات المشابهة لموضوع هذه الدراسة بأن من بين المعوقات التي تعيق تفعيل الدور الوظيفي للمرأة في الحقل السياسي هو ضعف مهاراتها السياسية وهو ماتم أيضا الوقوف عليه ولمسه من ميدان الدراسة و عليه يمكن الحكم بصحة الفرضية الثالثة و المصرحة بأن "ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة يعيق تفعيل أدوارهن في تحقيق التنمية المحلية "

## الاستنتاج العام

في الأخير و بالإستناد الى التحليلات الميدانية و المزوجة بين الجانب النظري و التطبيقي للدراسة يمكننا إستعراض خلاصة ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج:

- ✓ رغم نقص الخبرة السياسية للمنتخبات المحلية نتيجة حداثة التجربة السياسية للمرأة في المحليات إلا أنهم يبذلن جهود مضاعفة لتفعيل أدوارهن السياسية و يظهر ذلك من خلال الحضور و التواجد الدائمين و المستمرين للعضوات في دورات المجالس الشعبية الولائية و البلدية
- ✓ ساهم تواجد المرأة في المجالس المحلية في إثارة بعض القضايا و الإنشغالات الخاصة بالمواطنين و التي لم يكن يهتم الأعضاء عادة بإثارتها هذا فضلا عن مجمل الخدمات و المساهمات التي قامت بها العضوات لترقية منطقتهم و النهوض بوضعية السكان المحليين
- ✓ تعاني المرأة في المجالس المحلية من التهميش و الإقصاء و النظرة الذكورية التي تحط من مكانة المرأة و تستغرب وجودها في المؤسسات السياسية و يظهر ذلك بشكل أكبر في المجالس الشعبية البلدية مقارنة بالمجلس الشعبي الولائي الذي تكاد تنعدم فيه مثل هذه السلوكيات
- ✓ يختلف تأثير الوسط الإجتماعي على المشاركة السياسية للمرأة تبعا لإختلاف طبيعة المنطقة السكنية و الذي يزداد في المناطق الريفية نظرا لخصوصية الثقافة الشعبية لهذه المناطق و التي تتسم بالعادات و التقاليد الجامدة
- ✓ الموروثات الثقافية المتجذرة في مجتمعنا المحلي و المعززة للسلطة الذكورية يعاد إنتاجها في المجالس المحلية بمظاهر متنوعة كهيمنة الرجل على المجالس المحلية و عدم الإعتراف بالمرأة كشريك في تسيير هذه المجالس
- ✓ تعاني المنتخبات المحلية من إستمرار التقسيم الغير عادل للأدوار الإجتماعية الناتج عن العادات و التقاليد التي تصر على أن المرأة تتحمل أعباء الأعمال المنزلية و الإلتزامات الأسرية يبقى من نصيب المرأة رغم زيادة أدوارها الإجتماعية و هذا ما يتقل كاهل المنتخبة المحلية و خاصة المتزوجة و يعيقها عن تفعيل وظائفها السياسية
- ✓ تتحمل الأحزاب السياسية و جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية مسؤولية تهميش المرأة و إقصائها من المناصب القيادية و عدم تكوينها السياسي وهو ما يفسر عدم وجود قناعة حقيقية بضرورة المشاركة السياسية للمرأة

✓ ساهم التعليم في زيادة ثقة المرأة بنفسها و بقدراتها و عزز من إحساسها بالأمن و دفعها للإنفلات من قيود الثقافة المحلية و إقدامها على المشاركة السياسية وأصبح يمثل حسب الدراسة السابقة ( الطب الإجتماعي )

✓ تواجه المنتخبات المحليات حصار فرض عليها بهدف مصادرة حقها في الممارسة السياسية الفاعلة كالهيمنة الذكورية و التحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات و الإقصاء من المناصب القيادية ✓ تحاول المرأة تجاوز مختلف العوائق التي تعترض وظائفها السياسية من خلال بذل جهود مضاعفة غير إن التمييز الجنسي الذي يمارس عليها و القيود المسلطة على حريتها تضعف قوة مقاومة المرأة فتتنازل عن بعض الأدوار التي تعيق تقدمها كالمطالبة بحقها في المناصب القيادية

✓ إعتراف العضوات المحليات بنقص إمتلاكهن للمهارات السياسية الكافية نتيجة ضعف الخبرة السياسية الناتجة بدورها عن قلة التكوين وهذا الإعتراف يرتبط بنوع المجلس الذي تتواجد فيه العضوة حيث نجد أن عضوات المجلس الشعبي الولائي تصرحن بعكس ذلك

✓ وجود علاقة بين التنشئة السياسية للعضوة و سلوكها السياسي فالعضوة التي تنتمي إلى عائلة سياسية تكون قادرة أكثر على خوض العمل السياسي لإكتسابها ثقافة سياسية ناتجة عن تأثرها بقيم و إتجاهات الأهل كما تستمر هذه الثقافة السياسية في مزاولتها على المرأة حتى بعد مزاولتها لمنصب سياسي

✓ تأكيد العضوات على ضرورة ضبط نظام الكوتا بشروط وقواعد كالخبرة السياسية و المؤهلات العلمية و القدرة على القيادة حتى تكون مشاركة المرأة قوية و فعالة وهذه الإمتيازات سوف تعطي فرصة للمرأة الكفؤة ذات المؤهلات السياسية من البروز فيصبح لدينا نماذج من النساء السياسيات القادرات على المجابهة و تغيير النظرة المجتمعية للعمل السياسي للمرأة وهذا ما سيجعلنا نستغني عن آلية الحصص ( نظام الكوتا ) و فتح المجال للمرأة للترشح و إختيارها لأخذ فرصتها الحقيقية التي تكفلها رغبة الناخبين في إختيارها لتمثيلهم دون تدخل آلية الكوتا

**وعليه يمكننا القول أن:**

رغم المعوقات التي تواجهها العضوات في المجالس المحلية إلا أنهن يحملن مسؤولية التنمية المحلية و يسعين جاهدات لتحقيقها و النهوض بمجتمعاتهن المحلية بكل الفرص المتاحة أمامهن إلا أن الجدير بالإشارة في هذا المجال أن الرجل غير متفوق على المرأة في الممارسة السياسية غير أنه يحيط ببيئة إجتماعية حاضنة و متقبلة لجميع رغباته بينما تبقى المرأة ضحية هذه البيئة الإجتماعية المحلية حتى وأن

حظيت بفرص قانونية مكنتها من الفوز بمنصب سياسي سوف يفرض عليها أنواع من الحصار بطرق مستحدثة تروج لفكرة أن تأنيث السياسة ماهو إلا مؤشر شكلي لتطور المجتمعات المتقدمة بهدف توصيل فكرة عدم قدرة المرأة على مزاوله النشاط السياسي و محدودية ممارستها للسياسة أي أن هناك أيادي خفية تعيق المرأة بمختلف الطرق و الممارسات حتى تكون المشاركة السياسية للمرأة شكلية و تمارس قشور المهام و الوظائف السياسية لتقليل من أدوار المرأة و التأكيد على فكرة أن المشاركة السياسية للمرأة عامة و تواجهها كعضوة في المجالس المحلية المنتخبة لا يتعدى مجرد التعبير عن صور الحداثة و التطور لهذه المجتمعات و تسويق فكرة أن المرأة في هذه المجالس تمارس سياسة نواعم

## نتائج الدراسة

من المؤكد أن النتائج التي تم التوصل إليها ذات أهمية بالغة في إعطائنا صورة واضحة و نظرة شاملة عن علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية في الجزائر من خلال معرفة واقع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة المحلية و الذي ساعدنا في الكشف عن الإسهامات و الأدوار التنموية التي تؤديها العضوات خلال مشاركتهم السياسية للنهوض بالمجتمع المحلي و ترقية المنطقة التي أنتخبن فيها وقد جددنا بعض المؤشرات لقياس مدى فاعلية العضوة في أدائها لدورها الوظيفي كتنظيم حضورها و تدخلاتها في المجلس و توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجالس و المساهمة في الخرجات الميدانية التي يقوم بها اللجان لمعرفة انشغالات و متطلبات السكان و الوقوف عند أهم الإختلالات و الإهمالات التي تطال بعض القطاعات، كما حددنا بعض المؤشرات الأخرى التي تربط بالدور الوظيفي للعضوة كالوقوف على أهم الإنجازات و الخدمات المقدمة لدفع عجلة التنمية المحلية و قد تبين من نتائج هذه الدراسة أن المرأة في المجالس المحلية تشارك في كافة أعمال المجالس بدءا من حضور الإجتماعات و الدورات و الأيام المخصصة لإستقبال المواطنين مرورا بتوصيل إنشغالات المواطنين و القيام بالخرجات الميدانية و التي تم الوقوف عندها و رصدها ميدانيا و لقياس فاعلية عضوات المجالس المنتخبة المحلية في الإسهام في التنمية المحلية في إطار المنظور الوظيفي الذي يتضمن حسب ليفي ماريون وجود أهداف مشتركة تتفاعل حولها الجماعات و الأفراد و حسب مرتون فهو يعبر عن تلك النتائج أو الأثار التي يمكن أن نلاحظها أو نلمسها و التي تؤدي إلى تحقيق التكيف و التوافق في نسق معين حيث يظهر هذا الدور الوظيفي للعضوات في التفكير و التخطيط و المتابعة و الإنجاز كما أوضحت هذه الدراسة أن المرأة في المجالس المحلية عملت على طرح جميع الإنشغالات و المتطلبات التي تخدم مجتمعها المحلي و سعت إلى تناول مختلف القضايا التي تنهض بمنطقتها و كان إهتمامها منصب على التكفل بالدفاع عن حقوق و مساعدة بعض الفئات المحتاجة و تركز على إنجاز المهام و تأدية وظائف النظام السياسي على إعتبار أنه نسق فرعي من النسق الكلي ( المجتمع ) ، ينشد الإصلاح و التغيير

وإذا قمنا بإستقراء الواقع و تحليل النتائج سنصل حتما إلى نتيجة تؤكد أن تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة حقق مكاسب و إنجازات تموية إلا أن هذه الإنجازات لا تنفي بطبيعة الحال وجود نقائص فعلى الرغم من أن حضور المرأة و تواجدها في هذه المجالس كان فعال و منتجا لوجود بعض

العضوات الناشطات و المميزات و اللواتي كن يبذلن جهود مضاعفة و لعين أدوار ملموسة إنعكست نتائجها على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق التنمية المحلية إلا أن هذه المشاركة لم تشمل جميع المستويات و بقيت محدودة و ضيقة رغم الجهود المبذولة من طرف النساء ، وما يجب التنويه إليه في هذا الإطار أن نتائج الدراسة بينت أن هناك معوقات و نقاط ضعف تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة ولا تتيح لها الفرصة الكاملة لإستغلال كافة إمكانياتها و قدراتها و خاصة أن المرأة اليوم أصبحت تملك مؤهلات جديدة تمكنها من بلوغ الحياة السياسية إلا أن الموروثات الثقافية السائدة في مجتمعاتنا العربية و المتجذرة داخل البيئة الإجتماعية تعزز السلطة الذكورية تحط من مكانة المرأة في المجتمع ، بالإضافة إلى المعوقات الذاتية الخاصة بقدرة المرأة على الأداء السياسي و المنافسة على المناصب القيادية و التي يمكن إعتبارها نقاط ضعف تعيق المرأة عن إمتلاك مهارات العمل السياسي و هذه المعوقات الوظيفية تحول دون تفعيل المرأة لوظائفها السياسية و تحد من تكييفها و توافقها ضمن النسق السياسي الذي ينشد الديمقراطية و المساواة و العدالة الإجتماعية كأسلوب تفرضه قوة القانون و يتماشى مع السياسة العامة للنظام السياسي القائم مع تواصل إعتقاد المحمولات الثقافية المتأصلة في البيئة الإجتماعية أن المرأة غير مؤهلة للعمل السياسي على الرغم من المكاسب التي حققتها في المجال العام و التعليم ، إلا أن النظرة التقليدية القاصرة بقيت تهدد المرأة و تعيقها و التي ترسخت عبر مختلف أساليب التنشئة الإجتماعية و الموجهة نحو قيم تفضيل الذكر عن الأنثى و التقسيم الغير عادل للأدوار الإجتماعية وهو مايعني على أرض الواقع الهيمنة الذكورية و التحيز في توزيع الأدوار بين الأعضاء و العضوات في المجالس المحلية و عدم الإعتراف بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المحلية هذا فضلا على تعمد إقصاء المرأة عن المواقع القيادية و زيادة الأعباء و الإلتزامات الأسرية على عاتقها

وفي ظل هذا المناخ الإجتماعي المترهل الذي يرفض العمل السياسي للمرأة و يعتبره حكرا على الرجال تتربى البنت ضمن هذه الثقافة الشعبية على الأدوار التقليدية و تتمرن على مختلف المهارات المدعمة لهذه الأدوار الإجتماعية ، و يعني ذلك أن الثقافة المحلية لا تعتني بتعليم و تربية الفتاة على مهارات و معايير الإندماج في الثقافة السياسية و هذا ما أطلق عليه روبرت مرتون إفتراض الوظيفة الشاملة و هذا الإفتراض يعني أن النسق الثقافي يفترض أن يؤدي وظيفة إيجابية في وظيفة التربية السياسية للمرأة غير أنه أصبح معوقا وظيفيا يعمل في إتجاه معاكس للنسق الكلي ( المجتمع ) حيث حدد بارسونز منظمات لكل نظام و إعتبره يؤدي وظائف من خلال إعتماده على منظماته الوظيفية و يعتقد أن هناك منظمات تساعد على الحفاظ على قيم المجتمع كالمدراس و دور العبادة و المتمثلة بالأحرى في مؤسسات التنشئة

الإجتماعية والتي أصبحت تعاني من تراجع في دورها التربوي و كنتيجة لهذا التقصير تعاني المرأة اليوم من التوزيع التقليدي الغير عادل للأدوار الإجتماعية كنتيجة لما تم ترسيخه عبر أساليب التنشئة الإجتماعية و هذا ما أطلق عليه **بارسونز** متغير الموروث المكتسب و الذي يراعي من خلاله العملية الوظيفية حسب العناصر الوراثية و المكتسبة أي أنها نظرة تؤيد تقسيم الأدوار بين الجنسين تبعاً للعناصر الوراثية و العناصر المكتسبة التي ترسخت عبر عملية التنشئة الإجتماعية وهو ما يعني وجود وظائف خاضعة لعناصر مكتسبة و أخرى خاضعة لعناصر وراثية يتم تحديدها عبر مختلف وسائط التوجيه و التأثير الإجتماعي و الثقافي و التي تلعب دوراً هاماً في تحديد الأدوار و إكتسابها للذكر و الأنثى و في خضم هذه المؤثرات البيئية تحرم المرأة من أخذ فرصتها بضرورة توجيهها عبر الوسائط التوجيهية و أساليب التنشئة الإجتماعية لإكتساب ثقافة سياسية من خلال تنشئتها على تعميق روح الإقدام و المبادرة و تنمية دوافع الفتاة على المشاركة في الحياة السياسية فتنشأ الفتاة و تتربى على ثقافة الخضوع و الإستسلام غير أن التعليم دفع بالمرأة لتتغلب إلى حد ما من قيود الثقافة المحلية و تستغل الفرص القانونية التي منحتها أحقية المشاركة السياسية ، و بعدما تخطت المرأة هذه العقبة بقوة القانون أصبحت تواجه لليوم عقبات أخرى بداية من هشاشة و ضعف الأحزاب السياسية و عدم قيامها بأدوارها لعدم وجود قناعة حقيقية بضرورة مشاركة المرأة السياسية فبدلاً أن تعمل على التأطير السياسي للعضوات و المساهمة في تكوين و عيهم السياسي و بناء خبراتهم تراجع الدور الوظيفي لها لأن أغلبية الأحزاب السياسية المحلية تتعامل مع النساء على أنها رقم تكميلي و تابعة و لا تمنح لها فرصة للشراكة الحقيقية في صناعة القرار السياسي ، وهذا ما يؤكد أن هذه الأحزاب تقوم بوظيفة إعادة إنتاج للثقافة المجتمعية القائمة تجاه المرأة بدليل أنه وعلى الرغم من الفرص المتاحة لولوج المرأة عالم السياسة و تجسد خاصة في نظام الكوتا و الذي ألزم الأحزاب السياسية بتخصيص نسبة للمرأة غير أن الأحزاب تقبلته بنوع من الإلزام القانوني دون تغيير النظرة الذكورية الراضة للشراكة الكاملة للمرأة و ترجمته إلى حصار مورس على المرأة لتكون هذه الأحزاب واجهة أخرى لإعادة إنتاج منظومة العادات و التقاليد بدلاً أن تكون مدارس للتأطير و التكوين السياسي وهذا ما تحدث عنه **فرامشي** في مفهوم الهيمنة و التي أشار أنها تتقبل مبدأ الشراكة و لكنها تستبعد مبدأ المساواة في تكافؤ الفرص، فمفهوم شراكة المرأة مع الرجل في هذا الإطار تعتبر وسيلة قانونية لإضفاء الشرعية على الأفعال الإجتماعية و السياسية وهذا ما تقره النظرة الذكورية للمرأة في بعض الأحزاب على أن حضورها شكلي و شرفي وهو ما يدعم الممارسات الذكورية المهيمنة و المسيطرة على العمل السياسي و تحت طائلة هذه الظروف الإجتماعية و التنظيمية التي تعاني منها المرأة لم تتيح لها

الفرصة الحقيقية لبناء مهاراتها السياسية اللازمة و خاصة أن العمل السياسي يحتاج متطلبات وظيفية يصعب تحقيقها بسهولة لمن لم يتعلم و يتكون و يتدرب على إمتلاك أدوات وأليات العمل السياسي و هذا ما أشار إليه روبرت مرتون في مفهوم الإعتلال الوظيفي و الذي إعتبره أنه يمثل تبعيات العمل الإجتماعي التي لا تساعد الأفراد على التكيف مع محيطهم و هي أيضا حسب روبرت مرتون العيوب التي تحد من فاعلية الأداء الوظيفي و تحقق نتائج سلبية لوظائف النسق وهذا مادعا روبرت مرتون إلى صياغة إفتراض الضرورة الوظيفية و التي تشمل فكرة المستلزمات الوظيفية و التي من خلالها يتم إنجاز الوظائف كما حدد ليفي ماريون هذه المتطلبات الوظيفية في فكرة تمايز الدور و تحديده و الذي يعني أن التميز في أداء الوظائف يتعزز أكثر و يتميز عند المجتمعات التي تعتمد على تقسيم العمل و تحديد التخصصات وهذا مالا يتوافق مع أوضاع و ظروف العضوات لأنها كما سبق الإشارة تعاني من كثرة الأدوار وعدم التقسيم العادل لهذه الأدوار و هي بذلك تعيش حالة من التآرجح بين إلتزاماتها الأسرية و عملها و تتازعها بين هذه الوظائف عدة أولويات ، وهذا ما أشار اليه ليفي ماريون في تحديده لفكرة الإلتصال و التوجيه المعرفي المشترك حيث تتضمن فكرة الإلتصال حسب رأيه أن الوظائف تقوم على أساس العلاقات القائمة على التفاعل و التواصل ولا يمكن تحقيق أهداف هذه الوظائف بين جماعات متصارعة و أفراد منعزلين وهذا ما تتطلبه الوظيفة السياسية للمرأة كالإحتكاك بذوي الخبرة السياسية و القيام بدورات تكوينية أما فكرة التوجيه المعرفي المشترك التي أشار إليها ليفي ماريون فهي تتضمن إنتشار الثقافة الوظيفية داخل الأنساق الإجتماعية و التي تتجسد خاصة في فكرة التعاون و التشجيع و المبادرة و التبادل بين الأنساق الإجتماعية أو بين الأفراد وهنا يجدر الإشارة إلى عقد مقارنة بين ما تعانيه العضوة من حجم المشكلات الإجتماعية و التنظيمية المحيطة بها و بين متطلبات و مستلزمات الوظيفة السياسية فسنصل حتما إلى نتيجة تؤكد أن العضوات المحليات تعانين من غياب هذه المتطلبات الوظيفية التي تعزز من أدائهن السياسي و تدفع بهن قدما للمبادرة و الإبداع



## مقترحات الدراسة

على العموم توصلت هذه الدراسة إلى وضع تصور لبعض الحلول المناسبة وهي تدابير مقترحة لتفعيل الدور الوظيفي للمرأة في المجال السياسي عامة و المجالس المحلية خاصة للنهوض بالتنمية المحلية وهي حلول مناسبة و سهلة التطبيق و يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ تبني إستراتيجية قوية وفاعلة تدافع عن حقوق المرأة في المشاركة العامة و المساواة الحقيقية التي يكفلها القانون العرفي و المدني
- ✓ إصرار المرأة على أخذ دورها الحقيقي حسب ما تقتضيه قدراتها و مؤهلاتها العلمية و عدم الإستسلام لمحاولات التهميش و الإقصاء من المناصب القيادية
- ✓ ضرورة أن تستغل المرأة الحماية القانونية لحقوقها و تبني مهاراتها السياسية لتمتلك المعرفة و الكفاءة اللازمة التي تمكنها من أداء وظائفها السياسية بكل فاعلية و إحترافية
- ✓ تنمية الوعي بأهمية العمل على تغيير الذهنات المجتمعية تجاه قضايا المرأة و التغلب عليها لإعادة إنتاج نظام إجتماعي جديد يتبنى ثقافة إجتماعية مختلفة
- ✓ تفعيل دور وسائل الإعلام لإبراز أهمية و ضرورة المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق التنمية الشاملة و يكون ذلك من خلال تسليط الضوء على النماذج النسائية الناجحة في جميع المجالات مع التركيز أكثر على النخبة النسوية في المجال السياسي لخلق نوع من الإعتياد على المرأة و من ثمة تقبلها
- ✓ الدفع بالمرأة للتخلص من عقدة السلطة الذكورية وإعادة التقسيم العادل للأدوار الإجتماعية بين الذكر و الانثى للخروج من إطار الأدوار التقليدية للمرأة و التي فرضت عليها بقوة و الأعراف و التقاليد و أصبحت تقلل من قدرات و إمكانيات المرأة نظرا لزيادة أدوارها الإجتماعية
- ✓ توسيع قاعدة مشاركة المرأة في كل المجالات مع إعطائها الفرصة الكاملة للوصول الى المراكز القيادية و تبوأ مناصب المسؤولية حتى تتمكن من إثبات إمكانياتها و قدراتها
- ✓ إلزام الأحزاب السياسية بضرورة دعم المرأة و مسانبتها من خلال التكفل بالتأطير السياسي للمرأة و بناء خبراتها السياسية لتأهيلها بكل جدارة و إستحقاق لممارسة عملها السياسي
- ✓ تنمية وعي المرأة بضرورة النهوض بوضعها الإجتماعي و السعي لمحاولة كسر جدار التهميش و الإقصاء من الحياة السياسية و المطالبة بإتاحة الفرص في التمثيل العادل للمناصب القيادية
- ✓ الدعوة إلى إستنهاض كل مؤسسات التنشئة الإجتماعية لإعادة تفعيل أدوارها من خلال الوعي بضرورة تغيير أساليب و طرق التنشئة التقليدية القائمة على ترسيخ الثقافة الذكورية و تعزيزها و توجيه هذه الثقافة نحو سبل

الإيمان بحقيقة الإعراف بالدور التنموي للمرأة بهدف النهوض بالتنمية الشاملة و ذلك من خلال تبني مفاهيم جديدة يتم إعرافها ضمن الأساليب التربوية كالمراة نصف المجتمع ولها الشراكة الكاملة مع الرجل لأنها تتساوى معه في الحقوق و الوجبات

✓ إبراز دور المراة المحلية المنتخبة في إحداه التغيير من خلال مساهمتها في التكفل بإحتياجات المواطنين و توصيل إنشغالهم للسلطة الوصية بهدف تعزيز العلاقة بين أفراد المجتمع المحلي وعضوات المجالس المحلية المنتخبة

✓ تظافر الجهود الحكومية و منظمات المجتمع المدني و الهيئات السياسية وجميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية لتعزيز ثقة المراة بقدراتها و إمكانياتها لتتغلب على عقدة النقص الذكوري و التخلص من ثقافة التبعية لسلطة الذكر

✓ دعم و تشجيع الجمعيات و الهيئات التي تقودها النساء و تدعم قضايا المراة و الدفاع عن حقوقها و مكتسباتها الإجتماعية و السياسية

✓ العمل على سد الفجوة بين ما تقره القوانين المدنية و ما تسمح به القوانين العرفية و ذلك من خلال فك الحصار على المراة لتمكين من تجسيد إستحقاقها السياسية على أرض الواقع و يكون ذلك بمساندتها لأخذ دورها في الممارسات السياسية حتى يكون وجودها عمليا وليس شكليا و تحت مظلة الرجل

✓ الإعراف بالدور التنموي للمرأة عن طريق تركها تساهم بقدر ما تملك من جهد و عدم الإعراف على قيمة و درجة المساعدات التي تقوم بها و العمل على تعزيزها

✓ ضرورة العمل على إنشاء معاهد و أكاديميات تعمل على تكوين النساء و الرجال على حد سواء و تدريبهم على أسس العمل السياسي و السبل المنتهجة لممارسة الديمقراطية الحقيقية

✓ ضرورة إعادة النظر في نظام الحصص ( الكوتا) من خلال ضبطه بقواعد و شروط لضمان وصول المراة الكفوة القادرة على أداء وظائفها السياسية و تحمل أعباء العمل السياسي

✓ وأخيرا نؤكد على ضرورة أن تتحلى المراة بروح المسؤولية من خلال زيادة وعيها وإدراكها بمتطلبات هذه المرحلة الإنتقالية و التي تحتم عليها الإستعداد الجيد لممارسة هذه الأدوار المستحدثة و ذلك من خلال التدريب المكثف لتنمية مهاراتها و قدراتها لتكون في مستوى التحدي و المنافسة و الشراكة و تعمل أيضا على التحدي لجميع الصعاب و التصدي لكافة الظروف التي تعيقها عن أداء أدوارها و وظائفها السياسية حتى تتمكن من حمل عبأ التنمية المحلية في المجالس المنتخبة وهو ما يعزز في المحصلة من مكانة المراة في المجتمع

# عنوان الدراسة: المشاركة السياسية للمرأة و التنمية المحلية في الجزائر

## الإشكالية

ما علاقة المشاركة السياسية للمرأة بالتنمية المحلية بالجزائر؟

ما المعوقات التي تعرقل سير عضوات المجالس المحلية المنتخبة لتحقيق التنمية المحلية؟

هل ساهمت المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة في النهوض بالتنمية المحلية؟

### الفرضيات

ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة يعيق تفعيل ادوارهن في تحقيق التنمية المحلية

عدم القبول الاجتماعي للمرأة يعيق عضوات المجالس المحلية المنتخبة عن اداء ادوارهن التنموية

تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي

المنهج المعتمد ( الوصفي التحليلي - الإحصائي )

المقاربة النظرية ( النظرية الوظيفية )

المقاربة النظرية ( نظرية الدور الاجتماعي )

ادوات جمع المعلومات من ميدان الدراسة

المقابلة

الملاحظة

الاستبيان

نتائج الدراسة

اثبات صحة الفرضية الثالثة و التي مفادها ان ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة يعيق ادوارهن في تحقيق التنمية المحلية

اثبات صحة الفرضية الثانية و التي مفادها ان عدم القبول الاجتماعي للمرأة يعيق عضوات المجالس المحلية المنتخبة عن اداء ادوارهن التنموية

اثبات صحة الفرضية الاولى و التي مفادها ان تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة يساهم في النهوض بالمجتمع المحلي

الشكل رقم (74) : يمثل ملخص عن موضوع الدراسة

الخطوة الثالثة

## ❖ الخاتمة

يبدو جليا أن الجزائر على غرار العديد من الدول العربية عرفت تحولات عميقة في وضعية المرأة تماشيا مع التغييرات العالمية المنددة بضرورة إشراك المرأة في العملية التنموية كعنصر فاعل و مستفيد في أن واحد على إعتبار أن مشاركة المرأة في التنمية أصبح مقياسا للرقى و الحداثة وأن السبيل الأمثل لتجسيد الديمقراطية و المساواة لن يتأتى إلا بالمشاركة السياسية للمرأة ، ومن المؤكد أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة لتمكين المرأة في جميع المجالات و ترقية حقوقها لاسيما منها السياسية لضمان توسيع مشاركتها في عملية التنمية ولعل الأدوار المستحدثة للمرأة وخاصة عملية إقحامها في المجال السياسي خير دليل على ذلك ، غير أن تبني هذا التغيير في دولة حديثة العهد بالديمقراطية كالجزائر مقارنة بالدول الأكثر تقدما في هذا المجال إصطدم بالواقع الذي يقر بالحقيقة المؤلمة التي تعاني منها المرأة كونها تحيط بمناخ اجتماعي مترهل الذي يدعم السلطة الذكورية في جميع المجالات و يرفض تواجد المرأة في المجال السياسي إذ يترجم هذا الرفض بسلوكات تظهر بأشكال ومظاهر مختلفة تنعكس سلبا على إدماج المرأة في الحياة السياسية وعدم قدرتها على أداء أدوارها السياسية وبالتالي عدم تمكينها من المشاركة الكاملة و الفاعلة في الحياة السياسية لتكون قوة دافعة ومؤثرة في عملية التغيير الشامل و عنصر فاعل في عملية التنمية الشاملة ، وهذا لن يتأتى إلا بالوعي المجتمعي التام بأهمية وضرورة المشاركة السياسية للمرأة و العمل على تخطي جميع الثقافات و الذهنيات الجامدة التي لا تؤمن بأهمية عمل المرأة السياسي فالضرورة إذن تستدعي اليوم إعتبار المرأة مورد بشري يملك طاقات وإمكانيات يجب إستثمارها عن طريق إعطاء الفرصة لها للشراكة الكاملة مع الرجل و التمتع بحقوقها كمواطنة وفتح مختلف المجالات لها للإسهام بما عليها في بناء مجتمعها و تطويره و تحديثه للنهوض بالتنمية ، وتجدر الإشارة هنا إلى التأكيد على أن الفرصة أصبحت مواتية للعمل أكثر على تحرير المرأة من القيود المجتمعية و تشجيعها على الإنفلات من الثقافات المحلية التي تبدي قساوتها في التعامل مع النساء بعدما تم فرض حقوق المرأة بقوة القانون بهدف بناء مجتمع ديمقراطي وإعادة التوازن الإجتماعي للنظام القائم من خلال إشراك المرأة في العملية السياسية و التنمية

وفي الختام نؤكد من جديد أن موضوع المرأة و السياسة في الجزائر يبقى رغم كل ما قيل عنه مشروع نهضوي سياسي يسعى لتجسيد الديمقراطية و تحقيق المساواة وهو لايزال حديث التجربة الميدانية لذا لا يمكن تقييمه و الحكم عليه إلا بعد أن يستوفي الوقت الكافي لتطبيقه وهذه المدة تتطلب أيضا لنجاحها توفير بيئة ملائمة لضمان مشاركة فعلية للمرأة و تحقيق التنمية الشاملة

# قائمة المصادر و المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### ❖ قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية

➤ القرءان الكريم

❖ المصادر

➤ المعاجم و القواميس

1. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الإجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987

2. محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، لبنان ، 1985

➤ المواثيق و التشريعات

3. دستور الجزائر لسنة 1963

4. دستور الجزائر لسنة 1976

5. دستور الجزائر لسنة 1989

6. دستور الجزائر لسنة 1996

7. القانون رقم 90/09 لـ 07/04/1996 المتعلق بالولاية المعدل و التتم لأمر  
1969/5/28 المتضمن لقانون الولاية

8. القانون رقم 90/08 لـ 07/04/1990 المتعلق بالبلدية المعدل و المتمم  
لأمر 1967/01/08 المتضمن للقانون البلدي

9. القانون العضوي رقم 03/12 المتعلق بتوسيع مشاركة المرأة على مستوى المجالس  
المنتخبة

10. النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2012 ( ولاية تبسة )

## قائمة المصادر والمراجع

### ❖ قائمة المراجع

#### ➤ الكتب

11. إبراهيم إبراش: علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن  
1998
12. إبراهيم عبد العزيز الدعبلاج: منهج وطرق البحث العلمي ، دار الصفاء  
للنشر و التوزيع عمان ، 2010
13. إبراهيم محمد عباس: التنمية و العشوائيات الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة  
الجامعية، 2000
14. أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم: التنمية و حقوق الإنسان ، نظرة اجتماعية  
المكتب الجامعي الحديث الازاريطه مصر 2006
15. إحسان محمد الحسن: النظريات الإجتماعية المتقدمة ، دار وائل للنشر ، عمان  
الاردن 2005
16. إحسان محمد الحسن: علم الإجتماع السياسي، دار وائل للنشر و التوزيع، ط4  
2014
17. إحسان محمد الحسن: علم الإجتماع المرآة ، دراسة تحليلية عن دور المرآة في  
المجتمع المعاصر، دار وائل للنشر، الاردن، 2008
18. أحمد رشيد: التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986
19. أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية - الإتجاهات المعاصرة -  
الإستراتيجيات - بحوث العمل و تشخيص المجتمع ، المكتب الجامعي  
الحديث للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2005
20. أحمد وهبان: التخلف السياسي رؤية جديدة للوضع السياسي في العالم  
الثالث، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2003



## قائمة المصادر والمراجع

21. إسماعيل قيرة وعلي غربي: في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001
22. إسماعيل ميهوبي : مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي ، تحليل سوسيولوجي للتنشئة الإجتماعية للتلميذ المراهق بالوسط المدرسي ، دار جيطلي للنشر الجزائر، 2014
23. إسمهان قصور : المرأة وحقوقها السياسية في الفقه الإسلامي، دار جسور للنشر و التوزيع، الجزائر 2012
24. أنوار محمد مرسي: المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة السياسية للمرأة دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، مصر ، 2012
25. أيمن عودة : الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2010
26. بثينة قريبة : إستقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر و المغرب و تونس، منشورات مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث تونس ، 2001
27. بعلي محمد الصغير: الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، الجزائر، 2014
28. جوت عزة عطوي : أساليب البحث العلمي ، مفاهيمه - أدواته - طرقه الاحصائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان 2007
29. خالد حامد : المدخل إلى علم الإجتماع ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر 2009
30. خالد حامد: منهج البحث العلمي، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر 2003
31. ختام العناتي، محمد عصام طربية : التربية الوطنية و التنشئة السياسية ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن ، 2007

## قائمة المصادر والمراجع

32. دنيا الأمل إسماعيل: المرأة العربية من العنف و التمييز الى المشاركة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2014
33. ذويقات عبيدات واخرون: البحث العلمي، مفهومه -أدواته - وأساليبه، دار الفكر للطباعة و النشر عمان ، 2001
34. ربحي مصطفى عليان: طرق جمع المعلومات و البيانات لأغراض البحث العلمي ، دار الصفا للنشر، عمان 2009
35. رشاد أحمد عبد اللطيف : أساليب التخطيط للتنمية ، المكتبة الجامعية الإسكندرية 2002
36. رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، مصر 2007
37. رعد حافظ سالم : التنشئة الإجتماعية السياسية العربية ، زمزم ناشرون وموزعون ، الاردن ، 2012
38. رعد حافظ: التفرقة بين الجنسين و تأثيرها في التوجه و السلوك السياسي في المجتمعات العربية ،دراسة نفسية إجتماعية تحليلية مقارنة ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن،2017
39. زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية مؤسسة الوراق للنشر ، دبي ، 2000
40. سامية حسن الساعاتي: المرأة و المجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية للنشر القاهرة ، 2006
41. سعيد محمد السقا: أبحاث سياسية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية ، مصر 2012
42. سمير خطاب : التنشئة السياسية و القيم، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر 2004

## قائمة المصادر والمراجع

43. سميرة كامل محمد: التنمية الإجتماعية، مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1988
44. الشرفات علي جدوع : التنمية الإقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان، الاردن 2009
45. شفيق محمد: التنمية و المشكلات الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999
46. صايل زكي الخطابية : مدخل إلى علم السياسة ، دار وائل للنشر ، عمان 2010
47. طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة ، 2000
48. طلعت محمد السروجي: التنمية الإجتماعية من الحداثة الى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث مصر، 2009
49. عامر مصباح: علم الإجتماع الرواد و النظريات ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010
50. عبد الإله بالقزيز، بورغدة وحيدة وآخرون : المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2014
51. عبد الحميد القاضي: دراسات في التنمية و التخطيط الإقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة 1972
52. عبد الله محمد عبد الرحمان : علم الإجتماع السياسي ، النشأة التطورية و الإتجاهات الحديثة و المعاصرة دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت ، 2001

## قائمة المصادر والمراجع

53. عبد المنعم المشطاط : التنمية السياسية في العالم الثالث ، نظريات و قضايا مؤسسة العين للنشر و التوزيع ، الامارات العربية ، 1988
54. عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع و تنظيمه، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1982
55. عدلي علي ابو طاحون: حقوق المرأة دراسات دينية و سوسيولوجية المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية 2000
56. عزة جلال هاشم: المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة 2007
57. عصمت محمد الحوسو : الجندر الأبعاد الإجتماعية و الثقافية ، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الاردن ، 2009
58. علي انور عسكري: الفساد في الإدارة المحلية ، مكتبة المعرفة ، مصر 2008
59. علي زغدود: نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 2005
60. علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس احمد عبده: علم إجتماع التنمية ، دار المعرفة الجامعية القاهرة 2009
61. 2009
62. عمار بوضياف : شرح قانون البلدية ، جسور للنشر و التوزيع المحمية الجزائر 2012
63. عمر صدوق: دروس في الهيئات المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، (د . سنة)
64. غازي فيصل حسين: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2014

## قائمة المصادر والمراجع

65. فاتن محمد الشريف: الرؤية المجتمعية للمرأة و الأسرة ، دراسات في الأنثروبولوجيا الإجتماعية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية 2007
66. فايد علوي: الثقافة السياسية في السعودية، المركز الثقافي العربي، المغرب 2012
67. ماجد حسني صبيح ، مسلم فايز ابو خلف : مدخل الى التخطيط و التنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2010
68. ماهر أبو المعاطي علي : الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، معالجة محلية و دولية و عالمية لقضايا التنمية المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2012
69. ماهر أبو المعاطي علي: الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012
70. محمد أحمد عبد النعيم: مدى دور المشرع في دعم التمثيل النيابي للمرأة، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، 2006
71. محمد إسماعيل فرج: التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر 1983
72. محمد زاهي، بشير مغيربي: قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومدخل نظرية، دار الكتب الوطنية للنشر و التوزيع، ليبيا، 1998
73. محمد سليمان المشوخي: تقنيات و مناهج البحث العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة 2002
74. محمد سيد فهمي: المشاركة الإجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، مصر، 2007
75. محمد عبد الفتاح محمد: الإتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2009

## قائمة المصادر والمراجع

76. محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2008
77. محمد علي محمد: دراسات في علم الإجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، مصر، 1997
78. محمد كامل البطريق: مناهج خدمة المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة 1967
79. محي الدين صابر: التغيير الحضاري و تنمية المجتمع، المكتبة العصرية بيروت لبنان 1986
80. مختار حمزة وآخرون: دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ، مصر، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر، 1994
81. مدحت محمد ابو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر 2007
82. مريم أحمد مصطفى : دراسات في التغيير و التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2009
83. مصطفى الجندي: الإدارة المحلية و إستراتيجياتها ، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1987
84. مصطفى السعداوي: القانون السلطنة و الثروة ، الإشكالية و الحلول ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2016
85. معين خليل العمر : علم إجتماع الديمقراطية ، دار الشروق للنشر و التوزيع عمان، الاردن، 2014
86. منال رفعت: الحرية السياسية للمرأة بين الشرع و المواثيق الدولية ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، مصر، 2018

## قائمة المصادر والمراجع

87. مهدي محمد القصاص ، الإحصاء والقياس الإجتماعي ، كلية الآداب جامعة المنصورة مصر، 2007
88. موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة ، بوزيد صحراوي كمال بوشرف ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2004
89. مولود ديدان: مباحث في القانون الدستوري, النظم السياسية، دار النجاح للكتاب الجزائر، 2005
90. مولود زايد الطيب: التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، دون سنة
91. المؤمن قيس: جودة التنمية الادارية ، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن 1997
92. ميشل تدوار: ترجمة محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية دار المريخ،السعودية ، (د.سنة)
93. ناجي عبد النور: المدخل الى علم السياسة ، دار العلوم للنشر و التوزيع الجزائر 2007
94. هبة رؤوف عزت : المرأة و العمل السياسي ( رؤية اسلامية) ، دار المعرفة الجزائر، 2001
95. وسيم حسام الدين احمد: التمكين السياسي للمرأة العربية ( دراسة مقارنة ) مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية و دراسات المرأة ، مكتبة فهد الوطنية للنشر الرياض ، 2016
96. ياسين ربوح: ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسات الميدانية ، جامعة قاصدي مرباح

## قائمة المصادر والمراجع

### ➤ المجلات

97. إبراهيم عبد اللطيف: الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، مجلد رقم 24 يناير، 1992
98. ايمان بيبرس: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض و تنمية المرأة المشهرة برقم 3528
99. بوعيسى سمير: مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر واسباب انسدادها المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 5 ، جامعة الجزائر ، 2014
100. دندن جمال الدين: نظام الحصص كالية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية - مجلد 07 العدد 06 ، الجزائر ، 2018
101. رفيقة بوالكور: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال القانون العضوي رقم 03/12 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، مجلة ابحاث قانونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد صديق بن يحي جيجل، (د. سنة)
102. سرير عبد الله رابح: المجالس المنتخبة المحلية كاداة للتنمية المحلية ، مجلة المفكر العدد 7 ، الجزائر ، (د. سنة)
103. صابر بلول : التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانوني، المجلد 25 ، العدد 2 سوريا، 2009
104. صالح عبد الله الطريفي: الحكم المحلي و التنمية المحلية، المجلة العربية للإدارة ، العدد 2 الاردن 1975
105. الطيب ماطلو: دور المنتخب في التنمية : مجلة الفكر البرلماني ، صادرة عن مجلس الامة ، العدد 12 الجزائر ، افريل 2006



## قائمة المصادر والمراجع

106. عبد الرحمان محمد الحسن: دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر، 2013
107. عبد الغاني بولكور: نظام الكوتا كالية لتكريس دور المرأة سياسيا، مجلة ابحاث قانونية و سياسية، العدد الاول، الجزء الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل الجزائر، 2016
108. عزيزي جمال: دور نظام الكوتا في توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد 1، ج 2 جيجل، الجزائر 2016
109. عصام بن الشيخ: تمكين المرأة المغربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص و القيود مجلة دفاتر السياسية و القانون، عدد خاص ورقلة، الجزائر، 2011
110. فايزة عمايدية: اليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة مجلة العلوم الانسانية، عدد 50، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة الجزائر، 2018
111. محمد المساوي: المشاركة السياسية للنساء في المغرب بين الهيمنة الذكورية ورهان الاستقلالية، مجلة العلوم القانونية، العدد 7، المغرب، 2017
112. لمعيني محمد: دور النظام الانتخابي في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، دراسة نظرية و قانونية، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
113. نجيبة بولوبر: الكوتا النسائية في البرلمان الجزائري نحو خارطة طريق تثمين الاداء السياسي للمرأة النائب، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد الاول، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر 2016

## قائمة المصادر والمراجع

114. نرمين غوانمة وقاسم الثبيبات: اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوطة (دراسة ميدانية) ، مجلة القانون و العلوم السياسية المجلد 3، العدد 3 جامعة مؤتة الاردن، 2011
115. وحيدة بورغدة : المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 36 ،الجزائر ، 2012
116. يحياوي هادية: المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، مجلة المفكر، العدد 9 الجزائر بسكرة،(د. سنة)

### ➤ المؤتمرات و الملتقيات

117. بلقيس ابو اصبع: تخصيص حصص للنساء ( الكوطة) المفهوم و التجارب، الملتقى الديمقراطي الثاني و الثالث النساء و السياسة رؤية دينية اشكاليات وحلول ، اليمن 2004
118. رقية طه- جابر العلواني: وسائل تعزيز دور المرأة العربية في التنمية رؤية تحليلية مستقبلية ، ملتقى دور المرأة العربية في التنمية المستدامة الرباط ، المملكة المغربية نوفمبر 2017
119. صبا كاظم العصفور: واقع مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي و التحديات التي تواجهها، المؤتمر الاقليمي ، عمان ، الاردن ، 2007
120. معتوق فتيحة : الدراسة المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة تقارير عن واقع البرامج و المشاريع التكوينية للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة و قضايا المرأة الجزائر (د. سنة)
121. ناير بن رقية فتيحة: من فعاليات المجتمع المدني ، اشكالية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل التحول الديمقراطي ، الملتقى الوطني الثالث مخبر البحوث و الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، بن عكنون، الجزائر ، 2011

## قائمة المصادر والمراجع

122. هلال وليد: تقرير حول منهج الاسكافي ، برامج ومشاريع التنمية المحلية و التنمية بالمشاركة، الاسكافي، بيروت، 2010

### ➤ الرسائل الجامعية

123. حريزي زكريا : المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم سياسية جامعة باتنة ، الجزائر، 2011

124. حمداد صبيحة: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع السياسي ، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016

125. حمزة نش: الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، 2012

126. كهينة جريال : التمكين السياسي للمرأة المغربية بين الخطاب و الممارسة ( الجزائر تونس المغرب ) ،رسالة ماجستير منشورة، تخصص سياسات عامة ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر ، 2015

127. محرز مبروكة : المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص قانون دستوري جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر، 2014

128. محمد خشمون : مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2011

## قائمة المصادر والمراجع

129. محمد طيب دهيمي: تمثيل المرأة في البرلمان - دراسة قانونية لنظام الكوتا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015
130. مزياني فريدة: المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005
131. ملاك سميرة: المرأة القائد بالإدارة في الجزائر، دراسة ميدانية بمختلف الإدارات التي تتواجد بها المرأة القائمة بولاية المسيلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2015
132. هادي الشيب: البرلمانين في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية، دراسة حالة النائب الفلسطيني، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، 2017
133. يوسف بن يزة: التمكين السياسي للمرأة و اثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية مذكرة ماجستير، تخصص علوم سياسية جامعة باتنة، 2010

### ➤ المراجع الاجنبية

#### أ- المراجع باللغة الاجنبية:

134. Annette Anigwe: **Perceptions of Women in Political Leadership Positions of Nigeria**. Doctor of Philosophy. College of Social and Behavioural Studies. Walden University 2014
135. BARABAS, j- JERIT, POLLOCK,W & RAINEY,C: **The question of Political Knowledge**. American Political Science, America 2014
136. byzoe oxaal with sally baden : **gender and empowerment for policy** institue of developement studies , brighton

## قائمة المصادر والمراجع

---

137. JAN W. Van Deth, José Ramon Montero& Anders Westholm: **Citizenship and Involvement in European Democracies**, A comparative Analysis. Political Science, 2007
138. Kikruneeinuo Kuotsu. political Awareness and Its Impact in Political Participation: **A Gender study in Nagaland. International Journal of Innovative Research Development**. Nagaland University,India, 2016
139. nathalie giger – marco givgni : **étude en sciences politique, d'epartement des sciences politiques et relations internationals**, (speri), ,geneve,1969
140. Philippe Braud: Sociologie Politique ,13eme Edition ,France, 2018
141. Sonum Chuki: **WOMEN IN POLITICS IN DEMOCRATIC TRANSITION; THE CASE OF BHUTAN**.Degree of doctor of philosophy. Queensland University of Technology, 2015.
142. Takamichi Mito. Political Parties: **Encyclopedia of Life Support System**, The Chinese University Of Hong Kong, China
143. Zoë Oxoal and Sally Baden: **Gender and empowerment definitions approaches, and implementation for policy**. Institute of development studies.Brighton1997

الحملات

الملحق رقم (01): يوضح استمارة استبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة العربي التبسي  
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع

## المشاركة السياسية للمرأة و التنمية المحلية في الجزائر

دراسة ميدانية بالمجالس المحلية المنتخبة لولاية تبسة

إشراف الدكتور:  
صوالحية منير

إعداد الطالبة:  
بوقروز عقيلة

نرجوا من سيادتكم التفضل بتعبئة هذا الإستبيان، لإعتمادنا عليه في بحث علمي بوضع علامة (x) في المكان المناسب مع تقديم المعلومات المطلوبة، مع العلم أن هذه المعلومات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي  
تقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير و شكرا

السنة الجامعية: 2018/2017

## الملاحق

### ❖ المحور الأول: البيانات الأولية

1. السن:.....

2. المستوى التعليمي:

متوسط  ثانوي  جامعي  دراسات عليا

3. الحالة العائلية:

عزباء  متزوجة  مطلقة  ارملة

4. عدد الأولاد :

5. الوضعية المهنية الأصلية:

موظف بالقطاع العمومي

موظف بالقطاع الخاص

أعامل حرة

بطل

6. أخرى تذكر:.....

7. هل أنت عضوة في :

المجلس الشعبي البلدي

المجلس الشعبي الولائي

8. ماهو منصبك في المجلس؟

رئيسة لجنة

عضوة

نائبة رئيس المجلس

نائبة رئيس لجنة

9. كم من عهدة لديك في المجلس:

10. ماهي طبيعة المنطقة السكنية التي تتواجدين فيها؟

شبه ريفية

ريفية

حضرية

11. الإنتماء الحزبي:

12. مدة الإنخراط في الحزب:



## الملاحق

### ❖ المحور الثاني: تواجد المرأة في المجالس المحلية و زيادة تطوير الخدمات العامة و

#### النهوض بالمجتمع المحلي

13. هل أنت مطلعة على مخطط التنمية المحلية الخاص بالولاية؟
- نعم  لا
14. هل تطلعين مسبقا على جدول أعمال الدورات؟
- نعم  لا
15. هل تشاركين في إعداد التقارير التمهيديّة لدورات المجلس؟
- نعم  لا
16. هل تحرصين على حضور كل دورات المجلس؟
- نعم  لا
17. هل تحرصين على التواجد في المجلس لحضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين؟
- نعم  لا
18. هل تساهمين في الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمعرفة إنشغالات و متطلبات المجتمع المحلي؟
- نعم  لا
19. هل تعملين على توصيل إنشغالات المواطنين و إقتراح حلول لها في دورات المجلس؟
- نعم  لا
20. هل تستجيبين للمشاركة في اللجان الظرفية الطارئة؟
- نعم  لا
21. ماهي أكثر المشاريع و البرامج التي تقترحينها في دورات المجلس؟
- .....
22. أخرى تذكر: .....
23. هل ساهمت بتقديم بعض الخدمات للمنطقة التي أنتخبت فيها ؟
- نعم  لا

## الملاحق

24. إذا كان جوابك نعم ماهي هذه الخدمات؟.....

.....

25. هل قدمت مساعدات لبعض الفئات الإجتماعية؟

نعم  لا

26. إذا كان جوابك نعم ماهي هذه المساعدات؟

نعم  لا

27. هل يمنح للعضوة أدوار كافية للمساهمة في تقديم الخدمات اللازمة؟

نعم  لا

28. هل ترين أن تواجد المرأة في المجالس المنتخبة المحلية زاد في تفعيل برامج الولاية؟

نعم  لا

### ❖ المحور الثالث: عدم القبول الإجتماعي للمرأة و تفعيل الأدوار التنموية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة

29. هل ترين أن الوسط الإجتماعي يعتبر من معوقات مشاركة المرأة في السياسة؟

نعم  لا

30. هل ترين أن هناك عدم قبول للمشاركة النسوية في المجالس المنتخبة المحلية من طرف المجتمع

المحلي؟

نعم  لا

31. هل ضعف ثقة أفراد المجتمع المحلي بالعضوة يؤدي إلى عدم تفعيل أدوارها في التنمية المحلية؟

نعم  لا

32. هل ترين أن الموروثات الثقافية عززت من سلطة الرجل في المجالس المنتخبة المحلية؟

نعم  لا

33. هل يعترف الرجل بالمرأة كشريك فاعل في تسيير شؤون المجالس المنتخبة المحلية ؟

نعم  لا

34. هل ترين أن الرجل يهيمن على العمل السياسي في المجالس المنتخبة المحلية؟

نعم  لا

## الملاحق

35. هل يقوم أعضاء المجالس المنتخبة المحلية بممارسات تعسفية لإضعاف الحرية النسوية داخل المجلس؟

نعم  لا

36. هل ترين أن رؤساء المجالس المنتخبة المحلية يتحيزون في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات؟

نعم  لا

37. هل يحرص رؤساء المجالس المنتخبة على تخصيص مواقع قيادية للمرأة حتى تتمكن من أداء دور سياسي مؤثر؟

نعم  لا

38. هل ترين أن هناك علاقة بين الحياة الأسرية للمرأة المنتخبة وممارستها السياسية؟

نعم  لا

39. هل ترين أن الإلتزامات الأسرية تقلل من قدرة العضوة على تحمل أعباء العمل السياسي؟

نعم  لا

40. هل الدعم الأسري لعضوات المجالس المحلية المنتخبة يزيد من تفعيل أدوارهن السياسية؟

نعم  لا

### ❖ المحور الرابع: ضعف المهارات السياسية لعضوات المجالس المحلية و تفعيل أدوارهن لتحقيق التنمية المحلية

41. ماهي العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة للعمل السياسي و إبداعها فيه؟

المؤهلات العلمية

ضعف المهارات السياسية

42. هل قمت بدورات تكوينية؟

نعم  لا

43. هل سبق وأن شاركت في ملتقيات و ندوات سياسية؟

نعم  لا

## الملاحق

44. هل تستطيع عضوات المجالس المحلية إدارة حوار فعال و ناجح بين الأعضاء و في دورات المجالس؟

نعم  لا

45. هل تمتلك العضوة آليات التفاوض و القدرة على الإقناع و التأثير في الآخرين؟

نعم  لا

46. هل ترين أن الخبرة السياسية لعضوات المجالس المحلية كافية لبناء المهارات السياسية اللازمة؟

نعم  لا

47. هل ترين أن هناك علاقة بين التنشئة السياسية لعضوات المجالس المحلية المنتخبة و سلوكهن السياسي؟

نعم  لا

48. ماهي مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي لها أكبر فاعلية في بناء الخبرات السياسية للمرأة؟

نعم  لا

49. هل هناك علاقة بين إنتماء العضوة إلى عائلة سياسية و قدرتها على خوض العمل السياسي؟

نعم  لا

50. هل ترين أن من أسباب هيمنة الرجل على العمل السياسي هو ضعف المهارات السياسية للمرأة؟

نعم  لا

51. حسب تجربتكم السياسية كيف يمكن للعضوة أن تمتلك مهارات العمل السياسي؟

52. هل ترين أن من الضروري ضبط نظام الكوتا بشروط و قواعد حتى يساهم في وصول النساء القادرات

على تفعيل أدوارهن السياسية؟

نعم  لا

53. هل تفضلين أن يكون نظام الكوتا مؤقت و مرحلي لضمان وصول المرأة إلى السياسة؟

نعم  لا

## الملاحق

### الملحق رقم ( 02 ): يمثل استمارة مقابلة

#### المشاركة السياسية للمرأة و التنمية المحلية في الجزائر

##### دراسة ميدانية بالمجالس المنتخبة المحلية

- الهدف في الدراسة: معرفة طبيعة عمل المرأة في المجالس المنتخبة من حيث أدائها السياسي من جهة ومن جهة أخرى اسهاماتها في التنمية المحلية؟

➤ دليل المقابلة ( مع اعضاء المجالس المحلية المنتخبة ) : - رقم المقابلة: .....

- تاريخ المقابلة: .....

المعطيات العامة حول المبحوث: - مكان المقابلة: .....

▪ السن: .....

▪ المستوى التعليمي: .....

▪ الصفة في المجلس: .....

▪ الإلتناء الحزبي: .....

▪ الإلتناء العضوي: المجلس الشعبي البلدي

المجلس الشعبي الولائي

▪ عدد العهديات في المجلس: .....

\*\*\*\*\*

1- هل ترى أن مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة المحلية يساعد في دفع عجلة التنمية المحلية؟

.....  
.....  
.....

2- ماهي معوقات العمل السياسي للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة؟

.....  
.....  
.....

3- حسب وجهة نظرك ماهي الأسباب التي تجعل المجتمع لا يثق في قدرات المرأة السياسية ؟

.....  
.....  
.....

## الملاحق

4- هل يوجد تحيز في توزيع المهام بين الأعضاء و العضوات في المجالس المحلية المنتخبة؟.....

إذا كان جوابك نعم فما هي أسبابه؟

5- هل ترى أن العضوة في المجالس المحلية المنتخبة تمتلك آليات العمل السياسي؟

6- هل ترى ضرورة لتكوين المرأة السياسي ؟

7- هل ترى أن الأحزاب السياسية قادرة على التكوين السياسي للمرأة؟

8- ماهي المهارات التي يمتلكها العضو و لا تمتلكها العضوة ؟

9- هل ترى أن التغلب على المعوقات السياسية للمرأة سيؤدي حتما إلى فاعلية مشاركتها ؟

10- هل ترى أن نظام الكوتا هو الحل الوحيد لوصول المرأة إلى السياسة ؟

- ماهي أهم إيجابياته؟

## الملاحق

- ماهي أهم سلبياته؟

11- هل ترى أن المرأة تأخذ فرصتها الكاملة في المجالس المحلية المنتخبة كما يأخذها الرجل؟

12- هل ترى أن نقص المهارات السياسية للعضوة وضعف أدائها السياسي من أسباب هيمنة الرجل على المجال السياسي؟

13- حسب تجربتكم الخاصة كيف يمكن للمرأة أن تمتلك مهارات العمل السياسي ليكون لها دور سياسي مؤثر في المجالس المنتخبة؟

## الملاحق

### الملحق رقم (03): يوضح شبكة الملاحظات

الرقم	التاريخ	النشاط المنجز	يوم	المكان
01	2016/04/20	أول نزول إلى الميدان التقينا مع نائب المدير و الذي ساعدنا في الحصول على قائمة اسماء عضوات المجلس الشعبي الولائي و البلدي ، حسب توزيعهن على بلديات الولاية	13:30 ↓ 14:10	مديرية التنظيم و الشؤون العامة
02	2016/10/16	إلتقينا مع رئيس مصلحة الموظفين و الذي أفادنا بالصلاحيات التي يخولها القانون لمديرية التخطيط و الميزانية و كفاءات توزيع ميزانية الولاية على الدوائر و البلديات و المجالس المحلية المنتخبة	11:15 ↓ 12:00	مديرية التخطيط و الميزانية
03	2016/10/25	لقاء مع رئيس مصلحة الموظفين و تزويدنا عن المخطط التنموي للولاية و معوقات التنمية المحلية لولاية تبسة ، وإعطائنا كتيب يتضمن رهانات وأفاق التنمية المحلية لولاية تبسة	09:45 ↓ 10:15	مديرية التخطيط و الميزانية
04	2016/11/13	إمضاء ترخيص إجراء البحث الميداني بالمجلس وإبرام إتفاقية تربص	09:30 ↓ 10:00	المجلس الشعبي الولائي
05	2016/11/21	لقاء مع رئيس المجلس الشعبي البلدي ترخيص إجراء البحث الميداني بالمجلس و إبرام إتفاقية تربص	11:00 ↓ 11:45	المجلس الشعبي البلدي
06	2016/12/04	مقابلة مع السيد المكلف بديوان المجلس الشعبي الولائي و الذي أفادنا بسير العمل في المجلس كما زدنا بكتيب خاص بالقانون الداخلي للمجلس الشعبي الولائي	09:45 ↓ 10:15	المجلس الشعبي الولائي
07	2016/12/21	حضور دورة خاصة بالمجلس الشعبي البلدي تم خلالها التعرف على بعض العضوات و التحدث معهن عن أهم المعوقات التي تعترضهن	09:00 ↓ 12:30	قاعة الإجتماعات مقر البلدية



## الملاحق

قاعة الإجتماعات بمقر الولاية	08:00 ↓ 14:45	حضور الدورة العادية للمجلس الشعبي الولائي تحت إسم الشيخ العربي التبسي	2016/12/28	08
المجلس الشعبي الولائي	10:00 ↓ 10:45	مقابلة مع السيد المكلف بديوان المجلس الولائي لتزويدنا بأرقام هواتف عضوات المجلس الشعبي الولائي و تعريفنا بالمهام الخاصة بكل لجنة من لجان المجلس	2017/01/10	09
المجلس الشعبي الولائي	10:15 ↓ 12:00	لقاء مع رئيس لجنة الإتصال و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال، السيد شارع صالح و إجراء حوار مطول معه عن سير العمل بالمجلس و الإستفادة من خبرته في توسيع رؤيتنا عن الموضوع كما تم في هذه الجلسة الإجابة كتابيا عن أسئلة المقابلة الخاصة بالأعضاء	2017/01/25	10
مقر عمله بمديرية التشغيل	10:00 ↓ 10:50	لقاء مع رئيس لجنة: السيد مصالي و التحدث معه عن عمل المرأة السياسي و إسهاماتها لتحقيق التنمية المحلية ، كما تم في هذه الجلسة أيضا الإجابة عن أسئلة المقابلة	2017/02/02	11
مقر الصحافة ببلدية تبسة	13:30 ↓ 14:10	لقاء مع السيد: زرفاوي عبد الله ، عضو بالمجلس الشعبي الولائي و إجراء حديث مطول معه في رايه عن مشاركة المرأة في المجالس المحلية و قدرتها على مزاولة عملها و المعوقات التي تقف أمامها كما تم في هذه الجلسة الإجابة كتابيا على أسئلة الإستمارة	2017/02/14	12
المجلس الشعبي الولائي	11:00 ↓ 12:00	لقاء مع رئيسة لجنة التنمية المحلية و الإستثمار و التشغيل وهي العضوة الوحيدة في المجلس الولائي التي تشغل رئيسة لجنة تم الحديث معها مطولا في مختلف القضايا الخاصة بالمجلس و الأداء السياسي للمرأة و معوقاته وللاشارة فقد	2017/02/22	13

## الملاحق

		كانت متعاونة وزودتنا بجميع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وإبلاغنا هاتفيا بمواعيد إجراء دورات المجلس		
مصلحة الارشيف مقر الولاية	09:18 ↓ 10:36	تم اللقاء مع السيدة مكاحلية ليلي عضوة بالمجلس الشعبي الولاىي و رئيسة مصلحة الارشيف بالولاية وهي عضوة ناشطة بالمجلس و يسند لها العديد من المهام من بلدية ريفية لنا معها عدة لقاءات ومكالمات هاتفية كما سهلت علينا معرفة عمل اللجان الميدانية و كيفية كتابة التقارير	2017/03/14	14
قاعة الإجتماعات مقر الولاية	08:00 ↓ 15:00	حضور دورة بالمجلس الشعبي الولاىي تحت إسم مسلم الطيب	2017/03/23	15
مقر الحزب الذي ينتمي اليه حزب حركة مجتمع السلم	10:00 ↓ 10:35	لقاء مع السيد بلقاسم جمال عضو بالمجلس الشعبي الولاىي ، وإجراء حوار معه عن تقييم مشاركة المرأة السياسية وملاً استمارة المقابلة مع شرحه لكل سؤال شفويا	2017/04/04	16
المجلس الشعبي الولاىي	09:00 ↓ 11:10	حضور اليوم المخصص لإستقبال المواطنين بمقر المجلس	2017/04/25	17
مقر عمل العضوة مركز التكوين المهني حي	13:30 ↓ 14:45	لقاء مع عضوة في المجلس الشعبي البلدي وهي طالبة دكتوراه و تكليفها بمجموعة من الإستثمارات لتسليمها لصديقاتها العضوات	2017/06/12	18
المجلس الشعبي الولاىي	14:30 ↓ 15:00	لقاء مع السيد المكلف بديوان الولاىي عرفنا بمختلف السجلات الموجودة في المجلس وزودنا ببعض تقارير الدورات السابقة	2017/06/21	19
قاعة الإجتماعات مقر الولاية	08:30 ↓ 14:30	حضور دورة عادية بالمجلس الشعبي الولاىي تحت إسم المجاهد فنز محمود وتوزيع الإستثمارات على جميع العضوات	2017/07/12	20

## الملاحق

مقر المدرسة التي تعمل بها	14:18 ↓ 15:05	لقاء مع عضوة في المجلس الشعبي الولائي لبلدية ونزة و تكلفها بالاستثمارات الموجهة لعضوات بلدية ونزة و العيونات بعد التحدث معها عن الظروف العامة للعمل السياسي للمرأة ببلدية الوزنة	2017/09/19	21
قاعة الإجتماعات مقر البلدية	14:00 ↓ 17:00	حضور الدورة العادية للمجلس الشعبي البلدي و في نهاية الدورة تم توزيع باقي الإستثمارات على العضوات	2017/10/09	22
مقر البلديات	09:00 ↓ 11:45	زيارة لمقر المجالس الشعبية البلدية لكل من بلدية الحمامات و الشريعة و بئر مقدم لتوزيع الإستثمارات	2017/10/11	23
مقر البلديات	08:30 ↓ 11:30	زيارة لمقر المجالس الشعبية البلدية لكل من بلدية الكويف، الحويجبات، مرسط، عين الزرقاء، و تسليم الإستثمارات للعضوات	2017/10/13	24
قاعة الإجتماعات مقر الولاية	09:30 ↓ 14:30	حضور دورة في المجلس الشعبي الولائي ( نهاية العهدة ) لغرض مشروع الميزانية لسنة 2018 و في نهاية الدورة تم إسترجاع جميع الإستثمارات المتبقية	2017/11/09	25

الملحق رقم (04): يوضح نموذج عن دعوة حضور لدورة المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي  
السيدة: حجاج فاطمة  
عضو المجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : تبسة  
دائرة : تبسة  
بلدية : تبسة  
الامانة العامة  
رقم:...../2017

دعوة

يتشرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بدعوتكم لحضور اجتماع المجلس الشعبي البلدي في دورته الاستثنائية بتاريخ: 09 أكتوبر 2017 على الساعة (00: 14) الثانية مساء بقاعة الاجتماعات لتقرر المجلس الشعبي البلدي.  
جدول الأعمال:

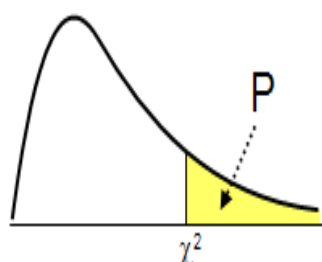
- 01- المصادقة على بطاقة الضرائب لسنة 2018.
- 02- المصادقة على اقتناء الجرائد الرسمية والصحف اليومية لسنة 2018.
- 03- المصادقة على تخصيص مبلغ الاقتطاع للميزانية الأولية 2018.
- 04- المصادقة على الميزانية الأولية 2018. تحتلج الوزارات
- 05- المصادقة على ملحق الغلق الخاص بمشروع إنجاز مطعم مدرسي نوع 200 وجبة بابتدائية 04 مارس الحضرية (بلدية تبسة) بالنقصان بمبلغ 83.253.46 دج.
- 06- المصادقة على ملحق الغلق الخاص بمشروع إنجاز مطعم مدرسي نوع 200 وجبة بابتدائية طريق رفاعة الجديدة (بلدية تبسة) بالزيادة بمبلغ 239.394.40 دج.
- 07- المصادقة على ملحق الغلق الخاص بمشروع إنجاز مطعم مدرسي نوع 200 وجبة بابتدائية شامخ ميلود (بلدية تبسة) بالزيادة بمبلغ 5.613.07 دج.
- 08- المصادقة على ملحق الغلق الخاص بمشروع إنجاز مطعم مدرسي نوع 200 وجبة بابتدائية حي سكانسكا - سكنات الإسنادة (بلدية تبسة) بالنقصان بمبلغ 37.923.36 دج.
- 09- المصادقة على ملحق الغلق الخاص بمشروع إنجاز مطعم مدرسي نوع 200 وجبة بابتدائية مسعادي محمد الأمين (بلدية تبسة) بالزيادة بمبلغ 14.445.76 دج.
- 10- المصادقة على صفقة مشروع التغذية الخاصة بغفة رمضان لسنة 2017 النحصة رقم 01: المواد الغذائية.
- 11- المصادقة على صفقة مشروع إنجاز مهملات عبر أحياء مدينة تبسة بمبلغ 20.509.531.00 دج.
- 12- المصادقة على صفقة مشروع إنجاز المسلك المؤدي إلى ثانوية أول نوفمبر بمبلغ 40.761.103.50 دج.
- 13- المصادقة على صفقة مشروع تهيئة الحي الشعبي تبسة بمبلغ 26.982.563.40 دج.
- 14- المصادقة على توزيع مبلغ 20.000.000.00 دج لفائدة الجمعيات الرياضية.
- 15- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالأستاذ المحامي كنانة محمد.
- 16- المصادقة على فتح اعتماد مالي بمبلغ 131.322.240.00 دج لتكفل بمصاريف التغذية المدرسية للثلاثي الأول وجزء من الثلاثي الثاني للسنة الدراسية 2017/2018.
- 17- المصادقة على فتح اعتماد مالي لمشروع التهيئة الحضرية لطرق وسط مدينة تبسة بمبلغ 120.000.000.00 دج
- 18- المصادقة على صفقة لتسوية مشروع التهيئة الحضرية لطرق وسط مدينة تبسة بمبلغ 117.972.015.53 دج
- 19- المصادقة على تعديل مداولة تخصيص قطعة للمسجد
- 20- المصادقة على فتح اعتماد مالي لفائدة المعوقين 100 % بمبلغ 6.080.000.00 دج
- 21- المصادقة على صفقة مشروع جمع ورفع ونقل القمامة المنزلية عن طريق الغير بمبلغ 12.911.500.00 دج
- 22- المصادقة على ملحق الغلق الخاص بمشروع تهيئة وسط المدينة (ولاية تبسة) حصة الطريق الداخلي الدائري بالسور البيزنطي بالنقصان بمبلغ 30.546.839.70 دج
- 23- المصادقة على صفقة مشروع إعادة الاعتبار لطريق حي فاطمة الزهراء (اليوسنة - سكن تهاضي EP1) بمبلغ 35.626.815.00 دج
- 24- المصادقة على مداولات مخططات التعبير

تبسة في :  
رئيس المجلس الشعبي البلدي

بوقمصنة  
رقم:.....

## الملاحق

### الملاحق رقم (05): يوضح جدول كاي تربيع



	P										
DF	0.995	0.975	0.20	0.10	0.05	0.025	0.02	0.01	0.005	0.002	0.001
1	0.0000393	0.000982	1.642	2.706	3.841	5.024	5.412	6.635	7.879	9.550	10.828
2	0.0100	0.0506	3.219	4.605	5.991	7.378	7.824	9.210	10.597	12.429	13.816
3	0.0717	0.216	4.642	6.251	7.815	9.348	9.837	11.345	12.838	14.796	16.266
4	0.207	0.484	5.989	7.779	9.488	11.143	11.668	13.277	14.860	16.924	18.467
5	0.412	0.831	7.289	9.236	11.070	12.833	13.388	15.086	16.750	18.907	20.515
6	0.676	1.237	8.558	10.645	12.592	14.449	15.033	16.812	18.548	20.791	22.458
7	0.989	1.690	9.803	12.017	14.067	16.013	16.622	18.475	20.278	22.601	24.322
8	1.344	2.180	11.030	13.362	15.507	17.535	18.168	20.090	21.955	24.352	26.124
9	1.735	2.700	12.242	14.684	16.919	19.023	19.679	21.666	23.589	26.056	27.877
10	2.156	3.247	13.442	15.987	18.307	20.483	21.161	23.209	25.188	27.722	29.588
11	2.603	3.816	14.631	17.275	19.675	21.920	22.618	24.725	26.757	29.354	31.264
12	3.074	4.404	15.812	18.549	21.026	23.337	24.054	26.217	28.300	30.957	32.909
13	3.565	5.009	16.985	19.812	22.362	24.736	25.472	27.688	29.819	32.535	34.528
14	4.075	5.629	18.151	21.064	23.685	26.119	26.873	29.141	31.319	34.091	36.123
15	4.601	6.262	19.311	22.307	24.996	27.488	28.259	30.578	32.801	35.628	37.697
16	5.142	6.908	20.465	23.542	26.296	28.845	29.633	32.000	34.267	37.146	39.252
17	5.697	7.564	21.615	24.769	27.587	30.191	30.995	33.409	35.718	38.648	40.790
18	6.265	8.231	22.760	25.989	28.869	31.526	32.346	34.805	37.156	40.136	42.312
19	6.844	8.907	23.900	27.204	30.144	32.852	33.687	36.191	38.582	41.610	43.820
20	7.434	9.591	25.038	28.412	31.410	34.170	35.020	37.566	39.997	43.072	45.315
21	8.034	10.283	26.171	29.615	32.671	35.479	36.343	38.932	41.401	44.522	46.797
22	8.643	10.982	27.301	30.813	33.924	36.781	37.659	40.289	42.796	45.962	48.268
23	9.260	11.689	28.429	32.007	35.172	38.076	38.968	41.638	44.181	47.391	49.728
24	9.886	12.401	29.553	33.196	36.415	39.364	40.270	42.980	45.559	48.812	51.179
25	10.520	13.120	30.675	34.382	37.652	40.646	41.566	44.314	46.928	50.223	52.620
26	11.160	13.844	31.795	35.563	38.885	41.923	42.856	45.642	48.290	51.627	54.052
27	11.808	14.573	32.912	36.741	40.113	43.195	44.140	46.963	49.645	53.023	55.476
28	12.461	15.308	34.027	37.916	41.337	44.461	45.419	48.278	50.993	54.411	56.892
29	13.121	16.047	35.139	39.087	42.557	45.722	46.693	49.588	52.336	55.792	58.301
30	13.787	16.791	36.250	40.256	43.773	46.979	47.962	50.892	53.672	57.167	59.703
31	14.458	17.539	37.359	41.422	44.985	48.232	49.226	52.191	55.003	58.536	61.098

## الملاحق

المحلق رقم (06): يوضح القانون الداخلي للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الولائي

لولاية تبسة

القانون الداخلي للمجلس الشعبي الولائي

لسنة 2012

العمدة 2012-2017

المادة 24- حق الترشيح والتصويت للمنتخب مكفول قانونا .

المادة 25- للمنتخب بالمجلس الشعبي الولائي حق ابداء الرأي واقتراح المشاريع على رئاسة المجلس أو لجانه.

المادة 26- للمنتخب حق الدفاع أمام هيأت المجلس ولجنة الإنضباط ويمكنه الإستعانة بعضو يختاره من بين أعضاء المجلس الشعبي الولائي أو محام.

المادة 27- للمنتخب حق الإستقالة.

المادة 28- يمكن لعضو المجلس الشعبي الولائي أن يكون عضوا في أربع (4) لجان على الأكثر من اللجان القائمة بالمجلس.

### الفصل الثاني

#### رئيس المجلس الشعبي الولائي وصلاحياته

المادة 29- ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه للعهدة الإنتخابية وفقا للمادة

59 من قانون الولاية ويعوض بنفس الكيفية في حالات:

- \* الوفاة
- \* حصول مانع قانوني
- \* الإستقالة
- \* التخلي عن العهدة
- \* الإقصاء وفقا للمادة 66 من قانون الولاية.

**المادة 30/-** يتفرغ رئيس المجلس الشعبي الولائي لمهامه الانتخابية وبتقاضي تعويض عن ممارسة مهمته طبقا للمادة 70 من قانون الولاية.

**المادة 31/-** لرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل على نحو دائم يتكون من موظفين من الولاية يختارهم بنفسه ويتوخى فيهم الكفاءة طبقا للمادة 68 من قانون الولاية.

**المادة 32/-** صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الولائي تتمثل في :

- \* هو الممثل الدائم للمجلس وناطقه الرسمي .
- \* يختار مساعدا أو أكثر له ويقدمهم للمجلس للموافقة .
- \* يقترح تشكيل اللجان الدائمة ورؤسائها وفق للمادة 33 من القانون المتعلق بالولاية كما يمكنه اقتراح تشكيل لجانا مؤقتة لدراسة المسائل التي تهم الولاية .
- \* يعين الرئيس سكرتير المجلس في مختلف اللجان التنظيمية مع مراعاة الرغبة والإختصاص
- \* يمكن لرئيس المجلس أن يكون مكتبيا يساعده في إدارة شؤون المجلس يتشكل من مساعديه وله أن يحدد صلاحيات كل منهم .
- \* يتسق أعمال المجلس والمكتب ويدعوه للإجتماع دوريا وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- \* يحدد جدول أعمال الدورات وتاريخ انعقادها بمشاركة الوالي بعد مشاورة أعضاء المكتب طبقا للمادة 16 من قانون الولاية.
- \* يستدعي الرئيس المجلس للإنعقاد في دورات عادية وله الحق لإستدعائه في دورات إستثنائية بطلب منه أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس أو من الوالي طبقا للمادة 15 من القانون المتعلق بالولاية.
- \* يتخذ الرئيس التدابير اللازمة لتسليم إستدعاءات الإجتماعات العادية والإستثنائية والإستعجالية .
- \* يعين الرئيس من يتولى كتابة جلسات المجلس الشعبي الولائي من بين الموظفين الملحقين بديوانه .



\* يوافق الرئيس على طلبات الإطلاع في عين المكان على محاضر مدوالات المجلس الشعبي الولائي وأخذ نسخة منها على نفقة الطالب في حدود ما يسمح به القانون.

\* يتأسس أشغال المجلس ويتولى إدارة المناقشات أو يكلف من ينوبه وفي حالة وجود مانع للمساعد أو المساعدين يعين المجلس واحد من أعضائه لينوب عن الرئيس.

\* يقترح على المجلس مكتب الدورة الذي يتكون من عضوين (2) إلى أربعة (4) أعضاء.

### الفصل الثالث

#### المجلس الشعبي الولائي وصلاحياته

المادة 33- يضطلع المجلس الشعبي الولائي بالصلاحيات المخولة له طبقا للقوانين السارية المفعول ، على النحو التالي:

- \* - يكرس المجلس الشعبي الولائي التمثيل في مختلف القضايا التي تهم الولاية .
- \* - يمارس مهام الرقابة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.
- \* - يعقد أربع (4) دورات عادية في السنة ، كما يمكنه عقد دورات استثنائية عند الإقتضاء.
- \* - يحدث في أي وقت لجنة تحقيق حول القضايا المرتبطة بتسيير الولاية وتميئتها بطلب من رئيس المجلس أو ثلث أعضاء المجلس الممارسين أو بإقتراح من الوالي طبقا للمادة 35 من قانون الولاية

- \* - وفق المادة 79 من قانون الولاية يمكن للمجلس الشعبي رفع لوائح عن طريق رئيسه الى الجهات المركزية المعنية في كل القضايا الهامة المتعلقة بشؤون الولاية.
- \* - يشكل المجلس الشعبي الولائي لجانه الدائمة الآتية ويصادق عليها طبقا للمادة 33 من قانون الولاية.

- 1- لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني
- 2- لجنة الاقتصاد والمالية
- 3- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة
- 4- لجنة الإتصال وتكنولوجيا الإعلام
- 5- لجنة تهيئة الإقليم والنقل
- 6- لجنة التصير والسكن
- 7- لجنة الري والتلاحة والقطاعات والصيد البحري والسياحة
- 8- لجنة الشؤون الإجتماعية والشباب والرياضة
- 9- لجنة التنمية المحلية التجهيز والإستثمار والتشغيل
- 10- لجنة الثقافة والشؤون الدينية والوقف (غير منتدبة).

المادة 34/- يعكس تشكيل كل لجنة المكونات السياسية للمجلس الشعبي الولائي وفق التمثيل النسبي. وتتكون كل لجنة من عشرة (10) إلى خمسة عشرة (15) عضوا.

المادة 35/- يتشكل مكتب كل لجنة من :

- رئيس
- نائب رئيس
- مقرر

وتصادق اللجنة على قراراتها بالأغلبية البسيطة ، ويرجع صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات.

المادة 36/- يمكن للنواب الدائمين الحضور في جميع أشغال اللجان.



الدوائر الانتخابية من 5 إلى 13 مقاعد

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 30 % حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد النساء -  $0,30 \times$  عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء	نتائج العملية الحسابية	عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة
0	0,3	1
1	0,6	2
1	0,9	3
1	1,2	4
1	1,5	5
2	1,8	6
2	2,1	7
2	2,4	8
3	2,7	9
3	3	10
3	3,3	11
4	3,6	12
4	3,9	13

## الملاحق

### الدوائر الانتخابية من 14 إلى 31 مقاعد

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 35 % حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد النساء =  $0,35 \times$  عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء	نتائج العملية الحسابية	عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة
0	0,35	1
1	0,7	2
1	1,05	3
1	1,4	4
2	1,75	5
2	2,1	6
2	2,45	7
3	2,8	8
3	3,15	9
3	3,5	10
4	3,85	11
4	4,2	12
5	4,55	13
5	4,9	14
5	5,25	15
6	5,6	16
6	5,95	17
6	6,3	18
7	6,65	19

## الملاحق

### الدوائر الانتخابية من 32 مقاعد فما فوق

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 40 % حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة. عدد النساء =  $0,40 \times$  عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء	نتائج العملية الحسابية	عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة
0	0,4	1
1	0,8	2
1	1,2	3
2	1,6	4
2	2	5
2	2,4	6
2	2,8	7
3	3,2	8
4	3,6	9
4	4	10
4	4,4	11
5	4,8	12
5	5,2	13
6	5,6	14
6	6	15
6	6,4	16
7	6,8	17
7	7,2	18
8	7,6	19
8	8	20
8	8,4	21
9	8,8	22
9	9,2	23
10	9,6	24
10	10	25
10	10,4	26
11	10,8	27
11	11,2	28
12	11,6	29
12	12	30
12	12,4	31
13	12,8	32
13	13,2	33
14	13,6	34
14	14	35
14	14,4	36
15	14,8	37

تمثيل الجالية الجزائرية في الخارج : أربعة مناطق

مقعدين لكل منطقة

يكون عدد النساء المنتخبات مساويا لنسبة 50 % حسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

عدد النساء =  $0,5 \times$  عدد المقاعد التي فازت بها القائمة.

العدد الأدنى من المقاعد الممنوحة للنساء	نتائج العملية الحسابية	عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة .
0	0,5	1
1	1	2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

الكيفيات التقنية لتخصيص المقاعد للنساء المترشحات ضمن  
قوائم المترشحين الفائزة بمقاعد في الانتخابات التشريعية ليوم  
10 ماي 2012

في إطار تنفيذ النسب المحددة في القانون العضوي رقم  
03-12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفيات  
توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، يتم تطبيق  
قاعدتين (2) أساسيتين لتحديد عدد المقاعد الواجب تخصيصها  
لنساء المترشحات.

تتمثل القاعدة الأولى في تحديد المقاعد العائدة للنساء  
المترشحات على أساس نسب (30% و 35% و 40% و 50%)  
التي حددها نفس القانون العضوي للدائرة الانتخابية المعنية  
و حسب عدد المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة من قوائم  
المترشحين.

و تتمثل القاعدة الثانية في تطبيق نتيجة ضرب عدد المقاعد  
التي تحصلت عليها قائمة المترشحين بالنسبة المحددة في الدائرة  
الانتخابية المعنية، محوّلة إلى الكامل الأعلى لما اليزء العشري  
يفوق 5.

و في حالة حصول قائمة مترشحين على مقعد (1) واحد فقط،  
يمنح هذا المقعد تلقائيا للمرأة المترشحة إذا كانت هي المرتبة  
كرأس القائمة.



